

كِتَابُ
دَلَالَةِ الْأَعْيَانِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الحجري النحوي

تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ

المؤوف سنة ٤٧١هـ = أوسنة ٤٧٤هـ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُوهُ

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلُوٌّ يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُعْتَالُ فَيُلْفَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ المفترضة

① بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
حَسْبِيَ رَبِّي (١)

● الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين ، نحمده على عظيم نعمائه ، حُطبة الكتاب وجميل بلائه ، ونستكفيه نوائب الزمان ، ونوازل الحداث ، ونرغبُ إليه في التوفيق والعصمة ، ونبرأُ إليه من الحول والقوة ونسأله يقيناً يملأ الصدر ، ويعمر القلب ، ويستولى على النفس ، حتى يكفها إذا نزعَت ، ويردها إذا تطلعت ، وثقةً بأنه عز وجل الوزرُ ، والكاليُّ والراعي والحافظ ، وأن الخير والشر بيده ، وأن النعم كلها من عنده ، وأن لا سلطان لأحدٍ مع سلطانهِ ، نُوجِّه رغباتنا إليه ، (٢) ونُخلص نياتنا في التوكل عليه ، وأن يجعلنا من همم الصدق ، وبُغيته الحق ، (٣) وعرضه الصواب ، وما تصححه العقول وتقبله الأبواب ، ونعوذُ به من أن ندعى العلم بشيء لا نعلمه ، (٤) وأن نسدَى قولاً لا نلحمه ، وأن نكون ممن يغرُّه الكاذب من الثناء ، (٥) وينخدع للمتجوز في الإطراء ، وأن يكون سبيلنا سبيل من يُعجبه أن يُجادل بالباطل ، (٦) ويُموه على السامع ، ولا يُبالى إذا

(١) في « س » : « رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِن » .

(٢) في « س » : « رَغْبَتِنَا » ، وفي الهامش « رَغْبَاتِنَا » عن نسخة أخرى .

(٣) في « س » ، و « يَقِينُهُ » ، وفي الهامش : « وَبُغْيَتُهُ » : عن نسخة أخرى .

(٤) « العلم » ، سقطت في « ج » .

(٥) في « س » : « وَأَنْ يَغْرُنَا الْكَاذِبَ مِنَ الثَّنَاءِ » .

(٦) في « س » « وَأَنْ نَكُونَ مِنْ يَعْجَبُهُ ... » .

راج عنه القول أن يكون قد خلط فيه ، ولم يُسدّد في معانيه ، ونستأنف الرغبة إليه عزّ وجل في الصلاة على خير خلقه ، والمُصطفى من برّيته ، محمد سيد المرسلين ، وعلى أصحابه الخلفاء الراشدين ، وعلى آله الأخيار من بعدهم أجمعين .

•••

بيان فضل العلم

١ - ① وبعد فإنا إذا تصفّحنا الفضائل لنعرّف منازلها في الشرف ،
وتبيّن مواقعها من العظم ؛ ونعلّم أيّ أحقّ منها بالتّقديم ، وأسبق في آستيجاب
التعظيم ، وجدنا العلم أولها بذلك ، وأولها هنالك ، إذ لا شرف إلّا وهو
السبيل إليه ، ولا خير إلّا وهو الدليل عليه ، ولا منقبة إلّا / وهو ذروتها وسنامها ،
ولا مَفخرة إلّا وبه صحّتها وتمامها ، / ولا حسنة إلّا وهو مفتاحها ؛ ولا محمّدة إلّا
ومنه يتقد مصباحها ، هو الوفيّ إذا خان كلّ صاحب ، والثقة إذا لم يؤثّق
بناصح ، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلّا بتخطيط صورته ، وهياة
جسمه وبنيته ، لا ، ولا وجد إلى اكتساب الفضل طريقاً ، ولا وجد بشيء من
الحاسن خليقاً . ذاك لأننا وإن كنّا لا نصل إلى اكتساب فضيلة إلّا بالفعل ،
وكان لا يكون فعل إلّا بالقدرة ، فإنا لم نر فعلاً زان فاعله وأوجب الفضل له ،
حتى يكون عن العلم صدره ، وحتى يتبيّن ميسمه عليه وأثره . ولم نر قدرة قطّ
كسبت صاحبها مجداً وأفادته حمداً ، دون أن يكون العلم رائدّها فيما تطلب ،
وقائدّها حيث يؤمّ ويذهب ، ويكون المصرف لعنانها ؛ والمقلب لها في ميدانها .
فهي إذن مفتقرة في أن تكون فضيلةً إليه ، وعيال في استحقاق هذا الاسم
عليه ، وإذا هي خلت من العلم أو أبّت أن تمتثل أمره ؛ وتفتنى أثره ورسمه ، (١)

آلَتْ ولا شيءَ أحشدُ للذمِّ على صاحبها منها ، (١) ولا شَيْنَ أَشِينُ من أعماله لها . (٢)

٢ - فهذا في فضل العلم لا تجدُ عاقلاً يُخالفك فيه ، ولا ترى أحداً يذفَعُه ④ أو يَنْفِيه . فأما المفاضلة بين بعضه وبعض ، وتقديمُ فنٍّ منه على فنٍّ ، فإنك ترى الناسَ فيه على آراءٍ مُختلفة ، وأهواءٍ مُتعدية ، ترى كُلاً منهم لحبه نفسه ، وإيثاره أن يدفعَ النقصَ عنها ، يقدِّم ما يُحسِن من أنواع العلم على ما لا يحسن ، ويحاول الزرّاية على الذي لم يحظَ به ، (٣) والطَّعنَ على أهله والنقصَ منهم . ثم تتفاوت أحوالهم في ذلك ، فمن مغمورٍ قد استهلكه هواه ، ويعد في الجورِ مداه ، ومن مُترجِّح فيه بين الإنصاف والظلم ، / (٤) يجورُ تارةً ويعدِلُ أخرى في الحكم ، فأما من يخلُص في هذا المعنى / من الحيف حتى لا يقضى إلا بالعدل ، وحتى يصُدِّر في كل أمرٍ عن العقل ، فكالشئ الممتنع وجوده . ولم يكن ذلك كذلك ، إلا لشرف العلم وجليل محله ، وأنَّ محبته مركوزة في الطباع ، ومُرَكِّبة في النفوس ، وأن الغيرة عليه لازمة للجيلة ، وموضوعة في الفطرة ، وأنه لا عيبَ أعيبُ عند الجميع من عَدَمه ، ولا ضَعَة أوضعُ من الخلوِّ عنه ، فلم يُعادِ إذن إلا من فرطَ المحبة ، ولم يُسمَح به إلا لشدة الضنِّ .

٣ - ثم إنَّك لا ترى علماً هو أرسخُ أصلاً ، وأبسقُ فرعاً ، وأحلى جنياً ، وأعذبَ ورداً ، وأكرمَ نتاجاً ، وأثورَ سراجاً ، من علم البيان ، الذي لولاه لم تر

(١) « أحشد » اسم تفضيل من « الحشد » ، وهو الجمع .

(٢) في المطبوعة : « ولا شيءَ أشين » ، و « الشين » ، العيب .

(٣) « زرى عمله عليه يزره زراية وزرياً » ، عابه عليه .

(٤) « المترجح » ، المتذبذب يميل مرة إلى هنا ثم إلى هنا .

لساناً يَحُوكِ الوَشْيَ ، ويصُوغِ الحَلَى ، ويَلْفِظُ الدُّرَّ ، وَيَنْفُثُ السَّحْرَ ، وَيَقْرِي الشَّهْدَ ، (١) وَيُرِيكَ بدائع من الزَّهْرِ ، وَيَجْنِيكَ الحُلُوَ اليانِعَ من الثَّمَرِ ، والذي لولا تَحْفِيهِ بالعلوم ، وعنايته بها ، وتصويره إيَّاهَا ، لبقيت كامنَةً مستورةً ، ولَمَّا اسْتَبْنَتْ لها يَدُ الدهرِ صُورَةَ ، (٢) ولاسْتَمَرَ السَّرَّارُ ☉ بأهلَّتْهَا ، (٣) واستولى الخَفَاءُ على جُمَلَتِهَا ، إلى فوائِد لا يدركها الإحصاء ، ومحاسن لا يَحْصُرُهَا الاستقصاء .

ما لحق علم البيان
من الضيم والخطأ

إلَّا أَنَّكَ لن ترى على ذلك نوعاً من العلم قد لَقِيَ من الضيم ما لقيه ، ومُنَى من الحَيْفِ بما مُنَى به ، (٤) ودخل على الناس من العَلَطِ في معناه ما دخل عليهم فيه ، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون رَدِيَّة ، وركبهم فيه جهل عظيمٌ وخطأٌ فاحش ، تَرَى كثيراً منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين ، وما يجده للخطِّ والعقد ، (٥) يقول : إنَّما هو خبيرٌ وأستخبارٌ ، / وأمرٌ ونَهْيٌ ؛ ولكل من ذلك لَفْظٌ قد وضع له ، وجُعِلَ دليلاً عليه ، فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات / ، عرْبِيَّةً كانت أو فارسيَّةً ، وعرف المَعْرَى من كلِّ لفظة ، ثم ساعده اللسان على النطق بها ، وعلى تأدية أجراسها وحروفها ، فهو بَيْنٌ في تلك اللغة ، كاملُ الأداة ، بالغٌ من البيان المبلِّغ الذي لا مَزِيدَ عليه ، مُنْتَهَى إلى الغاية التي لا مذهبَ بعدها = يسمع الفصاحة والبلاغة

٥

5

(١) « يقريه » ، يجمعه .

(٢) يقولون : « لا أفعله يد الدهر » ، أى لا أفعله أبداً .

(٣) « السَّرَّارُ » بالكسر ، اختفاء القمر في آخر ليلة في الشهر .

(٤) « مُنَى » ، ابتلى وأصيب .

(٥) يريد بالعقد التفاهم بعقد الأصابع .

والبراعة فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب في القول ، وأن يكون المتكلم في ذلك جَهِيْرَ الصوتِ ، جَارِيِ اللِّسَانِ ، لا تعترضه لُكْنَةٌ ، ولا تقف به حُبْسَةٌ ، (١) وأن يستعمل اللفظ الغريب ، والكلمة الوَحْشِيَّةَ ، فإن استظهر للأمر وبالغ في النظر ، فإن لا يلحن فيرفع في موضع النصب ، أو يخطيء فيجىء باللفظة على غير ما هي عليه في الوَضْعِ اللُّغَوِيِّ ، وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب .

وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في (٦) ذلك ، (٢) إلا من جهة نَقْصِه في علم اللغة ، لا يعلم أن ها هنا دقائق وأسراراً طريق العلم بها الرَّوِيَّةَ وَالْفِكْرَ ، ولطائف مُسْتَقَامَا العقل ، وخصائص معانٍ ينفرد بها قومٌ قد هُدُوا إليها ، ودُلُّوا عليها ، وكُشِفَ لهم عنها ، ورُفِعَتِ الحُجُبُ بينهم وبينها ، (٣) وأَنَّهَا السَّبَبُ في أن عَرَضَتِ المَرْيَّةُ في الكلام ، ووجب أن يَفْضَلَ بَعْضُهُ بَعْضاً ، وأن يَبْعُدَ الشَّأْوُ في ذلك ، وتمتدَّ الغاية ، وَيَعْلُو المَرْتَقَى ، وَيَعَزَّ المَطْلَبُ ، حَتَّى يَنْتَهِيَ الأَمْرُ إلى الإعجازِ ، وإلى أن يخرج من طَوْقِ البشر .

٤ - ولما لم تَعْرِفْ هذه الطائفة هذه الدقائق ، وهذه الخواصَّ واللِّطَائِفَ ، مَنْ ذَمَّ الشعر وعلم الإعراب لم تتعرَّضْ لها ولم تطلبها ، ثُمَّ عَنَّ لها بسوء الاتفاق رأى صار حِجَازاً بينها وبين العلم بها ، (٤) وسُدَّ دون أن تصل / إليها / وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذي هو مَعْدِنُهَا ، وعليه المعول فيها ، وفي علم الإعراب الذي هو لها

(١) « الحيسة » ، بالضم ، اسم من احتباس الكلام أى تعذره عند إرادته . و « اللكنة » ، العي والعجز عن القول .

(٢) في « س » في ذلك الأمر .

(٣) في « ج » و « س » : و « رُفِعَ الحُجُبُ » .

(٤) في « س » : « حجاباً » مكان « حجازاً » .

كالناسيب الذي يَنمِيها إلى أَصُولها ، وَيُبَيِّنُ فاضِلها من مفضولها ، فجعلت تُظهِر الزُهْدَ في كل واحد من النوعين ، وتطرحُ كُلاً من الصنفين ، وترى التشاغلَ عنهما أولى من الاشتغال بهما ، والإعراضَ عن تدبرهما أَصَوَّبَ من الإقبال على تعلُّمهما .

٥ - أما الشَّعْرُ فحُيِّلَ إليها أنه ليس فيه كثير طائل ، (١) وأن ليس إلا مُلْحَةً أو فُكاهة ، أو بكاءَ منزلٍ أو وَصْفَ طَلَلٍ ، أو نعتِ ناقَةٍ أو جَمَلٍ ، أو إسرافِ قولٍ في مدح أو هجاء ، وأنه ليس بشيء تمسُّ الحاجةُ إليه في صلاح دين أو دُنْيَا .

ذمهم للشعر

٦ - وأما النَّحْوُ ، فظننته ضرباً من التكلف ، وباباً من التعسُّف ، وشيئاً لا يَسْتَنَدُ إلى أصل ، ولا يُعْتَمَدُ فيه على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة الرَّفَعِ والنَّصَبِ وما يتَّصَلُ بذلك مما تجده في المبادئ ، فهو فضلٌ لا يجدى نفعاً ، ولا تحصلُ منه على فائدة ، وضربوا له المَثَلُ بالملح كما عرفت ، إلى أشباه هذه الظنون في القبيلين ، وآراءٍ لو علموا مَعَبَّتْها وما تقود إليه ، لتعودوا (٧) بالله منها ، ولأنفوا لأنفسهم من الرِّضَا بها ، ذاك لأنهم بإيثارهم الجهلَ بذلك على العلم ، في معنى الصادِّ عن سبيل الله ، والمُبتَغى إطفاء نورِ الله تعالى .

ذمهم للنحو

٧ - وذاك أننا إذا كنَّا نعلم أن الجهةَ التي منها قامت الحججة بالقرآن وظَهَرَتْ ، وبانت وبهَرَّتْ ، هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقصُرُ عنه قُوَى البشر ، ومنتهاً إلى غاية لا يُطْمَحُ إليها بالفكر ، وكان مُحالاً أن يعرف كَوْنَهُ كذلك ، إلا من عَرَفَ الشَّعْرَ الذي هو ديوان العرب ، وعُنوانُ / الأدب ،

منزلة الشعر والنحو
من إعجاز القرآن

7

(١) في «س»: «كبير طائل» .

والذى لا يُشكُّ أنَّه / كان مِيدَانِ القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان ، وتنازعا
 فيهما قَصَبَ الرَّهَان ، ثم بَحَثَ عن العِلَلِ التى بها كان التباين في الفضل ، وزاد
 بعض الشعر على بعض = (١) كان الصَّادُّ عن ذلك صادًّا عن أن تُعرَفَ حجةُ
 الله تعالى ، وكان مثله مثل من يتصدى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتابَ الله
 تعالى ويقوموا به ويتلوه ويُقرئوه ، ويصنع في الجملة صنيعاً يودى إلى أن يقلَّ
 حُفَاطُه والقائمون به والمُقرئون له . ذاك لأننا لم نَتَعَبَّد بتلاوته وحفظه ، والقيام
 بأداء لفظه على النحو الذى أنزل عليه ، وجراسته من أن يُعَيَّرَ ويبدَّل ،
 إلا لتكون الحجةُ به قائمة على وجهِ الدهر ، تُعرَفُ في كل زمانٍ ، ويُتوصَّلُ إليها
 في كل أوَّانٍ ، ويكون سبيلها سبيلَ سائر العلوم التى يروىها الحَلْفُ عن
 السلف ، ويأثرها الثانى عن الأوَّل ، فمن حال بيننا وبين ما له كان حِفْظُنَا
 إِيَّاه ، واجتهادنا في أن نُودِّيَه ونرعاه ، كان كمن رام أن يُنْسِنَاهُ جُمْلَةً ويُذْهِبَه من
 قلوبنا دَفْعَةً ، فسواءً مَنْ مَنَعَكَ الشئ الذى تنتزع منه الشاهد والدليل ، ومَنْ
 مَنَعَكَ السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة ، والأطلاع على تلك الشهادة ، ولا فَرْقَ
 بين من أَعَدَمَكَ الدواء الذى تستشفى به من ذائك ، وتَسْتَبْقَى به حُشاشةَ
 نفسك ، وبين من ⑧ أَعَدَمَكَ العلم بأن فيه شفاءً ، وأن لك فيه
 استيقاءً .

...

الرد على حجج
 المعتزلة في الإعجاز

٨ - فإن قال منهم قائل : إنك قد أغفلت فيما رَبَّيْت ، فإن لنا طريقاً إلى
 إعجاز القرآن غير ما قلت ، وهو عِلْمُنَا بَعَجَزِ العرب عن أن يأتوا بمثله
 وتركيهم أن يعارضوه ، مع تكرار التحدى / عليهم ، وطول التفرغ لهم

8

(١) سياق الكلام من أول الفقرة : « وذاك أننا إذا كنا نعلم كان الصادُّ عن ذلك » .

بالعجز عنه . ولأنَّ الأمر كذلك ، ما قامت به الحُجَّة على العَجْم قيامها على العرب ، ^(١) واستوى الناس قاطبةً ، فلم يخرج الجاهلُ / بلسان العرب من أن يكون محجوجاً بالقرآن .

قيل له : نَحْبِرنا عما اتَّفَق عليه المسلمون من اختصاص نبيِّنا ﷺ بِأن كانت معجزته باقيةً على وجه الدهر ، أتعرِّف له معنى غير أن لا يزال البرهانُ منه لائحاً مُعْرِضاً لكلِّ من أرادَ العلم به ، وطلَّب الوصول إليه ، والحجة فيه وبه ظاهرةً لمن أرادها ، والعلمُ بها ممكناً لمن التمسهُ ؟ فإذا كنت لا تشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلاَّ أنَّ الوصفَ الذى له كان معجزاً قائمٌ فيه أبداً ، وأنَّ الطريقَ إلى العلم به موجودٌ ، والوصولُ إليه ممكن ، فانظر أىَّ رجل تكونُ إذا أنت زَهَدت في أن تعرف حُجَّةَ الله تعالى ، وآثرت فيه الجهلُ على العلم ، وعدم الاستبانة على وُجودها ، وكان التقليدُ فيها أحبَّ إليك ، والتعويلُ على علمٍ غيرك آثرَ لديك ، ونَحَّ الهوى عنك ، وراجعَ عقلك ، وأصدُق نفسك ، يَبينُ لك فحشُ العَلَط فيما رأيت ، وقبح الخطأ في الذى توهُمْت . وهل رأيت رأياً أعمَجَز ، واختياراً أقبح ، ممَّن كره أن تُعرِّف حجة الله تعالى من الجهة التى إذا عُرِفَت منها كانت أنورَ وأبهر ، وأقوى وأقهر ، وآثر أن لا يقوى سلطائها على الشُّرك كُلِّ القوة ، ^(٢) ولا تَعْلُو على الكفر كلَّ العُلُو؟ والله المستعان .

...

(١) ما في قوله « ما قامت » مصدرية .

(٢) قوله « وآثر » معطوف على قوله « كره » .

فَصْلٌ

① في الكلام على من زهد في رواية الشعر

وحفظه ، وذمَّ الاشتغال بعلمه وتتبُّعه

الرد على من
ذم الشعر
9

٩ - لا يخلو من كان هذا رأيه من أمور :

أحدها : أن يكون رَفْضُهُ له وذمُّه إِياءَهُ من / أجل ما يَجِدُهُ فيه من

هزل أو سُخْفٍ ، وهجاءٍ وَسَبٍِّ وكِذْبٍ وباطلٍ على الجملة .

والثاني : أن يذُمَّه لأنه موزونٌ مُقْفَى ، ويرى هذا بمجردِه عيباً يقتضى

الرُّهْدَ فيه والتَّنْزَهُ عنه .

والثالث : أن يَتَعَلَّقَ بأحوالٍ / الشعراءِ وأنها غيرُ جميلةٍ في الأكثرِ ،

ويقول : قد ذُمَّوا في التنزيل .

وأى كان من هذه رأياً له ، فهو في ذلك على خطأٍ ظاهرٍ وغلطٍ فاحشٍ ،

وعلى خلاف ما يُوجِبُه القياس والنَّظَرُ ، وبالضدِّ مما جاء به الأثرُ ، وصَحَّحَ به

الحَبْرُ .

١٠ - أمّا من زعم أن ذمَّهُ له من أجل ما يَجِدُهُ فيه من هزلٍ وسُخْفٍ

وكذبٍ وباطلٍ ، فينبغي أن يذُمَّ الكلامَ كُلَّهُ ، وأن يُفَضِّلَ الحَرَسَ على النُّطْقِ ،

والعِيَّ على البيان . فمَنثورُ كلامِ الناسِ على كلِّ حالٍ أَكْثَرُ من منظومه ،

والذى زَعَمَ أنه ذَمَّ الشعرَ من أَجْلِهِ وِعاداه بسببه فيه أَكْثَرُ ، (١)

(١) في المطبوعة : « والذى زعم أنه ذم الشعر بسببه وِعاداه بنسبته إليه أكثر » ، وهى عبارة

سيئة ، وفى « ج » : « ذم الشعر بسببه وِعاداه بسببه فيه أكثر » ، وهو سهوٌ من الناسخ ، والصواب

ما أثبتته من « س » ، والضمير فى « فيه » يعود إلى « منثور الكلام » ، أى هو فى المنثور أكثر .

لأن الشعراء في كل عصر وزمانٍ معدودون ، والعامّة ومن لا يقول الشعر من الخاصّة عديدُ الرمل . ونحن نعلم أن لو كان منشورُ الكلام يُجمَع كما يُجمَع المنظوم ، ثم عمّد عامدٌ فجمع ما قيل من جنس الهزل والسخف نثراً في عصر واحد ، لأزبى على جميع ما قاله الشعراء نظماً في الأزمان الكثيرة ، (١) ولعمره حتى لا يظهر فيه .

ثم إنك لو لم ترو من هذا الضرب شيئاً قط ، ولم تحفظ إلا الجذّ المحض ، وإلا ما لا معاب عليك في روايته ، وفي المحاضرة به ، وفي ١٠ نسخة وتؤوينه ، لكان في ذلك غنىً ومندوحةً ، ولوجذت طلبتكَ ونلت مُرادك ، وحصل لك ما نحن ندعوك إليه من علم الفصاحة ، / فأخترت لنفسك ، ودع ما تكره إلى ما تحب .

10

١١ - هذا ، وراوى الشعر حاكٍ ، وليس على الحاكى عيبٌ ، ولا عليه تبعه ، إذا هو لم يقصد بحكايته أن ينصر باطلاً ، أو يسوء مسلماً ، وقد حكى الله تعالى كلام الكفار . فانظر إلى الغرض الذى له روى الشعر ، ومن أجله أريد ، وله دون ، تعلم أنك قد زغت عن المنهج ، وأنتك مسيءٌ في هذه العدوّة ، وهو العصبية منك على الشعر . (٢) وقد استشهد / العلماء لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفحش ، وفيها ذكر الفعل القبيح ، ثم لم يعبهم ذلك ، إذ كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفحش ولم يريدوه ، ولم يرووا الشعر من أجله .

١٠

(١) « نظماً » سقطت من ناسخ « ج » .

(٢) في المطبوعة : « وهى العصبية » .

● قالوا: وكان الحسنُ البصريُّ رحمه الله يتمثلُ في مواعظه بالأبيات من الشعر ، وكان من أوجعها عنده :

اليَوْمَ عِنْدَكَ دَلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِعْصَمُ (١)

١٣ - وفي الحديث عن عُمَرُ بن الخطاب رضى الله عنه ، ذكره المُرزُبَانِيُّ في كتابه بإسنادٍ ، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ أنه قال : أتى عُمَرُ رضوان الله عليه بِحُلِيِّ من اليمن ، فأتاه محمد بن جعفر بن أبي طالب ، ومحمد بن أبي بكر الصديق ، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ، ومحمد بن حاطب ، فدخل عليه زيد بن ثابت رضى الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمَّدون بالباب يطلبون الكُسوَّةَ . فقال : ائذنْ لهم يا غلام . فدعا بحليل ، فأخذ زيدٌ أجودها [حُلَّةٌ] (٢) وقال : هذه لمحمد بن حاطب ، وكانت أمه عنده ، وهو من بنى لوى ، فقال عمر رضى الله عنه : أيهاَت أيهاَت ! وتمثَّل بشعر عُمارة بن الوليد :

① أَسْرَكَ لَمَّا صرَّعَ القَوْمُ نَشْوَةَ خُرُوجِيَ مِنْهَا سَالِمًا غَيْرَ غَارِمٍ
/ بريئاً ، كَأَنِّي قَبْلُ لَمْ أَكُ مِنْهُمْ ؟ وَلَيْسَ الخِدَاعُ مُرْتَضَى فِي التَّنَادُمِ

11

(١) من أبيات جِيَاد في مذمته بعض النساء ، يقول :

إِنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ ذُكِرْنَ بَعْفَةَ فِيمَا يُظَاهَرُ فِي الأُمُورِ وَيُكْتَمُ
لَحْمٌ أَطَافَ بِهِ سِبَاعٌ جُوعٌ ، مَا لَا يُدَادُ ، فَإِنَّهُ يُتَقَسَّمُ
لَا تَأْمَنُ أَنْتِي ، حَيَاتِكَ ، وَأَعْلَمَنْ أَنَّ النِّسَاءَ وَمَالَهُنَّ مُقَسَّمُ
اليَوْمَ عِنْدَكَ دَلُّهَا وَحَدِيثُهَا وَغَدًا لِعَيْرِكَ كَفُّهَا وَالْمِعْصَمُ
كَالْحَانِ تَسْكُنُهُ ، وَتُصْبِحُ غَادِيًا وَيَحُلُّ بَعْدَكَ فِيهِ مِنْ لَا تَعْلَمُ

(أمال الشریف : ١ : ١٦٠ / شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ١١٩) .

(٢) الزيادة بين القوسين من « س » .

رُدَّهَا . ثم قال : اتنتى بثوب فألقه على هذه الحُلل . وقال : أدخل يدك
فخذ حُلَّةً وأنت لا تراها ، فأعطهم . قال عبد الملك : فلم أرَ قسمةً أعدل
منها . (١)

و « عُمارة » ، هذا هو « عُمارة بن الوليد بن المغيرة » ، خطب امرأة من
قومه فقالت لا أتزوجك أو تترك الشراب . فأبى ، ثم اشتدَّ وجُدَّ بها فحلف لها
أن لا يشرب ، ثم مرَّ بخمار عنده شَرِبَ يشربون ، فدَعَوْهُ فدخل عليهم وقد
أنفدوا ما عندهم ، فنحر لهم ناقته وسقاهاهم بيديه ، ومكثوا أياماً ، / ثم خرج
فأتى أهله ، فلما رأته امرأته قالت : ألم تحلف أن لا تشرب ؟ فقال :

وَلَسْنَا بِشَرِبِ أُمَّ عَمْرٍو إِذَا اتَّشَوْا ثِيَابُ التَّدَامَى عِنْدَهُمْ كَالْعَنَائِمِ
وَلَكِنَّا يَا أُمَّ عَمْرٍو نَدِيمُنَا بِمَنْزِلَةِ الرَّيَّانِ لَيْسَ بِعَائِمِ
أَسْرَكُ ، البيتين (٢)

١٤ - فإذن رُبَّ هزل صار أداةً في جدِّ ، وكلام جرى في باطلٍ ثمَّ
استعِين به على حقِّ ، كما أنه رُبَّ شيءٍ خسيس ، تُوصَلُ به إلى شريف ، بأنَّ
ضربَ مثلاً فيه ، وجعلَ مثلاً له ، كما قال أبو تمام :

وَاللَّهِ قَدْ ضَرَبَ الْأَقْلَّ لِنُورِهِ مَثَلًا مِنَ الْمَشْكَاةِ وَالنَّبْرَاسِ (٣)

(١) الخبر والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٥ ، بنحو هذه القصة .

(٢) الخبر والشعر في الأغاني ١٨ : ١٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٤٧ . و « الشرب » ،
جمع « شارب » ، و « العائم » من قولهم : « عامَّ الرجل إلى اللبن يَعامُ ويَعيِمُ عيماً وِعِيمةً » ، اشتدت
شهوته للبن حتى لا يبصر عنه .

(٣) في هامش المخطوطة « ج » ، ما نصه : « هو القطن ، (يعني النبراس) ، وأراد به الفتيلة ،
ذكر الجوهري في الصحاح أن النبراس هو المصباح ، وكذا والله أعلم » . والبيت في ديوان أبي تمام .

وعلى العكس ، فُرِبَ كلمةٍ حقٍ أريد بها باطل ، فاستَحَقَّ عليها الذمُّ ، كما عرفت من خير الخارجي مع علي راضون الله عليه . (١) وربُّ قولٍ حَسَنٍ ١٣ لم يَحْسُنْ من قائله حين تَسَبَّبَ به إلى قبيح ، كالذي حكى الجاحظ قال : « رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد بن يوسف ، (٢) وهو يومئذٍ وإلى اليمين فقال : ما ظننتُ / أن قولَ « سُبْحَانَ اللَّهِ » يكون معصيةً لله تعالى حتى كان اليوم ، سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجلٍ كلاماً ، فقال رجل من أهل المجلس : « سبحان الله » ، كالمستعظمٍ لذلك الكلام ، لِيُغْضِبَ ابن يوسف . (٣) »

فهذا ونحوه فاعتبر ، وأجعله حَكَمًا بينك وبين الشُّعر .

١٥ - ويَعُدُّ ، فكيف وَضَعَ من الشُّعر عندك ، وَكَسَبَهُ المَقْتَمَتَ منك ، الدفاع عن الشعر

أنك وجدت فيه الباطل والكذب وبعض ما لا يَحْسُنْ ، ولم يَرَفَعَهُ في نَفْسِكَ ، ولم يُوجِبْ له المحبة من قلبك ، أن كان فيه الحقُّ والصدق والحكمة وفصل الخطاب ، وأن كان مَجْنَى ثَمَرِ العقول والألباب ، ومجتمَعُ فِرْقِ الآداب ، / والذي قَيَّدَ على الناس المعاني الشريفة ، وأفادهم الفوائد الجليلة ، وترسَّلَ بين الماضي والغابر ، يَنْقُلُ مكارم الأخلاق إلى الولد عن الوالد ، ويؤدِّي ودائع الشرف عن الغائب إلى الشاهد ، حتَّى ترى به آثارَ الماضين ، مُخَلِّدَةً في الباقين ، وعقولَ الأولين ، مردودةً في الآخرين ، وتَرَى لكل من رام الأدب ،

١٢

(١) وذلك حين قال البرُّج بن مسهر الطائي الشاعر الخارجي ، لعلي رضي الله عنه : « لا حكم إلا لله » ، وهي شعار الخوارج ، فقال علي : « كلمة حق أريد بها باطل . وإنما مذهبهم أن لا يكون أمير ، ولا يد من أمير ، برًّا كان أو فاجراً » .

(٢) في هامش « ج » : « هو أخو الحجاج » ، يعني « محمد بن يوسف » .

(٣) في البيان والتبيين ١ : ٣٩٥

وابتغى الشرف ، وطلب محاسن القول والفعل ، مناراً مرفوعاً ، وعَلَمًا منصوباً ،
وهادياً مرشداً ، ومعلماً مُسَدِّداً ، وتجذ فيه للنَّائِي عن طَلَبِ المآثر ، والزَاهِدِ في
اكتساب المحامد ، داعياً ومُحَرِّضاً ، وباعثاً ومُحَضِّضاً ، ومدكراً ومَعْرِفاً ، وواعظاً
ومُتَّقِفاً . فلو كنت ممن يُنْصَفُ كان في بعض ذلك ما يُغَيِّرُ هذا الرأى منك ،
وما يَحْدُوكِ على رواية الشعر وطلَّبه ، ويمْنَعُكَ أن تعيَّبه أو تعيبَ به ، ولكنك أبيتَ
إلا ظننا سَبَقَ إليك ، وإلا بادى رأى عَنِّ لكَ ، فأقفلت عليه قلبك ،
﴿١٣﴾ وسَدَّدتْ / عما سواه سَمَعَكَ ، فَعَيَّ النَّاصِحُ بك ، ^(١) وَعَسُرَ على الصديق
الخليط تنبيهُك .

13

نعم ، وكيف رَوَيْتَ : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً ، فَيَرِيَهُ ، خَيْرٌ لَهُ
مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً » ، ^(٢) وَلَهَجَتْ به ، وتركت قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً ،
وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا » ؟ ^(٣) وكيف نَسِيَتْ أَمْرَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقول الشعر ، ووَعَدَهُ

الأحاديث في ذم
الشعر ، ومدحه

(١) « عى » ، عجز أصله « عى » ، فأدغم .

(٢) حديثٌ رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن وغيرهم عن أنى هريرة وعن غيره والرواية
المشهوره فيه « حتى يريه » أى يفسده وفي رواية بمحذف « حتى يريه » وفي أخرى حذف « حتى » وقرأها
بعضهم حينئذ « يريه » بالفتح ، وبعضهم بالضم ، ولم أر من رواه بالفاء « فيريهِ » كما في نسخة المصنف .
وفي رواية ابن عدى عن جابر : « لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحاً أَوْ دَمًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً مِمَّا
هُجِيَتْ به » (رشيد رضا) ، قال أبو فهر : قد خرجته في تهذيب الآثار للطبرى ، في مسند عمر ،
فراجعه .

(٣) الحديث مشهور رواه أصحاب الصحاح وغيرهم ، ورواية المصنف ملققة من روايتين ،
فقد وردت كل جملة من طريق . وأما الجملتان معاً فقد جاءتا في حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه
هكذا : (إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا ، وَإِنَّ مِنَ الشَّعْرِ حُكْمًا) وعند ابن عساكر من حديث عليّ باللام ، وله
تتمة وهى : « وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ لَجَهْلًا ، وَإِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالًا » ، (رشيد) .

عليه الجنة ، وقوله لحسان : « قُلْ وَرُوحُ الْقُدْسِ مَعَكَ » ، (١) وسماعه له ،
واستنشاده إياه ، وعلمه ﷺ به ، واستحسانه له ، وارتياحه عند سماعه ؟

١٦ - أما أمره به ، فمن المعلوم ضرورةً ، وكذلك سماعه إياه ، فقد كان
أمره ﷺ بقول
الشعر وسماعه
حَسَّانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَكَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ يمدحونه ، ويسمعُ منهم ، ويصغى
إليهم ، ويأمرهم بالردِّ على المشركين / ، (٢) فيقولون في ذلك ويعرضون عليه .
١٣ . وكان عليه السلام يذكرُ لهم بعضَ ذلك ، كالذي روى من أنه ﷺ قال
لكعب : ﴿ ما نَسَى رَبُّكَ ، وما كانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ، شعراً قلتهُ ﴾ ، قال : وما هو
يا رسولَ الله ؟ قال : أنشده يا أبا بكر . فأنشده أبو بكرٍ رضوانَ الله عليه :
رَعَمَتْ سَخِينَةَ أَنْ سَتَّعَلِبُ رَبَّهَا وَلِيُعَلِّبَنَّ مُغَالِبُ الْعَلَابِ (٣)

١٧ - وأما استنشاده إياه فكثيرٌ ، من ذلك الخبرُ المعروف في استنشاده الشعر
استنشاده ، حينَ آسْتَسْقَى فسقَى ، قولُ أبي طالب :

(١) خرجته في تهذيب الآثار للطبري ، في مسند عمر .

(٢) روى الخطيب وابن عساكر عن حسان ، أن النبي ﷺ قال له : « اهْجُ المشركين وجبرائيل
معك ، إذا حارب أصحابي بالسلاح ، فحارب أنت باللسان » . وفي حديث جابر عند ابن جرير أنه قال
يوم الأحزاب : « مَنْ يجمي أعراضَ المؤمنين ؟ قال كعب : أنا يا رسولَ الله فقال : إنك مُحْسِنُ الشعر .
فقال حسان بن ثابت : أنا ، يا رسولَ الله . قال : نعم ، اهْجُهم أنت ، فسيعينك روح القدس » ، (رشيد) .

(٣) خرجت خبر كعب بن مالك في تهذيب الآثار ، مسند عمر . والبيت في ديوان كعب بن
مالك : ١٧٨ - ١٨٢ ، وانظر طبقات فحول الشعراء : رقم ٣٠٥ . و « سخينة » ، لقب كانت تُعبر
به قريش . و « السخينة » ، طعام يتخذ من الدقيق ، دون العصيدة في رفته وفوق الحساء ، وإنما كانت
تؤكل في شدة الدهر ، وغلاء الأسعار ، وهزال الأنعام ، فُعيروا بأكلها .

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بُوْجِهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى ، عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
يُطِيفُ بِهِ الْهَلَاكُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ، فَهَمْ عِنْدَهُ فِي نِعْمَةٍ وَفَوَاضِلٍ^(١)
الآيات .

• وعن الشعبي رضى الله عنه ، عن مسروق ، عن عبد الله قال (١٥) : لما
نظر رسول الله ﷺ إلى القتلى يوم بدر مُصْرَعِينَ فقال ﷺ لأبي بكر رضى الله
عنه : لو أن أبا طالب حىٌ لعلم أن أسيفنا قد أخذت بالأنامل . قال : وذلك
لقول أبى طالب :

كَذَبْتُمْ ، وَبَيَّتِ اللَّهُ ، إِنْ جَدًّا مَا أَرَى لَتَلْتَبِسَنَّ أَسْيَافُنَا بِالْأَنَامِلِ
وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الدُّرُوعِ إِلَيْهِمْ نُهْوضَ الرُّوَايَا فِي طَرِيقِ حُلَااحِلٍ^(٢)

(١) من قصيدة أبى طالب الطويلة في سيرة ابن هشام ١ : ٢٩١ - ٢٩٩ ، وانظر طبقات فحول
الشعراء رقم : ٣٦٦ ، والتعليق عليه . « ثمال اليتامى » ، غيات هم وعماد ، يقوم بأمرهم ويطعمهم ويستقيم .
و « عصمة للأرامل » ، يمنعهن ويحفظهن . و « الهلاك » ، جمع « هالك » وهو الفقير . والبيت الثانى ليس في
« س » .

(٢) خبر الشعبي ، ليس في « س » ، و « عبد الله » ، هو « عبد الله بن مسعود » رضى الله عنه . والبيتان
ليسا على ترتيبهما في القصيدة ، ورواية الأول على الصواب :

وَإِنَّا لَعَمْرُ اللَّهِ إِنْ جَدًّا مَا أَرَى لَتَلْتَبِسَنَّ أَسْيَافُنَا بِالْأَمَائِلِ

أى تخالط السيوف أعناق الأمائل والأشراف فتقتلهم .

ورواية الثانى :

وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَيْكُمْ نَهْوضَ الرُّوَايَا تَحْتَ ذَاتِ الصَّلَاصِلِ

« الرواية » ، الإبل التى تحمل الماء في المزادات . و « ذات الصلاصل » هى المرادة ، تسمع لها
صلصلة إذا تحركت بها الإبل . ورواية الشيخ رحمه الله للبيتين مختلطة وانظر الأعاني ١٧ : ٢٨

● (١٦) ومن المحفوظ في ذلك حديث محمد بن مسلمة الأنصاري ،
جمعه وابن أبي حذرٍ الأَسلمي الطريق ، قال : فتذاكرنا الشُّكرَ والمعروفَ ، قال
فقال محمد : كنا يوماً عند النبي ﷺ فقال لحسان / بن ثابت : أنشدني
14 قصيدةً من شعر الجاهلية ، فإنَّ الله تعالى قد وضعَ عنا آثامها في شعرها وروايتها ،
فأنشده قصيدةً للأعشى هَجَا بها عَلْقَمَةَ بنِ عَلَاثَةَ :

عَلَقْمُ مَا أَنْتَ إِلَيَّ عَامِرِ النَّاقِضِ الْأَوْتَارِ وَالْوَاتِرِ (١)

14 / فقال النبي ﷺ : يا حسان لا تُعَدُّ تُنْشِدُنِي هذه القصيدة بعد
مجلسك هذا . فقال : يا رسول الله ، تنهاني عن رجلٍ مُشْرِكٍ مُقيمٍ عند قيصر ؟
فقال النبي ﷺ : يا حسان ، أشكر الناس للناس أشكرهم الله تعالى ، وإن قيصر
سأل أبا سفيان بن حربٍ عني فتناول مني = وفي خبر آخر : فشعث مني = وإنه
سأل هذا عني فأحسن القول . فشكره رسولُ الله ﷺ على ذلك = وروى من
وجه آخر أن حسان قال : يا رسول الله ، من نالتك يده وجب علينا شكره . (٢)

● ومن المعروف في ذلك خبرُ عائشة رضوان الله عليها أنها قالت : كان
رسول الله ﷺ كثيراً ما يقول : أبيتك . فأقول :

أَرْفَعُ ضَعِيفَكَ ، لَا يَحْرُبُ بِكَ ضَعْفُهُ يوماً فَتَدْرِكُهُ الْعَوَاقِبُ قَدْ نَمَى
يَجْزِيكَ ، أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ ، وَإِنَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ فَقَدْ جَزَى

(١) ديوان الأعشى ١ : ١٠٥

(٢) الحديث رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج وابن عساكر عن محمد بن مسلمة بلفظ
« يا حسان أنشدني من شعر الجاهلية فإن الله قد وضع عنك آثامها في شعرها وروايتها » وفيه أنه قال له
بعد إنشاد القصيدة : يا حسان لا تعد تشدني هذه القصيدة ، إنى ذكرت عند قيصر وعنده أبو سفيان
وعلقمة بن علاثة ، فأما أبو سفيان فتناول مني ، وأما علقمة فحسن القول ، وإنه لا يشكر الله من
لا يشكر الناس » (رشيد) .

(١٧) قالت فيقول عليه السلام : يقول الله تبارك وتعالى لعبيد من عبيده :
صَنَعَ إِلَيْكَ عَبْدِي مَعْرُوفًا فَهَلْ شَكَرْتَهُ عَلَيْهِ ؟ فيقول : يَا رَبِّ ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْكَ
فَشَكَرْتُكَ عَلَيْهِ . قال فيقول الله عز وجل : لَمْ تَشْكُرْنِي ، إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مِنْ أَجْرِيته
عَلَى يَدِهِ . (١)

١٨ - وَأَمَّا عِلْمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّعْرِ ، فَكَمَا رُوي أَنَّ سَوْدَةَ أَنْشَدَتْ :

عَدَمَ عِلْمِهِ بِالشَّعْرِ

* عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مِنْ تُحَالِفُ *

فَظَنَّتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا عَرَّضَتْ بِهِمَا ، وَجَرَى بَيْنَهُنَّ
كَلَامٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِنَ وَقَالَ : « يَا وَيْلُكَ ،
لَيْسَ فِي عَدِيٍّ وَلَا تَيْمٍ قِيلَ هَذَا ، وَإِنَّمَا قِيلَ هَذَا فِي عَدِيٍّ تَيْمٍ وَتَيْمٍ تَيْمٍ » .
وتمام هذا الشعر وهو لقيس بن معدان الكلبِيِّ ، من بنى يربوع :

15

/ فَحَالِفُ ، وَلَا وَاللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفُ
أَلَا مَنْ رَأَى الْعَبْدَيْنِ ، أَوْ ذَكَرَا لَهُ ؟ عَدِيٌّ وَتَيْمٌ تَبْتَغِي مَنْ تُحَالِفُ (٢)

١٥

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير ١ : ١٦٣ ، والبيتان من سبعة عشر بيتاً في البصائر
والذخائر ٢ : ٤١٧ - ٤١٩ ، وانظر الوحشيات رقم : ١٧٨ والشعر ينسب لغريص ، ولابنه سَعْيَةَ بن
غريص اليهودي ، ولورقة بن نوفل ، ولغيرهم .

(٢) « سودة » ، هي « سودة بنت زَمْعَةَ » ، أم المؤمنين رضى الله عنها . وفي هامش « ج » ، عند
البيت الثاني حاشيتان ، إحداهما بخط الناسخ ، ولكنها خفية لا تكاد تقرأ ، والأخرى نصُّها : « تبتغي ، إن
جعلنا التاء للتأنيث كان وجهه أن قوله : العبدین ، [هما عدی] وتيم ، عنى بهما الأب الأكبر ، وهم إذا
ذكروا الأب [الأكبر ، عَنُوا] به القبيلة ، فحمل الكلام من بعد ذكرهما على [القبيلتين ثم] استغنى برَدَّ
الذكر إلى إحداهما عن ذكر [الأخرى : كقوله] تعالى : « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ =

• وروى الزبير بن بكار قال : مرَّ رسول الله ﷺ ومعه أبو بكر رضى الله عنه برجل يقول فى بعض أزقة مكة :

يا أيها الرجل المحوّل رحلُهُ هَلَّا نَزَلْتَ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ

فقال النبى ﷺ يا أبا بكر ، أهكذا قال الشاعر ؟ قال : لا ، يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَنِّ آلِ عَبْدِ مَنَافٍ

فقال رسول الله ﷺ : هكذا كنّا نسمّعها . (١)

١٩ - وأما ارتياحه للشعر واستحسانه له ، فقد جاء فيه الخبر من وجوه . من ذلك حديث التابغة الجعدى قال : أنشدتُ رسول الله ﷺ قولى :

بَلَعْنَا السَّمَاءَ ، مَجْدُنَا وَجُدُونَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فقال النبى ﷺ : أين المظهر يا أبا ليلى ؟ فقلت : الجنّة ، يا رسول الله . قال : أجل إن شاء الله . ثم قال : أنشدنى . فأنشدته من قولى :

= و [لا يُنْفِقُونَهَا] ، استغنى بإعادة الضمير إلى الفضة ، عن إعادته [إلى] الذهب .

والشعر فى المطبوعة غير منسوب ، وهو منسوب فى المخطوطين « ج » و « س » . « تيمم قريش » منهم أبو بكر الصديق ، و « عدى قريش » ، منهم عمر بن الخطاب ، ولذلك ما غضبت أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر ، وحفصة أم المؤمنين بنت عمر . و « الثلعة » ، هى مسيل فى أعلى الوادى وأسفله ثلعة ، وأعلاه ثلعة أيضاً . وفى البيت يراد أسفل الوادى . وقوله : « عارف » . من قولهم « عرف للأمر ، واعترف » ، صبر له وذلل وانقاد .

(١) الشعر لمطروود بن كعب الخزاعى ، يبكى عبد المطلب وبنى عبد مناف فى سيرة ابن هشام ١ : ١٨٨ ، والخبر فى أمالى القالى ١ : ٢٤١ ، وسمط اللآلى : ٥٤٧ ، من غير طريق الزبير بن بكار .

وَلَا خَيْرَ فِي حِلْمٍ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يُكَدَّرَا (١)
وَلَا خَيْرَ فِي جَهْلٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَلِيمٌ إِذَا مَا أُوْرَدَ الْأَمْرَ أُصْدَرَا

فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَجَدْتُ ، لَا يَفْضُضُ اللهُ فَاك . قال الرواي : / فنظرتُ

16

إليه ، فكأنَّ فاه البردُ المُنْهَلُ ، ما سقطت له سِنٌَّ وَلَا أَنْفَلْتُ ، تَرَفُّ غُرُوبُهُ . (٢)

• ومن ذلك حديث كعب بن زهير . روى أن كعباً وأخاه بُجَيْراً

١٦

خرجا إلى رسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى بلغا أبرق العزاف ، فقال كعب لبجير : ألقى هذا

الرجل وأنا مُقيمٌ ههنا ، فانظر ما يقول . وقدم بجير على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فعرضَ

عليه الإسلام فأسلم ، وبلغ ذلك كعباً ، فقال في ذلك شعراً ، فأهدرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

دمه ، فكتب إليه بُجَيْرٌ يأمره أَنْ يُسَلِّمَ وَيُقْبِلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقول : إِنَّ مِنْ

① شهد أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، قَبِلَ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

وَأَسْقَطَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ : فَقَدِمَ كَعْبٌ وَأَنْشَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصِيدَتَهُ الْمَعْرُوفَةَ :

بَأَنْتَ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ مُتَمِّمٌ إِثْرَهَا ، لَمْ يُفَدَ ، مَعْلُولٌ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْتِ إِذْ رَحَلْتُ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ
تَجَلُّو عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمْتُ كَأَنَّهُ مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولٌ

(١) الشعر في ديوانه النابغة الجعدي ، والخبر وتخريجه في تهذيب الآثار ، مسند عمر ، وانظر

جمع الزوائد للهيثمي ٨ : ١٢٦ ، و « البوادر » جمع « بادرة » ، وهي ما يسبق به اللسان من الكلام عند الغضب . وقوله « ولا انفلت » أي ولا انتلمت له سن . و « ترف غروبه » أي تبرق ثناياه ، و « غروب الأسنان » هي مناقع ريقها ، وأطرافها وحدتها وماؤها وصفافها . و « البرد المنهل » ، المتساقط .

(٢) « المتبول » من « تبلة الحب » ، إذا أضناه وأفسده أو ذهب بلبه وعقله . و « المتيم » ، المذلل

المعبد . و « المغلول » ، من وضع الغل في عنقه . وفي رواية « مكبول » ، وهو المقيد بالكيل أي القيد .

سَحَّ السَّقَاةَ عَلَيْهَا مَاءَ مَحْنِيَّةٍ مِنْ مَاءٍ أَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ (١)
وَيُلْمَهَا حُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا ، أَوْ لَوْ أَنَّ التُّصَحَّ مَقْبُولٌ (٢)

حتى أتى على آخرها ، فلما بلغ مديح رسول الله ﷺ :

إِنَّ الرَّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنْدٌ مِنْ سِيُوفِ اللَّهِ مَسْلُورٌ (٣)
فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ قَائِلُهُمْ بِيَطْنِ مَكَّةَ ، لَمَّا أَسْلَمُوا : زُورُوا (٤)
زَالُوا ، فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفٌ عِنْدَ اللِّقَاءِ ، وَلَا مِيلٌ مَعَارِيزُ
/ لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمْ وَمَا بِهِمْ عَنِ حِيَاضِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ
/ شَمُّ الْعَرَائِينِ أَبْطَالٌ ، لَبُوسُهُمْ ، مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ فِي الْهَيْجَا ، سَرَابِيلُ

أشار رسول الله ﷺ إلى الحَلِقِ أَنْ أَسْمَعُوا . قال : وكان رسول الله ﷺ يكون من أصحابه مكان المائدة من القوم ، يتحلَّقون حَلَقَةً دُونَ حَلَقَةٍ ، فإلتفت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء . (٥)

والأخبار فيما يشبه هذا كثيرة ، والأثرُ به مستفيضٌ .

(١) وفي نسخة : « سح السقاة عليها » ، أما الرواية المشهورة في البيت فهي :

شَجَّتْ بِذِي شَيْبٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَّةٍ صَافٍ بِأَبْطَحَ ، أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ

(٢) في المطبوعة : « أكرم بها خلة » .

(٣) وفي رواية « لنور » بدل « لسيف » .

(٤) في هامش المخطوطة : « يعني الهجرة مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة » .

(٥) خبر كعب بن زهير مشهور ، وقصيدته مشروحة ، وهي في ديوان كعب بن زهير ، وانظر

٢٠ - وإن زعم أنه ذمَّ الشعرَ من حيث هو موزونٌ مُقْفَى ، (١) حتى كَانَ الوزنُ عَيْبًا ، (٢) وحتى كَانَ الكلامُ إِذَا نُظِمَ نَظْمَ الشعرِ ، اتَّضَع في نفسه ، وتغيرت حاله ، فقد أَبْعَدَ ، وقال قولاً لَا يُعْرَفُ له معنى ، وخالف العلماء في قولهم : « إِنَّمَا الشُّعْرُ كَلَامٌ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ » ، وقد روى ذلك عن النبي ﷺ مرفوعاً أيضاً . (٣)

من ذم الشعر
لأنه موزون مقفى

فإن زعم أنه إِنَّمَا كره الوزن ، لأنه سببٌ ، لَأَن يُتَغَنَّى في الشعرِ وَيُتْلَى به ، فَإِنَّا إِذَا كُنَّا لم نَدْعُهُ إِلى الشعرِ من أَجْلِ ذلك ، وَإِنَّمَا دَعَوْنَاهُ إِلى اللَّفْظِ الجَزَلِ ، والقولِ الفَصْلِ ، والمَنْطِقِ الحَسَنِ ، والكلامِ البَيِّنِ ، وَإِلى حُسْنِ التَّمثِيلِ والاستعارة ، وَإِلى التلويحِ والإشارة ، وَإِلى صَنْعَةِ تَعْمِيدِ إِلى المعنى الحَسِيسِ فَتَشْرِفُهُ ، وَإِلى الضَّئِيلِ فَتُفَخِّمُهُ ، وَإِلى النَّازِلِ فَتَرْفَعُهُ ، وَإِلى الخَامِلِ فَتُنَوِّهُهُ به ، وَإِلى العَاظِلِ فَتُحَلِّيهِ ، (٤) وَإِلى المُشْكِلِ فَتُجَلِّيهِ = فلا مُتَعَلِّقُ له عَلَيْنَا بما ذكر ، ولا ضَرَّرَ عَلَيْنَا فيما أَنْكر ، فليقل في الوزن ما شاء ، وليضعه حيث أَرَادَ ، فليس يعيننا أمره ، ولا هو مُرَادُنَا من هذا الذى راجعنا القول فيه .

٢١ - وهذا هو الجواب لمتعلق إن تعلق بقوله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة تيس: ٦٩] / وأراد أن يجعله حُجَّةً في المنع من الشعر ، ومن

علة منعه ﷺ
من الشعر
١٨

(١) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٢) في المطبوعة : « كان الوزن عيباً » .

(٣) روى الدارقطني في الأفراد عن عائشة ، والبخارى في الأدب المفرد رقم : ٨٦٥ ، ٨٦٦ والطبراني في الأوسط ، وابن الجوزي في الواهيات عن عبد الله بن عمر ، والشافعي والبيهقي عن عروة مرسلًا : « الشعر كلام بمنزلة الكلام ، فحسنه حسن الكلام ، وقبيحه قبيح الكلام » .

(٤) « العاظِل » من النساء التي لا حَلَى عليها .

18 / حفظه وروايته . وذاك أتا نعلم أنه ﷺ لم يُمنع الشعرَ من أجل أن كان قولاً فصلاً ، ① وكلاماً جزئياً ، ومنطقاً حسناً ، وبيانياً بيئياً ، كيف ؟ وذلك يقتضى أن يكون الله تعالى قد منعه البيان والبلاغة ، وحمّاه الفصاحة والبراعة ، وجعله لا يبلغ مبلغ الشعراء في حُسن العبارة وشرف اللفظ . وهذا جهل عظيم ، وخلاف لما عرفه البلغاء وأجمعوا عليه من أنه ﷺ كان أفصح العرب ، (١) وإذا بطل أن يكون المنع من أجل هذه المعاني ، (٢) وكنا قد أعلمناه أتا ندعوه إلى الشعر من أجلها ، ونحدوه بطلبه على طلبها ، كان الاعتراضُ بالآية محالاً ، والتعلقُ بها حطلاً من الرأى وانحلالاً .

فإن قال : إذا قال الله تعالى : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ) [سورة تين: ٦٩] فقد كره للنبي ﷺ الشعر ونزّهه عنه بلا شبهة ، وهذه الكراهة وإن كانت لا تتوجّه إليه من حيث هو كلام ، ومن حيث أنه بليغ بين وفصيح حسن ونجو ذلك ، فإنها تتوجّه إلى أمر لا بُدّ لك من التلبس به في طلب ما ذكرت أنه مُرادك من الشعر ، وذاك أنه لا سبيل لك إلى أن تميز كونه كلاماً عن كونه شعراً ، حتى إذا رويته التبست به من حيث هو كلام ، ولم تلتبس به من حيث هو شعر ، هذا محال ، وإذا كان لا بُدّ من مُلابسة موضع الكراهة ، (٣) فقد لزم العيبُ برواية الشعر وإعمال اللسان فيه .

قيل له : هذا منك كلام لا يتحصّل . وذلك أنه لو كان الكلام إذا وُزِن حطّ ذلك من قدره ، وأزرى به ، وجلب على المُفرغ له في ذلك القالب إثمًا ،

(١) في المطبوعة ، و « س » ؛ « لما عرفه العلماء » .

(٢) في « ج » ، « إذا بطل أن يكون المعنى » ، سهو من الناسخ .

(٣) في المطبوعة و « س » : « لا بد لك » ، والذي في « ج » أجود .

وَكَسَبَهُ ذَمًّا ، لكان من حَقِّ الْعَيْبِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ / عَلَى وَاضِعِ الشُّعْرِ / ، أَوْ مِنْ
يُرِيدُهُ لِمَكَانِ الْوِزْنِ خُصُوصًا ، دُونَ مَنْ يُرِيدُهُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ مِنْهُ ، ^(١) وَيَطْلِبُهُ لِشَيْءٍ
سِوَاهُ .

١٩

19

فَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الشُّعْرِ مَا لَا يُكْرَهُ حَتَّى
^(٢) تَتَلَبَّسَ بِمَا يَكْرَهُ ، فَإِنِّي إِذَا لَمْ أَقْصِدْهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْمَكْرُوهِ ، وَلَمْ أُرِدْهُ لَهُ ،
وَأُرْدَتْهُ لِأَعْرِفَ بِهِ مَكَانَ بِلَاغَةٍ ، وَأَجْعَلَهُ مِثَالًا فِي بَرَاعَةٍ ، أَوْ أَحْتَجُّ بِهِ فِي تَفْسِيرِ
كِتَابٍ وَسُنَّةٍ ، وَأَنْظُرُ إِلَى نِظْمِهِ وَنَظْمِ الْقُرْآنِ ، فَأَرَى مَوْضِعَ الْإِعْجَازِ ، وَأَقْفَ عَلَى
الْجِهَةِ الَّتِي مِنْهَا كَانَ ، وَأَتَبَيَّنُ الْفَصْلَ وَالْفُرْقَانَ = ^(٣) فَحَقُّ هَذَا التَّلَبُّسِ أَنْ
لَا يُعْتَدَّ عَلَيَّ ذَنْبًا ، وَأَنْ لَا أُؤَاخِذَ بِهِ ، إِذْ لَا تَكُونُ مُؤَاخِذَةً حَتَّى يَكُونَ عَمْدًا إِلَى
أَنْ تُوَاقِعَ الْمَكْرُوهَ وَقَصْدًا إِلَيْهِ ، ^(٤) وَقَدْ تَتَّبَعَ الْعُلَمَاءُ الشُّعْرَ وَالسُّحْرَ ، وَعُنُوا
بِالتَّوَقُّفِ عَلَى حَيْلِ الْمُمَوِّهِينَ ، ^(٥) لِيَعْرِفُوا فَرْقَ مَا بَيْنَ الْمَعْجِزَةِ وَالْحَيْلَةِ ، فَكَانَ
ذَلِكَ مِنْهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الْبِرِّ ، إِذْ كَانَ الْغَرَضُ كَرِيمًا وَالْقَصْدُ شَرِيفًا .

تمام الدفاع
عن الشعر

هَذَا ، وَإِذَا نَحْنُ رَجَعْنَا إِلَى مَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَمَا صَحَّ مِنَ الْآثَارِ ،
وَجَدْنَا الْأَمْرَ عَلَى خِلَافِ مَا ظَنَّ هَذَا السَّائِلُ ، وَرَأَيْنَا السَّبِيلَ فِي مَنَعِ النَّبِيِّ ﷺ
الْوِزْنَ ، وَأَنْ يَنْطَلِقَ لِسَانُهُ بِالْكَلامِ الْمَوْزُونِ ، غَيْرَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
مَنْعَ تَنْزِيهِهِ وَكَرَاهِيَةٍ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهُ لَهُ سَمَاعُ الْكلامِ مَوْزُونًا ، وَأَنْ يُنْزَهُ سَمْعُهُ عَنْهُ
كَأَنْزِهِ لِسَانَهُ ، ^(٥) وَلَكَانَ ﷺ لَا يَأْمُرُ بِهِ وَلَا يَحْتُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ الشَّاعِرُ لَا يُعَانُ

(١) في المطبوعة : « خارج عنه » .

(٢) سياق الكلام : « فإني إذا لم أقصده من أجل ذلك فحق هذا التلبس » .

(٣) « قصد » معطوفة على « عمد » .

(٤) في « س » : « بالوقوف على » .

(٥) في المطبوعة : « كما ينزه » .

على وزن الكلام وصياغته شعراً ، ولا يؤيد فيه بروح القدس .

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُعلم أن ليس المنع في ذلك منع تنزيه
وكرَاهة ، بل سبيل الوزن في منعه عليه السلام إياه سبيل الخط ، حين جعل عليه
السلام لا يقرأ ولا يكتب ، في أن لم يكن المنع من أجل كراهة / كانت في
الخط ، بل / لأن تكون الحجة أبهر وأقهر ، ^(١) والدلالة أقوى وأظهر ، ولتكون
أكعم للجاحد ، ^(٢) وأقمع ^(٣) للمعاند ، وأرد لطالب الشبهة ، وأمنع من ارتفاع
الريبة . ^(٣)

تعلق الذام له
بأحوال الشعراء

٢٢ - وأما التعلق بأحوال الشعراء بأنهم قد ذموا في كتاب الله
تعالى ، ^(٤) فما أرى عاقلاً يرضى به أن يجعله حجة في ذم الشعر وتهجينه ،
والمنع من حفظه وروايته ، والعلم بما فيه من بلاغة ، وما يختص به من أدب
وحكمة ، ^(٥) ذاك لأنه يلزم على قود هذا القول أن يعيب العلماء في
استشهادهم بشعر أمرئ القيس وأشعار أهل الجاهلية في تفسير القرآن ، ^(٦)
وفي غريبه وغريب الحديث ، وكذلك يلزمه أن يدفع سائر ما تقدم ذكره من أمر
النبي ﷺ بالشعر ، وإصغائه إليه ، واستحسانه له .

(١) في « ج » : « بل بأن تكون » .

(٢) « أكعم » من « كعم البعير » ، إذا شد فاه بالكعام عند هياجه لئلا يعض ، أو لأجل منعه

الأكل .

(٣) في المطبوعة : « في ارتفاع » .

(٤) انظر الفقرة الماضية رقم : ٩

(٥) في هامش « ج » ما نصه : « أى قولنا إن عاقلاً لا يرضى أن يجعله حجة ، لأنه يلزم » .

(٦) قوله : « على قود هذا القول » ، أى على سياقه وأطراد قياسه .

هذا ولو كان يسوغُ ذمُّ القول من أجل قائله ، وأنه يُحْمَلُ ذنبُ الشاعر على الشعر ، ^(١) لكان ينبغي أن يُخَصَّ ولا يُعَمَّ ، وأن يُسْتَنَى ، فقد قال الله عز وجل : « إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا » ، [سورة الشعراء : ٢٢٧] . ولولا أن القول يجزُّ بعضه بعضاً ، وأن الشيء يُذَكَّرُ لدخوله في القِسْمَةِ ، لكان حقُّ هذا ونحوه أن لا يُتَشَاغَلَ به ، وأن لا يُعَادَ وَيُبدَأُ في ذِكْرِهِ .

...

٢٣ - وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له ، ^(٢) وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدَّم ، وأشبهه بأن يكون صدأً عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه . ذاك لأنهم لا يجدون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مُغلَّقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نُقصان كلامٍ ورُجحانه حتى يُعْرَضَ عليه ، والمقياس / الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيم حتى يُرْجَعَ إليه ، لا ينكر ^(٣) ذلك إلا من ينكر حِسَّهُ ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عُذْرُ من تهاون به وزهد فيه ، ولم ير أن يستقيه من مَصَبِّه ، ^(٣) ويأخذه من معدنه ، ورضى لنفسه بالنقص والكمال لها مُعْرِضٌ ، وآثر الغيبنة وهو يجد إلى الرُّبْح سبيلاً .

زهدهم في النحو
واحتقارهم له

21

٢١

(١) في المطبوعة : « ذم الشاعر » .

(٢) انظر الفقرات السالفة رقم : ٤ - ٦

(٣) في المطبوعة : « ويستقيه » .

فإن قالوا : إننا لم نأبَ صِحَّةَ هذا العلم ، ولم ننكر مكانَ الحاجةِ إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياءً كثرْتُمُوها بها ، وفُضُولَ قول تكلفْتُمُوها ، ومسائلَ عَوِيصَةً تجشَّمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُعربوا على السامعين ، وتُعابوا بها الحاضرين .

قيل لهم : خَبَرْنَا عَمَّا زعمتم أنه فضولٌ قولٍ ، وعويصٌ لا يعودُ بطائل ، ما هو ؟ فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يَضَعها النحويون للرياضة ، ولضربٍ من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا كذا ؟ وكقولهم : ما وزنُ كذا ؟ = وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشيَّة ، كقولهم : ما وزنُ « عَزْوَيْت » ؟ وما وزنُ « أَرْوَّان » ؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلاً بكذا ، كيف يكون الحكم ؟ = وأشباهَ ذلك ، وقالوا : أتشكُّون أن ذلك لا يُجدي إلا كَدَّ الفكر وإضاعةَ الوقت ؟

قلنا لهم : أمَّا هذا الجنسُ ، فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تُعنوا به ، وليس يُهْمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضَعُوهُ حيث أردتم . فإن تركوا ذلك وتجاوزوه إلى الكلام على أغراضٍ واضع اللغة ، على وجهِ الحكمة في الأوضاع ، وتقرير المقاييس التي اطرَّدت عليها ، وذكُر العِللُ / التي اقتضت أن تُجرى على ما أُجريت عليه ، كالقول / في المعتلِّ ، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي الواو والياء والألف من التغيير بالإبدال والحذف والإسكان ، (١) (٢٥) أو ككلامنا مثلاً على التثنية وجمع السلامة ، لم كان إعرابهما على خلاف إعراب الواحد ، ولم تبع النصبُ فيهما الجرُّ ؟ = وفي « النون » أنه عَوِضٌ عن الحركة

(١) في المطبوعة : « من التغير » .

والتنوين في حال ، وعن الحركة وَحَدَّهَا في حال ^(١) = والكلام على ما ينصرف وما لا. ينصرف ، وَلِمَ كان مَنعُ الصرِفِ ؟ وبيانِ العِلَّةِ فيه ، والقول على الأسبابِ التَّسْعَةِ وَأَنَّهَا كُلُّهَا ثَوَانٍ لِأَصُولِ ، وَأَنَّهُ إِذَا حصلَ مِنْهَا اثْنانِ في آسَمِ ، أو تَكَرَّرَ سَبَبٌ ، صارَ بذلكَ ثانياً من جهتين ، وإِذَا صارَ كذلكَ أَشْبَهَ الفِعْلَ ، لأنَّ الفِعْلَ ثانياً لِلأَسْمِ ، وَالأَسْمُ المَقْدَّمُ والأَوَّلُ ، وَكُلُّ ما جَرى هذا المَجْرى ؟

قلنا : إِنَّا نَسَكَّتْ عَنْكُمْ في هذا الضرب أيضاً ، وَنَعْدِرُكُمْ فيه وَنُسَاحِكُمْ ، على عِلْمٍ مِنَّا بِأَنَّ قَدَ آسَأْتُمُ الاختِيَارَ ، وَمَنَعْتُمُ أَنْفُسَكُمْ ما فيه الحِطُّ لَكُمْ ، وَمَنَعْتُمُوهَا الأَطْلَاعَ على مدارجِ الحِكْمَةِ ، وعلى العُلُومِ الجَمَّةِ . فَدَعُوا ذلكَ ، وانظروا في الذي اعترفتم بصِحتِهِ وبالحاجةِ إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ وهل أَحطَّمتُمُ بِحَقائِقِهِ ؟ وهل وَفَّيْتُمُ كلَّ بابٍ مِنْهُ حَقَّهُ ، وَأَحْكَمْتُمُوهَ إِحْكاماً يُؤْمِنُكُمْ الحِطُّ فِيهِ إِذَا أَنْتُمْ تُحْضِنُ في التفسيرِ ، وتعاظيتمُ علمَ التَّأويلِ ، ووازنتمُ بينَ بعضِ الأَقْوالِ وبعضِ ، وَأَرَدْتُمْ أَنْ تَعْرِفُوا الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ ، وَعُدْتُمْ في ذلكَ وَبَدَأْتُمْ ، وَزِدْتُمْ وَنَقَصْتُمْ ؟

وهل رَأَيْتُمْ إِذْ قَدْ عَرَفْتُمْ صِوَرَةَ المَبْتَدَأِ والخَبَرِ ، وَأَنَّ إِعْرَابَهُما الرِفْعُ ، أَنَّ تَتَجَاوَزُوا ذلكَ إلى أَنَّ تَنْظُرُوا في أَقْسامِ خَبَرِهِ ، فَتَعْلَمُوا / أَنَّهُ يَكُونُ مَفْرَداً وَجُمْلَةً ، وَأَنَّ المَفْرَدَ يَنْقَسِمُ إلى ما يَحْتَمِلُ ضَميراً لَه ، وإلى ما لا يَحْتَمِلُ الضَمِيرَ ، وَأَنَّ الجُمْلَةَ على أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ ، وَأَنَّه لا بُدَّ لِكُلِّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبِراً لِمَبْتَدَأٍ مِنْ أَنَّ يَكُونُ فِيهَا ذِكْرٌ يَعودُ إلى المَبْتَدَأِ ، وَأَنَّ هَذَا / الذِّكْرُ رِباعاً لِحُذْفِ لَفْظاً وَأَرِيدَ مَعْنَى ، وَأَنَّ ذلكَ لا يَكُونُ حَتَّى يَكُونَ في الحالِ دَليلَ عَلَيْهِ ، إلى سائِرِ ما يَتَّصِلُ بِبابِ الإِبْتِداءِ مِنَ المَسائِلِ اللطيفةِ والفوائدِ الجلييلةِ التي (٢٦) لا بُدَّ مِنْها ؟

= وَإِذَا نَظَرْتُمْ في الصِّفَةِ مِثْلاً ، فَعَرَفْتُمْ أَنَّها تَتَّبِعُ الموصوفَ ، وَأَنَّ مِثْلالها

(١) في « ج » ، سقط : « وحدها » .

قولك : « جاءني رجلٌ ظريف » و « مررتُ بزيدٍ الظريف » ، هل ظننتم أن وراء ذلك علماً ، وأن ههنا صفةٌ تُخصِّصُ ، وصفةٌ توضِّحُ وتبيِّنُ ، وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أن فائدة الشِّياع غير فائدة الإبهام ، (١) وأن من الصفة صفةٌ لا يكون فيها تخصيصٌ ولا توضيح ، ولكن يُؤتى بها مؤكدة كقولهم : « أمسِ الدَّابِرُ » وكقوله تعالى : (فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ) [سورة الحاقة : ١٣] ، وصفةٌ يُراد بها المدح والثناء ، (٢) كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جدُّه ؟ وهل عرفتم الفرق بين الصِّفة والخبر ، وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كَافَتْهَا لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟

وهكذا ينبغي أن تُعرَضَ عليهم الأبوابُ كُلُّها واحداً واحداً ، ويسألوا عنها باباً باباً ، ثم يُقال لهم : (٣) ليس إلا أحدُ أمرين :

٢٤ إِمَّا أن تفتحموا التي لا يرضاها العاقلُ ، فتنكروا أن يكون بكم حاجةٌ في كتاب الله تعالى ، وفي خبر رسول الله ﷺ ، وفي معرفة الكلام جملةً ، / إلى شيء من ذلك ، وتزعموا أنكم إذا عرفتم مثلاً أنَّ الفاعل رَفَعُ ، لم يبق عليكم في باب الفاعل شيءٌ تحتاجون إلى معرفته . (٤) وإذا نظرتم إلى قولنا : « زيدٌ منطلقٌ » ، لم تحتاجوا من بعده إلى شيء تعلمونه في الابتداء والخبر ، وحتى تزعموا مثلاً أنكم لا تحتاجون في أن تعرفوا وَجْهَ الرفع في « الصَّابِغُونَ » من سورة المائدة [سورة المائدة : ٦٩] ، إلى ما قاله العلماء فيه ، وإلى استشهادهم فيه بقول الشاعر : (٥)

(١) « الشِّياع » ، التفرُّق والانتشار حتى يكون لكل واحد منه نصيبٌ .

(٢) في هامش « ج » ما نصه : « اعطف على صفة في قوله : وأن من الصفة صفةٌ . »

(٣) « لهم » ، زيادة من « س » .

(٤) في المطبوعة : « ما تحتاجون . »

(٥) « فيه » ، زيادة من « س » .

/ وإلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ (١)

= (٢٧) وحتى كَانََ المشكَل على الجميع غيرُ مُشكَلٍ عندكم ، وحتى كَأَنْكُمْ قد أُوتِيتُمْ أن تستنبطوا من المَسْئَلَة الواحدة من كل باب مسائله كُلُّهَا ، فتخرُجوا إلى فنٍّ من التَّجَاهُل لا يبقى معه كلام .

= وإمَّا أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمرَ هذا العلم ، وظننتم ما ظننتم فيه ، فترجعوا إلى الحق وتُسَلِّموا الفضلَ لأهله ، وتدَعُوا الذي يُزِرُّ بكم ، ويفتح باب العيبِ عليكم ، ويطيِّلُ لسانَ القادح فيكم ، وبالله التوفيق .

...

٢٤ - هذا ، (٢) ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً ، وإذ زعموا أن قَدَرَ المُفْتَقِر إليه القليلُ منه ، اقتصروا على ذلك القليل ، فلم يأخذوا أنفسهم بالفتوى فيه ، (٣) والتصرُّف فيما لم يتعلموا منه ، ولم يخوضوا في التفسير ، ولم يتعاطوا التأويل ، لكان البلاءَ واحداً ، وكانوا إذ لم يبنوا لم يهدموا ، وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد ، (٤) ولكنهم لم يفعلوا ، فجلبوا من الداء ما أعى الطيب ، وحيَّر اللبيب ، وانتهى التخليط بما أتوه فيه ، إلى حدِّ يُبس من تلافيه ، فلم يبق للعارف الذي يكره الشَّعْبَ إلا التعجب والسكوت . وما الآفةُ العظمى إلا واحدة ، / وهي أن يجيء من الإنسان ويجرى لفظه ، (٥) ويمشى له أن

(١) الشعر لبشر بن أفي خازم في ديوانه . وسيبويه ١ : ٢٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ :

٣١١ ، والخزانة ٤ : ٣١٥

(٢) في الهامش حاشية تعسر قراءتها بتامها .

(٣) في المطبوعة : « بالتقوى فيه » ، خطأ ظاهر .

(٤) في الموضوعين : « إذا » في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « أن يجرى لفظه » ، وعلق عليه تعليقا لا خير فيه .

يُكثَّر في غير تحصيل ، وأن يحسِّن البناء على غير أساس ، وأن يقول الشيء لم يَقْتُلْهُ علماً . ونسأل الله الهداية ونزغُب إليه في العصمة .

٢٥ - ثُمَّ إِنَّا وَإِنْ كُنَّا فِي زَمَانٍ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِحَالَةِ الْأُمُورِ عَنْ جِهَاتِهَا ، (١) وَتَحْوِيلِ الْأَشْيَاءِ عَنْ حَالَاتِهَا ، وَثَقَلِ النُّفُوسِ عَنْ طِبَاعِهَا ، وَقَلْبِ الْخَلَائِقِ الْمَحْمُودَةِ إِلَى أَوْضَادِهَا ، (٢) وَدَهْرِ لَيْسَ لِلْفَضْلِ وَأَهْلِهِ لَدَيْهِ إِلَّا الشَّرُّ صِرْفًا وَالغَيْظُ بَحْتًا ، وَإِلَّا مَا يُدْهِشُ عَقُولَهُمْ وَيَسْلُبُهُمْ / مَعْقُولَهُمْ ، حَتَّى صَارَ (٣) أَعْجَزَ النَّاسِ رَأْيًا عِنْدَ الْجَمِيعِ ، مَنْ كَانَتْ لَهُ هِمَّةٌ فِي أَنْ يَسْتَفِيدَ عِلْمًا ، أَوْ يَزِدَادَ فَهْمًا ، أَوْ يَكْتَسِبَ فَضْلًا ، أَوْ يَجْعَلَ لَهُ ذَلِكَ بِحَالٍ شُغْلًا ، فَإِنَّ الْإِلْفَ مِنْ طِبَاعِ الْكَرِيمِ . (٤) وَإِذَا كَانَ مِنْ حَقِّ الصَّدِيقِ عَلَيْكَ ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا تَقَادَمَتْ صُحْبَتُهُ وَصَحَّتْ صِدْقَتُهُ ، أَنْ لَا تَجْفُوهُ بِأَنْ تَنْكُبَكَ الْأَيَّامُ ، وَتَضْجِرَكَ النَّوَائِبُ ، وَتُخْرِجَكَ مَحْنُ الزَّمَانِ ، فَتَتَنَاسَاهُ جَمَلَةً ، وَتَطْوِيهِ طِيًّا ، فَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ صَدِيقٌ لَا يَحُولُ عَنِ الْعَهْدِ ، وَلَا يُدْغِلُ فِي الْوُدِّ ، (٥) وَصَاحِبٌ لَا يَصْحُحُ عَلَيْهِ

(١) إذا كان عبد القاهر في زمانه يقول ما يقول في هذه الفقرة ، فماذا

نقول نحن في زماننا هذا ؟

(٢) في « س » : « الحقائق المحمودة » ، سهو فيما أرجح . وقوله بعد : « دهر » ، معطوف على قوله قبل : « في زمانٍ » .

(٣) في هذا السياق حذف ، لوضوح المراد منه . والسياق : « ثم إننا ، وإن كنا في زمانٍ هو على ما هو عليه من الإحالة ودهر ليس للفضل وأهله إلا الشر .. » (فإننا نلزم استفادة العلم واكتساب الفضل) ، فإن الإلف من طباع الكريم .

(٤) « الدَّغْلُ » الفساد والريبة ، و « أدغل في الشيء » ، أدخل فيه ما يفسده (رشيد) .

(دلائل الإعجاز - ٣)

التَّكْتُ والغَدْر ، ولا تُظنَّ به الخيانة والمكر = أولى منك بذلك وأجدر ، (١)
 وحقُّه عليك أكبر .

...

٢٦ - ثم إن التَّوَقَّ إلى أن تُقَرَّ الأمورُ قرارها ، (٢) وتوضع الأشياء
 مواضعها ، والتَّزاعُ إلى بيان ما يُشكل ، وحلُّ ما ينعقد ، والكشف عما يَخْفَى ،
 وتلخيص الصِّفَّة حتى يزداد السامعُ ثقةً بالحجة ، (٣) واستظهاراً على الشبهة ،
 واستبانةً للدليل ، وتبييناً للسبيل ، (٤) شيء في سُوس العقل ، (٥) وفي طباع
 النفس إذا كانت نفساً .

سبب تأليفه
 دلائل الإعجاز

...

٢٧ - ولم أزل منذ خدمتُ العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى
 « الفصاحة » ، (٦) و « البلاغة » ، و « البيان » و « البراعة » ، وفي بيان المغزى
 من هذه العبارات ، وتفسير المراد بها ، فأجد / بعض ذلك كالرمز والإيماء ،
 والإشارة في خفاء ، وبعضه كالتنبيه على مكان الحَبِيءِ لِيُطَلَّب ، وموضع
 الدَّفِينِ لِيُتِحَّثَ عنه فَيُخْرَجَ ، وكما يفتح لك الطريقُ إلى المطلوب لتسلكه ،
 وتوضع لك القاعدة لتبني عليها . ووجدتُ المَعوَّلَ على أن ههنا نظاماً وترتيباً ،
 وتأليفاً وتركيباً ، وصياغةً وتصويراً ، ونسجاً وتجبيراً ، وأنَّ سبيلَ هذه المعاني في

26

(١) في المطبوعة : « أولى منه » .

(٢) « التوق » ، « تاق إليه يتوق ، تَوْقاً » ، اشتاق إليه ، ومثله « النزاع » في الجملة التالية .

(٣) « لخصَّ الأمر تلخيصاً » ، استقصى في تبيينه وشرحه وإزالة اللبس عنه .

(٤) في « ح » ، والمطبوعة : « وتبيناً » .

(٥) « السُّوس » ، الطبع والأصل .

الكلام الذى هى مجازٌ فيه ، سبيلها فى الأشياءِ التى هى حقيقة فيها ، وأنه كما
يَفْضَلُ هناك النظمُ النظمَ ، / والتأليفُ التأليفَ ، والنسجُ النسجَ ، والصياغةُ
٢٦ الصياغةَ ، ثم يَعْظُمُ الفضلُ ، وتكثرُ المِزْيَةُ ، حتى يفوقُ الشيءَ نظيرهَ والمجانسَ له
درجاتٍ كثيرةً ، وحتى تتفاوتَ القِيمُ التفاوتَ الشديدَ ، كذلك يَفْضَلُ بعض
الكلامِ بعضاً ، ويتقدّمُ منه الشيءُ الشيءَ ، ثم يزدادُ فضلُه ذلكَ ويترقى منزلةً فوق
منزلةٍ ، ^(١) ويعلو مَرَقِباً بعد مَرَقِبٍ ، ويُستأنفُ له غاية بعد غاية ، حتى ينتهى
إلى حيث تنقطع الأطماع ، وتَحَسَّرُ الظنون ، ^(٢) وتسقطُ القوى ، وتستوى
الأقدامُ فى العَجْزِ .

...

٢٨ - وهذه جملةٌ قد يُرى فى أوّل الأمرِ وبإدّى الظنِّ ، أنها تكفى
وتُعْنِي ، حتى إذا نَظَرْنَا فيها ، وعُدْنَا وبدأنا ، وجدنا الأمرُ على خلاف
ما حَسِينَاهُ ، وصادفنا الحالَ على غير ما توهُمْنَا ، وعلمنا أنّهم لئن أقصروا اللفظ
لقد أطالوا المعنى ، وأنّ لم يُعْرِقُوا فى النَّزْعِ ، ^(٣) لقد أبعُدُوا على ذاك فى المَرَمَى .
وذلك أنّه يقال لنا : ^(٤) ما زِدْتُمْ على أن سَقْتُمْ قياساً ، ^(٥) فقلتم : نظم
ونظم ، وترتيب وترتيب ، ونسج ونسج ، ثم بنيت عليه أنه ينبغي أن تظهرَ المِزْيَةُ ③
فى هذه المعانى ها هنا ، حَسَبَ ظهورها هناك ، وأن يعظُمُ الأمرُ فى ذلك

(١) فى المطبوعة : « من فضله ذلك » .

(٢) « تحسّر الظنون » ، أى حتى تُكَلِّ من التعب وتقطع عن المُضَيِّ .

(٣) فى « س » : «لئن اقتصروا على اللفظ ... ولئن لم يعرقوا ... » .

(٤) فى المطبوعة : « وذلك لأنه » .

(٥) فى المطبوعة : « قسم قياساً » .

٢٧ كما عَظُمَ نَمٌّ ، وهذا / صحيح كما قلتم ، ولكن بقي أن تُعَلِّمُونَا مَكَانَ الْمَرْبِيةِ فِي الْكَلَامِ ، وَتَصِفُوهَا لَنَا ، وَتَذَكِّرُوها ذِكْرًا كَمَا يُنصُّ الشَّيْءُ وَيُعَيَّنُ ، وَيُكشَفُ عَنْ وَجْهِهِ وَيُبَيَّنُ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ تَقُولُوا : « إِنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ فِي كَيْفِيَّةِ النِّظْمِ ، وَطَرِيقَةُ مَخْصُوصَةٍ فِي نَسَقِ الْكَلِمِ بِعَظْمِهَا عَلَى بَعْضٍ » ، حَتَّى تَصِفُوا تِلْكَ الْخُصُوصِيَّةَ وَتَبَيِّنُوهَا ، وَتَذَكِّرُوا لَهَا أَمْثَلَةً ، وَتَقُولُوا : « مِثْلُ كَيْتٍ وَكَيْتٍ » ، كَمَا يَذَكِّرُ لَكَ مِنْ تَسْتَوْصِفُهُ عَمَلُ الدِّيَابِجِ الْمُنْقَشِ مَا تَعَلَّمَ بِهِ وَجْهَ دِقَّةِ الصَّنْعَةِ ، أَوْ يَعْمَلُهُ بَيْنَ يَدَيْكَ ، حَتَّى تَرَى عِيَانًا كَيْفَ / تَذَهَبُ تِلْكَ الْخِيُوطُ وَتَحْيَى ؟ وَمَاذَا يَذْهَبُ مِنْهَا طَوْلًا وَمَاذَا يَذْهَبُ مِنْهَا عَرْضًا ؟ وَبِمَ يَبْدَأُ وَبِمَ يُتَنَّى وَبِمَ يُتَلَّثُ ؟ (١)

٢٧ وَتُبَصِّرَ مِنَ الْحِسَابِ الدَّقِيقِ وَمَنْ عَجِيبَ تَصَرُّفِ الْيَدِ ، مَا تَعَلَّمَ مَعَهُ مَكَانَ الْجِدْقِ وَمَوْضِعَ الْأَسْتَاذِيَّةِ . (٢)

ولو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة : « إنها خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة ، أو على وجوه تظهر بها الفائدة » ، أو ما أشبه ذلك من القول الجمل ، كافيًا في معرفتها ، ومغنيًا في العلم بها ، لكفى مثله في معرفة الصناعات كلها . فكان يكفي في معرفة نسج الديباج الكثير التصاوير أن تعلم أنه ترتيب للعزل على وجه مخصوص ، وضم لطاقت الإبريسم بعضها إلى بعض على طرق شتى . وذلك ما لا يقوله عاقل .

(١) « وتبصر » معطوف على قوله قبل : « حتى نرى عياناً » .

(٢) في المطبوعة : « ما تعلم منه » .

٢٩ - وجملته الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تُمرُّ فيه وتُحلَّى ، حتى تكون ممن يعرفُ الخطأ فيها من الصواب ، ويفصل بين الإساءة والإحسان ، بل حتى تُفاضل بين الإحسان والاحسان ، وتعرف طبقات المحسنين .

28 وإذا كان هذا هكذا ، علمت أنه لا يكفي في علم / « الفصاحة » أن تنصِبَ ① لها قياساً ما ، وأن تصفها وصفاً مُجملاً ، وتقول فيها قولاً مُرسلاً ، بل لا تكون من معرفتها في شيء ، حتى تفصل القول وتُحصِّلَ ، وتضع اليد على الخصائص التي تعرضُ في نظم الكلم وتُعَدُّها واحدةً واحدةً ، وتُسمِّيها شيئاً شيئاً ، وتكون معرفتك معرفة الصنَّع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج ، وكلُّ قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطع ، وكل آجرة من الآجر الذي في البناء البديع .

2٨ وإذا نظرت إلى « الفصاحة » هذا النظر ، وطلبتها هذا الطلب ، احتجت إلى صبرٍ على التأمل ، ومواظبة على التدبُّر ، / وإلى همة تأبى لك أن تُقنَّع إلا بالتمام ، وأن تُربَّع إلا بعد بلوغ الغاية ، (١) ومتى جَشِمتَ ذلك ، (٢) وأبيت إلا أن تكون هنالك ، فقد أمتت إلى غرض كريم ، (٣) وتعرضت لأمرٍ جسيم ، وآثرت التي هي أتم لدينك وفضلك ، وأنبل عند ذوى العقول الراجحة لك ، وذلك أن تعرف حُجَّةَ الله تعالى من الوجه الذي هو أضوأ لها وأنوره لها ، (٤)

(١) « رَبَّعَ يَرَبِّعُ رَبْعاً » ، كَفَّ وتوقف وانتظر وتحسَّ .

(٢) « جَشِمتَ الأمر يَجَشِمُهُ جَشْماً ، وَتَجَشَّمَهُ تَجَشُّماً » ، تكلفه على مشقة يعانيتها فيه ، ويعمل نفسه عليها .

(٣) « أَمَتَّت » ، قصدت .

(٤) في « س » : « وذلك أنك تعرف ... وأنوره بها » .

وَأَخْلَقَ بَأْنَ يَزْدَادُ نَوْرَهَا سَطْوِعَاً ، وَكَوْكَبَهَا طَلْوِعَاً = (١) وَأَنْ تَسْلُكَ إِلَيْهَا الطَّرِيقَ
الَّذِي هُوَ آمَنُ لَكَ مِنَ الشُّكِّ ، وَأَبْعُدُ مِنَ الرَّيْبِ ؛ وَأَصْحُحُ لِلْيَقِينِ ، وَأُخْرَى بَأْنَ
يُبْلِّغُكَ قَاصِيَةَ التَّبَيُّنِ .

...

٣٠ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَعْرِفَ صِحَّةَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ حَتَّى يَبْلُغَ
الْقَوْلُ غَايَتَهُ ، وَيُنْتَهِيَ إِلَى آخِرِ مَا أَرَدْتُ جَمْعَهُ لَكَ ، وَتَصْوِيرَهُ فِي نَفْسِكَ ، وَتَقْرِيرَهُ
عِنْدَكَ .

...

٣١ - إِلَّا أَنْ هَهُنَا نَكْتَةٌ ، إِنْ أَنْتِ تَأْمَلْتَهَا تَأْمَلِ الْمَثْبُتِ ، وَنَظَرْتَ فِيهَا
نَظَرَ الْمَتَأْتِي ، رَجَوْتَ أَنْ يَحْسُنَ ظَنُّكَ ، وَأَنْ تَنْشَطَ لِلْإِصْغَاءِ إِلَى مَا أُوْرِدُهُ عَلَيْكَ ، =
(٣٦) وَهِيَ أَنَا إِذَا سَفُنَا دَلِيلَ الْإِعْجَازِ فَقَلْنَا : لَوْلَا أَنَّهُمْ حِينَ سَمِعُوا الْقُرْآنَ ،
وَحِينَ تُحَدِّثُوا إِلَى مُعَارَضَتِهِ ، / سَمِعُوا كَلَامًا لَمْ يَسْمَعُوا قَطُّ مِثْلَهُ ، وَأَنْهُمْ رَأَوْا
أَنْفُسَهُمْ فَأَحْسَبُوا بِالْعَجْزِ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمَا يُوَازِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ أَوْ يَقَعُ قَرِيبًا مِنْهُ = (٣٧)
لَكَانَ مَحَالًّا أَنْ يَدْعُوا مُعَارَضَتَهُ وَقَدْ تُحَدِّثُوا إِلَيْهِ ، وَقَرَّعُوا فِيهِ ، وَطَوَّلُوا بِهِ ، وَأَنْ
يَتَعَرَّضُوا لِشَبَابِ الْأَسِنَّةِ ، (٣٨) وَيَقْتَحِمُوا مَوَارِدَ الْمَوْتِ .

دليل الإعجاز
والرد على المعتزلة

29

(١) « وَأَنْ تَسْلُكَ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ : « وَذَلِكَ أَنْ تَعْرِفَ » .

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَأَنْهُمْ قَدْ رَأَوْا » ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى « سَمِعُوا كَلَامًا » . وَ « رَازَ »
مَا عِنْدَ فُلَانٍ يَرُوزُهُ رُوزًا ، اِخْتَبَرَهُ وَامْتَحَنَهُ وَجَرَّبَهُ حَتَّى يَعْرِفَ مَا يَطْبِقُ مِمَّا لَا يَطْبِقُ ، وَمَا عِنْدَهُ
مِمَّا لَيْسَ عِنْدَهُ .

(٣) « وَأَنْ يَتَعَرَّضُوا » ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « لَكَانَ مَحَالًّا أَنْ يَدْعُوا » . وَ « شَبَابِ الْأَسِنَّةِ » ، حَدَّهَا
وَطَرَفُهَا الَّذِي يَصِيبُ فَيَجْرَحُ أَوْ يَقْتُلُ .

= (١) فقيل لنا : قد سمعنا ما قلتم ، فخبِّرونا عنهم ، عمَّا ذا عَجَزوا ؟ أَعن معانٍ مِنْ دِقَّةِ مَعَانِيهِ وَحُسْنِهَا وَصِحِّحْتَهَا فِي الْعُقُولِ ؟ أَمْ عَنْ أَلْفَاظٍ مِثْلِ أَلْفَاظِهِ ؟ فَإِنْ قَلِمَ : « عَنْ أَلْفَاظٍ » ، فَمَاذَا أَعْجَزَهُمْ مِنَ اللَّفْظِ ، أَمْ مَا بَهَّرَهُمْ مِنْهُ ؟

= فقلنا : أَعْجَزْتَهُمْ مَرَايَا ظَهَرَتْ لَهُمْ فِي نِظْمِهِ ، وَخِصَائِصُ صَادَفُوهَا فِي سِيَاقِ لَفْظِهِ ، / وَبِدَائِعُ رَاعَتْهُمْ مِنْ مَبَادِيءِ آيِهِ وَمَقَاطِعِهَا ، (٢) وَمَجَارِي أَلْفَاظِهَا وَمَوَاقِعُهَا ، وَفِي مَضْرِبِ كُلِّ مِثْلِ ، وَمَسَاقِ كُلِّ خَبْرٍ ، (٣) وَصُورَةِ كُلِّ عِظَةِ وَتَنْبِيهِ ، وَإِعْلَامِ وَتَذْكِيرٍ ، وَتَرْغِيبٍ وَتَرْهِيْبٍ ، وَمَعَ كُلِّ حِجَّةٍ وَبُرْهَانٍ ، وَصِفَةِ وَتَبْيَانٍ = (٤) وَبِهِرْهِمْ أَنَّهُمْ تَأْمَلُوهُ سُورَةَ سُورَةٍ ، وَعَشْرًا عَشْرًا ، وَآيَةَ آيَةٍ ، فَلَمْ يَجِدُوا فِي الْجَمِيعِ كَلِمَةً يَنْبُو بِهَا مَكَانُهَا ، وَلَفْظَةً يَنْكُرُ شَأْنُهَا ، أَوْ يُرَى أَنْ غَيْرَهَا أَصْلَحُ هُنَاكَ أَوْ أَشْبَهَ ، أَوْ أُخْرَى وَأَخْلَقَ ، بَلْ وَجَدُوا اتِّسَاقًا بَهْرَ الْعُقُولِ ، وَأَعْجَزَ الْجُمْهُورَ ، وَنِظَامًا وَالتَّامًّا ، وَإِتْقَانًا وَإِحْكَامًا ، لَمْ يَدْعُ فِي نَفْسٍ بَلِيغٍ مِنْهُمْ ، وَلَوْ حَكَّ بِيَا فَوْحِهِ السَّمَاءَ ، مَوْضِعَ طَمَعٍ ، حَتَّى خَرَسَتْ الْأَلْسُنُ عَنْ أَنْ تَدْعِيَ وَتَقُولَ ، وَخَذِيَّتِ الْقُرُومُ فَلَمْ تَمْلِكْ أَنْ تَصُولَ . (٥)

(١) الكلام معطوف بعضه على بعض ، والسياق : « وهى أنا إذا سقنا دليل الإعجاز فقلنا فقيل لنا » . وكذلك ما سياتى بعده .

(٢) فى « س » : « فى مبادئ » .

(٣) فى « س » : « وسياق كل خبر » .

(٤) « وبهرهم » معطوف على قوله : « أعجزتهم مرايا » .

(٥) فى المطبوعة : « وخلدت القروم » ، أرجح أنه مصحف . و « تَحْذِي يَحْذَى ، وَاسْتَحْذَى ، خَضَعَ وَاسْتَرْخَى . وَ الْقُرُومُ جَمْعُ قَرْمٍ » ، وَهُوَ فَحْلُ الْإِبِلِ الَّذِي يَتْرَكُ مِنَ الرُّكُوبِ وَالْعَمَلِ ، فَلَا يَمْسُهُ حَبْلٌ ، بَلْ يُودَّعُ لِلْفَحْلَةِ . وَ « صَالُ الْفَحْلُ عَلَى النَّاقَةِ » ، وَثَبَ عَلَيْهَا وَسَطَّابَهَا لِيَخْضَعَهَا .

٣٢ - نعم ، فإذا كان هذا هو الذى يُذَكَّرُ فى جواب السائل ، فَبِنَا أَنْ
 نظر : (٣٢) أى أشبهه بالفتى فى عقله ودينه ، وأزيد له فى علمه وبقينه ، (١) أن يقلد
 فى ذلك ، ويحفظ مَثَنَ الدليل وظاهر لفظه ، ولا يبحث عن / تفسير المزاي
 والخصائص ما هى ؟ ومن أين كثرت الكثرة العظيمة ، واتسعت الاتساع المجاوز
 لوسع الخلق وطاقة البشر ؟ وكيف يكون أن تظهر فى ألفاظ محصورة ، وكلم
 معدودة معلومة ، بأن يُؤْتَى ببعضها فى إثر بعض ، لَطَائِفٌ لا يحصرها
 العدد ، (٢) ولا ينتهى بها الأمد ؟ أم أن يبحث عن ذلك كُله ، ويستقصى النظر
 فى جميعه ، ويتبعه شيئاً فشيئاً ، ويستقصيه باباً فباباً ، حتى يعرف كُلاً منه
 بشاهده ودليله ، ويعلمه بتفسيره وتأويله ، ويوثق بتصويره وتمثيله ، (٣) ولا يكون
 كمن قيل فيه :

يُقُولُونَ أَقْوَالاً وَلَا يَعْلَمُونَهَا وَلَوْ قِيلَ : هَاتُوا حَقَّقُوا ، لم يُحَقِّقُوا (٤)

= قد قَطَعْتُ عُدْرَ المتهاون ، ودللت على ما أضع من حظّه ، وهديته
 لرُشده ، وضحّ / أن لا غنى بالعاقل عن معرفة هذه الأمور ، والوقوف عليها ،

٣٠

(١) فى « ج » : و « أزيد له فى يقينه » بإسقاط « علمه » ، وفى « س » : « فى عقله ودينه وبقينه ،
 وأزيد له فى علمه » .

(٢) « لطائف » ، فاعل « أن تظهر » .

(٣) فى المطبوعة : « بتصوره » ، و « وَثَقَ يُوَثِّقُ وَثَاقَةً » ، أى صار محكماً وثيقاً ، وضبطت فى
 « ج » : « يُوَثِّقُ » .

(٤) بيت من أبيات لأنس بن أبى أياس = أو : ابن أبى أنيس = الدبلى ، يقولها لخارثة بن بدر
 الغداني لما ولى إمارة سرق (موضع بالأهواز) ، ويروى أن أبى الأسود الدؤلى كتب بها إليه ، انظر
 الحيوان ٣ : ١١٦ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ٣٨٣ - ٣٨٥

والإحاطة بها ، وأنَّ الجهةَ التي منها يَقِفُ ، ^(١) والسببَ الذي به يَعْرِفُ ، استقراءً
كلام العرب وتتبعُ أشعارهم والنظرُ فيها . وإذ قد ثبت ذلك ، فينبغي لنا أن
نبتدىء في بيان ما أردنا بيانه ، ونأخذ في شرحه والكشف عنه .

٣٣ - وجملته ما أردتُ أن أبينه لك : أنه لا بدَّ لكل كلامٍ تستحسنه ،
ولفظٍ تستجيده ، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهةً معلومةً وعلّةً معقولةً =
وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل ، وعلى صيحة ما ادعيناه من ذلك دليل .

وهو باب من العلم إذا أنت فتحته اطلعت منه على فوائد جلييلة ، ومعانٍ
شريفة ، ورأيتَ له أثرًا في الدين عظيمًا وفائدةً جسيمة ، ووجدته سببًا إلى
حَسْمِ كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاح أنواع من ^(٢) الخلل فيما
يتعلق / بالتأويل ، وإِنَّه لَيُؤْمِنُكَ من أن تغالط في دَعْوَاكَ ، وتدافع عن مغزَاكَ ، ^(٣)
ويرتأبكَ عن أن تستبين هُدًى ثم لا تهْدِي إليه ، ^(٤) وتُدَلُّ بِعُرْفَانٍ ثم لا تستطيع
أن تُدَلَّ عليه = ^(٥) وأن تكون عالمًا في ظاهر مقلد ، ^(٦) ومستبينًا في صوة شاكٍ
= وأن يسألك السائل عن حُجَّةٍ يَلْقَى بها الخصمَ في آية من كتاب الله تعالى

31

(١) « وأنَّ الجهة » ، معطوف على قوله : « وصحَّ أن لا غنى » .

(٢) في « ج » : عن معنك .

(٣) في « س » والمطبوعة : « لا تهتدى » ، والصواب ما في « ج » .

(٤) « أدلَّ بعلمه أو بشجاعته مثلاً ، يُدَلُّ إدلالاً » ، فخر به وتبجح ، وتباهى . و « العرفان » ،

المعرفة .

(٥) « وأن تكون عالمًا » ، معطوف على قوله : « وإنه لَيُؤْمِنُكَ من أن تغالط » وأن تكون

عالمًا » ، وكذلك ما بعده في الأسطر الآتية : « وأن يسألك » وأن يكون غاية ما لصاحبك .

أو غير ذلك ، فلا ينصرفُ عنك بمَقْنَعٍ = وأن يكون غايةً ما لصاحبك منك أن تُحِيلَه على نفسه ، وتقول : « قد نظرتُ فرأيتُ فضلاً ومزِيَّةً ، وصادفتُ لذلك أَرْحِيَّةً ، فأنظر لتعرفَ كما عرفتُ ، وراجع نفسك ، وآسبرُ وذُق ، لتجد مثل الذى وجدتُ » ، فإن عَرَفَ فذاك ، وإلا فبينكما التَّنَاكُرُ ، تَنَسِبُهُ إلى سوء التأمل ، (١) وينسبُك إلى فساد في التخيل .

وإنه عَلَى الجملة بَحْثٌ يَنْتَقِي لك من علم الإعراب خالصه ولَبَّه ، (٢) ويأخذ لك منه أناسى العيون وحبَّاتِ القلوب ، / وما لا يدفعُ الفضلَ فيه دافع ، ولا ينكر رُجْحانَه في موازين العقول مُنْكَر .

٣١

وليس يَتَأْتَى لى أن أُعْلِمَك من أوَّل الأمرِ في ذلك آخِرَه ، وأن أَسْمَى لك الفصول التى فى نيتى أن أحرَّرها بمشيئة الله عز وجل ، حتى تكون على علم بها قَبْلَ مَوْرِدِها عليك . فاعْمَلْ على أن ههنا فصولاً يجيء بعضها فى إثرِ بعض ، (٣) وهذا أوَّلُها .

...

(١) فى « ج » : « سوء التأويل » .

(٢) فى المطبوعة : « بحيث ينتقى » .

(٣) فى « س » : « فاعمل أن ههنا » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : فاعلم أن ههنا إلخ » ، ويعنى فيما أظن ، نسخة بغداد التى يذكرها رشيد رضا فى تعليقاته .

فَصْلٌ

تحقيق القول في
البلاغة والفصاحة

٣٤ - في تحقيق القول على « البلاغة » و « الفصاحة » ، و « البيان » و « البراعة » ، (١) وكل ما شاكل ٣٥ ذلك ، مما يُعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض ، من حيث نطقوا وتكلموا ، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يُعلّموهم ما في نفوسهم ؛ ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم . (٢)

أول قضية « اللفظ »
عند المعتزلة
وبيان فسادها
32

٣٥ - ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجرى / مجراها ، مما يُفرد فيه اللفظ بالنعته والصفة ، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى ، (٣) غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرّجها في صورة هي أسمى وأزین وأتق وأعجب وأحق بأن تستولى على هوى النفس ، (٤) وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب ، وأولى بأن تُطلق لسان الحامد ، وتُطيل رغم الحاسد = ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، (٥) وتختار له اللفظ الذى هو أحص به ، وأكشف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهر فيه مزية .

(١) انظر الفقرة : رقم : ٢٧

(٢) في هامش المطبوعة : « نسخة : ما في ضمائر » .

(٣) السياق : « لا معنى لهذه العبارات غير وصف الكلام ... » .

(٤) في « س » : « هوى النفس » .

(٥) في « ج » : « تأتي من الجهة » بإسقاط « المعنى » ، وفي المطبوعة : « يُؤتى المعنى » بالبناء

وإذا كان هذا كذلك ، فينبغي أن يُنظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف ، وقبّل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلّم إخباراً وأمرًا ونهياً واستخباراً وتعجباً ، وتوَدَى في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمّ كلمة إلى كلمة ، وبناء لفظة على لفظة = (١) هل يتصور أن يكون بين اللفظتين / تفاضلٌ في الدلالة حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وُضعت له من صاحبها على ما هي مؤسومة به ، (٢) حتى يقال إن « رجلاً » أدلّ على معناه من « فرس » على ما سُمّي به = وحتى يُتصوّر في الاسمين يوضعان لشيء واحد ، (٣) أن يكون هذا أحسنَ نبأً عنه وأبينَ كشفاً عن صورته من الآخر ، فيكون « الليث » مثلاً أدلّ على السبع المعلوم من « الأسد » = وحتى (٤) أنّا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية ، ساعً لنا أن نجعل لفظة « رجل » أدلّ على الآدميِّ الذكّر من نظيره في الفارسية ؟

٣٢

وهل يقع في وهِمٍ وإن جَهَدَ ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن يُنظر إلى مكانٍ تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفةً مستعملةً ، وتلك غريبةً وحشيةً ، أو أنّ تكون حُرُوفُ هذه أخفّ ، وامتزاجها أحسنَ ، ومما يكُدُّ اللسانَ أبعدَ ؟

33

وهل تجد أحداً يقول : « هذه اللفظة فصيحَةٌ » ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحُسنَ ملائمةٍ معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟

(١) السياق : « فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف هل يُتصوّر » .

(٢) في « س » : « مرسومة » .

(٣) في المطبوعة : « الاسمين الموضوعين » ، وفي الهامش أن في نسخة « يوضعان » .

وهل قالوا: « لفظة متمكنة ، ومقبولة » ، وفي خلافه : « قَلِقَةٌ ، وناييةٌ ، مُسْتَكْرَهَةٌ » ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكُّن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما ، وبالقلق والنُّبُو عن سوء التلاؤم ، وأن الأولى لم تَلِقْ بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفَقاً للثانية في مؤاذاها ؟ (١)

٣٦ - وهل تشكَّ إذا فكرت في قوله تعالى (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [سورة مريم: ٤٤] ، فتجلى لك منها الإعجاز ، وبهرك الذي ترى وتسمع (٢) ، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة ، والفضيلة القاهرة ، إلا لأمر يرجع إلى آرباط هذه الكلم بعضها ببعض ، وأن لم يعرض لها الحُسن / والشرف إلا من حيث لآقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة ، وهكذا ، إلى أن تستقرِّيها إلى آخرها = وأن (٣٧) الفضل تَنَاتَج ما بينها ، وحصل من مجموعها ؟

٣٣

٣٧ - إن شككت ، فتأمل : هل ترى لفظةً منها بحيث لو أُخِذَتْ من بين أحواتها وأُفِرِدَتْ ، لأدَّت من الفصاحة ما تؤدِّيه وهي في مكانها من الآية ؟ قل : « آبلعى » ، واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها ، وكذلك فاعتبر / سائر ما يليها .

34

وكيف بالشك في ذلك ، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن تُوديت الأرضُ ، ثم أمرت ، ثم في أن كان النداء « بيا » دون « أئى » ، نحو « يا أيتها الأرضُ » ، ثم

(١) « اللفق » الشُّقَّة من شققتي الملاعة ، وهما « لِفَقان » ، ماداما متضامين ، فإذا فُتقت خياطة الملاعة لا يسميان « لِفَقين » ، ويطلق اسم « اللفقين » ، على الصاحبين المتلازمين .

(٢) « أنك » ، مفعول « تشك » .

إضافة « الماء » إلى « الكاف » ، دون أن يقال : « ابلعى الماء » ، (١) ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها ، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها ، ثم أن قيل : و « وَغِيضَ الْمَاءِ » ، فجاء الفعل على صيغة « فَعِلَ » الدالة على أنه لم يَغِيضْ إِلَّا بِأَمْرِ آمِرٍ وَقُدْرَةِ قَادِرٍ ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : « وَقُضِيَ الْأَمْرُ » ، ثم ذكّر ما هو فائدة هذه الأمور ، وهو : « آسْتَوَتْ عَلَيَّ الْجُودِيَّ » ، ثم إضمار « السفينة » قبل الذكر ، كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ، ثم مقابلة « قيل » في الخاتمة « بقيل » في الفاتحة ؟ أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة ، (٢) وتُحْضِرُكَ عند تصوّرها هيبَةً تحيط بالنفس من أقطارها = (٣) تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموعٌ وحروف تتوالى في النطق ؟ أم كلُّ ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب ؟ فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً ، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كليم مفردة ، وأن الفضيلة وخلافها ، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، (٤) وما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ .

...

٣٨ - وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة (٨) تروقك وتؤنسك / في

موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، كلفظ « الأخذع » في بيت الحماسة :

٣٤

اللفظ الواحد يقع مقبولاً ، ومكروها

(١) « دون أن يقال ابلعى » ، ساقط في « ح » .

(٢) في « ح » : « تملؤك روعة » ، وفي « س » : « الإعجاز » ، بلا بيا .

(٣) السياق : « أفترى لشيء من هذه الخصائص تعلقاً » .

(٤) في المطبوعة : « وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها » ، وهو غير جيد .

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأُخْدَعًا (١)

وبيت البحترى :

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الْغِنَى وَأُعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أُخْدَعِي (٢)

35 / فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت
أبى تمام :

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أُخْدَعِيكَ ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ (٣)

فتجد لها من الثقل على النفس ، ومن التنغيص والتكدير ، أضعاف
ما وجدت هناك من الرّوح والخفة ، ومن الإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة « الشئ » ، فإنك تراها مقبولة حسنة في
موضع ، وضعيفة مستكرهة في موضع . وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر إلى
قول عمر بن أبى ربيعة المخزومي :

وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمِي (٤)

وقول أبى حية :

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ، في شرح حماسة أبى تمام للتبريزي ٣ : ١١٤ ،
و « الليت » ، صفحة العنق ، و « الأخدع » عرق في العنق .

(٢) في ديوانه ، فانظره .

(٣) في ديوانه ، فانظره ، و « الخرق » ، الحمق ، وضم الراء قياساً مطرداً .

(٤) في ديوانه ، فانظره ، وقيله متصلأ به :

وَكَمَّ مِنْ قَتِيلٍ لَا يُبَاءُ لَهُ دَمٌ وَمَنْ غَلِقَ رَهْنًا ، إِذَا ضَمَّهُ مِنِّي

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمَلُّ التَّقَاضِيَا (١)
 فإنك تعرف حُسْنَهَا ومكانها من القَبُولِ ، ثم أنظر إليها في بيت المتنبي :
 لَوْ الْفَلَكَ الدَّوَارُ أَبْغَضْتَ سَعِيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ (٢)
 فإنك تراها ثَقُلَ وَتَضَوَّلَ ، بِحَسَبِ نُبْلِهَا وَحُسْنِهَا فيما تقدم .

...

٣٩ - وهذا بابٌ واسعٌ ، فإنك تجد متى شئت الرَّجُلِينَ قد استعملوا
 كَلِمَةً بأعيانها ، ③ ثم ترى هذا قد فَرَعَ السَّمَكَ ، (٣) وترى ذاك قد لَصِقَ
 بالحضيض ، فلو كانت الكلمة إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ من حيث هي لفظ ، وإذا
 استحقت المزيَّة والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها ، دون أن يكون
 السبب في ذلك حالٌ لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم ، لَمَا اختلف بها الحال ،
 / ولكانت إمَّا أن تَحْسُنَ أبداً ، أو لا تَحْسُنَ أبداً .

٣٥

ولم ترَ قولاً يضطرب على قائله حتى لا يَدْرِي كيف يُعْبَرُ ، وكيف يورد
 وَيُصْدِرُ ، كهذا القول . بل إن أردت الحق ، فإنه من جنس الشيء يُجْرِي به
 الرجلُ لسانه وَيُطْلِقُه ، فإذا فَتَشَ نَفْسَه ، وجدها تعلم بِطُلَانِه ، / وتنطوى على
 خلافه ، ذاك لأنه مما لا يقوم بالحقيقة في اعتقاد ، ولا يكون له صورةٌ في فؤاد .

36

(١) في ديوانه المجموع .

(٢) في ديوانه ، فراجعه . والضمير في « أَبْغَضْتَ » لكافور ، وهو من القصيدة التي قالها في سنة
 ٣٤٨ ، والتي قال فيها أيضاً قصيدته الميمية حين ركبته الحُمَى ، والتي عرَّضَ فيها بالرحيل عن كافور ،
 وهي قصيدة مدح ، ولكنى أرى أنه كان ينفث في بعضها عمًا في صدره من الغيظ على كافور واستهائه
 به ، ولذلك فأنا أعدُّ لفظ « شَيْءٌ » هنا مما يكشف عن هذه الاستهانة بكافور ، ولو لحظ الشيخ
 عبد القاهر هذا الملحظ ، لما عدها قليلة ضئيلة ، بل كبيرة موحية بما في نفسه .

(٣) « السَّمَكَ » نجمٌ ، وهما « سماكان » الراح والأعزل . و « فَرَعَ السَّمَكَ » غلَّاه وجاوزه في

الارتفاع .

فَصْلٌ

٤٠ - وما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل ، الفَرْقُ بين قولنا : « حروف منظومة » ، و « كَلِمٌ منظومة » .

الفرق بين
« حروف منظومة »
و « كَلِمٌ منظومة »

وذلك أن « نظم الحروف » هو تواليها في النطق ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، (١) ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراها . فلو أن واضع اللغة كان قد قال « رِضَ » مكان « ضرب » ، لما كان في ذلك ما يؤدى إلى فساد . وأما « نَظْمُ الكَلِمِ » فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتضى في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس . (٢) فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو « النظم » الذى معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق . ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والشئى والتحبير وما ④ أشبه ذلك ، (٣) مما يُوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى يكون لوضع كلِّ حيث وضع ، علةٌ تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكانٍ غيره لم يصلح .

...

٤١ - والفائدة في معرفة هذا الفرق : أنك إذا عرفتُه عرفتَ أن ليس الغرضُ بنظم الكَلِمِ ، أن توالى ألفاظها في النطق ، (٤) بل أن تناسقت دلالتها

(١) أى ليس واجبا لمعنى اقتضاه .

(٢) في المطبوعة : « على حسب ترتيبها » ، وفي الهامش : « في نسخة : وترتيبها على حسب ترتيب » .

(٣) في « ج » والمطبوعة : « وكذلك كان عندهم » .

(٤) في « س » : « في التطويل » ، وهى خطأ ظاهر .

وتلاقَتْ معانيها ، على الوجه الذى اقتضاه العقل . وكيف يُتصوَّر أن يُقصدَ به إلى توالى الألفاظ فى النطق ، بعد أن ثبت أنه نَظْمٌ يُعْتَبَرُ فيه حال المنظوم بعضيه مع بعض ، وأنه نظير الصياغة والتَّحْيِيرِ والتَّفْوِيفِ والنقش ، (١) وكل ما يقصد به التصوير ، وبعد أن كُنَّا لا نشك فى / أن لا حالَ للفظِ مع صاحبها تُعْتَبَرُ / إذا أنت عزلت دلالتها جانباً ؟ وأى مَسَاغٍ للشكِّ فى أن الألفاظ لا تستحقُّ من حيث هى ألفاظ ، أن تُنظَمَ على وجهٍ دون وجه ؟

٣٦

37

...

٤٢ - ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ ، التى هى لغاتٌ ، دلالتها ، (٢) لما كان شىء منها أحقَّ بالتقديم من شىء ، ولا تُصوَّرُ أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم . (٣)

ولو حفَظت صبيها شَطْرَ « كتاب العين » أو « الجمهرة » ، من غير أن تُفسَّرَ له شيئاً منه ، وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهياتها ، (٤) ويؤدِّيها كما يؤدى أصناف أصوات الطيور ، (٥) لرأيته ولا يخطر له ببال أن من شأنه أن يؤخر لفظاً ويُقدِّم آخر ، بل كان حاله حال من يرمى الحصى ويعدُّ الجوز ، اللهم إلا أن تسومه أنت أن يأتى بها على حروف المُعْجَم ليحفظ نسق الكتاب .

...

(١) يقال : « بُرِّدَ مَفْوَفٌ » ، رقيق فيه خطوط بياض على هيئة الوشي .

(٢) « دلالتها » فاعل « تنخلع » .

(٣) فى « س » ، وفى نسخة بغداد وعند رشيد رضا : « ولا تُصوَّر » ، وفى المطبوعة :

« ولا يتصور » .

(٤) فى المطبوعة : « وهيئتها » بالإنفراد .

(٥) فى « ج » : « كما يؤدى أصوات الطيور » ، وفى نسخة بغداد (كما أرجح) فى هامش

المخطوطة : « كما يحكى أصوات الطيور » .

٤٣ - ودليل آخر ، وهو أنه لو كان القصْدُ بالنظم إلى اللفظ نفسه ، دون أن يكون العَرَضُ ترتيبَ المعاني في النفس ، (١) ثم النطق بالألفاظ على حَذْوِها ، لكان (٤) يَنْبَغِي أن لا يختلف حال آئين في العلم بحُسْنِ النظم أو غير الحُسْنِ فيه ، لأنهما يُجِسَّان بتوالى الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ، ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر .

...

٤٤ - وأوضح من هذا كله ، وهو أن هذا « النظم » الذي يتواصله بيان معنى « النظم » البُلْغَاء ، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله ، صِنْعَةٌ يُسْتَعَانُ عليها بالفكرة لا محالة . وإذا كانت ممَّا يُسْتَعَانُ عليها بالفكرة ، (٢) وَيُسْتَخْرَجُ بالرؤية ، فينبغي أن يُنْظَرُ في الفكر ، بماذا تلبس ؟ أبلمعاني أم بالألفاظ ؟ فأى شيء وجدته الذي تلبس به فكرك من بين المعاني والألفاظ ، فهو الذي تَحْدُثُ فيه صِنْعَتُكَ ، (٣) وتقع فيه صِيَاغَتُكَ وَنَظْمُكَ وَتَصْوِيرُكَ . فَمُحَالٌ أن تتفكر في شيء وأنت / لا تصنع فيه شيئاً ، وإنما تصنع في غيره . لو جازَ ذلك ، لجاز أن يفكر البناء في العزل ، ليجعل فكره فيه وصلةً إلى أن يصنع من الآجر ، وهو من الإحالة المفرطة .

٤٥ - فإن قيل : / « النظم » موجودٌ في الألفاظ على كل حال ، ولا سبيل إلى أن يُعْمَلَ الترتيبُ الذي تزعمه في المعاني ، ما لم تُنْظَمِ الألفاظ ولم تُرتَّبها على الوجه الخاص .

(١) في « ج » أسقط « في النفس » .

(٢) في المطبوعة : « عليه بالفكرة » .

(٣) في « ج » : « صنيحتك » ، وضبطها .

قيل : إن هذا هو الذى يعيد هذه الشبهة جَذَعَةً أَبَدًا ، (١) والذى يَحُلُّهَا : (٢) أن تنظر : أَتَتَصَوَّرُ أن تَكُونُ مُعْتَبِرًا مَفَكِّرًا في حال اللفظ مع اللفظ حتَّى تضعهُ بجانبه أو قبله ، وأن تقول : « هذه اللفظة إِنَّمَا صَلَّحَتْ ههنا لكونها على صفة كذا » = أم لا يُعَقَّلُ إِلَّا أن تقول : « صَلَّحَتْ ههنا ، لأن معناها كذا ، ولدلالاتها على كذا ، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا ، ولأن معنى ما قبلها يقتضى معناها ؟ » .

فإن تصوَّرت الأول ، فقل ما شئت ، وأعلم أن كل ما ذكرناه باطل = وإن لم (٣) تتصور إلا الثانى ، فلا تخدعن نفسك بالأضاليل ، ودع النظر إلى ظواهر الأمور ، وأعلم أن ما ترى أنه لا بُدَّ منه من تَرْتُّبِ الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ، (٣) ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شئ يقع بسبب الأول ضرورةً ، من حيث إن الألفاظ إذ كانت أوعيةً للمعاني ، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً فى النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً فى النطق . فأما أن تتصور فى الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب ، وأن يكون الفكر فى النظم الذى يتواصفه البلغاء فكراً فى نظم الألفاظ ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على / نسقها ، فباطل من الظن ، ووهم يتخيَّل إلى مَنْ

39

(١) « أعاد الشئ جَذَعاً » أى جديداً . وأصل « الجذع » ما قبل الثنى من الهائم ، ويطلق على الشاب من الناس والأنتى « جَذَعَةٌ » ، (رشيد) .

(٢) فى « ج » : « الذى يحلّه » ، وفى « س » : « الذى يحلّه عنك » ، وفى هامش المطبوعة : « فى نسخة : يحيله عنك » .

(٣) فى المطبوعة : « ترتيب الألفاظ » .

لا يُوفى النظر حقّه . وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ ، وأنت لا تتعقل لها
أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفت أن حقّها أن تُنظّم على وجه كذا ؟

...

٤٦ - ومما يلبس على الناظر في هذا الموضوع ويغلطه ، أنه يستبعد أن
يقال : « هذا كلام قد نُظِمَتْ معانيه » ، فالعرف كأنه لم يجز بذلك ، إلا أنهم
وإن كانوا / لم يستعملوا « النظم » في المعاني ، قد استعملوا فيها ما هو بمعناه
ونظير له ، وذلك قولهم : « إنه يرتب المعاني في نفسه ، ويترّزها ، ويبنى بعضها على
بعض » ، كما يقولون : « يرتب الفروع على الأصول ، ويتبع المعنى المعنى ،
ويلحق النظير بالنظير » .

ردّ شبهة في
شأن « النظم »

٣٨

وإذا كنت تعلم أنهم قد استعاروا النسجَ والوشى والنقشَ والصياغة لنفس
ما استعاروا له « النظم » ، وكان لا يُشكُّ في أن ذلك كلّهُ تشبيهُ وتمثيل يرجع إلى
أمر وأوصافٍ تتعلّق بالمعاني دون الألفاظ ، فمن حقك أن تعلم أن سبيل
« النظم » ذلك السبيل .

...

٤٧ - (١٧) وأعلم أنّ من سبيلك أن تعتمد هذا الفصل حدّاً ، وتجعل
الثكّت التي ذكرتها فيه على ذكرٍ منك أبداً ، فإنها عمْدٌ وأصول في هذا
الباب ، (١) إذا أنت مكنتها في نفسك ، وجدت الشبّه تنزاح عنك ، والشكوك
تنتفى عن قلبك ، ولا سيّما ما ذكرت من أنه لا يتصوّر أن تعرّف للفظ موضعاً

(١) « عمْد » ، جمع « عمْدَة » ، وهو ما يعتمد عليه .

من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت تتوخى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك ، فإذا تمَّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وَّقَفَوْتُ بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك ، لم تحتاج إلى أن / تستأنف فِكْراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتبُ لك بِحُكْمِ أَنَّهَا حَدَمٌ للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علمٌ بمواقع الألفاظ الدالَّة عليها في النطق .

...

فَصْلٌ

« النظم » هو
توخى معاني الإعراب

٤٨ - وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نَظْمَ في الكَلِمِ ولا تَرْتِيبَ ، حتى يُعَلَّقَ بعضها ببعض ، ويُنَى بعضها على بعض ، وتُجَعَلَ هذه بسببٍ من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس .

وإذا كان كذلك ، فَبِنَا أن ننظر إلى التعلُّق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها / بسبب من صاحبها ، ما معناه وما محموله ؟ وإذا نظرنا في ذلك ، علمنا أن لا محمول لها غير أن تُعَمِدَ إلى أسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تُعَمِدَ إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر = أو تُتَّبِعَ الاسمَ اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه = أو تَجِيءَ بِأسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفةً أو حالاً أو تمييزاً = (١) أو تتوَحَّى في كلامٍ (٢) هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيًا أو استنفهامًا أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعه لذلك = أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بَعْدَ أسم من الأسماء التي ضُمَّت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس .

وإذا كان لا يكون في الكَلِمِ نَظْمٌ ولا تَرْتِيبٌ إلَّا بآن يُصَنَعُ بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يَرْجِعُ منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يَتَصَوَّرُ أن يكون فيه ومن صفته ، بآن بذلك أن الأمر على ما قلناه ، من أن اللفظ تَبَعٌ

(١) في المطبوعة : « أن يكون الثاني صفة » ، وليست في المخطوطتين ، وأشار في هامش المطبوعة

أنها محذوفة في نسخة أخرى .

41 للمعنى في النظم ، وأنَّ الكَلِمَ تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها / في النفس ، وأنها لو خَلَّتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ ، لما وقع في ضميرٍ ولا هَجَسٍ في خاطرٍ ، أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظم ، وأن يُجعل لها أمكنةٌ ومنازلُ ، وأن يجبَ النطقُ بهذه قبل النطق بتلك . والله الموفق للصواب .

...

فَصْلٌ

٤٩ - وهذه شُبْهَةٌ أُخْرَى ضَعِيفَةٌ ، عَسَى أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا مُتَعَلِّقٌ مِمَّنْ يُقَدِّمُ
 عَلَى الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ : وَهِيَ أَنْ يَدَّعَى أَنْ لَا مَعْنَى لِلْفَصَاحَةِ سِوَى التَّلَاوْمِ
 اللَّفْظِيِّ ، وَتَعْدِيلِ مِزَاجِ الْحُرُوفِ حَتَّى لَا يَتَلَاقَى فِي النُّطْقِ حُرُوفٌ تُثَقِّلُ عَلَى
 اللِّسَانِ ، كَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْجَاحِظُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَبْرٌ حَرِبٍ بِمَكَانٍ قَبْرٍ وَفِيهِ حَرْبٌ حَرْبٍ قَبْرٍ (١)

وقول ابن يسير : (٢)

٤٠ / لَا أَذِيلُ الْأَمَالَ بِعَدَاكَ إِيَّيْ بَعْدَهَا بِالْأَمَالِ جِدُّ بَخِيلِ
 كَمْ لَهَا مَوْقِفًا بِيَابِ صَدِيقِي رَجَعَتْ مِنْ نَدَاهُ بِالتَّعْطِيلِ
 ⑤ لَمْ يَضِرْهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، شَيْءٌ وَأَنْشَأْتُ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسِ ذَهُولِ (٣)

قال الجاحظ : « فتنفقد النصف الأخير من هذا البيت ، فإنك ستجد
 بعضَ ألفاظه يتبرأ من بعض » = (٤) ويزعم أن الكلام في ذلك على طبقات ،
 فمنه المتناهي في الثقل المُفْرَطِ فيه ، كالذي مضى ، ومنه ما هو أخف منه كقول
 أبنى تمام :

(١) البيان والتبيين ١ : ٦٥

(٢) في « س » : « قول ابن سيرين » ، وهو خطأ صرف ، والشعر لمحمد بن يسير الرياشي ، وهو

في البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦

(٣) البيان والتبيين ١ : ٦٥ ، ٦٦ . « لا أذيل الآمال » ، لا أهيئها ، و « التعطيل » ، الإهدار
 والإبطال . و « عرفت » ، مصدر « عرفت نفسه عن الشيء عرفاً وعزوفاً » ، زهدت فيه وانصرفت عنه .
 و « الذهول » ، التي تناست الشيء وتغافلت عنه . وفي المطبوعة : « كم لها موقف » .

(٤) « ويزعم » ، معطوف على قوله : « وهي أن يدعى » .

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحَهُ أَمَدَحَهُ وَالْوَرَى جَمِيعاً ، وَمَهْمَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدَى (١)
 أى لا أمدحه بشيءٍ إلا صدقتنى الناس فيه . (٢)

ومنه ما يكون فيه بعض الكُّلْفَةِ على اللسان ، إلا أنه لا يبلغ أن يُعَابَ به صاحبه وَيُشَهَّرَ أمره في ذلك وَيُحْفَظَ عليه = (٣) وَيَزْعَمُ أن الكلام إذا سلم من ذلك وصفاً من شؤبه ، (٤) كان الفصيح المُشَادَ به والمُشار إليه ، (٥) وأن الصِّفاء أيضاً يكون على مراتب / يعلو بعضها بعضاً ، وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الإعجاز .

42

٥٠ - والذي يُبطل هذه الشبهة ، إن ذهب إليها ذاهب ، أننا إن قصرنا صفة « الفصاحة » على كون اللفظ كذلك ، (٦) وجعلناه المراد بها ، لزمنا أن نُخرج « الفصاحة » من حيز « البلاغة » ، ومن أن تكون نظيرة لها . وإذا فعلنا ذلك ، لم نُحُلْ من أحدٍ أمرين : إما أن نجعله العُمدَةَ في المفاضلة بين العبارتين ولا نُعَرِّجَ على غيره ، وإما أن نجعله أحدَ ما تُفاضل به ، ووجهها من الوجوه التي تقتضى تقديم (٦) كلام على كلام . (٧)

(١) البيت في ديوانه ، وروايته عجزه : « معى ، ومتى ما لمته » ، وفي المطبوعة : « معى ، وإذا

ما لمته » .

(٢) شرح البيت من « س » ، وحدها .

(٣) « ويزعم » ، معطوف على ما قبله ، انظر التعليق السالف ص : ٥٧ ، رقم : ٤

(٤) « الشُّوب » ، الخليط الذى يكدر الماء وغيره .

(٥) « أشاد به » ، أثنى عليه ورفع ذكره .

(٦) في « ج » : « إن اقتصرنا » ، وأسقط أيضاً « كذلك » ، ففسد الكلام .

(٧) في « ج » : « تقدّم كلام » .

فإن أخذنا بالأول ، لزمنا أن نُقصر الفضيلة عليه حتى لا يكون الإعجاز إلا به وفيه ، ^(١) وفي ذلك ما لا يخفى من الشناعة ، لأنه يؤدي إلى أن لا يكون للمعاني التي ذكروها في حدود البلاغة : من وُضوح الدلالة ، وصواب الإشارة ، وتصحيح الأقسام ، وحسن الترتيب والنظام ، والإبداع في طريقة التشبيه وتمثيل ، والإجمال ثم التفصيل ، ووضع الفصل والوصل موضعهما ، ٤١ وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما = ^(٢) مدخل فيما له كان القرآن معجزاً ، حتى يدعى أنه لم يكن معجزاً من حيث هو بليغ ، ولا من حيث هو قول فصل ، وكلام شريف النظم بديع التأليف ، وذلك أنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف .

= وإن أخذنا بالثاني ، وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة ، وداخلاً في عداد ما يُفاضل به بين كلام وكلام على الجملة ، لم يكن لهذا الخلاف ضرر علينا ، لأنه ليس بأكثر من أن نَعْمِدَ إلى « الفصاحة » فنُخرِجها من حيز « البلاغة والبيان » ، وأن تكون نظيرةً لهما ، وفي عداد ما هو شبيههما من البراعة والجزالة وأشباه ذلك ، مما يُنبئ عن شرف النظم / ، وعن 43 المزايا التي شرحت لك أمرها ، وأعلمتك جنسها = ^(٣) أو نجعلها اسماً مشتركاً يقع تارةً لما تقع له تلك ، وأخرى لما يرجع إلى سلامة اللفظ مما يثقل على اللسان . وليس واحداً من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده .

(١) « وفيه » ، ليست في المطبوعة .

(٢) السياق : « أن لا يكون للمعاني مدخل » .

(٣) « أو نجعلها » معطوف على قوله : « أن نَعْمِدَ إلى الفصاحة » ، والأفعال في هذه الجمل

مبدؤة بالنون ، أما في المطبوعة فهي مبدؤة بالياء ، وهو غير مستقيم .

وإن تَعَسَّفَ متعسِّفٌ في تلاؤم الحروف ، فبلغ به أن يكون الأصل في الإعجاز ، وأخرج سائر ما ذكره في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخلٌ أو تأثيرٌ فيما له كان القرآن معجزاً ، كان الوجه أن يقال له : إنَّه يلزمك ، على قياس قولك ، أن تُجَوِّزَ أن يكون ههنا نظمٌ للألفاظ وترتيبٌ ، لا على نَسَقِ المعاني ، ولا على (٤٧) وجهٍ يُقصد به الفائدةُ ، ثم يكون مع ذلك معجزاً . وكفى به فساداً .

...

٥١ - فإن قال قائل : إني لا أجعل تلاؤم الحروف معجزاً حتى يكون اللفظ مع ذلك دالاً ، وذلك أنه إنَّما تَصْعُبُ مُراعاةُ التعادل بين الحروف ، إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، كما أنه إنَّما تَصْعُبُ مراعاة السجع والوزن ، / ويصعبُ كذلك التجنيس والترصيع ، إذا رُوِيَ مع المعنى . ٤٢

قيل له : فأنت الآن ، إن عَقَلْتَ ما تقول ، قد خرجت من مَسْئَلَتِكَ ، وتركتَ أن يستحقَّ اللفظ المَزِيَّةَ من حيث هو لفظ ، (١) وجئتَ تطلب لصعوبة النظم فيما بين المعاني طريقاً ، وتضعُ له عِلَّةً غيرَ ما يعرفه الناس ، وتدعى أن ترتيب المعاني سهلٌ ، وأن تفاضل الناس في ذلك إلى حدٍّ ، وأن الفضيلة تزداد وتَقْوَى إذا تُوَحِّحَ في حروف الألفاظ التعادل والتلاؤم . وهذا منك وهمٌ .
وذلك أنا لا نعلم لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من نحو ما تجده في بيت أبي تمام :

* كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى *

(١) في «ج» كتب : «من حيث وجئت تطلب» ، أفسد الكلام ، وفي «س» : «من حيث هو لفظ ، وحيث تطلب» ، أفسده أيضاً .

وبيت ابن يسير :

* وَأَثْنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسِ ذَهُولٍ * (١)

44

وليس اللفظ السليم من ذلك / بِمُعْوِزٍ ، ولا بعزيز الوجود ، ولا بالشيء لا يستطيعه إلا الشاعرُ المفلق والحطيب البليغ ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس ونحو ذلك ، مما إذا رامه المتكلم صَعِبَ عليه تصحيح المعاني وتأدية الأعراس . فقولنا : « أطال الله بقاءك ، وأدام عزك ، وأتم نعمته عليك ، وزاد في إحسانه عندك » ، لفظ سليمٌ مما يكُدُّ اللسان ، وليس في حروفه استكره ، وهكذا حال كلام الناس في كتبهم ومحاوراتهم ، لا تكاد تجد فيه هذا الاستكره ، لأنه إنما هو شيء يعرض للشاعر إذا تكلف وتعمَّل ، (٢) فأما المرسلُ نفسه على سَجِيَّتِها ، فلا يعرض له ذلك .

٥٢ - هذا ، والمتعلَّلُّ بمثل ما ذكرت = من أنه إنما يكون تلاؤم الحروف

معجزاً (٣) بعد أن يكون اللفظ دالاً ، لأن مراعاة التعادل إنما تصعب إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني ، إذا تأملت = (٣) يذهبُ إلى شيء ظريف ، وهو أن يصعب مرأُ اللفظ بسبب المعنى ، وذلك مُحالٌ ، لأن الذي يعرفه العقلاء عكسُ ذلك ، وهو أن يصعب مرأُ المعنى بسبب اللفظ ، فصعوبة ما صعب من السجع ، هي / صعوبة عَرَضَتْ في المعاني من أجل الألفاظ ، وذاك أنه صعبُ

٤٣

(١) مضى الشعران في ص : ٥٧ ، ٥٨ ، وكتب هنا في « س » : « ابن سيرين » أيضاً ، انظر

ص : ٥٧ ، التعليق رقم : ٢

(٢) في : « س » : « وتعمد » .

(٣) السياق : « المتعلل بما ذكرت ، يذهب ، وفي هامش « ج » عند « يذهب » قال :

« أي المتعلل » .

عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجّعة وبين معاني الفصول التي جُعِلَتْ أرفاداً لها ، فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدَلت عن أسلوب إلى أسلوب ، أو دخلت في ضَرْب من المجاز ، أو أخذت في نوع من الاتّساع ، وبعد أن تَلَطَّفت على الجملة ضرباً من التَلَطُّف . وكيف يُتصوَّر أن يصعب مَرَام اللفظ بسبب المعنى ، وأنت إن أردت الحقَّ لا تَطْلُب اللفظ بحال ، وإنما تطلب المعنى ، وإذا ظفرت بالمعنى ، فاللفظ معك وإزاء ناظرِكَ ؟ وإنما كَانَ يُتصوَّر أن يصعب مَرَام اللفظ من أجل المعنى ، أن لَوْ كُنْتَ إذا طلبت المعنى فحصلته ، آحتجت إلى أن تطلب اللفظ على حِدَةٍ . وذلك محالٌ .

45



٥٣ - هذا ، وإذا توهم متوهم أنا نحتاج إلى أن نطلب اللفظ ، وأن من شأن الطلب أن يكون هناك ، فإن الذي يُتوهم أنه يحتاج إلى طلبه ، هو ترتيب الألفاظ في التُّطق لا محالة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن نرجع إلى نفوسنا فننظر : هل يُتصوَّر أن نرتب معاني أسماء وأفعال وحروف في النفس ، ثم يَخْفَى علينا مواقعها في النطق ، حتى نحتاج في ذلك إلى فكر وروية ؟ وذلك ما لا يشكُّ فيه عاقل إذا هو رَجَعَ إلى نفسه .

وإذا بطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوباً بحالٍ ، ولم يكن المطلوبُ ④١ أبداً إلا ترتيب المعاني ، وكان مَعوَّل هذا المخالف على ذلك ، فقد أضمحلَّ كلامه ، وبأن أنه ليس لمن حَام في حديث المزية والإعجاز حول « اللفظ » ، ورام أن يجعله السبب في هذه الفضيلة ، إلا التَّسكُّع في الحيرة ، والخروج عن فاسدٍ من القول إلى مثله . والله الموفق للصواب .

...

٥٤ - فإن قيل : إذا كان اللفظ بمعزلٍ عن المزية التي تنازعنا فيها ، وكانت

٤٤ مقصورةً على المعنى ، فكيف كانت « الفصاحة » / من صفات اللَّفْظ البتة ؟ وكيف امتنع أن يُوصف بها المعنى فيقال : « معنًى فصيحٌ ، وكلامٌ فصيح المعنى » ؟

٤٦ قيل : إنَّما اختُصَّت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته ، من حيث كانت عبارة عن كون اللَّفْظ على وصِفٍ إذا كان عليه ، دَلَّ على المزيّة التي نحن في حديثها ، / وإذا كانت لكون اللَّفْظ دالًّا ، استحال أن يوصف بها المعنى ، كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه « دالٌّ » مثلاً ، فأعرفه .

...

الرّد على المعتزلي
القاضي عبد الجبار
في مسألة « اللفظ »

٥٥ - فإن قيل : فماذا دعا القدماء إلى أن قسّموا الفضيلة بين المعنى واللفظ فقالوا : « معنى لطيفٌ ، ولفظ شريفٌ » ، وفخّموا شأن اللَّفْظ وعظّموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم ، ^(١) وحتى قال أهل النَّظَر : « إنَّ المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، ^(٢) فأطلقوا كما ترى كلاماً يُوهِم كل من يسمعه أن المزيّة في حاقِّ اللفظ ؟ ^(٣)

(١) في « ج » أسقط : « فقالوا معنى لطيف ولفظ شريف ، وفخّموا شأن اللفظ » ، سهواً .

(٢) « أهل النظر » ، هو المتكلمون ، ويعنى بهم هنا المعتزلة . وقولهم هذا هو نصُّ كلام القاضي

عبد الجبار المعتزلي في كتابه المعنى في الجزء ١٦ : ١٩٩ ، بعنوان : « فصل في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام ، ونص كلام القاضي هو :

« على أننا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايدٌ ، فإذاً يجب أن يكون

الذي يُعتَبَر ، التزايدُ عند الألفاظ التي يعبرُ بها عنها ، كما ذكرنا » .

هذا ، واعلم أن أكثر ردود عبد القاهر في كتاب دلائل الإعجاز ، هي ردودٌ على مقالة المعتزلة ،

وعلى عبد الجبار خاصة ، فأعرفه ، وسأذكر إشارة عبد القاهر إلى ذلك في مواضعه .

(٣) في هامش « ج » حاشية نصها : « يعنى في اللفظ حقيقة ، فذلك قوله : في حاقِّ اللفظ » .

قيل له : لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ ، وكان لا سبيل للمرئب لها والجامع شملها ، إلى أن يُعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره ، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه ، تجوزوا فكنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ، ثم بالألفاظ بحذف « الترتيب » ، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والتعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد ، كقولهم : « لفظ متمكن » ، يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشئ الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه = « ولفظ قلِقُ نابٍ » ، يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق ٥٠ لما يليه ، كالحاصل في مكان لا يصلح له ، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه = إلى سائر ما يجيء في صفة اللفظ ، (١) مما يُعلم أنه مستعار له من معناه ، وأنهم نحلوه إياه ، بسبب مضمونه وموداه .

هذا ، ومن تعلق بهذا وشبهه واعترضه الشك فيه ، بعد الذي مضى من الحُجج ، فهو رجل قد أنس بالتقليد ، فهو يدعو الشبهة إلى نفسه من هُنا وَثَمَّ . ومن كان هذا سبيله ، فليس له دواء سوى السكوت عنه ، / وتركه وما يختاره لنفسه من سوء النظر / وقلة التدبر .

٤٥

47

...

٥٦ - قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية ، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك ، بل حيث تنظر بقلبك ، وتستعين بفكرك ، وتعمل رويتك ، وتراجع عقلك ، وتستنجد في الجملة فهَمَك ، وبلغ القول في ذلك أقصاه ، وانتهى إلى مداه . وينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزية ، وبيان الجهات التي منها تعرض . وإنه لمرامٌ صعبٌ ومطلبٌ عسير ، (٢) ولولا أنه على ذلك ، لما وجدت الناس بين منكرٍ له من أصله ،

(١) في المطبوعة : « ما يجيء في صفة اللفظ » .

(٢) في « ج » : « مطلبه » ، وفي « س » : « عسير » .

وَمُتَحَيِّلٌ لَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، (١) وَمَعْتَقِدٌ أَنَّهُ بَابٌ لَا تَقْوَى عَلَيْهِ الْعِبَارَةُ ، وَلَا يُمَلِّكُ فِيهِ إِلَّا الْإِشَارَةَ ، وَأَنَّ طَرِيقَ التَّعْلِيمِ إِلَيْهِ مَسْدُودٌ ، وَبَابُ التَّفْهِيمِ دُونَهُ مَغْلُوقٌ ، وَأَنَّ مَعَانِيكَ فِيهِ مَعَانٍ تَأْتِي أَنْ تَبْرُزَ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَأَنَّ تَدِينَ لِلتَّبْيِينِ وَالتَّصْوِيرِ ، (٢) وَأَنَّ تُرَى سَافِرَةً لَا نِقَابَ عَلَيْهَا ، وَبَادِيَةً لَا حِجَابَ دُونَهَا ، (٣) وَأَنَّ لَيْسَ لِلْوَاصِفِ لَهَا إِلَّا أَنْ يَلُوحَ وَيُشِيرَ ، أَوْ يَضْرِبَ مِثْلًا يَنْبِيءُ عَنْ حُسْنٍ قَدْ عَرَفَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَفَضِيلَةٍ قَدْ أَحْسَسَهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَّبَعَ ذَلِكَ بَيَانًا ، وَيَقِيمَ عَلَيْهِ بَرَهَانًا ، وَيَذَكِّرَ لَهُ عِلَّةً ، وَيُورِدَ فِيهِ حُجَّةً . وَأَنَا أَنْزَلُ لَكَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَأُدْرَجُهُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَأَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ .

(١) في المطبوعة : « ومتحيل » ، بالخاء المعجمة .

(٢) في « ج » : « التصور » .

(٣) في المطبوعة : « نادية » ، وفسرها في التعليق بوجه يستغرب !!

٥١) فَصْلٌ

في اللفظ يُطْلَق والمراد به غير ظاهره

٥٧ - اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفتُّناً لآ إلى غاية ، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين : « الكناية » و « المجاز » .

بيان في الكناية
والمجاز والاستعارة

٥٨ - والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورِدْفُه / في الوجود ، ^(١) فيومىء به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، / مثال ذلك قولهم : « هُو طويل النجاد » ، يريدون طويل القامة = « وكثير رَمَادِ القَدْر » ، يعنون كثير القرى = وفي المرأة : « تَوُوم الضُّحَى » ، والمراد أنها مُتَرَفَّةٌ مخدومة ، لها من يكفيها أمرها ، ^(٢) فقد أرادوا في هذا كله ، كما ترى ، معنى ، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ، ولكنهم توصَّلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يَرِدْفُه في الوجود ، وأن يكون إذا كان . أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثر القرى كثر رَمَادِ القدر ؟ وإذا كانت المرأة مُتَرَفَّةً لها من يكفيها أمرها ، رَدِفَ ذلك أن تنام إلى الضحى ؟

48

٤٦

٥٩ - وأما « المجاز » ، فقد عوَّل الناس في حَدِّه على حديث النَّقْل ، وأن كل لفظ نُقِلَ عن موضوعه فهو « مجاز » ، والكلام في ذلك يطول ، وقد ذكرت

(١) في « س » ، وفي نسخة أخرى عند رشيد رضا : « ورادفه » ، وهما بمعنى التابع ، « رَدِفُه يَرِدْفُه » تبعه .

(٢) « أمرها » ، أسقطها في « س » .

ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر ، وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر . والاسم والشهرة فيه لشيئين : « الاستعارة » و « التمثيل » . وإتما يكون « التمثيل » مجازاً إذا جاء على حدّ « الاستعارة » .

٦٠ - فالاستعارة : أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه ٥٧ وتظهره ، وتحجى إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبه وتجرّيه عليه . تريد أن تقول : رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً ، فتدع ذلك وتقول : « رأيت أسداً » .

وضرب آخر من « الاستعارة » ، وهو ما كان نحو قوله :

* إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا * (١)

هذا الضرب ، وإن كان الناس يضمونه إلى الأوّل حيث يذكرون الاستعارة ، فليسا سواءً . وذاك أنّك في الأوّل تجعل الشيء الشيء / ليس به ، 49 وفي الثّاني للشيء الشيء ليس له .

تفسيرُ هذا : أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، فقد ادّعت في إنسان أنه أسدٌ ، وجعلته إياه ، ولا يكون الإنسان أسداً . وإذا قلت : « إذ أصبحت بيد الشّمال زِمَامُهَا » ، فقد ادّعت / أنّ للشّمال يداً ، ومعلوم أنه لا يكون للريح 4٧ يدٌ .

...

(١) للبيد بن ربيعة ، من معلقته ، وصدّره :

* وَعَدَاةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةَ *

٦١ - وههنا أصلٌ يجب ضبطه وهو أن جعل المشبه المشبه به على
ضريين :

أحدهما : أن تُنزل منزلة الشيء تذكره بأمر قد ثبت له ، فأنت لا تحتاج
إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته ، ^(١) وذلك حيث تُسقط ذكر المشبه من
البين ، ^(٢) ولا تذكره بوجه من الوجوه ، كقولك « رأيت أسداً » .

والثاني : أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته ،
وذلك حيث تُجرى اسم المشبه به خبراً على المشبه ، ^(٣) فتقول : « زيد أسد ،
وزيدٌ هو الأسد » = أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك : « إن لقيته
لقيت به أسداً ، وإن لقيته ليلقيك منه الأسد » ، فأنت في هذا كله تعمل في
إثبات كونه « أسداً » أو « الأسد » ، وتضع كلامك له . وأما ٥٣ في الأول
فمخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير . والقياس يقتضى أن يقال في
هذا الضرب = أعنى ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته = : أنه تشبيه على حدّ
المبالغة ، ويقتصر على هذا القدر ، ^(٤) ولا يسمى « استعارة » .

...

٦٢ - وأما « التمثيل » الذي يكون مجازاً لمجيبك به على حدّ الاستعارة ،
فمثاله قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر

(١) « التزجية » أصلها الدفع والسوق الرفيق ، وأراد به هنا أن يترقق ويتلطف به حتى يلام
مكانه في المعنى .

(٢) في المخطوطات : « من البين » ، وفي المطبوعة : « من الشيعين » ، وهو لا خير فيه ، ويعنى :
من بين الكلام ، ويكثر عبد القاهر من استعمال « البين » بهذا المعنى ، وانظر ما سيأتى في الفقرة رقم : ٧٠ .

(٣) « خبراً » في المخطوطات ، وفي المطبوعة : « صراحة » .

(٤) في « س » : « على هذا الحد » .

أخرى . فالأصل في هذا : أراك في تردُّدك كمن يُقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى ، ثم
 50 اختُصر / الكلام ، وجُعِل كأنه يقدم الرجل ويؤخِّرها على الحقيقة ، كما كان
 الأصل في قولك : « رأيتُ أسداً » ، رأيت رجلاً كالأسد ، ثم جُعِل كأنه الأسد
 على الحقيقة .

وكذلك تقول للرجل يعمل في غير مَعْمَل (١) : « أراك تُنفخ في غير
 فَحْمٍ ، وتخطُّ على الماء » ، فتجعله في ظاهر الأمر كأنه ينفخ ويخط ، والمعنى
 ٤٨ على أنك في فعلك كمن يفعل ذلك . وتقول للرجل يُعْمِل الحيلة حتى / يُمِيل
 صاحبه إلى الشيء قد كان ياباه ويمتنع منه : « ما زال يفتلُّ في الذرِّوة والغاربِ
 حتى بلغ منه ما أراد » ، فتجعله بظاهر اللفظ كأنه كان منه فتلُّ في ذرِّوة
 وغاربِ ، والمعنى على أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يُشْبِه حاله فيه حال الرجل
 يجرى إلى البعير الصَّعب فيحكُّه ويفتلُّ الشعر في ذرِّوته وغاربه ، حتى يسكن
 ويستأنس ، وهو في المعنى نظير قولهم : « فلان يُقرِّد فلاناً » ، يُعنى به أنه يتلطف
 له فعَل الرجل ينزع القَرَاد من البعير لئِلْدَه ذلك ، فيسكن ويثبت في مكانه حتى
 يتمكن من أخذه . وهكذا كلُّ كلام رأيتهم قد نَحَو فيه نَحْو التمثيل ، (٢) ثم لم
 يفصحوا بذلك ، وأخرجوا اللفظ مُخْرَجَه إذا لم يريدوا تمثيلاً .

...

(١) في « ج » والمطبوعة ، بإسقاط « في » ، والمعنى : في غير فائدة ولا جدوى .

(٢) في المطبوعة : « نَحَو فيه التمثيل » ، وفي « س » : « به نحو التمثيل » .

٥٤ فصل

٦٣ - قد أجمع الجميع على أن « الكناية » أبلغ من الإفصاح ، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلاً ، وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة ، إلا أن ذلك ، وإن كان معلوماً على الجملة ، فإنه لا تَطْمَئِنُّ نفسُ العاقل في كل ما يَطْلُبُ العلم به حتى يبلغ فيه غايته ، وحتى يُغْلِغِلَ الفكر إلى زواياه ، وحتى لا يبقى عليه موضعٌ شبهةٍ ومكانٌ مَسْئَلَةٌ . فنحن وإن كنا / نعلم أنك إذا قلت : « هو طويل النجاد ، وهو جَمُّ الرماد » ، كان أبهى لمعناك ، وأتبل من أن تدع الكناية وتصرح بالذي تريد . وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان لكلامك مزيةٌ لا تكون إذا قلت : رأيت رجلاً هو والأسد سواء ، في معنى الشجاعة وفي قوة القلب وشدة البطش وأشباه ذلك . وإذا قلت : « بلغني أنك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » ، كان أوقع من صريحه الذي هو قولك : بلغني أنك تتردد في أمرك ، وأنت في ذلك كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فتقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى = (١) ونقطع على ذلك حتى لا يُخالِجنا شك فيه = (٢) فإنما تسكن أنفسنا تمام / السكون ، إذا عرفنا السبب في ذلك والعلة ، ولم كان كذلك ، وهياناً له عبارة تُفهم عَنَّا من تُريد إيفهامه . وهذا هو قولٌ في ذلك : (٣)

فصل في الكناية
والاستعارة والتشبيه

51

٤٩

...

(١) السياق : « فنحن وإن كنا نعلم أنك إذا قلت ... كان أوقع من صريحه ... ونقطع على

ذلك » .

(٢) جواب الشرط ، والسياق : « فنحن وإن كنا نعلم فإنما تسكن أنفسنا » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « وهذا هو القول » .

٦٤ - أعلم أنّ سبيلك أولاً أنّ تعلم أنّ ليست المزية التي تُثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التي تدعى لها = (١) في أنفس المعاني التي يقصده المتكلم إليها بخبره ، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها . تفسيرُ هذا : أنّ ليس المعنى إذا قلنا : « إن الكناية أبلغ من التصريح » ، أنك لما ٥٥ كُنَيْتَ عن المعنى زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته ، فجعلته أبلغ وأكّد وأشدّ . فليست المزية في قولهم : « جَمُّ الرماد » ، أنه دلّ على قرى أكثر ، بل أنك أثبتت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبه إيجاباً هو أشدّ ، وادّعيته دَعَوَى أنت بها أنطق ، وبصِحَّتْها أوثق .

وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك : « رأيت أسداً » ، على قولك : رأيت رجلاً لا يتميز عن الأسد / في شجاعته وجرأته = أنك قد أفدت بالأول 52 زيادةً في مساواته الأسد ، بل أنّ أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة ، وفي تقريرك لها . (٢) فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته ، بل في إيجابه والحكم به .

٦٥ - وهكذا قياسُ « التَّمثيل » ، ترى المزية أبداً في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه . فإذا سمعتهم يقولون : إنّ من شأن هذه الأجناس أن تَكْسِبَ المعاني ثُبلاً وفضلاً ، وتوجب لها شرفاً ، وأن تُفَحِّمَهَا في نفوس السامعين ، وترفع أقدارها عند المخاطبين ، فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني الكلم المفردة ، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تُثَبَّتْ له ويُخْبَرُ بها عنه .

(١) السياق : « أنّ تعلم أنّ ليست المزية في أنفس المعاني .

(٢) في المطبوعة : « بل أنك أفدت » .

٦٦ - هذا ما ينبغي للعاقل أن يجعله / على ذكرٍ منه أبداً ، وأن يعلم أن ليس لنا = إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة = (١) مع معاني الكلم المفردة شُغِلَ ، ولا هي منا بسبيل ، وإنما نَعْمِدُ إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب . وإذا قد عرفت مكانَ هذه المزيّة والمبالغة التي لا تزال تسمعُ بها ، وأنها في الإثبات دون المُثَبَّت ، فإنَّ لها في كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلّة .

أما « الكناية » ، فإنَّ السببَ في أن كان للإثبات بها مزيّة لا تكون للتصريح ، (٢) أن كل عاقل ⑤ يعلم إذا رجع إلى نفسه ، أن إثبات الصفة بإثباتٍ دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها ، آكدُ وأبلغُ في الدّعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلاً . وذلك أنك لا تدعى / شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهرٌ معروفٌ ، وبمحيث لا يُشكك فيه ، ولا يُظنُّ بالمُخْبِر التجوُّزُ والعَلَطُ .

وأما « الاستعارة » ، فسببُ ما ترى لها من المزيّة والفخامة ، (٣) أنك إذا قلت : « رأيتُ أسداً » ، كنت قد تلطّفت لما أردت إثباته له من فوط الشجاعة ، حتى جعلتها كالشئ الذي يجب له الثبوت والحصول ، وكالأمر الذي نُصِبَ له دليلٌ يقطع بوجوده . وذلك أنه إذا كان أسداً ، فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرَى عنها . وإذا صرّحت بالتشبيه فقلت : « رأيت رجلاً كالأسد » ، كنت قد أثبتتها إثبات

(١) السياق : « أن ليس لنا مع معاني الكلم » .

(٢) في « ج » أسقط : « فإن السبب في » وكتب : « وإن كان للإثبات ... » .

(٣) في « ج » : « فيسبب » .

الشيء يترجَّحُ بَيْنَ أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء .

وحكم « التمثيل » ، حكم « الاستعارة » سواءً ، فإنك إذا قلت : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى » ، فأوجبت له الصورة التي يُقَطَّعُ معها بالتحجير والتردد ، ^(١) كان أبلغ لا محالة من أن تَجْرِي على الظاهر . فتقول : قد جعلت تتردّد في أمرك ، فأنت كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيقدّم رجلاً ويؤخّر أخرى .

...

(١) في « س » : « يقع معها التحجير » .

فَصْلٌ

٦٧ - / إعلم أن من شأن هذه الأجناس أن تجرى فيها الفضيلة ، وأن
تتفاوت التفاوت الشديد . أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامى المبتذل ، (١)
كقولنا : « رأيت أسداً ، ووردت بحراً ، ولقيت بدرأً » = والخاصى النادر الذى
لا تجده إلا في كلام (٥٧) الفحول ، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال ، كقوله :

* وسألت بأعناقِ المطيِّ الأباطحُ * (٢)

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة ، وكانت سرعةً في لين
وسلاسة ، حتى / كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجزت بها . (٣)

٦٨ - ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللفظ وعلو الطبقة في هذه
اللفظة بعينها قول الآخر :

سألت عليه شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ ، بُوْجُوهُ كَالدَّنَائِرِ (٤)

(١) في المطبوعة : « أفلا ترى في الاستعارة » .

(٢) صدر البيت :

* أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا *
وسياتى الشعر بتمامه فيما بعد ، وانظر ما سياتى رقم : ٧٠ .

(٣) « حتى كأنها » ، « حتى » زيادة من « س » وحدها .

(٤) هو لسبيع بن الخطيم التيمي ، يقوله لزيد الفوارس الضبي ، في أبيات ، وينسب أيضاً لمحرز
ابن المكعب ، ولد جاجة بن عبد قيس التيمي ، وهو في الاختيارين ، وفي الوجوديات رقم : ٤٥١ ،
والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١١٢ ، وسياتى برقم : ٨٩ ، وفي هامش « ج » : « أصحابه » ، يعنى مكان
« أنصاره » .

أراد أنه مُطاع في الحى، وأنهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب أو نازل حطْبٍ، إلا أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حَوَالِيهِ، حتى تجَدَّهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا، وتنصبُّ من هذا المَسِيلِ وذلك، (١) حتى يَعَصَّ بها الوادى وَيَطْفَحَ منها.

٦٩ - ومن بديع الاستعارة ونادرها، إلا أن جهة الغرابة فيه غير جهتها في هذا، قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً له، وأنه مؤدَّب، وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانَه في قَرْبُوسِ سَرْجِه، وقف مكانه إلى أن يعود إليه :

عَوْدُهُ فِيمَا أَزُورُ حَبَائِي إِهْمَالُهُ ، وَكَذَاكَ كُلُّ مُخَاطِرٍ
وَإِذَا آخَتِي قَرْبُوسُهُ بَعْنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى أَنْصِرَافِ الزَّائِرِ (٢)

فالغرابة ههنا في الشبه نفسه، وفي أن استدرك أن هيئة العنان في موقعه من قَرْبُوسِ السرج، كاهيئة في موضع الثوب من رُكْبَةِ المحتبى .

٧٠ - وليست الغرابة في قوله :

* وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ * (٣)

على هذه الجملة، (٤) وذلك أنه لم يُغرب لأنَّ جَعَلَ المَطِيَّ في سرعة

(١) في المطبوعة : أسقط « المسيل »، وهى في المخطوطتين .

(٢) نسبة ليزيد بن مسلمة، وفي حاشية على الكامل للمبرد (١ : ٣٥١) أنه « لمحمد بن يزيد، من ولد مسلمة بن عبد الملك ». و « القَرْبُوس » هو جنس سرج الفرس . و « الشكيم » في لجام الفرس، هو الحديدية المعترضة في فم الفرس .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٦٧

(٤) يكثر عبد القاهر من استعمال « على هذه الجملة »، ويعنى بها الوجه والمعنى والنمط .

سيرها وسهولته كالماء يجرى في الأبطح ، فإنَّ هذا شبه معروف ظاهر ، ولكن الدقة ٥٨) واللفظ في خصوصية أفادها ، (١) بأن جعل « سال » فعلاً للأبطح ، ثم عدَّاه بالباء ، بأن أدخل الأعناق في البين ، (٢) : فقال « بأعناق المطي » ، ولم يقل : « بالمطي » ، ولو قال : « سالت المطي في الأبطح » ، لم يكن شيئاً .

وكذلك الغرابة في البيت الآخر ، ليس في مُطلق معنى « سال » ، ولكن في تعديته بعلی والباء ، وبأن جعله فعلاً لقوله « شعابُ الحى » ، ولولا هذه الأمور كُلُّها لم يكن هذا الحسن . وهذا موضعٌ يدقُّ الكلام فيه .

...

٧١ - وهذه أشياء من هذا الفن :

اليومُ يومان مُدَّ غُيِّبَتْ عَنْ بَصْرِي ، نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَاذَنْبِي فَأَعْتَدِرُ
أَمْسِي وَأَصْبِحُ لَا أَلْقَاكَ ، وَأَحْزَنَا ، لَقَدْ تَأْتَقُ فِي مَكْرُوهِمِ الْقَدْرُ (٣)

● سَوَّارُ بْنُ الْمُضَرَّبِ ، وَهُوَ لَطِيفٌ جَدًّا :

بِعَرَضٍ تُنَوِّفُهُ لِلرَّيْحِ فِيهَا نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ التُّرْبَ وَإِنْ (٤)
● بَعْضُ الْأَعْرَابِ :

وَلَرَّبَّ خَصْمٍ جَاهِدِينَ ذَوِي شَدًّا تَقْدِي صُدُورَهُمْ بِهَيْتِرٍ هَاتِرٍ

(١) في « س » وأشار إليها رشيد رضا في نسخة : « الرقة » بدل « الدقة » .

(٢) في المطبوعة : « في البيت » ، وأشار إلى نسخة فيها « البين » ، أيضاً ، وقد سلف بيان مثلها

في الفقرة : ٦١

(٣) في هامش « ج » حاشية لم أحسن قراءتها

(٤) من قصيدة له في الأصمعيات رقم : ٩١ ، وروايته : « بَكَلْ تَتَوْفَعُ خَفِيفٌ لَا يَرُوعُ » .

لُدِّ ظَارْتُهُمْ عَلَى مَا سَاءَهُمْ وَخَسَاتُ بَاطِلُهُمْ بِحَقِّ ظَاهِرِ (١)

المقصود لفظ : « خسأت » . (٢)

● ابن المعتز :

⑤ حَتَّى إِذَا مَا عَرَفَ الصَّيْدَ الضَّارَّ وَأَذِنَ الصُّبْحَ لَنَا فِي الْإِبْصَارِ (٣)

المعنى : حتى إذا تهيأ لنا أن نبصر شيئاً = لما كان تَعَدُّرُ الإِْبْصَارِ مَتَعَاً من الليل ، جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً من الصبح .

● وله :

بِخَيْلٍ قَدْ بُلِيَتْ بِهِ يَكُذُّ الْوَعْدَ بِالْحُجَجِ (٤)

● وله :

يُنَاجِيَنِى الْإِخْلَافَ مِنْ تَحْتِ مَطْلِهِ فَتَخْتَصِمُ الْأَمَالَ وَالْيَأْسُ فِي صَدْرِي (٥)

(١) الشعر لثعلبة بن صعير المازني، في المفضليات رقم: ٢٤. وكان في المطبوعة والمخطوطتين «تَقْدَى عُيُونُهُمْ»، وهو سهو يفسد الشعر، فرددته إلى صوابه. و«الشذا»، حدة الأذى. و«الهمتر الهاتر» الكلام القبيح. و«تقدى»، تقذف القذى. و«لُدِّ» شديدى الخصومة جمع «ألد». و«ظارتهم»، عطفهم، كما يُظَارُّ الناقة على فصيلها. و«خسأت»، دفعت وأمطت.

(٢) هذا السطر غير موجود في المطبوعة.

(٣) ديوان ابن المعتز (استنبول) ٤ : ٢١. و«الضار» يعنى «الضارى»، وهو الكلب، وفي المطبوعة : «آنصار»، وشرحها بما لا غناء فيه.

(٤) ليس في المطبوع من شعره.

(٥) ليس في المطبوع من شعره.

● ومما هو في غاية الحسن ، وهو من الفن الأول ، قول الشاعر أنشده

الجاحظ : (١)

لَقَدْ كُنْتُ فِي قَوْمٍ عَلَيْكَ أَشْحَىٰ بِنَفْسِكَ ، إِلَّا أَنَّ مَا طَاحَ طَائِحُ
/ يُوَدُّونَ لَوْ خَاطُوا عَلَيْكَ جُلُودَهُمْ ، وَلَا تَدْفَعُ الْمَوْتَ النَّفُوسُ الشَّحَائِحُ

٥٣

56

قال : وإليه ذهب بشارٌ في قوله :

وَصَاحِبٍ كَالدَّمَلِ الْمُمِدِّ حَمَلْتُهُ فِي رُقْعَةٍ مِنْ جِلْدِي (٢)

...

٧٢ - ومن سِرِّ هذا الباب ، أنك ترى اللفظة المستعارة قد استُعيرت في

عدة مواضع ، ثم ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لا تجدها في الباقي . مثال ذلك

أنك تنظر إلى لفظة « الجسر » في قول أبي تمام :

لَا يَطْمَعُ الْمَرْءُ أَنْ يَجْتَابَ لُجَّتَهُ بِالْقَوْلِ مَا لَمْ يَكُنْ جِسْرًا لَهُ الْعَمَلُ (٣)

وقوله :

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْعُظْمَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ (٤)

فترى لها في الثاني حسناً لا تراه في الأول ، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي :

(١) في البيان والتبيين ١ : ٥٠ ، وقال : « ذهب إلى قول الأعرس الشاعر » ، وأنشد البيهقي ،

وشعره هذا نقله أيضاً السهيلي في الروض الأنف ١ : ١٧٥

(٢) في البيان ١ : ٥٠ ، وفي ديوان بشار المطبوع .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « أن يجتابَ غمرته » ، ويروى : « ويجتاز غمرته » ، و « اجتباب

الأرض وجابها » ، قطعها واخترقها ونفذ منها .

(٤) في ديوانه ، وروايته « بالراحة الكبرى » ، وهي كذلك في « س » .

قُولِي نَعَمْ ، وَنَعَمْ إِنْ قُلْتِ وَاجِبَةٌ قَالَتْ : عَسَى ، وَعَسَى جَسْرٌ إِلَى نَعَمْ (١)
فترى لها لطفاً وخِلافةً وحُسناً ليس الفضلُ فيه بقليل . (٢)

...

٧٣ - ⑩ وما هو أصلٌ في شرف الاستعارة ، أن ترى الشاعر قد جمع بين عدّة استعارات ، قصداً إلى أن يُلحِقَ الشكلَ بالشكل ، وأن يُتِمَّ المعنى والشبّه فيما يريد ، مثاله قوله امرئ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ (٣)
لما جعل لليل صلباً قد تمطّى به ، ثنّى ذلك فجعل له أَعْجَازاً قد أُرْدَفَ بها الصُّلْبُ ، وثلث فجعل له كلكلاً قد ناء به ، فاستوفى له جُملة أركان الشَّخص ، وراعى ما يراه الناظر من سَوَادِهِ ، إِذَا نَظَرَ قُدَّامَهُ ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى خَلْفِهِ ، وَإِذَا رَفَعَ الْبَصَرَ وَمَدَّهُ فِي عُرْضِ الْجَوِّ .

...

(١) في شعر ربيعة الرق (مجموع) : ٩٢ ، نقلًا عن طبقات ابن المعتز : ١٦٦ - ١٦٩ ، وهو فيها :

قُولِي : نَعَمْ ، إِنَّهَا إِنْ قُلْتِ نَافِعَةٌ ، لَيْسَتْ عَسَى ، وَعَسَى صَبْرٌ إِلَى نَعَمْ
وهو كلامٌ فاسدٌ لا معنى له ، والصواب ما ههنا . وفي هامش المخطوطة أمام هذا البيت : « ومثله قول أبي العتاهية :

أَتَيْتُمْ غَدَاهُ النَّ لِحَمَّتْهُ جَسْرٌ

الكلام منقطع ، ولم أقف على شيء من ذلك في شعر أبي العتاهية .

(٢) « الخِلافة » ، أن تخَلِبَ المرأة قلب الرجل بالطف القول وأخبله ، فتأخذه وتسلبه وتذهب

به ، وهو هنا مجازٌ .

(٣) من معلقته الغالية .

[القول في « النظم » وتفسيره ^(١)]

٧٤ - وأعلم أن ههنا / أسراراً ودقائق ، لا يمكن بيانها إلا بعد أن تُقدّم
جملةً من القول / في « النظم » وفي تفسيره والمراد منه ، ^(٢) وأى شيء هو ؟
وما محصولة ومحصول الفضيلة فيه ؟ فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره ، وبيان أمره ،
وبيان المزية التي تُدعى له من أين تأتيه ؟ وكيف تُعرض فيه ؟ وما أسباب ذلك
وعِللُه ؟ وما المُوجبُ له ؟

57

٥٤

تفسير « النظم »
وأساره ودقائقه

وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن « النظم » وتفخيم قدره ،
والتنويه بذكره ، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم
يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ = ^(٣) وبتهّم الحكم بأنه الذي لا تمام
دونه ، ولا قوام إلا به ، وأنه القُطب الذي عليه المدار ، والعمود الذي به
الاستقلال . وما كان بهذا المحلّ من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ،
وموضوعاً هذا الموضع من المزية ، وبالغاً هذا المبلغ من الفضيلة ، كان حرّى ^(٤)
بأن تُوقظ له الهمم ، وتوكلّ به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه
الخواطر = ^(٥) وكان العاقل جديراً أن لا يرضى من نفسه بأن يجد فيه سبيلاً إلى
مزية علم ، وفضل استبانة ، وتلخيص حجة ، ^(٥) وتحرير دليل ، ثم يُعرض

(١) هذا عنوان زده ، لأن عليه مدار هذا الكتاب .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن نُعدّ جملة » .

(٣) « وبتهّم الحكم » ، معطوف على : « إطباق العلماء » ، و « بتّ الحكم » ، قطعه .

(٤) « وكان العاقل » ، معطوف على قوله : « كان حرّى » .

(٥) « تلخيص الحجة » ، شرحها وتفسيرها وبيانها ، وانظر مثله في الفقرة رقم : ٢٦ .

عن ذلك صَفْحاً ، وَيَطْوِي دونه كَشْحاً = (١) وَأَنْ يَرَبُّاً بِنَفْسِهِ ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ
الْأَنْفَةَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سَبِيلِ الْمُقْلَدِ الَّذِي لَا يُبَيِّنُ حُكْمًا ، (٢) وَلَا يَقْتُلُ الشَّيْءَ
عِلْمًا ، وَلَا يَجِدُ مَا يُبْرِيءُ مِنَ الشَّبْهِ ، (٣) وَيَشْفِي غَلِيلَ الشَّاكِّ ، وَهُوَ يَسْتَطِيعُ
أَنْ يَرْتَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، وَيُبَيِّنَ مِنْ هُوَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ ضَعْفُ
الرَّأْيِ وَقِصْرُ الْهِمَّةِ مِمَّنْ يَخْتَارُهُ / وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ .

58

...

٧٥ - أعلم أن ليس « النَّظْمُ » إلا تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه « النظم » هو توخى
« علم النحو » ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مَنَاهِجَهُ الَّتِي تُهَبِّجُ فَلَا
تَزِيغُ عَنْهَا ، وَتَحْفَظُ الرُّسُومَ الَّتِي رُسِمَتْ لَكَ ، (٤) فَلَا تُخِلُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا .

معاني النحو،
وبيان ذلك

وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل
باب وفروقه ، فينظر في « الخبر » إلى الوجوه التي تراها / في قولك : « زيد مُنْطَلِقٌ »
و « زيد ينطلق » ، و « ينطلق زيد » و « منطلق زيد » ، و « زيد المنطلق »
و « المنطلق زيد » و « زيد هو المنطلق » ، و « زيد هو منطلق » .

٥٥

وفي « الشرط والجزاء » إلى الوجوه التي تراها في قولك : « إن تخرج
أخرج » و « إن خرجت خرجت » و « إن تخرج فأنا خارج » و « أنا خارج إن
خرجت » و « أنا إن خرجت خارج » .

(١) « وأن يرباً بنفسه » ، معطوف على قوله : « أن لا يرضى من نفسه » .

(٢) في « س » : « يُبَيِّنُ حُكْمًا » .

(٣) في « س » : « مِنَ الشَّبْهِ » .

(٤) في المطبوعة : « الَّذِي رُسِمَتْهُ » .

وفي « الحال » إلى الوجوه التي تراها في قولك : « جاءني زيد مسرعاً » ،
وجاءني يُسرع ، و « جاءني وهو مسرعٌ أو وهو يسرع » و « جاءني قد
أسرع » و « جاءني وقد أسرع » .

فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويَجِيء به حيث ① ينبغي له .

= (١) وينظُر في « الحروف » التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد
منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كُلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو أن
يَجِيء بـ « ما » في نفي الحال ، بـ « لا » إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ « إن » فيما
يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وبـ « إذا » فيما علم أنه كائن .

= وينظُر في « الجُمَل » التي تُسَرِّدُ ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع
الوصل ، ثم يعرف فيما حقَّه الوصل موضع « الواو » من موضع « الفاء » ،
وموضع / « الفاء » من موضع « ثم » ، وموضع « أو » من موضع « أم » ،
وموضع « لكن » من موضع « بل » .

59

= ويتصرَّف في التعريف ، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير ، في الكلام
كله ، (٢) وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فيصيب بكل من
ذلك مكانه ، (٣) ويستعمله على الصَّحَّة وعلى ما ينبغي له .

...

٧٦ - هذا هو السبيل ، فلسست بواجِد شيئاً يرجع صوابه إن كان
صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ ، إلى « النظم » ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو

(١) « وينظر » معطوف على قوله في أول الفقرة : « ... أن ينظر في وجوه كل باب » ، وكذلك
ما سيأتي بعده .

(٢) في نسخة عنه رشيد رضا : « وينظر » بدل « يتصرف » .

(٣) في المطبوعة : « فيضع كُلاً مك » ، وعند رشيد رضا في نسخة ، كما في المخطوطتين .

معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه = أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، وأستعمل في غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحَّةٍ نَظْمٍ أو فساده ، أو وصف بمزِيَّةٍ وفضلٍ فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

...

٥٦

شواهد على
فساد « النظم »

٧٧ - هذه / جملة لا تزداد فيها نظراً ، إلا ازددت لها تصوراً ، وازدادت عندك صحَّةً ، وازددت بها ثقةً . وليس من أحد تحرَّكه لأن يقول في أمر « النظم » شيئاً ، إلا وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها ذرى ذلك أو لم ٦٣ يذر . وكيفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد « النظم » ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ^(١)
وقول المتنبي .

وَلِذَا أَسْمُ أُعْطِيَةِ الْعُيُونِ جُفُونُهَا مِنْ أَنَّهَا عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ^(٢)
وقوله :

الطَّيْبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيْبُهُ ، وَالْمَاءُ أَنْتَ إِذَا أَعْتَسَلَتِ الْعَاسِلُ
/ وقوله :

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبِيعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بَانَ تَسْعِدَا ، وَالذَّمُّعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ

60

(١) في ديوانه .

(٢) الشعر الآتي كله في ديوانه .

وقول أبي تمام :

ثَانِيهِ فِي كَيْدِ السَّمَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَأَثْنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ (١)
وقوله :

يَدِي لِمَنْ شَاءَ زَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جُرْعاً مِنْ رَاحَتَيْكَ ذَرَى مَا الصَّابُ وَالْعَسَلُ

= (٢) وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفسادَ والخللَ كانا من أن تعاطى الشاعرُ ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنَّع في تقديم أو تأخير ، أو حذف وإضمار ، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم . وإذا ثبت أن سببَ فساد النظم واختلاله ، أن لا يُعْمَلَ بقوانين هذا الشأن ، ثبت أن سبب (٣) صِحَّته أن يُعْمَلَ عليها = ثم إذا ثبت أن مُسْتَنْبَطَ صِحَّته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك في مزِيَّته والفضيلة التي تعرض فيه ، وإذا ثبت جميع ذلك ، ثبت أن ليس هو شيئاً غير تَوْحَى معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم ، (٣) والله / الموفق للصواب .

٥٧

...

٧٨ - وإذ قد عرفت ذلك ، فأعتمد إلى ما توأصفوه بالحسن ، (٤)

شواهد على
محاسن « النظم »

(١) الشعر كله في ديوانه .

(٢) سياق الكلام : « فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق ... وفي نظائر ذلك مما وصفوه أن الفساد والخلل » .

(٣) من أول قوله : « وإذا ثبت جميع ذلك ... » إلى هنا ، ساقط من « س » .

(٤) في « ج » : « توأصفه » ، سهو ناسخ .

وَتَشَاهَدُوا لَهُ بِالْفَضْلِ ، ثُمَّ جَعَلُوهُ كَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ « النَّظْمِ » خُصُوصاً ، دُونَ
غَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَحْسَنُ لَهُ الشَّعْرُ أَوْ غَيْرُ الشَّعْرِ ، مِنْ مَعْنَى لَطِيفٍ أَوْ حِكْمَةٍ
أَوْ أَدَبٍ أَوْ اسْتِعَارَةٍ أَوْ تَجْنِيسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِي النَّظْمِ ، وَتَأَمَّلْهُ ، (١)
فَإِذَا رَأَيْتَكَ قَدْ ارْتَحَمْتَ وَاهْتَزَزْتَ وَاسْتَحْسَنْتَ ، فَانظُرْ / إِلَى حَرَكَاتِ الْأَرِيحِيَّةِ مِمَّ
كَانَتْ ؟ وَعِنْدَمَا ذَا ظَهَرَتْ ؟ فَإِنَّكَ تَرَى عَيَاناً أَنَّ الَّذِي قُلْتَ لَكَ كَمَا قُلْتَ . اَعْمَد
إِلَى قَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ :

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ تَرَى فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لِفَتْحِ ضَرِيَا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدْتَ لَهُ الْحَادِثَا تْ عَزْمًا وَشِيكًا وَرَأْيَا صَلِيَا
تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدِ سَمَاحًا مُرَجِّي وَبَاسًا مَهِيَا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِحًا ، وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَشِيَا (٢)

فَإِذَا رَأَيْتَهَا قَدْ رَاقَتِكَ وَكَثُرَتْ عِنْدَكَ ، وَوَجَدْتَ لَهَا اهْتِزَازًا فِي نَفْسِكَ ،
فَعُدْ فَانظُرْ فِي السَّبَبِ وَاسْتَقْصِ فِي النَّظَرِ ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنْ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ
قَدَّمَ وَأَخَّرَ ، وَعَرَّفَ وَنَكَّرَ ، وَحَدَفَ وَأَضْمَرَ ، وَأَعَادَ وَكَّرَرَ ، وَتَوَخَّى عَلَى الْجُمْلَةِ
وَجْهًا مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا « عِلْمُ النَّحْوِ » ، فَأَصَابَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، ثُمَّ
لَطَّفَ مَوْضِعَ صَوَابِهِ ، وَأَتَى مَا أَتَى يُوجِبُ الْفَضِيلَةَ .

أَفَلَا تَرَى أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ يَرُوقُكَ مِنْهَا قَوْلُهُ : « هُوَ الْمَرْءُ أَبَدْتَ لَهُ الْحَادِثَاتِ »
= ثُمَّ قَوْلُهُ : « تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدِ » بِتَنْكِيرِ « السُّودِدِ » وَإِضَافَةِ « الْخُلُقَيْنِ »

(١) السِّيَاقُ : « فَاعْمَدُ إِلَى مَا تَوَاصَفُوهُ وَتَأَمَّلْهُ » .

(٢) فِي دِيْوَانِهِ ، فِي الْفَتْحِ بِنِ خَاقَانَ . « الضَّرَائِبُ » جَمْعُ « ضَرِيَّةِ » ، وَهِيَ الطَّبِيعَةُ وَالْخُلُقُ .

و « الضَّرِيبِ » ، الْمَثِيلُ وَالشَّبِيهُ . وَ « الْمُسْتَشِيْبُ » طَالِبُ الثَّوَابِ .

إليه = ثم قوله : « فكالسيف » ١٥ وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ ، لأن المعنى لا محالة : فهو كالسيف = ثم تكريره « الكاف » في قوله : « وكالبحر » = ثم أن قرّن إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه فيه = ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين / حالاً على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله « صارخاً » هناك « ومستشياً » ههنا ؟ لا ترى حسناً تنسيبه إلى النظم ليس سببه ما عددت ، أو ما هو في حكم ما عددت ، فأعرف ذلك .

٥٨

٧٩ - وإن أردت أظهر أمراً في هذا / المعنى ، فانظره إلى قول إبراهيم بن

62

العباس :

فَلَوْ إِذْ تَبَادَهَرَ ، وَأُنْكَرَ صَاحِبٌ ،
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَاذِ دَارِي بِنَجْوَةٍ ،
وَأِنِّي لِأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّدًا
وَسُلِّطَ أَعْدَاءُ ، وَغَابَ نَصِيرُ
وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَتْ وَأُمُورُ
لأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخِ وَوَزِيرُ (١)

فإنك ترى ما ترى من الرُّونق والطلّالوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقّد السبب في ذلك ، فتجدّه إنّما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو « إذنباً » على عامله الذي هو « تكون » ، وأن لم يقل : فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذنباد . = ثم أن قال : « تكون » ، ولم يقل « كان » = ثم أن نكرّ الدهر ولم يقل : « فلو إذنبا الدهر » = ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد = ثم أن قال : « وأنكرت صاحب » ولم يقل : وأنكرت صاحباً = لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عددته لك تجعله حسناً في « النظم » ، وكله من معاني النحو كما ترى . وهكذا السبيل أبداً في كل حسني ومزني رأيتهما قد نُسبا إلى « النظم » ، وفضل وشرف أحيل فيهما عليه .

(١) في ديوانه (الطرائف الأدبية) : ١٣٢ ، يقوله للوزير محمد بن عبد الملك الزيات .

فَصْلٌ

٦٦ « في أن هذه المزايَا في النظم ، بحسب المعاني والأغراض التي تُؤمُّ » (١)

٨٠ - وإذ قد عرفت أن مدار أمر « النظم » على معاني النحو ، وعلى
الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فأعلم أن الفروق والوجوه كثيرة
ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها = ثم أعلم أن ليست
المزِيَّةُ بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تُعرض بسبب
المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام ، / ثم بحسب موقع بعضها من بعض ،
واستعمال بعضها مع بعض .

٦٣ تفسير هذا : أنه ليس إذا راقك التنكير في « سؤدد » من قوله / « تنقل في
خلقى سؤدد » ، (٢) وفي « دهر » من قوله : « فلو إذ نَبَا دهرٌ » ، (٣) فإنه يجب
أن يروقك أبدأ وفي كل شيء = ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسمِّ فاعله في قوله
« وأُنكِرَ صاحب » ، (٣) فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيته مثل
آستحسانك ههنا = بل ليس من فضل ومزِيَّة إلا بحسب الموضع ، وبحسب
المعنى الذي تريد والعرض الذي تؤمُّ . وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ
التي تُعملُ منها الصور والنقوش ، فكما أنك ترى الرجل قد تَهْدَى في الأصباغ
التي عمل منها الصُّورة والنقش في ثوبه الذي نَسَج ، إلى ضرب من التخير

(١) هذا السطر كله ، ليس في « ج » ، ولا « س » .

(٢) انظر الفقرة رقم : ٧٨

(٣) انظر الفقرة رقم : ٧٩

والتدبُّر في أنفُس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها ، إلى ما لم يَتَهَدَّ إليه صاحبه ، ^(١) فجاء نقشُه من أجل ذلك أعجب ، وصورته أغرب ، كذلك حال الشاعر والشاعرِ في توخَّيهما معاني النَّحو ووجوهه التي علمت أنها محصول « النَّظْم » .

...

٨١ - ٧٧) وأعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزيَّة في نظمه والحسن ، كالأجزاء من الصَّبِغ تتلاحق وينضمُّ بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين ، فأنت لذلك لا تُكَبِّر شأن صاحبه ، ولا تقضى له بالحذق والأستاذية وسعة الذَّرْع وشدة المُنَّة ، ^(٢) حتى تستوفى القطعة وتأتى على عدة أبيات . وذلك ما كان من الشعر في طبقة ما أنشدتك من أبيات البحترى ، ^(٣) ومنه ما أنت ترى الحسن يَهْجُم عليك منه دَفْعَةً ، ويأتيك منه ما يملأ العين ضَرْبَةً ، ^(٤) حتى تعرف من البيت الواحد مكان الرجل من الفضل ، وموضعه من الحذق ، وتشهد له بفضل المُنَّة وطول الباع ، وحتى تَعْلَمَ ، إن لم تعلم القائل ، أنه من قِيل شاعرٍ فحل ، ^(٥) وأنه / خرج من تحت يد صنَّاع ، وذلك ما إذا / أنشدته وضعت فيه اليد على شيء فقلت : هذا ، هذا ! وما كان كذلك فهو الشُّعْرُ

صفة « النظم »

64

٦٠

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « إلى ما لم يكن يتهدى إليه » .

(٢) « المُنَّة » ، القوة والضبط .

(٣) انظر رقم : ٧٨

(٤) في المطبوعة : « غرابة » ، وفي المخطوطتين ، ونسخة أخرى عند رشيد رضا ، كما أثبتت .

و « ضربة » ، دفعة واحدة .

(٥) في المطبوعة : « من قِيل » .

الشاعر ، (١) والكلام الفاخر ، والنمط العالى الشريف ، والذى لا تجده إلا فى شعر الفحول البزل ، (٢) ثم المطبوعين الذين يُلهمون القول إلهاماً .

٨٢ - ثم إنك تحتاج إلى أن تستقرى عدّة قصائد ، بل أن تفلّى ديواناً من الشعر ، (٣) حتى تجمع منه عدّة أبيات . وذلك ما كان مثل قول الأول ، وتمثّل به أبو بكر الصّدّيق رضوان الله عليه حين أتاه كتاب خالد بالفتح فى هزيمة الأعاجم :

تَمَنَّا لِيَلْقَانَا بِقَوْمٍ تَخَالَ بِيَاضَ لَأَمِهِمُ السَّرَابَا (٤)
 ⑩ فَقَدْ لَاقَيْتَنَا فَرَأَيْتَ حَرْبًا عَوَانًا تَمْنَعُ الشَّيْخَ الشَّرَابَا (٥)

انظر إلى موضع « الفاء » فى قوله :

* فقد لاقيتنا فرأيت حرباً *

(١) فى المطبوعة : « فهو شعر الشاعر » ، وليس لشيء .

(٢) « البزل » جمع « بزل » ، وهو البعير بنشق نابه ويزرل عند دخوله فى السنة التاسعة ، وتستحكم قوته .

(٣) مستعارٌ للتفتيش والتنقيب ، من « فلى الشعر » ، بحثاً عن القمل الدقيق وصبغانه .

(٤) هدا من شعر الصحابى زياد بن حنظلة التميمى الذى بعثه رسول الله ﷺ إلى قيس بن عاصم والزبيرقان بن بدر ليتعاونوا على مسيلمة وطليحة والأسود . وشهد مع أبى بكر حرب مانعى الزكاة يوم الأبرق ، فقال زياد :

وَيَوْمَ بِالْأَبَارِقِ قَدْ شَهِدْنَا عَلَى ذُبْيَانَ يَلْتَهِبُ التَّهَابَا
 أَتَيْنَاهُمْ بِدَاهِيَةِ نَسُوفٍ مَعَ الصَّدِيقِ إِذْ تَرَكَ الْعِتَابَا

والخبر كله فى تاريخ الطبرى ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٥ ، وفيه البيتان اللذان ذكرتهما آنفاً . أما الذى أنشده عبد القاهر فقد أنسيئ مكانه ومكان أبيات زياد بن حنظلة .

(٥) « اللأم » ، جمع « لأمة » ، وهى أداة الحرب من ذرّع وبيضة وسلاح .

● ومِثْلُ قول العباس بن الأحنف :

قَالُوا خُرَّاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ، ثُمَّ الْقُفُولُ ، فَقَدْ جِئْنَا خُرَّاسَانَا (١)
 أنظر إلى موضع « الفاء » و « ثم » قبلها .

● ومثل قول ابن الدُمَيْنَةَ : (٢)

أَبِينِي أَفِي يُمْنَى يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَأُفْرَحَ ، أَمْ صَيَّرْتَنِي فِي شِمَالِكَ
 أَيْبُتُ كَأَنِّي بَيْنَ شِقْمَيْنِ مِنْ عَصَا حِذَارِ الرَّدَى ، أَوْ خَيْفَةً مِنْ زِيَالِكَ
 تَعَالَلْتِ كَيَ أَشْجَى ، وَمَا بِيكَ عِلَّةٌ ، تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتِ بِذَلِكَ (٣)
 انظر إلى الفصل والاستئناف في قوله : « تريدين قتلي ، قد ظفرت بذلك » .

● ومِثْلُ قول أبي حَفْصِ الشُّطْرُنْجِيِّ ، وقاله على لسان عَلِيَّةِ أُخْتِ

الرَّشِيدِ ، وقد كان الرشيد عَتَبَ عَلَيْهَا :

لَوْ كَانَ يَمْنَعُ حُسْنُ الْفِعْلِ صَاحِبَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَنْبٌ إِلَى أَحَدٍ
 كَانَتْ عَلِيَّةُ أَبْرَى النَّاسِ كُلِّهِمْ مِنْ أَنْ تُكَافَأَ بِسُوءِ آخِرِ الْأَبْدِ
 / مَا أَعْجَبَ الشَّيْءَ تَرْجُوهُ فَتُحْرَمَهُ ! قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّي قَدْ مَلَأْتُ يَدِي (٤)

٦١

65

(١) في ديوانه : حين خرج مع الرشيد إلى خراسان ، وفي هامش « ج » حاشية خفية الخط

لم أحسن قراءتها .

(٢) في « ج » ، « ابن دُمَيْنَةَ » ، غير معرف .

(٣) في ديوانه ، و « الزِيَالِ » ، الفراق ، « زايله مزايلة وزبالا » ، فارقه .

(٤) أبو حفص الشطرنجي ، شاعر عليّة بنت المهدي ، والشعر في الأغاني (الهيئة) ٢٢ : ٤٨ ،

وأسقط الشيخ رحمه الله بيتاً يقوم عليه معنى البيت الرابع ، وهو :

مَالِي إِذَا غِبْتُ لَمْ أَذْكَرْ بِوَاحِدَةٍ ؟ وَإِنْ سَقِمْتُ فَطَالَ السَّقْمُ لَمْ أُعِدْ

انظر إلى قوله : « قد كنت أحسب » وإلى مكان هذا الاستئناف .

• ومثل قول أبي دؤاد :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ
 ٦٩ سَلْهَبٌ شَرْجَبٌ ، كَانَ رَمَاحاً حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ (١)

انظر إلى التنكير في قوله « كأن رماحاً » .

• ومثل قول ابن البواب :

أَتَيْتَكَ عَائِداً بِكَ مِنْ كَ لَمَّا ضَاقَتِ الْحَيْلُ
 وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِي لِحَيْنِي يُضْرِبُ الْمَثْلُ
 فَإِنْ سَلِمْتَ لَكُمْ نَفْسِي فَمَا لِأَقَيْتُهُ جَلَلُ
 وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلًا ، فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ (٢)

انظر إلى الإشارة والتعريف في قوله : « فإني ذلك الرجل » .

• ومثل قول عبد الصمد :

مُكْتَسَبٌ ذُو كَبِيدٍ حَرَّى تَبْكِي عَلَيْهِ مُقَلَّةٌ عَبْرَى
 يَرْفَعُ يُنْمَاهُ إِلَى رَبِّهِ يَدْعُو ، وَفَوْقَ الْكَبِيدِ الْيُسْرَى (٣)

(١) في ديوانه (دراسات في الأدب العربي) : ٢٩٩ ، يصف فرساً ، « أحوذى » ، خفيف سريع العدو ، « ذو ميعة » ، ذو نشاط في حضرته وعدوه ، « إضريح » ، جواد كثير العرق ، وهو مما يُحمد في الخيل . « سلهب » ، طويل على وجه الأرض . و « شرجب » ، طويل القوائم عارى أعالي العظام . و « السراة » ، الظهر . و « دموع » ملامسة واجتماع وإحكام .

(٢) نسبه هنا لابن البواب ، ونسبه في الأغاني ٦ : ١٦٨ ، ١٦٩ (الدار) ، لسليم بن سلام الكوفي المعنى صاحب إبراهيم الموصل ، ونسبه المرزباني في نور القبس : ٨٧ إلى البيهقي « عبد الله بن يحيى بن المبارك » .

(٣) هو « عبد الصمد بن المعدل » ، والشعر في ديوانه المجموع ، وهي في الزهرة ١ : ٢٤ ، =

انظر إلى لفظة : « يدعو » وإلى موقعها .

● ومثل قول جرير :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِبُرْقَةِ الرُّوحَانِ إِذْ لَا تَبِيعُ زَمَانَتَنَا بِزَمَانِ
صَدَعِ العَوَانِي ، إِذْ رَمِينَ ، فَوَادَةَ صَدَعِ الرُّجَاجَةِ ، مَا لِدَاكَ تَدَانِ (١)

انظر إلى قوله : « ما لداك تدان » ، وتأمل حال هذا الاستئناف .

= ليس من بصير عارف بجوهر الكلام ، حساس متفهم لسير هذا الشأن ، يُنشِد أو يقرأ هذه الأبيات ، إلا لم يلبث أن يضع يده في كل بيت منها على الموضع / الذي أشرت إليه ، يعجب ويعجب ويكبر شأن المزية فيه والفضل .

66

...

= منسوباً إلى ماني ، أربعة أبيات ، هذان ثم بعدهما :

يَقَى إِذَا كَلَّمْتُهُ بَاهِتاً وَنَفْسُهُ مِمَّا بِهِ سَكْرَى
تَحْسِبُهُ مُسْتَمِعاً نَاصِتاً وَقَلْبُهُ فِي أُمَّةٍ أُخْرَى

(١) في ديوانه

فَصْلٌ

٧٠ « في النظم يتحد في الوضع ، ويدق فيه الصنع » (١)

شواهد أخرى
على دقة النظم
٦٢

٨٣ - وأعلم أن ممّا هو أصل في أن يدق النظر ، ويغمض / المسلك ، في توخى المعانى التي عرفت : أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأوّل ، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحداً ، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك . نعم ، وفي حال ما يُبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأوّلين . وليس لِمَا شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدّ يحصره ، وقانونٌ يحيط به ، فإنه يجيء على وجوه شتى ، وأنحاءٍ مختلفة .

• فمن ذلك أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء معاً ، كقول

البحترى :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى ، أَصَاخَتْ إِلَى الْوَأَشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ (٢)

وقوله :

إِذَا أَحْتَرَبْتُ يَوْمًا فَفَاضَتْ دِمَاؤُهَا ، تَذَكَّرْتُ الْقُرْبَى فَفَاضَتْ دُمُوعُهَا

فهذا نوع .

• ونوعٌ منه آخر ، قول سليمان بن داود القضاعي :

(١) هذا السطر ليس في المخطوطتين « ج » ، و « س » .

(٢) الشعر والذي بعده في ديوانه .

فَبَيْنَا الْمَرْءَ فِي عَلِيَاءَ أَهْوَى ، وَمُنْحَطٌّ أُتِيحَ لَهُ آعْتِلَاءُ
وَبَيْنَا نِعْمَةً إِذْ حَالَ بُؤْسٌ ، وَبُؤْسٌ إِذْ تَعَقَّبَهُ نُرَاءُ (١)

• ونوع ثالث وهو ما كان كقول كثير :

وَإِنِّي وَتَهَيَّأَمِي بِعِزَّةٍ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ
لَكَأُ لِمُرْتَجِي ظِلَّ الْعِمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأُ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اِضْمَحَلَّتْ (٢)

⑦١ • وكقول البُحْتَرِي :

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالزَّمَانُ كَمَا جَنَّتْ عَلَى الْأَضْعَفِ الْمَوْهُونِ عَادِيَةُ الْأَقْوَى (٣)

• / ومنه «التقسيم» ، وخصوصاً إذا قَسَمْتَ ثم جمعت ، كقول حسان :

67

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةً تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ ، إِنَّ الْخَلَائِقَ ، فَأَعْلَمَ ، شَرُّهَا الْبِدْعُ (٤)

• / ومن ذلك ، وهو شيء في غاية الحسن ، قول القائل :

٦٣

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتُمْ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ ظَنَنْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِمًا أَبَدًا
لَكِنْ رَأَيْتُ اللَّيَالِيَّ غَيْرَ تَارِكَةٍ مَا سَرَّ مِنْ حَادِثٍ أَوْ سَاءَ مُطَرِّدًا
فَقَدْ سَكَنْتُ إِلَى أَنِّي وَأَنْتُمْ سَنَسْتَجِدُّ خِلَافَ الْحَالَتَيْنِ غَدًا (٥)

(١) لا أعرف الشاعر .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه . في المطبوعة ، وفي المخطوطتين « حَنَّتْ » ، وتحت الحاء حاء صغيرة دلالة على

الإهمال ، والصواب ما في الديوان .

(٤) في ديوانه ، وفي « س » : « تلك فيهم » .

(٥) لم أعرف بعد قائله « على شهرة الشعر » .

قوله : « سنستجد خلاف الحالين غدا » ، جَمَعَ فيما قَسَمَ لطيف ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بناه عليه ، ولُطِفَ ما توصل به إليه من قوله : « فقد سكنتُ إلى أنى وأنكم » .

...

٨٤ - وإذ قد عرفت هذا التَّمَط من الكلام ، وهو ما تتجد أجزاءه حتى يوضع وضعاً واحداً ، فأعلم أنه التَّمَط العالى والبَابُ الأعظم ، والذي لا ترى سلطان المزية يعظم في شيء كعظمه فيه .

● ومما نَدَرَ منه ولُطِفَ مأخذه ، ودقَّ نظرُ واضعه ، وجلَّى لك عن شأو قد تحسَّرَ دونه العتاق ، وغايةِ يعنى من قِيلَها المذاكى القَرَحُ (١) = الأبيات المشهورة في تشبيه شيعين بشيعين ، كبيت امرىء القيس :

كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالَى (٢)
● وبيت الفرزدق :

وَالشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي الشَّبَابِ كَأَنَّهُ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبَيْهِ نَهَارٌ (٣)

(١) « العتاق » ، يعنى الخيل العتاق ، و « المذاكى » جمع « المُذَكَّى » ، وهى من الخيل الجياد التى بلغت الذكاء ، وهى سنُّ القروح ، و « القَرَح » ، جمع « قارح » ، وهو من الخيل ما بلغ خمس سنين ، وتم تمامه .

(٢) فى ديوانه ، وفى المطبوعة : « بيت امرىء القيس » وفى « س » : « كقول امرىء القيس » ، والذي أثبتة أرجح وأمضى فى السياق .

(٣) فى ديوانه ، وفى هامش المخطوطة « ج » ، « يصيح ، أى يطرده من كلا جانبيه [كقوله] :

* فَدَعَّ عَنكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ *

« ... على هذا المعنى نفسه ، فقال فلاقت بصحراء » ، الكلام متآكل .

● (٧٢) • وبيت بشار :

كَانَ مُتَارَ النَّعْجِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا ، لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ (١)

● وما أتى في هذا الباب مأتى أعجب مما مضى كله ، قول زياد الأعجم :

/ وَإِنَّا وَمَا تُلْقَى لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ (٢)

68

وإنما كان أعجب ، لأن عمله أدق ، وطريقه أغمض ، ووجه المشابكة

فيه أغرب . (٣)

...

٨٥ - واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية / حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضم بعضه إلى بعض ، سبيل من عمَد إلى لآلٍ فخرطها في سلك ، لا ينبغي أكثر من أن يمنعها التفرق ، (٥) وكمن نضد أشياء بعضها على بعض ، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه

شواهد على ما يوصف
بالفضل ، المعناه لا لظنه
٦٤

(١) في ديوانه .

(٢) الأغاني ١٥ : ٣٩٢ (الدار) ، وذلك حين أخبره الفرزدق أنه هم أن يهجو قومه

عبد القيس ، فاستمهله زياد وقال له : كما أنت ، حتى أسمعتك شيئاً ، فقال :

وَمَا تَرَكَ الْهَاجُونَ لِي إِنْ هَجَوْتُهُ مَصْحًا أَرَاهُ فِي أَدِيمِ الْفَرَزْدَقِ

وَإِنَّا وَمَا تُهْدِي لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا

فقال له الفرزدق : حسبتك ، هلّم نتتارك . قال زياد : ذاك إليك !

(٣) في المطبوعة ، « ووجه المشابهة » ، وليست بشيء .

(٤) « له » ساقطة في المطبوعة .

(٥) في المطبوعة : « لا ينبغي » ، وهو خطأ ظاهر .

هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعةً في رأى العين . وذلك إذا كان معنك ، معنىً لا تحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظاً على مثله ، كقول الجاحظ :

« جَنَّبَكَ اللهُ الشَّبَهَةَ ، وَعَصَمَكَ مِنَ الْخَيْرِ ، وَجَعَلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَةِ نَسْباً ، وَبَيْنَ الصَّدْقِ سَبَباً ، وَحَبَّبَ إِلَيْكَ التَّثَبُّتَ ، وَزَيَّنَ فِي عَيْنِكَ الْإِنْصَافَ ، وَأَذَاقَكَ حَلَاوَةَ التَّقْوَى ، وَأَشْعَرَ قَلْبَكَ عِزَّ الْحَقِّ ، وَأَوْدَعَ صَدْرَكَ بَرْدَ الْيَقِينِ ، وَطَرَّدَ عَنْكَ ذُلَّ الْيَأْسِ ، وَعَرَّفَكَ مَا فِي الْبَاطِلِ مِنَ الذَّلَّةِ ، وَمَا فِي الْجَهْلِ مِنَ الْقَلَّةِ » . (١)

= وكقول بعضهم : « اللهُ دَرُّ خَطِيْبٍ قَامَ عِنْدَكَ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا أَفْصَحَ لِسَانَهُ ، وَأَحْسَنَ بَيَانَهُ ، وَأَمْضَى جَنَانَهُ ، وَأَبْلَّ رِيقَهُ ، وَأَسْهَلَ طَرِيقَهُ » .
= ومثل قول النابغة في الثناء المسجوع : « أَيِفَاخِرَكَ الْمَلِكُ اللَّخْمِيُّ ، فَوَاللَّهِ لَقَفَاكَ خَيْرٌ مِنْ وَجْهِهِ ، وَلَشِمَالِكَ خَيْرٌ مِنْ يَمِينِهِ ، وَالْأَخْمَصُكَ خَيْرٌ مِنْ رَأْسِهِ ، وَالْحَطُّوْكَ خَيْرٌ مِنْ صَوَابِهِ ، وَلَعِيْكَ خَيْرٌ مِنْ كَلَامِهِ ، وَلِخَدْمِكَ خَيْرٌ مِنْ قَوْمِهِ » .

= وكقول بعض البلغاء في (٧٢) وصف اللسان : « اللِّسَانُ أَدَاةٌ يَظْهَرُ بِهَا حُسْنُ الْبَيَانِ ، وَظَاهِرٌ يَخْبِرُ / عَنِ الضَّمِيرِ ، وَشَاهِدٌ يَنْبِئُكَ عَنِ غَائِبِ ، وَحَاكِمٌ يُفْصَلُ بِهِ الْخَطَابُ ، وَوَاعِظٌ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيحِ ، وَمُزَيِّنٌ يَدْعُو إِلَى الْحَسَنِ ، وَزَارِعٌ يَحْرُثُ الْمَوَدَّةَ ، وَحَاصِدٌ يَحْصُدُ الضَّغِينَةَ ، وَمُلْهُ يُورِثُ الْأَسْمَاعَ » .

= فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضلٌ إذا وجب ، إلا بمعناه
أو بمتون ألفاظه ، دون نظمه وتأليفه ، وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر
مصنعاً ، وحتى تجد إلى التخيّر سبيلاً ، وحتى تكون قد استدركت صواباً .
٨٦ - فإن قلت : أفليس هو / كلاماً قد اطرد على الصواب ، وسلم

٦٥

من العيب ؟ أفما يكون في كثرة الصواب فضيلة ؟

قيل : أمّا والصواب كما ترى فلا . لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرّز
من اللحن وزئج الإعراب ، فنعتدّ بمثل هذا الصواب . وإنما نحن في أمور تُدرَك
بالفكر اللطيفة ، ودقائق يُوصل إليها بثاقب الفهم ، فليس درك صوابٍ دركاً فيما
نحن فيه حتى يشرف موضعه ، ويصعب الوصول إليه = وكذلك لا يكون ترك
خطأٍ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطفٍ نظري ، وفضل رويّة ، وقوة ذهن ،
وشدة تيقظ . وهذا باب ينبغي أن تراعيه وأن تُعنى به ، حتى إذا وازنت بين كلام
وكلام دريت كيف تصنع ، فضممت إلى كل شكل شكله ، وقابلته بما هو نظير
له ، وميزت ما الصنعة منه في لفظه ، ممّا هي منه في نظمه .

...

٨٧ - واعلم أن هذا = أعنى الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ ، وبين
أن تكون في النظم = بابٌ يكثر فيه الغلط ، فلا تزال ترى مستحسناً قد أخطأ
بالاستحسان موضعه ، فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى الشبهة قد
دخلت عليك في / الكلام قد حسن من لفظه ونظمه ، فظننت أن حسنه ذلك
كله للفظ منه دون النظم .

المزية في اللفظ
والمزية في النظم
كيف تشببه

70

٨٨ - مثال ذلك ، أن تنظر إلى قول ابن المعتز :

⑦ وَإِنِّي عَلَى إِشْفَاقِ عَيْنِي مِنَ الْعَدَى لَتَجْمَحُ مِنِّي نَظْرَةٌ ثُمَّ أَطْرُقُ (١)

فترى أنّ هذه الطُلاوةَ وهذا الظرفَ ، إنما هو لأنّ جعل النَّظْرَ « يَجْمَحُ »
وليس هو لذلك ، بل لأنّ قال في أول البيت « وإني » حتى دخل اللّام في قوله
« لتجمح » = ثمّ قوله : « مني » = ثمّ لأنّ قال « نظرة » ولم يقل « النَّظْرَ » مثلاً =
ثمّ لمكان « ثم » في قوله : « ثم أطرق » = وللطيفيّة أخرى نصّرت هذه اللطائف ،
وهي اعتراضه بين آسم « إن » وخبرها بقوله : « على إشفاق عيني من العدى » .
٨٩ - وإن أردتُ أعجبَ من ذلك فيما ذكرتُ لك ، فأنظر إلى قوله ،
وقد تقدم إنشاده قبل :

٦٦ / سَأَلْتُ عَلَيْهِ شِعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِوُجُوهِ كَالدَّنَانِيرِ (١)
فإنك ترى هذه الاستعارة ، على لطفها وغرابتها ، إنما تمّ لها الحسنُ
وانتهى إلى حيث انتهى ، بما توخّى في وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها
قد ملّحت ولطفت بمعاونة ذلك وموازرتة لها . وإن شككت فاعمّد إلى الجازين
والظرف ، فأزلّ كلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه ، فقل : « سألت
شِعَابُ الْحَيِّ بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره » ، ثم انظر كيف يكون
الحال ، وكيف يذهب الحسن والحلاوة ؟ وكيف تُعدّم أريجيتك التي كانت ؟
وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها ؟

...

٧١ ٩٠ - وجملة الأمر أن ههنا كلاماً حُسْنُهُ / لِلْفِظِ دُونَ النَّظْمِ ، وَآخِرُ
حُسْنُهُ لِلنَّظْمِ دُونَ اللَّفْظِ ، وثالثاً قد أتاه الحسن من الجهتين ، (٢) ووجبت له

(١) مضى في رقم : ٦٨ ، والذي هنا يوهم أن الشعر لابن المعتز .

(٢) في المطبوعة « قرى الحسن » جمعه ، والذي أثبتته هو من « س » ، ونسخة عند رشيد رضا ،

وفي « ج » : « قد الحسن » أسقط « أتاه » .

المزّيّة بكلا الأمرين . والإشكال في هذا الثالث ، وهو الذي لا تزال ترى العَلَط قد عارضك فيه ، وتراك قد حِفَّت فيه على النّظْم ، ^(١) فتركتُهُ وطَمَحَت ببصرك ٥٧ إلى اللفظ ، وقَدَّرت في حُسْنِ كَانْ به وباللفظ ، أنه لللفظ خاصة . وهذا هو الذي أردتُ حين قلتُ لك : « إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته » .

...

٩١ - ومن دقيق ذلك وخفيّه ، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤٤] ، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ، ولم يروا للمزّيّة موجِباً سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم . وليس الأمر على ذلك ، ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزّيّة الجليلة ، وهذه الرّوعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام = لمجرد الاستعارة ، ولكن لأن سُلِكَ بالكلام طريق ما يُسندُ الفِعل فيه إلى الشيء ، ^(٢) وهو لما هو من سببه ، فيُرفَع به ما يُسندُ إليه ، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده ، مبيّناً أن ذلك الإسناد وتلك / النسبة إلى ذلك الأوّل ، إنّما كانا من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة ، كقولهم : « طاب زيدٌ نفساً » ، و « قرّ عمرو عينا » ، و « تصبّب عرقاً » ، و « كرم أصلاً » ، و « حسن وجهاً » ، وأشباه ذلك مما تجدُ الفعل فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك أتانا نعلم أنّ « اشتعل » للشيب في المعنى ، وإن كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن « طاب » للنفس ، و « قرّ » للعين ، و « تصبّب » للعرق ، وإنّ

مثال على ما تقع
الشبهة فيه بين
اللفظ والنظم

٦٧

(١) « حاف عليه » ، جار عليه وظلمه .

(٢) في المطبوعة : « لأن يُسلك » ، وهي لا شيء .

أُسند إلى ما أُسند إليه . يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّرْفَ كان / لأنَّ سُلِّكَ فيه هذا المسلك ،
وَتُوخِّيَ به هذا المذهب = أَنَّ تَدَعَّ هذا الطريق فيه ، ^(١) وتأخذ اللَّفْظ فتسندُه
إلى الشَّيْبِ صرِيحاً فتقول : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو « الشَّيْبُ في الرأس » ، ثم
تَنْظُر هل تجد ذلك الحسنَ وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الرَّوْعَةَ التي كنتَ تراها ؟

٩٢ - ٩٣ (٦) فَإِنْ قلت : فما السبب في أَنَّ كان « اشتعل » إذا استعير

للشَّيْبِ على هذا الوجه ، كان له الفضل ؟ ولِمَ بان بالزَّيْة من الوجه الآخر هذه
البيئونة ؟

= فَإِنَّ السبب أنه يفيد ، مع لَمَعَانِ الشَّيْبِ في الرأس الذي هو أصلُ
المعنى ، الشُّمُولُ ، ^(٢) وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نَوَاحِيهِ ، وأنه قد اسْتَعْرَقَهُ
وعَمَّ جُمْلَتَهُ ، ^(٣) حتى لم يبقَ من السواد شيء ، أو لم يبقَ منه إلا ما لا يُعْتَدُّ به .
وهذا ما لا يكون إذا قيل : « اشتعل شيبُ الرأس » ، أو الشَّيْبُ في الرأس » ، بل
لا يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . ووزان هذا أنك تقول :
« اشتعل البيتُ ناراً » ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وَقُوعِ الشُّمُولِ ،
وأنها قد استولت عليه وأخذت في طَرْفِيهِ وَوَسَطِهِ . وتقول : « اشتعلت النارُ في
البيت » ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضى أكثر من وقوعها فيه ، وإصابتها جانباً
منه . فأما الشُّمُولُ ، وأن تكون قد آستولت على البيت وأبتزته ، فلا يُعْقَلُ من
اللفظ البتة .

...

(١) « أن تدع » فاعل « بين » أى بين ذلك أن ترك هذا الطريق .

(٢) السياق : أنه يفيد الشُّمُولُ .

(٣) في المطبوعة : « استقر به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « استعر فيه » ، وكلاهما لا شيء .

٩٣ - ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)
 [سورة القمر : ١٢] ، « التفجير » للعيون في المعنى / ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما
 أُسْنِدَ هناك الاشتعال إلى الرأس . وقد حصل بذلك من معنى الشُّمُول ههنا ،
 مِثْلُ الذي حصل هناك . وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عُيُونًا
 كُلُّهَا ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها . ولو أُجْرِيَ اللفظ على ظاهره
 فقيل / : « وَفَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ ، أو العيون في الأرض » ، لم يُفِدْ ذلك ولم يَدُلَّ
 73 عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيونٍ متفرقة في الأرض ،
 وتبجّس من أماكن منها .

= وأعلم أن في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس « النظم » ، وهو تعريف
 ٧٧ « الرأس » بالألف واللام ، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، وهو أخذ
 ما أوجب المزيّة . ولو قيل : « واشتعل رأسي » ، فصّرح بالإضافة ، لذهب بعضُ
 الحُسن ، فأعرفه .

...

٩٤ - وأنا أكتب لك شيئاً مما سبيلُ « الاستعارة » فيه هذا السبيلُ ،
 ليستحكم هذا الباب في نفسك ، ولتأنس به .

مثال آخر لذلك
 في الاستعارة

فمن عجيب ذلك قول بعض الأعراب :

اللَّيْلُ دَاجٌ كَتَفًا جِلْبَابِيهِ وَالْبَيْنُ مَحْجُورٌ عَلَى غُرَابِيهِ (١)

ليس كُلُّ ما ترى من الملاحظة لأن جعل لَيْلٍ جِلْبَابًا ، وَحَجَرَ عَلَى
 الغراب ، ولكن في أن وَضَعَ الكلام الذي ترى ، فجعل « الليل » مبتدأ ، وجعل
 « داج » خبراً له وفعلاً لما بعده وهو « الكَتَفَان » ، وأضاف « الجلباب » إلى

(١) في « ج » ، « واللَّيْلُ مَحْجُورٌ » ، كأنه سهو من الناسخ .

ضمير « الليل » ، ولأن جعل كذلك « البين » مبتدأ ، وأجرى محجوراً خبراً عنه ، (١) وأن أخرج اللفظ على « مفعول » . يبيّن ذلك أنك لو قلت : « وغراب البين محجور عليه ، أو : قد حُجِر على غراب البين » ، لم تجد له هذه الملاحظة . وكذلك لو قلت : « قد دجا كنفنا جلباب الليل » ، لم يكن شيئاً .

٩٥ - ومن النادر فيه قول المتنبي :

غَصَبَ الدَّهْرَ والمُلُوكَ عَلَيْهَا فَبَنَاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالاً (٢)

قد ترى في أوّل الأمر أن حُسْنَه أجمع في أن جعل للدهر « وجنة » ، وجعل البنيّة « خالاً » في الوجنة ، (٣) وليس الأمر / على ذلك ، فإن موضع الأعمجوبة في أن أخرج الكلامَ مُخْرَجَه الذي ترى ، وأن أتى « بالخال » منصوباً على / الحال من قوله « فبناها » . أفلا ترى أنك لو قلت : « وهى خال في وجنة الدهر » ، لوجدت الصورة غير ما ترى ؟ وشبيهةً بذلك أن ابن المعتز قال :

يَا مِسْكَةَ العَطَّارِ وَخَالَ وَجْهِ النَّهَارِ (٤)

⊗ وكانت الملاحظة في الإضافة بعد الإضافة ، لا في استعارة لفظة « الخال » ، إذ معلوم أنه لو قال : « يا خالاً في وجه النهار » أو « يا من هو خال في وجه النهار » ، لم يكن شيئاً .

(١) في « ج » : « خيراً عليه » .

(٢) في ديوانه .

(٣) « البنيّة » ، البناء ، يعنى قلعة الحَدَثِ التي بناها سيف الدولة ، وهو يقاتل الروم في سنة

(٤) في ديوانه ، « باب الأوصاف والدم والمَلْح » ، يقوله لجارية سوداء .

ما يقال في
تتابع الإضافات

٩٦ - ومن شأن هذا الضُّرْب أن يدخله الاستكراه ، قال صاحب :
« إياك وإضافات المُدَاخِلَة ، ^(١) فإن ذلك لا يحسن » ، وذكر أنه يستعمل في
الهجاء كقول القائل :

يَا عَلِيَّ بْنَ حَمْرَةَ بْنِ عُمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهِ ثَلَجَةٌ فِي خِيَارَةٍ ^(٢)

ولا شُبْهَةٌ فِي ثِقَلِ ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ ، ولكنه إذا سلّم من الاستكراه لطف

وَمَلَّح .

● وما حَسُنَ فيه قول ابن المعتز أيضاً ؟

وَوَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَاذِرٍ عِتَاقِ دَتَانِيرِ الْوُجُوهِ مِلَاحٍ ^(٣)

● وما جاء منه حَسَنًا جَمِيلًا قول الخالديّ في صفة غلام له :

وَيَعْرِفُ الشُّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي وَهُوَ عَلِيٌّ أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدٌ
وَصَيَّرَ فِي الْقَرِيضِ ، وَزَانَ دِينَارِ الْمَمِّ عَانِي الدَّقَاقِ ، مُنْتَقِدٌ ^(٤)

● ومنه قول أبي تمام :

تُحْذِهَا ابْنَةُ الْفِكْرِ الْمُهْتَدِبِ فِي الدُّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رُقْعَةِ الْجِلْبَابِ ^(٥)

٩٧ - وما أَكْثَرَ الحَسَنِ فيه بسبب النظم ، قول المتنبي :

(١) في المطبوعة وحدها : « المتداخلة » .

(٢) « علي بن حمزة بن عمارة الأصفهاني » ، له ترجمة في معجم الأدباء لياقوت .

(٣) في ديوانه ، « باب الشراب » ، وفي « ج » : « يدير الكأس » .

(٤) ديوان : الخالدين : ١٢٢ ، من شعر له في غلامه « رشاً » ، و « الخالدي » هو أحد

الأخوين : « أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي » .

(٥) في ديوانه .

وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا (١)

الاستعارة في أصلها مُبْتَدَلَةٌ معروفة ، فإنك ترى العامّي يقول للرجل

75 يَكْثُرُ إِحْسَانُهُ إِلَيْهِ وَبِرُّهُ لَهُ ، حتى يَأْلَفُهُ وَيَخْتَارُ الْمَقَامَ عِنْدَهُ : « قَدْ قَيَّدَنِي / بِكَثْرَةِ

٧٠ إِحْسَانِهِ إِلَيَّ ، وَجَمِيلَ فَعْلِهِ مَعِي / ، حتى صَارَتْ نَفْسِي لَا تَطَاوَعُنِي عَلَى الْخُرُوجِ

مِنْ عِنْدِهِ » ، وَإِنَّمَا كَانَ مَا تَرَى مِنَ الْحَسَنِ ، بِالْمَسْلُوكِ الَّذِي سُلِّكَ فِي النَّظْمِ

وَالتَّأْلِيفِ .

...

فَصْلٌ (١)

⑦٩ « القول في التقديم والتأخير »

٩٨ - هو بابٌ كثير الفوائد ، جَمَّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بدعية ، ويُفَضِّي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروك مَسْمَعُهُ ، وَيَلْطَفُ لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولطف عندك ، أن قُدِّم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكان .

القول في التقديم
والتأخير

...

٩٩ - وأعلم أن تقديم الشيء على وجهين : (٢)

تقديمٌ يقال إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : « منطلق زيد » و « ضرب عمراً زيد » ، معلوم أن « منطلق » و « عمراً » لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه ، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله ، كما يكون إذا أُخِّرَت .

وتقديمٌ لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه ، (٣) وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى آسمين

(١) « فصل » ، ليس في المخطوطتين .

(٢) في « س » : « تقديم الشيء على الشيء » .

(٣) في المطبوعة : « وتجعله باباً » .

يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدّم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا . ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : « زيد المنطلق » ، وأخرى ، « المنطلق زيد » ، فانت في هذا لم تقدم « المنطلق » على أن يكون متروكاً على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، / فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر « زيداً » على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً .

76

وأظهر من هذا قولنا : / « ضربت زيداً » و « زيدٌ ضربته » ، (٥٠) لم تقدم « زيداً » على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله في موضع الخبر له . وإذا قد عرفت هذا التقسيم ، فإنى أتبعه بجملة من الشرح .

...

التقديم للعناية
والاهتمام

١٠٠ - واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجرى مجرى الأصل ، غير العناية والاهتمام . قال صاحبُ الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : (١) « كأنهم يقدّمون الذى بيّانه أهمُّ لهم ، وهم بيّانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويُعنيانهم » ، ولم يذكر في ذلك مثلاً .

وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يَقَع بإنسان بعينه ، ولا يزالون من أوقعه ، كمثل ما يُعلّم من حالهم في حال الخارجى يخرج فيعيث ويُفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ،

(١) في هامش « ج » : « يعنى به شيخ النحو سيبويه » ، والنص في الكتاب ١ : ١٤ ، ١٥ ، وفي

المطبوعة و « ج » ، « بشأنه أعنى » ، وأثبت ما في سيبويه ، وفي « س » .

ولا يبالون مَنْ كان القتلُ منه ، ولا يعنيتهم منه شيء . فإذا قُتِل ، وأراد مريدُ الإخبارِ بذلك ، فإنه يقدم ذِكْرَ الخارجيّ فيقول : « قَتَلَ الخارجيّ زيدٌ » ، ولا يقول : « قَتَلَ زيدٌ الخارجيّ » ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له « زيد » جدوى وفائدة ، فيعنيتهم ذِكْرُهُ وَيَهْمُهُمْ وَيَتَّصِلُ بِمَسَرَّتِهِمْ = وَيَعْلَمُ من حالهم أن الذى هُمْ متوقعون له ومُتَطَلِّعون إليه متى يكون ، وقوعُ القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم قد كفوا شرّه وتخلَّصوا منه .

ثم قالوا : فإن كان رجلٌ ليس له بأسٌ ولا يُقدَّرُ فيه / أَنَّهُ يُقْتَلُ ، فقتل رجلاً ، وأراد المُخْبِرُ أن يُخْبِرَ بذلك ، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيد رجلاً » ، ذاك لأن الذى يَعْنِيهِ وَيَعْنَى الناسَ من شأن هذا القتل ، طَرَفَتُهُ وموضعُ التُّدْرَةِ فيه ، ويُعَدُّه كان من الظنِّ . ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذى وقع به ، ولكن من حيث كان واقعاً من الذى وقع منه .

فهذا جيّدٌ بالِّغِ ، إلا أن الشَّانَ فى أنه ينبغي أن يُعرَفَ فى كل شيء ① قُدِّمَ فى موضعٍ من / الكلامِ مثل هذا المعنى ، ويُفسَّرَ وَجْهَ العنايةِ فيه هذا التفسير .

١٠١ - وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : « إنه قدم للعناية ، ولأن ذِكْرَهُ أهم » ، من غير أن يُذَكَرَ ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبِمَ كان أهم ؟ ① = ولتخيلهم ذلك ، قد صغُرَ أمرُ « التقديم والتأخير » فى نفوسهم ، وهوتوا الحُطْبَ فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبَّعَهُ والنظرَ فيه ضرباً من التكلف . ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه . ②

لا يكفى أن يقال
قُدِّمَ للعناية

(١) فى « س » والمطبوعة : « ولم كان » .

(٢) فى « س » : « أردى على صاحبه » .

١٠٢ - وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في « الحذف والتكرار » ، و « الإظهار والإضمار » ، و « الفصل والوصل » ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه = إلا نظرك فيما غيره أهمُّ لك ، بل فيما إن لم تعلمه لم يَضِرُّكَ .

لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدَّ بأوجههم عن الجهة التي هي فيها ، (١) والشقُّ الذي يحويها . والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم ، ويبلغ الشيطان مُرادهم في الصد عن طلبه وإحراز فضيلته = كثيرة ، وهذه من أعجبها ، إن وجدَّت مُتَعَجِّباً .

78 / وليت شعري ، إن كانت هذه أموراً هيئَةً ، وكان المَدَى فيها قريباً ، والجَدَى يسيراً ، (٢) من أين كان نَظْمٌ أشرف من نظم ؟ وبِمَ عَظُمَ التفاوت ، وأشدت التباين ، وترقى الأمر إلى الإعجاز ، وإلى أن يقهر أعناق الجبارة ؟ أو هُهنا أمورٌ آخر تُحِيل في المزية عليها ، ونجعل الإعجاز كان بها ، فتكون تلك الحوالة لنا عذراً في ترك النظر في هذه التي معنا ، والإعراض عنها ، وقلة المبالاة بها ؟ أو ليس هذا التهاون ، إن نَظَرَ العاقل ، خيانةً منه لعقله ودينه ، ودخولاً فيما يُزرى بذى الحَظَر ، وَيَغُصُّ من قَدْر ذوى القَدْر ؟ وهل يكون أضعف رأياً ، وأبعد من حسن التدبُّر ، منك (٣) إذ أهَمَّكَ أن تعرف الوجوه في : « أنذرتهم » ، (٣) والإمالأة في « رأى القمر » وتعرف « الصِّراط »

(١) في المطبوعة : « وصدَّ أوجههم » .

(٢) « الجَدَى » ، النفع .

(٣) في المطبوعة : « إذا همك » ، وفي « س » : « إذا أهَمَّكَ » .

و « الزَّرَاطَ » ، (١) / وأشبهه ذلك مما لا يعدو عِلْمَكَ فيه اللفظ وجَرَسَ الصوت ، ولا يمنعك إن لم تعلمه بلاغَةً ، (٢) ولا يدفعك عن بيان ، ولا يُدخِل عليك شكًا ، ولا يُغلق دونك بابَ معرفةٍ ، ولا يُفضي بك إلى تحريف وتبديل ، وإلى الخطأ في تأويل ، وإلى ما يعظم فيه المَعَاب عليك ، ويُطيل لسانَ القادح فيك = (٣) ولا يعنيك ولا يهْمُك أن تعرف ما إذا جهلته عرّضت نفسك لكل ذلك ، وحصلت فيما هنالك ، وكان أكثر كلامك في التفسير ، وحيث تخوض في التأويل ، كلامٌ من لا يئني الشيء على أصله ، ولا يأخذُه من مأخذه ، ومن ريمًا وقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عارُه ، وتَشنع آثاره . ونسأل الله العِصمة من الرّزل ، والتوفيق لما هو أقربُ إلى رضاه من القول والعمل .

الخطأ في تقسيم التقديم
والتأخير ، إلى مفيد
وغير مفيد

١٠٣ - وأعلم أن من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مُفيداً / في بعض الكلام ، وغير مفيدٍ في بعض = وأن يعلل تارة بالناية ، وأخرى بأنه تُوسِعةٌ على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعُه . ذاك لأنَّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى . فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام ، أنه قد اِحتَصَّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكلّ حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وتترك التقديم سواءً ،

(١) هذه الأحرف إشارة إلى القراءات في الآيات التي فيها هذه الألفاظ .

(٢) في « ج » : « لم تمنعه » ، سهو من الناسخ .

(٣) معطوف على قوله قبل : « إذ أهمك أن تعرف الوجوه » .

أَنْ يَدَّعَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي عَمُومِ الْأَحْوَالِ ، فَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَهُ شَرِيحِينَ ، (١) فَيُزَعَمُ أَنَّهُ لِلْفَائِدَةِ فِي بَعْضِهَا ، وَلِلتَّصَرُّفِ فِي اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى فِي بَعْضٍ ، فَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُرْعَبَ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ .

...

١٠٤ - (٨٣) وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين

تقديم ما قُدِّمَ فيها وتَرْكِ تقديمه .

ومن أبين شيء في ذلك « الاستفهام بالهمزة » ، فإن موضع الكلام على مسائل الاستفهام أنك إذا قلت : « أفعلت ؟ » ، فبدأت بالفعل ، كان الشكُّ في الفعل نفسه ، وكان / غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده .

٧٤

وإذا قلت : « أنت فعلت ؟ » ، فبدأت بالاسم ، كان الشكُّ في الفاعل مَنْ هو ، وكان الترددُ فيه . ومثال ذلك أنك تقول : « أبنيت الدارَ التي كنت على أن تبنيها ؟ » ، « أقلت الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أفرغت من الكتابِ الذي كنت تكتبه ؟ » ، تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشكُّ فيه ، لأنك في جميع ذلك متردِّدٌ في وجود الفعل وانتفائه ، مُجَوِّزٌ أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : « أنت بنيت هذه الدار ؟ » ، « أنت قلت هذا الشعر ؟ » / ، « أنت كتبت هذا الكتاب ؟ » ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذاك لأنك لم تشكَّ في الفعل أنه كان . كيف ؟ وقد أشرت إلى الدارِ مبنيةً ، والشعرِ مَقُولاً ، والكتابِ مكتوباً ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو ؟

(١) في المطبوعة « أن يجعله بين بين » ، و « شريحان » ، لوانان مختلفان في كل شيء ، يعني قسمين

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكُّ فيه شك ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر .

فلو قلت : « أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنِّيها ؟ » ، « أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ » ، « أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ » ، خرجت من كلام الناس . وكذلك لو قلت : « أبنيت هذه الدار ؟ » ، « أقلت هذا الشعر ؟ » ، « أكتبت هذا الكتاب ؟ » ، قلت ما ليس بقول . ذاك لفساد أن تقول في الشيء المُشاهد الذي هو نُصبُ عينيك أموجوداً أم لا ؟

ومِمَّا يُعَلَمُ به ضرورةً أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول : « أقلت شعراً قطُّ ؟ » ، « رأيت اليوم إنساناً ؟ » ، فيكون كلاماً مستقيماً . ولو قلت : « أنت قلت شعراً قط ؟ » ، « أنت رأيت إنساناً » ، أخلت ، ^(١) وذاك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : « من قال هذا الشعر ؟ » ، و « من بنى هذه الدار ؟ » و « من أتاك اليوم ؟ » ، و « من أذن لك في / الذي فعلت ؟ » ، وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن يُنصَّ فيه على معيّن . فأما قيل شعر على الجملة ، ورؤية إنسان على الإطلاق ، فمحال ذلك فيه ، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يُسأل عن عين فاعله .

٧٥

ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا ، من أن يكون السؤال عن

(١) في المطبوعة : « أخطأت » ، وقال إنه أثبتا مكان « أخلت » ، وهو خطأ منه . و « أخلت » ،

أثبت بالمُحال .

الفاعل مَنْ هو؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك . (١)

...

- ١٠٥ - واعلم أن هذا / الذى ذكرت لك فى « الهمزة وهى للاستفهام » قائمٌ فيها إذا هى كانت للتقرير . فإذا قلت : « أنت فعلت ذاك ؟ » ، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل .

يُبين ذلك قوله تعالى ، حكايةً عن قول تَمْرُود : (٢) « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا » الاستفهام للتقرير بِالْهَتْنِ يَا إِبرْهِيمُ) [سورة الأنبياء : ٦٢] ، لا شبهة فى أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يُقرَّ لهم بأنَّ كَسَرَ الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرَّ بأنه منه كان ، وكيف ؟ (٣) وقد أشاروا له إلى الفعل فى قولهم : « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ » ، وقال هو عليه السلام فى الجواب : (٤) « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا » [سورة الأنبياء : ٦٣] ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : « فعلتُ ، أو : لم أفعل » .

فإن قلت : أو ليس إذ قال « أفعلت ؟ » ، فهو يريد أيضاً أن يقرَّه بأنَّ الفعل كان منه ، (٥) لا بأنَّه كان على الجملة ، فأى فرقٍ بين الحالين ؟

- (١) أسقط كاتب « س » فكتب : « أن يكون السؤال عن الفاعل أكان أم لم يكن » .
 (٢) « حكاية عن قول تَمْرُود » ، ليس فى « س » .
 (٣) « كيف » ، ليس فى المطبوعة ، ولا فى « ج » ، وهى من « س » ، وأسقط « ج » : « كان » التى قبلها .
 (٤) فى « س » : « وقال عليه السلام ، بل فعله » .
 (٥) فى « ج » : « أن يقرره بالفعل » .

= فإنه إذا قال : (١) « أفعلت ؟ » فهو يقرّره بالفعل من غير أن يردّده
 ٥٥ بينه وبين غيره ، (٢) وكان كلامه كلام من يُوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل
 كان على الحقيقة = وإذا قال : « أنت فعلت ؟ » ، كان قد ردّد الفعل بينه وبين
 غيره ، ولم يكن منه في نفس الفعل تردّد ، (٣) ولم يكن كلامه كلام من يُوهم أنه
 لا يدري أكان الفعل أم لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود
 مشار إليه ، كما رأيت في الآية .

١٠٦ - وأعلم أن « الهمزة » فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان ، وإنكار له
 لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه .

ولها مذهب آخر ، وهو أن يكون الإنكار أن يكون الفعل قد كان من
 أصله . ومثاله قوله تعالى (أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ / مِنَ الْمَلَائِكَةِ
 ٧٦ إِنَائًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا) [سورة الإسراء : ٤٠] ، وقوله / عز وجل : (أَصْطَفَى
 82 الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [سورة الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤] ، فهذا ردّد
 على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يُودى إلى هذا الجهل العظيم . وإذا قدّم
 الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل . ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً :
 « أنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت ، لست ممن يُحسِن مثله » ، أنكرت أن
 يكون القائل ولم تنكر الشعر .

(١) « فإنه » ، جواب قوله : « فإن قلت » .

(٢) في « ج » فوق : « يردده » ما نصه : « أى الفعل » ، يعنى أن الضمير يعود إلى « الفعل »

لا إلى المسئول .

(٣) في « ج » أسقط جملة : « ولم يكن تردد » .

وقد يكون أن يُراد إنكارُ الفعل من أصله ، (١) ثم يُخرج اللفظ مُخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل . مثال ذلك قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ) [سورة يونس : ٥٩] ، « الإذن » راجع إلى قوله : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا) [سورة يونس : ٥٩] ، ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخرج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك ، لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حُقِّق عليه ارتدع .

ومثال (٨٦) ذلك قولك للرجل يدعى أن قولاً كان ممن تعلم أنه لا يقوله : « أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط ؟ » ، تضع الكلام وضعه إذا كنت علمت أن ذلك القول قد كان من قائل ، لينصرف الإنكار إلى الفاعل ، فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله .

ونظيرُ هذا قوله تعالى : (قُلْ آلذَّكِرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَا اشْتَمَلْتُمْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ) [سورة الأنعام : ١٤٣] ، أُخرج اللفظ مُخرجه إذا كان قد ثبت تحريمٌ في أحدِ أشياء ، ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفى أن يكون قد حُرِّمَ شيء مما ذكروا أنه محرم . / وذلك أن الكلام وُضِعَ على أن يُجعل التحريم كأنه قد كان ، (٢) ثم يقال لهم : « أخبرونا عن هذا التحريم الذى زعمتم ، فمى هو ؟ أفى هذا أم ذاك أم فى الثالث ؟ » ، ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الغريرة منهم على الله تعالى .

(١) فى المطبوعة وحدها : « إذ يراد » ، فاضطربت الجملة .

(٢) فى المطبوعة : « وذلك أن كان الكلام » ، وفى « س » : « وذلك لأن الكلام » .

ومثل ذلك قولك للرجل يدعى أمراً وأنت تنكره: (١) «متى كان هذا؟ أفي / ليل أم نهار؟» ؛ تضع الكلام وَضَع من سَلَم أن ذلك قد كان ، ثم تطالبه ببيان وقته ، لكي يتبين كذبه إذا لم يَقْدِر أن يذكر له وقتاً وَيَفْتَضِح . ومثله قولك : « من أمرك بهذا منا ؟ وأينا أذن لك فيه ؟ » ، وأنت لا تعنى أن أمراً قد كان بذلك من واحدٍ منكم ، إلا أنك تضعُ الكلام هذا الوضع لكي تُضَيِّق عليه ، وليظهر كذبه حين لا يستطيع أن يقول : « فلان » ، وأن يحيل على واحد . (٢)

...

١٠٧ - وإذا قد بيَّنا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم ، والفعل ماضٍ ، فينبغي أن ننظر فيه والفعل مضارع .

تقديم الفعل وتقديم
الاسم والفعل مضارع
في الاستفهام

والقول في ذلك أنك إذا قلت : « أتفعل ؟ » و « أنت تفعل ؟ » لم يحل من أن تريد الحال أو الاستقبال . فإن أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي ، فإذا قلت : « أتفعل ؟ » كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله ، وكنت كمن يُوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائنٌ = وإذا قلت : « أنت تفعل ؟ » ، كان المعنى على أنك تريد أن تقرره (٨٧) بأنه الفاعل ، وكان أمرُ الفعل في وجوده ظاهراً ، وبحيث لا يُحتاج إلى الإقرار بأنه كائنٌ = وإن أردت بـ « تفعل » المستقبل ، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون ، فمثال الأول :

(١) في « ج » : « قول الرجل » ، سهو منه .

(٢) في « س » : « على أحد » .

84 / أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَثْيَابِ أَعْوَالٍ ؟ (١)

فهذا تكذيبٌ منه لإنسان تَهَدَّدَهُ بالقتل ، (٢) وإنكارٌ أن يقدرَ على ذلك ويستطيعه . ومثله أن يطمعَ طامعٌ في أمر لا يكون مثله ، فتجهلهُ في طمعه فتقول : « أيرضى عنك فلان وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجد عنده ما تحب وقد فعلت وصنعت ؟ » ، وعلى ذلك قوله تعالى : (أَلَمْ نَكْمُمْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) [سورة مود : ٢٨] .

ومثال الثاني ، قولك لرجل يركبُ الحَظَرَ : « أتخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غير الطريق ؟ أتغررُ بنفسك ؟ » = وقولك للرجل يُضيعُ الحقَّ : « أتتسى قديمَ إحسان فلان ؟ أتترك / صحبته وتتغير عن حالك معه لأنَّ تَغَيَّرَ الزمانُ ؟ » كما قال :

أَتَرَكُ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتُهُ ؟ إِنِّي إِذَا لَلَّيْمٌ (٣)

...

١٠٨ - وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل ، فإن بدأت تفسر تقديم الفعل بالاسم فقلت : « أنت تفعل ؟ » أو قلت : « أهو يفعل ؟ » ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور ، وأُيِّتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممن يجيء منه ، وأن يكون بتلك المثابة .

(١) شعر امرئ القيس ، في ديوانه .

(٢) في « س » : « يُهَدِّدُهُ » .

(٣) كامل المبرد ١ : ١٨٣ ، وفي مجموع شعر عمارة بن عقيل : ٧٥ ، يقوله في خالد بن يزيد

ابن مزيد الشيباني .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أنت تمنعني ؟ » ، « أنت تأخذ على يدي ؟ » ، صيرت كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ، ولست بذاك ، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك = هذا ، إذا جعلته لا يكون منه (٨٨) الفعل للعجز ، ولأنه ليس في وسعه .

= وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ، لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه . ومثاله أن تقول : « أهو يسأل فلانا ؟ هو أرفع همة من ذلك » ، « أهو يمنع الناس / حقوقهم ؟ هو أكرم من ذاك » .

85

= وقد يكون أن تجعله لا يفعله لصغر قدره وقصر همته ، وأن نفسه نفس لا تسمو . وذلك قولك : « أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاح للجميل ؟ هو أقصر همة من ذلك ، (١) وأقل رغبة في الخير مما تظن » .

...

١٠٩ - وجملة الأمر أن تقديم الاسم يقتضى أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل « إنه يفعل » أو قال هو « إني أفعل » ، وأردت ما تُريده إذا قلت : « ليس هو بالذى يفعل ، وليس مثله يفعل » = ولا يكون هذا المعنى إذا بدأت بالفعل فقلت : « أتفعل ؟ » . ألا ترى أن من المحال أن تزعم أن المعنى في قول الرجل لصاحبه : « أخرج في هذا الوقت ؟ أتفرُّ بنفسك ؟ أتمضي في غير الطريق ؟ » ، أنه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك ، وبموضع من يجيء منه ذاك ، لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه ، وأنه لا يليق بالحال التي يُستعمل فيها هذا الكلام . وكذلك محال أن يكون المعنى في قوله جل وعلا : / (أَلْزِمُواهَا وَأَنْتُمْ لَهَا

تفسير تقديم الاسم
والفعل مضارع

٧٩

(١) « من ذلك » ، ساقطة من « س » .

كَارِهُونَ) [سورة مود: ٢٨] ، أَنَا لَسْنَا بِمَثَابَةٍ مِنْ يَجِيءُ مِنْهُ هَذَا الْإِلْزَامُ ، وَأَنْ غَيْرَنَا مِنْ يَفْعَلُهُ ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهَّمُ فِي الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ ، فَإِذَا نَظَرَ لَمْ يُحْتَمَلُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

* أُيَقْتَلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي * (١)

وَقَدْ يَظُنُّ الظَّانُّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالَّذِي يَجِيءُ مِنْهُ أَنْ يَقْتَلَ مِثْلِي ، وَيَتَعَلَّقُ بِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ :

يَغْطُ غَطِيْطَ الْبَكْرِ شَدَّ خِخَاقَهُ لِيَقْتَلِنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَّالٍ

وَلَكِنَّهُ إِذَا نَظَرَ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ : « وَالْمَشْرَفِيُّ

مُضَاجِعِي » (٢) فَذَكَرَ مَا يَكُونُ مَنَعًا مِنَ الْفِعْلِ ، وَمَحَالٌ أَنْ يَقُولَ / : « هُوَ مَنْ لَا يَجِيءُ مِنْهُ الْفِعْلُ » ، ثُمَّ يَقُولُ : « إِنِّي أَمْنَعُهُ » ، لِأَنَّ الْمَنَعَ يُتَصَوَّرُ فِيمَنْ يَجِيءُ مِنْهُ الْفِعْلُ ، وَمَعَ مَنْ يَصْحُحُ مِنْهُ ، لَا مَنْ هُوَ مِنْهُ مُحَالٌ ، وَمَنْ هُوَ نَفْسُهُ عَنْهُ عَاجِزٌ ، فَاعْرِفْهُ .

...

١١٠ - وَأَعْلَمُ أَنَا وَإِنْ كُنَّا نُنْفَسِرُ «الاستفهام» فِي مِثْلِ هَذَا بِالْإِنْكَارِ ، تَفْسِيرُ الْاِسْتِفْهَامِ الدَّالُّ عَلَى الْإِنْكَارِ

فَإِنَّ الَّذِي هُوَ مَحْضُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ لَيْتَنِيهِ السَّامِعُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَخْجَلُ وَيَرْتَدِعُ وَيَعْبِي بِالْجَوَابِ ، (٢) إِمَّا لِأَنَّهُ قَدْ آدَعَى الْقُدْرَةَ عَلَى فِعْلٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا ثَبِتَ عَلَى دَعْوَاهُ قَبِيلَ لَهُ : « فافعل » ، فَيَفْضُحُهُ ذَلِكَ = (٣) وَإِمَّا لِأَنَّهُ هَمٌّ

(١) انظر البيت في رقم : ١٠٧

(٢) فِي « س » : « لِتَنْبِيهِ السَّامِعِ » ، وَأَسْقَطَ « لِيَرْتَدِعَ » .

(٣) فِي « ج » : « فَفْضُحَهُ » .

بأن يفعل ما لا يُسْتَصَوَّب فعله ، فإذا رُوجع فيه تَنَبَّه وعرف الخطأ = وإما لأنه جَوَّز وجود أمر لا يوجد مثله ، فإذا ثبت على تجويزه قَبَّحَ عَلَى نَفْسِهِ ، (١) وقيل له : « فَأَرَبَاهُ فِي مَوْضِعٍ وَفِي حَالٍ ، وَأَقَمَ شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتٍ » .

ولو كان يكون للإنكار ، وكان المَعْنَى فيه من بَدَأَ الأمر ، (٢) لكان ينبغي أن لا يجيء فيما لا يقول عاقل إنه يكون ، حتى يُنكَرَ عليه ، كقولهم : « أَتَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ ؟ » ، « أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْقُلَ الْجِبَالَ ؟ » ، « أَلَيْلِي رَدًّا مَا مَضَى سَبِيلٌ ؟ » .

١١١ - وإذ قد عرفت ذلك ، فإنه لا يَقَرَّرُ بالحال ، وبما لا يقول أحدٌ إنه يكون ، إلا على سبيل التمثيل ، وعلى أن يقال له : / « إِنَّكَ فِي دَعْوَاكَ مَا أَدْعَيْتَ بِمَنْزَلَةٍ مِنْ يَدْعَى هَذَا الْحَالِ ، وَإِنَّكَ فِي طَمَعِكَ فِي الَّذِي طَمَعْتَ فِيهِ بِمَنْزَلَةٍ مَنْ يَطْمَعُ فِي الْمَمْتَنَعِ » .

٨٠

١١٢ - وإذ قد عرفت هذا ، فمما هو من هذا الضرب قوله تعالى : (أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّمَ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى) [سورة الزعفران : ٤٠] ، ليس إسماعُ الصَّمِّ مما يدعيه أحد فيكون ذلك للإنكار ، (٣) وإتما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وأن يُنَزَّلَ الذي يَظُنُّ بهم أنهم يسمعون ، أو أنه يستطيع إسماعهم ، منزلة من يرى أنه يُسْمِعُ الصَّمَّمَ وَيَهْدِي الْعُمَى = ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يُقَلْ : « أَتَسْمِعُ الصَّمَّمَ » ، هو أن يقال للنبي ﷺ (١٠) : « أَنْتَ خُصُوصًا قَدْ أُوتِيتَ

(١) في المطبوعة : « وَبُخَّ عَلَى نَفْسِهِ » ، وأثبت ما في المخطوطتين .

(٢) في هامش «ج» ما نصه : « أَى : وكان الإنكار المعنى ، بمعنى أن في « كان » ، ضمير الإنكار .

(٣) في « س » : « ليس إسماعهم مما يدعيه » .

أَنْ تُسْمِعَ الصَّمَّ ؟ » = وَأَنْ يُجْعَلَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ إِسْمَاعَهُمْ ، بِمِثَابَةِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ / قَدْ أُوتِيَ قَدْرَةً عَلَى إِسْمَاعِ الصَّمِّ .

87

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عُيَيْنَةَ : (١)

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي ، أَطْنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ ؟ (٢)

جَعَلَهُ كَأَنَّهُ قَدْ ظَنَّ أَنَّ طْنِينَ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ بِمِثَابَةِ مَا يَضِيرُ ، حَتَّى ظَنَّ أَنَّ وَعِيدَهُ يَضِيرُ .

...

١١٣ - واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعنى أن تفسير تقديم المفعول

على المضارع ، وهو فعل لم يكن

تقديم اسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون ، (٣) بمِثَابَةِ أَنْ يُوقَعَ بِهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « أَزِيدُ تَضْرِبُ ؟ » ، كُنْتَ قَدْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » بِمِثَابَةِ أَنْ يُضْرَبَ ، أَوْ بِمَوْضِعِ أَنْ يُجْتَرَأَ عَلَيْهِ وَيُسْتَجَارَ ذَلِكَ فِيهِ ، وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ قُدِّمَ « غَيْرٌ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا) [سورة الأنعام : ١٤] وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ) [سورة الأنعام : ٤٠] ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْحَسَنِ وَالْمَرْئِيَّةِ وَالْفَخَامَةِ ، مَا تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَوْ أُخِّرَ فَقِيلَ : « قُلْ أَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا »

(١) في « س » : « ابن عيينة » : وهو خطأ ، هو : « عبد الله بن محمد بن أبي عيينة » .

(٢) من شعره ، في كامل المبرد ١ : ٢٤٨ : يقوله لعلى بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان دعاه إلى نصرته حين ظهرت الميضة ، فلم يجبه ، فتوعده علي بن محمد ، فقال له هذا الشعر :

أَعْلَى ، إِنَّكَ جَاهِلٌ مَغْرُورٌ لَا ظُلْمَةَ لَكَ وَلَا لَكَ نَوْرٌ

(٣) في المطبوعة : « أعنى تقدم الاسم المفعول » .

و « أتدعون غير الله ؟ » (١) وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك :
 « أَيْكونُ غيرُ الله بمثابة أن يتَّخذ ولياً ؟ وأيرضى / عاقلٌ من نفسه أن يفعل ذلك ؟
 وأيكونُ جهلٌ أجهلٌ وعمى أعمى من ذلك ؟ » ، ولا يكون شىء من ذلك إذا
 قيل : « أتتخذ غير الله ولياً » ، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ،
 ولا يزيد على ذلك ، فأعرفه .

٨١

١١٤ - وكذلك الحكم في قوله تعالى : (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)

[سورة القمر : ٢٤] ، (٢) وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشراً ، لم يكن
 بمثابة أن يتبع ويطاع ، ① ويُنْتَهَى إلى ما يأمر ، ويصدق أنه مبعوث من الله
 تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته ، كما جاء في الأخرى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا
 / تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا) [سورة إبراهيم : ١٠] ، وكقوله عز وجل (إِنْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
 يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً) [سورة المؤمنون : ٢٤] .

88

فهذا هو القول في الضرب الأول ، وهو أن يكون « يفعل » بعد الهمزة

لفعل لم يكن .

...

١١٥ - وأما الضرب الثاني ، وهو أن يكون « يفعل » لفعل موجود ، فإن

تقديم الاسم يقتضى شبيهاً بما اقتضاه في « الماضي » ، (٣) من الأخذ بأن يُقَرَّ أنه
 الفاعل ، أو الإنكار أن يكون الفاعل .

معنى التقديم ،
والفعل موجود

(١) في هامش « ج » هنا حاشية لم أستطع أن أقرأها .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « قالوا أبشراً » ، وفي « س » : « وقالوا » ، والتلاوة ما أثبت .

(٣) في المطبوعة : « شها » ، وكذلك في نسخة عند « س » .

- فمثال الأول قولك للرجل يَبْغِي وَيُظْلِم : « أَنْتَ تَجِيءُ إِلَى الضَّعِيفِ
فَتَغْصِبُ مَالَهُ ؟ » ، « أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَمْرَ كَيْتُ وَكَيْتُ ؟ » وعلى ذلك قوله
تعالى : (أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) [سورة يونس : ٩٩] .
- ومثال الثاني : (أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) [سورة الزخرف : ٢٢] .

• • •

فَصْلٌ

١١٦ - وإذا قد عرفت هذه المسائل في « الاستفهام » ، فهذه مسائل في

« النفي » .

التقديم والتأخير
في النفي

إذا قلت : « ما فعلتُ » ، كنت نفيتَ عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول =
وإذا قلت : « ما أنا فعلتُ » ، كنت نفيتَ عنك فعلاً يثبت أنه مفعول . (١)
تفسير ذلك : أنك إذا قلتَ : « ما قلتُ هذا » ، كنتَ نفيتَ أن تكون
قد قلتَ ذلك ، وكنتَ نُوظرتَ في شيء لم يثبت أنه مقول ؟

وإذا قلتَ : « ما أنا قلتُ هذا » ، كنتَ نفيتَ أن تكون القائل له ،
وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول . وكذلك إذا قلت : « ما ضربتَ زيداً » ،
كنتَ نفيتَ عنك ضربَه ، ولم يجب أن يكون قد ضرب ، بل يجوز أن يكون
ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضربَ (٢) أصلاً . وإذا قلتَ : « ما أنا ضربتَ
زيداً » ، لم تقله إلا وزيدٌ مضروبٌ ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضارب .

٨٢

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفى عاماً / كقولك :
« ما قلتُ شعراً قطُّ » ، و « ما أكلت اليوم شيئاً » و « ما رأيت أحداً من الناس » ،
ولم يصلح في الوجه الثاني ، فكان خلفاً أن تقول : « ما أنا قلت شعراً قطُّ » و « ما
أنا أكلت اليوم شيئاً » و « ما أنا رأيت أحداً من الناس » ، وذلك أنه يقتضى
المُحال ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كلَّ شعري في الدنيا ، وأكل كلَّ شيء
يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه .

89

(١) في المطبوعة : « ثبت أنه » ، وفي « س » : « ثبتت » مشكولة .

١١٧ - وما هو مثالٌ بينٌ في أن تقديم الاسم يقتضى وجودَ الفعل قوله :

وَمَا أَنَا أُسْقِمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أُضْرِمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا^(١)

المعنى ، كما لا يخفى ، على أن السُّقْمَ ثابت موجودٌ ، وليس القصدُ بالنَّفى إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ، ويكون قد جرَّه إلى نفسه .

ومثله في الوُضوح قوله :

* وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ ذَا الشُّعْرِ كُلُّهُ *^(٢)

« الشعرُ » مقولٌ على القطع ، والنفي لأن يكون هو وحده القائل له .

...

١١٨ - وههنا أمران يرتفع معهما الشك في وجوب هذا الفرق ، ويصير

العلم به كالضرورة .

أحدهما : أنه يصحّ لك أن تقول : « ما قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » ، و « ما ضربت زيدا ، ولا ضربه أحدٌ سواي » ، ولا يصحُّ ذلك في الوجه الآخر . فلو قلتُ : « ما أنا قلتُ هذا ، ولا قاله أحد من الناس » = و « ما أنا ضربت زيدا ، ولا ضربه أحد سواي » ، كانَ خَلْفاً من القول ،^(٣) وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : « لستُ الضَّارِبَ زيدا أمس » ، فنثبت أنه قد ضُرب ،

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه .

(٢) هو من شعر المتنبي ، في ديوانه ، وتمة البيت :

* وَلَكِنْ لِشُعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِيهِ شِعْرٌ *

(٣) « الخَلْفُ » ، بفتح الخاء وسكون اللام ، الرديء من القول ، يقال في المثل : « سَكَتَ أَلْفًا ،

ونطقَ خَلْفًا » .

ثم تقول من بعده : « وما ضربه أحد من الناس » ، و « لست القائل ذلك » ،
فتثبت أنه قد ﴿٣٦﴾ قيل ، ثم تجيء فتقول / و « ما قاله أحد من / الناس » .

90

٨٣

والثاني من الأمرين أنك تقول : « ما ضربت إلا زيداً » ، فيكون كلاماً
مستقيماً ، ولو قلت : « ما أنا ضربت إلا زيداً » ، كان لَعَواً من القول ، وذلك لأن
نَقْضَ النَّفْيِ بـ « إلا » يقتضى أن تكون ضربت زيداً = وتقدمك ضميرك
وإيلاؤه حرف النفي ، يقتضى نَفْيَ أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان . (١)
فأعرفه .

...

١١٩ - ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره .

تقديم المفعول وتأخيره

في النفي

فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » ، فقدمت الفعل ، كان المعنى أنك قد
نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تُعْرِضْ في أمرٍ غَيْرِهِ لنفي .
ولا إثبات ، وتركته مُبْهَمًا مُحْتَمَلًا .

وإذا قلت : « ما زيداً ضربت » ، فقدمت المفعول ، كان المعنى على أن
ضرباً وقع منك على إنسان ، وُظِنَ أن ذلك الإنسان زيد ، فنفيت أن يكون إياه .
فلك أن تقول في الوجه الأول : « ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس » ،
وليس لك [ذلك] في الوجه الثاني . (٢) فلو قلت : « ما زيداً ضربت ولا أحداً
من الناس » ، كان فاسداً على ما مَضَى في الفاعل .

(١) « يتدافعان » ، أى يدفع أحدهما الآخر ويبعده ، وينفيه .

(٢) « ذلك » ، زيادة من « س » .

١٢٠ - وما ينبغي أن تعلمه ، ^(١) أنه يصحّ لك أن تقول : « ما ضربت زيداً ، ولكنى أكرمته » ، فتُعقِب الفعل المنفَى بإثباتِ فعلٍ هو ضدُّه = ولا يصحُّ أن تقول : « ما زيداً ضربت ، ولكنى أكرمته » ، ^(٢) وذاك أنّك لم تُردّ أن تقول : لم يكن الفعلُ هذا ولكنْ ذاك ، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ، ولكن ذاك . فالواجب إذن أن تقول : « ما زيداً ضربت ولكنْ عمراً » .

وحكمُ الجارِّ مع المجرور في جميع ما ذكرنا حُكْمُ المنصوب ، فإذا قلت : « ما أمرتك بهذا » ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر = وإذا قلت : « ما بهذا أمرتك » ، كنت قد أمرته بشيءٍ غيره .

...

(١) في « ج » : « أن تعلمه إياه » ، « إياه » زيادة مفسدة للكلام .

(٢) سقط من « س » هذه الجملة : « فتعقب الفعل ولكنى أكرمته » .

فصل (١)

التقديم والتأخير
في الخبر المُثَبَّت
وهو قسمان

91

٨٤

١٢١ - (٩) وأعلم أنّ الذي بآن لك في / « الاستفهام » و « النفي » من

المَعْنَى في التقديم ، قائمٌ مثله في / « الخبر المثبت » .

فإذا عَمَدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره ، ثم
بَنَيْتَ الفَعْلَ عليه فقلت : « زيدٌ قد فعل » و « أنا فعلتُ » ، و « أنت فعلت » ، :
اقتضى ذلك أن يكون القصدُ إلى الفاعل ، إلا أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم
قسمين :

أحدهما جَلِيٌّ لا يُشْكِلُ : وهو أن يكون الفعلُ فعلاً قد أردت أن تنصّر
فيه على واحدٍ فتجعله له ، وترعّم أنه فاعله دون واحدٍ آخر ، أو دون كل أحد .
ومثال ذلك أن تقول : « أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعتُ في بابه » ، (٢)
تريد أن تدعى الانفراداً بذلك والاستبداد به ، وتُرِيْلُ الاشتباهَ فيه ، وتردّد على من
زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت . ومن البين
في ذلك قولهم في المثل : « أتعلّمني بِضَبِّ أَنَا حَرَشْتُهُ » (٣) .

القسم الجليّ

والقسم الثاني : أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن
على أنك أردت أن تحقّق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشك ، فأنت

القسم الثاني وتفسيره

(١) « فصل » ، في « ج » و « س » ، وليس في المطبوعة .

(٢) معنى « معنى فلان » ، « بابُ فلان » ، أى : في شأنه وأمره .

(٣) المثل مشهور ، في الميداني ١ : ١٠٩ ، وجمهرة الأمثال ١ : ٧٦ ، و « حرش الضباب » ،
صيدها ، بأن يحرك يده عند حجر الضب حتى يظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه الحارث .
وقوله : « أتعلّمني » ، أى أتخبرني .

لذلك تبدأ بذكره ، وتُوقَّعه أولاً = ومن قبل أن تذكَّرَ الفعل = في نفسه ، (١)
لكي تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الإنكار ، أو من أن يُظَنَّ بك الغلط
أو التزويد . ومثاله قولك : « هو يعطى الجزيل » ، و « هو يحبُّ الثناء » ، لا تريد
أن تزعمَ أنه ليس هنا من يعطى الجزيل ويحبُّ الثناء غيره ، ولا أن تعرِّضَ بإنسان
وتحطه عنه ، وتجعله لا يعطى كما يعطى ، ولا يرغَّب كما يرغَّب ، (٢) ولكنك تريد
أن تحقِّق على السامع أن إعطاء الجزيل وحبُّ الثناء دأبه ، وأن تُمكنَ (٣) ذلك
في نفسه .

١٢٢ - ومثاله في الشعر :

هُمُ يُفْرِشُونَ اللَّبْدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٍ يَبْدُ الْمُغَالِيَا (٣)

92 / لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دَعَوَى من يُفردهم بها ، وينصَّ عليهم
فيها ، حتى كأنه يُعرِّضُ بقوم آخرين ، فينفى أن يكونوا أصحابها . هذا محال .
٨٥ وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان / يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون
الجياد منها ، (٤) وأن ذلك دأبهم ، من غير أن يعرِّضَ لنفيه عن غيرهم ، إلا أنه
بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ، ويُعلِّمَ بدياً قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ، (٥)

(١) السياق : « وتوقَّعه أولاً ... في نفسه » .

(٢) يعنى : يرغَّب في الثناء .

(٣) « اللبد » الصوف أو الشعر المتلبد وقد جرت العادة بوضع قطعة منه على ظهر الفرس تحت
السرَّج للينة . و « الطمرة » أنثى الطمير وهو الفرس الجواد أو المتجمع المتداخل الخلق كأنه متبهيء للوثب
دائماً . و « الأجرد » الفرس القصير الشعر . و « السباح » الذى يشبه عدوه السباحة . و « يبدُّ » يغلب
(رشيد) .

(٤) عند رشيد رضا في نسخة : « يعتقدون » ، أى يملكونها .

(٥) « بدياً » ، أى ابتداء من أول الأمر .

ليمنعه بذلك من الشك ، ومن تَوَهُّم أن يكون قد وصفهم بصفة لَيْسَتْ هِيَ لهم ، أو أن يكون قد أراد غيرهم فَعَلَطَ إليه .

١٢٣ - وعلى ذلك قول الآخر :

هُمْ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْرُقُ بِيَضُّهُ ، عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدَّمَاءِ سَبَائِبُ (١)

لم يرد أن يدعى لهم الانفراد ، ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ، ولكن أراد الذى ذكرت لك ، من تشبيه السامع لقصدتهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ، ليحقق الأمر ويؤكدده .

١٢٤ - ومن البين فيه قول عروة بن أُذَيْنَةَ :

سُلَيْمَى أَرْزَمَعَتْ بَيْنَنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيَّنَا (٢)

① وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الإزماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يُزْمَع البين منهم أحد سواها . هذا محال ، ولكنه أراد أن

(١) الشعر للأخمس بن شهاب التغلبى ، الجاهلى القديم ، من قصيدته فى المفضليات رقم : ٤١ ، « الكبش » ، قائد القوم . و « سبائب » جمع « سببية » ، يعنى على وجهه طرائق من الدم . وفى « ج » : « هم يبرقون الكبش » ، سهو وخطأ .

(٢) فى ديوان شعره : ٣٩٧ - ٤٠٠ ، وفى هامش المخطوطة ، ما نصه : « وبعده :

وَقَدْ قَالَتْ لِأَتْرَابِ لَهَا زُهْرٌ تَلَاقَيْنَا
تَعَالَيْنَ ، فَقَدْ طَابَ لَنَا الْعَيْشُ تَعَالَيْنَا
وِغَابَ الْبَرْمُ اللَّيْ لَةَ ، وَالْعَيْنُ فَلَ عَيْنَا
إِلَى مِثْلِ مَهَاةِ الرَّمِّ لِي تَكْسُوَ الْمَجْلِسَ الرَّيْنَا
تَمْنَيْنَ مُنَاهُنَّ فَكُنَّا مَا تَمْنَيْنَا

يُحَقِّقُ الأَمْرَ وَيُؤَكِّدُهُ ، فَأَوْقَعَ ذِكْرَهَا فِي سَمْعِ الذِّي كَلَّمَ ابْتِدَاءً وَمِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ ، لِيَعْلَمَ قَبْلَ هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ أَرَادَهَا بِالحَدِيثِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أبعَدَ لَهُ مِنَ الشُّكِّ .

١٢٥ - ومثله في الوضوح قوله :

هُمَا يَلْبَسَانِ المَجْدَ أَحْسَنَ لَيْسَةَ شَحِيحَانِ مَا أَسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا (١)

لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصّر هذه الصفة عليهما ، ولكن نبّه لهما قبل

/ الحديث عنهما .

93

١٢٦ - وأبين من الجميع قوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ

شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة الفرقان : ٣] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا

بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة : ٦١] .

تقديم المحدث عنه

يفيد التنبية والتحقيق

٨٦

١٢٧ - وهذا الذي قد ذكرته من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبية

له ، قد ذكره صاحب الكتاب في / المفعول إذا قُدمَ فَرَفَعَ بالابتداء ، وبنى الفعل

الناصبُ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، (٢) وَعُدِّيَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَشُغِلَ بِهِ . كقولنا في « ضربت

عبد الله » : « عبد الله ضربته » ، فقال : و « إنما » قلت : « عبد الله » ، فنبّهته له ، ثم بنيت

عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء » . (٣)

...

(١) الشعر لعمره الخنعمية ، ترى ابنها ، وقال أبو رياش : هو لدرماء بنت سيار بن ععبة الخنعمية ،

شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٦٠ - ٦٤ .

(٢) معنى العبارة : وبنى الفعل الذي كان له ناصباً ، عليه .

(٣) ما بين القوسين نص كلام سيبويه في الكتاب ١ : ٤١ ، وسيأتي أيضاً بعد قليل ، في آخر رقم :

١٢٨ - فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل ، آكد لإثبات ذلك الفعل له ، وأن يكون قوله : « هما يلبسان المجد » ، ^(١) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : « يلبسان المجد » ؟

= ^(٢) فإن ذلك من أجل أنه لا يُؤتى بالاسم مُعرّياً من العوامل إلاّ لحديث قد نُوى إسنادُه إليه . وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : « عبد الله » ، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : « قام » أو قلت : « خرج » ، أو قلت : « قَدِم » فقد عَلِمَ ما ^(٣) جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق .

...

١٢٩ - وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بعنة غفلاً ، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام . ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فُسر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة / إضمار . ^(٣)

94

ويدل على صحة ما قالوه أننا نعلم ضرورة في قوله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) [سورة الحج : ٤٦] فخامةً وشرفاً وروعةً ، لا نجد منها شيئاً في قولنا : « فإن

(١) انظر الفقرة رقم : ١٢٥

(٢) « فإن ذلك » جواب قوله آنفاً : « فمن أين وجب » . وفي نسخة عند رشيد رضا : « قلت : ذلك من أجل » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « تقدّم إضمار » .

الأبصار لا تعمي » ، وكذلك السبيلُ أبداً في كل كلام كان فيه ضميرُ قِصَّةٍ .
 فقوله تعالى : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون : ١١٧] ، يفيد من القوة في نفى
 الفلاح عن الكافرين ، ما لو قيل : « إن الكافرين لا يفلحون » ، لم يُسْتَفَدْ ذلك .
 ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تُعَلِّمُه إِيَّاه من بعد تَقْدِمةٍ وَتَنْبِيهِ ، أنت به في
 حُكْم من بدأ وأعاد ووطَّد ، ثم بَنَى وَلَوْحَ ثم صرَّح . (١) و لا يخفى مكانُ المزيَّةِ
 فيما طريقه هذا الطريق .

١٣٠ - ويشهد لما / قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر

٨٧

تقديم المحدث عنه
 يقتضى تأكيد الخبر

وتحقيقه له ، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يَجِيءُ فيما سبق فيه
 إنكارٌ من منكر ، نحو أن يقول الرجل : « ليس لي علم بالذى تقول » ، فنقول
 له : « أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمى » = وكقول
 الناس : « هو يعلم ذلك وإن أنكر ، وهو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف
 عليه » = وكقوله تعالى : (وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [سورة آل عمران :
 ٧٥ ، ٧٨] ، فهذا من أبين شئ . وذاك أن الكاذب ، لاسيما في الدين ، لا يعترف
 بأنه كاذب ، وإذا لم يعترف بأنه (٨) كاذب ، كان أبعد من ذلك أن يعترف
 بالعلم بأنه كاذب .

= (٢) أو يجيء فيما اعترض فيه شكٌ ، نحو أن يقول الرجل : « كأنك
 لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك » ، فيقول : « أنا أعلم ، ولكنى أداريه » .

(١) في المطبوعة وحدها « ثم بين » ، ويريد أنه يبنى على الاسم ثم يأتي بالخبر .

(٢) عطف على قوله في أول الفقرة : « وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء » .

= (١) أو في تكذيب مدّع كقوله عز وجل : (وَإِذَا جَاؤُكُمْ قَالُوا آمَنَّا ، وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [سورة المائدة : ٦١] ، وذلك أن قولهم : « آمنا » ، دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع موضع تكذيب .

= (١) أو فيما / القياس في مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ) [سورة الفرقان : ٣] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضى أن لا تكون مخلوقة .

95

وكذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة ، وعمّا يُستغرب من الأمر نحو أن تقول : « ألا تعجب من فلان ؟ يدعى العظيم ، وهو يعنى باليسير ، ويَزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء » .

١٣١ - ومما يحسن ذلك فيه ويكثر ، الوعد والضمان ، كقول الرجل : « أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر » ، وذلك أن من شأن من تعدّه وتضمن له ، أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وجوه تقديم المحدث
عنه ، ومعانيها

وكذلك يكثر في المدح ، كقولك : « أنت تعطى الجزيل ، أنت تقرى في المحل ، أنت تجود حين لا يجود أحد » ، وكما قال :

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي (٢)

(١) معطوف على أول الفقرة السالفة .

(٢) هو لزهر بن أبى سلمى في ديوانه . وهذا البيت ليس في « س » .

وكقول الآخر :

٨٨

* / نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى * (١)

وذلك أن من شأن ① المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ، ويأعدهم من الشبهة ، وكذلك المفتخر .

تقديم المحدث عنه
بعد واو الحال

١٣٢ - ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يُشكُّ فيه ولا يُنكر بحالٍ ، لم يكذب على هذا الوجه ، ولكن يُوتى به غير مبنئٍ على أسم ، فإذا أُخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عاداته أن يخرج في كل غداةٍ قلتَ : « قد خرج » ، ولم تُحتج إلى أن تقول : « هو قد خرج » ، ذاك لأنه ليس بشيءٍ يشكُّ فيه السامع ، (٢) فحتاج أن تُحقِّقه ، وإلى أن تُقدِّم فيه ذكر المحدث عنه . وكذلك إذا علم السامع من حال رجلٍ أنه على نيّة الركوب والمضئ إلى موضع ، ولم يكن شكٌّ وتردّدٌ أنه يركبُ أو لا يركب ، كان خبرك فيه أن تقول : « قد ركب » ، ولا تقول : (٣) « هو / قد ركب » . فإن جئت بمثل هذا في صِلَة كلامٍ ، ووضعتُه بعد واو الحال ، حَسُن حينئذٍ ، وذلك قولك : « جئته وهو قد ركب » ، وذلك أن الحكم يتغيّر إذا صارت الجملة في مثل هذا الموضع ، ويصيرُ الأمر بمعرضٍ

96

(١) هو من شعر طرفة ، في ديوانه ، وتماه :

* لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ *

و « المشتاة » ، زمن الشتاء والجدب ، و « الجفلى » ، الدعوة العامة ، و « التقرى » ، الدعوة الخاصة ، يختار من يدعوهم وينتقروهم .

(٢) من أول قوله هنا : « فحتاج » ، إلى قوله بعد قليل « علم » ساقط في « ج » سهواً .

(٣) في « س » : « ولم تقل » .

الشكّ ، وذلك أنه إنما يقول هذا مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يصادفه في منزله ، وأنه يصل إليه من قبل أن يركب . (١)

فإن قلت : فإنك قد تقول : « جئته وقد ركب » بهذا المعنى ، ومع هذا الشكّ .

= (٢) فإن الشكّ لا يقوى حيثئذ قوته في الوجه الأول ، أفلا ترى أنك إذا استبطأت إنساناً فقلت : « أتانا والشمس قد طلعت » ، كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول : « أتانا وقد طلعت الشمس » ؟ وعكسُ هذا أنك إذا قلت : « أتى والشمس لم تطلع » ، كان أقوى في وصفك له بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظنّ أنه يجيء فيه ، من أن تقول : « أتى ولم تطلع الشمس بعد » . هذا ، وهو كلام لا يكادُ يجيء إلاً نائياً ، وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه كقوله :

* قَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرَ لَمْ تَكَلِّمْ * (٣)

فإذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يُراد (١٠٠) بها الحال ، مضارعاً ، لم يصلح إلاً مبنياً على اسم / كقولك : « رأيتَه وهو يكتب » ، و « دخلت عليه وهو يُملئ الحديث » ، (٤) وكقوله :

(١) في المطبوعة : « أن يصادفه وأن يصل »

(٢) « فإن الشك » جواب قوله قَبْلُ : « فإن قلت ... »

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(٤) في المطبوعة : « وهو على الحديث » .

تَمَرَزْتُهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (١)

ليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه ، لو قلت : « رأيتُه ويكتب »
و « دخلتُ عليه وعلى الحديث » ، و « تمرزتها ويدعو الديك صباحه » ، لم يكن
شيئاً .

١٣٣ - ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على
ما جاء عليه من بناء الفعل / على الاسم قوله تعالى : (إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ
الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ) [سورة الأعراف : ١٩٦] ، وقوله تعالى : (وَقَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأُولِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) [سورة الفرقان : ٥٠] ، وقوله تعالى :
(وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ) [سورة النمل :
١٧] ، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على
الاسم فقيل : « إن وليي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين » ، و « اكتتبها
فتملى عليه » ، و « حُشِرَ لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون » ،
لوجد اللفظ قد نبأ عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي
أن يكون عليها .

...

(١) النابغة الجعدي في ديوانه ، والضمير في « تمرزتها » في البيت قبله : وهو :
وصهبا ، لا تخفي القذى وهي دونه تصفق في راووقها ثم تقطب

و « صفق الخمر » حو لها من إناء إلى إناء لتصفو . و « الراوق » ، الذي يصفى به الشراب .
و « تقطب » تخرج بالماء . و « تمرزتها » ، تمصتها شيئاً بعد شيء . و « بنو نعش » يريد « بنات نعش »
كواكب في منازل القمر الثمانية والعشرين . و « تصوبوا » ، مالوا إلى الغروب عند الأفق .

تقديم المحدث عنه
في الخبر المنفي

١٣٤ - وأعلم أن هذا الصنيع يَقْتَضِي في الفعل المنفي مَا آقْتَضَاهُ في المُنْبِتِ ، فإذا قلتَ : « أنت لا تحسن هذا » ، كان أشدَّ لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : (١٠١) « لا تحسن هذا » ، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشدُّ إعجاباً بنفسه ، وأعرضُ دَعْوَى في أنه يُحَسِّن ، حتى إنك لو أَتَيْتَ بـ « أنت » فيما بعد « تُحَسِّن » فقلتَ : « لا تُحَسِّن أنت » ، لم يكن له تلك القوة .

وكذلك قوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ) [سورة المؤمنون : ٥٩] ، يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ، ما لو قيل : « والذين لا يشركون بربهم ، أو : بربهم لا يشركون » لم يُفِذْ ذلك . وكذا قوله تعالى : (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة يس : ٧] ، وقوله تعالى (فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ / فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ) [سورة القصص : ٦٦] ، و (إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [سورة الأنفال : ٥٥] .

٩٠

١٣٥ - وما يُرَى تقديم الاسم فيه كاللازم : « مثل » ، و « غير » ، في

نحو قوله :

مِثْلُكَ يَشْنِي الْحُزْنَ عَن صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمَاعَ عَن غَرْبِهِ (١)

/ وقول الناس : « مِثْلُكَ رَعَى الْحَقَّ وَالْحُرْمَةَ » ، وكقول الذي قال له الحجاج : « لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَذْهِمِ » ، يريد القَيْدَ ، فقال على سبيل المغالطة : « ومِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْأَشْهَبِ » ، (٢) وما أشبه ذلك مما لَا يَقْصِدُ فيه

98

(١) المتنبي ، في ديوانه ، وفي المطبوعة : « يَشْنِي الْمُرْنَ » ، وهو خطأ صرف .

(٢) يعنى الأذهم والأشهب من جياذ الخليل .

بـ « مثل » إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كُلَّ من كان مثله فى الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل . ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال : (١)
وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ ، أعنى به سِوَاكَ ، يا فَرْدًا بلا مُشَبِّهِهِ (٢)

١٣٦ - وكذلك حكم « غَيْرِ » إذا سُلِّكَ به هذا المسلك فقيل :
« غيرى يفعل ذاك » ، على معنى أنى لا أفعله ، لا أن يُومىء بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل ، كما قال :

* غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ * (٣)

وذاك أنه معلوم أنه لم يُرد أن يُعرض بواحد كان هناك فيستتقصه ويصفه بأنه مضعوف يُعْرَى وَيُخَدَعُ ، (٤) بل لم يرد إلا أن يقول : إني لست ممن ينخدع وَيُعْتَرُّ . وكذلك لم يرد أبو تمام بقوله :

وَعَيْرِي يَأْكُلُ الْمَعْرُوفَ سُحْتًا وَتَشْحَبُ عِنْدَهُ الْأَيْدِي (٤)

= أن يُعرض مثلاً بشاعر سواه ، فيزعم أن الذى قُرف به عند الممدوح من أنه هجاه ، كان من ذلك الشاعر لآمنه . هذا محال ، بل ليس إلا أنه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم .

(١) فى المطبوعة : « أن المعنى كذلك » .

(٢) هو آخر قصيدة المتنبي التى سلف بيتها قبل قليل .

(٣) هو المتنبي ، فى ديوانه ، والمصراع الثانى :

* إِنْ قَاتَلُوا جَبْتُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا *

(٤) فى ديوانه .

● واستعمال « مثل » و « غير » على هذا السبيل شيء مركوز في الطباع ، وهو جارٍ في عادة / كل قوم . فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يُقدَّمان / أبدأ على الفعل إذا نُحِيَ بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ، وتَرَى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدِّما . أفلا ترى أنك لو قلت : « يثنى الحُزْنَ عن صوبه مثلك » ، ^(١) و « رعى الحق والحرمة مثلك » ، و « يحمل على الأدهم والأشهب مثل الأمير » ، و « ينخدع غيري بأكثر هذا الناس » ، و « يأكل غيري المعروف سحتاً » ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ، ومُغيراً عن صورته ، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه .

...

١٣٧ - واعلم أن معك دستوراً لك فيه ، إن تأملت ، غنى عن كل سواه ، (٢) وهو أنه لا يجوز أن يكون لتنظيم الكلام وترتيب أجزائه في « الاستفهام » معنى لا يكون له ذلك المعنى في « الخبر » . وذلك أن « الاستفهام » ، استخبارٌ ، والاستخبار هو طلبٌ من المخاطب أن يُخبرك فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في « الاستفهام » ، فيكون المعنى إذا قلت : « أزيد قام ؟ » غَيْرُهُ إذا قلت : « أقام زيد ؟ » ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر ، ويكون قولك : « زيد قام » و « قام زيدٌ » سَوَاءً ، ذاك لأنه يؤدي إلى أن (٣) تستعلمه أمراً لا سبيل فيه إلى جواب ، وأن تَسْتَبْتبه المعنى على وجه لَيْس عنده عبارةٌ يثبتُه لك بها على ذلك الوجه .

دستور في التقديم
والتأخير ، في الاستفهام
والخبر

(١) في المطبوعة : « يثنى المُزْنَ » .

(٢) في هامش « ج » حاشية جار التصوير على أواخر أسطرها ، فلا تستبين قراءتها .

وَجُمْلَةُ الأَمْرِ ، أن المعنى فى إدخالك « حرف الاستفهام » على الجملة من الكلام ، هو أنك تطلب أن يَقْفِكَ فى معنى تلك الجُمْلَةُ وموَدَّأها على إثباتٍ أو نفى . فإذا قلت : « أزيد منطلق ؟ » ، فأنت تطلب أن يقول لك : « نعم ، هو منطلق » أو يقول : « لا ، ما هو منطلق » . وإذا كان ذلك كذلك ، كان محالاً أن تكون الجُمْلَةُ إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن / المعنى على وجه ، لا تكون هى = إذا نزلت منها الهمزة = إخباراً به على ذلك الوجه ، / فأعرفه . (١)

100

٩٢

...

(١) السياق : « لا تكون هى إخباراً به على ذلك الوجه » .

فَصْلٌ

« هَذَا كَلَامٌ فِي النَّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَى الْفِعْلِ ،
أَوْ قُدِّمَ الْفِعْلُ عَلَيْهَا »

النكرة وتقدمها على
الفعل في الاستفهام

١٣٨ - إذا قلت : « أجبك رجل ؟ » ، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيباً من واحدٍ من الرجال إليه ، (١) فإن قدمت الاسم فقلت : « أرجلُ جاءك ؟ » ، فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجلٌ هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت عَلمتَ أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتِي ، فسيُلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عَيْنَ الآتِي فقلت : « أزيدُ جاءك أم عمرو ؟ » .

ولا يجوز تقديم الاسم في المسئلة الأولى ، (٢) لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ، ولا ثالث . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن تُقدِّمَ الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذٍ متعلقٌ ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين . والنكرة لا تدلُّ على عَيْنِ شَيْءٍ فَيُسألُ بها عنه .

فإن قلت : « أرجل طویل جاءك أم قصير ؟ » ، كان السؤال عن أن الجأئ كان ، (٣) من جنس طوال (١٠٤) الرجال أم قصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت : « أرجلٌ كنتَ عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجلٌ لم تعرفه » ،

(١) في المطبوعة وحدها : « أحد من الرجال » .

(٢) يعني قولك : « أجبك رجل » ، أن تقدم وأنت تريد المعنى الذي ذكره لها .

(٣) « كان » ، زيادة من « س » .

كان السؤال عن المعطى ، أكان ممن عرفه قبل ، أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة له . (١)

...

تقديم النكرة في
الخبر ومعناه

١٣٩ - وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في « الاستفهام » ، فأبى « الخبر » عليه . فإذا قلت : « رجلٌ جاءنى » : لم يصلح حتى تُريد أن تعلمه أن الذى جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت . فإن لم ترد ذلك ، كان الواجب أن تقول : / « جاءنى رجل » ، فتقدم الفعل .
وكذلك إن قلت : « رجل طويل جاءنى » ، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك .

...

تفسير قولهم :

« شرٌّ أهرُّ ذانابٍ »
٩٣

١٤٠ - وقولهم : « شرٌّ أهرُّ ذانابٍ » ، (٢) إنما قدّم فيه « شرٌّ » ، لأن المراد أن يُعلم أن / الذى أهرُّ ذاناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول : « رجلٌ جاءنى » ، تريد أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما يصلح ، (٣) لأنه بمعنى « ما أهرُّ ذانابٍ إلا شرٌّ » .

بيان لذلك : ألا ترى أنك لا تقول : « ما أتانى إلا رجُلٌ » ، إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذلك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يُراد

(١) له ، ليست في المطبوعة .

(٢) أمثال الميداني ١ : ٣٢٦ ، وهو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومحابله ، و « أهرُّ » حمله على « المرير » ، وهو أن يكشر السبع عن أنيابه ويصوت إذا رأى ما يفزع . و « ذو الناب » ، السبع .

(٣) يعنى : إنما يصلح في الابتداء بالنكرة .

أن يُقَصِّرَ الفعلُ على شيء ، (١) وَيُنْفَى عَمَّا عَدَاه . فإذا قلت : « ما جاءني إلا زَيْدٌ » ، كان المعنى أنك قد قَصَرْتَ الجيءَ على زيد ، وَنَفَيْتَهُ عن كل مَنْ عَدَاه . وإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ قَصْرُ الفعلِ على معلوم ، ومَتَى لم يُرَدَّ بالنكرة الجنسُ ، لم يَقِفْ منها السامعُ على معلوم ، حتى تَزْعُمَ أني أَقْصِرُ له الفعلَ عليه ، وأُخْبِرُه أَنه كان منه دون غيره .

...

١٤١ - واعلم أَنَّا لم نرد بما قلناه ، (٢) من أَنه إِنَّمَا حَسُنَ الابتداء بالنكرة في قولهم : « شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ » ، لأنه أُريدَ به الجنسُ ، أَنَّ معنى « شَرٌّ » و « الشَّرُّ » سواءٌ ، (٣) وإِنَّمَا أردنا أن العَرَضَ من الكلام أَن تُبَيِّنَ أَنَّ الذي أَهْرٌ ذَا النابِ هو من ⑤ جنس الشر لا جنس الخير ، كما أَنَا إِذَا قلنا في قولهم : « أرجل أتاك أم امرأة ؟ » ، أَن السؤال عن الجنس ، لم نرد بذلك أَنه بمنزلة أَن يقال : « الرجلُ أم المرأة أتاك » ، ولكننا نعني أَن المعنى على أَنك سألت عن الآتي أَهو من جنس الرجال أم جنس النساءِ ؟ فالنكرة إِذْنً على أَصلها من كَوْنِها لواحدٍ من الجنس ، إِلا أَن القصد منك لم يقع إِلى كونه واحداً ، وإِنَّمَا / وقع إِلى كونه من جنس الرجال .

102

وعكس هذا أَنك إِذا قلت : « أرجل أتاك أم رجلان ؟ » ، كان القصدُ منك إِلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً ، فاعرف ذلك أَصلاً ، وهو أَنه قد يكون في

(١) في المطبوعة : « ينقض النفي » .

(٢) في المطبوعة : « واعلم أَن لم نرد » ، والصواب ما في المخطوطتين .

(٣) يعني « شر » نكرة ، و « الشَّرُّ » معرفة .

اللفظ دليلٌ على أمرين ، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر ، فيصير ذلك الآخر = بأن لم يدخل في القصد = كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ .

- ٩٤ وإذا اعتبرت ما قدّمته من قول صاحب الكتاب / : « إنما قلت : « عبد الله » فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل » ، (١) وجدته يطابق هذا . وذلك أن التنبية لا يكون إلا على معلوم ، كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالنكرة فقلت : « رجل » ، وأنت لا تقصد بها الجنس ، وأن تُعلم السامع أن الذي أردت بالحديث رجلٌ لا امرأة ، كان محالاً أن تقول : « إني قدّمته لأنبئه المخاطب له » ، لأنه يخرج بك إلى أن تقول : إني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل . وذلك ما لا يُشكُّ في استحالته ، فاعرفه .

...

(١) يعنى قول سيويه ، الذى رواه فيما سلف رقم : ١٢٧

القول في الحذف

١٤٢ - هو بابٌ دَقِيقُ الْمَسْلُكِ ، لَطِيفُ الْمَأْخِذِ ، عَجِيبُ الْأَمْرِ ، شَبِيهَةٌ بِالسَّحَرِ ، (١٠٦) فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرْكَ الدُّكْرِ ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ ، وَالصَّمْتِ عَنِ الْإِفَادَةِ ، أَزِيدَ لِلْإِفَادَةِ ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ . (١)

١٤٣ - وهذه جملةٌ قد تُتَكَرَّهَ حَتَّى تَحْخَبُ ، وَتَدْفَعُهَا حَتَّى تَنْظُرَ ، وَأَنَا أَكْتُبُ لَكَ بَدِيحًا أُمَّثَلَةً مِمَّا عَرَضَ فِيهِ الْحَذْفُ ، ثُمَّ أَنْبَهَكَ عَلَى صِحَّةِ مَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ ، وَأَقِيمَ الْحُجَّةَ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ . أَنْشَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : (٢)

أَعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكُونَةَ الطَّلَلِ
/ رُبْعَ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلَّ حَيْرَانَ سَارٍ مَأْوُهُ خَضِيلُ (٣)

103

قال : أراد ، « ذاك ربع قواء أو هو ربّع » . قال : ومثله قول الآخر :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخِلَلَا
دَارٌ لِمَرَوَةٍ إِذْ أَهْلَى وَأَهْلُهُمْ بِالْكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهْوَ وَالْعَزَلَا (٤)

(١) في « س » : لم تُبَيِّنْ .

(٢) « أنشد » ، ليست في المطبوعة وحدها .

(٣) سيبويه ١ : ١٤٢ ، ونسبها البغدادي في شرح شواهد المغني لعمر بن أبي ربيعة ، وليسافي ديوانه . و « القواء » ، المكان القفر . « أذاع المعصرات به » ، وهي الرياح العاصفات ذوات الغبار والرهج : « وأذاعابه » ، ذهب به وطمست معالنه . و « حيران » ، صفة لمخدوف هو السحاب المتردد ، و « سار » يسير ليلاً . و « مأوه خضيل » ، يحمل ماء غزيراً .

(٤) سيبويه ١ : ١٤٢ ، وينسبان لعمر بن أبي ربيعة ، وهما في ملحقات الديوان . و « الصيقل » ، =

كأنه قال : تلك دار . قال شيخنا رحمه الله : (١) ولم يَحْمَل البيت الأول على أن / « الرِّيع » بدل من « الطَّلَل » ، لأن الرِّيع أكثر من الطَّلَل ، والشئ يُبَدَل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشئ من أقل منه ففاسد لا يُتصَوَّر . (٢) وهذه طريقة مُستَمِرَّة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل .

١٤٤ - وكما يُضْمَرُونَ المبتدأ فيفَعُونَ ، فقد يضمرون الفعل فينصبون ، حذف الفعل وإضماره

كبيت الكتاب أيضاً :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مِيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ (٣)

أنشده بنصب « ديار » ، على إضمار فعل ، كأنه قال : أذكر ديار مية .

...

104

المواضع التي يطرُد فيها
حذف المبتدأ وأمثله

١٤٥ - ومن المواضع التي يطرُد فيها حذف المبتدأ ، « القطع والاستئناف » ، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر . وإذا فعلوا ذلك ، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ • مثال ذلك قوله :

= الذى يصقل السيوف ويجلوها . و « الخلل » جمع « خلة » ، وهى جفن السيف المنقوش بالذهب . وفى المخطوطات والمطبوعة : « بالكامسية » ، بالميم ، وفى البلدان موضع يقال له : « كامس » ، ولكن الذى فى سيبويه فهو كما أثبت ، وهو موضع أيضاً .

(١) فى هامش المخطوطة « ج » : « يعنى الشيخ أبا الحسن الفارسى ، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى » .

(٢) فى هامش المخطوطة بخط محدث : « الشئ لا يبدل من أقل منه » ، كأنه تذكرة لقارىء . وفى « س » : « فأما بدل الشئ من أقل منه » ، بزيادة « بدل » .

(٣) هو لذى الرمة فى ديوانه ، وهو فى سيبويه ١ : ١٤٠ ، ٣٣٣

①٧ وَعَلِمْتُ أَنِي يَوْمَ ذَا
كَ مُتَنَازِلٌ كَعْبَاءُ وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ
لَدَ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدًّا (١)

• وقوله :

هُمْ حَلُّوْا مِنَ الشَّرَفِ الْمُعَلَّى
وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَأُوْا
بُنَاةٌ مَكَارِمٍ وَأَسَاةٌ كَلِمٌ
دِمَاؤُهُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشَّفَاءُ (٢)

• وقوله :

رَأَيْتَنِي عَلَى مَا بِي عُمَيْلَةٌ فَاشْتَكَيْتُ
إِلَى مَالِهِ حَالِي أَسْرًا كَمَا جَهَرْتُ
ثُمَّ قَالَ بَعْدَ : (٣)

/ غُلَامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْخَيْرِ مُقْبِلًا
لَهُ سِيمِيَاءٌ لَا تَشْقُ عَلَى الْبَصْرِ (٤)

• وقوله :

إِذَا ذُكِرَ آبْنَا الْعَنْبَرِيَّةُ لَمْ تَضِيقْ
ذِرَاعِي ، وَالْقَى بِأَسْتِهِ مَنْ أَفَاحِرُ

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، في ديوانه المجموع ، وشرح الحماسة للبريزي ١ : ٩١ ،
و « الحديد » ، يعني الدروع ، والخلق : الدروع . و « القد » تُرْسٌ من القد وهو الجلد . و « تنمروا » ،
كانوا كالتمور في أفعالهم في الحرب .

(٢) هو أبو البرج ، القاسم بن حنبل المرى ، شرح الحماسة ٤ : ٩٦ . و « أساة » جمع « آس » ،
وهو الطبيب المداوى . و « الكلم » الجرح ، وكانوا يزعمون أن شفاء الذي عضه الكلب أن يسقى من
دم ملك .

(٣) هذا السطر زيادة في « س » .

(٤) هو لابن عتقاء الفزاري ، الكامل ١ : ١٥ ، والأمالى ١ : ٢٣٧ ، وكان عميلة الفزاري ،
قد وصله بنصف ماله ، لما رأى من رثائه حاله ، وكان عميلة جميلاً . وروايتهم « بالخير يافعاً » ،
و « مقبل » ، يريد به في إقبال شبابه .

هَلَا لَانَ ، حَمَّالَانَ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقَلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَبَاعِرُ (١)
 « حَمَّالَانَ » ، خَبِيرٌ ثَانٍ ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، كَمَا يَكُونُ لَوْ قُلْتَ مِثْلًا :
 « رَجُلَانِ حَمَّالَانَ » .

١٤٦ - وَمِمَّا آعْتِيدُ فِيهِ أَنْ يَجِيءَ خَبِيرًا قَدْ بُنِيَ عَلَى مَبْتَدِئِ مَحذُوفٍ ،
 قَوْلُهُمْ بَعْدَ أَنْ يَذْكُرُوا الرَّجُلَ : « فَتَى مِنْ / صِفَتِهِ كَذَا » ، وَ « أَغْرُ مِنْ صِفَتِهِ كَيْتُ
 وَكَيْتُ » • كَقَوْلِهِ :

أَلَا لَأَفْتَى بَعْدَ آبِنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَدْبَرَ
 (١٠٨) فَتَى حَنْظَلِيٍّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرًا (٢)
 • وَقَوْلُهُ :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُثْمَنَنَّ ، وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
 فَتَى غَيْرٍ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنِ صَدِيقِهِ ، وَلَا مُظْهِرِ الشُّكْوَى إِذَا التُّغْلُ زَلَّتْ (٣)
 • وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَمِيلٍ :

(١) هُوَ مُوسَى بْنُ جَابِرِ الْحَنْفِيِّ ، شَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١ : ١٩١ ، وَ « أَلْفَى بِاسْتِهِ مِنْ
 أَفَاخِرِ » ، سَقَطَ عَلَى عَجِيزَتِهِ مِنَ الْعَجْزِ ، وَمَا يَجِدُ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقَلَّةِ ، وَ « هَلَالَانَ » ، كَالهَلَالِ فِي الشَّهْرَةِ
 وَالْإِرْتِفَاعِ . وَ « الشَّتْوَةُ » ، زَمَنُ الْجَدْبِ فِي الشِّتَاءِ .

(٢) هُوَ أَبُو حُرَابَةَ ، الْوَلِيدُ بْنُ حَنِيفَةَ ، يَقُولُهُ فِي رِثَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَاشِرَةَ ، أَحَدِ بَنِي عَامِرِ بْنِ زَيْدِ
 مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ (دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ : ٢٦٧ ، ٨١٧ مَدْحُهُ الْفَرَزْدَقِ وَرِثَاةُ) . وَالشَّعْرُ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ ٣ :
 ٣٢٩ ، وَلَيْسَ فِيهِ الْبَيْتُ الثَّانِي ، وَهُوَ فِي شَرَحِ الْحِمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٣ : ٢٢

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْكَاتِبِ التَّمِيمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، وَيُنْسَبُ لِأَبْنِي الْأَسْوَدِ الدُّوَلِيِّ ، وَلِعَبَدِ اللَّهِ بْنِ
 الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمِ الصُّوَلِيِّ ، انظُرْ شَرَحَ حِمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ ٤ : ٦٩ ، وَمَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ لِلْمَرْزُبَانِيِّ :
 ٤٢١ ، وَنَسْمَطَ اللَّالِيِّ : ١٦٦ ، وَدِيْوَانَ الصُّوَلِيِّ (الطَّرَائِفُ) : ١٣٠

وَهَلْ بُيِّنْتُ ، يَا لِلنَّاسِ ، قَاضِيَتِي
 تَرْتُو بِعَيْنِي مَهَاةٍ أَقْصَدْتُ بِهِمَا
 دَنِيئِي ؟ وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا ؟
 قَلْبِي عَشِيَّةً تَرْمِينِي وَأُرْمِيهَا
 رِيًّا الْعِظَامَ ، بِلَا عَيْبٍ يُرَى فِيهَا
 حَوْدٌ ، غَذَاهَا بِلَيْنِ الْعَيْشِ غَاذِيهَا^(١)
 مِنْ الْأَوَانِسِ مِكْسَالٌ ، مُبْتَلَّةٌ

● وقوله أيضاً :

إِنِّي عَشِيَّةً رُحْتُ وَهِيَ حَزِينَةٌ
 وَتَقُولُ : بَتِّ عِنْدِي ، فَدَيْتِكَ ، لَيْلَةٌ
 تَشْكُو إِلَيَّ صَبَابَةً لَصْبُورُ
 أَشْكُو إِلَيْكَ ، فَإِنَّ ذَاكَ يَسِيرُ
 عَرَاءٌ مِبْسَامٌ ، كَأَنَّ حَدِيثَهَا
 دُرٌّ تَحْدَرُ نَظْمُهُ مَثُورُ
 رِيًّا الرَّوَادِفِ ، خَلَقَهَا مَمْكُورُ^(٢)
 / مَحْطُوطَةٌ الْمَتْنَيْنِ ، مُضْمَرَةُ الْحَشَا ،

● وقول الأقيشر في آبن عم له موسر ، سأله فمنعه وقال : كم أعطيك مالى
 وأنت تنفقه فيما لا يُعْنِيكَ ؟ والله لا أعطيتك .^(٣) فتركه حتى اجتمع القوم في
 ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول :

سَرِيْعٌ إِلَى آبِنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ،
 وَلَيْسَ إِلَيَّ دَاعِي النَّدَى بِسَرِيْعِ
 / حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا ، مُضْيِعٌ لِدِينِهِ ،
 وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضْيِعِ^(٤)

(١) ليس في ديوانه جميل المجموع ، وهو في التبيان لابن الزمكاني : ١١٢ ، وجعله في المطبوعة
 ثلاثة أبيات ، فقال في الثالث : « ريا العظام بلين العيش غاذيها » ، وهو خطأ . « أقصدت قلبه » ، رتمه
 بسهم عينها فقتلته .

(٢) في مجموع شعره المطبوع . وهو في الأغاني (الدار) ٨ : ١٤٨ ، « محطوطة المتنين » ، ليس
 في جانبى ظهرها ارتفاع ، بل هو ممتلىء مُسْتَوٍ مطمئن ممدود . و « ممكور » ، مُدْمَجٌ غير مسترخ .

(٣) في المطبوعة : « لا أعطيك » .

(٤) هو له في الخزانة ٢ : ٢٨١ ، ومعاهد التنصيص ٣ : ٢٤٢

١٤٧ - ① فتأمل الآن هذه الآيات كلها ، وأسْتَقْرِهَا واحداً واحداً ، وانظُرْ إلى موقعها في نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم فَلَيْتَ النَّفْسَ عَمَّا تَجِدُ ، (١) وألطفْتَ النظر فيما تُحِسُّ به . ثم تَكَلَّفُ أن تردَّ ما حَذَفَ الشاعر ، وأن تُخْرِجَهُ إلى لفظك ، وتَوَقَّعُهُ في سَمْعِكَ ، فإنك تعلم أن الذي قَلْتُ كما قَلْتُ ، وأن رُبَّ حَذَفٍ هو قِلَادَةٌ الحِجْدِ ، وقاعدةُ التَّجْوِيدِ ، وإن أَرَدْتَ ما هو أَصْدَقُ في ذلك شهادةً ، وأدُلُّ دِلالةً ، فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريمًا له قد ألحَّ عليه :

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
فَدَبَّ دَيْبَ الْبَعْلِ يَأْلُمُ ظَهْرَهُ وَقَالَ : تَعَلَّمْ ، إِنِّي غَيْرُ فَاعِلٍ
تَنَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاسِعٌ نَفْسِهِ وَأَخْرَجَ أَثْيَابًا لَهُ كَالْمَعَاوِلِ (٢)

الأصل : حتى قلت : « هو داسع نفسه » ، أى حسبته من شدة التثاؤب ، ومما به من الجهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يَدَسُّ البعير جِرَّتَهُ . ثم إِنَّكَ تَرَى نِصْبَةَ الكلام وهَيْئَتَهُ تروم منك أن تنسى / هذا المبتدأ ، وتباعده عن وَهْمِكَ ، وتجتهد أن لا يدور في حَلْدِكَ ، ولا يَعْرُضَ لِحَاظِكَ ، وتَرَكَ كأنك تتوقَّاه تَوَقَّى الشَّيْءِ تَكْرَهُ مَكَانَهُ ، والثَّقِيلُ تَحْشَى هِجُومَهُ .

١٤٨ - ومن لطيف الحذف قول بكر بن النطاح :

أمثلة من لطيف
حذف المبتدأ

(١) في المطبوعة : « ثم قلت » ، و « قَلَيْت » ، قَتَشَتْ .

(٢) في مجموع شعره : ١١٥ ، عن الأغاني ١٤ : ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وغريم عبد الله يقال له : « ذئب » ، كما ذكر صاحب الأغاني ، ولكنه جاء في الشعر هناك وهنا « عرضت على زيد » . و « دسع البعير بجِرتِهِ » ، دفع الطعام فأخرجه من جوفه ، ومضغه مرة أخرى .

العَيْنُ تُبْدِي الحُبَّ والبُغْضَا وتُظْهِرُ الإِبْرَامَ والنَّفْضَا
 دُرَّةً ، مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الهَوَى ، وَلَا رَحِمْتَ الجَسَدَ المُنْضَى
 / غَضَبِي ، وَلَا وَاللَّهِ يَا أَهْلَهَا ، لَا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى (١)

٩٨

يقوله في جارية كان يُحِبُّهَا ، (٢) وَسُعَى به إلى أهلها فمنعوها منه .
 والمقصود قوله « غضبي » ، وذلك أن التقدير « هِيَ غَضَبِي » أو « غَضَبِي هِيَ »
 لا محالة ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَرَى (١١) النَّفْسَ كَيْفَ تَتَفَادَى من إظهار هذا
 المحذوف ، (٣) وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وتَرَى الملاحظة كَيْفَ تَذْهَبُ إن أنت
 رُمْتَ التَّكَلَّمَ به ؟

١٤٩ - ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر ، يخاطب امرأته وقد

لَا مَمْتَهُ عَلَى الجود :

قَالَتْ سُمَيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابَوْبَ مَالِنَا وَوُفُودُ
 غَيِّ لَعْمَرِكُ لَا أزالُ أَعُودُهُ مَا دَامَ مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُودُ (٤)

المعنى : « ذَاكَ غَيِّ لَا أزالُ أَعُودُ إِلَيْهِ ، فدعى عنك لومي » .

١٥٠ - وإذ عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ ، فاعلم أن

ذلك سبيله في كل شيء ، فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حذف ، ثم أُصِيبَ به

خلاصة في شأن
 ما يحذف

(١) « أَوْ » في « س » : « بمعنى حتى » .

(٢) في المطبوعة و « ج » ، « يقول » ، وأثبت ما في « س » .

(٣) في المطبوعة و « ج » : « إلا أنك ترى النفس » ، وأثبت ما في « س » .

(٤) في المطبوعة : « ووفودا » و « موجودا » ، وأثبت ما في « ج » و « س » وفي هامش « ج » مانصه :

« قال عبد القاهر : « ووفود » معطوفة على الضمير في « تناوب » .

التقدير : بَأَنَّ رَأْتَ حَقًّا تَنَابَوْبَ هُوَ الوفودُ مَا لَنَا » .

موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، (١) إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به.

...

١٥١ - وإذا قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإن الحاجة إليه / أمس، وهو بما نحن بصددده أحص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر. (٢)

...

١٥٢ - وههنا أصل يجب ضبطه، وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه، حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: (٣) «ضرب زيد»، فأسندت الفعل إلى الفاعل، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك، إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت: / «ضرب زيد عمراً»، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل (١١) أن يُعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما = فعمل الرفع في الفاعل، يُعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه = والتصّب في المفعول، يُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه. ولم يكن ذلك

(١) من قوله: «ثم أصيب» إلى قوله: «يحذف فيها»، سقط من «س»، وستسقط منه هنا كلمات أترك الإشارة إليها.

(٢) في المطبوعة: «وما يظهر».

(٣) في المطبوعة وحدها: «وكا».

لِيُعْلَمَ وَقُوعُ الضَّرْبِ فِي نَفْسِهِ ، بَلْ إِذَا أُرِيدَ الْإِجْبَارُ بِوُقُوعِ الضَّرْبِ وَوُجُودِهِ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ، أَوْ يُتَعَرَّضَ لِبَيَانِ ذَلِكَ ، فَالْعِبَارَةُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : « كَانَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَقَعَ ضَرْبٌ » أَوْ « وَجَدَ ضَرْبٌ » وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ تَفْيِيدِ الْوُجُودِ الْمَجْرَدِ فِي الشَّيْءِ .

...

١٥٣ - وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ ، فَاعْلَمْ أَنَّ أَغْرَاضَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ فِي ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ ، فَهَمَّ يَذْكُرُونَهَا تَارَةً وَمَرَادُهُمْ أَنْ يَفْتَصِّرُوا عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى الَّتِي اسْتَقْتَّتْ مِنْهَا لِلْفَاعِلِينَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِذِكْرِ الْمَفْعُولِينَ . فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيَ كَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيِ مِثْلًا ، فِي أَنَّكَ لَا تَرَى لَهُ مَفْعُولًا / لَا لِفِظًا وَلَا تَقْدِيرًا .

الأغراض في ذكر
الأفعال المتعددية
وأقسامها

108

١٥٤ - وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ النَّاسِ : « فُلَانٌ يَحُلُّ وَيَعْقِدُ ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى ، وَيَضُرُّ وَيَنْفَعُ » ، وَكَقَوْلِهِمْ : « هُوَ يُعْطَى وَيُجْزَلُ ، وَيَقْرَى وَيُضَيَّفُ » ، الْمَعْنَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى إِثْبَاتِ الْمَعْنَى فِي نَفْسِهِ لِلشَّيْءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْجُمْلَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِحَدِيثِ الْمَفْعُولِ ، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : « صَارَ إِلَيْهِ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ ، وَصَارَ بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْهُ حُلٌّ وَعَقْدٌ ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَضَرٌّ وَنَفْعٌ » ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ .

القسم الأول :

حذف المفعول ، لإثبات
معنى الفعل ، لا غير

١٥٥ - وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة الزمر : ٩] ، الْمَعْنَى : هَلْ يَسْتَوِي مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ؟ = مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفْصَدَ النَّصُّ عَلَى مَعْلُومٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) [سورة غافر : ٦٨] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى) [سورة القمر : ٤٣ ، ٤٤] / وَقَوْلُهُ (وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى وَأَقْنَى) [سورة القمر : ٤٨] ، الْمَعْنَى

١٠٠

هو الذى منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن (١١٦) تُثَبِّتَ المعنى فى نفسه فعلاً للشيء ، وأن تُخَبِّرَ بأن من شأنه أن يكون منه ، أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه ، فإن الفعل لا يُعَدَّى هناك ، لأن تعديته تُنْقِضُ الغرض وتغيّر المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت : « هو يعطى الدنانير » ، كان المعنى على أنك قصدت أن تُعلم السامع أن الدنانير تدخل فى عَطَائِهِ ، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء ، لا الإعطاء فى نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه ، بل مع من أثبت له إعطاءً ، إلا أنه لم يُثَبِّتْ إعطاء الدنانير . فأعرف ذلك ، فإنه أصل كبير عظيم النفع . فهذا قسم من نُحُلِّوُ الفِعل عن المفعول ، وهو أن لا يكون له مفعول يُمكن النَّصُّ عليه .

...

١٥٦ - وقسم ثان : وهو أن يكون له مفعول مقصودٌ قصده معلومٌ ، إلا أنه يحذف من اللفظ / لدليل الحال عليه . وينقسم إلى جَلِيٍّ لا صنعة فيه ، وَخَفِيِّ تدخله الصنعة .

فمثال الجَلِيٍّ قولهم : « أَصْغَيْتَ إِلَيْهِ » ، وهم يريدون « أذنى » ، و « أَغْضَيْتَ عَلَيْهِ » ، والمعنى « جفنى » .

١٥٧ - وأما الخَفِيُّ الذى تدخله الصَّنَعَةُ فيتفنن ويتنوع . = فنوع منه ، أن تذكر الفِعل وفى نفسك له مفعول مخصوصٌ قد عَلِمَ مكانه ، إما بِجَرَى ذِكْرٍ ، (١) أو دليل حالٍ ، إلا أنك تُنْسِيهِ نفسك وتُخَفِيهِ ،

القسم الثانى :

حذف مفعول مقصود ،
109 لدلالة الحال عليه ،

وهو قسمان ، أولهما الجَلِيُّ

القسم الثانى : الخَفِيُّ

الذى تدخله الصنعة
ومثاله الأزل

(١) فى المطبوعة وحدها « لجرى ذكر » .

وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن ثبتت نفس معناه ، من غير أن تعدّبه إلى شيء ، أو تعرّض فيه لمفعول .

١٥٨ - ومثاله قول البحترى :

شَجُو حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ^(١)

المعنى ، لا محالة : أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك / أنه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته ^(١١٦) عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص . وذلك أنه يمدح خليفة ، ^(٢) وهو المعتز ، ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله ، المحاسن والفضائل يكفى فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذى ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغیظ ، من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعى ، حتى لیتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عينٌ يُبصر بها ، وأذنٌ يعى معها ، كى يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إيّاها .

١٠١

١٥٩ - وهذا نوع آخر منه ، وهو أن يكون معك مفعولٌ معلوم مقصودٌ

قصده ، قد علم أنه ليس للفعل الذى ذكرت مفعولٌ سواه ، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام ، إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه / يلزم ضمير النفس ، لغرض غير الذى مضى . وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتخلص له ، وتنصرف بجملتها وكما هى إليه .

مثال ثان
من الخفى

110

(١) فى ديوانه .

(٢) فى المطبوعة و « ج » : « وقال إنه يمدح » ، والصواب ما فى « س » .

١٦٠ - ومثاله قول عمرو بن مَعْدِي كَرِبَ :

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتِ (١)

« أَجْرَتِ » فعلٌ متعدّدٌ ، ومعلومٌ أنه لو عَدَّاهُ لما عَدَّاهُ إلا إلى ضمير المتكلم نحو : « ولكن الرِّمَاحَ أَجْرَتَنِي » ، وأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا شيء آخر يتعدَّى إليه ، لاستحالة أن يقول : « فلو أن قومي أنطقتنى رماحهم » : ، ثم يقول : « ولكن الرماح أَجْرَتِ غَيْرِي » ، إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تُخرجه إلى لفظك . والسببُ في ذلك أن تعديتك له تُوهِمُ ما هو (١١٠) خلافُ الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يُثَبِّتَ أنه كان من الرماح إجراً وحَبَسَ للألسن عن النطق ، (٢) وأن / يصحَّح وجودَ ذلك . ولو قال : « أَجْرَتَنِي » ، جاز أن يُتَوَهَّمَ أنه لم يُعْنِ بأن يثبت للرماح إجراً ، بل الذي عناه أن يُبَيِّنَ أنها أجرته . (٣) فقد يُذَكَّرُ الفعلُ كثيراً والغرض منه ذكر المفعول ، مثاله أنك تقول : « أَضْرِبْتُ زَيْدًا ؟ » وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضربت ، وإنما تُنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد ، وأن يستجيز ذلك أو يستطيعه . فلما كان في تعدية « أَجْرَتِ » ما يوهم ذلك ، وقف فلم يُعَدِّ البتة ، ولم ينطق بالمفعول ، لتخلُّص العناية لإثبات الإجراء للرماح وتصحیح أنه كان منها ، وتسلّم بـكليتها لذلك .

١٠٢

(١) هو في ديوانه المطبوع ، وهو في شرح الحماسة ١ : ٨٤ . و « أجز الفصيل » ، شقُّ لسانه ووضع فيه عوداً لئلا يرضع أمه ، ويعني عمرو أن قومه لم يبلوا بلاءً حسناً في حربهم ، ولو أحسنوا البلاء لنطق بمدحهم ، ولكنهم أساعوا ، فكانت إساءتهم قاطعة للسانه ، فبقى لا ينطق .

(٢) في المطبوعة : « حبس الألسن » .

(٣) في المطبوعة : « يتبين » .

١٦١ - ومثله قول جرير :

أَمْنِيَّتِ الْمُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا

الغرض أن يثبت أنه كان منها تَمْنِيَةً وَخِلَابَةً ، وأن يقول لها : أهكذا

/ تصنعين ؟ وهذه حيلتك في فتنة الناس ؟

111

١٦٢ - ومن بارع ذلك ونادره ، ما تجده في هذه الأبيات . روى

مثال من بارع
الحذف الخفي

المرزباني في « كتاب الشعر » بإسناد ، قال : لما تشاغل أبو بكر الصديق رضى

الله عنه بأهل الردة ، استبطأته الأنصار [فكلّموه] ، (١) فقال : إِمَّا كَلَّفْتُمُونِي

أَخْلَاقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، (٢) فوالله ما ذاك عندي ولا عند أحد من الناس ،

ولكنني والله ما أوتيت من مودّة لكم ولا حُسن رأى فيكم ، (٣) وكيف لا نحبّكم ؟

فوالله ما وجدت مثلاً لنا ولكم إلا ما قال طفيل العنوي لبني جعفر بن كلاب :

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أُزْلِقَتْ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَزَلَّتْ

أَبْوَا أَنْ يَمْلُونَا ، وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا تُلَاقِي الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَلَّتْ

① هُمْ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَالْجَاوَا إِلَى حُجْرَاتِ أَدْفَاتٍ وَأُظْلَّتْ (٤)

(١) الزيادة بين القوسين من مجالس ثعلب ، وإسقاطها مُجَلٌّ .

(٢) أى : إن كلفتموني ، و « ما » زائدة .

(٣) أى لا أتمم في مودتي لكم وحسن رأيي فيكم .

(٤) هو بلفظه تقريباً في مجالس ثعلب : ٤٦١ ، وإسناده ، وهو : « حدثنا أبو العباس أحمد بن

يحيى النحوي المعروف بثعلب ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا ابن عائشة قال : سمعت أصحابنا يذكرون

أن أبا بكر لما تشاغل » ، وكأنه هو إسناد المرزباني نفسه . والشعر في زيادة ديوانه : ٥٧ : وهو في

الأغانى (الدار) ١٥ : ٣٦٨ ، والوحشيات رقم : ٤١٥ . وهذا رواية ثعلب ، وأنى تمام في الوحشيات ،

وأنى الفرج في الأغاني في صدر البيت الأخير :

* فذُو المَالِ موفُورٌ ، وَكُلُّ مَعْصَبٍ * إِلَى حُجْرَاتِ *

فيها حذف مفعول مقصودٍ قصده في أربعة مواضع قوله : « لَمَلَّتِ » ،
 ١٠٣ و « أَلْجَأُوا » و « أَدْفَأَتْ » / و « أَظَلَّتِ » ، لأن الأصل : « المَلَّتْنَا » و « أَلْجَأُونَا إِلَى
 حُجْرَاتٍ أَدْفَأْتَنَا وَأَظَلَّتْنَا » ، إلا أن الحال على ما ذكرت لك ، من أنه في حَدِّ
 الْمُتَنَاسَى ، ^(١) حتى كأن لا قَصْدَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وكأن الفعل قد أُبْهِمَ أمره فلم
 يُقْصَدَ به قَصْدُ شَيْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ ، كما يكون إذا قلت : « قَدِ مَلَّ فُلَانٌ » ، تريد أن
 تقول : قَدِ دَخَلَ المَلَالُ ، من غير أن تُحْصَرَ شَيْئاً ، ^(٢) بل لا تزيد على أن تجعل
 المَلَالُ من صفته ، وكما تقول : « هَذَا بَيْتٌ يُدْفِيءُ وَيُظِلُّ » ، تريد أنه بهذه الصفة .

١٦٣ - وَأَعْلَمُ أَنَّ لَكَ فِي قَوْلِهِ : « أَجْرَتْ » ، و « لَمَلَّتِ » ، فائدة أخرى

زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من
 سوء بلاءِ القومِ ومن تكذيبهم عن القتال ما يُجِرُّ مثله ، ^(٣) وما القضية فيه أنه
 لا يَتَّفِقُ على قومٍ إلا خَرِسَ شاعرُهُم فلم / يستطع نُطْقاً = وتعديتك الفعل تمنع
 112 من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : « ولكن الرماح أجرتني » ، لم يمكن أن يتأول
 على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يُجِرَّ ، قضية مستمرة في كل شاعر
 قَوْمٍ ، ^(٤) بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يُجِرُّ شاعرَهُم . ونظيره

(١) في المطبوعة : « في حد المتناهي » ، خطأ محض .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « من غير أن تقصد » .

(٣) « التكذيب » ، يقال : « أراد شيئاً ثم كذب عنه » ، أى أحجم ، ولم يصدق الجملة .

(٤) في هامش « ج » ، أمام هذا الموضع ، حاشية أقطع فإنها من كلام عبد القاهر ، في نسخته

التي نقل عنها كاتب « ج » ، وهذا نصها :

[فَإِنْ قِيلَ : تَقْدِيرُ العَمُومِ مَعَ إِضَافَتِهِ لَا يُتَصَوَّرُ ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ أَنْ

لَوْ قَالَ : « لَوْ أَنَّ أَمَّا تَلَاقَى الَّذِي لِأَقْوَةِ مَنَا لَمَلَّتِ » =

أنك تقول : « قد كان منك ما يؤلم » ، تريد ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحدٍ وكل إنسان . ولو قلت : « ما يؤلني » لم يُفد ذلك ، لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك .

وهكذا قوله : « وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا تُلَاقِي الذِي لَأَقْوَهُ مِنَّا لَمَلَّت » ، يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تمل وتسام ، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل له الابن وتبهرم به ، مع ما في طباع الأمهات (١١٦) من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد . وذلك أنه وإن قال : « أُمَّنَا » ، فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها . (١) ولو قلت : « مللتنا » ، لم يحتمل ذلك ، لأنه يجرى مجرى أن تقول : « لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا » ، وإذا قلت « ما يملها منا » فقيدت ، / لم يصلح لأن يرد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن .

١٠٤

وكذلك قوله : « إلى حُجرات أدفات وأظلت » ، لأن فيه معنى قولك : « حُجرات من شأن مثلها أن تُدفيء وتُظلل » ، أي هي بالصفة التي إذا كان البيت

= فالجواب : إنه لو كان الغرض من الكلام التمثيل ، فإن الخاص فيه يجرى مجرى العام . يقول الرجل لصاحبه : « أنت تشكر من لم يحسن إليك » ، يريد أن ذلك حكم الجملة ، ومثله قوله :

إِنَّكَ إِنْ كَلَّفْتَنِي مَا لَمْ أُطِقْ
سَاءَ لِكَ مَا سَرَّكَ مِنِّي مِنْ خُلُقٍ

لم يرد أن يخص نفسه بذلك ، ويجعله خلقاً هو فيه ، بل أراد أن ذلك ما عليه [تمشى] الطباع ، فاعرفه .

(١) من أول قوله : « وذلك أنه » إلى هنا ، ساقط في « س » .

عليها أدفاً وأظلاً . ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول :
« حُجرات من شأن مثلها أن تدفعا وتظلنا » ، هذا لغوٌ من الكلام .

فأعرف هذه التُّكْتَةَ ، فإنك تجدها في كثير من هذا الفنّ مضمومةً إلى
المعنى الآخر ، الذى هو توفيرُ العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أنّ القصد
من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تُعَلِّمَ التباسه بمفعوله .

113

١٦٤ - وإن أردت أن تزداد تبيّناً لهذا الأصل ، (١) / أعنى وجوب أن

زيادة بيان
في الحذف الخفى

تُسْقِطَ المفعول لتتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوبٌ ، فانظر
إلى قوله تعالى (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ
دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ
وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ) [سورة القصص: ٢٣، ٢٤] ، ففيها
حذفٌ مفعول في أربعة مواضع ، إذ المعنى : « وجد عليه أمة من الناس يسقون »
أغنامهم أو مواشيهم = و « امرأتين تذودان » غنمهما = و « قالتا لا نسقي »
غنمنا = « فسقى لهما » غنمهما .

ثم إنه لا يخفى على ذى بصير أنه ليس فى ذلك كله إلا أن يُتْرَكَ ذكره
ويؤتى بالفعل (١١٧) مطلقاً ، وما ذاك إلا أن الغرض فى أن يُعَلِّمَ أنه كان من
الناس فى تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذودٌ ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى
حتى يُصْدِرَ الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى . فأما
ما كان المسقى ؟ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهمٌ
بخلافه . وذاك أنه لو قيل : « وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما » ، جاز

(١) فى المطبوعة : « تبيّناً » ، وفى « س » : « لهذا الأمر » .

أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ، بل / من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود = كما أنك إذا قلت : « ما لك تمنع أخاك ؟ » ، كنت منكراً المنع ، لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع أخ ، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت ، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جلييلة ، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه .

١٦٥ - ومما هو كأنه نوع آخر غير ما مضى ، قول البحتري :

مثال آخر

للحذف الخفي

114

/ إذا بُعدت أبلت ، وإن قرئت شفت ، فهجرأئها يئلي ، ولقيأئها يشفي^(١) /
قد عليم أن المعنى : إذا بُعدت عنى أبلتني ، وإن قرئت منى شفتني =
إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ، ويوجب اطراحه . وذلك لأنه أراد أن يجعل
البلي كأنه واجب في بعاها أن يوجبه ويجلبه ، وكأنه كالطبيعة فيه ، وكذلك
حال الشفاء مع القرب ، حتى كأنه قال : أتدرى ما بعاها ؟ هو الداء المضمنى
= وما قربها ؟ هو الشفاء والبرء من كل داء . ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه
النكتة ، إلا بحذف المفعول البتة ، فأعرفه .

(١) في ديوانه ، وأمام البيت حاشية أخرى ، كأنها أيضاً منقولة من حواشي نسخة عبد القاهر

التي نسخ عنها كاتب « ج » ، وهذا نص الحاشية :

[هذا مبنئ على أن هذه المرأة من الحسن والجمال بحيث لا يراها أحد
إلا عشقها ، وكان حاله معها هذه الحالة . وهذا المعنى هو ما [افتتح] به
المتنبئ :

أتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خِلقة في المآق]

وليس لنتائج هذا الحذف ، أعنى حذف المفعول ، نهاية ، فإنه طريق إلى
ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى .

...

١٦٦ - وهذا نوعٌ منه آخر : أعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف
يسمى (١١٨) « الإضمار على شريطة التفسير » ، وذلك مثل قولهم : « أكرمني
وأكرمتُ عبدَ الله » ، (١) أردت : « أكرمني عبدُ الله وأكرمت عبدَ الله » ، ثم
تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني . فهذا طريقٌ معروف ومذهب
ظاهرٌ ، وشيءٌ لا يُعبأ به ، ويُظنُّ أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه .
وفيه = إذا أنت طلبتَ الشيء من مَعْدِنِهِ = من دقيق الصنعة ومن جليل
الفائدة ، ما لا تجده إلا في كلام الفحول .

نوع آخر ، وهو :
« الإضمار على شريطة
التفسير » ومثاله

١٦٧ - فمن لطيف ذلك ونادره قولُ البحترى :

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا ، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ (٢)

١٠٦ / الأصل لا محالة : لو شئت أن لا تُفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم
حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه ، ثم هو على ما تراه / وتعلمه
١١٥ من الحُسن والغرابة ، وهو على ما ذكرتُ لك من أن الواجب في حُكم البلاغة
أن لا يُنطقَ بالمحذوف ولا يظَهَر إلى اللفظ . فليس يَخْفَى أنك لو رجعت فيه إلى
ما هو أصله فقلت : « لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها » ، صرت
إلى كلام غثٍّ ، وإلى شيءٍ يَمُجُّهُ السَّمْعُ ، وتعافه النفس . وذلك أن في البيان ،

(١) انظر التعقيب على هذا المثل فيما يأتي ، الفقرة رقم : ١٧٢

(٢) البيت في ديوانه .

إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبداً لُطفاً وتبليلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرك .

وأنت إذا قلت : « لو شئت » ، علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يوضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون . فإذا قلت : « لم تفسد سماحة حاتم » ، عرّف ذلك الشيء = ويجيء « المشيئة » بعد « لو » وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء ، كثير شائع ، كقوله تعالى (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) (سورة الأنعام : ٢٥) ، و (وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ) (سورة النحل : ٩) ، والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت . فالأصل : لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم = ولو شاء (١١٩) أن يهديكم أجمعين لهداكم = إلا أن البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفاً .

١٦٨ - وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ (١)

فقياس هذا لو كان على حدّ (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى) (سورة الأنعام : ٢٥) أن يقول : « لو شئت بكيت دماً » ، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه ، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصاً . وسبب حسنه أنه كأنه / بدّع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً . (٢) فلما كان كذلك ، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به .

متى يكون إظهار المفعول
أحسن من حذفه

(١) للخزيمي ، وهو إسحق بن حسان السعدي ، يرثي عثمان بن عامر بن عمارة بن حُرَيم
الذياني ، أحد قواد الرشيد ، الكامل ١ : ٢٥١
(٢) « بدّع » مبتدع لا يؤلف .

١٠٧ ١٦٩ - / وإذا استقرت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول « المشيئة » أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ، كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمَر . يقول الرجل يخبر عن عِزَّة^(١) : « لو شئت أن أردد على الأمير رددت » و « لو شئت أن ألقى الخليفة كلَّ يوم لقيت » . فإذا لم يكن مما يُكبره السامع ، فالحذف كقولك : « لو شئت خرجت » و « لو شئت قمت » و « لو شئت أنصفت » ، و « لو شئت لقلت » ، وفي التنزيل : « لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا » [سورة الأنفال : ٣١] ، وكذا تقول : « لو شئت كنتُ كزيد » ، قال :

لَوْ شِئْتُ كُنْتُ كَكُرْزِي فِي عِبَادَتِهِ أَوْ كَأَبْنِ طَارِقٍ حَوْلَ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ^(٢)
وكذلك الحُكْمُ في غيره من حروف المجازاة أن تقول : ^(٣) : « إن شئتُ

(١) في المطبوعة وحدها : « عن عزة نفسه » ، زيادة فاسدة .

(٢) من شعر عبد الله بن شبرمة القاضي الفقيه ، يقوله لابن هبيرة ، ويذكر فيه : « كُرْزَيْنِ وَبَرَّةِ الحارثي الجرجاني العابد » ، و « محمد بن طارق » . قال ابن شبرمة لما سمع ابن هبيرة الشعر قال له : من كرر؟ ومن ابن طارق؟ قال فقلت له : أما كرر فكان إذا كان في سفر واتخذ الناس منزلاً ، اتخذ هو منزلاً للصلاة ، وأما ابن طارق : فلو اكتفى أحد بالتراب كفاه كُفٌّ من تراب » . وكان كررٌ يحتم القرآن في كل يوم وليلة ثلاث ختمات ، وكان محمد بن طارق يطوف في كل يوم وليلة سبعين أسبوعاً ، كان يقدر طوافه في اليوم عشر فراسخ .

وفي هامش المخطوطة « ج » البيت الثاني ، وهو :

قَدْ حَالَ دُونَ لَذِيذِ الْعَيْشِ جِدُّهُمَا وَشَمَّرًا فِي طِلَابِ الْفَوْزِ وَالْكَرَمِ

والبيتان في الحيوان ٣ : ٤٩٢ ، وحلية الأولياء لأبي نعيم ٥ : ٨١ ، ٨٢ ، مع اختلاف في بعض ألفاظهما . وكان في المطبوعة : « ابن طارف » ، وفي نسخة عند رشيد رضا على الصواب .

(٣) « عن غيره من حروف المجازاة » ، يعني غير « لو » التي مضى ذكرها قبل . وفي المطبوعة وحدهما : « وكذا الحكم » .

قلت « و « إن أردتُ دفعتُ » ، قال الله تعالى « فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ » (سورة النورى : ٢٤) ، وقال عز اسمه (مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (سورة الأنعام : ٣٩) ، ونظائر ذلك من الآى ، ترى الحذف فيها المُستَمِرَّ .
١٧٠ - وما يُعَلَمُ أن ليس فيه لغير الحذف (١٢٠) وَجَهٌ قَوْلُ طَرْفَةٍ :

أمثلة ما يُعَلَمُ
أنه ليس فيه
لغير الحذف وجه

وَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ ، وَإِنْ شِئْتُ أَرْقَلْتُ مَخَافَةَ مَلَوِيٍّ مِنَ الْقَدِّ مُحْصَدٍ (١)

وقول حميد :

إِذَا شِئْتُ غَنَّتْنِي بِأَجْزَاعِ بَيْشَةٍ أَوْ الزُّرْقِ مِنْ تَثْلِيثٍ أَوْ بَيْلَمَلَمَا
مُطَوَّقَةٌ وَرُقَاءٌ تَسْجَعُ كَلَّمَا دَنَا الصَّيْفُ وَأَنْجَابَ الرَّبِيعِ فَأَنْجَمَا (٢)

وقول البحتري :

إِذَا شَاءَ غَادَى صِرْمَةً ، أَوْ غَدَا عَلَى عَقَائِلِ سِرْبٍ ، أَوْ تَقَنَّصَ رِبْرِيًا (٣)

وقوله :

لَوْ شِئْتُ غُدَّتْ بِلَادَ نَجْدٍ عَوْدَةً ، فَحَلَلْتُ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزُرُودِهِ (٤)
/ معلوم أنك لو قلت : « وإن شئتُ أن لا تُرْقِلْ لم تُرْقِلْ » ، أو قلت : « إذا شئتُ أن تغنييني بأجزاء بيشة غنتني » ، و « إذا شاء أن يغادى صرمة غادى » ،

117

(١) في ديوانه ، من معلقته . و « الإرقال » ضربُ السير السريع ، و « القَدِّ » ، الجلد ، ويعنى السوط . و « المُحْصَدِ » ، الحكم القتل .

(٢) في ديوانه . و « بيشة » و « الزرق » و « تثليث » و « يللمل » مواضع . و « أنجباب » ، ذهب وانكشف . و « أنجم » ، أقلع .

(٣) « الصرمة » ، قطعة من الإبل . و « عقائل السرب » كرائمه ، و « السرب » ، من الظباء قطيعه . و « الربرب » قطع بقر الوحش .

(٤) في ديوانه . و « العقيق » ، و « زُرُود » ، موضعان بنجد .

و « لو شئت أن تعود بلاد نجد عودة عدتها » = أذهبت الماء والرؤق ، وخرجت إلى كلام غث ، ولفظ رث .

١٠٨

١٧١ - وأما قول / الجوهري :

فَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّقُوقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي ، فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيتُ تَفَكُّرًا (١)
 فقد نحا به نحو قوله : « ولو شئت أن أبكي ذماً لبكيتي » ، (٢) فأظهر مفعول « شئت » ، ولم يقل : « فلو شئت بكيت تفكراً » ، لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول . وذلك أنه لم يُرِدْ أن يقول : « ولو شئت أن أبكي تفكراً (٣) » ، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول ، فلم يبق مني وفياً غير خواطر تجول ، حتى لو شئت بكاءً فمررت شووني ، (٤) وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ، وأخرج بدل الدمع التَّفَكُّرُ . (٥) فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مُطْلَقٌ مُبْهَمٌ غير مُعَدَّى إلى « التفكر » البتة ، و « البكاء » الثاني مقيدٌ مُعَدَّى إلى التفكر . وإذا كان الأمر كذلك ، صار الثاني كأنه شيء غير الأول ، وجرى مجرى أن تقول : « لو شئت أن تعطى درهماً أعطيت درهين » ، في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيراً للأول .

...

(١) « الجوهري » هو « أبو الحسن ، على بن أحمد الجوهري الجرجاني » ، قال الثعالبي في صفته « نجم جرجان » ، وذكر أنه ورد نيسابور سنة ٣٧٧ هـ ، وكان شاعراً ، وذكر من شعره قصيدة على الراء ، كأن هذا البيت منها . (تيممة الدهر ٣ : ٢٥٩ - ٢٧٤) وانظر معاهد التنصيص ١ : ٢٥٤ .

(٢) الشعر في الفقرة السالفة رقم : ١٦٨ .

(٣) في « س » : « مريت جُفوني » ، و « الشؤون » ، مجازي الدمع في العين . و « مَرَى ضرع

الناقة » ، حَلَبَهَا .

(٤) في المطبوعة : « ويخرج بدل » .

١٧٢ - وأعلم أن هذا الذي ذكرنا ليس بصريح : « أكرمت وأكرمتني عبدُ الله » ، (١) ولكنه شبيه به في أنه إنما حُذِفَ الذي حُذِفَ من مفعول « المشيئة » و « الإرادة » ، لأن الذي يأتي في جواب « لو » وأخواتها يدلُّ عليه .

...

١٧٣ - وإذا أردت ما هو صريحٌ في ذلك ، ثمَّ هو نادر لطيفٌ ينطوى على معنى دقيقٍ وفائدة جليلة ، فانظر إلى بيت البحترى :

مثال آخر نادرٌ
لطيف في الحذف

/ قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّودِ دُودَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا (٢)

118

المعنى : قد طلبنا لك مثلاً ، ثم حذف ، لأن ذكره في الثاني يدلُّ عليه ، ثمَّ إنَّ للمجىء به كذلك من الحسن والمزية والرَّوْعَة ما لا يخفى . (٣) ولو أنه قال : « قد طلبنا لك في السُّودد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئاً . (٤) وسبب ذلك أن / الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة ، هو نفى الوجود عن « المثل » ، فأما « الطُّلب » ، فكالشئ يُذَكَّرُ لِيُنْتَهَى عليه الغرض ويؤكد به أمره . وإذا كان هذا كذلك ، فلو أنه قال : « قد طلبنا لك في السُّودد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده » ، لكان يكون قد ترك أن يُوقِعَ نَفْيَ الوجود على صريح لفظ « المثل » ، وأوقعه على ضميره . ولن تبْلُغَ (٢٢) الكناية مبلغَ التصريح أبداً . (٥)

١٠٩

...

(١) انظر أول الفقرة رقم : ١٦٦

(٢) في ديوانه .

(٣) في المطبوعة وحدها : « في المجيء به » .

(٤) من أول قوله هنا : « لم تر من هذا الحسن » إلى قوله بعد أسطر : « مثلاً فلم نجده » ، ساقط

في « س » .

(٥) في المطبوعة وحدها : « مبلغ الصريح » .

مثال آخر ، من خطبة
قيس بن خارجه بن سنان

١٧٤ - وَيُبَيِّنُ هَذَا ، كَلَامَ ذَكَرَهُ أَبُو عَثْمَانَ الْجَاهِظُ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ ، (١) وَأَنَا أَكْتُبُ لَكَ الْفَصْلَ حَتَّى تَسْتَبِينَ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ ، قَالَ :

« وَالسُّنَّةُ فِي حُطْبَةِ النِّكَاحِ أَنْ يَطِيلَ الْخَاطِبُ وَيُقَصِّرَ الْمَجِيبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَيْسَ بْنَ خَارِجَةَ [بِنِ سِنَانِ] لَمَّا ضَرَبَ بِسَيْفِهِ مُؤَخَّرَةَ رَاجِلَةِ الْحَامِلِينَ فِي شَأْنِ حَمَالَةَ ذَا حَسِّ [وَالْعَبْرَاءِ] (٢) وَقَالَ : مَالِي فِيهَا أَيُّهَا الْعَشْمَتَانِ ؟ (٣) قَالَا : بَلْ مَا عِنْدَكَ ؟ قَالَ : عِنْدِي قَرَى كُلُّ نَازِلٍ ، وَرِضَى كُلُّ سَاخِطٍ ، وَحُطْبَةٌ مِنْ لَدُنِّ تَطْلُعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَعْرُبَ ، أَمْرٌ فِيهَا بِالتَّوَاصُلِ ، وَأَنْهَى فِيهَا عَنِ التَّقَاطُعِ . قَالُوا : فَخُطِبَ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَمَا أَعَادَ كَلِمَةً وَلَا مَعْنَى . (٤) فَقِيلَ لِأَبِي يَعْقُوبَ : (٥) هَلَّا أَكْتَفَى بِالْأَمْرِ بِالتَّوَاصُلِ ، عَنِ النَّهْيِ عَنِ التَّقَاطُعِ ؟ أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ هُوَ النَّهْيُ عَنِ الْقَطِيعَةِ ؟ قَالَ : أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ الْكِنَايَةَ وَالتَّعْرِيفَ لَا يَعْمَلَانِ فِي الْعُقُولِ عَمَلَ الْإِنْفِصَاحِ وَالتَّكْشِيفِ . (٦) »

انتهى الفصل الذي أردت أن أكتبه . فقد بصرك هذا أن لن يكون إيقاعُ نفي الوجود على صريح لفظ المثل ، كما إيقاعه على ضميره .

...

(١) هو في البيان والتبيين ١ : ١١٦ ، وكتاب « البرصان والعرجان » للجاحظ ص : ٨٩ وما بين الأقواس منه ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٤١ .

(٢) اللذان حملا الحماله ، وهى الدينة ، « الحارث بن عوف بن أبى حارثة » ، و « هرّم بن سنان ابن أبى حارثة » ، ويقال هما : « خارجه بن سنان » و « الحارث بن عوف » ، وانظر جمهرة نسب قريش رقم : ٣٨ ، والتعليق عليه .

(٣) يقال : « رجل عشمته ، وعجوز عشمته » ، كبير هرّم يابس من الهزال .

(٤) « فما أعاد كلمة ولا معنى » ، ليست في البيان .

(٥) « أبو يعقوب » ، هو « إسحق بن حسّان بن قوهى الخزيمى » .

(٦) في المطبوعة : « عمل الإيضاح » ، وفي البيان : « الكشف » .

١٧٥ - وإذ قد عرفت هذا ، فإنّ هذا المعنى بعينه قد أوجبَ في بيت ذى الرّمة أن يَضَعَ اللفظ على عكس ما وضعه البحترى ، (١) فَيَعْمَلُ الأوّل من الفعلين ، وذلك قوله :

119 / وَلَمْ أُمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْمًا ، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا (٢)

و « أَرْضَى » ، الذى هو الثانى ، فى ضميره . وذلك لأنّ إيقاعَ نَفْيِ المدح على اللّيم صريحاً ، والمجىء (١٢٣) به مكشوفاً ظاهراً ، هو الواجبُ من حيث كان أصلُ العَرَضِ ، / وكان الإرضاء تعليلاً له . ولو أنه قال : « ولم أمدح لأرضى بشعري لئيماً » ، لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل ، فأعرفه .

١٧٦ - ولهذا الذى ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ فى مثل قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ) [سورة الإسراء: ١٠٠] ، وقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص: ٢، ١] ، من الحُسْنِ والبَهْجَةِ ، ومن الفخامة والنُّبْلِ ، ما لا يخفى موضعه على بصير . وكان لو تُرِكَ فيه الإظهار إلى الإضممار فقيل : « وبالحق أنزلناه وبه نزل » : و « قل هو الله أحدُّ هو الصمد » لعدمت الذى أنت واجده الآن .

...

(١) يعنى البيت السالف فى رقم : ١٧٣

(٢) فى ديوان ذى الرمة .

فَصْلٌ

١٧٧ - قد بان الآن وأتضح لمن نظرَ نظرَ المُتَبِّتِ الحَصِيفِ الراغب في مثال آخر للحذف اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ، ومن شأنه الترقُّ إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويتغلغل إلى دقائقها ، ويربأً بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجرى مع الظاهر ، ولا يعدو الذي يَقَعُ في أوَّلِ الخاطر = (١) أن الذي قلتُ في شأن « الحذف » وفي تفخيم أمره ، والتنويه بذكره ، وأن مأخذه مأخذٌ يُشبه السحر ، ويَهْرُ الفكر ، كالذي قلتُ . (٢)

١٧٨ - وهذا فنٌّ آخرٌ من معانيه عجيبٌ ، وأنا ذاكُره لك . (٣) قال
البحترى في قصيدته التي أولها :

* أَعْنُ سَفَهِ يَوْمِ الأَبْيَرِ قِ أُمِّ جِلْمِ * (٤)

120

/ وهو يذكر مُحاماةَ المدوح عليه ، وصيانته له ، ودفعه نوائبَ الزمانِ
عنه :

وَكَمْ دُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامِلِ حَدِيثِ وَسُورَةِ أَيَّامِ حَزْنِ إِلَى العَظْمِ
① الأصل لا محالة : حزن اللحم إلى العظم ، إلا أن في مجيئه به
محدوفاً ، وإسقاطه له من النطق ، وتتركه في الضمير ، مزيةً عجيبةً وفائدةً جليلاً .

(١) السياق : « قد بان الآن ... أن الذي قلت » .

(٢) السياق : « أن الذي قلت ... كالذي قلت » .

(٣) في « ج » : « وما أذكره لك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهو ما أذكره لك » ، كما في

« س » .

(٤) في ديوانه .

وذلك أن من حَذَقَ الشاعر أن يُوقِعَ المعنى في نفس السامع إيقاعاً يَمْنَعُهُ به من أن يتوهَّم في بدءِ الأمر شيئاً غير المراد ، ثم ينصرف إلى المراد . ومعلوم / أنه لو أظهر المفعول فقال : « وَسُورَةَ أَيامِ حَزَنِ اللَّحْمِ إِلَى الْعِظْمِ » ، لجازَ أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله : « إلى العظم » ، أن ، هذا الحَزْرُ كان في بعض اللحم دون كله ، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم يَنْتَه إلى ما يلي العظم . فلما كان كذلك ، ترك ذكر « اللحم » وأسقطه من اللفظ ، لِيُبْرِئَ السامِعَ من هذا الوهم ، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنْفِ الفَهْمِ ، ^(١) وَيَتَصَوَّرَ في نفسه من أوَّلِ الأمر أن الحَزْرَ مَضَى في اللحم حتى لم يَرُدَّهُ إلا العِظْمُ .

١١١

أفيكون دليلٌ أرْسَخَ من هذا وأبَيَّنَ وأجلى في صحة ما ذكرتُ لك ، من أنك قد ترى تَرَكَّ الذِّكْرَ أفصحَ من الذِّكْرَ ، والامتناعَ من أن يَبْرُرَ اللفظُ من الضمير ، أحسنَ للتصوير ؟

...

(١) « أُنْفُ كُلِّ شَيْءٍ » ، أوَّلُهُ .

فصل (١)

القول على فروق في الخبر

الخبر الذي هو جزء
من الجملة والخبر الذي
ليس بجزء منها

١٧٩ - (٢) أول ما ينبغي أن يُعلم منه أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، (٣) وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول خبر المبتدأ، كمنطلق في قولك: «زيد منطلق»، والفعل كقولك: «خرج زيد»، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو / الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال: كقولك: «جاءني زيد راكباً»، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة، من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت خبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل. (٤) ألا تراك قد أثبت «الركوب» في قولك: «جاني زيد راكباً» لزيد؟ إلا أن الفرق (١٢٥) أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجىء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم تُباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجىء، ثم وصلت به الركوب، فألتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجىء، وبشروط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المُطلق نحو: «زيد منطلق» و«خرج عمرو»، فإنك مثبت للمعنى إثباتاً / جرّدهً له، وجعلته يُباشره من غير واسطة، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه، فأعرفه.

121

١١٢

...

(١) «فصل»، ليست في «ج» ولا «س».

(٢) هذه الفقرة رقم: ١٧٩، ستأتي بنصها في الفقرة رقم: ٢٤١.

(٣) في المطبوعة وحدها: «أنه يقسم....».

(٤) في المطبوعة وحدها: «كما تثبته».

١٨٠ - وإذا قد عرفتَ هذا الفرقَ ، فالذى يليه من فروق الخبر ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل . وهو فرق لطيف تَمَسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه .

١٨١ - وبيانه ، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشئ من غير أن يَقْتَضِيَ تجدُّده شيئاً بعد شئ .

الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم ، وإذا كان بالفعل ، وأمثلهما

١٨٢ - وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدُّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شئ . (١)

...

فإذا قلت : « زيد منطلق » ، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : فكما لا تَقْصِدُ ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل تُوجِبُهُما وتُثَبِّتُهُما فقط ، وتقتضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : « زيد منطلق » لأكثر من إثباته لزيد .

١٨٣ - وأما الفعل ، فإنه يُقْصَدُ فيه إلى ذلك . فإذا قلت : / « زيد هاهو ذا ينطلق » ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جُزْءاً فجزءاً ، وجعلته يُزَالُهُ وَيُزَجِّيه .

122

١٨٤ - وإن شئت أن تُحِسَّ الفرقَ بينهما من حيث يَلْطُفُ ، فتأمل

هذا البيت :

لَا يَأْلُفُ الدَّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْفَتَنَا ، لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ (٢)

(١) هذه الفقرة ساقطة من « س » .

(٢) قاله النضر بن جؤية ، في معاهد التنصيص ١ : ٢٠٧ ، وشرح الواحدى على ديوان

المتنبى : ١٥٧ ، وفي المطبوعة وحدها « صرَّتْنَا » .

(١٦٦) هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : « لكن يمر عليها وهو ينطلق » ، لم يَحْسُن .

١٨٥ - وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، (١) فانظر إلى قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [سورة الكهف : ١٨] ، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : « كلبهم يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ » ، لا يؤدّي الغرض . وليس ذلك إلا لأنّ الفعل يقتضى مزاولةً وتجذدّ الصفة في الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك / مزاولةً وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً . ولا فرق بين « وكلبهم باسط » ، وبين أن يقول : « وكلبهم واحدٌ » مثلاً ، في أنك لا تثبت مزاولةً ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئاً ، بل تثبته بصفة هو عليها . فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب .

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه . فإذا قلت : « زيد طويل » ، و « عمرو قصير » : لم يصلح مكانه « يطول » و « يقصر » ، وإنما تقول : « يطول » و « يقصر » ، إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبى ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر . فأما وأنت / تَحَدِّثُ عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقرّ طوله ، ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم .

...

الفرق بين الخير
صفة مشبهة ،
والخير إذا كان فعلاً

١١٣

123

١٨٦ - وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة ، (١) وظهر الأمر ، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر ، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي . وينعكس لك هذا (١٧٧) الحكم = أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدي ما كان يؤديه .

أمثلة الفرق بين الخبر
إذا كان فعلاً ،
وبينه إذا كان اسماً

١٨٧ - فمن البين في ذلك قول الأعشى :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحْرُقُ
تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِبِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ (٢)

معلوم أنه لو قيل : « إلى ضوء نارٍ متحرقة » ، (٣) لَنَبَا عنه الطبع وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذلك النبؤ وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يُشبهه الغرض / ولا يليق بالحال .

١١٤

١٨٨ - وكذلك قوله :

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَّتْ عُكَاطُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ (٤)

وذاك لأن المعنى في بيت الأعشى على أن هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب والإشعال حالاً فحالاً ، وإذا قيل : « متحرقة » ، (٣) كان المعنى أن هناك ناراً قد

(١) في المطبوعة وحدها : « بين الشيعيين » .

(٢) في ديوان الأعشى . و « المحلق » بتشديد اللام وكسرها وافتحها أيضاً ، واسمه « عبد الغزى ابن حنم بن شداد بن ربيعة المجنون بن عبد الله بن أبي بكر بن كلاب » ، وسمى « المحلق » ، لأن فرساً عضه في خده عضه كالحلقة .

(٣) في « ج » و « س » : « محرقة » .

(٤) الشعر لطريف بن تميم العنبري ، في « الأصمعيات » رقم : ٣٩

ثبتت لها وفيها هذه الصفة ، وجرى مجرى أن يقال : « إلى ضوء نارٍ عظيمة » في أنه لا يفيد فعلاً يُفعل = وكذلك الحال في قوله : « بعثوا إليَّ عريفهم يتوسم » ، وذلك لأن المعنى على تَوْسِمٍ وتَأْمَلٍ ونَظَرٍ يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً ، وتَصَفَّح منه الوجوه واحداً / بعد واحد . ولو قيل : « بعثوا إليَّ عريفهم متوسماً » ، لم يفد ذلك حَقَّ الإفادة .

124

١٨٩ - ومن ذلك قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (سورة فاطر : ٣) ، لو قيل : « هل من خالق غير الله رازق لكم » ، لكان المعنى غير ما أُريد .

١٩٠ - ولا ينبغي أن يَعْرَكَ أَنَا إِذَا تَكَلَّمْنَا (٢٢٨) في مسائل المبتدأ والخبر قَدَرْنَا الفِعْلَ في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في « زيد يقوم » ، إنه في موضع « زيد قائم » ، فإن ذلك لا يقتضى أن يستوى المعنى فيهما استواءً لا يكون من بَعْدِهِ افتراقٌ ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين ، أو يكونا اسمين .

...

١٩١ - ومن فروق الإثبات أنك تقول : « زيد منطلق » و « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرضٌ خاص وفائدة لا تكون في الباقي . وأنا أفسر لك ذلك .

١٩٢ - اعلم أنك إذا قلت : « زيد منطلق » ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلافاً كان ، لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداءً . وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلافاً كان ، إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زَيْدٍ دون غيره .

من فروق الخبر
في الإثبات ، وأمثله

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : « زيد منطلق » / فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان ، وتثبت في الثاني الذي هو « زيد المنطلق » فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك . فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خيراً ، وهو إثبات المعنى للشيء . وليس يقدر في ذلك أنك كنت قد علمت / أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك في الحاجة إلى من يُثبت لزيد ، (١) كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله .

١١٥

125

١٩٣ - وتأم التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاقاً من موضع كذا في وقت كذا لعرض كذا ، (١٢٩) فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد . فإذا قيل لك : « زيد المنطلق » ، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز ، معلوماً على جهة الوجوب . ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى « فضلاً » بين الجزئين فقالوا : « زيد هو المنطلق » .

١٩٤ - ومن الفرق بين المسئلتين ، وهو مما تمس الحاجة إلى معرفته ، أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفت لم يجز ذلك .

إذا كان الخبر نكرة ،
جاز أن تعطف على المبتدأ
مبتدأ آخر ، وتفصيل ذلك

تفسير هذا أنك تقول : « زيد منطلق وعمرو » ، تريد « وعمرو منطلق أيضاً » ، ولا تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد ، فإذا أثبت لزيد لم يصح إثباته لعمرو .

(١) في المطبوعة وحدها ، « من كان يثبته » ، وهي زيادة لا خير فيها .

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فإنه ينبغي أن تَجْمَعَ بينهما في الخبر فتقول : « زيد وعمرو هما المنطلقان » ، لا أن تفرّق فتثبته أولاً لزيد ، ثم تجيء فتثبته لعمرو .

ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا : « هو القائل بيت كذا » ، كقولك : « جرير هو القائل :

* وَلَيْسَ لِسَيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ * (١)

فأنت لو حاولت أن تُشْرِكَ في هذا الخبر غيره ، فتقول : « جرير هو القائل هذا البيت / وفلان » ، / حاولت مُحالاً ، لأنه قَوْلٌ بعينه ، (٢) فلا يُتَصَوَّرُ أن يَشْرِكَ جريراً فيه غيره .

١١٦

126

...

الخبر معرّف بالألف واللام ،
نحو : زيد هو الشجاع ،
وتفصيل فروق الوجه الأول

١٩٥ - وأعلم أنك تجدُ « الألف واللام » في الخبر على معنى الجنس ، ثم

ترى له في ذلك وجوهاً :

أحدها : أن تُقْصِرَ جنسَ المعنى على المُخْبِرِ عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : « زيدٌ هو الجوّادُ » و « عمرو هو الشجاعُ » ، تريد أنه الكَامِلُ ، إلا أنك تخرج الكلامَ في صورةِ تُوهِمُ أن الجوّادَ أو الشجاعَ لم توجد إلا (٣٠) فيه ، وذلك لأنك لم تعتدّ بما كان من غيره ، لقصوره عن أن يبلغ الكمال . فهذا

(١) في ديوان جرير ، وتمأته :

* وَلَلْسَيْفِ أَشْوَى وَقَعَةٌ مِنْ لِسَانِيَا *

(٢) في المطبوعة وحدها : « قَوْلُهُ بعينه » .

كالأول في امتناع العَطْفِ عليه للإشراك ، فلو قلت : « زيد هو الجواد وعمرو » ،
كان خَلْفاً من القول .

...

١٩٦ - والوجه الثاني : أن تَقْصُرَ جنسَ المعنى الذى تُفِيده بالخبر على
المُخْبِرِ عنه ، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المُخْبِرِ عنه ،
بل على دَعْوَى أنه لا يوجد إلا منه . ولا يكون ذلك إلا إذا قِيدَت المعنى بشيء
يُخَصِّصُه ويجعله في حُكْمِ نوع برأسه ، وذلك كنعنو أن يُقَيَّدَ بالحال والوقت
كقولك : « هو الوَفِيُّ حين لا تَظُنُّ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْرًا » . وهكذا إذا كان الخبرُ
بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً ، كقول الأعشى :

معنى الوجه الثاني

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْمُصْطَفَاةَ ، إِمَّا مَخَاصِئًا وَإِمَّا عِشَارًا (١)

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذى لا يَفِي فيه أحد ، نوعاً خاصاً من
الوفاء ، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعاً خاصاً ، وكذا الباقى . ثم إنك تجعل
كل هذا خبراً على معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه .

ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة / إلا الممدوحُ ؟
وربما ظنَّ الظانُّ أن « اللام » في « هو الواهب المئة المصطفاة » بمنزلتها في نحو « زيد
هو المنطلق » ، من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة ، (٢) كما
كان القصد إلى انطلاق مخصوص . وليس الأمر / كذلك ، لأن القصد ههنا إلى
جنس من الهبة (٣) مخصوص ، لا إلى هبة مخصوصة بعينها . يدلك على ذلك
أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أن يجعله يَهَبُ المئة مرة بعد أخرى ، (٣) وأما

127

١١٧

(١) في ديوانه .

(٢) في « ج » « إلى مئة مخصوصة » ، خطأ .

(٣) في المطبوعة : « وعلى أنه يجعله » .

المعنى في قولك : « زيد هو المنطلق » ، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق . فالتكرار هناك غير مُتصَوِّر ، كيف ؟ وأنت تقول : « جرير هو القائل * وَلَيْسَ لِسِنْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ * » ، (١) تريد أن تثبت له قِيلَ هذا البيتِ وتألِيفه .

فأفصل بين أن تَقْصِدَ إلى تَوْعِ فِعْلٍ ، وبين أن تقصد إلى فعل واحدٍ متعَيَّن ، حاله في المعاني حال زيد في الرجال ، في أنه ذاتٌ بعينها .

...

الوجه الثالث

١٩٧ - والوجه الثالث : أن لا يَقْصِدَ قَصْرَ المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في « زيد هو الشجاع » ، تريد أن لا تعتدَّ بشجاعة غيره = ولا كما ترى في قوله : « هو الواهبُ المثة المصطفاة » ، ولكن على وجه ثالثٍ ، وهو الذي عليه قولُ الخنساء :

إِذَا قَبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا (٢)

لم تُرد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسنٍ ولا جميل ، ولم تُقَيِّدَ الْحَسَنَ بشيءٍ فيتصوَّر أن يقصر على البكاء ، كما قَصَرَ الأعشى هبة المثة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تُقرِّه في جنس ما حُسِنَهُ الْحُسْنُ الظاهرُ / الذي لا يُنكره أحدٌ ، ولا يشك فيه شاكٌّ .

١٩٨ - ومثله قول حسان :

وَإِنْ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بِنْتِ مَحْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ (٣)

(١) انظر الفقرة السالفة : ١٩٤

(٢) في ديوانها .

(٣) في ديوانه .

أراد أن يُثبت العبودية ، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفاً بها ، ولو قال : « ووالدك عبد » ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة = وعلى ذلك قول الآخر :

أُسُودٌ إِذَا مَا أُبْدِتِ الْحَرْبُ نَابَهَا وَفِي سَائِرِ الدَّهْرِ الْغُيُوثُ الْمَوَاطِرُ^(١)

...

١٩٩ - (١٣٢) / واعلم أن للخبر المعرف « بالألف واللام » معنى غير ما ذكرت لك ، وله مسلكٌ ثمّ دقيقٌ ولمحةٌ كالخُلْس ، يكون المتأمل عنده كما يقال : « يَعْرِفُ وَيُنْكِرُ » ، وذلك قولك : « هو البطل المحامي » و « هو المتقى المرتجى » ، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم ، فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان ، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى في قولك : « زيد هو المنطلق » = ولا تريد أن تقصّر معنى عليه على معنى أنه لم يحصل لغيره على الكمال ، كما كان في قولك : « زيد هو الشجاع » = ولا أن تقول : ظاهر أنه بهذه الصفة ،^(٢) كما كان في قوله : « ووالدك العبد » = ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت قتلته علماً ، وتصوّرتَه حقّ تصوّره ، فعليك صاحبك وأشدُّدُ به يدك ، فهو ضالَّتُك وعنده بُعَيْتُك ، وطريقه طريق قولك :^(٣) « هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟ فإن كنت تعرفه ، فزيدٌ هو هو بعينه » .

١١٨

الوجه الرابع في الخبر
المعرف بالألف واللام
وهو مسلك دقيق ،
وأمثلته . وهو « الموهوم »

(١) لم أقف على بُعد .

(٢) في المطبوعة : « إنه ظاهر بهذه الصفة » ، وفي « س » : « ظاهره أنه ... » .

(٣) في المطبوعة وحدها « كطريق قولك » .

٢٠٠ - ويزدادُ هذا المعنى ظهوراً بأن تكون الصِّفة التي تريد / الإخبار

بها عن المبتدأ مُجرأةً على موصوفٍ ، كقول ابن الرومي :

هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْمَجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ (١)

تقديره ، كأنه يقول للسامع : فكّر في رجل لا يتميز عُفاته وجيرانه ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه ، فإذا حصلت صورته في نفسك ، فأعلم أنه ذلك الرجل .

٢٠١ - وهذا فنٌ عجيب الشأن ، وله مكانٌ من الفخامة والتُّبّل ، وهو

من سحر البيان الذي تُقصرُ العبارة عن تأدية حقه . والمُعَوَّلُ فيه على مُراجعة

النفس وأستقصاء التأمل ، فإذا علمت أنه لا يريد بقوله : « الرجل المشرك في

جُلِّ ماله » أن يقول : هو الذي بلغك حديثه ، وعرفت / من حاله وقصته

أنه يُشرك في جُلِّ ماله ، على حدِّ قولك : « هو الرجل الذي بلغك أنه أنفق كذا ،

والذي وهب المئة المصطفاة من الإبل » = ولا أن يقول إنه على معنى : « هو

الكامل في هذه الصفة » ، حتى كأن ههنا أقواماً يُشركون في جُلِّ أموالهم ، إلا

أنه في ذلك أكمل وأتم ، لأن ذلك لا يُتصوّر . وذاك أن كون الرجل بحيث يُشرك

في جُلِّ ماله ، ليس بمعنى يَقَعُ فيه تفاضل ، (٢) كما أن بذل الرجل كل ما يملك

كذلك = ولو قيل : « الذي يشرك في ماله » ، جاز أن يتفاوت . وإذا كان

كذلك ، علمت أنه معنى ثالث . وليس إلا ما أشرتُ إليه من أنه يقول

(١) ديوانه : ٥٨٩ ، وفيه : « ولكنه بالخبر والحمد » .

(٢) في المطبوعة : « ليس معنى » ، وفي « س » : « وذاك أن إشتراك الرجل في جُلِّ ماله ، معنى

لا يقع فيه تفاضل » .

للمخاطب: «ضع في نفسك معنى قولك: رجل مشرؤك في جلّ ماله، ثم تأمل فلاناً، فإنك تستملى هذه الصورة منه، وتجده يؤديها لك نصّاً، ويأتيك بها كَمَلًا» .

٢٠٢ - وإن أردت أن تسمع في هذا المعنى ما تسكنُ النفس إليه
سكون الصّادى إلى برِّد / الماء، فاسمع قوله:

130

أنا الرَّجُلُ المَدْعُوُّ عَاشِقٌ فَقِرِهِ إِذَا لَمْ تُكَاوِرْنِي صُرُوفُ زَمَانِي (١)
وإن أردت أعجب من ذلك فقوله:

أَهْدَى إِلَى أَبُو الحُسَيْنِ يَدَا أُرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدَا
وَكَذَلِكَ عَادَاتُ الكَرِيمِ إِذَا أُولَى يَدَا حُسَيْتٍ عَلَيْهِ يَدَا
إِنْ كَانَ يَحْسُدُ نَفْسَهُ أَحَدًا ، فَلأزْعَمَنَّكَ ذَلِكَ الأَحَدَا (٢)

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير، وأن يُصوّر في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه، ثم يجريه مُجْرَى ما عهد وعلم.

٢٠٣ - وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من «الذى»، فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك، ثم (١٣٤) تعبر عنه «بالذى»، ومثال ذلك قوله:

«الذى» ويجيئها
في الخبر الموهوم

أخوك الذى إن تدعهُ لِمِلمَةٍ يُجِبِكَ، وإن تَغَضَبَ إلى السَّيْفِ يَغَضَبِ (٣)

(١) لم أقف عليه بعد.

(٢) هولابن الرومى في ديوانه: ٧٨٦

(٣) هولابى حوط، حُجَيَّة بن المضرب السكونى، والشعر في شرح حماسة التبريزى ٣: ٩٨،

والمؤتلف والمختلف للآمدى: ١٨٣

وقول الآخر :

١٢٠ / أُحَوِّكُ الَّذِي إِنْ رَبَّتَهُ قَالَ : إِنَّمَا أَرَبْتُ ، وَإِنْ عَاتَبْتَهُ لَأَنْ جَائِبُهُ^(١)
 فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه ، وأحلت
 السامع على من يعين في الوهم ،^(٢) دون أن يكون قد عرّف رجلاً بهذه الصفة ،
 فأعلمته أن المستحقّ لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه ، حتى كأنك قلت :
 « أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لملمة يُجيبك » .

٢٠٤ - ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيّل ، جرى على
 ما يُوصف بالاستحالة ، كقولك للرجل وقد تمّنّى : « هذا هو الذي لا يكون » ،
 و « هذا ما لا يدخل في الوجود » ، وكقوله :

١31 / مَا لَا يَكُونُ فَلَا يَكُونُ بِحِيلَةٍ أَبَدًا وَمَا هُوَ كَائِنٌ سَيَكُونُ^(٣)

ومن لطيف هذا الباب قوله :

وَإِنِّي لَمُشْتَاتِقٌ إِلَى ظِلِّ صَاحِبٍ يَرُوقُ وَيَصْفُو إِنْ كَدَّرْتُ عَلَيْهِ^(٤)
 قد قدّر كما ترى ما لم يعلمه موجوداً ، ولذلك قال المأمون : « خذ مني
 الخلافة وأعطني هذا الصاحب » . فهذا التعريف الذي تراه في الصاحب
 لا يعرض فيه شك أنه موهوم .

...

(١) هو لبشار بن برد في ديوانه .

(٢) في المطبوعة : « يتعين في الوهم » ، خطأ .

(٣) هو لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة ، بقوله لذي اليمين ، الكامل للمبرد ١ : ٢٣٥

(٤) هو لأبي العتاهية . ديوانه (بيروت) ، الأغاني ١١ : ٣٤٦ (الدار) ، كتاب بغداد

٢٠٥ - وأما قولنا : « المنطلق زيد » ، والفرق بينه وبين أن تقول : « زيد المنطلق » ، ^(١) فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان ^(٢) الغرض في الحالين إثبات أنطلاق قد سبق العلم به لزيد ، ^(٣) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

الفرق بين : « المنطلق زيد » ،

و « زيد المنطلق »
والمبتدأ والخبر مرفعان

وبيأته : أنك إذا قلت : « زيد المنطلق » ، فأنت في حديث أنطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أين زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت : « زيد المنطلق » ، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد ، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز .

= وليس كذلك إذا قُدمت « المنطلق » فقلت : « المنطلق زيد » ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثبته ، ^(٣) ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ، / فقال لك صاحبك : « المنطلق زيد » ، أى هذا الشخص الذى تراه من بُعد هو زيد .

١٢١

وقد ترى الرجل قائماً بين يديك وعليه ثوبٌ ديباج ، والرجل من عرفته قديماً ثم بُعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : « اللابس الديباج صاحبك الذى كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشد ما نسيت » ، / ولا يكون الغرض أن يثبت له لبس الديباج ، لاستحالة ذلك ، من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تُغنيك عن إخبارٍ مُخبرٍ وإثباتٍ مُثبتٍ لُبسه له .

132

(١) فى المطبوعة : « بينه وبين زيد المنطلق » .

(٢) فى المطبوعة : « من حيث كون الغرض » .

(٣) فى المطبوعة وحدها : « فلم تثبت » .

فتمتّى رأيت آسم فاعلي أو صفةً من الصفات قدّ بُدِء به ، فجعل مبتدأ ، وجُعل الذى هو صاحب الصفة في المعنى خبراً ، فاعلم أنّ العرّض هناك ، غيرُ الغرض إذا كان آسم الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : « زيد المنطلق » .

...

اختلاف معنى التقديم والتأخير في المعرفين إذا كانتا مبتدأ وخبراً

٢٠٦ - وأعلم أنه ربّما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب ، حتّى يُظنّ أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً ، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير . وما يُوهّم ذلك قول النحويين في « باب كان » : « إذا اجتمع معرفتان كُنْتَ بالخيار في جعل أيّهما شئتَ آسماً ، والآخَرَ خبراً ، كقولك : « كان زيدٌ أخاك » و « كان أخوك زيدا » ، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضى أن (١٣٦) لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُنتى بذاك ، وحتّى كأنّ الترتيب الذى يُدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدّم والتأخّر ، يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين .

٢٠٧ - وما يُوهّم ذلك أنك تقول : « الأمير زيدٌ » ، و « جئتُك والخليفةُ عبدُ الملك » ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيد ، والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : « زيد الأمير » و « عبد الملك الخليفة » ، وت قوله لِمَنْ لا يُشاهد ، (١) ومن هو غائب عن حضرة الإمارة ومُعِدِن الخلافة .

وهكذا من يتوهّم في نحو قوله :

(١) في المطبوعة : « تقوله لمن يشاهد » ، أسقط « لا » ، ففسد الكلام .

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شِمْرًا (١)

/ أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : « حباب أبوك ، وفارس شمّر جدّي » .
وهو / موضع غامض .

١٢٢

133

والذى يُبَيِّن وَجْهَ الصَّوَابِ ، ويدلّ على وجوب الفرق بين المسئلتين :
أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يَحْتَمِلُ التسوية ، وما تجد الفرق قائماً فيه
قياماً لا سبيل إلى دفعه ، هو الأعمّ الأكثر . (٢)

٢٠٨ - وإن أردت أن تعرف ذلك ، فأنظر إلى ما قدّمت لك من
قولك : « اللابسُ الدِّياجَ زَيْدٌ » ، (٣) وأنت تشير له إلى رجل بين يديه ، ثم انظر
إلى قول العرب : « لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ » ، (٤) وقول جرير :

* أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا * (٥)

= ونحو قول المتنبي :

* أَلَسْتَ آبِنَ الْأَلَى سَعِدُوا وَسَادُوا * (٦)

(١) هو لجميل في مجموع شعره ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٦٥ ، واللسان (شمر) ،

وغيرهما .

(٢) السياق : « وما تجد الفرق هو الأعمّ الأكثر » .

(٣) مضي في الفقرة رقم : ٢٠٥

(٤) مشهور عند النحاة ، انظر سيبويه ١ : ١٤٧

(٥) في ديوانه : وتامه :

* وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاح *
في ديوانه ، وتامه :

(٦) في ديوانه ، وتامه :

* وَلَمْ يَلِدُوا أَمْرًا إِلَّا نَجِيًّا *
في ديوانه ، وتامه :

وأشباه ذلك ممّا لا يُخصى ولا يُعدّ = وأردِ المعنى على أن يسلمَ لك مع قلب طرفي الجملة، ^(١) وقل: « ليس المسكُ إلا الطيب »، و « أليس خَيْرُ من ركب المطايا إياكم؟ »، و « أليس ابن الأُلى سعدوا وسادوا إياك؟ » ^(٢) تَعَلَّم أن الأمر على ما عرَّفْتَكَ من وجوبِ اختلاف ^(٣٧) المعنى بحسب التقديم والتأخير .

...

٢٠٩ - وههنا نُكْتَةُ يجب القطعُ معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوقٌ به أولاً، ولا كان الخبر خيراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مُسْنَدٌ إليه ومُثَبَّتٌ له المعنى، والخبر خيراً لأنه مُسْنَدٌ ومُثَبَّتٌ به المعنى .

المبتدأ مبتدأ لأنه
مُسْنَدٌ إليه والخبر خبر
لأنه مُسْنَدٌ تَبَيَّنَ به
وبيان ذلك

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « زيدٌ منطلقٌ » فقد أثبتَّ الانطلاق لزيد وأسندته إليه ، فزيدٌ مُثَبَّتٌ له ، ومنطلقٌ مُثَبَّتٌ به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً ، فحكم واجبٌ من هذه الجهة ، أى من جهة أن كان المبتدأ / هو الذى يُثَبَّتُ له المعنى ويُسْنَدُ إليه ، والخبرُ هو الذى يُثَبَّتُ به المعنى ويُسْنَدُ . ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه في اللفظ مقدّمٌ مبدوءٌ به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً بأن يقال : « منطلقٌ زيدٌ » ، / ولوجب أن يكون قولهم : « إن الخبرَ مقدّمٌ في اللفظ والنبيّة به التأخيرُ » ، محالاً . وإذا كان هذا كذلك ثم جئتُ بمعرفتين فجعلتهما مبتدأً وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنىً للأول . فإذا قلت : « زيدٌ أخوك » ، كنتَ قد أثبتتَ بأخوك معنىً لزيد ، وإذا قدّمت وأخّرت فقلت :

134

١٢٣

(١) « وأرد المعنى » ، سياقه في أول الفقرة : وإن أردت أن تعرف ذلك ، فانظر ... وأرد المعنى .

(٢) السياق : « فانظر وأرد المعنى تَعَلَّم » .

« أخوك زيد » ، (١) وجب أن تكون مُثَبِّتاً بزيد معنى لأخوك ، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً ، تغييراً للاسم عليه من غير معنى ، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدة غير أن يتقدّم أسمٌ في اللفظ على أسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه . وذلك ممّا لا يُشكَّ في سقوطه .

...

٢١٠ - وممّا يدلّ دلالة واضحة على اختلاف المعنى = إذا جمعت بمعرفتين ، ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة ، وتارة بالعكس = قولهم : « الحبيب أنت » ، و « أنت الحبيب » ، وذاك أن معنى « الحبيب أنت » ، أنه لا فصل بينك وبين (١٣٨) من تحبّه إذا صدقت المحبة ، وأنّ مثل المتحابّين مثل نفس يقتسمها شخصان ، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : « الحبيب أنت إلا أنه غيرك » . فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : « أنت الحبيب » ، حاولت ما لا يصحّ ، لأن الذي يعقل من قولك : « أنت الحبيب » هو ما عناه المتنبي في قوله :

أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبًّا غَيْرَ مَحْبُوبٍ (٢)

/ ولا يخفى بُعد ما بين الغرضين . فالمعنى في قولك : « أنت الحبيب » أنك الذي أختصّه بالمحبة من بين الناس . وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجبٌ أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و « زيد أخوك » بمعنى واحد .

135

(١) من أول قوله : « كنت قد أثبت بأخوك » إلى هنا ، ساقط في « ج » ، سهواً من الكاتب .

(٢) في ديوانه .

٢١١ - وها هنا شيء يجب النظر فيه ، وهو أن قولك : « أنت الحبيب » ، كقولنا « أنت الشجاع » ، تريد أنه الذي كملت فيه الشجاعة ، أم كقولنا : ^(١) « زيد المنطلق » ، تريد أنه الذي كان منه الانطلاق الذي سمع المخاطب به ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يحتمل أن يكون كقولنا : « أنت / الشجاع » ، لأنه يقتضى أن يكون المعنى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب ، كما أن المعنى في « هو الشجاع » أنه لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده وما هو شجاع به . وذلك محال .

١٢٤

٢١٢ - وأمر آخر وهو أن الحبيب « فعيل » بمعنى « مفعول » ، فالحبة إذن ليست هي له بالحقيقة ، وإنما هي صفة لغيره قد لابسته وتعلقت به تعلق الفعل بالمفعول . والصفة إذا وصفت بكمال وُصفت به على أن يرجع ذلك الكمال إلى من هي صفة له ، دون من تلبسه ملابسته المفعول . وإذا كان كذلك ، بعد أن تقول : « أنت المحبوب » ، على معنى أنت الكامل في كونك محبوباً ، كما أن بعيداً أن يقال : « هو المضروب » ، على معنى أنه الكامل في كونه ١٣٩ مضرورياً .

136

وإن جاء شيء من ذلك جاء على تعسف فيه وتأويل لا يتصور ههنا ، وذلك أن يقال مثلاً : « زيد هو المظلوم » ، على معنى أنه لم يُصَبَّ أحداً ظلم يبلغ في الشدة والشناعة الظلم الذي لحقه ، / فصار كل ظلم سواه عدلاً في جنبه = ولا يجيء هذا التأويل في قولنا : « أنت الحبيب » ، لأننا نعلم أنهم لا يريدون بهذا الكلام أن يقولوا : إن أحداً لم يُحِبَّ أحداً محبتي لك ، وأن ذلك قد أبطل

(١) في المطبوعة : « أو كقولنا » .

المحَبَّات كُلُّهَا حتى صيرتَ الذي لا يُعَقَل للمحبة معنى إلا فيه . وإنما الذي يريدون أن المحبة منى بِجُمَلتها مقصورةٌ عليك ، وأنه ليس لأحدٍ غيرك حظٌّ في مَحَبَّةٍ منى .

٢١٣ - وإذا كان كذلك بَانَ أَنَّهُ لا يكون بمنزلة « أنت الشجاع » ، تريد الذي يتكامل الوصف فيه ، ^(١) إلا أَنَّهُ ينبغي من بعد أن تعلم أن بين « أنت الحبيب » وبين « زيد المنطلق » فرقاً ، وهو أن لك في المحبة التي أثبتتها طرفاً من الجنسية ، من حيث كان المعنى أن المحبة منى بِجُمَلتها مقصورةٌ عليك ، ولم تعد إلى محبة واحدة من محباتك . ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك : « أنت الحبيب » أنك لا تحبُّ غيره ، وأن لا محبة لأحدٍ سواه عندك ؟ ولا يُتصوَّر هذا في « زيد المنطلق » / ، لأنه لا وجه هناك للجنسية ، إذ ليس ثم إلا أنطلاقاً واحداً قد عرف المخاطبُ أنه كان ، واحتاج أن يُعيَّن له الذي كان منه ويُنصَّ له عليه . فإن قلت : « زيد المنطلق في حاجتك » ، تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك ، عَرَضَ فيه معنى الجنسية حينئذ على حدِّها في « أنت الحبيب » .

١٢٥

٢١٤ - وههنا أصل يجب أن تُحكِّمه : وهو أن من شأن أسماء الأجناس كُلُّها إذا وُصِفَتْ ، أن تتنوع بالصفة ، فيصير « الرجل » الذي هو جنسٌ واحدٌ إذا وصفتُهُ فقلت : « رجلٌ ظريف » ، و « رجلٌ طويل » ، و « رجلٌ قصير » ، و « رجلٌ شاعرٌ » ، و « رجلٌ كاتبٌ » ، أنواعاً مختلفة / يُعدُّ كل نوع منها شيئاً على حدة ، وتُستأنف ^(٢) في اسم « الرجل » بكل صفة تقرأها إليه جنسيةً . ^(٢)

أسماء الأجناس والمصادر
تنوع إذا وصفت

137

(١) في المطبوعة وحدها : « الذي تكامل » .

(٢) « جنسية » ، مرفوع بقوله « وتُستأنف » ، أى : تُستأنف بكل صفة جنسية .

٢١٥ - وهكذا القول في « المصادر » ، تقول : « العلم » و « الجهل » و « الضرب » و « القتل » و « السير » و « القيام » و « القعود » ، فتجد كل واحد من هذه المعاني جنساً كالرجل والفرس والحمار . فإذا وصفتَ فقلت : « علمٌ كذا » و « علمٌ كذا » كقولك : « علمٌ ضروريٌّ » و « علمٌ مكتسبٌ » ، و « علمٌ جليٌّ » و « علمٌ خفيٌّ » و « ضربٌ شديدٌ » و « ضربٌ خفيفٌ » و « سيرٌ سريعٌ » و « سيرٌ بطيءٌ » وما شاكل ذلك ، أنقسم الجنسُ منها أقساماً ، وصار أنواعاً ، وكان مثلها مثل الشيء المجموع المؤلفُ تفرُّقه فرقاً وتُشعبه شعباً . وهذا مذهبٌ معروفٌ عندهم ، وأصل متعارفٌ في كل جيل وأمة .

...

٢١٦ - ثم إن ههنا أصلاً هو كالمتفرّع على هذا الأصل أو كالتنظير له ، المصادر تتفرق بالصلة ، وهو أن من شأن « المصدر » أن يُفرَّق بالصلّات كما يفرق بالصفّات . كما تتفرق بالصفة

ومعنى هذا الكلام أنك تقول « الضربُ » ، فتراه جنساً واحداً ، فإذا قلت : « الضربُ بالسيف » ، صار بتعديتك له إلى السيف ، (١) نوعاً مخصوصاً . ألا تراك تقول : « الضربُ بالسيف غير الضربُ بالعصا » ، تريد أنهما نوعان مختلفان ، وأن اجتماعهما في اسم « الضرب » لا يوجب اتفاقهما ، لأن الصلة قد فصلت بينهما وفرقتهما . / ومن المِثَالِ البَيِّن في ذلك قولُ المتنبي :
 وَتَوَهَّمُوا اللَّعِبَ الْوَعْيَى ، وَالطَّعْنَ فِي الْهَيْجَاءِ غَيْرِ الطَّعْنِ فِي الْمَيْدَانِ (٢)

١٢٦

(١) في المطبوعة : « تعديتك » ، بغير باء .

(٢) في ديوانه ، و « الوعى » و « الهيجاء » الحرب ، و « الميّدان » ، يريد به ميّدان التدريب على استعمال السلاح ، وهو أشبه باللعب .

لولا أن اختلاف صِلَة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه ، وأن يَحْدُث فيه انقسامٌ وتنوُّعٌ ، لَمَا كان لهذا الكلام معنىً ، ولَكَان في الاستحالة / كقولك : « الطعن غير الطعن » . فقد بَانَ إِذَنْ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطعنين جنساً برأسه غير الآخر ، بَأَن كَانَ هذا في الهَيْجَاءِ ، وَذَلِكَ فِي الْمِيدَانِ .

وهكذا الحُكْمُ ④١ في كل شيءٍ تَعَدَّى إِلَيْهِ « المصدر » وتعلَّقَ بِهِ . فاختلافُ مفعولى المصدر يقتضي اختلافه ، وَأَن يَكُونَ المتعدِّى إِلَى هذا المفعول غير المتعدِّى إِلَى ذاك . وعلى ذلك تقول : « ليس إعطائك الكثير كإعطائك القليل » ، وهكذا إِذَا عَدَّيْتَهُ إِلَى الْحَالِ كقولك : « ليس إعطائك معسراً كإعطائك موسراً » و « ليس بَذُلُّكَ وَأَنْتَ مُقِلٌّ ، كَبَذُلِّكَ وَأَنْتَ مَكْثَرٌ » .

٢١٧ - وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا مِنْ حَكْمِ « الْمَصْدَرِ » ، فَاعْتَبِرْ بِهِ حُكْمَ الْأَسْمِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ .

الاسم المشتق أيضاً
يتفرق بالصلة

وَإِذَا اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ قَوْلَكَ : « هُوَ الْوَفِيُّ حِينَ لَا يَفِي أَحَدٌ » ، وَ « هُوَ الْوَاهِبُ الْمَثَّةُ الْمُصْطَفَاةُ » ، وَقَوْلُهُ : (١)

وَهُوَ الضَّارِبُ الْكَتِيْبَةُ ، وَالطَّعْرُ سَنَةٌ تَغْلُو ، وَالضَّرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى (٢)

وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ = كُلُّهَا أَخْبَارٌ فِيهَا مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ ، وَأَنَّهَا فِي نَوْعِهَا الْخَاصِ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ الْمَطْلُوقِ إِذَا جَعَلْتَهُ خَبِيراً فَقُلْتَ : « أَنْتَ الشُّجَاعُ » .

وَكَأَنَّكَ لَا تَقْصِدُ بِقَوْلِكَ : « أَنْتَ الشُّجَاعُ » إِلَى شَجَاعَةِ بَعْضِهَا قَدْ

(١) انظر الفقرة رقم : ١٩٦

(٢) في ديوان التنسي ، وفي المطبوعة : « أَعْلَى وَأَعْلَى » ، وَ « أَعْلَى » مِنْ « الْغَلَاءِ » ، أَيْ الضَّرْبِ أَعَزُّ وَجُودًا مِنَ الطعْنِ وَأَعْلَى .

كانت وعُرفت من إنسان ، وأردت أن تُعرَفَ ممن كانت = بل تُريد أن تُقَصِّرَ جنسَ الشجاعة عليه ، ولا تجعل لأحدٍ غيره فيه حظاً ، كذلك لا تُقَصِّدُ بقولك : « أنت الوَفِيُّ حين لا يفِي أحد » إلى وَفَاءٍ واحد . كيف ؟ وأنت تقول : « حين لا يفِي أحد » .

وهكذا محالٌ أن يَقْصِدَ في قوله : « هو الواهبُ المئة المصطفاة » ، إلى هِبَةٍ واحدة ، لأنه يقتضى أن يَقْصِدَ / إلى مئة من الإبل قد وهبها مرة ، ثم لم يَعُدْ لمثلها . ومعلوم أنه خلاف الغرض ، لأنَّ المعنى أنه الذى من شأنه أن يهب المئة أبداً ، والذى يبلغ عطاؤه هذا المبلغ ، كما تقول : « هو الذى يعطى مادحة الألف والألفين » ، وكقوله :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الجَيْمِي * (١)

وذلك أوضح من أن يَحْفَى .

...

٢١٨ - (١٤٢) وأصل آخر : وهو أن من حَقَّنَا أن نعلم أن مذهب

الجنسية في الاسم وهو خبرٌ ، غيرُ مذهبها وهو مبتدأ .

الألف واللام الدالة على
الجنسية لها مذهب في الخبر ،
غيب في المُبتدأ .
وروجه هذا المعنى

(١) لامرأة من بنى عُقَيْل ، تفخر بأحوالها من اليمن ، وقبله .

* حَيْدَةُ نَخَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِي *

نوادر أبنى زيد : ٩١ ، واللساني (مآى) وغيرهما وهو مشهور . وفي هامش المخطوطة ما نصه :

« مئة تجمع على مئى ، ويكون الأصل : مُؤَوَى ثم تقلب الواو باءً كما يقال مُضَى في مَضَى

بمضى : والأصل مُضَوَى ، كقعود ، والمعروف الجمع بالواو والنون ، كقولك : مئةٌ ومِئُون ، مثل رئة ورئُون ، وثبَّةٌ وثبُون » .

تفسيرُ هذا : أْنَا وَإِنْ قَلْنَا إِنْ « اللام » في قولك : « أنت الشجاع » للجنس ، كما هو له في قولهم : « الشُّجَاعُ مُوقِيٌّ ، والجبانُ مُلْقِيٌّ » ، (١) فَإِنَّ الفرقَ بينهما عظيم . وذلك أن المعنى في قولك : « الشجاعُ موقٍ » ، أنك تُثَبِّت الوِقاية لكل ذاتٍ من صفتها الشُّجاعة ، فهو في معنى قولك : الشُّجاعان كلُّهم مُوقُونَ . ولست أقول إنَّ الشجاع كالشجاعان على الإطلاق ، وإن كان ذلك ظنَّ كثيرٍ من الناس ، ولكنني أريد أنَّك تجعل الوِقاية تستغرقُ الجنس وتشمِّله وتَشْبِعُ فيه . وأما في قولك : « أنت الشجاع » ، فلا معنى فيه للاستغراق ، إذ لست تريد أن تقول : « أنت الشجاعان كلهم » حتى كأنك تذهب به مذهب قولهم : « أنت الخلق كلهم » و « أنت العالم » ، كما قال :

وليسَ لله بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (٢)

...

٢١٩ - ولكنْ لحديثِ « الجنسية » ههنا مأخُذٌ آخرٌ غيرُ ذلك ، وهو أنَّك تُعْمِدُ بها إلى المصدر المشتق منه الصفة وتُوجِّهها إليه ، لا إلى نفس الصفة . ثم لك في توجيهها إليه مسلكٌ دقيقٌ . وذلك أنه ليس القَصْدُ أن تأتي إلى شجاعاتٍ كثيرة فتجمعها له وتوجدها فيه ، ولا أن تقول : إنَّ الشجاعات التي / يُتَوَهَّم وجودها في الموصوفين بالشجاعة هي موجودة فيه لا فيهم = هذا كلُّه محالٌ ، بل المعنى على أنك تقول : كُنَّا قد عَقَلْنَا الشجاعةَ وَعَرَفْنَا حَقِيقَتَهَا ، وما هي ؟ وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه وبطشه حتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ شجاع على

140

(١) مثلٌ ، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام : ١١٦ رقم : ٢٩٧ ، وقائله حُنين

ابن تحشُّرم السعدي .

(٢) هو لأبي نواس ، في ديوانه . وصدر البيت مكتوب في هامش « ج » ، وليس في « س » ،

وفي المطبوعة « ليس على الله » .

١٢٨

الكمال / ؟ وأستقرّينا الناس فلم نجد في واحد منهم حقيقة ما عرفناه ، حتى إذا صرنا إلى المخاطب ، وجدناه قد استكمل هذه الصفة ، واستجمع شرائطها ، وأخلص جوهرها ، ورسخ فيه (١٢٧) سنخها . (١) ويبيّن لك أن الأمر كذلك ، اتفاق الجميع على تفسيرهم له بمعنى الكامل ، ولو كان المعنى على أنه آستغرق الشجاعات التي يتوهم كونها في الموصوفين بالشجاعة ، لما قالوا إنه بمعنى الكامل في الشجاعة ، لأن الكمال هو أن تكون الصفة على ما ينبغي أن تكون عليه ، وأن لا يخالطها ما يقدح فيها ، وليس الكمال أن تجتمع آحاد الجنس وينضم بعضها إلى بعض . فالغرض إذن بقولنا : « أنت الشجاع » ، هو الغرض بقولهم : « هذه هي الشجاعة على الحقيقة ، وما عداها جُبِنٌ » و « هكذا يكون العلم ، وما عداه تخيُّلٌ » ، (٢) و « هذا هو الشعر ، وما سواه فليس بشيء » . وذلك أظهر من أن يخفى .

...

٢٢٠ - وضرب آخر من الاستدلال في إبطال أن يكون « أنت الشجاع » بمعنى أنك كأنك جميع الشجعان ، على حدّ « أنت الخلقُ كلهم » ، (٣) وهو أنك في قولك : « أنت الخلق » و « أنت الناسُ كلهم » و « قد جُمع العالمُ منك في واحد » ، تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس ، من غير أن تبطل تلك المعاني وتنفّيها عن الناس ، بل على أن تدعى له أمثالها . ألا ترى أنك إذا قلت في الرجل / : « إنه معدود بألف رجل » ، فلست

141

(١) « سنخها » ، أصلها وجذرها .

(٢) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « وهذا هو العلم ، وما عداه جهل » .

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢١٨

تعنى أنه معدود بألف رجل لا معنى فيهم ولا فضيلة لهم بوجهه ، (١) بل تُريد أنه يُعطيك من معاني الشجاعة أو العلم أو كذا أو كذا = مجموعاً ، (٢) ما لا تجدُ مقداره مُفرقاً إلا في ألف رجل . وأما في نحو « أنت الشجاع » ، فإنك تدعى له أنه قد انفرد بحقيقة الشجاعة ، وأنه قد أُوتى فيها مزيةً وخاصية لم يؤتها أحدٌ ، حتى صار الذى كان يعدّه الناس شجاعةً غير شجاعةٍ ، وحتى كأن كل إقدام إحجامٌ ، وكل قوةٍ عرفت في الحرب ضعفٌ . وعلى ذلك قالوا : « جاد حتى / بَحَلَّ كل جواد ، وحتى مَنع أن يستحقَّ اسم (١٤٤) الجواد أحد » ، كما قال :

وَأَنْتَ لَا تَجُودُ عَلَيَّ جَوَادٍ هِبَائِكَ أَنْ يُلَقَّبَ بِالْجَوَادِ (٣)

١٢٩

وكما يقال : « جاد حتى كأن لم يُعرف لأحدٍ جودٌ ، وحتى كأن قد كذب الواصفون العيثَ بالجود » ، كما قال :

أَعْطَيْتَ حَتَّى تَرَكْتَ الرِّيحَ حَاسِرَةً وَجُدْتَ حَتَّى كَانَ العَيْثَ لَمْ يَجِدِ (٤)

...

(١) في نسخة عند رشيد رضا : « وبألف رجل لا غناء فيهم » .

(٢) في المطبوعة : « بل تريد أن تُعطيه » ، وفي « س » : « أن يعطيك » .

(٣) هو للمتنبي في ديوانه ، وقبله بيت متصلٌ بمعناه بمعناه ، وهو :

تَلُوْمُكَ يَا عَلِيُّ لِعَيْرِ ذَنْبٍ لِأَنَّكَ قَدْ زَرَيْتَ عَلَى العِبَادِ

ومعنى البيت : هبائك لا تُجود على أحدٍ باسم الجواد : لأنه لا يستحق هذا الاسم ، مع ما يُرى

من جودك وزيادتك عليه ، (شرح الواحدى) .

(٤) هو للبحترى في ديوانه . و « حاسرة » قد أعيت وكَلَّت فضُفَّ هُوبها .

هَذَا فَصْلٌ

في «الذى» خصوصاً

٢٢١ - أعلم أن لك في «الذى» علماً كثيراً ، وأسراراً جَمَّةً ، وخفائيا إذا بَحِثْتَ عنها وتصورتها أطلعت على فوائد تُؤنسُ النفسَ ، وتُثَلِّجُ الصدرَ ، بما يُفضي بك إليه من اليقين ، ويُؤدِّيه إليك من حُسن التبيين .

والوجهُ في ذلك أن تتأمل عباراتٍ لهم فيه لِمَ وُضِعَ ، ولأى غرضِ أَجْتَلِبَ ، وأشياءَ وصفوه بها . فمن ذلك قولهم : « إنَّ «الذى» أَجْتَلِبَ ليكون وُصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمَل ، كما أَجْتَلِبَ «ذو» لِيُتَوَصَّلَ به إلى الوصف بأسماء الأجناس » ، يعنون بذلك أنك / تقول : « مررت بزيد الذى أبوه منطلق » و « بالرجل الذى كان عندنا أمس » ، فتجدك قد توصلت بـ «الذى» إلى أن أبنت زيدا من غيره ، بالجملة التى هى قولك « أبوه منطلق » ، ولولا «الذى» لم تصل إلى ذلك = كما أنك تقول : « مررت برجل ذى مال » فتوصل بـ « ذى » إلى أن تُبينَ الرجلَ من غيره بالمال ، ولولا « ذو » لم يتأتَّ لك ذلك ، إذ لا تستطيع أن تقول : « برجل مال » .

٢٢٢ - فهذه جُمْلَةٌ مفهومةٌ ؟ إلا أن تحتها خبايا تحتاج إلى الكشف عنها . فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن تُوصف المعرفة بالجملة ، ولِمَ لم يكن حالها في ذلك حال التُّكْرَةِ التى (١٤٥) تصفها بها في قولك : « مررت برجل أبوه مُنْطَلِقٌ » : و « رأيت إنساناً تُقَادُ الجَنَائِبُ بين يديه » . (١)

(١) « الجنايب » جمع « جنيبة » ، وهى الدابة تُقَادُ ، ويعنى أنه أمير أو سلطان .

وقالوا: إنَّ السببَ في امتناع ذلك: أنَّ الجملَ نكراتٌ كُلُّها، بدلالة أنها تُستَفَاد، وإنما يُستَفَادُ المجهول / دون المعلوم. قالوا: فلما كانت كذلك، كانت وَفَقَ النَّكْرَةَ، ^(١) فجازَ وَصَفُها بها، ولم يَجْزُ أن توصفَ بها المعرفة، إذ لم تكن وَفَقاً لها.

١٣٠

٢٢٣ - والقول البين في ذلك أن يُقال: ^(٢) إنه إنَّما اجْتَلِبَ حتَّى إذا كان قد عُرفَ رجلٌ بقصة وأمرٍ جَرَى له، فَتَخَصَّصَ بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه، ذُكِرَ «الَّذِي».

«الذي» توصل بجملة
سبق من السامع العلم بها

تفسير هذا أنك لا تَصِلُ «الذي» إلا بجملةٍ من الكلام قد سبق من السامع علمٌ بها، وأمرٍ قد عرفه له، نحو أن ترى عنده رجلاً يُنشده شعراً فتقول له من غَدٍ: «ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس يُنشدك الشعر؟»

هذا حكم الجملة بعد «الذي»، إذا أنت وصفت به شيئاً. فكان معنى قولهم: «إنه آجتلب لِيُتَوَصَّلَ بِهِ إلى وَصْفٍ / المعارفِ بالجملة»، أنه جِيءَ به لِيُفَصِّلَ بين أن يُرَادَ ذِكْرُ الشئِ بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك.

143

٢٢٤ - فإن قلت: قد يُوتى بعد «الذي» بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حيث يكون «الذي» خبراً، كقولك: «هذا الذي كان عندك بالأمس» و «هذا الذي قَدِمَ رسولاً من الحضرة»، أنت في هذا وشبهه تُعَلِّمُ المخاطَبَ أمراً لم يَسْبِقَ له به علمٌ، وتُفَيِّدُه في المُشارِ إليه شيئاً لم يكن عنده. ولو لم يكن كذلك، لم يكن «الذي» خبراً، إذ كان لا يكون الشئُ خبراً حتى يُفَادَ بِهِ.

«الذي» تأتي بعدها أيضاً
جملة غير معلومة للسامع

(١) في المطبوعة: «وَفَقاً للنكرة».

(٢) في المطبوعة وحدها: «والقول المبين».

فالقول في ذلك : أن الجملة في هذا النَّحْوِ ، وإن كان المخاطَبُ لا يعلمها لِعَيْنٍ من أشرت إليه ، فإنه لا بُدَّ من أن يكون قد علمها على الجملة وحُدَّتْ بها . فإنك على كلِّ حالٍ لا تقول : « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، لمن لم يعلم أن رسولاً قَدِمَ ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل = (١٤٦) وكذا لا تقول : « هذا الذي كان عندك أمس » ، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسانٌ وذهب عن وهمه ، وإنما تقوله لمن ذاك على ذُكْرٍ منه ، إلا أنه رأى رجلاً يُقْبَلُ من بعيد ، فلا يَعْلَمُ أنه ذاك ، ويظنُّه إنساناً غيره .

- ٢٢٥ - وعلى الجملة ، فكلُّ عاقلٍ يعلم بؤنَّ ما / بين الخبر بالجملة مع
١٣١ « الذي » وبينها مع غير « الذي » ، فليس من أحدٍ به طَرَّقَ إلا وهو لا يَشْكُ أن
ليس المعنى في قولك : (١) « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، (٢) كالمعنى إذا قلت :
« هذا قَدِمَ رسولاً من الحضرة » = ولا « الذي يَسْكُنُ في مَحَلَّةٍ كذا » ،
كقولك : « هذا يسكن محلة كذا » ، وليس ذاك إلا أنَّك في قولك : « هذا قَدِمَ
رسولاً من الحضرة » مُبْتَدِئٌ خبيراً بأمرٍ لم يَبْلُغِ السامع ولم / يُبْلِغُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ
١٤٤ أصلاً = وفي قولك : « هذا الذي قَدِمَ رسولاً » ، مُعْلَمٌ في أمرٍ قد بلغه أن هذا
صاحبه ، (٣) فلم يَحُلْ إِذْنٌ من الذي بدأنا به في أمرِ الجملة مع « الذي » ، من
أنه ينبغي أن تكون جملةٌ قد سبقَ من السامع علم بها فأعرفه ، فإنه من المسائل
التي من جهلها جهل كثيراً من المعاني ، ودخل عليه الغلط في كثير من الأمور ،
والله الموفق للصواب .

...

(١) « به طَرَّقَ » ، بكسر فسكون : أى قُوَّة ، وأصل « الطَّرْق » ، السَّمَنُ والشَّخْمُ .
(٢) في المطبوعة و « س » هنا : « ... رسولاً من الحضرة » ، و « الحضرة » يعنى حضرة الخلافة .
(٣) « معلم في أمر » ، أى مخبر .

فُروقٌ في الحالِ لها فَضْلٌ تَعَلَّقِيٌّ بِالْبَلَاغَةِ

٢٢٦ - أعلم أن أوّل فرق في الحال أنها تجيء مُفْرَدًا وَجُمْلَةً ، والقصد ههنا إلى الجملة .

الحال ، ومجيئها جملةً
مع الواو تارة ،
ويغير الواو تارة

وأوّل ما ينبغي أن يُضَبَّط من أمرها أنها تجيء تارةً مع « الواو » وأخرى بغير « الواو » ، فمثال مجيئها مع الواو قولك : « أتاني وَعَلِيهِ ثَوْبٌ دِيبَاجٌ » ، و « رأيتُه ①٤٧ وَعَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ » ، و « لقيت الأَمِيرَ والجُنْدُ حَوالِيهِ » ، ^(١) و « جاءني زيد وهو مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ » = ومثال مجيئها بغير « واو » : « جاءني زيدٌ يَسْعَى غُلامُهُ بين يديه » و « أتاني عَمْرُوٌ يَقُودُ فَرَسَهُ » ، وفي تمييز ما يَقْتَضِي « الواو » ممّا لا يقتضيه صُعُوبَةٌ .

٢٢٧ - والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدئٍ وخبرٍ ، فالغالب عليها أن تجيء مع « الواو » كقولك : « جاءني زيدٌ وعمرُوٌ أَمَامَهُ » و « أتاني وَسَيْفُهُ على كتفه » : فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذى الحال ، لم يصلح بغير « الواو » البتة ، وذلك كقولك : « جاءني زيد وهو رَاكِبٌ » و « رأيتُ زيداً وهو جالسٌ » ، و « دخلتُ عليه وهو يُملى الحديث » و « أنتهيتُ إلى الأميرِ وهو يُعَبِّئُ الجَيْشَ » ، فلو تركت « الواو » في شيء من ذلك / لم يصلح . فلو قلت : « جاءني زيد هو رَاكِبٌ » ، و « دخلت عليه هو يملئ الحديث » ، لم يكن كلاماً .

١٣٢

٢٢٨ - فإن كان الخبرُ / في الجُمْلَةِ من المبتدئِ والخبر = ظرفاً ، ثم كان

145

(١) في هامش « ج » بخطه : « والجيش » ، يعني مكان « الجند » .

قَدْ قُدِّمَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَقَوْلِنَا : « عَلَيْهِ سَيْفٌ » وَ « فِي يَدِهِ سَوْطٌ » ، كَثُرَ فِيهَا أَنْ تَجِيءَ بِغَيْرِ « وَاو » . فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ كَذَلِكَ قَوْلُ بَشَّارٍ :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بَلْدَةً أَوْ نَكِرْتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَى سَوَادٍ^(١)

يعنى على بقية من الليل ، وقول أمية :

فَأَشْرَبَ هَنِيئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِعاً فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِخْلَافاً^(٢)

وقول الآخر :

لَقَدْ صَبَّرْتُ لِلذَّلِّ أَعْوَادٌ مِنْبِرٍ تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبٌ^(٣)

كُلُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَيْسَ فِيهِ « وَاو » كَمَا تَرَى ، وَلَا هُوَ مُحْتَمِلٌ لَهَا إِذَا نَظَرْتَ .

٢٢٩ - وَقَدْ يَجِيءُ تَرْكُ « الْوَاوِ » فِيمَا لَيْسَ الْخَبْرُ فِيهِ كَذَلِكَ ، وَلَكِنه لَا يَكْثُرُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فَيٍّ » وَ « رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدَنِهِ » ، فِي قَوْلٍ مِنْ رَفَعٍ ، (٢٤٨) وَمِنْهُ بَيْتُ « الْإِصْلَاحِ » .

نَصَفَ النَّهَارُ ، الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْعَيْبِ لَا يَدْرِي^(٤)

(١) في ديوانه ، يعنى خروجه في سواد الليل . و « البازي » ، الصقر .

(٢) في ديوان أمية بن أبي الصلت .

(٣) هو شعر وائلة بن خليفة السدوسي ، يهجو عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة ، وهو في البيان والتبيين ١ : ٢٩١ ، ٢٩٢ / ٢ : ٣١٣ ، وضبطه في « س » : لقد صَبَّرْتُ .

(٤) هو للمسيب بن علس ، خال الأعشى ، وهو مجموع شعر الأعشين ٣٥٢ ، وهو في إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٦٩ ، وفيه : « وشريكه بالغيب » قال قبله : « نَصَفَ النَّهَارُ يَنْصُفُ ، إِذَا انْتَصَفَ » ، وَقَالَ بَعْدَهُ : « أَرَادَ : انْتَصَفَ النَّهَارُ وَالْمَاءُ غَامِرُهُ لَمْ يَخْرُجْ . وَقَالَ : وَذَكَرَ غَائِصاً أَنَّهُ غَاصَ ، فَانْتَصَفَ النَّهَارُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَاءِ » ، وَهِيَ مِنْ جِيَادِ الْقَصَائِدِ النَّوَادِرِ . وَفِي هَامِشِ الْمَخْطُوطَةِ « ج » : « أَي : وَالْمَاءُ غَامِرُهُ » . وَضَبَطْتُ أَنَا أَبُو فَهْرٍ « النَّهَارُ » بِالنَّصْبِ أَيْضاً ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : « نَصَفَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ » ، بَلَّغَ نَصْفَهُ ، وَيُقَالُ : « نَصَفْتُ الْقُرْآنَ » ، بَلَّغْتُ مِنْهُ النُّصْفَ ، وَ « نَصَفَ عُمَرُ » ، أَي بَلَّغَ نَصْفَهُ .

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو عليّ في « الإغفال » : (١)
 وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ ، سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ (٢)
 ٢٣٠ - وما ظاهره أنه منه قوله :

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتُهُ ، حَاضِرَاهُ الْجُودُ وَالكَرْمُ (٣)

فقوله : « حاضراه الجود » ، جملة من المبتدأ والخبر كما ترى ، وليس فيها
 « واو » ، والموضع موضع حال ، ألا تراك تقول : « أتيتُه فوجدته جالساً » ،
 فيكون « جالساً » حالاً ، ذاك لأن « وجدتُ » في مثل هذا من الكلام / لا تكون
 المتعدية إلى مفعولين ، ولكن المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ كقولك : « وجدتُ
 الضالَّةَ » إلا أنه ينبغي أن تعلم أن لتقديم الخبر الذي هو « حاضراه » تأثيراً في
 معنى الغنى عن « الواو » ، وأنه لو قال : « وجدته ، الجودُ والكرمُ حاضراه » لم
 يحسن حسنه الآن ، وكان السبب في حسنه مع التقديم / ، أنه يقرب في المعنى
 من قولك : « وجدته حاضره الجود والكرم » أو « حاضراً عنده الجود والكرم » .

140

١٣٣

...

٢٣١ - وإن كانت الجملة من فعلٍ وفاعل ، والفعل مضارعٌ مثبتٌ
 غير منفي ، لم يكذبىء بالواو ، بل ترى الكلام على مجيئها عاريةً من « الواو » ،
 كقولك : « جاءني زيدٌ يسئى غلامه بين يديه » ، وكقوله :

جملة الحال ، والفعل مضارع

مثبت غير منفي

لا تكاد تحيىء بالواو

(١) « أبو علي الفارسي » ، وكتابه « الإغفال » .

(٢) الشعر لسلامة بن جندل في ديوانه ، وفي الأصمعيات رقم : ٤٢ ، واللسان (جنن) ،
 وروايته كما هنا ، وأجود الروايتين ما في الديوان والأصمعيات : « سِرْبَالُهُ لَمْ يُحَرِّقْ » ، أى لم تحرقه الرماح
 والسهام . و « جَنَانُ اللَّيْلِ » ، ما يسترك من ظلمته .

(٣) ينسب للأخطل ، وليس في ديوانه .

① وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةَ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ (١)

وقوله :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أُحَوِّدِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ (٢)

وكذلك قولك : « جاءني زيد يسرع » ، لا فصل بين أن يكون الفعل لدى الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه ، فإن ذلك كله يستمر على الغنى عن « الواو » ، وعليه التنزيل والكلام . ومثاله في التنزيل قوله عز وجل : (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ) [سورة المثر : ٦] ، وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى) (سورة الليل : ١٧ ، ١٨) ، وكقوله عز اسمه (وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة

الأعراف : ١٨٦] .

...

٢٣٢ - فأما قول ابن همام السَّلُولِي :

فَلَمَّا حَشِيْتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا (٣)

جميء جملة الحال فعلاً
مضارعاً ومعه الواو

(١) هو شعر علقمة بن عَدَّة ، في ديوانه : والمفضليات : ١٢٠ ، وسيأتي أيضاً في رقم : ٢٤٣ و « قتود الرحل » ، خشب الرحل وأدواته . و « يسفَعُنِي » يحرقني ويغير لوني من شمس حره ، و « الجوزاء » برج من أبراج الشمس ، يشتد الحرّ بنزولها فيه . و « مسموم » ، شديد السموم ، وهي الريح الحارة . و « قَدِيدِمَةَ » تصغير « قدام » ، وروايته في الديوان والمفضليات : « يوم تجيء به الجوزاء » .

(٢) هو لأبي داود ، وقد مضى في الفقرة رقم : ٨٢

(٣) هو عبد الله بن همام السَّلُولِي ، في أنساب الأشراف (القسم الرابع ، الجزء الأول من إحسان عباس) : ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ومعاهد التنصيص ١ : ٢٨٥ ، يقوله ليزيد بن معاوية ، حين أمر ابن زياد ، أن يأخذه ، فأخذه ، فسأله أن يكلفه عريفة ، وكان اسم العريفة « مالكا » ففعل . ثم هرب ابن همام وأخذ عريفة ولحق يزيد بن معاوية فاستجار به فآمنه ، فقال له هذا الشعر لما رجعت إلى دياره . وفي المطبوعة : « أظافيرهم » ، وهو خطأ ، والضمير يعود إلى الأسد في البيت قبله ، وهو :

وَكُرَّهَنِي أَرْضَكُمْ أَنْتِي رَأَيْتُ بِهَا أَسَدًا شَابِكَا

و « شابك » مشتبك الأنياب ، فهو أشد لفريسه .

في رواية من رَوَى « وَأَرْهَنُهُمْ » ، (١) وما شبهوه به من قولهم : « قُمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ » فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى « نَجَوْتُ رَاهِنًا مَالِكًا » / و « قُمْتُ صَانِكًا وَجْهَهُ » ، ولكن « أَرْهَنُ » و « أَصْلُكَ » حكاية حال ، مثل قوله :

147

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي ، فَمَضَيْتُ ، ثُمَّ قُلْتُ : لَا يَعْينِي (٢)
فكما أن « أمرٌ » ههنا في معنى « مررت » ، كذلك يكون « أرهن »
و « أصلك » هناك في معنى « رهننت » و « صككت » .

ويبين ذلك أنك ترى « الفاء » تحيى مكان « الواو » في مثل هذا ، وذلك
كنحو ما في الخبر في حديث عبد الله بن (١٥) عتيك حين دخل على أبي رافع
اليهودي حصنه قال : « فانتهيت إليه ، فإذا هو في بيت مظلم لا أدرى أنى هو
من البيت ، فقلت : أبا رافع ! فقال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت ،
فأضربه بالسيف / وأنا دهش » = (٣) فكما أن « أضربه » مضارع قد عطفه
بالفاء على ماضٍ ، لأنه في المعنى ماضٍ ، كذلك يكون « أرهنهم » معطوفاً على
الماضى قبله = وكذا لا يُشكُّ في أن المعنى في الخبر : « فأهويت فضربت » ،

١٣٤

(١) وذلك لأن الرواية الأخرى : « وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا » .

(٢) هو من شعر شمر بن عمرو الحنفي ، وقيل : لرجل من بني سلول ، والشعر في الأصمعيات
رقم : ٣٨ . ورواه سيبويه في الكتاب ١ : ٤١٦ ، والخزانة ١ : ١٧٣ ، وتفسير الطبري ٢ : ٣٥١ ،
وبعده :

غَضْبَانَ ، مُمْتَلِكًا عَلَى إِهَابِهِ ، إِنِّي وَرَبِّكَ سَخَطُهُ يُرْضِينِي

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه .

كذلك يكون المعنى في البيت : « نَجَوْتُ وَرَهَنْتُ » ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكى الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره ، كما كان ذلك في « وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي ، فمضيتُ » ، إلا أن الماضي في هذا البيت مؤخَّرٌ معطوف ، وفي بيت ابن همام وما ذكرناه معه ، مُقَدَّمٌ معطوف عليه . فأعرفه .

...

بجاء الحال مضارعاً منفياً ،
بجاء بالواو ، كثير

٢٣٣ - فإن دخل حرفُ نفي على المضارع تغيَّرَ الحكم ، فجاء بالواو وبتركها كثيراً ، وذلك مثل قولهم : « كُنْتُ وَلَا أُحْشَى بِالذُّنْبِ » ، (١) وقول مسكين الدارمي :

أَكْسَبْتَهُ الْوَرِقَ الْبَيْضُ أَبَا ، وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ (٢)

وقول مالك بن رُفَيْع ، وكان جنى جنابةً فطلبه مُصْعَبُ بن الزُّبَيْرِ :

/ بَعَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ ، فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

148

(١) مثل ، و قليلاً ما يرد في كتب الأمثال ، وهو في اللسان مادة (حشى) ، و « أُحْشَى » ، أَحْوَفُ .

(٢) هو في المجموع من شعره ، والأغاني ٢٠ : ٢١١ (الهيئة) ، وغيرهما ، يقوله في امرأته ، يقول قبله :

مَنْ رَأَى ظَبِيًّا عَلَيْهِ لَوْلُوٌّ وَأَضِحَ الْخَدَّيْنِ مَقْرُونًا بِضَبِّ

ويقول في آخرها :

لَا تَلْمُهَا ، إِنَّهَا مِنْ نِسْوَةِ مِلْحُهَا مَوْضُوعَةٌ فَوْقَ الرُّكْبِ

« ملحها فوق الركب » ، كناية عن سوء خلقها وقلة وفائها . و « الْوَرِقِ » ، الفضة ، والضمير في « أكسبته » للظبي ، ويعنى به امرأته .

أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي ، وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ (١)

« كان » في هذا كله تامةً والجملة الداخلة عليها « الواو » في موضع الحال . ألا ترى أن المعنى : « وُجِدْتُ غير خاشٍ للذئب » ، و « لقد وُجِدَ غير مدعٍ لأب » و « وُجِدْتُ غير مُنْهِنٍ بالوعيد وغير مُبَالٍ به » ، ولا معنى لجعلها ناقصة ، وجعل « الواو » مزيدة .

٢٣٤ - وليس مَجِيءُ الفعل المضارع حالاً ، على هذا الوجه ، بعزير في (٥١) الكلام ، ألا تراك تقول : « جعلتُ أمشي وما أدري أين أضعُ رجلي » و « جعل يقول ولا يدري » ، وقال أبو الأسود : « يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي » ، (٢) وهو شائعٌ كثيرٌ .

٢٣٥ - فأما مجيء المضارع منفيًا حالاً من غير « الواو » فيكثر أيضاً ويحسن ، فمن ذلك قوله :

/ ثَوْرًا لَا يُرِيدُونَ الرُّوَّاحَ ، وَعَالَهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرٍ (٣)

١٣٥

(١) هكذا هنا ، وفي الأمالي ٣ : ١٢٧ ، « مالك بن أبي رفيع الأسدي وكان صعلوكاً ، فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه وقال هذا الشعر ، وروايته كما في « س » بقائي مصعب » ، وهي أجود الروایتين فأثبتها . وكان في « ج » والمطبوعة : « أتاني مصعب » .
(٢) هو في صدر بيت لأبي الأسود ، يقوله لعبد الله بن فروخ = ويقال قاطها للحصين بن أبي الحر العنبري . وأيضاً في صدر البيت نفسه منسوباً إلى فرات بن حيان ، ويقال إنه أيضاً لأبي سفيان بن الحارث ، والبيت :

يُصِيبُ وَمَا يَدْرِي ، وَيُخْطِي وَمَا دَرَى وَكَيْفَ يَكُونُ التَّوَكُّ إِلَّا كَذَلِكَ

وفي شعر فرات « إلا كذلكا » ، و « التوك » ، الحمق . وانظر معجم الشعراء للمرزباني : ٣١٧ .

(٣) هو ليكرشة العسبي ، أبي الشغب ، يرثي بنيه ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٤٩ ، ٥٠ ، ومجالس نعلب : ٢٤٢ ، والشعر يتامه في مقطعات مراثٍ لابن الأعرابي ، رقم : ٤ ، ورواية البيت على الصواب كما أثبتته ، وفي المطبوعة والمخطوطتين : « مَصْرُوا لا يريدون الرواح » .

مجىء المضارع منفيًا حالاً ،
بغير الواو كثيرٌ

وقال أرطاة بن سهية ، وهو لطيف جداً :

إن تلقني ، لا ترى غيري بناظرة ، تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد^(١)

فقوله : « لا ترى » في موضع حال . ومثله في اللطف والحسن قول أعشى

همدان ، وصحب عباد بن ورقاء إلى إصبيان فلم يحمده فقال :

أتينا إصبياناً فهزلتنا وكنا قبل ذلك في نعيم

وكان سفاهة منى وجهلاً مسيرى ، لا أسير إلى حميم^(٢)

قوله : « لا أسير إلى حميم » ، حال من ضمير المتكلم الذي هو « الياء » في

149

« مسيرى » ، وهو فاعل في المعنى ، فكأنه قال : وكان سفاهة منى وجهلاً / أن

سرت غير سائر إلى حميم ، وأن ذهب غير متوجه إلى قريب : وقال خالد بن

يزيد بن معاوية :

لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لأحجب^(٣)

وهو كثير إلا أنه لا يهتدى إلى وضعه بالموضع المرضي إلا من كان

صحيح الطبع .

٢٣٦ - وما يجيء بالواو وغير « الواو » ، الماضي ، وهو لا يقع حالاً

الماضي بجيء حالاً بالواو

وغير الواو مقرونًا مع « قد »

إلا مع « قد » مظهره أو مقدره . أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع ، كقولك :

« أتاني وقد جهده السير » = (١٥٢) وأما بغير « الواو » فكقوله :

(١) أبياته في الأغاني ١٣ : ٣٤ (الدار) ، بقوله لشبيب بن البرصاء ، وكان قال : « وددت أني

جمعني وآبن الأمة أرطاة بن سهية يوم قتال فاشفى منه غيظي » ، فبلغ ذلك أرطاة ، فقال : « إن

تلقني » ، الشعر .

(٢) في مجموع شعر الأعشى : ٣٤١ ، والصحيح أن الأعشى صحب أبا سليمان خالد بن

عتاب بن ورقاء الرياحي ، انظر الأغاني ٦ : ٤٣ (الدار) .

(٣) غير منسوب ، في شرح شواهد العيني (الخزاعة ٣ : ١٩١) .

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُهُ وَاللَّيْلُ قَدْ مَزَقَتْ عَنْهُ السَّرَائِلُ^(١)

وقول الآخر :

فَأَبُوا بِالرَّمَاكِ مَكْسَرَاتٍ وَأَبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدِ آحَيْنَا^(٢)

وقال آخر ، وهو لطيف جداً :

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الْجُفُونَ إِلَى الْوَعَى مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ آسْتَبْشَارُ^(٣)

٢٣٧ - وما يجيء بالواو في الأكثر الأشيع ، ثم يأتي في مواضع بغير

« الواو » فيلطف مكانه ويدل على البلاغة ، الجملة قد دخلها « ليس » تقول :

« أتأني وليس عليه ثوب » و « رأيتك وليس معه غيره » ، فهذا هو المعروف

المستعمل ، ثم قد جاء بغير « الواو » فكان من الحسن على ما ترى ، وهو قول

الأعرابي :

/ لَنَا فَتَى وَحَبْدًا الْأَفْتَاءُ تَعْرِفُهُ الْأَرْسَانُ وَالِدَّلَاءُ

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَى الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءُ^(٤)

جملة « ليس » ،
بجانبها بالواو وبغيرها

١٣٦

(١) الشعر لحنّج بن حندج المرّي ، شرح الحماسة للتبريزي ٤ : ١٦٠ ، وسيأتي في رقم :

٢٤٣

(٢) هو من المنصفة ، قصيدة عبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ :

٢٢٩ - ٢٣٤

(٣) في هامش المخطوطة « ح » حاشية نصها : « كَسَرُوا الْجُفُونَ » من قوله :

وَمِنْ قَبْلُ مَا أَعْيَيْتُ كَاسِيرَ عَيْنِهِ زِيَادًا ، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَيَّ حَبَائِلُهُ

وهو وصف يدل على نبات الجأش ، وعلى الثقة بالله . قال أبو فهر : أظن أن كسر الجفون ، هو

كسر جفون السيف ، حتى لا تُغمد ، وتكون أبدأ مصلطة في الحرب .

(٤) لم أقف عليه بعد .

بجىء جملة الحال
بغير واو

150

٢٣٨ - وما ينبغي أن يُرَاعَى في هذا الباب : أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بغير « واو » ويَحْسُنُ ذلك ، (١) ثم تنظر فترى ذلك إنما حَسُنَ من أجل حَرْفِ دَخَلَ / عليها . مثاله قول الفرزدق :

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِيَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ (٢)

قوله : « كأنما بنى » إلى آخره ، في موضع الحال من غير شُبْهَةٍ ، ولو أنك تركت « كأن » فقلت : « عسى أن تبصرينى بنى حوالى كالأسود » ، رأيتُهُ لا يحسنُ حُسْنُهُ (٣) الآن ، (٣) ورأيتَ الكلام يقتضى « الواو » كقولك : « عسى أن تبصرينى وبنى حوالى كالأسود الحوارد » .

٢٣٩ - وشبيهة بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مُفْرَدٍ ، فَلَطَفَ مكانها ، ولو أنك أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يَحْسُنَ ، مثال ذلك قول ابن الرومى :

(١) في « س » ، « فحسُنْ ذلك » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « فيحسُنْ ذلك » .
(٢) في ديوانه ، وروايته « الأسود اللوابد » ، وهى أصح الروايتين ، وأولاهما بهذا الشعر .
ورواية أكثر كتب البلاغة كما هنا ، وأيضاً رواية الديوان : « فإني عسى » ، وهى أبيات ثلاثة يقولها الفرزدق لامرأته طيبة بنت العجاج الجاشعى ، وقالت له : ليس لك ولدٌ ، وإن ميتٌ ورتك قومك ! فقال لها :

تَقُولُ : أَرَاهُ وَاحِدًا طَاحَ أَهْلُهُ يَوْمَلُهُ فِي الْوَارِثِينَ الْأَبَاعِدُ

فإني عسى
فإن تميمًا قبل أن يلد الحصى أقام زماناً وهو في الناس واحدٌ

و « الحوارد » ، الغضاب . و « اللوابد » جمع « لابد » ، وهو الأسد . و « اللبدة » ، وهو الشعر اللابد على زُبرته . و « تميم » هو أبو القبيلة التى منها الفرزدق ، و « الحصى » ، العدد الكثير ، شُبّه في الكثرة بالحصى .

وفي هامش المخطوطة « ج » ، ذكر البيت الثالث : « فإن تميمًا » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « حسنه في الأول » .

وَاللَّهُ يُبَيِّنُ لَنَا سَالماً ، بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ (١)

فقوله : « بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ » ، في موضع حال ثانية ، ولو أنك أسقطت « سالماً » ، من البيت فقلت : « والله يبيِّنُ برداك تبجيل » ، لم يكن شيئاً .

...

٢٤٠ - وإذ قد رأيت الجُمْل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، فلا بُدَّ من أن يكون ذلك إمَّا كان من أجل عِلِّي توجبه وأسباب تقتضيه ، فمحال أن يكون ههنا جُمْلَة لا تصلح إلا مع « الواو » ، وأخرى لا تصلح فيها « الواو » ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها « بالواو » وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سببٌ وعِلَّةٌ ، وفي الوقوف على العِلَّة في ذلك إشكال وغموضٌ ، ذاك لأنَّ الطريقَ إليه غيرُ مَسْلُوكٍ ، والجهة التي منها تُعرَف غيرُ مَعْرُوفَة . وأنا أكتب لك أصلاً في « الخبر » إذا عرَفته انفتح لك وَجْهُ العِلَّة في ذلك .

...

٢٤١ - (٢) اعلم أن « الخبر » ينقسم إلى خبرٍ هو / جزءٌ من الجملة لا تتم الفائدة دونه ، وخبرٍ ليس / بجزء من الجملة ، وذكته زيادةٌ في خبرٍ آخر ، سابق له . فالأوّل خبر المبتدأ ، كمنطلق في قولك : « زيد منطلق » ، والفعل كقولك : « خرج زيد » ، وكل واحد من هذين جزءاً من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة = والثاني هو الحال كقولك : « جاءني زيدٌ راكباً » ، وذلك لأن الحال خبرٌ في الحقيقة ، من حيث أنك تُثبت بها المعنى لذي الحال كما تُثبتُ بخبر المبتدأ

اختلاف الجمل الواقعة

حالاً ، في مجيئها
بالواو وبغيرها

151

١٣٧

الخبر : نوعان ،

جزء من الجملة وخبر
ليس بجزء من الجملة

(١) في ديوانه : ٢٣١٥

(٢) هذه الفقرة رقم : ٢٤١ ، قد سلفت بنصّها في الفقرة : ١٧٩

للمبتدأ ، (١) وبالفعل (٥٤) للفاعل . ألا تراك قد أثبتت الركوب في قولك :
 « جاءني زيد ركباً » لزيد ؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك
 عنه بالجمي ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم
 تباشره به ابتداءً ، (٢) بل بدأت فأنبتت الجمي ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس
 به الإثبات على سبيل التبع لغيره ، وبشرط أن يكون في صلته . وأما في الخبر
 المطلق نحو : « زيد منطلق » و « خرج عمرو » ، فإنك أثبتت المعنى إثباتاً جرّده
 له ، وجعلته يباشره من غير واسطة ، (٣) ومن غير أن يتسبب بغيره إليه .

...

٢٤٢ - وإذ قد عرفت هذا ، فأعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت
 من « الواو » ، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته
 إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ، ثم اقتضت « الواو » ،
 فذاك لأنك مستأنف بها خبراً ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في
 الإثبات .

٢٤٣ - تفسير هذا : أنك إذا قلت : « جاءني زيد يسرع » ، كان بمنزلة
 قولك : « جاءني زيد مُسرِعاً » ، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع ، وتصل أحد
 المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أن تقول : « جاءني / كذلك ،
 وجاءني بهذه الهيئة » ، وهكذا قوله :

(١) في المطبوعة : « كما تثبته بالخبر للمبتدأ » ، وفي نسخة عند رشيد رضا ، كالذي أثبت هنا .

(٢) « ابتداءً » ، زائدة في هذا الموضع ، ولم تكن في رقم : ١٧٩

(٣) في المطبوعة « مباشرة » ، وقال رشيد رضا : « في نسخة : يباشره » .

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةَ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ (١)

كأنه قال : « وقد علوت قُتود الرحل بارزاً للشمس ضاحياً » ، وكذلك

قوله :

* مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَحَايِلُهُ * (٢)

= لأنه في معنى : « متى أرى الصبح بادياً لائحاً بيناً مُتَجَلِّياً » وعلى / هذا القياس أبداً . وإذا قُلْتُ : « جاءني وغلّامه يسعى بين يديه » و « رأيت زيدا وسيفه على كَيْفِهِ » ، (٣) كان المعنى على أَنَّكَ بدأتَ (٥٥) فَأُثِبْتُ المَجْمِءَ والرُّوْيَةَ ، ثم استأنفت خبيراً ، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعى الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كَيْفِهِ . ولما كَانَ المعنى على استئناف الإثبات ، احتيج إلى ما يربطُ الجملة الثانية بالأولى ، فجاء بالواو كما جرى بها في قولك : « زيد منطلق وعمرو ذاهب » و « العلم حسن والجهل قبيح » . وتسميتنا لها « واو حال » ، لا يخرجها عن أن تكون مُجْتَلِبَةً لُضْمٍ جملة إلى جملة .

١٣٨

ونظيرها في هذا « الفاء » في جواب الشرط نحو : « إن تأتيني فأنت مُكْرَمٌ » ، فإنها وإن لم تكن عاطفةً ، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها ، (٤) فاعرف ذلك = ونزل الجملة في نحو : « جاءني زيد يسرع » و « قد علوت قُتود

(١) مضى البيت في رقم : ٢٣١ ، وهو لعلامة بن عبدة .

(٢) مضى في رقم : ٢٣٦ ، وتماؤه :

* وَاللَّيْلُ قَدْ مَزَّقَتْ عَنْهُ السَّرَائِيلُ *

(٣) انظر الفقرة رقم : ٢٢٦

(٤) في المطبوعة وحدها : « أن تربط بنفسها » .

الرَّحْلُ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ ، منزلة الجزاء الذي يستغنى عن « الفاء » ، لأنَّ من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط ، وهو قولك : « إن تُعْطِنِي أَشْكُرْكَ » = ونزّل الجملة في « جاءني زيد وهو راكب » ، منزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط / بنفسه ، ويحتاجُ إلى « الفاء » ، كالجملّة في نحو : « إن تَأْتِنِي فَأَنْتِ مَكْرَمٌ » ، قياساً سوياً وموازنةً صحيحة . (١)

153

...

بيان دخول الواو
على الجملة

٢٤٤ - فإن قلت : قد علمنا أن عِلَّةَ دخول « الواو » على الجملة أن تستأنف الإثبات ، ولا تُصِلَ المعنى الثاني بالأول في إثباتٍ واحدٍ ، ولا تُنْزَلُ الجملة منزلة المفرد = ولكن بقي أن تُعَلَّمَ لِمَ كان بعض الجمل ، بأن يكون تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات ، أولى من بعض ؟ (٢) وما الذي منع في قولك : « جاءني زيد وهو يُسْرِعُ ، أو : وهو مُسْرِعٌ » أن يدخل الإسراع في صلة المجرى ويضامه في الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت : « جاءني زيد يُسْرِعُ » ؟

١٣٩

فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك : « جاءني / زيد وهو يسرع » ، (١٥٦) على استئناف إثباتٍ للسرعة ، ولم يكن ذلك في « جاءني زيد يسرع » . وذلك أنك إذا أعدت ذكر « زيد » فجئت بضميره المنفصل المرفوع ، كان بمنزلة أن تُعيد اسمه صريحاً فتقول : « جاءني زيدٌ وزيدٌ يُسْرِعُ » في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل « يسرع » في صلة المجرى ، وتضمه إليه في الإثبات . وذلك أن إعادتك ذكر « زيد » لا يكون حتى تُقْصِدَ استئناف الخبر

(١) السياق : « ونزّل الجملة ... قياساً سوياً ... » .

(٢) السياق : « لم كان بعض الجمل ... أولى من بعض » خير « كان » .

عنه بأنه يسرع ، وحتى تبتدىء إثباتاً للسرعة ، لأنك إن لم تفعل ذلك ، تركت المبتدأ ، الذي هو ضمير « زيد » أو اسمه الظاهر ، بِمَضْيَعَةٍ ، ^(١) وجعلته لغوياً في البين ، ^(٢) وجرى مجرى أن تقول : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وأن حال « يسرع » ههنا ، حاله إذا قلت : « جاءني زيد يسرع » ، فجعلت السرعة له ، ولم تذكر « عمراً » ، / وذلك مُحال .

154

...

٢٤٥ - فإن قلت : إنما استحال في قولك : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » أن تردّ « يسرع » إلى « زيد » وتنزله منزلة قولك : « جاءني زيد يسرع » ، من حيث كان في « يسرع » ضميرٌ لعمرو ، ونَضْمَتُهُ ضمير عمرو يمنع أن يكون لزيد ، وأن يقدر حالاً له . وليس كذلك : « جاءني زيد وهو يسرع » ، لأنّ السرعة هناك لزيد لا محالة ، فكيف ساغ أن تقيس إحدى المسئلتين على الأخرى ؟

قيل : ليس المانع أن يكون « يُسرع » في قولك : « جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه » ؟ حالاً من زيد أنه فعلٌ لعمرو ، فإنك لو أخرت « عمراً » فرفعته « بيسرع » ، وأوليت « يسرع » زيدا فقلت : « جاءني زيد يُسرع عمرو أمامه » وجدته قد صلح حالاً لزيد ، مع أنه فعلٌ لعمرو = وإنما المانع ما عرفتك ، من أنك تدع « عمراً » بِمَضْيَعَةٍ ، ^(٣) وتجيء به مُبتدأً ، ثم لا تعطيه خبراً . ^(٤)

(١) السياق : « تركت المبتدأ بمضيعة » .

(٢) « في البين » ، أى بينهما ، وقد فسرتة آنفاً .

(٣) انظر الفقرة السالفة : ٢٤٤

(٤) عند هذا الموضع حاشية في « ج » ، هي بلا شك من كلام عبد القاهر : هذا نصّها :

ومما يدلُّ على فساد ذلك أنَّه يُؤدِّي إلى أن يكون « يُسرِع » قد اجتمع في موضعه النَّصْبُ والرفْعُ ، وذلك أنَّ جَعَلَهُ (١٥٧) حالاً من « زيد » يقتضى أن يكون في موضع نصبٍ / = وجَعَلَهُ خبراً عن « عمرو » المرفوع بالابتداء يقتضى أن يكون في موضع رفع . وذلك بين التَّدافُع . ولا يجب هذا التَّدافُع إذا أخرجت « عَمْرًا » فقلت : « جاءني زيد يُسرِع عمرو أمامه » ، لأنك ترفعه حينئذٍ يُسرِع ، (١) على أنه فاعلٌ له ، وإذا ارتفع به لم يُوجب في موضعه إعراباً ، (٢)

= « ممَّا يزيدُ في بيان هذه المسئلة أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ وعمروٌ مُسرِعٌ بين يديه » ، لم تستطع أن تنصب « مسرعاً » على أن تجعله داخلاً في إثبات المجيء ، لأن نصبه يُخرجه من أن يكون خبراً عن « عمرو » ، فيبقى « عمرو » مبتدأ لا خبر له . وإذا عرفت هذا في « مُسرِع » الذي هو اسمٌ ، فقس « يُسرِع » في قولك : « جاءني زيدٌ وعمروٌ يُسرِعُ أمامه » عليه = وإذا قلت : « جاءني زيدٌ يُسرِع عمرو أمامه » ، أمكنك أن تضع الاسم موضع الفعل فتقول : « جاءني زيدٌ مُسرِعاً عمرو أمامه » ، ويكون لعمرو عاملٌ يعملُ فيه ولا يبقى ضائعاً ، لأن اسم الفاعل إذا تقدَّم ، صحَّ أن يرتفع « عمرو » به = وإذا تأخر لم يصحَّ ، لأنه إذا تأخر صار « عمرو » مبتدأ ، وإذا صار مبتدأً احتاج إلى خبرٍ ، والاسمُ [لا يكون خبراً ويُنصب] .

وهذا الذي بين القوسين جارٌّ عليه التصوير ، فلم يبق منه إلا حروفٌ ، فهكذا قرأته ، والله أعلم .

(١) « حينئذٍ » ، ليست في المطبوعة ، وأشار رشيد رضا أنها عنده في نسخة .

(٢) في المطبوعة بين قوله « لم يوجب في موضعه إعراباً » ، وقوله : « فيبقى مفرغاً » ، كلام ليس في شيء من الأصول ، وقد تبَّه الشيخ رشيد رضا في الاستدراك على أنها حاشية ، وليست في الأصل .
وهذا نصُّها :

فَيَقِي مُفْرَعًا لِأَن يَقْدَرُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « زَيْدٍ » وَجَرَى مَجْرَى أَنْ تَقُولَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ مَسْرَعًا عَمْرُو أَمَامِهِ » .

...

155

٢٤٦ - فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ / أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةً

مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبْرٍ حَالًا إِلَّا مَعَ « الْوَاوِ » ، وَقَدْ ذَكَرْتَ قَبْلَ أَنْ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كَلَامِهِمْ . (١)

القياس أن لا تجيء جملة من مبتدئ وخبر إلا مع الواو ، وعلّة ترك ذلك

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ وَالْأَصْلَ أَنْ لَا تَجِيءَ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدِئٍ وَخَبْرٍ حَالًا إِلَّا مَعَ « الْوَاوِ » ، وَأَمَّا الَّذِي جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الشَّيْءِ يُخْرَجُ عَنْ أَصْلِهِ وَقِيَاسِهِ وَالظَّاهِرُ فِيهِ ، بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ وَنَوْعٍ مِنَ التَّشْبِيهِ ، فَقَوْلُهُمْ : « كَلَّمْتُهُ فَوَهَّ إِلَى فَيٍّ » ، (٢) إِنَّمَا حَسُنَ بِغَيْرِ « وَوَاوٍ » مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَعْنَى : كَلَّمْتُهُ مُشَافِهًا لَهُ = وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْتِهِ » ، (٣) إِنَّمَا جَاءَ الرَّفْعُ فِيهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مِنْ غَيْرِ « وَوَاوٍ » ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : رَجَعَ ذَاهِبًا فِي طَرِيقِهِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ = وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَجَدْتُهُ حَاضِرًا الْجُودَ وَالْكَرَمَ » (٤) فَلِأَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ « حَاضِرًا » ، يَجْعَلُهُ

= « أَيْ إِنْ « عَمْرُو » إِذَا ارْتَفَعَ يُسْرَعُ ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي مَوْضِعِ « يَسْرَعُ » بِشَيْءٍ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتَى أَنْ يَكُونَ عَامِلًا مَعْمُولًا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَقِي مَوْضِعَ « يَسْرَعُ » مُفْرَعًا لِأَن يَقْدَرُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِيَةِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ « يَسْرَعُ » مُؤَخَّرًا عَنْ « عَمْرُو أَمَامِهِ » ، فَإِنَّهُ إِنْ اتَّصَلَ « يَسْرَعُ » بِزَيْدٍ كَانَ مَحَلَّهُ النَّصْبَ ، مَعَ أَنَّ « عَمْرُو » الْمَبْتَدَأُ ، عَمَلٌ فِي مَوْضِعِهِ الرَّفْعِ ، فَيَأْتِي التَّدَاوُعُ كَمَا سَبَقَ » .

وبلا ريب البتة ، ليس هذا من كلام عبد القاهر .

(١) انظر ما سلف من عند الفقرة رقم : ٢٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٩ .

(٣) انظر الفقرة : ٢٣٠ .

①٥٨ كأنه قال : « وجدته حاضراً عنده الجود والكرم » .

وليسَ الحملُ على المعنى ، وتنزيلُ الشيء منزلةً غيره ، بعزيمٍ في كلامهم ، وقد قالوا : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، فأجازوا أن يكون مثال الأمر في موضع الخبر ، لأن المعنى على النصب نحو : « اضرب زيدا » = ووضعا الجملة ، من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى : (١) « أَدْعَوْهُمْوَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » [سورة الأعراف : ١٦٣] ، لأن الأصل في المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو : « أدعوتهم أم صمتتم » .

ويُدل على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير « الواو » أصلاً ، قَلْتَهُ ، (٢) وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء .

١٤١ هذا ، ويجوز أن يكون / ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة « الواو » ، كما جاء الماضي على إرادة « قد » .

...

156

٢٤٧ - وأعلم أن الوجه فيما كان / مثل قول بشار :

* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ * (٣)

= أن يُؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش ، (٤) فيرفع « سوادٌ » بالظرف دون الابتداء ، ويجرى الظرف ههنا مجراه إذا جرت الجملة صفةً على النكرة

(١) في « س » ، وفي نسخة عند رشيد رضا : « ووضع الجملة من المبتدأ والخبر » .

(٢) « قلته » ، فاعل « ويدل » .

(٣) انظر الفقرة السالفة رقم : ٢٢٨ .

(٤) « الأخفش » ، ليس في « ج » ولا « س » .

نحو: « مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً »، (١) وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع فيرفع « صقراً » بما في « معه » من معنى الفعل ، فلذلك يجوز أن يُجْرَى الحالُ مُجْرَى الصفة ، فيُرفَع الظاهر بالظرف إذا هو جاءَ حالاً ، فيكون ارتفاع « سواد » بما في « على » من معنى الفعل ، لا بالابتداء .

ثم ينبغي أن يُقدَّر ههنا خصوصاً أن الظرفَ في تقدير اسم فاعلٍ لا فعل ، أعني أن يكون المعنى : « خرجت كائناً على سوادٍ ، وباقياً على سوادٍ » = ولا يُقدَّر : « يكون على سوادٍ » ، و « يبقى على سوادٍ » ، اللهم إلا أن تقدر فيه فعلاً ماضياً مع « قد » كقولك : « خرجت مع البازي قد بقي على سوادٍ » ، والأوّل أظهر .

٢٤٨ - وإذا (١٥٩) تأملت الكلامَ وجدتَ الظرفَ وقد وقعَ مواقعَ لا يستقيم فيها إلا أن يُقدَّر تقديرَ اسم فاعلٍ ، ولذلك قال أبو بكر بن السراج في قولنا : (٢) « زيدٌ في الدار » ، أنك محيّر بين أن تقدر فيه فعلاً فتقول : « استقر في الدار » ، وبين أن تقدر اسم فاعل فتقول : « مستقر في الدار » ، وإذا عاد الأمرُ إلى هذا ، كان الحالُ في ترك « الواو » ظاهرةً ، (٣) وكان « سواد » في قوله : « خرجت مع البازي على سوادٍ » ، بمنزلة « قضاء الله » في قوله :

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا (٤)

(١) هذا مثال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٤١ ، ولكن ليس فيه « غداً » ، فيحقق .

(٢) « ابن السراج » ، ليست في « ج » ولا « س » .

(٣) في نسخة عند رشيد رضا : « على ظاهره ؟ »

(٤) شعر سعد بن ناشب المازني ، شرح الحماسة للبريزي ١ : ٣٥ . وفي « س » أسقط البيت ،

وساق الكلام هكذا : « بمنزلة قضاء الله في كونه اسماً ظاهراً » .

في كونه اسماً ظاهراً قد أرتفع بأسم فاعيل قد اعتمد على ذى حالٍ ، فعمل عمل الفعل .

ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرتُ ، وأنه من أجل ذلك حَسُنَ ، (١)
 أنك تقول : « جاءني زيدٌ والسيفُ على كَيْفِهِ » و « خرجَ والتاجُ عليه » ،
 / فتجده لا يَحْسُنُ إلا بالواو ، وتعلم أنك لو قلت : « جاءني زيدٌ السيفُ على
 157 / كَيْفِهِ » و « خرجَ التاجُ عليه » ، كان كلاماً نافرأ لا يكاد يقع في الاستعمال ،
 ١٤٢ وذلك لأنه بمنزلة قولك : « جاءني وهو متقلِّدٌ سيفِهِ » و « خرج وهو لابسٌ
 التاجَ » ، في أن المعنى على أنك استأنفت كلاماً وأبتدأت إثباتاً = وأنتك لم تُرد :
 « جاءني كذلك » ولكن « جاءني وهو كذلك » ، فأعرفه .

...

(١) السياق : « ويدلُّك على أن التقدير فيه ما ذكرت أنك تقول : « جاءني زيد » .

بسم الله الرحمن الرحيم

القول في الفصل والوصل

٢٤٨ م - أعلم أنّ العلمَ بما ينبغي أن يُصنَع في الجمل من عَطْف بعضها على بعض ، أو تَرْكِ العَطْفِ فيها والمجىءِ بها منشورةً ، تُستأنَف واحدةً منها بعد أخرى = (١) من أسرار (١٦٠) البلاغة ، ومِمَّا لا يَتَأْتِي لِتَمَامِ الصوابِ فيه إلا الأعرابُ الخُلَّصُ ، (٢) وإلّا قومٌ طُبِعُوا على البلاغة ، (٣) وأوتوا فنًّا من المعرفة في ذَوْقِ الكلامِ هُمُ بها أفراد . وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سُئِلَ عنها فقال : « معرفة الفصل من الوصل » ، (٤) ذاك لغموضه ودِقَّةِ مسلكه ، وأنه لا يَكْمُلُ لإحرازِ الفضيلة فيه أَحَدٌ ، إلا كَمَلَ لسائر معاني البلاغة .

...

٢٤٩ - وأعلم أنّ سبيلنا أن نُنظِرَ إلى فائدة العطف في المُفرد ، ثم نعود إلى الجملة فننظُرُ فيها ونتعرَّفُ حالها .

ومعلومٌ أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشْرِكَ الثاني في إعراب الأول ، وأنه إذا اشْرَكَ في إعرابه فقد اشْرَكَ في حكم ذلك الإعراب ، نحو أنّ المعطوف على

(١) السياق : « اعلم أن العلم بما ينبغي ... من أسرار البلاغة » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « مما لا يأتي » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « والأقوام طبعوا ... » .

(٤) في هامش « ج » هنا حاشية : « إنما سئل عن ذلك أبو تمام الطائي » ، وفي البيان والتبيين ١ :

٨٧ : « قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل » .

المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعولٌ به أو فيه أو لهُ شريك له في ذلك .

158

وإذا كان هذا أصله في المُفْرَد ، / فإنَّ الجملَ المعطوفَ بعضها على

بعض على ضَرَبَيْنِ :

أحدهما : أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب ، وإذا كانت كذلك كان حُكْمُهَا حُكْمَ المفرد ، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تُكُون واقعةً موقعَ المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعةً موقعَ المفرد ، كان عطْفُ الثانية عليها جارياً مجزئاً عطف المفرد على المفرد ، ^(١) وكان وجهُ الحاجة إلى « الواو » ظاهراً ، والإشراكُ بها في الحكم موجوداً . فإذا قلت : « مررت برجلي خُلِّقَه حَسَنٌ وَخُلِّقَه قَبِيحٌ » كنت قد أشركت / الجملة الثانية في حكم الأولى ، وذلك الحُكْم كونها في موضع جَرٍّ بأنَّها صفةٌ للنكرة . ونظائر ذلك تكثُر ، والأمر فيها يسهل .

١٤٣

والذى يُشكِّلُ أمره هو الضرب الثاني ، وذلك أن تَعَطِّف على الجملة العارِية الموضع من الإعراب جملةً أخرى ، كقولك : « زيد قائم ، وعمرو قاعد » و « العلم (١٦٦) حَسَنٌ ، والجهل قَبِيحٌ » ، لا سبيل لنا إلى أن نَدَّعَى أن « الواو » أشركت الثانية في إعراب قد وَجِبَ للأولى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمَعْرِى منه ، وَلِمَ لَمْ يَسْتَوْ الحَال بين أن تعطف وبين أن تَدَّعِ العطف فتقول : « زيد قائم ، عمرو قاعد » ، بعد أن لا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤْتَى بالعاطف لِيُشْرِكَ بين الأولى والثانية فيه ؟

(١) في « ج » : « ... واقعة موقع المفرد ، وكان وجه الحاجة ... » ، أسقط كلمات ، وفي

المطبوعة : « ... مجزئ عطف المفرد ، وكان وجه الحاجة » ، أسقط « على المفرد » .

معاني العطف بالواو
والفاء وثم

٢٥٠ - وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْْرِضُ الْإِشْكَالَ فِي « الْوَاوِ » دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ تِلْكَ تَفِيدُ مَعَ الْإِشْرَاكِ مَعَانِي ، مِثْلَ أَنَّ « الْفَاءَ » تَوْجِبُ التَّرْتِيبَ مِنْ غَيْرِ تَرَاجُحٍ ، وَ « ثُمَّ » تُوجِبُهُ مَعَ تَرَاجُحٍ ، وَ « أَوْ » تَرُدُّ الْفِعْلَ / بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَتَجْعَلُهُ لِأَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنَهُ ، فَإِذَا عَطَفْتَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ ، ظَهَرَتِ الْفَائِدَةُ . فَإِذَا قُلْتَ : « أَعْطَانِي فَشَكَرْتَهُ » ، ظَهَرَ بِالْفَاءِ أَنَّ الشُّكْرَ كَانَ مُعَقَّباً عَلَى الْعَطَاءِ وَمُسَبَّباً عَنْهُ = وَإِذَا قُلْتَ : « خَرَجْتَ ثُمَّ خَرَجَ زَيْدٌ » ، أَفَادَتْ « ثُمَّ » أَنَّ خُرُوجَهُ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِكَ ، وَأَنَّ مُهْلَةً وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا = وَإِذَا قُلْتَ : « يُعْطِيكَ أَوْ يَكْسُوكَ » ، دَلَّتْ « أَوْ » عَلَى أَنَّهُ يَفْعَلُ وَاحِداً مِنْهُمَا لَا بَعَيْنَهُ .

159

وليس « للواو » معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثاني الأول . فإذا قلت : « جاءني زيد وعمرو » لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المحيء الذي أثبتته لزيد ، والجمع بينه وبينه ، ولا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، ولم يكن معنا في قولنا : « زيد قائم وعمرو قاعد » معنى تزعم أن « الواو » أشركت بين هاتين الجملتين فيه ، ثبت / إشكال السئلة .

١٤٤

٢٥١ - ثُمَّ إِنَّ الَّذِي يُوجِبُهُ النَّظَرُ وَالتَّأَمُّلُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ : إِنَّا وَإِنْ كُنَّا إِذَا قُلْنَا : « زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو قَاعِدٌ » ، فَإِنَّا لَا نَرَى هَهُنَا حُكْمًا نَزَعْنَا أَنَّ « الْوَاوِ » جَاءَتْ (١٦٦) لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِيهِ ، فَإِنَّا نَرَى أَمْرًا آخَرَ نَحْصُلُ مَعَهُ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ . وَذَلِكَ أَنَّا لَا نَقُولُ : « زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو قَاعِدٌ » ، حَتَّى يَكُونَ عَمْرُو بِسَبَبِ مَنْ زَيْدٌ ، وَحَتَّى يَكُونَ كَالنَّظِيرَيْنِ وَالشَّرِكَيْنِ ، وَبِحَيْثُ إِذَا عَرَفَ السَّمَاعُ حَالَ الْأَوَّلِ عَنَاهُ أَنْ يَعْرِفَ حَالَ الثَّانِي . يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِنْ جِئْتَ فَعَطَفْتَ عَلَى الْأَوَّلِ شَيْئاً لَيْسَ مِنْهُ بِسَبَبٍ ، وَلَا / هُوَ مِمَّا يُذَكَّرُ بِذِكْرِهِ وَيَتَّصِلُ حَدِيثُهُ

160

بحدِيثه ، لم يَسْتَقِم . فلو قلت : « خرجتُ اليوم من داري » ، ثم قلت : « وأحسن الذي يقول بيت كذا » ، قلتُ ما يُضْحَكُ منه . ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله :
 لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ (١)
 وذلك لأنه لا مناسبة بين كَرَمِ أبي الحسين ومَرَارَةِ النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديثُ بهذا الحديثَ بذاك .

...

٢٥٢ - وأعلم أنه كما يجب أن يكون المحدثُ عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدثِ عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يَجْرِي مجرى الشَّبِيهِ والنظيرِ أو النقيضِ للخبر عن الأول . فلو قلت : « زيد طويلُ القامة وعمرو شاعر » ، كان خلفاً ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال : « زيد كاتب وعمرو شاعر » ، و « زيد طويل القامة وعمرو قصير » .

وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لُفْقاً لمعنى في الأخرى ومُضَاماً له ، مثل أن « زيداً » و « عمراً » إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مُشْتَبَهِي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما ، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك ، مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك . (٢) وكذا السبيلُ أبداً .

(١) في ديوانه .

(٢) في « ج » : « كانت الحال التي يكون عليها الآخر من غير شك » ، أسقط ما بين الكلامين

سهواً .

والمعاني في ذلك كالأشخاص ، فإنما قلت مثلاً : « العلم حسن والجهل قبيح » ، لأنَّ كَوْنَ العلم (١٦٣) حسناً مضمومٌ في العقول إلى / كون الجهل قبيحاً .

١٤٥

...

٢٥٣ - وأعلم أنه إذا كان المُخْبِرُ عنه في / الجملتين واحداً كقولنا : « هو يقول ويفعل ، ويضُرُّ وينفع ، ويُسِيءُ ويُحْسِنُ ، ويأْمُرُ وينهى ، ويَحُلُّ ويعقِدُ ، ويأْخُذُ ويُعْطِي ، وَيَبِيعُ ويشتري ، ويأْكُلُ ويشربُ » وأشباه ذلك ، ازداد معنى الجمع في « الواو » قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً .

161

عطف الجمل بالواو

وذلك أنك إذا قلت : « هو يضر وينفع » ، كنت قد أفدت « بالواو » أنك أوجبت له الفعلين جميعاً ، وجعلته يفعلهما معاً . ولو قلت : « يضرُّ ينفع » : من غير « واو » لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك « ينفع » ، رجوعاً عن قولك « يضر » وإبطالاً له .

٢٥٤ - وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلّة ، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ إفرادٍ في أحدهما عن الآخر ، وذلك في مثل قولك : « العَجَبُ من أُنِّي أحسنتُ وأسأتُ » و « يكفيك ما قُلْتُ وسمعتُ » و « أُيْحَسُنُ أن تَنْهَى عن شيءٍ وتأتِي مثله ؟ » ، وذلك أنه لا يشبهه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل واحد . ومن البين في ذلك قوله : لا تَطْمَعُوا أن تُهَيِّئُونَا وتُكْرِمَكُمُ ، وأن نَكُفَّ الأذى عَنْكُم وتُوذُّونَا (١)

المعنى : لا تطمعوا أن تروا إكرامنا قد وجد مع إهانتكم ، وجماعها في

الحصول .

(١) شعر الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، شرح الحماسة للبريزي ١ : ١٢١

ومما له مأخوذ لطيف في هذا الباب قول أبي تمام :

لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَتَفْعَلَا وَتَذَكُرُ بَعْضَ الْفَضْلِ مِنْكَ وَتُفْضِلَا (١)

...

٢٥٥ - وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله ، فيستغنى بصلة معناه له عن وأصل يصله وربط يربطه = وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به ، وكالتأكيد / الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالموكّد = (٢) كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها (٦٤) بالتي قبلها ، وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها . وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبينة لها ، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها ، كما / لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيد غير الموكّد . فإذا قلت : « جاءني زيد الظريف » ، و « جاءني القوم كلهم » ، لم يكن « الظريف » و « كلهم » غير زيد وغير القوم .

...

٢٥٦ - ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى : (ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه) [سورة البقرة: ٢، ١] قوله : « لا ريب فيه » ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله « ذلك الكتاب » ، وزيادة تثبيت له ، وبمنزلة أن تقول : « هو ذلك الكتاب » ، هو ذلك الكتاب » ، فتعيده مرة ثانية لتثبته ، وليس يثبت الخبر غير الخبر ، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمه إليه ، وعاطف يعطفه عليه .

الجملة الموكدة لا تحتاج إلى عاطف وأمثلة ذلك

(١) في ديوانه ، والرواية فيه « بعض الفضل عنك » .

(٢) السياق : « وأعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله ... كذلك يكون في الجمل » .

٢٥٧ - ومثل ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
 أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى
 أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [سورة البقرة: ٧٠٦] قوله تعالى : (لَا يُؤْمِنُونَ) ،
 تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ، وقوله : (حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى
 قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ) ، تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول ، لأن من كان حاله إذا أُنذِرَ
 مثل حاله إذا لم يُنذَرَ ، كان في غاية الجهل ، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة .

٢٥٨ - وكذلك قوله عز وجل : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ
 وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ . يُخَادِعُونَ اللَّهَ) [سورة البقرة: ٩٠، ٩١] إنما قال
 « يُخَادِعُونَ » ولم يقل : « ويخادعون » لأن هذه المخادعة / ليست شيئاً غير
 قولهم : « آمناً » ، من غير أن يكونوا مؤمنين ، فهو إذن كلام أكذب به كلام آخر
 هو في معناه ، وليس شيئاً سواه .

163

٢٥٩ - وهكذا قوله عز وجل : (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا
 خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ) [سورة البقرة: ١٤٠] ، وذلك لأن
 معنى قولهم : « إِنَّا مَعَكُمْ » : إِنَّا لم نؤمن بالنبي ﷺ ولم نترك اليهودية . (١٦٥)
 وقولهم : « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ » ، خبرٌ بهذا المعنى بعينه ، لأنه لا فرق بين أن
 يقولوا : « إِنَّا لم نقل ما قلناه من أننا آمنا إلا استهزاء » ، وبين أن يقولوا : « إِنَّا لم
 نَخْرُجُ من دينكم وإِنَّا / معكم » ، بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار
 كأنهم قالوا : « إِنَّا معكم لم نفارقكم » فكما لا يكون « إِنَّا لم نفارقكم » شيئاً غير
 « إِنَّا معكم » ، كذلك لا يكون « إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ » غيره ، فأعرفه .

١٤٧

٢٦٠ - ومن الواضح البين في هذا المعنى قوله تعالى : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا
 وَكَلَّمَ مُسْتَكْبِرًا كَانَتْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) [سورة لقمان: ٧] ، لم يأت معطوفاً

نحو « وَكَأَنَّ فِي أُذُنِهِ وَقْرًا » ، لأنَّ المقصود من التشبيه بمن في أُذُنِهِ وَقْرٌ ، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع ، إلاَّ أنَّ الثاني أبلغُ وأكدُّ في الذي أُريد . وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعاً أن يَنْفَى أن يكونَ لتلاوة ما تُلى عليه من الآيات فائدةٌ معه ، ويكون لها تأثيرٌ فيه ، وأن يُجْعَلَ حاله إذا تُليت عليه كحالها إذا لم تُتَلَّ . ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أُذُنِهِ وَقْرٌ أبلغُ وأكدُّ في جعله كذلك ، من حيثُ كان مَنْ لا يصحُّ منه السمع وإن أراد ذلك ، أبعدَ من أن يكون لتلاوة ما يُتلى عليه فائدة ، من الذي / يصحُّ منه السمعُ إلاَّ أنه لا يسمع ، إمَّا اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع . فأعرفه وأحسنْ تدبُّره .

164

٢٦١ - ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) [سورة يوسف : ٢١] ، وذلك أن قوله : « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، مشابه لقوله : « مَا هَذَا بَشَرًا » ومُداخَلٌ في ضِمْنِهِ من ثلاثة أوجهٍ : (١) وجهان هو فيهما شبيهة بالتأكيد ، ووجهٌ هو فيه شبيه بالصفة .

فأحد وجهي كونه شبيهاً بالتأكيد ، هو أنه إذا كان ﴿١٦٦﴾ مَلَكًا لم يكن بشراً ، وإذا كان كذلك كان ، إثباتٌ كونه مَلَكًا تحقيقاً لا مَحَالَةً ، وتأكيداً لتَنفِي أن يكون بشراً .

والوجه الثاني أن الجارِي في العُرْفِ والعادة أنه إذا قيل : ما هَذَا بَشَرًا ، وما هَذَا بَادِمِي « = والحالُ حالٌ تعظيم وتعجب مما يشاهد في الإنسان من حُسْنِ خَلْقٍ أو خُلُقٍ = (٢) أن يكون الغرضُ والمرادُ من الكلام أن يقال إنه ملك ،

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « وداخل في ضمنه » .

(٢) السياق : « أنه إذا قيل أن يكون الغرضُ » .

وأنه يُكْتَنَى به عن ذلك ، حتى أنه يكون مفهومَ اللفظ ، ^(١) وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذَكَّر ، كان ذِكْرُهُ إذا ذُكِرَ تأكيداً لا مَحَالَةً ، / لأنَّ حدَّ « التأكيد » أن تحقِّق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى : أنه إنَّما كان « كُلُّهُمْ » في قولك : « جاءني القومُ كُلُّهُمْ » تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ، وهو الشمولُ ، قد فهم بديهاً من ظاهر لفظ « القوم » ، ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ « القوم » ، ولا كان هو من موجهه ، لم يكن « كُلُّ » تأكيداً ، ولكان الشمول مستفاداً من « كُلِّ » ابتداءً .

١٤٨

وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة ، فهو أنه إذا نُفِيَ أن يكون بشراً ، فقد أُثْبِتَ له جنس سواه ، إذ من / المُحال أن يخرج من جنس البشر ، ثم لا يدخل في جنس آخر . وإذا كان الأمر كذلك ، كان إثباته « ملكاً » تبييناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه ، وإغناء عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : « فإن لم يكن بشراً ، فما هو ؟ وما جنسه ؟ » كما أنك إذا قلت : « مرتت بزید الظريف » كان « الظريف » تبييناً وتعييناً للذي أردت من بين مَنْ لَهُ هذا الاسم ، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : « أيُّ الزيدین أردت ؟ » .

165

...

٢٦٢ - ومما جاء فيه الإثبات « بَانَ وَإِلَّا » على هذا الحدِّ قوله عز وجل : (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ) [سورة يس : ٦١] وقوله : (وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [سورة النجم : ٤، ٣] أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى ؟ فإثبات ما علمه

الإثبات والتأكيد
بان وإلا

(١) عند هذا الموضع حاشية في « ج » نصها : « معناه أنه إذا كان الحال حال تعظيم ، لم يحتمل قولك : « ما هو بادمي » ، و « ما هو بشراً » ، إلا أن تقول : إنه ملك » .

النبي ﷺ وأوحى إليه ذكراً وقرآناً ، تأكيداً وتثبيتاً لنفى أن يكون قد علم الشعر = وكذلك إثبات ما يتلوه عليهم وحيّاً من الله تعالى ، (١) تأكيداً و تقريراً لنفى أن يكون نطق به عن هوى . (٢)

...

٢٦٣ - وأعلم أنه ما من علمٍ من علوم البلاغة أنت تقول فيه : « إنه خفيّ غامضٌ ، ودقيقٌ صعبٌ » إلا وعلمٌ هذا الباب أعمضُ وأخفى وأدقُّ وأصعبُ . وقد قيع الناسُ فيه بأن يقولوا إذا رأوا جُملةً قد تُرك فيها / العطفُ : ١٤٩ « إن الكلام قد استونف وقُطِعَ عمّا قبله » ، لا تطلبُ أنفسهم منه زيادةً على ذلك . ولقد غفلوا غفلةً شديدةً .

...

٢٦٤ - ومِمَّا هو أصلٌ في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع الجملة يظهر فيها وجوب العطف ، التي قبلها حالٌ ما يُعطف ويُقرن إلى ما قبله ، ثم تراها قد وجب فيها تركُ العطفِ ، لأمرٍ عَرَضَ فيها صارت به أجنبيةً مما قبلها .

مثال ذلك قوله تعالى : (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [سورة البقرة : ١٥٠] ، الظاهرُ / كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من قوله (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [سورة البقرة : ١٤] وذلك أنه ليس بأجنبي منه ، بل هو نظيرٌ ما جاء معطوفاً من قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) [سورة النساء : ١٤٢] وقوله : (وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ) [سورة آل عمران : ٥٤] ، وما أشبه ذلك مما يُردُّ فيه العجزُ على الصدر ، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف ، وذلك لأمرٍ أوجب أن

(١) تحت قوله « وحيّاً » في هامش « ج » ما نصه : « نصب على الحال » .

(٢) في « س » والمطبوعة : « تقرير لنفى » ، ولم يذكر « تأكيد » .

لا يعطف ، وهو أن قوله : « إنما نحن مستهزؤن » ، حكاية عنهم أنهم قالوا ، وليس بخبر من الله تعالى = وقوله تعالى : (الله يستهزئ بهم) ، خبر من الله تعالى أنه يُجازيهم على كفرهم واستهزائهم . وإذا كان كذلك ، كان العطف ممتنعاً ، لاستحالة أن يكون الذي (١٦٨) هو خبر من الله تعالى ، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى ، إلى كونه حكاية عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤخذون ، وأن الله تعالى مُعاقِبهم عليه . (١)

وليس كذلك الحال في قوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) ، و « مَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ » ، لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني ، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية . وهذا هو العلة في قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١١ ، ١٢] إنما جاء « إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » مستأنفاً مُفْتَتِحاً « بآلاً » ، لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك = والذي قبله من قوله « إنما نحن مصلحون » ، حكاية عنهم . فلو عطف للزم / عليه مثل الذي قدّم ذكره من الدخول في الحكاية ، ولصار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، / ولصار كأنه قيل : قالوا : « إنما نحن مصلحون ، وقالوا إنهم المفسدون » ، وذلك ما لا يُشكُّ في فساده .

١٥٠

167

= وكذلك قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ) [سورة البقرة : ١٣] ولو

(١) في المطبوعة : و « من » : « يعاقبهم عليه » .

عطف : « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » على ما قبله ، لكان يكون قد أُدْخِلَ في الحكاية ،
وَلَصَارَ حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السُّفَهَاءُ ، من بَعْدِ أَنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا
تَرَكَوْا أَنْ يُؤْمِنُوا لَثَلَا يَكُونُوا مِنَ السُّفَهَاءِ .

لا يعطف الخبر
على الاستفهام

٢٦٥ - عَلَى أَنْ فِي هَذَا أَمْرًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ قَوْلَهُ : « ائْتُوا مِنْ » اسْتِفْهَامٌ ،

لا يعطف الخبر على الاستفهام .

فَإِنْ قُلْتِ : هَلْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)
عَلَى « قَالُوا » مِنْ قَوْلِهِ : « قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ » لَا عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ فِي
« إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » ، وَ « إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » ، وَكَانَ يَكُونُ نَظِيرَ قَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ مَلَكًا وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ) [سورة الأنعام : ٨]
وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : « وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا » (١٦٦) مَعْطُوفٌ ، مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، عَلَى
« قَالُوا » دُونَ مَا بَعْدَهُ ؟

قيل : إِنْ حُكِمَ الْعَطْفُ عَلَى « قَالُوا » فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ، (١) مَخَالَفَ لِحُكْمِهِ
فِي الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْتِ . وَذَلِكَ أَنَّ « قَالُوا » هَهُنَا جَوَابُ شَرْطٍ ، فَلَوْ عُطِفَ قَوْلُهُ :
« اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » عَلَيْهِ ، لَلَزِمَ إِدْخَالُهُ فِي حُكْمِهِ مِنْ كَوْنِهِ جَوَابًا ، وَذَلِكَ
لَا يَصِحُّ .

بيان العطف على
جواب الشرط

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى عُطِفَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ شَيْءٌ « بِالْوَاوِ » كَانَ ذَلِكَ عَلَى
ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ شَيْعِينَ يُتَّصَرُّ وَجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ « إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمُكَ أُعْطِكَ وَأَكْسَكَ » (٢) = وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « إِنْ حُكِمَ الْمَعْطُوفُ عَلَى قَالُوا » ، وَفِي « ج » : « إِنْ حُكِمَ » قَالُوا فِيمَا نَحْنُ

فِيهِ .

(٢) « أَكْرَمُكَ » ، لَيْسَتْ فِي « ج » .

المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه ، ويكون / الشرط لذلك سبباً 168
 فيه بوساطة كونه سبباً للأول ، (١) ومثاله قولك : « إذا رجع الأمير إلى الدار
 استأذنته وخرجت » ، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان ، وقد صار
 « الرجوع » / سبباً في الخروج ، من أجل كونه سبباً في الاستئذان ، فيكون ١٥١
 المعنى في مثل هذا على كلاً من ، نحو : « إذا رجع الأمير استأذنت ، وإذا
 استأذنت خرجت » .

وإذ قد عرفت ذلك ، فإنه لو عطف قوله تعالى (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على
 « قالوا » كما زعمت ، كان الذي يتصور فيه أن يكون من هذا الضرب الثاني ،
 وأن يكون المعنى : « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن
 مستهزون » ، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدهم في طغيانهم يعمهون .

وهذا وإن كان يُرى أنه يستقيم ، فليس هو بمستقيم . وذلك أن الجزاء
 إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إيّاه في قولهم : « آمنا » ، لا على
 أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزون = والعطف على « قالوا » يقتضى أن
 يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء ، لا عليه نفسه .

وبيّن ما ذكرناه من أن الجزاء ينبغى أن يكون على قصدهم الاستهزاء
 وفعلهم له ، لا على حديثهم عن (١٧٠) أنفسهم بأنهم مستهزون = (٢) أنهم لو
 كانوا قالوا لكبرائهم : « إنما نحن مستهزون » وهم يريدون بذلك دفعهم عن
 أنفسهم بهذا الكلام ، (٣) وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهموهم أنهم منهم وإن

(١) في المطبوعة وحدها : « بواسطة » .

(٢) السياق : « وبيّن ما ذكرناه أنهم لو كانوا » .

(٣) في « ج » : « دفعاً عن أنفسهم » .

لم يكونوا كذلك = (١) لكان لا يكون عليهم مؤاخَذَةٌ فيما قالوه ، من حيث كانت المؤاخَذَةُ تكون على / اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان ، لا في قول : « إنا استهزأنا » من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاداً ونيةً .

169

ما يوجب الاستئناف
وترك العطف وأمثله

هَذَا ، وههنا أمرٌ سوى ما مضى يُوجب الاستئناف وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مَصِيرَ أمرهم وما يُصنعُ بهم ، وأنزلَ بهم النِّقمةَ عاجلاً أم لا تنزلُ ويُمهَّلون = (٢) وتوقعُ في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك . وإذا كان كذلك ، كان هذا الكلام الذي هو قوله « اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ » ، في معنى ما صدرَ جواباً / عن هذا المقدرِ وقوعه في أنفس السامعين . وإذا كان مصدره كذلك ، كان حقه أن يوثق به مُبتدأً غير معطوف ، ليكون في صورته إذا قيل : « فَإِنْ سَأَلْتُمْ قِيلَ لَكُمْ : اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ » .

١٥٢

...

٢٦٦ - وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرت لك ، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضى سؤالاً ، (٣) منزلةً إذا صرح بذلك السؤال = (٤) كثيراً ، فمن لطيف ذلك قوله :

رَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ ، صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجِلِي (٥)

(١) السياق : « أنهم لو كانوا قالوا لكراهم لكان لا يكون عليهم »

(٢) السياق : « تحرك السامعين لأن يعلموا وتوقع في أنفسهم التمني »

(٣) السياق : « من تنزيلهم الكلام منزلةً »

(٤) السياق : « وإذا استقرت وجدت هذا كثيراً »

(٥) هو في المعنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وفي شرح شواهد للسيوطي :

لَمَّا حَكَّى عن العواذل أنهم قالوا: « هو في غمرة » ، وكان ذلك مما يجرُّك السامع لأن يسأله فيقول: « فما قولك في ذلك ، وما جوابك عنه ؟ » ، أخرج الكلام مُخْرَجَه إذا كان ذلك قد قيل له ، وصار كأنه قال: « أقول : صدَّقوا ، أنا كما قالوا ، (٧١) ولكن لا مطمع لهم في فلاحى » ، ولو قال: « زعم العواذل أننى في غمرة وصدقوا » ، لكان يكون لم يَضَعْ في نفسه أنه / مسئول ، (١) وأن كلامه كلامٌ مجيب .

170

٢٦٧ - ومثله قول الآخر في الحماسة :

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدَبٍ بِجُنُوبِ خَبْتِ عُرَيْتٍ وَأَجْمَتِ
كَذَّبَ الْعَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بِالْقَادِسِيَّةِ قُلْنَ : لَجَّ وَذَلَّتِ (٢)

وقد زاد هذا أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب ، تأكيداً بأن وَضَعَ الظَّاهِر موضع المضمَر ، فقال: « كذب العواذل » : ولم يقل « كَذَّبْنِ » ، وذلك أنه لما أعاد ذكر « العواذل » ظاهراً ، كان ذلك أبين وأقوى ، لكونه كلاماً مستأنفاً من حيث وَضَعَهُ وَضَعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله ، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام .

٢٦٨ - ومما هو على ذلك قول الآخر :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ! لَهُمْ إلفٌ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إلفٌ (٣)

(١) في المطبوعة وحدها : « لم يَصَحَّ في نفسه » .

(٢) هو في شرح الحماسة للتريزى ١ : ١٦٢ ، و « جُنْدَب » ، هو الشاعر ، ونسبه في معاهد التنصيص ١ : ٢٨١ ، وقال « جندب بن عمار » . و « خبت » ماءً لكلب . و « عُرَيْت » الناقة من رحلها . و « أجمت » ، أريحت من الركوب والسير . و « لَجَّ » جندبٌ في السير والتباعد ، و « ذلت » الناقة من طول السفر .

(٣) شعر مساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسى ، يهجو بنى أسد شرح الحماسة =

وذلك أن قوله : « لهم إلف » تكذيبٌ لدعواهم أنهم من قريش ، فهو إذن بمنزلة أن يقول : « كذبتُم ، لهم إلف » ، وليس / لكم ذلك » : ولو قال : « زعمتم أن إخوتكم قريش ولهم إلف وليس لكم إلف » ، لصار بمنزلة أن يقول : « زعمتم أن إخوتكم قريش وكذبتُم » ، في أنه كان يُخْرِجُ عن أن يكون موضوعاً على أنه جوابٌ سائل يقول له : « فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم ؟ » فأعرفه .
 وأعلم أنه لو أظهر « كذبتُم » ، لكان يجوز له أن يعطف هذا الكلام الذى هو قوله : « لهم إلف » عليه بالفاء ، فيقول : « كذبتُم فلهم إلف ، وليس لكم ذلك » . فأما الآن فلا مَسَاغَ لدخول الفاء البتة ، لأنه يصير حينئذ معطوفاً بالفاء على قوله : « زعمتم أن إخوتكم قريش » ، وذلك يُخْرِجُ إلى المحال ، من حيث يصير كأنه (١٧٢) يستشهد بقوله : « لهم / إلف » ، على أن هذا الزعم كان منهم ، كما أنك إذا قلت : « كذبتُم فلهم إلف » ، كُنْتَ قد استشهدت بذلك على أنهم كذبوا ، فأعرف ذلك .

171

٢٦٩ - ومن اللطيف في الاستئناف ، على معنى جعل الكلام جواباً في

التقدير ، قولُ اليزيدى :

مَلَكْتُهُ حَبْلِي ، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي
 وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ ، انْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ (١)

= للتبريزى ٤ : ١٢ ، وكان مساور يهاجى المرار بن سعيد الفقعسى الأسدى . « أسد » هو « أسد بن خزيمه ابن مدركة » ، وقريش من ولد أخيه كنانة بن خزيمه بن مدكة ، فمن هنا وغيره قالت بنو أسد : نحن إخوة قريش ، فكذبهم مساور بن هند ، وقال : لقريش رحلة الشتاء والصيف ، وهى « الإلاف » ، وليس لكم مثله ، وبعد البيت :

أُولَئِكَ أَوْمِنُوا جُوعاً وَخَوْفاً وَقَدْ جَاعَتْ بَنُو أَسَدٍ وَخَافُوا

(١) « اليزيدى » ، هو « أبو محمد » ، يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوى ، والبيتان غير

منسويين في الأغاني ٢٢ : ١٦٨ (الهيئة) .

استأنف قوله : « انتقم الله من الكاذب » ، لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له : « فما تقول فيما اتَّهَمَكَ به من أنك كاذب ؟ » فقال أقول : « انتقم الله من الكاذب » .

٢٧٠ - ومن النادر أيضاً في ذلك قول الآخر :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتِ ؟ قُلْتِ : عَلِيلٌ ، سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)

لما كان في العادة إذا قيل للرجل : « كيف أنت ؟ » فقال : « عليل » ، أن يُسأل ثانياً فيقال : « ما بك ؟ وما علتك ؟ » ، قدّر كأنه قد قيل له ذلك ، فأتى بقوله : « سهر دائم » جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال ، فأعرفه :

٢٧١ - ومن الحسن البين في ذلك قول المتنبي :

وَمَا عَفَتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا ، عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا (٢)

لما نفى أن يكون الذي / يرى به من الدروس والعفاء من الرياح ، وأن تكون التي فعلت ذلك ، وكان في العادة إذا نفى الفعل الموجود الحاصل عن واحد ف قيل : « لم يفعله فلان » ، أن يقال : « فمن فعله ؟ » قدّر كأن قائله قال : « قد زعمت أن الرياح لم تُعْفَ له محلاً ، فما عفاه إذن ؟ » ، فقال مجيباً له : « عفاه من حدّا بهم وساقا » .

٢٧٢ - ومثله قول الوليد بن يزيد :

/ عَرَفْتُ الْمَنْزِلَ الْحَالِيَّ عَفَا مِنْ بَعْدِ أحوال

(١) مشهور غير منسوب .

(٢) في ديوانه .

عَفَاهُ كُلُّ حَنَّانٍ عَسُوفٍ الْوَيْلِ هَطَّالٍ (١)

(١٧٣) لما قال : « عفا من بعد أحوال » ، قَدَّرَ كأنه قيل له : « فما عفاه ؟ » فقال : « عفاه كُلُّ حَنَّانٍ » .

...

٢٧٣ - وأعلم أن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا ، كان الأكثر أن لا يذكر الفعل في الجواب ، ويُقْتَصَرُ على الاسم وَحْدَهُ . فأما مع الإضمار فلا يجوز إلا أن يُذَكَرَ الفعل .

تفسير هذا : أنه يجوز لك إذا قيل : « إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ؟ » أن تقول : « من حَدَابِهِمْ وَسَاقًا » ولا تقول : « عفاه من حدا » ، كما تقول في جواب من يقول : « من فعل هذا ؟ » : زيدٌ ، ولا يجب أن تقول : « فعله زيد » .

وأما إذا لم يكن السؤال مذكوراً كالذى عليه البيثُ ، فإنه لا يجوز أن يترك ذكر الفعل . فلو قلت مثلاً : « وما عفت الرياح له محلاً ، من حداهم وساقًا » : تزعم أنك أردت « عفاه من حداهم » ، ثم تركت ذكر الفعل ، أَحَلَّتْ ، (٢) لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً ، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب ، فإذا لم يُوْتَّ بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيلٌ ، فاعرف ذلك .

...

(١) في شعره المجموع ، والأغانى ٧ : ٣٢ ، (الدار) ، و « الحنان » من صفة السحاب الذى يسمع رعدده كحنين الإبل . و « عسوف » ، مطره شديد العسْف ، و « الويل » المطر الشديد ، و « هطالٌ » متابع الودق .

(٢) السياق : « فلو قلت مثلاً تزعم أنك أردت أحلت » ، أى جئت بالمحال .

ما جاء في التنزيل

« قال » غير معطوف وأنته

٢٧٤ - وأعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ « قال » مفصلاً غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه ، والله أعلم . أعنى مثل قوله تعالى : (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ . قَرَأَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ . فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْخَفْ) [سورة الذاريات : ٢٤-٢٨] ، جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين / من السؤال . فلما / كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم : « دخل قوم على فلان فقالوا كذا » ، أن يقولوا : « فما قال هو ؟ » ، ويقول المجيب : « قال كذا » ، أخرج الكلام ذلك المخرج ، (١) لأن الناس نحوطبوا بما يتعارفونه ، وسئلك (١٧٤) باللفظ معهم المسئلك الذي يسلكونه .

173

١٥٥

وكذلك قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » ، وذلك أن قوله : « فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ . فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ » ، يقتضى أن يتبع هذا الفعل بقول ، فكأنه قيل والله أعلم : « فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟ » ، فأتى قوله : « قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ » جواباً عن ذلك .

وكذا « قَالُوا لَا تَحْخَفْ » ، لأن قوله : « فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً » ، يقتضى أن يكون من الملائكة كلاماً في تأنيسه وتسكينه مما حآمره ، فكأنه قيل : « فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة ؟ » فقيل : « قالوا لا تخف » .

٢٧٥ - وذلك ، والله أعلم ، المعنى في جميع ما يجيء منه على كثرته ، كالذى يجيء في قصة فرعون عليه اللعنة ، وفي رد موسى عليه السلام عليه كقوله : (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ

(١) السياق : « فلما كان في العرف والعادة أخرج الكلام » .

كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ . قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ . قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ . قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . قَالَ لَئِنْ آتَحَدَّثَ إِلَهُا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُورِينَ . قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتِكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ . قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (سورة الشعراء : ٢٣ - ٣١) ، جاء ذلك كله ، والله اعلم ، على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين ، / فلما كان السامع متاً إذا سمع الخير عن فرعون بأنه قال : « وما رب العالمين ؟ » ، وقع في نفسه أن يقول : « فما قال موسى له ؟ » أتى قوله : « قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » ، مأتى الجواب مُبتدأً مفصلاً غير معطوف . وهكذا التقدير والتفسير أبداً في كل ما جاء فيه لفظ « قال » هذا الجيء ، وقد يكون الأمر في بعض ذلك أشدَّ وضوحاً .

174

٢٧٦ - فِيمَا هُوَ فِي / غَايَةِ الْوَضُوحِ قَوْلُهُ تَعَالَى (قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ . قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ) [سورة الحجر : ٥٧ ، ٥٨] ، وذلك أنه لا يخفى على عاقل أنه جاء على (١٧٥) معنى الجواب ، وعلى أن نُزِّلَ السامعون كأنهم قالوا : « فما قال له الملائكة ؟ » ، فقليل : « قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ » .

١٥٦

٢٧٧ - وكذلك قوله عز وجل في سورة يس : (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أُرْسِلْنَا إِلَيْهِمِ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ . قَالُوا إِنَّا نَطَّيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ

مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ . قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِنِّ دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ . وَجَاءَ
 مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ
 لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [سورة هود: ١٣-٢١] ، التقديرُ الذى قدّرناه من معنى
 السؤال والجواب بَيْنَ ظاهرٍ فى ذلك كله ، ونسأل الله التوفيق للصواب ،
 والعصمة من الزلل .

فَصْلٌ

٢٧٨ - وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل
/ ووصلها ، فاعلم أننا قد حصّلنا من ذلك على أن الجمل على ثلاثة أضرب :
175

جملةٌ حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع
المؤكد ، فلا يكون فيها العطف البتة ، لشيء العطف فيها ، لو عطفت ، بعطف
الشيء على نفسه .

= وجملةٌ حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلا أنه
يشاركة في حكم ، ويدخل معه في معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً
أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فيكون حقها العطف .

= وجملة ليست في شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل
الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، فلا يكون (١٧٦) إيّاه ولا مشاركاً له في
معنى ، بل هو شيء إن ذكر / لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله
١٥٧ وترك الذكر سواءً في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً . وحق هذا ترك العطف
البتة .

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ،
والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين ، فاعرفه .

فَصْلٌ

٢٧٩ - هذا فن من القول خاصٌ دقيقٌ . اعلم أن مما يَقِلُّ نظرُ الناس فيه من أمر « العطف » أنه قد يُوقَى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطَف على جُمْلَةٍ بينها وبين هذه التي تُعْطَف جُمْلَةٌ أو جملتان ، مثال ذلك قول المتنبي :

بيان دقيق
في شأن عطف الجمل

تَوَلَّوْا بَعْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبَنِي ، فَفَاجَأَنِي آغْتِيَالًا
فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِيهِمْ ذَمِيلاً ، وَسِيرُ الدَّمْعِ إِثْرُهُمْ أَنَّهُمَا لَأ (١)

قوله : « فكان مسير عيسيهم » ، معطوف على « تولوا بعتة » ، دون ما يليه من / قوله : « ففاجأني » ، لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى ، من حيث أنه يدخل في معنى « كأن » ، وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسيهم حقيقةً ، ويكون مُتَوَهِّمًا ، كما كان تهيُّبُ البين كذلك .

176

٢٨٠ - وهذا أصلٌ كبيرٌ . والسبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً ، وبين المعطوف عليها الأولى ، ترتبط في معناها بتلك الأولى ، كالذي ترى أن قوله : « فكأن بينا تهيَّبَنِي » ، مرتبط بقوله : « تولوا بعتة » ، وذلك أن الثانية مُسَبَّبٌ والأولى سببٌ . ألا ترى أن المعنى : « تولوا بعتة فتوهمت أن بينا تهيَّبَنِي ؟ » ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التَوَلَّى بَعْتَةً . وإذا كان كذلك ، كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء (١٧٧) بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفراده عن الجملة ، (٢) وأن يُعْتَدَّ كلاماً على حدِّته .

(١) في ديوانه .

(٢) في المطبوعة و « ج » : « على الجملة » .

٢٨١ - وههنا شيء آخر دقيق ، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله :

« فكان مسير عيسهم ذمياً » ، وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه / ، ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله . ألا ترى
١٥٨ أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة ، وعلى الوجه الذى توهم من أجله أن البين تهيئه ، مستدعياً بكاءه ، ^(١) وموجباً أن ينهمل دمه ، فلم يعنه أن يذكر ذمّان العيس إلا ليذكر همّان الدمع ، وأن يوفق بينهما .

وكذلك الحكم فى الأوّل ، فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على « تولوا

بغته » ، فإننا لا نعنى أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده ، بل العطف / عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره ، وإنما أردنا بقولنا « إن العطف عليه » ،
١٧٧ أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة ، وأن نصرفك عن أن تطرحه ، وتجعل العطف على ما يلى هذا الذى تعطفه ، فتزعم أن قوله : « فكان مسير عيسهم » معطوف على « فاجأنى » ، فتقع فى الخطأ كالذى أريناك .

فأمر العطف إذن ، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة ، وتعميد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ، ثم تعطف مجموع هذى على مجموع تلك .

...

بيان فى العطف
فى الشرط والجزاء

٢٨٢ - وينبغى أن يجعل ما يصنع فى الشرط والجزاء من هذا المعنى

أصلاً يعتبر به .

وذلك أنك ترى ، متى شئت ، جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى ،

(١) السياق : « أن يجعل توليهم بغتة ... مستدعياً بكاءه » .

ثم جُعِلَتَا بمجموعهما شرطاً ، ^(١) ومثال ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا) [سورة النساء: ١١٢] ، الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفرد ، ولا في واحدة دون الأخرى ، لأنَّ (١٧٨) إن قلنا أنه في كل واحدة منهما على الانفرد ، جعلناهما شرطين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتَا جزأين ، وليس معنا إلا جزاءً واحد . وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى ، ^(٢) لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط ، وذلك ما لا يخفى فساده .

ثم إنا نعلم من طريق المعنى أنَّ الجزاء الذى هو احتمال البهتان والإثم المبين ، أمرٌ يتعلق بإجابه لمجموع ما حصل من الجملتين ، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفرد ، ولا لرمى البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق / ، بل لرمى الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامى ، وكذلك الحكم أبداً . فقوله تعالى (وَمَنْ / يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) [سورة النساء: ١٠٠] لم يُعَلَّقَ الحُكْمَ فيه بالهجرة على الانفرد ، بل بها مقروناً إليها أن يُدْرِكَهُ الموت عليها .

١٥٩

178

٢٨٣ - وأعلم أنَّ سبيلَ الجملتين في هذا ، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة ، سبيلَ الجزئين تُعَقَدُ منهما الجملة ، ثم يُجْعَلُ المجموع خبراً أو صفةً أو حالاً ، كقولك : « زيدٌ قامَ غلامه » و « زيدٌ أبوه كريمٌ » و « مررت برجل أبوه كريمٌ » و « جاءنى زيدٌ يَعْدُو به فرسه » . فكما يكون الخبرُ والصِّفَةُ والحال لا محالةً في مجموع الجزئين لا فى أحدهما ، كذلك يكون الشرط فى

(١) فى المطبوعة وحدها : « ثم جعلنا مجموعهما ... » ، وهو خطأ .

(٢) فى المطبوعة : « وإن قلنا إن فى واحدة » .

مجموع الجملتين لا في إحداهما . وإذا علمت ذلك في الشرط ، فأخذه في العطف ، فإنك تجده مثله سواء .

٢٨٤ - وما لا يكون العطف فيه إلا على هذا الحد قوله تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ . وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ) [سورة القصص : ٤٤ ، ٤٥] ، لو جرّيت على الظاهر فجعلت كل جملة (١٧٩) معطوفة على ما يليها ، منع منه المعنى . وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله : « وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » ، معطوفاً على قوله : « فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ » ، وذلك يقتضى دخوله في معنى « لكن » ، وبصير كأنه قيل : « ولكنك ما كنت ثاوياً » ، وذلك ما لا يخفى فساده .

وإذا كان كذلك ، بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع « وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » إلى « مُرْسِلِينَ » ، على مجموع قوله : « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ / إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ » إلى قوله « الْعُمُرُ » .

179

...

٢٨٥ - فإن قلت : فهلاً قدّرت أن يكون « وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ » معطوفاً على « وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، دون أن تزعم أنه معطوف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى قوله « الْعُمُرُ » ؟

قيل : لأننا إن قدّرنا ذلك ، وجب أن يُنَوَى به التقديم على قوله : « وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا » وأن يكون الترتيب « وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ » ، وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا

ولكننا أنشأنا / قروناً فتطاول عليهم العُمُر ولكنَّا كنا مرسلين « وفي ذلك إزالة
 « لكن » عن موضعها الذى ينبغى أن تكون فيه . ذاك لأن سبيل « لكن » سبيل
 « إلا » ، فكما لا يجوز أن تقول : « جاءنى القوم وخرج أصحابك إلا زيدا
 وإلا عمراً » بجعل « إلا زيدا » استثناءً « من جاءنى القوم » = و « إلا عمراً » من
 « خرج أصحابك » ، كذلك لا يجوز أن تصنع مثل ذلك « بلكن » فتقول :
 « ما جاءنى زيد ، وما خرج عمرو ولكن بكرة حاضر ، ولكن أخاك خارج » ،
 فإذا لم يجز ذلك ، وكان تقديرك الذى زعمت يؤدى إليه ، وجب أن تحكم
 بامتناعه . فاعرفه .

هذا ، وإنما تجوز نية التأخير فى شيء معناه يقتضى له ذلك التأخير ، مثل
 أن كَوّنَ الاسم مفعولاً ، يقتضى له أن يكون بعد الفاعل ، فإذا قُدّم على الفاعل
 (١٨٠) نُوىَ به التأخير ، ومعنى « لكن » فى الآية ، يقتضى أن تكون فى موضعها
 الذى هى فيه ، فكيف يجوز أن يُنوىَ بها التأخير عنه إلى موضع آخر ؟

/ هذه فصولٌ شتى في أمر « اللفظ » و « النظم »
فيها فضلٌ شحذٌ للبصيرة ، وزيادةُ كَشْفٍ
عمَّا فيها من السريرة

فَصْلٌ

٢٨٦ - وَعَلَطَ النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرًا . فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ كَثِيرًا
مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ الْبَلَاغَةِ ، إِذَا ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ الْفَضْلَ وَالْمِزِيَّةَ فِي حُسْنِ النِّظْمِ
وَالْتَأْلِيفِ ، وَأَنَّ لَهَا فِي ذَلِكَ شَأْوًا لَا يَبْلُغُهُ الدُّخْلَاءُ فِي كَلَامِهِمْ وَالْمَوْلُدُونَ ، جَعَلَ
يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ : « لَا عَزْوٌ ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَهَا بِالطَّبَعِ وَلَنَا بِالتَّكْلِيفِ ، وَلَنْ يَبْلُغَ
الدُّخِيلُ فِي اللُّغَاتِ وَالْأَلْسِنَةِ مَبْلَغَ مَنْ نَشَأَ عَلَيْهَا ، وَيُدَىءَ مِنْ أَوَّلِ خَلْقِهِ بِهَا » ،
وَأَشْبَاهَ هَذَا مِمَّا يُوهَمُ أَنَّ الْمِزِيَّةَ أَتَتْهَا مِنْ جَانِبِ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ . وَهُوَ خَطَأٌ عَظِيمٌ
وَعَلَطٌ مَنكَرٌ يَفْضِي بِقَائِلِهِ إِلَى رَفْعِ الْإِعْجَازِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ . (١) وَذَلِكَ أَنَّهُ
لَا يَثْبُتُ إِعْجَازٌ / حَتَّى تَثْبُتَ مَزَايَا تَفُوقِ عِلْمِ الْبَشَرِ ، وَتَقْصُرَ قُوَى نَظَرِهِمْ
عَنْهَا ، وَمَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِي مَنَنِ أَفْكَارِهِمْ وَخَوَاطِرِهِمْ أَنْ تُفْضِيَ بِهِمْ إِلَيْهَا ، وَأَنْ
تَطْلِعَهُمْ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ مَحَالٌّ فِيمَا كَانَ عِلْمًا بِاللُّغَةِ ، لِأَنَّهُ يُوَدِّى إِلَى أَنْ يَخْدُثَ فِي
دَلَائِلِ اللُّغَةِ مَا لَمْ يَتَوَاضَعْ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ . وَذَلِكَ مَا لَا يَخْفَى أَمْتِنَاعَهُ عَلَى عَاقِلٍ .

١٦١

٢٨٧ - وَأَعْلَمُ أَنَا لَمْ نَوْجِبِ الْمِزِيَّةَ مِنْ أَجْلِ الْعِلْمِ بِأَنْفُسِ الْفُرُوقِ وَالْوُجُوهِ
فَنَسْتَنْدُ إِلَى اللُّغَةِ ، وَلَكِنَّا أَوْجِبْنَاهَا لِلْعِلْمِ بِمَوَاضِعِهَا ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَنَعَ فِيهَا ،

(١) فِي « س » : « دَفَعُ الْإِعْجَازَ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ جَدًّا ، بِمَعْنَى : إِنْكَارِ الْإِعْجَازِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي

فليس الفضل للعلم بأن « الواو » للجمع ، و « الفاء » للتعقيب بغير تراخ ، و « ثم » له بشرط التراخي ، و « إن » لكذا و « إذا » لكذا ، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التحخير ، وأن تعرف / لكّل من ذلك موضعه .

181

٢٨٨ - وأمر آخر إذا (١٨١) تأمله الإنسان أنف من حكاية هذا القول ، (١) فضلاً عن اعتقاده ، وهو أن المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلّم بأوضاعها وما أراه الواضع فيها ، لكان ينبغي أن لا تجب إلا بمثل الفرق بين « الفاء » و « ثم » و « إن » و « إذا » وما أشبه ذلك ، مما يعبر عنه وضع لغوي ، فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف ، وبال حذف والتكرار ، والتقديم والتأخير ، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ، ويقتضيها الغرض الذي تؤم ، والمعنى الذي تقصّد ، وكان ينبغي أن لا تجب المزية بما يتبدته الشاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللفظ للشيء لم يستعز له ، وأن لا تكون الفضيلة إلا في استعارة قد تُعورفت في كلام العرب . وكفى بذلك جهلاً .

٢٨٩ - ولم يكن هذا الاشتباه وهذا الغلط إلا لأنه ليس في جملة الخفايا والمشكلات أغرب مذهباً في الغموض ، ولا أعجب شأناً ، من هذه التي نحن بصددّها ، ولا أكثر تفلتاً من الفهم وأنسلاً منها = وأن الذي قاله العلماء والبلغاء في صفتها والإخبار عنها ، رموز لا / يفهمهما إلا من هو في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومن هو مهيأ لفهم تلك الإشارات ، حتى كأن تلك الطباع اللطيفة وتلك القرائح والأذهان ، قد تواضعت فيما بينها على ما سيبله سبيل الترجمة يتواطأ عليها قوم فلا تعدوهم ، ولا يعرفها من ليس منهم .

١٦٢

(١) في المطبوعة وحدها : « إنسان » بلا تعريف .

٢٩٠ - وليت شعري من أين لمن لم يتعب في هذا الشأن ، ولم يمارسه ، كلام الجاحظ في شأن
 ولم يُوفّر عنايته / عليه ، أن ينظر إلى قول الجاحظ وهو يذكر إعجاز القرآن :
 إعجاز القرآن
 182
 « ولو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة
 أو طويلة ، لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها ، أنه عاجز عن
 مثلها ، ولو تُحدّث بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها » (١)
 وقوله وهو يذكر رواية الأخبار :

« ورأيتُ عامتهم ، فقد طالت مُشاهدتي لهم ، وهم لا يقفون على
 الألفاظ المتخيرة ، والمعاني (١٨٢) المنتخبة ، والمخارج السهلة ، والديباجة الكريمة ،
 وعلى الطبع الممكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء وروثق » .
 = وقوله في بيت الحطيئة :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَسُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

« وما كان ينبغي أن يُمدح بهذا البيت إلا من هو خير أهل الأرض ، على
 أني لم أعجب بمعناه أكثر من عجبتي بلفظه ، وطبعه ، ونحته ، وسبكه ، فيفهم
 منه شيئاً أو يقف للطابع والنظام والنحت والسبك والمخارج السهلة ، على
 معنى ، أو يحلّي منه بشيء ، وكيف بأن يعرفه ؟ ولربما خفي على كثير من أهله » .

...

٢٩١ - وأعلم أن الداء الدوي ، والذي أعنى أمره في هذا الباب ، غلط
 من قَدّم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال باللفظ ، وجعل لا يُعطيهِ من المزية إن هو

(١) هو في كتابه « حجج النبوة » ، انظر رسائل الجاحظ ٣ : ٢٢٩ ، وفيها : « وفي لفظه وطبعه » .

أعطى إلا ما فَضَّلَ عن المعنى يقول : « ما في اللفظ لَوْلَا المعنى ؟ وهل الكلام إلا بمعناه ؟ » . فأنت تراه لا يُقَدِّم شعراً حتى يكون قد أودِعَ حكمةً وأدَبًا ، واشتمل على تشبيه غريبٍ ومعنى نادر ، فإن مَالَ إلى اللفظ شيئاً ، ورأى أن يَنْحَلَهُ بعض الفضيلة ، / لم يعرف غير « الاستعارة » ، ثم لا ينظر في حال تلك « الاستعارة » أَحْسَنْتْ بمجرد كونها استعارة ، أم من أجل فَرْقٍ وَوَجْهِ أَمِّ لِلأَمْرَيْنِ ؟ لا يَخْفَلُ بهذا وَشِبْهِهِ ، قد قَنِعَ بظواهر الأمور ، وبالْجُمَلِ ، وبأن يكون كمن يَجْلِبُ المتاعَ للبيع ، إِنَّمَا هُمُّهُ أن يروِّج عنه . يَرَى أَنَّهُ إذا تكلم في الأخذ والسرقة ، وأحسن أن يقول : « أخذه من فلان ، وألَّمَّ فيه بقول كذا » ، فقد استكمل الفضلَ ، وبلغ أقصى ما يُرَادُ .

١٦٣

183

٢٩٢ - وأعلم أننا وإن كنا إذا اتبعنا العرف والعادة وما يهيجس في الضمير وما عليه العامة ، أَرَانَا ذلك أن الصوابَ مَعَهُمْ ، وأنَّ التعميلَ ينبغي أن يكون على المعنى ، وأنه الذي لا يَسُوغُ القولَ بِخلافِهِ = (١) فَإِنَّ الأَمْرَ بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق ، وإلى ما عليه المُحَصِّلُونَ ، لأنَّا لا نرى متقدِّماً في علم البلاغة ، مبرِّزاً (١٨٣) في شأوها ، إلا وهو يُنكر هذا الرأى وَيَعْبِيهِ ، وَيُزْرِي على القائل به وَيُعْضُّ منه .

٢٩٣ - ومن ذلك ما روى عن البحترى . رُوِيَ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بن عبد الله ابن طاهر سأله عن مُسَلِّمٍ وأبى نُؤاسٍ : أَيُّهُمَا أشعر ؟ فقال : أبو نؤاس . فقال : إن أبا العباس ثعلباً لا يوافقك على هذا . فقال : ليس هذا من شأن ثعلبٍ

معرفة الشعر وتمييزه ،
والأخبار في ذلك

(١) السياق : « وأعلم أننا وإن كنا إذا اتبعنا العرف أَرَانَا ذلك أن الصوابَ معهم فإنَّ الأَمْرَ بالضدِّ إذا جئنا إلى الحقائق » .

وَذَوِيهِ ، من الْمُتَعَاظِينَ لِعَلِّمِ الشَّعْرَ دُونَ عَمَلِهِ ، إِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ دَفَعَ فِي مَسَلِّكَ طَرِيقَ الشَّعْرِ إِلَى مَضَائِقِهِ وَأَنْتَهَى إِلَى ضُرُورَاتِهِ . (١)

٢٩٤ - وعن بعضهم أنه قال : رَأَى الْبَحْتَرَى وَمَعَى دَفَقْتَرِ شَعْرٍ فَقَالَ :

ما هذا ؟ فقلت : شِعْرُ الشَّنْفَرَى . فقال : وَإِلَى أَيْنَ تَمْضَى ؟ فقلت : إِلَى أَيْ الْعَبَّاسِ أَقْرُوهُ عَلَيْهِ . فقال : قَدْ رَأَيْتُ أَبَا عَبَّاسِكُمْ هَذَا مُنْذُ أَيَّامٍ عِنْدَ ابْنِ ثَوَابَةَ / فما رأيتُه ناقداً للشعر ولا مميزاً للألفاظ ، ورأيتُه يستجيد شيئاً ويُنشدُه ، وما هو بأفضل الشعر . فقلت له : أَمَا نَقَدُهُ وَتَمَيِّزُهُ فَهَذِهِ صِنَاعَةٌ أُخْرَى ، وَلَكِنَّهُ أَعْرَفُ النَّاسِ بِإِعْرَابِهِ وَغَرِيبِهِ ، فَمَا كَانَ يُنْشِدُ ؟ قَالَ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ وَعَلَةَ :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَيْمَ ، أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي

/ فَلَيْتَ عَفْوَتْ لَأَعْفُونَ جَلَاءً ، وَلَيْتَ سَطَوَتْ لَأَوْهِنَ عَظْمِي (٢)

فقلت : وَاللَّهِ مَا أَنْشَدَ إِلَّا أَحْسَنَ شَعْرٍ فِي أَحْسَنَ مَعْنَى وَلَفْظٍ . فَقَالَ :

أَيْنَ الشَّعْرُ الَّذِي فِيهِ عُرُوقُ الذَّهَبِ ؟ فقلت : مِثْلُ مَاذَا ؟ فَقَالَ : مِثْلُ قَوْلِ أَبِي ذُؤَابِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

يَأْشُدُّهُمْ كَلْبًا عَلَى أَعْدَائِهِ وَأَعَزَّهُمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ (٣)

(١) ستاق في الفقرة رقم : ٣١٤

(٢) الشعر للحارث بن وَعَلَةَ الذَّمْلِي ، شرح الحماسة للبربري ١ : ١٠٧ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٩٧ ، و « أميم » ، منادى « يا أميم » ، مرخم ، و « أوهن » ، من الزهن ، وهو الضعف . و « جلاء » ، أى صفحت عن أمر جليل عظيم .

(٣) الشعر لأبي ذؤاب ربيعة بن عبيد الأسدى ، في المؤتلف والمختلف للآمدى : ١٢٦ ، والأمل ٢ : ٧٢ ، والسقط : ٧٠٦ ، وفي روايته اختلاف . وكان في المطبوعة وحدها « على أعدائهم » .

٢٩٥ - وفي مثل هذا قال الشاعر :

زَوَامِلٌ لِلْأَشْعَارِ لَأَعْلَمَ عِنْدَهُمْ بِجِيْدِهَا إِلَّا كَعَلِمِ الْأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ (١)

⊙ وقال الآخر :

يَا أَبَا جَعْفَرٍ تَحَكَّمْ فِي الشُّعْرِ رَ وَمَا فِيكَ آلَةُ الْحُكَّامِ
إِنَّ نَقْدَ الدَّيْنَارِ إِلَّا عَلَى الصَّيِّ رَفِ صَعْبٌ ، فَكَيْفَ نَقْدُ الْكَلَامِ
قَدْ رَأَيْتَاكَ لَسْتَ تَفْرُقُ فِي الْأَشْدِّ عَارَ بَيْنَ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ

...

٢٩٦ - وأعلم أنهم لم يعيوا تقديم الكلام بمعناه من حيث جهلوا أن المعنى إذا كان أدباً وحكمةً وكان غريباً نادراً ، فهو أشرف مما ليس كذلك = بل عابوه من حيث كان من حُكْمٍ مَنْ قَضَى فِي جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ / بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ ، أن لا يُعْتَبَرَ فِي قَضِيَّتِهِ تِلْكَ إِلَّا الْأَوْصَافُ الَّتِي تَخْصُ ذَلِكَ الْجِنْسَ وترجع إلى حقيقته ، وأن لا يُنظَرُ فِيهَا إِلَى جِنْسٍ آخَرَ ، وإن كان من الأول بسبيل ، أو مُتَّصِلاً بِهِ اتِّصَالاً مَا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ .

185

٢٩٧ - ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتمٌ أو سوارٌ . فكما أن محالاً إذا أنت أردت النظر في

سبيل الكلام سبيل
التصوير والصياغة

(١) الشعر لمروان بن أبي حفصة . و « الزوامل » جمع « زاملة » ، وهو البعير يحمل عليه الرجل زاده ومتاعه . و « الأوساق » ، جمع « وسقي » ، الحمل . و « الغرائر » جمع « غرارة » ، وهي الجوالق ، الكامل للمبرد ٢ : ٩٠ ، اللسان (زمل) .

صَوِّغَ الخَائِمَ ، وفي جَوْدَةِ العَمَلِ وردائه ، أن تَنْظُرَ إلى الفِضَّةِ الحَامِلَةِ لتلك الصورة ، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة ^(١) = ^(٢) كذلك محال إذا أردت أن تُعْرِفَ / مكان الفضل والمزية في الكلام ، أن تنظر في مُجَرَّد معناه = وكما أننا لو فضلنا خاتماً على خاتمٍ ، بأن تكون فِضَّةً هذا أجود ، أو فَصَّهُ أنفس ، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم = كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل مَعْنَاهُ ، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شِعْرٌ وكلامٌ . وهذا قاطعٌ ، فاعرفه .

...

٢٩٨ - وأعلم أنك لست تنظر في كتاب صنّف في شأن البلاغة ، وكلام جاء عن القدماء ، إلا وجدته يَدُلُّ على فساد هذا المذهب ، ورأيهم يَتَشَدَّدُونَ في (١٨٥) إنكاره وَعَيْبِهِ وَالْعَيْبِ بِهِ .

مقالة الجاحظ في أن المعاني مطروحة في الطريق ، وبيان ذلك

186

وإذا نظرت في كُتُبِ الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مَبْلَغٍ ، ويتشدد غاية التشدد ، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مُشْتَرَكاً ، وسوى فيه بين الخاصّة والعامة فقال : « ورأيت ناساً يُهْرَجُونَ أشعارَ المولدين ، ويستسقطون / من رَوَاهَا ، ولم أر ذلك قَطُّ إلا في رَاوِيَةٍ غير بصير بجوهر ما يَرَوِي ، ولو كان له بَصَرٌ لعرف موضع الجيد من كان ، وفي أي زمان كان . وأنا سمعت أبا عمرو الشيباني ، وقد بلغ من استجاداته لهذين البيتين ونحن في المسجد الجامع يوم الجمعة ، أن كَلَّفَ رجلاً حتّى أَحْضَرَهُ قرطاساً ودواة حتى كتبهما . قال الجاحظ : وَأَنَا أَرْعَمُ أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن

(١) « ذلك » ساقطة من المطبوعة .

(٢) السياق : « فكما أنّ محالاً كذلك محالٌ » .

أُدخِل في الحكومة بعض الغيب ، ^(١) لزعمت أن آبنه لا يقول الشعر أيضاً ، وهما قوله :

لَا تَحْسَبَنَّ الْمَوْتَ مَوْتَ الْبَلَىٰ وَإِنَّمَا الْمَوْتُ سُؤَالُ الرَّجَالِ
كِلَاهُمَا مَوْتُ ، وَلَكِنَّ ذَا أَشَدُّ مِنْ ذَاكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

ثم قال : « وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . ^(٢)

فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني ، / وأبى أن يجب لها فضل فقال :
« وهي مطروحة في الطريق » ، ثم قال : « وأنا أزعم أن [ابن] صاحب هذين البيتين لا يقول شعراً أبداً » ، فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه ، وأنه إذا عديم الحُسن في لفظه ونظمه ، لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة . وأعاد طرفاً من هذا الحديث في « البيان » فقال :

١٦٦

« ولقد رأيتُ أبا عمرو الشيباني يكتتب أشعاراً من أفواه جلسائه
ليدخلها في باب التحفظ ^(٣) / والتذكّر ، وربما خيّل إلي أن أبناء أولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً ، لِمَكَانِ أعراقهم من أولئك

187

(١) « بعض الغيب » ، أي أن يقول رجماً بالغيب ، وفي الحيوان : « بعض الفتك » ، وفي « س » ، « بعض الغيب » ، وأولاهما ما أثبت .

(٢) هذا الفصل كله في كتاب الحيوان ٣ : ١٣٠ - ١٣٢ ، وفيه : « وإنما الشعر صياغة ،

وضرب من النسخ ، وجنس من التصوير » ، والشعر فيه ، وفي البيان والتبيين ٢ : ١٧١

(٣) في المطبوعة والبيان : « يكتب » .

الآباء» = ثم قال : « ولولا أن أكون عياباً ، ثم للعلماء خاصّة ، لصوّرت لك بعض ما سمعت من أبن عبيدة ، ومن هو أبعث في وهْمِك من أبن عبيدة » . (١)

...

٢٩٩ - وأعلم أنهم لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب ما بلغوه إلا لأن الخطأ فيه عظيم ، وأنه يفضى بصاحبه إلى أن يُنكر الإعجاز ويُطل التَّحدى من حيث لا يشعر . وذلك أنه إن كان العمل على ما يذهبون إليه ، من أن لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى ، وحتى يكون قد قال حكمة أو أدباً ، واستخرج معنى غريباً أو تشبيهاً نادراً ، (٢) فقد وجب اطراح جميع ما قاله الناس في الفصاحة والبلاغة ، وفي شأن النظم والتأليف ، ويُطل أن يجب بالنظم فضل ، وأن تدخله المزية ، وأن تتفاوت فيه المنازل . وإذا بطل ذلك ، فقد بطل أن يكون في الكلام مُعجِزٌ ، وصار الأمر إلى ما يقوله اليهودُ ومن قال بمثل مقالهم في هذا الباب ، ودخل في مثل تلك الجهالات ، ونعوذ بالله من العمى بعد الإبصار .

...

(١) هذا الفصل في كتاب البيان والتبيين ٤ : ٢٤

(٢) في المطبوعة وحدها : « أو شبيهاً نادراً » .

فَصْلٌ

٣٠٠ - لا يَكُونُ لِإِحْدَى الْعِبَارَتَيْنِ مَزِيَّةٌ عَلَى الْأُخْرَى ، حَتَّى يَكُونَ لَهَا فِي الْمَعْنَى تَأْتِيْرٌ لَا يَكُونُ لِصَاحِبَتِهَا .

إرادة معنى بعبارتين ،
ما معناه ؟

فإن قلت : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك ، فليستا عبارتين عن معنى واحد ، بل هما عبارتان عن مَعْنَيْنِ آتَيْنِ .

قيل لك : إن قَوْلَنَا « المعنى » في مثل هذا ، يراد / به الغرضُ ، والذي أراد المتكلم أن يُثَبِّتَهُ أو يَنْفِيَهُ ، نحو أن تُقْصِدَ تشبيهَ الرجلِ بالأسد فتقول / « زيد كالأسد » ، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول : « كأنَّ زيدا الأسد » ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد ، إلا أنك (١٨٧) تَزِيدُ فِي مَعْنَى تشبيهه به زيادةً لم تكن في الأوَّل ، وهي أن تجعله من فَرْطِ شجاعته وقُوَّةِ قلبه ، وأنه لا يَرُوعُهُ شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسدِ ، ولا يَقْصِرُ عنه ، حتى يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أسدٌ في صورة آدمي .

١٦٧

188

وإذا كان هذا كذلك ، فأنظر هل كانت هذه الزيادةُ وهذا الفرقُ إلا بما تُؤَخِّحِي فِي نِظْمِ اللفظ وترتيبه ، حيث قُدِّمَ « الكاف » إلى صدر الكلام ورُكِّبَت مع « أن » ؟ وإذا لم يكن إلى الشك سبيلٌ أن ذلك كان بالنَّظْمِ ، فاجعله العبرةَ في الكلام كُلِّهِ ، ورضُ نفسك على تفهْمِ ذلك وتتبُّعه ، وأجعل فيها أنك تُزاول منه أمراً عظيماً لا يُقَادِرُ قَدْرُهُ ، وتُدْخُلُ فِي بَحْرِ عميق لا يُدْرِكُ قَعْرُهُ .

فَصْلٌ

هو فنٌ آخرٌ يَرْجِعُ إلى هذا الكلام

تفصيل آخر ، في
العبارتين ترى أنهما
يؤديان غرضاً واحداً

٣٠١ - قد عَلِمَ أَنَّ الْمُعَارِضَ لِلكَلَامِ مُعَارِضٌ لَهُ مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي مِنْهَا
يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَصِيحٌ وَبَلِيغٌ ، وَمُتَخَيِّرُ اللَّفْظِ جَيِّدُ السَّبْكِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ
الْأَوْصَافِ الَّتِي نَسَبُوهَا إِلَى اللَّفْظِ . وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَبِنَا أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا إِذَا
أُتِيَ بِهِ كَانَ مُعَارِضاً مَا هُوَ ؟ أَمْ هُوَ أَنْ يَجِيءَ بِلَفْظٍ يَضَعُهُ مَكَانَ لَفْظٍ آخَرَ ، نَحْوُ
أَنْ يَقُولَ بَدَلَ «أَسَدٍ» «لَيْثٍ» ، وَبَدَلَ «بُعْدَ» «تَأْيٍ» ، وَمَكَانَ «قَرَبٍ» «دَنَا» ،
أَمْ ذَلِكَ مَا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَاقِلٌ وَلَا يَقُولُهُ مِنْ بِهِ طَرِيقٌ ؟ (١) كَيْفَ ؟ وَلَوْ كَانَ
ذَلِكَ مُعَارِضَةً لَكَانَ النَّاسُ لَا يَفْصِلُونَ بَيْنَ التَّرْجُمَةِ وَالْمُعَارِضَةِ ، وَلَكَانَ كُلُّ مَنْ
فَسَّرَ كَلَاماً مُعَارِضاً لَهُ . وَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ جِهَةً لِلْمُعَارِضَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ
الْوَاضِعُ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ / مُعَارِضاً عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ ، عَلِمْتَ أَنَّ
الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى في طريقيهما أوصافٌ راجعة إلى المعاني ، وإلى
ما يُدْأَلُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفَازِ ، دُونَ الْأَلْفَازِ أَنْفُسِهَا / ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا
المعاني والألفاظ ، وَكَانَ لَا يُعْقَلُ تَعَارُضٌ فِي الْأَلْفَازِ الْمَجْرَدَةِ ، (٢) إِلَّا مَا ذَكَرْتَ ،
(١٨٨) لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُعَارِضَةُ مُعَارِضَةً مِنْ جِهَةٍ تَرْجِعُ إِلَى مَعَانِي الْكَلَامِ
المعقولة ، دُونَ أَلْفَازِهِ الْمَسْمُوعَةِ . وَإِذَا عَادَتِ الْمُعَارِضَةُ إِلَى جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَكَانَ
الْكَلَامُ يُعَارِضُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَصِيحٌ وَبَلِيغٌ وَمُتَخَيِّرُ اللَّفْظِ ، حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ
« الفصاحة » و « البلاغة » و « تخيير اللفظ » عبارة عن خصائص ووجوه تكون

(١) « طَرِيقٌ » ، بِكسْرِ الطاء ، قُوَّةٌ ، وَأَصْلُهُ السَّمْنُ وَالشَّحْمُ .

(٢) فِي « س » : « مُعَارِضٌ » ، وَفِي هَامِشِهَا « تَعَارُضٌ » ، نَسْخَةٌ أُخْرَى .

معانى الكلام عليها ، وعن زياداتٍ تُحَدِّثُ في أصول المعانى ، كالذى أريتك فيما بين « زَيْدٌ كالأسد » و « كَأَن زَيْدًا الأَسَدُ » ، وبأن لا نصيبَ للألفاظ من حيث هى ألفاظٌ فيها بوجهٍ من الوجوه .

٣٠٢ - وأعلم أنك لا تُشْفَى العِلَّةُ ولا تُنْتَهَى إلى ثَلَجِ اليقين ، حتى تتجاوز حدَّ العلم بالشيء مجملاً ، إلى العلم به مفصلاً ، وحتى لا يقنعك إلا النَّظَرُ في زواياه ، والتغلُّلُ في مكانه ، وحتى تكون كمن تتبَّع الماء حتى عرف مَنبَعَهُ ، وانتهى في البحث عن جَوْهر العود الذى يُصنَعُ فيه إلى أن يعرف مَنبَتَهُ ، ومَجْرَى عُرُوق الشَّجَرِ الذى هو منه . وإنا لتراهم يقيسون الكلامَ في معنى المعارضة على الأعمال الصناعية ، كَنَسِجِ الدِّياجِ وصَوْغِ الشَّنْفِ والسُّوَارِ وأنواع ما يصاغ ، ^(١) وكُلُّ ما هو صنعة وعمل يدٍ ، بعد أن يبلغ مبلغاً يقع التفاضل فيه ، ثم يعظم حتى يزيد فيه الصانع على / الصانع زيادةً يكون له بها صِيئٌ ، ويدخل في حدِّ ما يَعَجِزُ عنه الأكثرون .

190

وهذا القياسُ ، وإن كان قياساً ظاهراً معلوماً ، وكالشيء المركوز في الطُّبَاعِ ، حتى ترى العامَّةَ فيه كالحاصَّةِ = فإن فيه أمراً يجب العلمُ به : وهو أنه يُتَصَوَّرُ أن يبدأ هذا فيعمل ديباجاً ويُبدَعُ في نقشه وتصويره ، فيجىء آخر ويعملُ ديباجاً آخر مثله في نقشه وهَيْئته وجملة صفته ، حتى لا يُفصِّلُ الرأى بينهما ، ولا يَقَعُ لمن لم يعرف القِصَّةَ ولم يُخَبِّرِ الحال إلا أنَّهما صنعة رجل واحد ، وخارجان من تحت يدٍ واحدة . وهكذا الحكم في سائر المصنوعات ، ^(١٨٩) / كالسُّوَارِ يصُوغُه هذا ، ويجىء ذاك فيعمل سواراً مثله ، ويؤدَّى صِفَتَه كما هى ، ^(٢) حتى لا يغادرَ منها شيئاً البتَّةَ .

١٦٩

(١) « الشَّنْفُ » ، القُرْطُ يلبس في أعلى الأذن ، أو القُرْطُ عامةً ، والجمع « شَنُوفٌ وأشناف » .

(٢) في المطبوعة : « صنعته » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

٣٠٣ - وليس يُتصوّر مثل ذلك في الكلام ، لأنه لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيتٍ من الشعر ، أو فصلٍ من النثر ، فتؤدّيه بعينه وعلى خاصّيته وصفته بعبارة أخرى ، ^(١) حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه في صفة ولا وجه ولا أمرٍ من الأمور . ولا يُغرّك قول الناس : « قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه » ، فإنه تسامحٌ منهم ، والمراد أنه أدّى الغرض ، فأما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول ، حتى لا تعقل ههنا إلا ما عقّلته هناك ، وحتى يكون حالهما في نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينك كالسوارين والشنّفين ، ففي غاية الإحالة ، وظنُّ يفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة ، وهي أن تكون الألفاظ مختلفة المعاني إذا قرّرت ، ومُتَّفَقَتها / إذا جمعت وألّف منها كلام . وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو « قعد » و « جلس » ، ولكن فيما فهم من مجموع كلامٍ ومجموع كلامٍ آخر ، نحو أن تنظر في قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، وقول الناس : « قتل البغض إحياء للجميع » ، ^(٢) فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا : « إنهما عبارتان مُعَبَّرُهُما واحد » ، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ بظاهره ، أو يقع لعاقل شكٌّ أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الآخر .

...

(١) في المطبوعة : « وصنعت » ، وعند رشيد رضا في نسخة أخرى كما هنا .

(٢) انظر ما سيأتي رقم : ٤٦١

فَصْلٌ

٣٠٤ - الكلام على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ أَنْتَ تَصِلُ مِنْهُ إِلَى الْغُرُضِ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ وَحَدَهُ ، وَذَلِكَ إِذَا قَصِدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ « زَيْدٍ » مَثَلًا بِالْخُرُوجِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَقُلْتَ : (١٩٠) « خَرَجَ زَيْدٌ » ، وَبِالْإِنْطِلَاقِ عَنِ « عَمْرٍو » فَقُلْتَ : « عَمْرٍو مَنْطَلِقٌ » ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ . = وَضَرْبٌ آخَرَ أَنْتَ لَا تَصِلُ مِنْهُ إِلَى الْغُرُضِ بِدَلَالَةِ الْفِظِ وَحَدَهُ ، وَلَكِنْ يَدُلُّكَ الْفِظُ عَلَى مَعْنَاهِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ / مَوْضُوعُهُ فِي الْفِظِ ، ثُمَّ تَجِدُ لَذَلِكَ الْمَعْنَى دِلَالَةً ثَانِيَةً تَصِلُ بِهَا إِلَى الْغُرُضِ . وَمَدَارُ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى « الْكِنَايَةِ » وَ « الْإِسْتِعَارَةِ » وَ « التَّمْثِيلِ » ، وَقَدْ مَضَتْ الْأَمْثَلَةُ فِيهَا مَشْرُوحَةٌ مُسْتَقْصَاةٌ . (١) أَوْ لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « هُوَ كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدْرِ » ، أَوْ قُلْتَ : « طَوِيلُ النَّجَادِ » ، أَوْ قُلْتَ فِي الْمَرْأَةِ : « نُؤُومُ الضَّحَى » ، فَإِنَّكَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا تُفِيدُ غَرَضُكَ الَّذِي تَعْنَى مِنْ مَجْرَدِ الْفِظِ ، وَلَكِنْ يَدُلُّ الْفِظُ عَلَى مَعْنَاهِ الَّذِي يُوجِبُهُ ظَاهِرُهُ ، ثُمَّ يَعْقِلُ السَّمَاعُ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ ، مَعْنَى ثَانِيًا هُوَ غَرَضُكَ ، كَمَعْرِفَتِكَ مِنْ « كَثِيرٌ رَمَادٍ / الْقَدْرِ » أَنَّهُ مِضْيَافٌ ، وَمِنْ « طَوِيلُ النَّجَادِ » أَنَّهُ طَوِيلُ الْقَامَةِ ، وَمِنْ « نُؤُومُ الضَّحَى » فِي الْمَرْأَةِ أَنَّهَا مُتْرَفَةٌ مَخْدُومَةٌ ، لَهَا مِنْ يَكْفِيهَا أَمْرُهَا .

بيان في شأن الكناية
والاستعارة والتَّمثِيل

١٧٠

192

وكذا إذا قال : « رأيت أسداً » ، وذلك الحال على أنه لم يُرد السبع ، علمت أنه أراد التشبيه ، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته .

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

وكذلك تعلم من قوله: « بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى »، أنه أراد التردد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه، على ما مضى الشرح فيه. (١)

...

٣٠٥ - وإذا قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: « المعنى »، و « معنى المعنى »، تعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة = و « بمعنى المعنى »، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضى بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذى فسرت لك .

بيان في شرح قوله :
« المعنى » ، و « معنى
المعنى » وهو فصل جيد

٣٠٦ - وإذا قد عرفت ذلك، فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ زينة للمعاني وحلية (١) عليها = أو يجعلون المعاني كالجوارى، والألفاظ كالمعارض لها، (٢) وكالوشى المحبر واللباس الفاخر والكسوة الرائقة، إلى أشباه ذلك مما يفخّمون به أمر اللفظ، ويجعلون المعنى ينبل به ويشرف = (٣) فأعلم أنهم يصفون كلاماً قد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى، (٤) فكنتي وعرض، ومثل وأستعار، ثم أحسن / في ذلك كله وأصاب، ووضع كل شيء منه في موضعه، وأصاب به شاكلته، وعمد فيما كنى به وشبهه ومثل، لما حسن مأخذه، ودق مسلكه، ولطفت إشارته، وأن المعارض وما في معناه، ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذى دلت به على المعنى الثانى، / كمعنى قوله :

١٧١

193

(١) انظر ما سلف من أول الفقرة : ٥٧

(٢) « المعارض » جمع « معرض »، بكسر الميم، وهو الثوب تُعرض فيه الجارية وتُجلى .

(٣) السياق : « فإذا رأيتهم يجعلون الألفاظ فاعلم » .

(٤) في المطبوعة : « فاعلم أنهم يضعون كلاماً قد يفخّمون به أمر اللفظ، ويجعلون المعنى

أعطاك المتكلم فيه أغراضه » . وليس هذا في « ج » ولا « س »، فأثبت ما فيها، وهو الصواب .

* فَإِنِّي ، جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولِ الفَصِيلِ * (١)

= الذى هو دليلٌ على أنه مِضْيَافٌ ، فالمعاني الأوَّلُ المفهومةٌ من أنفس الألفاظ هي المَعَارِضُ والوَشَى والحَلَى وأشباه ذلك ، والمعاني الثواني التي يُومَأُ إليها بتلك المعاني ، هي التي تُكسَى تلك المَعَارِضُ ، وتُزَيَّنُ بذلك الوَشَى والحَلَى . (٢)

(١) بيت شعر ، وسيأتي بتامه في رقم : ٣٦٤ ، صدره :

* وما يكُ في من عَيْبٍ فَإِنِّي *

(٢) في هامش « ج » حاشية هي من كلام عبد القاهر ، كما رجَّحتُ ، هذا نصها :

« ههنا نُكْتةٌ ، وهي أن الوَشَى من الثياب يكون وَشِيًّا كان على اللابس ، أو كان قد خُلِعَ وتُرِكَ ... دُلُّوا بها على معانٍ ثوانٍ تكون وَشِيًّا وحَلِيًّا مادامت لباساً لتلك المعاني ، فإذا خُلِعَتْ عنها ونُظِرَ إليها منزوعةً منها ، لم تَكُنْ وَشِيًّا ولا حَلِيًّا . فلو قلت : « فُضْلانُ فلانٍ [هَزَلِي] » ، وأنت لا تكني بذلك عن نَحْرِهِ أمهاتها للضيافة ، لم يكن من معنى الوَشَى والحَلَى في شيء . وكذلك يتغيَّرُ الحال بأن تحوَّلَ الشيء من ذلك عمَّا كُنَّوا به عنه ، فلو جعلت قوله :

« وَلَا أُبْتَاعُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الأَجْلِ * »

في صفة قَصَّابٍ ، لم يكن من الحُسْنِ الذى هو له الآن في شيء ،

فاعرفه .

يقول أبو فهر : مكان النقط مطموس في التصوير ، وسيأتي البيت الذى أنشده بعد قليل ، برقم :

٣١١ ، صدره :

* لا أُمْتِعُ العُوْدَ بالفِصَالِ *

وقوله آنفاً : « فُضْلانُ فلانٍ [هَزَلِي] » ، إشارة إلى البيت الذى سيأتى بعد قليل : « فَإِنِّي جِبانُ

الكلب مهزول الفصيل » .

٣٠٧ - وكذلك إذا جعلوا المعنى يُتصوّر من أجل اللفظ بصورة ، ويبدو في هيئة ، ويتشكّل بشكلٍ يرجع المعنى في ذلك كلّ إلى الدلالات المعنوية ، ولا يصلح شيء منه حيثُ الكلام على ظاهره ، وحيث لا يكون كنايةً ولا تمثيل ولا استعارة ، ^(١) ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى ، وتكون الدلالة على الغرض من مجرّد اللفظ ، فلو أن قائلًا قال : « رأيت الأسد » ، وقال آخر : « لقيت اللئيم » ، لم يجز أن يقال في الثاني أنه صوّر المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس .

وجُملة الأمر ^(٢) أن صوّر المعاني لا تتغيّر بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز ، وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة ، ولكن يشار بمعانيها إلى معاني آخر .

٣٠٨ - وأعلم أن هذا كذلك ما دام النظم واحداً ، فأما إذا تغير النظم فلا بُدّ حينئذٍ من أن يتغير المعنى ، على ما مضى من البيان في « مسائل التقديم والتأخير » ، ^(٢) وعلى ما رأيت في المسئلة التي مضت الآن ، ^(٣) أعنى قولك : « إن زيدا كالأسد » ، و « كأن زيدا الأسد » ، ذاك لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغيّر النظم فقط . وأما فتحك « إن » عند تقديم الكاف وكانت مكسورة / فلا اعتداد / بها ، لأن معنى الكسر باقٍ بحاله .

...

(١) في المطبوعة : « وحيث لا يكون كناية وتمثيل به ولا استعارة » ، وهو فاسد .

(٢) انظر ما سلف برقم : ٩٨ ، وما بعده .

(٣) انظر ما سلف قريباً رقم : ٣٠٠

٣٠٩ - وأعلم أن السبب في أن أحوالوا في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك على اللفظ ، أنها ليست بأنفس المعاني ، بل هي زيادات فيها وخصائص . ألا ترى أن ليست المزية التي تجدها لقولك : « كأن زيدا الأسد » على قولك « زيد كالأسد » ، لشيء خارج عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ، (١) وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يُصاغ خاتم على وجهه ، وآخر على وجه آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصةٍ وشيءٍ يُعلم ، إلا أنه لا يُعلم منفرداً .

ولما كان الأمر كذلك ، لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه . فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يُعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظ ، كنحو وصفهم له بأنه لفظ شريف ، وأنه قد زان المعنى ، وأن له ديباجةً ، وأن عليه طلاوةً ، وأن المعنى منه في مثل الوشئ ، وأنه عليه كالحلي ، إلى أشباه ذلك (١٤٣) مما يُعلم ضرورة أنه لا يُعنى بمثله الصوت والحرف . ثم إنه لما جرت به العادة واستمر عليه العرف ، وصار الناس يقولون اللفظ واللفظ = لُزٌّ من ذلك بأنفس أقوام باب من الفساد ، (٢) وخامرهم منه شيء لست أحسن وصفه .

...

(١) في المطبوعة : « شيئاً خارجاً » .

(٢) يقال : « لزه يلزه لزا » ، شده وأصقه وقرنه به ، وأصله من « لزاز البيت » ، وهو الخشبة التي يلز بها الباب . وفي « ج » : « لُزٌّ ذلك » ، وفي المطبوعة : « لُزٌّ ذلك باباً » ، وكلاهما خطأ والصواب في « س » .

فَصْلٌ

٣١٠ - ومن الصفات التي تَجْدُهُمْ يُجْرُونَهَا عَلَى « اللفظ » ، ثم بيان في استعمال اللفظ ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى

195 لا تعترضك شُبْهَةٌ وَلَا يَكُونُ مِنْكَ تَوَقُّفٌ / فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ ، وَلَكِنْ لِمَعْنَاهُ ، قَوْلُهُمْ : « لَا يَكُونُ الْكَلَامُ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْبَلَاغَةِ حَتَّى يُسَابِقَ مَعْنَاهُ لَفْظَهُ ، وَلَفْظُهُ مَعْنَاهُ ، وَلَا يَكُونُ لَفْظُهُ أَسْبَقَ إِلَى سَمْعِكَ مِنْ مَعْنَاهُ إِلَى قَلْبِكَ » = وَقَوْلُهُمْ : « يَدْخُلُ فِي الْأُذُنِ بِلَا إِذْنٍ » ، فَهَذَا مِمَّا لَا يَشْكُ الْعَاقِلُ فِي أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى دِلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَى الْمَعْنَى ، / وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُرَادَ بِهِ دِلَالَةُ الْلفظِ عَلَى مَعْنَاهُ الَّذِي وَضَعَ لَهُ فِي اللُّغَةِ .

١٧٣

ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو السَّمْعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَمَعَانِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَسْمَعُهَا ، أَوْ يَكُونُ جَاهِلًا بِذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ عَالِمًا لَمْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَتَفَاوَتْ حَالُ الْأَلْفَاظِ مَعَهُ ، فَيَكُونُ مَعْنَى لَفْظٍ أَسْرَعَ إِلَى قَلْبِهِ مِنْ مَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ = وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا كَانَ ذَلِكَ فِي وَصْفِهِ أَبْعَدَ .

وجملة الأمر أنه إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر ، إذا كان ذلك مما يُدْرِكُ بِالْفِكْرِ ، وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه للكلام . وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية ، لأنَّ طريق معرفتها التوقيف ، والتقدم بالتعريف .

٣١١ - وإذا كان ذلك كذلك ، عَلِمَ عِلْمَ الضَّرُورَةِ أَنْ مَصْرُفَ ذَلِكَ إِلَى دِلَالَاتِ الْمَعَانِي عَلَى الْمَعَانِي ، وَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْبَلَاغَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ الَّذِي تَجْعَلُهُ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي وَوَسِيطًا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ ، مَتَمَكِّنًا (١٩٤) فِي دِلَالَتِهِ ، مُسْتَقْلَلًا بِوَسَاطَتِهِ ، يَسْفِرُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ أَحْسَنَ سِفَارَةٍ ، وَيَشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ

أبين إشارة ، حتى يُخَيَّل إليك أنك فهمته من حَاقِّ اللفظ ، وذلك لقلّة الكُلفة فيه عليك ، وسرعة وصوله إليك ، فكان من « الكناية » مثل قوله :

/ لَا أُمْتِعُ الْعُوذَ بِالْفِصَالِ ، وَلَا أُبْتِغُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجْلِ (١)
ومن « الاستعارة » مثل قوله :

196

وَصَدْرٍ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَارِبَ هَمِّهِ ، تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (٢)
ومن « التمثيل » مثل قوله :

لَا أَذُوْدُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهِ (٣)

٣١٢ - وإن أردت أن تعرف ما حاله بالضدّ من هذا ، (٤) فكان منقوص القوة في تأدية ما أريد منه ، لأنه يعترضه ما يمنعه أن يقضى حق السفارة فيما بينك وبين معنك ، ويوضح تمام الإيضاح عن مفرك ، فأنظر إلى قول العباس بن الأحنف :

قصور اللفظ ، عن أداء المعنى ومثاله

/ سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا (٥)

١٧٤

(١) الشعر لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع : ١٨٥ . و « العوذ » جمع « عاوذ » ، وهي الناقة الحديثة النتاج ، وإذا ولدت من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً ، ثم هي « مُطْفِلٌ » ، تعوذ بولد وتقيم معه ، أو يعوذ بها ولدها ليرضعها . و « الفصال » جمع « فصيل » ، وهو ولد الناقة ، ويجمع على « فُصْلَانِ » أيضاً ، وسيأتي برقم : ٣٦٥ ، ثم رقم : ٣٦٩ .

(٢) هو للنابعة الذبياني ، في ديوانه .

(٣) هو لأبي نواس في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : « ما له بالضد » .

(٥) في ديوانه .

بدأ فذلل بسكب الدموع على ما يُوجبه الفراق من الحزن والكمَد ،
فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أمانة للحزن ، وأن يجعل
دلالةً عليه وكنايةً عنه ، كقولهم : « أبكاني وأضحكني » ، على معنى « ساءني
وسرّني » ، وكما قال :

أُبْكَانِي الدَّهْرُ ، وَيَا رَبِّمَا أَضْحَكْنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي (١)

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه ، فاتمس أن يدل على ما يُوجبه دوام
التلاق (١٩٥) من السرور بقوله : « لتجمدا » ، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة
المسرة والسلامة من الحزن ، ما بلغ سكب الدمع في الدلالة على الكآبة
والوقوع في الحزن = ونظر إلى أن الجمود حُلُو العَيْن من البكاء وانتفاء الدموع
عنها ، وأنه إذا قال « لتجمدا » ، فكأنه قال : « أحزن اليوم لئلا أحزن غداً ،
وتبكي عيناي جُهدهما لئلا تبكيا أبداً » / ، وغلط فيما ظن . وذلك أن الجمود
هو أن لا تبكي العين ، مع أن الحال حال بكاء ، ومع أن العين يُراد منها أن
تبكي ، ويُسترابُ في أن لا تبكي ، (٢) ولذلك لا ترى أحداً يذكر عينه بالجمود
إلا وهو يشكوها ويذمها وينسبها إلى البخل ، ويُعدُّ امتناعها من البكاء تركاً لمعونة
صاحبها على ما به من الهم ، ألا ترى إلى قوله :

أَلَا إِنَّ عَيْنَا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بَجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ (٣)

(١) هو لخطان بن المعل ، والشعر في الحماسة شرح التبريزي ١ : ١٥٢ ، والزهرة ٢ : ١٨٨

(٢) في المطبوعة : « ويشتكى من أن لا تبكي » ، وفي « ج » و « س » : « وتُسْتَرَابُ في أن لا

تبكي » ، ورجحت أن الصواب : « يُسْتَرَابُ » ، أي يدخل على المرء فيها الريبة والشك .

(٣) الشعر لأبي عطاء السندی ، يقوله في ابن هبيرة ، وقتله المنصور بواسط بعد أن آمنه ، شرح

الحماسة للتبريزي ٢ : ١٥١

فأتى بالجمود تأكيداً لنفى الجود ، ومحال أن يجعلها لا تجود بالبكاء وليس هناك التماس بكاء ، لأن الجود والبخل يتقضيان مطلوباً يُبدل أو يُمنع ، ولو كان الجمود يصلح لأن يراد به السلامة من البكاء ، ويصح أن يُدلّ به على أن الحال حال مسرة وحبور ، لجاز أن يُدعى به للرجل فيقال : « لا زالت عينك جامدة » ، كما يقال : « لا أبكى الله عينك » ، وذلك مما لا يُشكُّ في بطلانه .
وعلى ذلك قول أهل اللغة : « عين / جمود ، لا ماء فيها ، وسنة جماد ، لا مطر فيها ، وناقاة جماد ، لا لبن فيها » ، وكما لا تُجعل السنة والناقاة جماداً إلا على معنى أن السنة بحيلة بالقطر ، والناقاة لا تسخو بالدر ، كذلك حكم العين لا تُجعل « جموداً » إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكت مُحسنة موصوفة بأن قد جادت وسخت = وإذا لم تبك ، مسيئة موصوفة بأن قد ضنت وبخلت .

١٧٥

٣١٣ - فإن قيل : إنه أراد أن يقول : « إني اليوم أتجرع غصص الفراق ، وأحمل نفسي على مره ، وأحتمل ما يؤديني إليه من حزن يفيض الدموع من عيني (١٩٦) ويسكبها ، لكى أتسبب بذلك / إلى وصل يدوم ، ومسرة تتصل ، حتى لا أعرف بعد ذلك الحزن أصلاً ، ولا تعرف عيني البكاء ، وتصير في أن لا ترى باكية أبداً ، كالجمود التي لا يكون لها دمع » .

198

= (١) فإن ذلك لا يستقيم ولا يستتب ، لأنه يُوقعه في التناقض ، ويجعله كأنه قال : « أحتمل البكاء لهذا الفراق عاجلاً ، لأصير في الآجل بدوام الوصل واتصال السرور في صورة من يريد من عينه أن تبكى ثم لا تبكى ، لأنها خلقت جامدة لا ماء فيها » ، وذلك من التهافت والاضطراب بحيث لا تنجع الحيلة فيه .

(١) هو جواب قوله في أول الفقرة : « فإن قيل » .

وجملة الأمر أنا لا نعلم أحداً جعل جُمود العين دليلَ سرورٍ وأمارة غبطةٍ ،
وكنايةً عن أن الحالَ حالُ فرج .

فهذا مثالٌ فيما هو بالضدِّ مما شرطوا = من أن لا يكون لفظه أسبق إلى
سمعك ، من معناه إلى قلبك = لأنك ترى اللفظ يصل إلى سماعك ، وتحتاج إلى
أن تُحِبَّ وتُوضِعَ في طلب المعنى .

ويجى لك هذا الشرح والتفسيرُ في « النظم » كما جرى في « اللفظ » ،
لأنه إذا كان النظم سويًا ، والتأليف مستقيمًا ، كان وصول المعنى إلى قلبك ،
تِلْوَ وصول اللفظ إلى سماعك . وإذا كان على خلاف ما ينبغي ، وصل اللفظ إلى
السمع ، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعَبُ فيه ، وإذا أفرط الأمرُ في ذلك صار إلى
التعقيد الذي قالوا : « إِنَّهُ يَسْتَهْلِكُ / المعنى » .

١٧٦

...

٣١٤ - وأعلم أن لم تضيق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم يتعلّق الكلام في
هذا الباب ، (١) إلا لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات ،
وأنت لا ترى أغربَ مذهباً ، وأعجبَ طريقاً ، وأحرى بأن تضطرب فيه الآراء ، منه .
وما قولك في شيء قد بلغ من أمره أن يدعى على كبار العلماء / أنهم لم يعلموه ولم
يفطنوا له ؟ فقد ترى أن البحترى قال حين سئل عن مسلم وأبي نواس : أيهما
أشعر ؟ فقال : أبو نواس . فقيل : فإن أبا العباس ثعلباً لا يوافقك على هذا .
فقال : (١٧٧) ليس هذا من شأن ثعلبٍ وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون

199

(١) في « ج » : « يتعلّق » ، تحت العين (ع) ، تشبيهاً لإمالتها ، وليس بجيد .

عمله ، إنما يعلم ذلك من دُفع في مسلكِ طَرِيقِ الشعر إلى مضايقه وأنتهى إلى ضروراته . (١)

...

٣١٥ - ثُمَّ لَمْ يَنْفَكْ الْعَالَمُونَ بِهِ وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِهِ ، مِنْ دُخُولِ الشَّبْهَةِ فِيهِ عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ آعْتِرَاضِ السَّهْوِ وَالْعَلَطِّ لَهُمْ . رُويَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ أَشْدُّ مِنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَخَلِيفِ الْأَحْمَرِ ، (٢) وَكَانَ يَأْتِيَانِ بِشَارًّا فَيُسَلِّمَانِ عَلَيْهِ بِغَايَةِ الْإِعْظَامِ ، ثُمَّ يَقُولَانِ : يَا أَبَا مُعَاذٍ ، مَا أَحْدَثْتَ ؟ فَيُخْبِرُهُمَا وَيُنْشِدُهُمَا ، وَيَسْأَلَانِهِ وَيَكْتَبَانِ عَنْهُ مَتَوَاضِعِينَ لَهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ الزَّوَالِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفَانِ . وَأَتِيَاهُ يَوْمًا فَقَالَا : مَا هَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي أَحْدَثْتَهَا فِي سَلْمِ بْنِ قُتَيْبَةَ ؟ قَالَ : هِيَ الَّتِي بَلَّغْتَكُمْ . قَالُوا : بَلَّغْنَا أَنَّكَ أَكْثَرْتَ فِيهَا مِنَ الْغَرِيبِ . قَالَ : نَعَمْ ، بَلَّغْنِي أَنْ سَلْمِ بْنِ قُتَيْبَةَ يَتَّبِصِرُ بِالْغَرِيبِ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُورِدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْرِفُ . قَالُوا : فَأَنْشِدْنَاهَا يَا أَبَا مُعَاذٍ . فَأَنْشِدُهُمَا :

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

حتى فرغ منها ، فقال له خَلَفٌ : لو قلتُ يا أبا مُعَاذٍ مكان « إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ » :

(١) انظر ما سلف رقم : ٢٩٣

(٢) في المطبوعة : « كنت أسير مع أبي عمرو بن العلاء » ، وفي الأغاني : « كنت أشهد مع خَلَفِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ » . وصاحب الأغاني ساق هذه القصة نفسها منسوبة إلى « خلف بن أبي عمرو بن العلاء » ، كما يدل عليه سياقه ، ولكن الذي هنا من نسبتها إلى أبيه « أبي عمرو بن العلاء » ، أرجح عندي . وهذا يحتاج إلى تفصيل ليس هذا مكانه . وفي هامش المخطوطة « ج » ما نصه : « الشادى ، الذى يشدو شيئاً في الأدب ، أى يأخذ طرفاً منه كأنه ساقه وجمعه ، صحاح » ، وهو نقل من صحاح الجوهري لكاتب غير كاتب هذه النسخة . وقصيدة بشار في ديوانه .

مثال على غموض المسلك
إلى معاني و اللفظ ،
واشتباهه على العلماء

* بَكَرًا فَالْتَجَّاحُ فِي التَّبْكِيرِ *

كان أحسن . فقال بشار : إنما بَنَيْتُهَا أَعْرَابِيَّةً وَخَشِيَّةً فَقُلْتُ : إِنَّ ذَاكَ
النجاح في التبكير ، كما يَقُولُ الأعراب البَدَوِيُّونَ ، ولو قلت : « بَكَرًا فَالْتَجَّاحُ » ،
كان هذا من / كلام المَوْلَدِينَ ، ولا يشبه ذاك الكلام ، ولا يدخل في معنى
القصيدة . قال : فقام خَلَفٌ قَبْلُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ » ، ^(١) فهل كان هذا القول من خَلَفٍ
والتَّقْدُّ على بَشَّار ، إِلَّا لِلطُّفِ المعنى في ذلك وخفائه ؟

...

٣١٦ - وأعلم أن من شأن « إن » إذا جاءت على هذا الوجه ، أن تُعْنِي
غَنَاءَ ① « الفاء » العاطفة مثلاً ، وأن تُفِيدَ من رِطْبِ الجملة بما قبلها أمراً
عجيباً . فأنت ترى الكلام بها مُسْتَأْنَفًا غير مُسْتَأْنَفٍ ، ومقطوعاً موصولاً معاً .
أفلا ترى أنك لو أسقطت « إن » من قوله : « إن ذاك النجاح في التبكير » ، لم تر
الكلام يَلْتَمِسُ ، ولرأيت الجملة الثانية لا تتصل بالأولى ولا تكون منها بسبيل ،
حتى تجميء بالفاء فتقول : « بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الهَجِيرِ ، فذاك النجاح في
التبكير » ، ومثله قول بعض العرب :

فَعَنَّتْهَا ، وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ ^(٢)

فأنظر إلى قوله : « إن غناء الإبل الحداء » ، وإلى ملاءمته الكلام قبله ،
وحسن تشبيبه به ، وإلى حسن تعطف الكلام الأوَّل عليه . ثم أنظر إذا تركت

(١) هذه القصة بهذا اللفظ في الأغاني ٣ : ١٩٠ ، وفيها الخلاف الذي أشرت إليه في التعليق

السابق . وستأتي الإشارة إليه في رقم : ٣٧٢

(٢) سيأتي أيضاً في رقم : ٣٧٢

« إنَّ » فقلت : « فغَنِّها وهى لك الفداء ، غناء الإبل الحداء » ، كيف تكون الصورة ؟ وكيف ينبو أحد الكلامين عن الآخر ؟ وكيف يُشْتَم هذا ويُعْرِق ذاك ؟ حتى لا تجد حيلةً في أئْتلافهما حتى تجلب لهما « الفاء » فتقول : « فغَنِّها وهى لك الفداء ، فغناء الإبل الحداء » ، ثم تَعْلَمُ أن ليست الألفة بينهما من جنس ما كان ، وأن قد ذهب الأئْتاسة التى كُنْتَ تَجِدُ ، والحُسْنُ الذى كنت ترى .

...

٣١٧ - وروى عن [عَنبَسَةَ] أنه قال : قَدِمَ ذُو الرِّمَّةِ الكوفةَ فوقف

ينشد الناس بالكُنَّاسة قصيدته الحائية التى منها : (١)

201 / هِيَ البُرَّةُ ، وَالْأَسْقَامُ ، وَالْهَمُّ ، وَالْمَنَى ، وَمَوْتُ الهَوَى فِي القَلْبِ مِنِّى المَبْرُحُ

وَكَانَ الهَوَى بِالنَّأى يُمَحَى فَيَمَّحَى ، وَحُبُّكَ عِنْدَى يَسْتَجِدُّ وَيَبْرُحُ

178 / إِذَا غَيَّرَ النَّأى المُحِجِّينَ لَمْ يَكُدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُحُ

(١٩٩) قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرَمَةَ : يا غِيلَانَ ، أَرَأاه

قد بَرِحَ ! قال : فَشَنَقَ ناقته وجعل يتأخَّرُ بها وَيُفَكِّرُ ، (٢) ثم قال :

إِذَا غَيَّرَ النَّأى المُحِجِّينَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُحُ

(١) هكذا هنا « عن عبسة » ، وأرجح أنه خطأ ، ولذلك وضعته بين قوسين لأن راوى الخبر هو « عبد الصمد بن المعدل » ، عن جدّه غيلان بن الحكم بن البخترى بن المختار » ، كما فى المراجع التالية ، و « الكناسة » ، حمله بالكوفة ، كان الناس يجتمعون فى سوقها . وشعر ذى الرمة فى ديوانه ، ورواية البيت الثانى : « وبعضُ الهوى بالهجر » ، وهى أجود . و « رسيس الهوى » ، ما ثبت منه فى سرارة قلبه .

(٢) « شنق البعير » ، جذبه بزمامه حتى يرفع رأسه ، وفى « س » : « شنق بناقته » ، وفى المطبوعة

وحدها : « ويتفكر » .

قال : فلما انصرفت حَدَّثت أُمِّي ، ^(١) قال : أخطأ ابن شُبْرمة حين أنكر على ذى الرِّمة ما أنكر ، ^(٢) وأخطأ ذو الرمة حين غيَّر شعره لقول ابن شُبْرمة ، إنما هذا كقول الله تعالى : (ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَذْ يَرَاهَا) (سورة النور : ٤٠) ، وإِنَّمَا هو : لَمْ يَرَهَا ولم يَكَذْ . ^(٣)

٣١٨ - وأعلم أنَّ سَبَبَ الشُّبْهَةِ في ذلك أنه قد جرى في العُرْفِ أن يقال : « ما كاد يفعل » و « لم يَكْذُ يفعل » في فِعْلٍ قد فُعِلَ ، على معنى أنه لم يَفْعَلْ إلاَّ بعد الجُهد ، وبعد أن كان بعيداً في الظَّنِّ أن يفعله ، كقوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (سورة البقرة : ٧١) ، فلما كان مجيء النفي في « كاد » على هذا السبيل ، توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : « لم يَكْذُ رَسِيسُ الهوى من حبِّ مِية ييرحُ » فقد زعم : أن الهوى قد برح ، ووقع لذى الرمة مثل هذا الظنِّ . وليس الأمر كالذى ظنَّاه ، فإن الذى يقتضيه اللفظ إذا قيل : « لم يكد يفعل » و « ما كاد يفعل » ، أن يكون المراد أن الفعل لم يَكُنْ من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظُنَّ أنه يكون . وكيف بالشك في ذلك ؟ وقد علمنا أن « كاد » موضوعٌ لأن يَدُلَّ على شدة قُرْبِ الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قد شارف / الوجود . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يُوجِبَ نَفْيَهُ وجودَ الفعل ، لأنه يُوَدِّى إلى أن يُوجِبَ نَفْيُ مُقَارِبَةِ الفعل الوجودَ وجوده ، ^(٤) وأن يكون قولك :

202

(١) « حدثت أُمِّي » قائله « غيلان بن الحكم » ، وأبوه هو « الحكم بن البخترى بن المختار » ، و « ابن شُبْرمة » ، هو « عبد الله بن شبرمة الضبي » ، كان شاعراً فقيهاً قاضياً جواداً ورعاً ، من الرجال الكبار .

(٢) « ما أنكر » زيادة من « س » ، وفي الأغاني : « ما أنشد » .

(٣) الخبر بنامه في الموشح : ١٧٩ ، ١٨٠ ، والأغاني ١٨ : ٣٤ ، (الهيئة) .

(٤) « وجوده » منصوب مفعول « يوجب » أى يوجب هذا النفي وجوده .

« ما قارب أن يفعل » ، مقتضياً على البت أنه قد فعل . (١)

...

٣١٩ - وإذ قد ثبت ذلك ، فمن سبيلك أن تنظر . فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورة تقتضى أن لا يكون الفعل ، وحال يبعد معها (٣٠٠) أن يكون ، ثم تغير الأمر ، كالذى تراه في قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] ، / فليس إلا أن تلزم الظاهر ، وتجعل المعنى على أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون .

١٧٩

فالمعنى إذن في بيت ذى الرمة على أن الهوى من رؤسوخه في القلب ، وثبوته فيه وغلبته على طباعه ، بحيث لا يتوهم عليه البراح ، وأن ذلك لا يقارب أن يكون ، فضلاً عن أن يكون ، كما تقول : « إذا سلا المحبون وفتروا في محبتهم ، لم يقع لى في وهم ، ولم يجر منى على بال : أنه يجوز على ما يشبه السلوة ، وما يعد فترة ، فضلاً عن أن يوجد ذلك منى وأصير إليه .

وينبغى أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير : « لم يرها ولم يكد » ، فبدأوا فنفوا الرؤية ، ثم عطفوا « لم يكد » عليه ، ليُعلموك أن ليس سبيل « لم يكد » ههنا سبيل « ما كادوا » في قوله تعالى (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [سورة البقرة : ٧١] في أنه نفى معقّب على إثبات ، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون ، ولكن / المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون ، فضلاً عن أن

203

(١) في هامش « ج » حاشية لعبد القاهر ، هذا نصها :

« إذا لم يقع في جواب « إذا » ، وجب أن يتقدمه نفي كقولك :

« ما فعله ولا كاد يفعل ، فاعرفه » .

يقول أبو فهر : قوله « إذا لم يقع » ، يعنى نفي « كاد » .

تَكُونُ . ولو كان « لم يكذ » يوجب وجود الفعل ، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول : « لم يرها ورآها » ، فاعرفه .

٣٢٠ - وههنا نكتة ، وهى أن « لم يكذ » فى الآية والبيت واقع فى جواب « إذا » ، والماضى إذا وقع فى جواب الشرط على هذا السبيل ، كان مُستقبلاً فى المعنى فإذا قلت : « إذا خَرَجْتَ لم أَخْرُج » ، كنت قد نفيت خروجاً فيما يستقبل . وإذا كان الأمر كذلك ، استحال أن يكون المعنى فى البيت أو الآية على أن الفعل قد كان ، لأنه يؤدى إلى أن يجيء « بلم أفعل » ماضياً صريحاً فى جواب الشرط فتقول : « إذا خرجت لم أخرج أمس » ، وذلك محال . ومما يتضح فيه هذا المعنى قول الشاعر :

① دِيَارٌ لِحَهْمَةٍ بِالْمُنْحَنِ سَقَاهُنَّ مُرْتَجِزٌ بَاكِرٌ
وَرَا حَ عَلَيْهِنَّ ذُو هَيْدَبٍ ضَعِيفُ الْقَوَى ، مَاؤُهُ زَاخِرٌ
إِذَا رَامَ نَهْضاً بِهَا لَمْ يَكْذُ كَذَى السَّاقِ أَخْطَأَهَا الْجَابِرُ (١)

...

٣٢١ - / وأعود إلى العَرَضِ . فإذا بلغ من دِقَّةِ هذه المعانى أن يشتبه الأمر فيها على مثل خَلِيفِ الأَحْمَرِ وابنِ شُبْرُمَةَ ، وحتى يشتبه على ذى الرمة فى صوابِ قاله ، فيرى أنه غير صواب ، فما ظنك بغيرهم ؟ وما يُعْجِبُكَ من أن يكتر التخليط فيه ؟

(١) أذكر الشعر ، ولكن لا أدري أين هو . يصف سحاباً ، وهو « المرتجز الباكر » ، و « المرتجز » السحاب المتتابع الرعد ، يكون بطيء الحركة لكثرة مائه . و « الباكر » ، السحاب الذى يأتي من آخر الليل عند السحر .

« كَلَّ » ، وتفصيل القول
فيها في النفي والإثبات ،
وأمثلة ذلك

٣٢٢ - ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْرِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا كَلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١)

قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رَفَعِ « كَلَّ » في شيء إنما يجوز عند الضرورة ، من غير أن كانت به إليه ضرورة . قالوا : لأنه ليس في نصب « كَلَّ » ما يكسر / له وزناً ، أو يمنعه من معنى أرادَهُ . وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا الحاجة له إلى ذلك ، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد . وذلك أنه أراد أنها تَدْعِي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً . والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادَّعته بَعْضُهُ .

204

وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في « كل » والفعل مَنْفِيٌّ ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن . تقول : « لم ألق كلَّ القوم » ، و « لم آخذُ كُلَّ الدراهم » ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي = ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم ، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم .

وتَعْرِفُ ذلك بأن تنظر إلى « كَلَّ » في الإثبات وتتعرف فائدته فيه .
⊙ وإذا نظرت وجدته قد آجْتَلِبَ لأن يُفَيْدَ الشمولَ في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو ثوقه بها .

تفسير ذلك ، أنك إنما قلت : « جاءني القوم كلُّهم » ، لأنك لو قلت : « جاءني القوم » وسكت ، لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك

(١) في المجموع من شعره ، وهو في سيبويه ١ : ٤٤ ، ٦٩ ، وسائر كتب النحاة وكتب ضرورة

بعضهم ، إلا أنك لم تَعْتَدْ بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع ، لكونهم في حكم الشخص الواحد ، كما يقال للقبيلة : « فعلتم وصنعتم » ، / يراد فعلٌ قد كان من بعضهم أو واحدٍ منهم . وهكذا الحكم أبداً .

فإذا قلت : « رأيت القوم كُلهم » و « مررت بالقوم كُلهم » ، كنت قد جئت « بكل » لئلا يتوهم أنه قد بقي عليك من لم تره ولم تَمُرُّ به .

وينبغي أن يُعْلَمَ أنا / لا نعنى بقولنا « يفيد الشمول » ، أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكان « كل » لما عُقِلَ الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليلٌ عليه . كيف ؟ ولو كان كذلك لم يكن يسمى « تأكيداً » . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجاوزاً فيه .

...

٣٢٣ - وإذا قد عرفت ذلك ، فههنا أصل ، وهو أنه من حُكْمِ النفي إذا دخل على كلام ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجه من الوجوه ، أن يتوجّه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : « أتاني القوم مجتمعين » ، فقال قائل : « لم يأتك القوم مجتمعين » ، كان نفيُه ذلك متوجّهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله ، كان من سبيله أن يقول : « إنهم لم يأتوك أصلاً » ، فما معنى قولك : مجتمعين » . هذا مما لا يشكُّ فيه عاقلٌ .

وإذا كان هذا حُكْمُ النفي إذا دخل على كلام فيه تقييدٌ ، فإن التأكيد ضربٌ من التقييد . فمتى نفيت كلاماً (٢٠٣) فيه تأكيد ، فإن نفيك ذلك يتوجّه إلى التأكيد خصوصاً ويقع له . فإذا قلت : « لم أرَ القوم كلهم » أو « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كلُّ القوم » أو « لم أرَ كلَّ القوم » ، كُنْتَ عَمَدت بنفيك إلى معنى « كل » خاصة ، وكان حكمه حكم « مجتمعين » في قولك : « لم يأتني القوم مجتمعين » . وإذا كان النفي يقع « لكلل » خصوصاً ، فواجبٌ إذا قلت : « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتني كل القوم » ، أن يكون قد أتاك بعضهم = كما يجب إذا قلت : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما / يستحيل أن تقول : « لم يأتني القوم مجتمعين » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً / لا مجتمعين ولا منفردين = كذلك محالٌ أن تقول : « لم يأتني القوم كلهم » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً ، فأعرفه .

206

١٨٢

٣٢٤ - وأعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك ، ووجدت النفي قد احتذاه فيه وتبعه . وذلك أنك إذا قلت : « جاءني القوم كلهم » ، كان « كلُّ » فائدةً خبرك هذا ، والذي يتوجّه إليه إثباتك ، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس الجيء أنه كان من القوم على الجملة ، وإنما وقع في شموله « الكل » ، وذلك الذي عنك أمره من كلامك .

٣٢٥ - وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمرٌ زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء ، إلا كان الغرض الخاص من الكلام ، والذي يُقصد إليه ويُزجى القول فيه . فإذا قلت : « جاءني زيد ركباً » ، و « ما جاءني زيد ركباً » كنت قد وضعت كلامك لأن تُثبت مجيئه ركباً أو تنفي ذلك ، لا لأن تُثبت الجيء وتنفيه مطلقاً . هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه .

٣٢٦ - وأعلم أنه يلزم من شك في هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : « لم أر القوم كلهم » ، على معنى أنك لم تر واحداً منهم = (١) أن تُجرى النهى هذا المجرى فتقول : (٢) « لا تضرب القوم كلهم » ، على معنى لا تضرب واحداً منهم = وأن تقول : « لا تضرب الرجلين كليهما » ، على معنى لا تضرب واحداً منهما . فإذا قال ذلك لزمه أن يُحيل قول الناس : (٢) « لا تضربهما معاً ، ولكن اضرب أحدهما » ، و « لا تأخذهما جميعاً ، ولكن واحداً منهما » ، وكفى بذلك فساداً .

...

207

٣٢٧ - وإذا قد بان لك من حال النَّصْب أنه يقتضى / أن يَكُونَ المعنى عَلَى أنه قد صنع من الذنب بعضاً وترك بعضاً ، (٣) فأعلم أن الرفع على خلاف ذلك ، وأنه يقتضى نفي أن يكون قد صنع منه شيئاً ، وأتى منه قليلاً أو كثيراً ، وأنتك إذا قلت : « كلهم لا يأتيك » ، و « كل ذلك لا يكون » ، و « كل هذا لا يحسن » ، كنت نفيت أن يأتيه واحدٌ منهم ، وأبيت أن يكون أو يحسنُ شيء مما أشرت إليه .

١٨٣

٣٢٨ - وما يشهد لك / بذلك من الشعر قوله :

فَكَيْفَ؟ وَكُلُّ لَيْسَ يَعْدُو حِمَامَهُ وَلَا لِأَمْرِي عَمَّا قَضَى اللَّهُ مَزْحَلُ (٤)

(١) السياق : « وأعلم أنه يلزم من شك في هذا أن تُجرى النهى » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أن يحتل قول الناس » ، ومعنى « يُحيل » ، أى يجعله مُحالاً .

(٣) رجع إلى القول في « على ذنبا كله لم أصنع » ، رقم : ٣٢٢ ، وما بعده .

(٤) هو شعر إبراهيم بن كنيف التيهانى ، شرح حماسة التبريزى ١ : ١٣٦ ، وأمالى القالى ١ :

١٧٠ ، وهى عند الهجرى فى النوادر والتعليقات منسوباً لبكر بن النطاح . و « مزحل » ، مصدر ميمي

من « زحل » ، إذا تباعد ، يعنى ليس منه مهرب .

المعنى على نفى أن يعدو أحد من الناس حمامه ، بلا شبهة . ولو قلت :
 « فكيف وليس يعدو كل حمامه » : فأخرت « كلاً » ، لأفسدت المعنى ، وصرت
 كأنك تقول : « إن من الناس من يسلم من الحمام ويبقى خالداً لا يموت » .
 ٣٢٩ - ومثله قول دِعْبِل :

قَوْلَهُ مَا أَذْرِي بِأَيِّ سِيهَامِهَا رَمْتَنِي ، وَكُلَّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِالْمُكْدِي
 أَيُّ الْجِيدِ ، أَمْ مَجْرَى الْوِشَاحِ ، وَإِنِّي لِأَتُهُمْ عَيْنِيهَا مَعَ الْفَاجِمِ الْجَعْدِ^(١)
 المعنى على نفى أن يكون في سيهامها مُكْدٍ على وجه من الوجوه .

٣٣٠ - ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذى اليدين حين قال
 للنبي ﷺ : « أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » فقال ﷺ : كُلُّ ذَلِكَ
 لَمْ يَكُنْ . فقال ذو اليدين : بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ،^(٢) المعنى لا محالة على نفى

(١) هو في المجموع من شعره . و « المكدي » الذى يجيب ، ولا يصيب هدفه . وقوله :
 « لِأَتُهُمْ » ، أى أَنَّهُمْ عَيْنِيهَا ، واعلم أن التاء في « التهمة » مبدلة من الواو ، فقولهم « تُهْمَةٌ » أصلها
 « وَهْمَةٌ » ، ولكنهم في هذا الفعل أجروا التاء المبدلة مجرى الأصل ، فقالوا « أتهمه إتهاماً » ، ويقال أيضاً
 « أؤهمه » بمعنى اتهمه ، على الأصل .

(٢) حديث ذى اليدين في السهو في الصلاة ، مذكور في دواوين السنة من طريق « محمد بن
 سيرين عن أبى هريرة » ، وليس فيه هذا اللفظ ، ولكنه جاء في صحيح مسلم ، في كتاب المساجد ،
 « باب السهو في الصلاة والسجود » ، من حديث أبى سفيان مولى بن أبى أحمد قال : سمعت أبى هريرة ،
 ولفظه : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ! فقال ذو اليدين : قد كان بعض ذلك » ، وهو عند أحمد في المسند ٢ :
 ٤٦٠ (المطبوعة الأولى) وقال : « عن عبد الرحمن مولى ابن أبى أحمد ، قال : سمعت أبى هريرة » ، وفيه :
 « قال : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، فقال ذو اليدين : قد كان ذلك يا رسول الله » ، وهو عند أبى داود في سننه ،
 في كتاب الصلاة ، « باب السهو في السجدين » من حديث سعيد بن أبى سعيد المقبرى ، عن أبى
 هريرة ، وفيه « قال : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ أَفْعَلْ . فقال الناس : قد فعلت » .

يقول أبو فهر : قوله هنا « بعض ذلك قد كان » ، وقولهم في حديث مسلم : « قد كان بعض =

⊙ الأمرين جميعاً ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحداً منهما ، لا القصر ولا النسيان . ولو قيل : « لم يكن كل ذلك » ، لكان المعنى أنه قد كان بعضه .

...

٣٣١ - وأعلم أنه لما كان المعنى مع إعمال الفعل المنفى في « كل » نحو : « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أر القوم كلهم » ، على أن الفعل قد كان من البعض ، ووقع على البعض ، قلت : « لم يأتني القوم كلهم ، ولكن أتاني بعضهم » و « لم أر القوم كلهم ، ولكن رأيت بعضهم » فأثبت بعد ما نفيت ، = ولا يكون ذلك مع رفع « كل » بالابتداء . فلو قلت : « كلهم لم يأتني ، ولكن أتاني بعضهم » و « كل ذلك لم يكن ، ولكن كان بعض ذلك » ، لم يجز ، لأنه يؤدي إلى التناقض ، وهو أن تقول : « لم يأتني واحد منهم ، ولكن أتاني بعضهم » .

208

٣٣٢ - وأعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة ، وإنما / التأثير لأمر آخر ، وهو دخول « كل » في حيز النفي ، وأن لا يدخل فيه . وإنما علقنا الحكم في البيت وسائر ما مضى بإعمال الفعل وترك إعماله ، ^(١) من حيث كان إعماله فيه يقتضي دخوله في حيز النفي ، وترك إعماله يُوجب خروجه منه ، من حيث كان الحرف النافي في البيت حرفاً لا ينفصل عن الفعل ، وهو « لم » = لا أن كونه معمولاً للفعل وغير معمول ،

١٨٤

= ذلك » ، يعني أنه قد كان السهو : لا قصر الصلاة . وكذلك ما جاء في حديث أحمد قول ذى الدين : « قد كان ذلك يا رسول الله » ، وما جاء في حديث أبي داود : « فقال الناس : قد فعلت » ، يعنون به السهو بلا شك ، لا قصر الصلاة .

(١) « البيت » يعني بيت أبي النجم : « كله لم أصنع » .

يقتضى ما رأيت من الفرق . أفلا ترى أنك لو جئت بحرف نفي يُتصوّر
انفصاله عن الفعل ، لرأيت المعنى في « كل » مع ترك إعمال الفعل ، مثله مع
إعماله ، ومثال ذلك قوله :

* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ * (١)

وقول الآخر :

* مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ * (٢)

« كلُّ » كما ترى غير مُعْمَلٍ فيه الفعل ، ومرفوعٌ ، إمّا بالابتداء ، وإمّا بأنه
⊙ أسم « ما » ، ثم إنَّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه
الفعل فقلت : « ما يدرك المرء كلَّ ما يتمناه » ، و « ما يدعو كلُّ رأى الفتى إلى
رشد » ، وذلك أن التأثير لوقوعه في / حيز النفي ، وذلك حاصلٌ في الحالين .
ولو قدمت « كلاً » في هذا فقلت : « كلُّ ما يتمنى المرء لا يدركه » و « كل رأى
الفتى لا يدعو إلى رشد » لتغير المعنى ، ولصار بمنزلة أن يقال : « إنَّ المرء لا يدرك
شيئاً مما يتمناه » ، و « لا يكون في رأى الفتى ما يدعو إلى رشده بوجه من
الوجوه » .

209

٣٣٣ - وأعلم أنك إذا أدخلت « كلاً » في حيز النفي ، وذلك بأن
تقدم النَّفْيَ عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفِعْلِ

(١) هو شعر المتنبي في ديوانه ، وعمجزه :

* تجرى الرِّياحُ بما لا تَشْتَهِي السُّننُ *

(٢) ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في « باب كل » ، وذكره غيره من النحاة ، وكانهم أخذوه
من عبد القاهر ولا يعرف تمامه .

والوصف نفسه . وإذا أخرجت « كلاً » من حيز النفي ولم تدخله فيه ، لا لفظاً ولا تقديراً ، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة في أن كان ذلك كذلك ، أنك إذا بدأت « بكل » كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضى أن لا يشدَّ شيء عن النفي / ، فاعرفه .

١٨٥

٣٣٤ - وأعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها ، دقائق وخفايا لا إلى حدٍ ونهاية = وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا يتنبه لأكثرها ، ولا يعلم أنها هي ، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو فيه ، وحتى إنه ليقتصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ ، كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض .

...

٢٠٧) فَصْلٌ

٣٣٥ - وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيِّنًا فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْوَجْهَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يُشْكَلُ ، وَحَتَّى لَا يَحْتَاجُ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ وَأَنَّهُ الصَّوَابُ ، إِلَى فِكْرٍ وَرُوبَةٍ = (١) فَلَا مَرِيَّةَ . وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمَرِيَّةُ وَيَجِبُ الْفَضْلُ إِذَا احْتَمَلَ فِي ظَاهِرٍ / الْحَالِ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ وَجْهًا آخَرَ ، ثُمَّ رَأَيْتَ النَّفْسَ تَبْنُو عَنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ الْآخَرَ ، وَرَأَيْتَ لِلَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ حُسْنًا وَقَبُولًا تَعَدَّمُهُمَا إِذَا أَنْتَ تَرَكْتَهُ إِلَى الثَّانِي .

القول في آية :
« وجعلوا لله شركاء الجن »

210

٣٣٦ - ومثال ذلك قوله تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) [سورة الأنعام : ١٠٠] ، ليس بخافٍ أن لتقديم « الشركاء » حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب ، أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت : « وجعلوا الجن شركاء لله » ، وأنت ترى حالك حال مَنْ نُقِلَ عَنِ الصُّورَةِ الْمُبْهَجَةِ وَالْمَنْظَرِ الرَّائِقِ وَالْحَسَنِ الْبَاهِرِ ، إِلَى الشَّيْءِ الْعُقْلِيِّ الَّذِي لَا تَحْلَى مِنْهُ بِكَثِيرٍ طَائِلٍ ، وَلَا تَصِيرُ النَّفْسُ بِهِ إِلَى حَاصِلٍ . وَالسَّبَبُ فِي أَنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، هُوَ أَنْ لِلتَّقْدِيمِ فَائِدَةً شَرِيفَةً وَمَعْنَى جَلِيلًا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ التَّأخِيرِ .

٣٣٧ - بيانه ، أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يَحْصُلُ مَعَ التَّأخِيرِ حَاصِلُهُ مَعَ التَّقْدِيمِ ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ « الشُّرَكَاءِ » يَفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى ، وَيَفِيدُ مَعَهُ مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ شَرِيكَ ، لَا مِنَ الْجِنِّ وَلَا غَيْرِ الْجِنِّ .

(١) السياق : « واعلم أنه إذا كان بَيِّنًا فلا مَرِيَّةَ » .

وإذا أُخِرَ فُقِيلُ : « جعلوا / الجنَّ شركاءَ لله » ، لم يُقَدِّ ذلك ، ولم يكن فيه
 ١٨٦ شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يُعْبَدَ
 مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع
 تأخير « الشركاء » دليل عليه . وذلك أن التقدير يكون مع التقديم : أن « شركاء »
 مفعولٌ أوَّلٌ لجعل ، و « لله » في موضع المفعول الثاني ، ويكون (٢٠٨) « الجن »
 على كلام ثانٍ ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل : « فَمَنْ جَعَلُوا شركاءَ لله تعالى ؟ » ،
 211 فُقِيلُ : « الجن » . / وإذا كان التقدير في « شركاء » أنه مفعولٌ أوَّلٌ ، و « لله » في
 موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق ، من
 غير اختصاص شيء دون شيء . وحصل من ذلك أن اتخاذاً الشريك من غير
 الجن قد دخل في الإنكار دخولاً اتخاذه من الجن ، لأن الصفة إذا ذكرت مجردة
 غير مُجرَّاة على شيء ، كان الذي تعلقَ بها من النفي عاماً في كل ما يجوز أن
 تكون له تلك الصفة .

فإذا قلت : « ما في الدار كريم » ، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل
 من يكون الكرمُ صفةً له . وحكم الإنكار أبداً حكمُ النفي . وإذا أُخِرَ فُقِيلُ :
 « وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله » ، كان « الجن » مفعولاً أوَّلٌ ، و « الشركاء » مفعولاً
 ثانياً . وإذا كان كذلك ، كان « الشركاء » مخصوصاً غير مُطلقٍ ، من حيث كان
 محالاً أن يُجرى خبراً على الجن ، ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم . وإذا كان
 كذلك ، احتمل أن يكون القصدُ بالإنكار إلى « الجن » خصوصاً ، أن يكونوا
 « شركاء » دون غيرهم ، جلَّ الله تعالى عن أن يكون له شريكٌ وشبيهةٌ بحالٍ .

٣٣٨ - فأنظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قُدِّمَ

« الشركاء » ، واعتبره فإنه ينبهك لكثير من الأمور ، ويدلُّك على عظيم شأن

« النظم » ، وتعلمُ به كيف يكون الإيجازُ به وما صورته ؟ ^(١) وكيف يُزَادُ في المعنى من غير أن يُزَادَ في اللفظ ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقديمٌ وتأخيرٌ ، وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى / ، ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً ، نحو أن تقول : « وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله ، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم » ، ثم لا يكون / له = إذا عُقِلَ من كلامين = (٢٠٩) من الشرف والفضامة ومن كرم الموقع في النفس ، ما تجده له الآن وقد عُقِلَ من هذا الكلام الواحد .

١٨٧

212

...

٣٣٩ - وما ينظر إلى مثل ذلك ، ^(٢) قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ) [سورة البقرة : ٩٦] ، إذا أنت راجعت نفسك وأذكيته حسك ، وجدت لهذا التنكير وأن قيل : « عَلَى حَيَاةٍ » ، ولم يقل : « على الحياة » ، ^(٣) حسناً وروعةً ولطفً موقع لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وتجدك تُعَدِّمُ ذلك مع التعريف ، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما . والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك أنه لا يحصرُ عليه إلا الحيُّ ، فأما العادم للحياة فلا يصحُّ منه الحرصُ على الحياة ولا على غيرها . ^(٣) وإذا كان كذلك ، صار كأنه قيل : « ولتجدنهم أحرصَ الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا ، على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه ، حياةً في الذي يَسْتَقْبِلُ » . ^(٤) فكما

القول في : « ولتجدنهم أحرصَ الناس على حياة »
وتنكير « حياة »

(١) في « س » : « كيف يكون الإعجازُ وما صورته » .

(٢) « وما ينظر إلى مثل ذلك » ، ليس في « ج » ولا « س » .

(٣) من أول قوله : « حسناً » إلى قوله هنا : « الحرص على الحياة » ، ساقط من « ج » .

(٤) في هامش المخطوطة « ج » ، بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر على الأرجح ،

أَتَكْ لَا تَقُولُ هَهُنَا : « أَنْ يَزِدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمُ الْحَيَاةَ » بِالْتَعْرِيفِ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : « حَيَاةً » إِذْ كَانَ التَّعْرِيفُ يَصْلُحُ حَيْثُ تُرَادُ الْحَيَاةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، كَقَوْلِنَا : « كُلُّ أَحَدٍ يَجِبُ الْحَيَاةَ ، وَيَكْرَهُ الْمَوْتَ » ، كَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي الْآيَةِ .

٣٤٠ - وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى : أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُوصَفُ الْإِنْسَانُ بِالْحِرْصِ عَلَيْهِ ، إِذَا كَانَ مَوْجُوداً حَالاً وَصَفِكَ لَهُ بِالْحِرْصِ عَلَيْهِ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ تَجْعَلَهُ حِرْصاً عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِهِ . كَيْفَ ؟ وَلَا يُحْرَصُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلَا الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْحِرْصُ عَلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ بَعْدُ .

...

٣٤١ - وَشَبِيهَ بِتَنْكِيرِ الْحَيَاةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَنْكِيرُهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :

تَنْكِيرُ « حَيَاةً » فِي :

« وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٧٩] ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَسَنِ التَّنْكِيرِ ،

وَأَنَّ لَمْ يُحَسِّنِ التَّعْرِيفُ ، أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْحَيَاةِ نَفْسِهَا ، وَلَكِنْ عَلَى (٣١٠) أَنَّهُ لَمَّا / كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ قَتِلَ ، أَرْتَدَعَ بِذَلِكَ عَنِ الْقَتْلِ ، فَسَلِمَ صَاحِبُهُ ، صَارَ حَيَاةً هَذَا الْمَهْمُومُ بِقَتْلِهِ فِي مُسْتَأْنَفِ الْوَقْتِ ، مُسْتَفَادَةً بِالْقِصَاصِ ، (١) وَصَارَ كَأَنَّهُ قَدْ حَيِيَ فِي بَاقِي عُمُرِهِ بِهِ . وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى حَيَاةٍ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِهِ ، وَجِبَ التَّنْكِيرُ وَأَمْتَنَعَ التَّعْرِيفُ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّعْرِيفُ يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ الْحَيَاةُ قَدْ / كَانَتْ بِالْقِصَاصِ مِنْ أَصْلِهَا ، وَأَنَّ يَكُونَ الْقِصَاصُ قَدْ كَانَ سَبَباً فِي كَوْنِهَا فِي كَافَّةِ الْأَوْقَاتِ . وَذَلِكَ خِلَافَ الْمَعْنَى وَغَيْرِ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ .

213

١٨٨

= « أَى : أَنْ يَزِدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمْ فِي رَاهِنِ الْحَيَاةِ ، بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولُ : يَجِبُونَ أَنْ يَزِدَادُوا إِلَى حَيَاتِهِمْ فِي رَاهِنِ الْحَالِ مِثْلَ الْحَيَاةِ مِنْ أَصْلِهَا . وَكِلَاهُمَا غَايَةٌ فِي الْحَسَنِ » .

(١) أَى صَارَتْ حَيَاةَ الَّذِي هَمَّ بِقَتْلِهِ ، مُسْتَفَادَةً فِي مُسْتَأْنَفِ الْوَقْتِ بِالْقِصَاصِ .

وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « لَكَ فِي هَذَا غَنَى » ، فَتُنَكِّرُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ مَا يَسْتَعْنِي بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : « لَكَ فِيهِ الْغِنَى » ، كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّكَ جَعَلْتَ كُلَّ غِنَاهُ بِهِ .

٣٤٢ - وأمر آخر ، وهو أنه لا يكون ارتدادٌ حتى يكون همٌّ وإرادة ، وليس بواجب أن لا يكون إنسانٌ في الدنيا إلا وله عدوٌّ يهْمُ بقتله ثم يردعه خوفُ القصاص . وإذا لم يجب ذلك ، فمن لم يهْمُ بإنسانٍ بقتله ، فكُفِيَ ذلك الهمُّ لخوفِ القصاص ، فليس هو ممن حَيَّ بالقصاص . وإذا دخلَ الخصوص ، فقد وجب أن يقال « حياة » ولا يقال « الحياة » ، كما وجب أن يقال « شفاء » ولا يقال « الشفاء » في قوله تعالى : (يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [سورة النحل : ٦٩] ، حيث لم يكن شفاءً للجميع .

٣٤٣ - وأعلم أنه لا يتصوّر أن يكون الذي همّ بالقتل فلم يقتل خوفاً القصاص داخلًا في الجملة ، (١) وأن يكون القصاص أفادته حياة كما أفاد المقصود قتله . وذلك أن هذه الحياة إنما هي لمن كان يُقتل لولا القصاص ، وذلك / محالٌ في صفة القاصد للقتل ، فإنما يصحُّ في وصفه ما هو كالضدِّ لهذا ، وهو أن يقال : إنه كان لا يخافُ عليه القتل لولا القصاص . وإذا كان هذا كذلك ، كان وجهًا ثالثًا في وجوب التنكير .

...

(١) في هامش « ج » بخط الناسخ ، وهو من تعليقات عبد القاهر ، ما نصه :

« جملة الأمر أن المعنى على أن الهلاك انتفى على العموم بقتله ، من أجل خوف القصاص . ولا يتصوّر أن يُقال : إن الهلاك انتفى عن الهمّ بقتل غيره من أجل خوف القصاص » .

③١١ فصل

٣٤٤ - وأعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ،
 ولا يجد لديه قبولا ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، وحتى يكون ممن تحدّثه
 نفسه بأن لما يؤمىء إليه من الحُسن واللطف أصلاً ، وحتى يختلف الحال عليه
 عند تأمل الكلام ، فيجد الأريحية تارة ، ويعرى منها أخرى ، وحتى إذا عجبته
 عجب ، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه .

الآفة العظمى في ترك
 البحث عن العلة التي
 توجب المزية في الكلام

فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبداً على سواء ، وكان لا يتفقّد من
 أمر « النظم » إلا الصّحة / المطلقة ، وإلا إعراباً ظاهراً ، فما أقل ما يُجدي
 الكلام معه . فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس بوزن
 الشعر ، والذوق الذي يقيمه به ، والطبع الذي يُميز صحيحه من مكسوره ،
 ومزاحفه من سالمه ، وما خرج من البحر ممّا لم يخرج منه = (١) في أنك
 لا تتصدى له ، ولا تتكلّف تعريفه ، لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها
 يعرف ، والحاسّة التي بها يجد . فليكن قدحك في زئيد وار ، والحلك في عود
 أنت تطعم منه في نار .

١٨٩

٣٤٥ - وأعلم أن هؤلاء ، وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ،
 فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية

(١) السياق : « فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس في أنك لا تتصدى

فيه وكثيره ، وأن ليس إلا أن تَعْلَمَ أن هذا التقديم وهذا التنكير ، أو هذا العطف أو هذا الفصل حَسَنٌ ، وأن له موقعاً من النفس وحِطّاً من / القَبُولِ ، فأما أن تَعْلَمَ لِمَ كان كذلك ؟ وما السببُ ؟ فَمِمَّا لا سبيلَ إليه ، ولا مَطْمَعِ في الاطِّلاعِ عليه ، فهو بَتَوَانِيهِ والكسل فيه ، في حكم مَنْ قال ذلك .

٣٤٦ - وأَعْلَمَ أَنَّهُ ليس إذا لم تُمَكِّنْ معرفةَ الكل ، وَجَبَ تَرْكُ النَّظَرِ في الكلِّ . وَأَنْ تَعْرِفَ العِلَّةَ والسببَ فيما يُمَكِّنُكَ معرفةَ ذلك فيه وإن قَلَّ فتَجْعَلُهُ شاهداً فيما لم تَعْرِفْ ، (١) أَحْرَى من أن تَسُدَّ بابَ المعرفةِ على نفسك ، وتأخِذَها عن (٢١٢) الفهم والتفهّم ، وتعوِّدَها الكسلَ والهَوِيَّةَ . قال الجاحظُ : « وكلام كثيرٍ قد جرى على ألسنة الناس ، وله مَضَرَّةٌ شديدةٌ وثَمَرَةٌ مُرَّةٌ . فمن أَضَرَّ ذلك قولهم : « لم يَدَعِ الأوَّلُ لِلآخِرِ شيئاً » ، قال : فلو أن علماء كلِّ عصرٍ مُذْ جرت هذه الكلمةُ في أسماعهم ، تركوا الاستنباطَ لِمَا لم يَنْتَهِ إليهم عَمَّنْ قبلهم ، لرَأَيْتَ العِلْمَ مُخْتَلِلاً . وأَعْلَمَ أَنَّ العِلْمَ إِنَّمَا هو مَعْدِنٌ ، (٢) فكَمَا أَنَّهُ لا يَمْنَعُكَ أَنْ تَرَى أُلُوفَ وَقَرٍ قد أَخْرَجْتَ مِنْ مَعْدِنٍ تَبِيرٍ ، (٣) أَنْ تَطْلُبَ فِيهِ ، وَأَنْ تَأْخِذَ مَا تَجِدُ ولو كَقَدْرِ ثُومَةٍ ، (٤) كَذَلِكَ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رَأْيُكَ فِي طَلْبِ العِلْمِ . (٥) وَمَنْ اللهُ تَعَالَى / نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ .

...

(١) « وَأَنْ تَعْرِفَ العِلَّةَ » ، يعني « معرفتك العلة أَحْرَى من النار تَسُدُّ بابَ المعرفةِ » .

(٢) « المَعْدِنُ » هو الموضع الذي تستخرج منه جواهر الأرض كالذهب والفضة ، وهو الذي

نسميه اليوم « المنجم » .

(٣) في المطبوعة وحدها : « أُلْفٌ وَقَرٌ » و « الوقر » بكسر فسكون ، جَمَلٌ ما يَحْمِلُهُ البعير

أو البغل . و « التبر » ، الذهب .

(٤) « الثُومَةُ » ، حَبَّةٌ تُعْمَلُ مِنَ الفضة كاللدرة مستديرة .

(٥) نص الجاحظ هذا ، أعْيَانِي أَنْ أَقْفَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ التِّي بَيْنَ يَدَيَّ الآن .

فَصْلٌ

هَذَا فَنُّ مِنَ الْمَجَازِ لَمْ نَذْكُرْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ

٣٤٧ - أعلم أن طريق المَجَازِ والاتساع في الذى ذكرناه قَبْلُ ، (١) أنك ، بيان في المجاز الحكيمى ، ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ، ولكن تريد معنى ما هو رِدْفٌ له أو شَبِيهٌ ، وأمثله وهو كثر من كنوز البلاغة ، فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه . وإذ قد عرفت ذلك فأعلم أن في الكلام مجازاً على غير هذا السبيل ، وهو أن يكون التجوز في حكم يُجْرَى على الكلمة فقط ، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ، ويكون معناها / مقصوداً في نفسه ومُراداً من غير تورية ولا تعريض .

216

٣٤٨ - والمثال فيه قولهم : « نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ » و « نامٌ ليلي وتَجَلَّى هَمِيٌّ » ، (٢) وقوله تعالى (فما رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وقول الفرزدق :

سَقَّتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ ، لَمْ تَكُنْ عِلَاطاً ، وَلَا مَخْبُوطَةً فِي الْمَلَاغِمِ (٣)

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٢) « نام ليلي وتجلى همى » ، سيأتي برقم : ٣٤٩ ، فانظره .

(٣) ليس في ديوان الفرزدق ، وهو له في الكامل للمبرد ١ : ٤٥ ، وسيأتي رقم : ٤٦٧ وفي المطبوعة وحدها : « سقاها » هنا وفيما سيأتي . والضمير في « سقتها » للإبل . و « العلاط » وسم يكون في عنق البعير عرضاً ، خطأً أو خطين أو خطوطاً في كل جانب . و « الخباط » سمة فوق الحد ، والناقعة . « مخبوضة » عليها هذه السمة . و « الملاغم » ، ما حول الفم مما يبلغه اللسان ويصل إليه ، من « اللغام » ، وهو زبد أفواه الإبل . ويقول : لم تكن هذه سمات إبله ، بل سماتها خروق في آذانها ، فلما رآها الذائدون عن الخوض سقوها ، وإنما يسقونها لعة أصحابها . فكأن الخروق في المسامع هي التي أوردتها الماء وكفت الذائدون عنها .

(٢١٣) أنت ترى مجازاً في هذا كله ، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ، ولكن في أحكام أجريت عليها . أفلا ترى أنك لم تتجاوز في قولك : « نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ » ، في نفس « صائمٌ ، و « قائمٌ » ، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل . وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة « برحت » نفسها ، ولكن في إسنادها إلى التجارة . وهكذا الحكم في قوله : « سقتها خرووقٌ » ليس التجوز في نفس « سقتها » ، ولكن في أن أسندها إلى الخروق . أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أُريدَ به معناه الذى وُضِعَ له على وجهه وحقيقته ، فلم يرد بصائم غير الصوم ، ولا بقائم غير القيام ، ولا برحت غير الريح ، ولا بسقت غير السقى ، كما أريد « بسالت » في قوله :

* وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ * (١)

= غير السيل .

٣٤٩ - وأعلم أن الذى ذكرت لك في المجاز هناك ، (٢) من أن من شأنه أن يفتح عليه المعنى وتحدث فيه النباهة ، قائم لك مثله ههنا ، فليس يشتبه على عاقل أن ليس حال المعنى وموقعه في قوله :

* فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي * (٣)

/ كحالهِ وموقعهِ إذا أنت تركت المجاز وقلت : « فنامت في ليلي وتجلّى

(١) سلف في رقم : ٧٠ .

(٢) يعنى فيما سلف رقم : ٥٧ ، وما بعده .

(٣) هو رجز رؤبة في ديوانه ، يقوله للحارث بن سليم ، وقبلة :

* حَارِثُ ، قَدْ فَرَّجْتَ عَنِّي غَمِّي *

« همى » ، كما لم يكن الحال في قولك : « رأيت أسداً » ، كالحال في « رأيت رجلاً كالأسد » . ومن الذى يَحْفَى عليه مكان العُلُو وموضع المزية وصورةُ الفُرْقَان بين قوله تعالى / « فما رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » ، وبين أن يُقال : « فما رَبِحوا في تجارتهم ؟ » .

٣٥٠ - وإن أردت أن تزداد للأمر تبييناً ، فأنظر إلى بيت الفرزدق :

يَحْمِي إِذَا اخْتَرَطَ السُّيُوفُ نِسَاءَنَا ضَرَبَ تَطِيرَ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرْعَلُ (١)
 وإلى رونقه ومائه ، وإلى ما عليه من الطُّلاوة . ثم أرجع إلى الذى هو الحقيقة وقل : « نحى إذا اخترط السيف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل » ، ثم أسبر حالك ؟ هل ترى مما كنت تراه شيئاً ؟

٣٥١ - وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان ، والاتساع في طرق البيان ، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً ، وأن يصنعه بعيد المرام ، قريباً من الأفهام . ولا يُعْرَنُّكَ من أمره أنك ترى الرجل يقول : « أتى بنى الشوق إلى لقائك ، وسار بنى الحنين إلى رؤيتك ، وأقدمنى بلدك حقاً لى على إنسان » ، وأشبه ذلك مما تجده لسعته وشهرته يجرى مجرى الحقيقة التى لا يُشكِّلُ أمرها ، فليس هو كذلك أبداً ، بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها ، والنادرة تأتق لها .

...

(١) البيت في ديوانه ، و « اخترط السيف » سله ، و « أرعل » ، يريد ضرب أروع لا يبالى ما أصاب ، ومثله « أرعن » .

٣٥٢ - وجملة الأمر أن سبيله سبيل الضرب الأول الذى هو مجاز في نفس اللفظ وذات الكلمة ، فكما أن من الاستعارة والتمثيل عامياً مثل : « رأيت أسداً » و « وردت بحراً » ، و « شاهدت بدرًا » ، و « سئل من رأيه سيفاً ماضياً » ، (١) = وخصيصاً لا يكمل له كل أحد ، مثل قوله :

* وسألت بأعتاقِ المَطِيِّ الأباطِخِ * (٢)

كذلك الأمر في هذا المجاز الحكيمى .

٣٥٣ - وأعلم / أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير / إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة ، مثل أنك تقول في : « رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ » (سورة البقرة : ١٦) ، (٣) « ربحوا في تجارتهم » ، وفي « يَحْمِي نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، (٤) « نحمي نساءنا بضرِب » فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء . ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك : « أقدمسى بلدك حقاً لى على (٥) إنسان » ، (٥) فاعلاً سوى الحق ، وكذلك لا تستطيع في قوله :

وَصَيَّرَنِي هَوَاكَ وَبِى لِحَيْنِي يُضْرَبُ الْمَثَلُ (٦)

وقوله :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا (٧)

(١) « ماضياً » ، من « ج » و « س » .

(٢) مضى برقم : ٣٤٨

(٣) انظر رقم : ٣٤٧ ، ٣٤٩

(٤) انظر رقم : ٣٤٩

(٥) انظر رقم : ٣٥١

(٦) انظر الشعر في الفقرة رقم : ٨٢ ، لابن البواب ، ولغيره .

(٧) لأبى نواس في ديوانه .

= أن تزعم أن « لصيرنى » فاعلاً قد نُقِلَ عنه الفعل ، فجُعِلَ « للهوى » كما فُعِلَ ذلك في « رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ » و « يَحْمَى نِسَاءَنَا ضَرْبٌ » ، ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » في قوله : « يزيدك وجهه » فاعلاً غيرَ « الوجه » ، فالاعتبار إذن بأن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل موجوداً في الكلام على حقيقته .

معنى ذلك أن « القدم » في قولك : « أقدمنى بلدك حَقُّ لى على إنسان » ، موجود على الحقيقة ، وكذلك « الصيرورة » في قوله : « وصيرنى هوك » ، و « الزيادة » في قوله : « يزيدك وجهه » موجودتان على الحقيقة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة ، لم يكن المجاز فيه نفسه ، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ ، كان لا محالة في الحُكْم . فأعرف هذه الجملة ، وأحسن ضبطها ، حتى تكون على بصيرة من الأمر .

٣٥٤ - ومن اللطيف في ذلك قولُ حاجز بن عوف :

أبى عَبْرَ الْفَوَارِسِ يَوْمَ دَاجٍ وَعَمَّى مَالِكٌ وَضَعَ السُّهَامَا
فَلَوْ صَاحَبْتِنَا لَرَضِيَتْ مِنَّا إِذَا لَمْ تَعْبُقِ الْمِئْتَةَ الْعَلَامَا (١)

(١) حاجز بن عوف بن الحارث الأزدي ، جاهل صعلوك عداء ، والشعر في الأغاني ١٣ : ٢١٠ ، ٢١١ ورواية صاحب الأغاني « أبى رَبِيعَ الْفَوَاسِ » ، أى أخذ ربع الغنائم . وأما « عَبْرَ الْفَوَارِسِ » ، كما هنا ، فهى بمعنى ، استدَلَّ لهم حتى يعرف من أمرهم ما يعنيه ، وذلك لأن أباه قال لأصحابه : « انزلوا حتى أعتبر لكم » و « يوم داج » ، قال صاحب الأغاني « أعار عوف بن الحارث على بنى هلال بن عامر بن صعصعة في يوم داج مظلم » ، والذى يظهر أن « داج » اسم موضع ، والله أعلم . وقوله « وعمى مالك » ، فقال صاحب الأغاني هو « عم أبيه : مالك بن ذهل بن سلامان الأزدي » ثم فسر قوله : « وضع السهاما » ، في قصة طويلة . وقوله : « لم تعبق المئة » ، هو من « القبوق » ، وهو شرب اللبن آخر النهار . وشرحه الشيخ بعد . وفي المطبوعة وحدها « لرضيت عنا » .

يريد إذا كان العام عامَ جَذْبٍ وجَفَّتْ ضُرُوعُ الإِبِلِ ، وانقطع الدَّرُّ / ،
 حتى إن حَلَبَ منها مئةً لم يحصل من لبنها ما يكون غَبُوقَ غلامٍ واحدٍ . فالفعل
 الذى هو « غَبَقَ » (٢١٦) مستعمل في نفسه على حقيقته ، غير مُخْرَجٍ عن معناه
 وأصله إلى معنى شيءٍ آخر ، فيكون قد دخله مجازٌ في نفسه ، وإنما المَجَازُ في أن
 أُسْنِدَ إلى الإِبِلِ وجُعِلَ فعلاً لها / ، وإسناد الفعل إلى الشيء حُكْمٌ في الفعل ،
 وليس هو نفس معنى الفعل ، فأعرفه .

219

١٩٣

...

٣٥٥ - وأعلم أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كل شيء يصلح
 لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكيمى بسهولة ، بل تجدك في كثير من الأمر ،
 وأنت تحتاج إلى أن تهبىء الشيء وتصلحه لذلك ، بشيء تتوخاه في النظم . وإن
 أردت مثلاً في ذلك فأنظر إلى قوله :

ليس كل شيء

يصلح للمجاز الحكيمى
بسهولة ، ومثال ذلك

تَنَاسَ طِلَابَ العَامِرِيَّةِ إِذْ نَأَتْ بِأَسْجَحِ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلِقِ الضَّفِيرِ
 إِذَا مَا أَحْسَنَتْهُ الأَفَاعِي تَحَيَّرَتْ شَوَاةَ الأَفَاعِي مِنْ مُتَلَمَّةِ سُمْرِ
 تُجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءَ عَيْنٌ كَأَنَّهَا زُجَاجَةٌ شَرِبَ غَيْرُ مَلَأَى وَلَا صِفِيرِ^(١)

يصف جملاً ، ويريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن
 يخرقها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسُّدِّ والحاجز الذى لا يجِدُّ شيئاً

(١) « أسجح » ، يعنى خذّه ، قليل اللحم سهلٌ طويل ، يعنى بعيراً . و « مرقال الضحى » ،
 كثيرة الإرقال ، وهو سرعة السير ، و « قلق الضفير » ، وهو ما شددت به البعير من الشعر المضمفور ،
 وقلق لضمره من طول السير . و « تحيزت الأفعى » ، وتحوزت ، وانحازت ، « تلوت وتقبضت وتحرفت .
 و « شواة الأفعى » يعنى جلدّها . و « المتلمة » التى انكسر حرفها ، يعنى مناسم البعير .

يَفْرُجُهُ بِهِ ، وَيَجْعَلُ لِنَفْسِهِ فِيهِ سَبِيلًا . فَأَنْتَ الْآنَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّهُ قَالَ : « تَجُوبُ لَهُ » : فَعَلَّقَ « لَهُ » بِتَجُوبٍ ، لَمَا صَلَحَتْ « الْعَيْنُ » لِأَنَّ يُسْنَدَ « تَجُوبُ » إِلَيْهَا ، وَلِكَانَ لَا تَتَبَيَّنُ جِهَةُ التَّجَوُّزِ فِي جَعْلِ « تَجُوبُ » فَعَلًا لِلْعَيْنِ كَمَا يَنْبَغِي . وَكَذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مِثْلًا : « تَجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءُ عَيْنَهُ » ، لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْمَوْقِعُ ، وَلَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ ، وَانْقَطَعَ السُّلُوكُ مِنْ حَيْثُ / كَانَ يُعْيِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يَصِفَ الْعَيْنَ بِمَا وَصَفَهَا (٣١٧) بِهِ الْآنَ . (١) فَتَأْمَلُ هَذَا وَاعْتَبِرْهُ . فَهَذِهِ التَّهْيِئَةُ وَهَذَا الْإِسْتِعْدَادُ فِي هَذَا الْمَجَازِ الْحُكْمِيِّ ، نَظِيرُ أَنَّكَ تَرَكَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ = الَّتِي هِيَ مَجَازٌ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ = وَأَنْتَ تَحْتَاجُ فِي الْأَمْرِ الْأَكْثَرِ إِلَى أَنْ تُمَهِّدَ لَهَا وَتَقَدِّمَ أَوْ تُؤَخِّرَ مَا يُعَلِّمُ بِهِ أَنَّكَ مُسْتَعِيرٌ وَمُشَبَّهٌ ، وَيَفْتَحُ طَرِيقَ الْمَجَازِ إِلَى الْكَلِمَةِ .

220

٣٥٦ - أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ يَنْكِفِي بِهَا عَلَى أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبٍ (٢)

١٩٤

/ عَنِ بَحْمَسِ السَّحَائِبِ ، أَنَامَلَهُ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَذِهِ الْإِسْتِعَارَةَ دَفْعَةً ، وَلَمْ يَرْمِهَا إِلَيْكَ بَغْتَةً ، بَلْ ذَكَرَ مَا يُنْبِئُ عَنْهَا ، وَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ صَاعِقَةً ، وَقَالَ : « مِنْ نَصْلِهِ » ، فَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الصَّاعِقَةَ مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ ثُمَّ قَالَ : « أَرْوُسِ الْأَقْرَانِ » ، ثُمَّ قَالَ : « خَمْسُ » ، فَذَكَرَ « الْخَمْسُ » الَّتِي هِيَ عِدْدُ أَنْامِلِ الْيَدِ ، فَبَانَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمُورِ غَرَضُهُ .

٣٥٧ - وَأَنْشَدُوا لِبَعْضِ الْعَرَبِ :

فَإِنْ تَعَاوَا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانًا (٣)

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « بَعِيهِ » ، وَفِي « س » : « بَعِيهِ » .

(٢) هُوَ لِلْبَحْتَرِيِّ فِي دِيْوَانِهِ .

(٣) الرَّجَزُ فِي الْخِصَائِصِ ٣ : ١٧٦ ، وَمَعَاهِدُ التَّنْصِيفِ ٢ : ١٣١ غَيْرُ مَنْسُوبٍ .

يريد أن في أيماننا سيوفاً نُضْرِبُكُمْ بها ، ولولا قوله أولاً : « فإن تعافوا العدل والإيمان » ، وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يُحَارِبُونَ وَيُقْسِرُونَ على الطاعة بالسيف ، ثم قوله : « فإن في أيماننا » ، لَمَا عَقِلَ مراده ، ولما جاز له أن يستعير النيران للسيوف ، لأنه كان لا يُعَقِّلُ الذى يريد ، لأنَّ وَإِنْ كُنَّا نقول : « في أيديهم سيوفٌ تلمع كأنها شُعْلُ نارٍ » (١) كما قال :

نَاهَضْتُهُمْ وَالْبَارِقَاتُ كَأَنَّهَا شُعْلٌ عَلَى أَيْدِيهِمْ تَتَلَهَّبُ (٢)

فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يُعْرَفُ مَعَ الإطلاق ، كمعرفتنا إذا قال : « رأيت أسداً » ، أنه يريد الشجاعة ، وإذا قال : « لقيت شمساً وبدراً » ، أنه يريد الحسن = ولا يقوى تلك القوة ، فاعرفه . (٣)

221

٣٥٨ - ومما طريق المجاز فيه الحُكْمُ ، قولُ الخنساء :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ ، حَتَّى إِذَا آدَكْرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٤)

ضربت مما طريق المجاز فيه ، هو « الحكم » ، ومثال وبيانه

وذاك أنها لم تُرِدْ بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقْبَلُ وتُدْبَرُ ، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها ، (٥) وأنه لم يكن لها حالٌ غيرهما ، كأنها قد تَجَسَّمَت من الإقبال

(١) في المطبوعة وحدها : « شعل النيران » .

(٢) هو للبحترى في ديوانه .

(٣) السياق « فإن هذا التشبيه لا يبلغ مبلغ ما يعرف ولا يقوى تلك القوة » .

(٤) هو في ديوانها ، تقوله في بقرة وحشية فقدت ولدها ، وأدناوا إليها « بوا » ، فحنت ، وقبله :

فَمَا عَجُوجٌ عَلَى بَوِّ نُطِيفُ بِهِ لَهَا حَنِينَان ، إِصْغَارٌ وَإِكْبَارُ

(٥) في « المطبوعة ، و « س » : « واتصاله بها » .

والإدبار . وإنما كان يكون المجازُ في نفس الكلمة ، لو أنها كانت قد استعارت « الإقبال والإدبار » لمعنى غير معناهما الذى وضعاه له في اللغة . ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء .

...

٣٥٩ - وأعلم أن ليس بالوجه أن يُعَدَّ هذا على الإطلاق مَعَدًّا ما حُذِفَ

١٩٥

منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله عز وجل / : (وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ)

[سورة يس : ٨٢] ، ومثل قول النابغة الجعدي :

وَكَيْفَ تُؤَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (١)

وقول الأعرابي :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ وَبِبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ (٢)

= وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذَفَ المضاف ، (٣) ويقولون

(١) في مجموع شعره ، و « الخلالة » الصداقة ، و « أبو مرجب » ، كنية الذئب . ويقال : « أبو مَرْحَب » للرجل الحسن الوجه ، يلقاك ببشره ، وباطنه خلاف ما ترى ، كأنه الذى يقول لك : « مرحباً » ، بلسانه ، وقلبه غير مرحب . وكان في « ج » : « من أبى مرحب » وذكر الأخرى في الهامش . (٢) الشعر لذى الحرق الطهوى ، يخاطب الذئب ، في نوادر أبى زيد : ١١٦ ، ومجالس ثعلب : ٧٦ ، ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٣ : ١٠٣ ، يقولها لذئب تبعه في طريقه ، وقبل البيت :

أَلَمْ تَعَجَبْ لِذئْبٍ بَاتَ يَسْرِى لِيُوذِنَ صَاحِبًا لَهُ بِاللَّحَاقِ

و « البغام » ، صوت الظبية والناقة وحينئذ . و « العناق » : أنثى المعز . وفي هامش المطبوعة بخط

الناسخ ما نصه :

« يخاطب ذئباً ، أى حسبت ناقتى عناقاً ، وبغامها بُغَامَ عَنَاقٍ »

(٣) الضمير في « يذكرونه » لبيت الحنساء في الفقرة السالفة

تنبيه على فساد من جعل
هذا المجاز من باب
ما حذف منه المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه

إنه في تقدير : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين ، في سبيل ما يُحذف من اللفظ / ويراد في المعنى ، كمثّل أن يحذف خبرُ (٣١٩) المبتدأ والمبتدأ ، إذا دَلَّ الدليل عليه = إلى سائر ما إذا حُذِفَ كان في حكم المنطوق به .

وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مَغسُول ، وإلى كلام عاميّ مردول ، وكان سبيلنا سبيل من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بَدَتْ قَمراً ، ومالتُ حُوطِ بَانٍ ، وفاحتُ عَنبراً ، ورنتُ غزالاً (١)

= أنه في تقدير محذوف ، وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : « بدت مثل قمر ، ومالت مثل حُوطِ بَانٍ ، وفاحت مثل عنبر ، ورنت مثل غزال » ، في أنّا نخرج إلى العنّائة ، وإلى شيء يَعزِلُ البلاغة عن سُلطانها ، وَيُخَفِّضُ من شأنها ، وَيَصُدُّ أوجُهنا عن محاسنها ، وَيَسُدُّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا .

= فالوجه أن يكون تقديرُ المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره = ولم يُقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع ، وأن تُجعل الناقّة كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً ، حتى كأنها قد تجسّمت منهما ، = لكان حَقُّه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ « الذات » فيقال : « إنما هي ذات إقبال وإدبار » . فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك = وعلى تنزيله منزلة المنطوق به حتّى يكون الحال فيه كالحال في :

(١) هو في ديوانه .

* حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا * .

١٩٦ = حين كان المعنى / والقصدُ أن يقول : « حسبت بغام راحلتى بغام

223 « عناق » ، ^(١) فمما لا مساغ / له عند من كان صحيحَ الذوق صحيحَ المعرفة ،
نَسَابَةً للمعاني .

...

(١) السياق : « فأما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك فمما لا مساغ له » .

(٢٢٠) فَضْلٌ

٣٦٠ - هذه مسئلة قد كنت عملتها قديماً ، وقد كتبتها ههنا لأن لها اتصالاً بهذا الذى صار بنا القول إليه . قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) [سورة ق : ٣٧] ، أى لمن أَعْمَلَ قَلْبَهُ فيما خُلِقَ القلب له من التدبُّر والتفكُّر والنَّظَر فيما ينبغى أن يُنظَر فيه . فهذا على أن يُجْعَلَ الذى لا يعى ولا يسمع ولا ينظر ولا يتفكَّر ، كأنه قد عَدِم القلب من حيث عَدِم الانتفاع به ، وفاتته الذى هو فائدة القلب والمطلوب منه ، كما يُجْعَل الذى لا ينتفع ببصره وسمعه ولا يفكر فيما يؤدِّيان إليه ، ولا يَحْصُلُ من رُؤية ما يَرى وسماع ما يَسْمَع على فائدة ، بمنزلة من لا سمع له ولا بصر .

مسألة في تفسير : « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » ، ومعنى « القلب »

فأما تفسير من يفسره على أنه بمعنى « من كان له عقل » ، فإنه إنما يَصِحُّ على أن يكون قد أراد الدلالة على الغرض على الجملة . فأما أن يُؤخذ به على هذا الظاهر حتى كأن « القلب » اسم « للعقل » ، كما يتوهمه الحشَو ومن لا يعرف مَخارج الكلام ، ^(١) فمُحَالٌّ باطلٌ ، لأنه يؤدى إلى إبطال الغرض من الآية ، وإلى تحريف الكلام عن صورته ، وإزالة المعنى عن جهته . وذلك أن المراد به الحثُّ على النَّظَر ، والتفريق على تركه ، وذمُّ من يُخَلُّ به ويُغْفَل عنه . ولا يَحْصُلُ ذلك إلا بالطريق الذى قَدَّمته ، وإلا بأن يكون قد جُعِلَ من لا يَقْفَهُ بقلبه ولا ينظر ولا يَتَفَكَّر ، كأنه ليس بذى قلبٍ ، كما يُجْعَل كأنه جماد ، وكأنه ميِّت لا يشعر ولا يُحِسُّ . وليس سبيلٌ من فسَّر « القلب » ههنا على « العقل » ، إلا سبيلٌ / من

(١) في المطبوعة : « أهل الحشو » ، وهو فسادٌ . و « الحشو » من الكلام ، الفضل الذى لا يعتمد عليه . و « الحشَو » من الناس صغارهم وأراذلهم .

فسر عليه « العين » و « السمع » في قول الناس : « هذا بين لمن كانت له عين ،
ولن كان له سَمْعٌ » = وفسر « العمى » و « الصَّمَم » و « الموت » في صفة من
يُوصف بالجهالة ، على مُجَرَّد الجَهْل ، وأجرى جميع ذلك على الظاهر ،
فأعرفه .

٣٦١ - (٣٦١) ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم ، أن
يُوهَمُوا / أبدأ في الألفاظ الموضوعية على المجاز والتمثيل ، أنها على ظواهرها ،
يفسُدُوا المعنى بذلك ، ويُطلَبوا الغرض ، ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم
بمَوْضِع البلاغة ، وبمكان الشرف . وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذِكْرِ الوجوه ،
وجعلوا يُكثِّرون في غير طائل ، هناك ترى ما شئت من بابِ جَهْلٍ قد فتحوه ،
وزنِد ضلالةٍ قد قدَحُوا به ، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق .

١٩٧

...

فَصْلٌ

٣٦٢ - هذا فنٌّ من القول دقيُّ المسلك ، لطيف المآخذ ، وهو أنّا نراهم كما يصنعون في نفس الصّفة بأن يذهبوا بها مذهب الكناية والتعريض ، كذلك يذهبون في إثبات الصّفة هذا المذهب . وإذا فعلوا ذلك ، بدت هناك محاسنٌ تملأ الطّرف ، ودقائق تُعجز الوصف ، ورأيت هنالك شعراً شاعراً ، وسحراً ساحراً ، وبلاغةً لا يكمل لها إلا الشاعر المفلق ، والخطيب المصنّع . وكأ أنّ الصفة إذا لم تأت مصرّحاً بذكرها ، مكشوفاً عن وجهها ، ولكن مدلولاً عليها غيرها ، كان ذلك أفخمَ لشأنها ، وأطفَ لمكانها ، كذلك إثباتك الصّفة للشيء تُثبتها له ، إذا لم تُلقه إلى السامع صريحاً ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرّمز والإشارة ، كان له من الفضل والمزيّة ، ومن الحسن والرّونق ، ما لا يقلّ قليله ، ولا يُجهل موضع الفضيلة / فيه .

فصل دقيق في

الكناية ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأصل ذلك

225

٣٦٣ - وتفسير هذه الجملة. وشرّحها : أنهم يرومون ووصف الرجل ومدحه ، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له ، فيدعون التصريح بذلك ، ويكنون عن جعلها فيه يجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به ، ويتوصلون في الجملة (٣٢٢) إلى ما أرادوا من الإثبات ، لا من الجهة الظاهرة المعروفة ، بل من طريق يخفي ، ومسلك يدق ؟ ومثاله قول زياد الأعجم :

إن السّماحةَ والمروعةَ والتّدى في قبة ضربت على ابن الحشرج^(١)

(١) الشعر في الأغاني ١٥ : ٣٨٦ (الدار) ، وكان زياد الأعجم نزل على عبد الله بن الحشرج

وهو بسبور ، فأنزله وأطفه . وفي هامش المخطوطة «ج» ما نصه : «وبعد»

/ أراد ، كما لا يخفى ، أن يُثبِت هذه المعانى والأوصاف خلافاً للممدوح
وضرائب فيه ، ^(١) فترك أن يصرِّح فيقول : « إن السماحة والمروءة والندى
لمجموعة في ابن الحشرج ، أو مقصورةً عليه ، أو مُختصةً به » ، وما شاكل ذلك
مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها ، وعدل إلى ما ترى من الكناية
والتلويح ، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه ، عبارةً عن كونها فيه ، وإشارةً
إليه ، فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج إليه من الجزالة ، وظهر فيه ما أنت ترى
من الفخامة ، ولو أنه أسقط هذه الوسطة من البين ، لما كان إلا كلاماً غفلاً ،
وحديثاً ساذجاً .

٣٦٤ - فهذه الصنعة في طريق الإثبات ، هي نظير الصنعة في المعانى ،
إذا جاءت كنياتٍ عن معانٍ أُخر ، نحو قوله :

وَمَا يَكُ فِى مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّى جَبَانَ الْكَلْبِ مَهْزُولِ الْفَصِيلِ ^(٢)

فكما أنه إنما كان من فاخر الشعر ، ومما يقع في الاختيار ، ^(٣) لأجل أنه
أراد أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة ، فكثرت عن ذلك بجبن الكلب وهزال
الفصيل ، وترك أن يصرِّح فيقول : « قد عُرفَ أَنَّ جَنَابِى مَأْلُوفٍ / ، وكلبى

= مَلِكٌ أَعْرُ مُتَوَجِّحٌ ذُو نَائِلٍ لِلْمُعْتَفِينَ ، يَمِينُهُ لَمْ تَشْنَجِ
يَاخَيْرُ مَنْ صَعِدَ الْمَنَابِرَ بِالتَّقَى بَعْدَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُتَحَرِّجِ
لَمَّا أَتَيْتَكَ رَاجِعاً لِتَوَالِكُمْ الْفَيْتُ بَابَ تَوَالِكُمْ لَمْ يُرْتَجِ «

(١) « الضرائب » جمع « ضريبة » . وهى الخليفة والسجية والطبيعة .

(٢) غير منسوب ، فى شرح الحماسة للتبريزى ٤ : ٩٣ ، والحيوان ١ : ٣٨٤ ، وهو بيت عاتر ،

لا ثانى له ، وقد سلف شطره فى رقم : ٣٠٦

(٣) يعنى اختيار أبى تمام له فى الحماسة .

مؤدَّب لا يَهْرُ في وجوه من يَعْشَانِي من الأضياف ، وأتَى أَنْحَرِ المَتَالِي من إبلى ،
وأدَعِ فصَالَهَا هَزْلِي « (١) = كذلك ، إِنَّمَا راقك بَيْتُ زياد ، لأنَّهُ كَنَى عن إثباته
السماحة والمروءة والندى كائنة في الممدوح ، يجعلها كائنة في القَبَّةِ المضروبة
عليه .

•••

٣٦٥ - هذا ، وكأ أن من شأن الكناية الواقعة في نفس الصِّفة أن تجيء
على صُورٍ مختلفةٍ ، (٢٣٣) كذلك من شأنها إذا وقعت في طريق إثبات الصِّفة أن
تجيء على هذا الحدِّ ، ثم يكون في ذلك ما يتناسب ، كما كان ذلك في الكناية عن
الصفة نفسها .

تفسير هذا : أنك تنظر إلى قول يزيد بن الحَكَم يمدح به يزيد بن
المهلب ، وهو في حَبْسِ الحجاج :

أَصْبَحَ فِي قَيْدِكَ السَّمَاخَةُ وَالْمَجْدُ دُ وَفَضْلُ الصَّلَاحِ وَالْحَسَبِ (٢)

فتراه نظيراً لبَيْتِ / « زياد » ، وتعلم أن مكان « القيد » ها هنا هو مكان
« القبة » هناك .

١٩٩

= كما أنك تنظر إلى قوله : « جبانُ الكلب » ، فتعلم أنه نظير لقوله :

* زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَ عَقُورُهَا * (٣)

(١) « المتالي » الأمهات من النوق تلوها أولادها وتبعها .

(٢) هو من شعره في الأغاني ١٢ : ٢٩١ ، (الدار) .

(٣) هو شعر شبيب بن البرصاء ، في الأغاني ١٢ : ٢٧٥ ، (الدار) وتماه :

وَمُسْتَنبِحٌ يَدْعُو وَقَدْ حَالَ دُونَهُ مِنْ اللَّيْلِ سَجْفًا ظَلَمَةً وَسُتُورَهَا
رَفَعْتُ لَهُ نَارِي ، فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَ عَقُورَهَا

من حيث لم يكن ذلك « الجبن » إلا لأن دام منه الزجر واستمر ، حتى أخرج الكلب بذلك عما هو عادته من الهرير والتبجح في وجه من يدنو من دارٍ هو مُرصدٌ لأن يُعسَّ دونها .

= وتنظر إلى قوله : « مهزول الفصيل » ، فتعلم أنه نظير قول ابن هرمة :

* لا أمتنع العوذ بالفصال * (١)

وتنظر إلى قول نُصَيْب :

لِعَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى قَوْمِهِ وَعَظِيمِهِمْ مِنْ ظَاهِرَةٍ
فَبَابِكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ وَدَارُكَ مَأْهُولَةٌ عَامِرَةٌ
وَكَلْبِكَ آتَسُّ بِالزَّائِرِينَ مِنَ الْأُمِّ بِالْإِبْنَةِ الزَّائِرَةِ (٢)

= / فتعلم أنه من قول الآخر :

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يُكَلِّمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ (٣)

= وأن بينهما قرابة شديدة ونسباً لاصقاً ، وأن صورتَهما في قَرطِ التناسب

صورة بيتي « زياد » و « يزيد » .

...

٣٦٦ - ومما هو إثباتٌ للصِّفة على طريق الكناية والتعريض ، قولهم :

« المجد بين ثوبيه ، والكرم في بُرديه » ، وذلك أن قائل هذا يتوصَّل إلى إثبات المجد

(١) هو شعر إبراهيم بن هرمة ، وقد سلف برقم : ٣١١ ، وسيأتي بعد قليل برقم : ٣٦٩

(٢) هو في شعره المجموع ، والرواية الصحيحة : « أرأف بالزائرين » ، كما ستأتي برقم : ٣٦٨

(٣) هو لإبراهيم بن هرمة في شعره المجموع ، والبيان والتبيين ٣ : ٢٠٥

والكرم للممدوح ، بأن يجعلَهُمَا في ثوبه الذي يلبسه ، كما توصلَّ « زياد » إلى
 (٢٤) إثبات السماحة والمروة والندى لابن الحشرج ، بأن جعلَهَا في القُبَّة التي
 هو جالس فيها . ومن ذلك قوله :

* وَحَيْثَمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنِّي * (١)

وما جاء في معناه من قوله :

يَصِيرُ أَبَانُ قَرِينِ السَّمَا حِجِّ وَالْمَكْرُمَاتِ مَعَا حَيْثُ صَارَا (٢)

وقول أبي نُوَاس :

فَمَا جَاؤُهُ جُودٌ وَلَا حَلَّ دُونُهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ (٣)

كل ذلك توصلَّ إلى إثبات الصفة في الممدوح بإثباتها في المكان الذي
 يكون فيه ، وإلى لزومها له بلزومها الموضع الذي يحله . وهكذا إن اعتبرت قول
 الشَّنْفَرَى يصف امرأةً بالعفة :

/ يَبِيْتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتْ (٤)

= وجدته يدخل في معنى بيت « زياد » ، وذلك أنه توصلَّ إلى نفى اللُّومِ

(١) هو شعر زهير بن أبي سلمى ، وكان في المطبوعة والمخطوطة « تكن » بالتاء ، وهو خطأ .
 والشعر يقوله لهرم بن سنان ، وصدده :

* هَنَّاكَ رَبُّكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ *

(٢) هو للكُمَيْتِ في شعره المجموع .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هي من المفضلية رقم : ٢٠ ، وفي هامش المخطوطة بخط كاتبها فوق كلمة : « بمنجاة » ،

وكأنه قول عبد القاهر ، ما نصه :

« الرواية الصحيحة : بِمَنْجَاةٍ ، بالحاء غير المعجمة »

عنها وإبعادها عنه ، بأن نفاه عن بيتها وباعد بينه وبينه ، وكان مذهبه في ذلك مذهب « زياد » في التوصل إلى جعل « السماحة والمروءة / والندى » في آبن الحشرج ، بأن جعلها في القبة المضروبة عليه . وإنَّما الفرق أن هذا ينفى ، وذلك يُثبِت . وذلك فرق لا في موضع الجمع ، فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحد .

٣٦٧ - ومما هو في حكم المناسب لبيت « زياد » وأمثاله التي ذكَّرتُ ، وإن كان قد أُخْرِجَ في صورة أغْرَبَ وأبْدَعَ ، قول حسان رضى الله عنه :

بَنَى الْمَجْدُ بَيْتًا فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ عَلَيْنَا ، فَأَعْمَى النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا (١)

وقول البحترى :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ الْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ (٢)

ذاك لأنَّ مدار الأمر على أنه جعل المجد والمدوح في مكان ، وجعله (٣٢٥)

يكون حيث يكون .

٣٦٨ - وأعلم أنه ليس كل ما جاء كنايةً في إثبات الصفة يصلح أن

يُحْكَمَ عليه بالتناسب .

معنى هذا : أن جعلهم الجود والكرم والمجد بمرض المدوح كما قال

البحترى :

ظَلَّلْنَا نَعُودَ الْجُودِ مِنْ وَعْكَكَ الَّذِي وَجَدْتِ ، وَقُلْنَا أَعْتَلَّ عِضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ (٣)

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه .

= وإن كان يكون القصدُ منه إثبات الجُود والمجد للممدوح ، فإنه لا يصحُّ أن يقال إنه نظيرٌ لبيت « زياد » كما قلنا ذاك في بيت أبي نواس :

* ولكن يصيرُ الجودُ حيثُ يصير *
 وغيره مما ذكرنا أنه نظيرٌ له = كما أنه لا يجوز أن يُجعل قوله :

* وَكَلْبِكَ أَرَأْفُ بِالزَّائِرِينَ * (١)

مثلاً ، نظيراً لقوله :

* مَهْزُولُ الْفَصِيلِ * (٢)

وإن كان الغرضُ منهما جميعاً الوصفُ بالقرى والضيافة ، وكانا جميعاً كنايةتين عن معنى واحد ، لأن تعاقب / الكنايات على المعنى الواحد لا يُوجب تناسبها ، لأنه في عروض أن تتفق الأشعار الكثيرة في كونها مدحاً بالشجاعة مثلاً أو بالجود أو ما أشبه ذلك .

229

٣٦٩ - وقد يجتمع في البيت الواحد / كنايةتان ، المغزى منهما شيء واحد ، ثم لا تكون إحداهما في حُكم النظر للأخرى . مثال ذلك أنه لا يكون قوله : « جبان الكلب » نظيراً لقوله : « مهزول الفصيل » ، بل كل واحدة من هاتين الكنايةتين أصلٌ بنفسه ، وجنس على حدة ، وكذلك قولُ ابن هرمة :

٢٠١

لَا أُمْتِعُ الْعُودَ بِالْفِصَالِ وَلَا أُبْتَاغُ إِلَّا قَرِيْبَةَ الْأَجْلِ (٣)

= ليس إحدى كنائتيه في حكم النظر للأخرى ، وإن كان المكنى بهما عنه واحداً ، فأعرفه .

كيف تختلف الكنايات ،
 فلا تكون إحداهما
 نظيراً للأخرى

(١) انظر رقم : ٣٦٥ ، والتعليق عليه هناك .

(٢) انظر رقم : ٣٦٤ .

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١١ ، ٣٦٥ .

- ٣٧٠ - وليس لِشُعْبِ هذا الأَصْل وفُروعه وأمثلته وصُورهِ وطُرقهِ
 وَمَسَالِكِهِ ③١٦ حَدٌّ ونهاية . ومن لطيف ذلك ونادره قول أبي تمام :
- أَبِينَ فَمَا يُزْرَنُ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يُزْرَنَ أَبَا سَعِيدٍ (١)
 ومثله ، وإن لم يبلغ مبلَغَه ، قول الآخر :
- مَتَى تَخْلُو تَمِيمٌ مِنْ كَرِيمٍ وَمَسْلَمَةٌ بِنُ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمٍ (٢)
 وكذلك قول بعض العرب :
- إِذَا اللَّهُ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْكِرَامَ فَسَقَى وَجُوهَ بَنِي حَنْبَلٍ
 وَسَقَى دِيَارَهُمْ بَاكِراً مِنْ الْعَيْثِ فِي الزَّمَنِ الْمُمَجَّلِ (٣)

(١) في ديوانه ، وفي هامش « ج » بخط كاتبها ، وكأنه تعليق لعبد القاهر .
 « أى : وحسبك في الدلالة على أنهم لا يزرن سواه ، أنهم يزرن
 أبا سعيد ، والخطاب في مثل هذا لكل من سمع الشعر » .

(٢) لم أف عليه بعد .

(٣) هذا الشعر في الأغاني ٢٢ : ٢٦٩ - ٣٧١ منسوباً لزهير بن عروة بن جُلُهْمَة بن حجر بن
 خزاعي ، التميمي المازني ، ولقبه « السُّكْب » وهو في الأزمنة والأمكنة ٢ : ٤٦ ، ٢٤٧ ، لبعض بني مازن ،
 ونسب المبرد بيتاً منه في الكامل ٢ : ٦٨ للمازني مبهماً ، وذكر بعضه في اللسان (رب) ، وقال ابن
 بَرِي : « ورأيت من نسبه لعروة بن جُلُهْمَة المازني » ، وذلك لأن صاحب اللسان نسبه لعبد الرحمن بن
 حسان ، إذ روى عن الأصمعي ، أنه قال : « أحسن بيت قالته العرب في وصف الرِّباب (السحاب)
 يعنى قوله :

كَأَنَّ الرِّبَابَ دُورِينَ السَّحَابِ نَعَامٌ تَعَلَّقَ بِالْأَرْجُلِ

ونسبه لعبد الرحمن أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (معجم الأدياء ٦ : ١٦٥) ، ورواية البيت

الثاني في الأغاني :

فَنَعَمَ بَنُو الْعَمِّ وَالْأَقْرَبُونَ لَدَى حُطْمَةِ الزَّمَنِ الْمُمَجَّلِ

وأخشى أن يكون الشيخ جمع بين بيتين في بيت .

وفنّ منه غريب ، قول بعضهم في البرامكة :

سَأَلْتُ النَّدَى وَالْجُودَ : مَالِي أَرَاكُمَا تَبَدَّلْتُمَا ذُلًّا بِعِزِّ مُؤَيَّدِ
/ وَمَا بَالُ رُكْنِ الْمَجْدِ أَمْسَى مُهَدَّمًا ؟ فقالا : أُصِيبْنَا بِأَبْنِ يَحْيَى مُحَمَّدِ
فَقُلْتُ : فَهَلَّا مِثْمَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَدْ كُنْتُمَا عَبْدَيْهِ فِي كُلِّ مَشْهَدِ ؟
فقالا : أَقَمْنَا كَنَى نُعَزِّي بِفَقْدِهِ مَسَافَةَ يَوْمٍ ، ثُمَّ نَتَلُوهُ فِي غَدِ (١)

230

...

(١) في البيت الأول « عز مؤيد » ، من « أيده » إذا قواه وعززه ، وكان في المطبوعة وخطوطين

« مؤيد » بالباء الموحدة ، وهو عندى ليس بشيء .

فَصْلٌ

٣٧١ - وأعلم أن ممَّا أغمضَ الطريقَ إلى معرفة ما نحن بصدده ، أن خير الكندي الفيلسوف مع ثعلب وزعمه أن في كلام العرب حشواً ويعرفونها في آخر ، بل لا يدرون أنَّها هي ، ولا يعلمونها في جُملة ولا تفصيل .

٢٠٢ روى عن ابن / الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : « عبد الله قائم » ، ثم يقولون (٢٣٧) « إنَّ عبد الله قائم » ، ثم يقولون : « إنَّ عبد الله لَقائم » ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : « عبد الله قائم » ، إخبار عن قيامه = وقولهم : « إنَّ عبد الله قائم » ، جواب عن سؤال سائل = وقوله : « إنَّ عبد الله لَقائم » ، جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال فما أحرار المتفلسف جواباً . (١)

وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو مُعترض ، فما ظنك بالعامَّة ، ومن هو في عداد العامَّة ، ممن لا يخطر شبهة هذا بباله ؟

...

٣٧٢ - وأعلم أن ههنا دقائق لو أن الكندي استقرى وتصفح وتبع مواقع « إن » ، ثم ألطف النظر وأكثر التدبر ، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دُخولها / وأن لا تدخل .

دخول « إن »

في الكلام ، وخصائصها

(١) ضل عنى موضع هذا الخبر الآن .

فأول ذلك وأعجبه ما قدّمتُ لك ذِكْرَه في بيت بشار :

بَكْرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ (١)

= وما أنشدته معه من قول بعض العرب :

فَعْنَهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْحُدَاءُ (٢)

= وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة ، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، أنك ترى الجملة إذا هي دَخَلَتْ ترتبط بما قبلها وتَأْتِلَفُ معه وتَتَّحِدُ به ، حتى كأن الكلامين قد أُفْرِغَا إِفْرَاغًا واحداً ، وكأن أحدهما قد سُبِكَ في الآخر ؟

هذه هي الصُّورَةُ ، حتى إذا جئت إلى « إن » فأسقطتها ، رأيت الثاني منهما قد تَبَا عن الأول ، وتجاوى معناه عن معناه ، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل / ، حتى تجيء « بالفاء » فتقول : « بَكْرًا صاحبي قبل الهجير ، فذاك النجاح في التبكير » ، و « عَنَهَا وهي لك الفداء ، فغناء الإبل الحُدَاءُ » ، ثم لا تَرَى « الفاء » تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ، ولا تَرُدُّ عليك الذي كنت تجد « بِإِنَّ » من المعنى .

...

٣٧٣ - (٢٢٨) وهذا الضرب كثير في التنزيل جدًا ، من ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) [سورة الحج : ١] ، وقوله عز اسمه (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَيَّ)

(١) مضى في رقم : ٣١٥

(٢) مضى في رقم : ٣١٦

مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (سورة لقمان: ١٧) ، وقوله سبحانه (خُذْ مِنْ
 أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)
 [سورة التوبة: ١٠٣] ، وَمِنْ أَيْبِنِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ
 مُغْرَقُونَ) (سورة هود: ٢٧ / سورة المؤمنون: ٢٧) ، وَقَدْ يَتَكَرَّرُ فِي الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 (وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي / إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ
 رَحِيمٌ) [سورة يوسف: ٥٣] ، وَهِيَ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْكَثْرَةِ بَحِثْ لَا يُدْرِكُهَا الْإِحْصَاءُ .

232

...

٣٧٤ - ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من محاسن دخول « إن »
 على ضمير الشأن وأمثله

الحُسْنُ وَاللُّطْفُ مَا لَا تَرَاهُ إِذَا هِيَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ ، بَلْ تَرَاهُ لَا يَصْلُحُ حَيْثُ صَلَحَ
 إِلَّا بِهَا ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
 الْمُحْسِنِينَ) [سورة يوسف: ٩٠] ، وَقَوْلُهُ : (أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)
 [سورة التوبة: ٦٣] ، وَقَوْلُهُ : (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ) [سورة الأنعام: ٥٤] ،
 وَقَوْلُهُ : (إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) [سورة المؤمنون: ١١٧] ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى
 الْأَبْصَارُ) [سورة الحج: ٤٦] ، وَأَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ فِيهَا وَجْهًا آخَرَ ، ^(١) وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ
 الضمير في «إنها» للأبصار ، أضميرت قبل الذكر على شريطة التفسير . والحاجة في
 هذا الوجه أيضاً إلى « إن » قائمة ، كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يقال : « هي
 لا تعمي الأبصار » كما لا يقال : « هو من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع » .

فإن قلت : أو لئس قد جاء ضمير الأمر مبتدأً به معرئ من العوامل في

قوله تعالى : « قل هو الله أحد » ؟

(١) « أبو الحسن » ، هو الأخفش .

قيل : هو وإن جَاءَ هُنَا ، فإنه (٣٢٩) لا يكاد يوجد / مع الجملة من الشرط والجزاء ، بل تراه لا يجيء إلا «بأن» = على أنهم قد أجازوا في «قل هو الله أحد» ، أن لا يكون الضمير للأمر .

...

٣٧٥ - ومن لطيف ما جاء في هذا الباب وناديره ، ما تجده في آخر هذه

الآيات ، أنشدّها الجاحظُ لبعض الحجازيين :

إِذَا طَمَعُ يَوْمًا عَرَانِي قَرَيْتُهُ كَتَائِبَ يَأْسٍ ، كَرَّهَا وَطِرَادَهَا
أَكْدُ ثِمَادِي ، وَالْمِيَاهُ كَثِيرَةٌ أُعَالِجُ مِنْهَا حَفْرَهَا وَآكْتِنَادَهَا
وَأَرْضِي بِهَا مِنْ بَحْرِ آخَرَ ، إِنَّهُ هُوَ الرَّيُّ أَنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا (١)

/ المقصودُ قوله : «إنَّه هو الرَّيُّ» ، وذلك أن الهاء في «إنَّه» تحتمل

أمرين :

أحدهما : أن تكون ضمير الأمر ، ويكون قوله : «هو» ضمير «أن ترضى» ، وقد أضمره قبل الذكر على شريطة التفسير . الأصل : «إن الأمر» ، أن ترضى النفوس ثِمَادَهَا ، الرُّيُّ» ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت «الأبصار» في «فإنها لا تعمي الأبصار» على مذهب أبي الحسن ، ثم أتى بالمضمّر مصرحاً به في آخر الكلام ، (٢) فعلم بذلك أن الضمير السابق له ، وأنه المراد به .

(١) هو في البيان والتبيين ٣ : ٣٣٨ ، والبيان الأخيران في مجالس ثعلب : ٦٦٤ ، واللسان (كدد) . «عراني» ، غشيني ونزل على نزول الضيف . «كد الشيء يكده» ، و«أكدّه» ، نزعه بيده ، يكون ذلك في السائل الجامد . و«الثأد» ، الماء القليل ، يقول : أرضى القليل وأقع به . وفي هامش ج «بخطه ، ما نصّه :

« من بَحْرِ آخَرَ ، أَى : بدلاً من بَحْرِ آخَرَ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : «ثم أتى بالمفسر» .

والثاني : أن تكون الهاء في « إنه » ضميراً « أن ترضى » قبل الذكر ، ويكون « هو » فصلاً ، ويكون أصل الكلام : « إنَّ أن ترضى النفسُ ثَمادها هو الرئى » ثم أضمر على شريطة التفسير .

وأى الأمرين كان ، فإنه لابدٌ فيه من « إن » ، ولا سبيل إلى إسقاطها ، لأنك إن أسقطتها أفضى ذلك بك إلى شىء شنيع ، وهو أن تقول : « وأرضى بها من بحر آخر هو هو الرئى أن ترضى النفس ثمادها » .

٣٧٦ - هذا ، وفي « إن » هذه شىء آخر يُوجب الحاجة إليها ، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحواً مما ذكرت لك في بيت بشار . (١) ألا ترى أنك (٢) لو أسقطت « إن » والضميرين معاً ، واقتصرت على ذكر ما يبقى من الكلام ، لم تقله إلا « بالفاء » كقولك : « وأرضى بها من بحر آخر ، فالرئى أن ترضى النفس ثمادها » .

٢٠٥ . فلو أن الفيلسوف قد / كان تتبع هذه المواضع ، (٢) لما ظنّ الذى ظن . هذا ، وإذا كان خلف الأحمر = وهو القدوة ، ومن يؤخذ عنه ، ومن هو بحيث يقول الشعر فينحله الفحول الجاهليين = فيخفى ذلك له ، ويجوز أن يشتبه ما نحن فيه عليه حتى يقع له أن ينتقد على بشار ، (٣) فلا غرو أن تدخل الشبهة / في ذلك على الكندي .

...

(١) انظر رقم : ٣٧٢

(٢) انظر الخبر في رقم : ٣٧١

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣١٥

٣٧٧ - ومما تصنعه « إن » في الكلام ، أنك تراها تُهَيِّء النكرة وتُصَلِّحها لأن يكون لها حكم المبتدأ في الحديث عنها ، أعني أن تكون محدثاً عنها بحديثٍ مِنْ بَعْدِهَا . ومثال ذلك قوله :

إِنَّ شِوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ^(١)

قد ترى حُسْنَهَا وصحة المعنى معها ، ثم إنك إن جئت بها من غير « إن » فقلت : « شِوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ الْبَازِلِ الْأُمُونِ » لم يكن كلاماً .

٣٧٨ - فإن كانت النكرة موصوفةً ، وكانت لذلك تُصَلِّح أن يُتَبَدَأَ بها ، فإنك تراها مع « إن » أحسنَ ، وترى المعنى حينئذٍ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا ترى إلى قوله :

إِنَّ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِسَعْدِي لَرَمَانَ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ

ليس بخفي = وإن كان يستقيم أن تقول : « دهر يلف شملي بسعدى دهر صالح » =^(٢) أن ليس الحالان على سواء ، وكذلك ليس بخفي أنك لو عمَدت إلى قوله :

إِنَّ أُمْرًا فَادِحًا عَنْ جَوَابِي شَعْلَكَ^(٣)

(١) الشعر لسلمي بن ربيعة التيمي ، شرح الحماسة للبريزي ٣ : ٨٣ ، وخبر « إن » في البيت الخامس ، وهو :

مِنْ لَذَّةِ الْعَيْشِ ، وَالْفَتَى لِلدَّهْرِ ، وَالدَّهْرُ ذُو فُنُونٍ

و « البازل » من الإبل الذي تنهت قوته في السنة التاسعة ، و « الأمون » ، الناقة الموثقة الخلق .

(٢) السياق : « ليس بخفي أن ليس الحالان على سواء » .

(٣) الشعر لأم السُّلَيْك بن السُّلَيْكَة ، تروى ولدها . وشعرها الجيد في شرح الحماسة للبريزي

= فأسقطت منه «إن» ، لَعِدِمْتُ مِنْهُ الْحُسْنَ وَالطَّلَاوَةَ وَاتَّمَكَّنَ الَّذِي
أَنْتَ ③١ واجدُهُ الْآنَ ، وَوَجِدْتِ ضَعْفًا وَفَتُورًا .

...

٣٧٩ - ومن تأثير «إن» في الجملة ، أنها تُعْنَى إذا كانت فيها عن الخير ، «إن» ، أثرها في الجملة ،
في بعض الكلام . (١) ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال : « هذا بابٌ
ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة ، لإضمارك ما يكون مُسْتَقْرًا
لها وموضعاً لو أظهرته . وليس هذا المضمَر بنفس المُظْهِر ، وذلك : « إن مالا »
و « إن ولداً » ، و « إن عدداً » ، أى : « إن لهم مالا » فالذى أضمرت هو « لهم »
= ويقول الرجل للرجل : / « هل لكم أحد ؟ إن الناس ألب عليكم ؟ » ،
فتقول : « إن زيداً وإن عمراً » أى : « لنا » ، وقال [الأعشى] :

٢٠٦

235 / إن مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا (٢)
وَيَقُولُ : « إن غيرها إبلاً وشاء » كأنه قال : « إن لنا ، أو : عندنا ،
غيرها » ، قال : وأنتصب « الإبل » و « الشاء » كانتصاب « الفارس » إذا
قلت : « ما في الناس مثله فارساً » ، و قال : ومثل ذلك قوله :
* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * (٣)

قال : فهذا كقولهم : « ألا ماءً بارداً » ، كأنه قال : « ألا ماءً لنا بارداً :
وكأنه قال : يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا » . (٤)

(١) في «س» : «... أنها إذا كانت فيها حذيف الخير» ، ومثله في نسخة عند رشيد رضا .
(٢) الشعر في ديوان الأعشى ، وفي المطبوعة : « وإن في النفس إن مضوا » ، وهو خطأ ، وفي
«ج» « إن مضوا » ، والذي في نص سيبويه « وإن في السفر ما مضى » .
(٣) البيت للعجاج عند ابن سلام في طبقات فحول الشعراء رقم : ١٠١ ، وهو في ملحقات
ديوانه طبع أوربة .

(٤) هذا النص كاملاً في كتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، ٢٨٤

٣٨٠ - فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف ، وقد ترى حُسن الكلام وصيحته مع حذفه وترك النطق به . ثم إنك إن عمدت إلى « إن » فأسقطتها ، وجدت الذي كان حُسن من حذف الخبر ، لا يحسن أو لا يسوغ . فلو قلت : « مأل » ، و « عدد » و « محل » و « مرتحل » و « غيرها إبلاً وشاءً » لم يكن شيئاً . وذلك أن « إن » كانت السبب في أن حُسن حذف الذي حذف من الخبر ، وأنها حاضنته ، (٢٣١) والمترجم عنه ، والمتكفل بشأته .

...

٣٨١ - وأعلم أن الذي قلنا في « إن » = من أنها تدخل على الجملة ، (١) من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يُحتاج فيها إلى « الفاء » = (٢) لا يطرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع ، وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضى « الفاء » ، وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى : (إنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ . فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ، وذلك أن قبله (إنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ) [سورة الدخان : ٥٠-٥٢] . ومعلوم أنك لو قلت : « إنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ، فالمتقون في جنات وعيون » ، لم يكن كلاماً = وكذلك قوله : (إنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ / أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) ، لأنك لو قلت : « (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ) [سورة الأنبياء : ١٠٠، ١٠١] فالذين سبقت لهم منا الحسنى » ، لم تجد لإدخالك « الفاء » فيه وجهاً = وكذا قوله : (إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ / وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [سورة الحج : ١٧] ، « الذين آمنوا »

بيان في شأن « إن » ،
و « الفاء » التي يُحتاج إليها إذا أسقطت « إن »

236

٢٠٧

(١) في « ج » : « تدخل على المبتدأ » ، والسياق يأباه .

(٢) السياق : و « اعلم أن الذي قلنا في « إن » لا يطرد » .

اسم « إن » ، وما بعده معطوف عليه ، وقوله « إن الله يفصل بينهم يوم القيامة » ، (١) جملة في موضع الخبر ، ودخول « الفاء » فيها مُحَال ، لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ = ومثله سواءً : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) [سورة الكهف : ٣٠] .

٣٨٢ - = فَإِذَنْ ، إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء « الفاء » ، إذا كان مَصْدَرُهَا مَصْدَرَ الكلام يُصَحِّحُ به ما قبله ، وَيَحْتَجُّ له ، وَيُبَيِّنُ وجه الفائدة فيه . ألا تَرَى أن العَرَض من قوله :
* إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبَكِيرِ * (٢)

= جُلُّهُ أَنْ يُبَيِّنَ المعنى في قوله لصاحبيه : « بَكَرًا » ، وأن يَحْتَجَّ لنفسه في الأمرِ بالتبكير ، وَيُبَيِّنُ وجه الفائدة فيه ؟

وكذلك الحكم في الآي التي تلونها فقولهُ : « إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » ، (٣) بيان للمعنى في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ » ، ولم يُرَوَّ بِأَنْ يَتَّقُوا = وكذلك قوله « إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » ، (٣) (٣٣٣) بيان للمعنى في أمر النبي ﷺ بالصلاة ، أي بالدعاء لهم . وهذا سبيلُ كُلِّ ما أنت تَرَى فيه الجملة يُحْتَجَّ فيها إلى « الفاء » ، فأعرف ذلك .

...

٣٨٣ - فأما الذي ذُكِرَ عن أبي العباس ، (٤) من جعله لها جواب

(١) من أول قوله : « إن الذي آمنوا : اسم إن » ، إلى هنا من « س » وحدها .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٣٧٢

(٣) انظر ما سلف رقم : ٣٧٣

(٤) انظر رقم : ٣٧١

سائل إذا كانت وحدها ، وجواب مُنكر إذا كان معها اللام ، فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب ، أننا رأيناهم قد / ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم ، نحو : « وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ » ، وامتنعوا من أن يقولوا : « والله زيد منطلق » .

237

٣٨٤ - ثُمَّ إِنَّا إِذَا اسْتَقْرَيْنَا الْكَلَامَ وَجَدْنَا الْأَمْرَ بَيِّنًا فِي الْكَثِيرِ مِنْ مَوَاقِعِهَا ، أَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا إِلَى الْجَوَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرَيْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا . إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ) [سورة الكهف : ٨٢ ، ٨٤] ، وكقوله عز وجل في أول السورة : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ) ، [سورة الكهف : ١٣] ، وكقوله تعالى : (فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِيءٍ مِمَّا تَعْمَلُونَ) [سورة الشعراء : ٢١٦] ، وقوله تعالى (قُلْ إِنَّي نُهِيتُ أَنْ / أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) [سورة الأنعام : ٥٦ / سورة غافر : ٦٦] ، وقوله : (وَقُلْ إِنَّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ) [سورة الحجر : ٨٩] ، وأشبه ذلك مما يُعَلِّمُ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَجِيبَ بِهِ الْكُفَّارَ فِي بَعْضِ مَا جَادَلُوا وَنَظَرُوا فِيهِ . وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الشعراء : ١٦] ، وذلك أَنَّهُ يُعَلِّمُ أَنَّ الْمَعْنَى : فَأْتِيَاهُ ، فَإِذَا قَالَ لَكُمْ مَا شَأْنُكُمْ ؟ وَمَا جَاءَ بِكُمْ ؟ وَمَا تَقُولَانِ ؟ فَقُولَا : إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَكَذَا قَوْلُهُ : (وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنَّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [سورة الأعراف : ١٠٤] ، هَذَا سَبِيلُهُ .

عجى « إن » في الجواب
عن سؤال سائل ، وأمثلته

٢٠٨

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قصة السحرة : (قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ) [سورة الأعراف : ١٢٥] ، وذلك لأنه عيان أنه جواب فرعون عن قوله : (آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ) [سورة الأعراف : ١٢٣] ، فهذا هو وجه القول في نُصْرَةِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ .

بيان في « إن » ،
وجيها للتأكيد

238

٣٨٥ - ثم إنَّ الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء ، هو الذي دُوِّنَ في (٢٤) الكتب ، من أنَّها للتأكيد ، وإذا كان قد ثبت ذلك ، فإذا كان الخبر بأمرٍ ليس للمخاطبِ ظنٌّ في خلافة البتَّة ، ولا يكونُ / قد عَقَّدَ في نفسه أن الذي تزعمُ أنه كائنٌ غيرُ كائنٍ ، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائنٌ = فأنت لا تحتاج هناك إلى « إنَّ » ، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظنٌّ في الخلاف ، وعَقَّدَ قلبٍ على نفي ما تُثبِت أو إثبات ما تنفي . ولذلك تراها تزدادُ حُسْنًا إذا كان الخبر بأمرٍ ينعُدُّ مثله في الظن ، ولشئٍ قد جرت عادةُ الناس بخلافه ، كقول أبي نُؤاس :

عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ (١)
فقد ترى حُسْنَ موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأنَّ الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطَّمَع ، ولا يَعْتَرِف كلِّ أحدٍ ولا يُسَلِّم أن الغنى في اليأس . فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فقْرٍ إلى التأكيد ، فلذلك كان من حسنها ما ترى .

٢٠٩

= ومثله سواء / قول محمد بن وهيب :

أَجَارَتْنَا إِنَّ التَّعَفُّفَ بِالْيَأْسِ وَصَبْرًا عَلَى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا يَأْبَسَاسِ
حَرِيَّانٍ أَنْ لَا يَفْقِدَا بِمَذَلَّةٍ كَرِيمًا ، وَأَنْ لَا يُحَوِّجَاهُ إِلَى النَّاسِ
أَجَارَتْنَا إِنَّ الْقِدَاحَ كَوَازِبٌ وَأَكْثَرَ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَعَ الْيَأْسِ (٢)

(١) في ديوانه ، في باب العتاب ، وروايته هناك : « إن الغنى وَيَحْكُ في اليأس » .

(٢) هو في الأغاني ١٩ : ٧٥ ، (الهيئة) ، في خبر يدل على أن عدة أبيات القصيدة اثنا

وسبعون بيتاً ، يقولها في الحسن بن رجاء حين تولَّى الجليل . و « الإبساس » أن يمسح ضرع الناقة ويصوت بها ، لتسكن له وتُدَّر ، يريد الترفق بالدنيا إذا ضنَّت ، حتى يأتي ما شاء الله من الرزق . وخبر « إن » هو قول : « حَرِيَّان » في البيت الثاني . فالسياق : إن التعفُّف باليأس = وإن صَبْرًا على استدرار دنيا بإبساس ... حَرِيَّان » .

= هو : كما لا يخفى ، كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال ، بل يُنكِرُه
ويعتقد خلافه . ومعلوم أنه لم يقله إلا والمرأة تحذوه وتبعثه على التعرض للناس ،
وعلى الطلب .

...

٣٨٦ - ومن لطيف مواقعها أن يُدعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن
يراد التهكم به ، وأن يقال : « إن حالك والذي صنعت يقتضى أن تكون قد
ظننت ذلك » . ومثال ذلك قول الأول :

« إن » ، وجميعها في
التهكم ، وشرطها إذا
كانت في جواب سائل

(٣٣٥) / جاء شقيق عارضاً رُمحَهُ ، إن بنى عمك فيهم رماخ (١)

يقول : إن مجيئه هكذا مُدلاً بنفسه وبشجاعته / قد وضع رمحه عرضاً ،
دليل على إعجاب شديد ، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كأن ليس
مع أحد من رُمح يدفعه به ، وكأننا كُننا عُزْل .

239

وإذا كان كذلك ، وجب إذا قيل إنها جواب سائل ، أن يُشترط فيه أن
يكون للسائل ظن في المستعمل عنه على خلاف ما أنت تجيبه به . فأما أن يجعل
مجرد الجواب أصلاً فيه فلا ، لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرجل :
« كيف زيد ؟ » أن تقول : « صالح » ، وإذا قال : « أين هو ؟ » أن تقول : « في
الدار » = وأن لا يصح حتى تقول : « إنه صالح » ، « وإنه في الدار » ، وذلك
ما لا يقوله أحد .

(١) الشعر لحجل بن نضلة ، أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر ، في البيان

وَأَمَّا جَعَلُهَا = إذا جمع بينها وبين « اللام » نحو : « إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لِقَائِمٌ » = للكلام مع المنكر ، فَجَيِّدٌ ، لأنه إذا كان الكلام مع المنكر ، كانت الحاجة إلى التأكيد أشدَّ . وذلك أنك أحوَجُ ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك ، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحَّته ، إلا أنه ينبغي أن يُعْلَمَ أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع ، فإنه يكون للإنكار يُعْلَمَ أو يُرَى أنه يكون من السامعين .
وجلمة الأمر أنك / لا تقول : « إنه لكذلك » ، حتى تريد أن تَضَعَ كلامك وَضَعَ من يَزَعُ فيه عن الإنكار . (١)

٢١٠

...

« إن » تدخل للدلالة
على أن ظنك الذي
ظننت مرودود

٣٨٧ - وأعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون . وذلك قولك للشيء هو بمرأى من المخاطب ومَسْمُوعٌ : « إنه كان من الأمر ما ترى ، وكان مِنِّي إلى فلانٍ إحسانٌ ومعروفٌ ، ثم إنه جعل جزأى / ما رأيت » ، فَتَجْعَلُكَ كأنك تردُّ على نفسك ظنَّكَ الذي ظننت ، وتُبَيِّنُ الخَطَأَ الذي توهمت . وعلى ذلك ، والله أعلم ، قوله تعالى حِكَايَةً عن أمِّ مَرْيَمَ (٣٦) رضى الله عنها : (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ) [سورة آل عمران : ٣٦] ، وكذلك قوله عز وجل حِكَايَةً عن نوح عليه السلام : (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّبُونِ) [سورة الشعراء : ١١٧] . وليس الذي يُعْرَضُ بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية ، بالشىء يُدْرِكُ بالهُوَيَاتِنَا . ونحن نقتصر الآن على ما ذكرنا ، ونأخذ في القول عليها إذا اتَّصَلَتْ بها « ما » .

240

...

(١) « وزعه عن الأمر يَزَعُهُ وَزَعًا » ، كفه وردّه ، ودفعه عنه .

فَصْلٌ فِي مَسَائِلِ «إِنَّمَا»

٣٨٨ - قال الشيخ أبو علي في «الشِّيرَازِيَّاتِ» : (١) «يقول ناسٌ من النحويين في نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ) [سورة الأعراف : ٣٣] ، إن المعنى : مَا حَرَّمَ رَبِّي إِلَّا الْفَوَاحِشَ . قال : وَأَصَبْتُ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمْ فِي هَذَا ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

أَنَا الذَّاكِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ ، وَإِنَّمَا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٢)

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون مُوجِباً أو مَنْفِياً . فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ، ألا ترى أنك لا تقول : «يدافع أنا» و «لا يقاتل أنا» ، وإنما تقول : «أدافع» و «أقاتل» إلا أن المعنى لما كان : «ما يُدْفَعُ إِلَّا أَنَا» ، فصلت الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه «إلا» ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى . وقال أبو إسحق الزجاج في قوله تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ) [سورة البقرة : ١٧٣ / سورة النحل : ١١٥] ، النَّصْبُ فِي «الْمَيْتَةَ» هُوَ الْقِرَاءَةُ ، وَبِجُوزِ : «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» . قال أبو إسحق : والذي أختاره أن تكون «ما» هي التي تمنع «إن» من العمل ، ويكون المعنى : «ما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ» ، لأن «إنما» تأتي إثباتاً لما يُذكَرُ بعدها ، ونفياً لما سِوَاهُ ، وَقَوْلُ / الشَّاعِرِ / .

٢١١

241

* وَإِنَّمَا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي *

= المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي . انتهى كلام أبي علي .

...

(١) هو الشيخ أبي علي الفارسي .

(٢) هو في ديوانه ، وانظر ما سيأتي في رقم : ٤٠٤

ليس كل كلام يصلح
فيه «ما»، و«إلا»
يصلح فيه «إنما»

٣٨٩ - (٣٢٧) أعلم أنّهم ، وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبتُه لك ، فإنهم لم يَعْنُوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد . وفرقٌ بين أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق .

يُبين لك أنهما لا يكونان سواءً ، أنه ليس كلُّ كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » ، يصلح فيه « إنَّما » . ألا ترى أنّها لا تصلح في مثل قوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٦٢] ، ولا في نحو قولنا : « ما أحدٌ إلا وهو يقول ذلك » ، إذ لو قلت : « إنَّما من إله الله » و « إنَّما أحدٌ وهو يقول ذلك » ، قلت ما لا يكون له معنى .

فإن قلت : إن سبب ذلك أن «أحدًا» لا يقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام ، وأن « مِنْ » الزائدة في « مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ » ، كذلك لا تكون إلا في النفي .

قيل : ففي هذا كفايةٌ ، فإنه اعترافٌ بأن ليسا سواءً ، لأنهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أن يكون في « إنَّما » من النفي مثل ما يكون في « ما » و « إلا » = وكما وجدت « إنَّما » لا تصلح فيما ذكرنا ، كذلك تجد « ما » و « إلا » لا تصلح في ضرب من الكلام قد صلحت فيه « إنَّما » ، وذلك في مثل قولك : « إنَّما هو درهمٌ لا دينارٌ » ، لو قلت : « ما هو إلا درهم لا دينار » ، لم يكن شيئاً . وإذ قد بان بهذه الجملة أنهم حين جعلوا « إنَّما » في معنى « ما » و « إلا » ، لم يعنوا أن المعنى فيهما واحدٌ على الإطلاق ، وأن يُسقطوا الفرق = (١) فإنِّي أبين لك أمرهما ، وما هو أصلٌ في كل واحدٍ / منهما ، بعون الله وتوفيقه .

(١) السياق : « وإذ قد بان بهذه الجملة فإنِّي أبين لك » .

٣٩٠ - أعلم أن موضوع «إنما» على أن تحيء الخبر لا يجمله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما ينزل هذه المنزلة . (١)

«إنما» ، تحيء الخبر
لا يجمله المخاطب ،
وتفسير ذلك

تفسير ذلك أنك تقول للرجل : «إنما هو أخوك» و «إنما هو صاحبك القديم» : لا تقوله لمن يجمل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويفر به ، إلا أنك تريد أن تثبته للذي يجب عليه من حق (٣٣٨) الأخ وحرمة الصاحب ، ومثله / قوله : (٢)

٢١٢

إنما أنتَ والِدٌ ، والأبُّ القَا طِعُ أَخِي مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ (٣)

= لم يُرد أن يُعلم كافوراً أنه والِدٌ ، ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم ليبنى عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد . (٤)

= ومثل ذلك قوهم : «إنما يعجل من يخشى الفوت» ، وذلك أن من المعلوم الثابت في النفوس أن من لم يخش الفوت لم يعجل .

= ومثاله من التنزيل قوله تعالى : (إنما يستجيب الذين يسمعون) [سورة الأنعام : ٣٦] ، وقوله عز وجل : (إنما تُنذِر من أتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب) [سورة يس : ١١] ، وقوله تعالى : (إنما أنت مُنذِر من يخشاها) [سورة النازعات : ٤٥] ، كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم . وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن

(١) انظر ما سياتي أيضاً برقم : ٤١٨

(٢) في المطبوعة و «ج» «قول الآخر» ، كأنه سهو .

(٣) هو المتنبى ، في ديوانه .

(٤) في المطبوعة : «ليبنى» .

يَسْمَعُ وَيَعْقِلُ مَا يُقَالُ لَهُ وَيُدْعَى إِلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يَعْقِلْ لَمْ يَسْتَجِبْ .
وكذلك معلوم أن الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير ، إذا كان مع من يؤمن
بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة ، فأما الكافر الجاهل ، فالإنذار وترك
الإنذار معه واحد . فهذا مثال ما الخبر فيه خبرٌ بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره
بحال .

٣٩١ - وأما مثال مَا يُنَزَّلُ هذه المنزلة ، (١) فكقوله :

243 / إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّهِ هِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلْمَاءُ (٢)

ادّعى في كون المدح بهذه الصفة ، أنه أمرٌ ظاهر معلوم للجميع ،
على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها المدحون
أنها (٣٢٩) ثابتة لهم ، وأنهم قد شُهِرُوا بها ، وأنهم لم يَصِفُوا إلا بالمعلوم الظاهر
الذي لا يدفعه أحد ، كما قال :

وَتَعْدُلْنِي أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمْ وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمْتَ سَعْدُ (٣)

وكما قال البحرى :

لَا أَدْعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ (٤)

٢١٣ ومثله قولهم : «إنما / هو أسد» ، و «إنما هو نار» ، و «إنما هو سيف»

(١) انظر أول الفقرة رقم : ٣٩٨

(٢) هو لابن قيس الرقيبات في ديوانه .

(٣) هو للحطيفة في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه .

صارم» ، إذا أدخلوا «إنما» جعلوا ذلك في حُكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يُدفع ولا يخفى .

...

٣٩٢ - وأما الخبرُ بالنفي والإثبات نحو : « ما هذا إلا كذا » ، و « إن هو إلا كذا » ، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ ويشكُّ فيه . فإذا قلت : « ما هو إلا مصيب » أو : « ما هو إلا مخطيء » ، قلته لمن يدفعُ أن يكون الأمرُ على ما قلْتُ ، وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : « ما هو إلا زيد » ، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ، ويجدُّ في الإنكار أن يكون « زيدا » .

وإذا كان الأمرُ ظاهراً كالذي مضى ، لم تقله كذلك ، فلا تقول للرجل ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجبُ عليه من صلة الرِّجِم ومن حُسن التَّحابِّ : ^(١) « ما هو إلا أخوك » = وكذلك لا يصلحُ في « إنَّما أنت والد » : « ما أنت إلا والد » ، فأما نحو : « إنَّما مُصعَّبُ شهاب » ، فيصلحُ فيه أن تقول : « ما مصعبُ إلا شهاب » ، لأنه ليس من المعلوم / على الصَّحَّة ، وإنما ادَّعى الشاعرُ فيه أنه كذلك . وإذا كان هذا هكذا ، جاز أن تقوله بالنفي والإثبات ، إلا أنك تُخرج المدحَ حينئذٍ عن أن يكون على حدِّ المبالغة ، من حيث لا تكون قد ادَّعيت فيه أنه معلوم ، وأنه بحيث لا ينكره منكراً ، ولا يخالف فيه مخالفٌ .

244

(١) في «ج» ، « حسن التحاقى » بالحاء ، وفي «س» : « التجاقى » بالجيم وهي ليست بشيء . أما « التحاقى » ، كأنه من « الحفاوة » ، يقال : تحفَى به ، واحتفَى ، إذا بالغ في إكرامه . وهي حسنة إن شاء الله ، وقد تركت ما في المطبوعة كما هو لظهوره ، وإن كنت أحشى أن يكون رشيد رضا قد غيرها ، وأن الأصل « التحاقى » ، كما في «ج» .

٣٩٣ - ﴿٢٤٠﴾ قوله تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا « إِنْ » ، و « إِلَّا » ،

وبيان المراد فيهما ،
والفرق بينهما وبين «إنما»

عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَنَا) [سورة إبراهيم : ١٠٠] «إنما جاء ، والله أعلم ، « بِنِ » و « إِلَّا » دون « إنَّما » ، فلم يقل : « إنَّما أنتم بشر مثلنا » ، لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلهم ، وادَّعَوْا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بَشَرٌ . ولما كان الأمر كذلك ، أُخْرِجُ اللَّفْظُ مُخْرَجِهِ حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه ، ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى : (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) [سورة إبراهيم :

٢١٤ ، ٢١١] ، كذلك « بِنِ » / و « إِلَّا » دون « إنَّما » ، لأن من حُكِمَ من ادَّعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه ، أن يُعِيدَ كَلَامَ الْحَصْمِ على وجهه ، وَيَجِيءُ به على هيئته ويحكيه كما هو . فإذا قلت للرجل : « أنت من شأنك كيت وكيت » ، قال : « نعم » ، أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا ضَيْرَ عَلَيَّ ، وَلَا يَلْزُمْنِي من أجل ذلك ما ظننت أنه يَلْزَمُ « = فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا : « إِنْ مَا قَلْتُمْ مِنْ أَنَّا بَشَرٌ مِثْلِكُمْ كَمَا قَلْتُمْ ، لَسْنَا نُنْكِرُ ذَلِكَ وَلَا نَجْهَلُهُ ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكونَ اللهُ تعالى قد مَنَّ عَلَيْنَا وأَكْرَمَنَا بالرسالة .

وأما قوله تعالى : (قُلْ إِنْ مَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلِكُمْ) [سورة الكهف : ١١٠ / سورة فصلت : ٦] ،

فجاء « بِنِ » ، لأنه ابتداءً كلام قد أمر النبي ﷺ بأن يُبَلِّغَهُ إِيَّاهُمْ ويقوله معهم ، / وليس هو جواباً لكلام سابق قد قيل فيه : « إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا » ، فيجب أن يُوْتَى به على وَفْقِ ذلك الكلام ، وَيُرَاعَى فيه حَذْوُهُ ، كما كان ذلك في الآية الأولى .

...

٣٩٤ - وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذى لا يُشَكُّ

فيه قد جاء بالنفي ، فذلك لتقدير معنى صارَ به في حُكم المشكوك فيه ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ . إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ) [سورة فاطر : ٢٢، ٢٣] ، ﴿٤١﴾ والله أعلم ، بالنفي والإثبات ، لأنه لما قال تعالى : (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ) ، وكان المعنى في ذلك أن يُقال للنبي ﷺ : « إنك لن تستطيع أن تحوّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم ، مع إصرارهم على كفرهم ، واستمرارهم على جهلهم ، وصدّهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم » = (١) كان اللائق بهذا أن يُجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظنّ أنه يملك ذلك ، ومن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يُنذِرَ ويحذّر ، فأخرج اللفظ مُخرِجَه إذا كان الخطاب مع من يشكّ ، فقيل : « إن أنت إلا نذيرٌ » . وبيّن ذلك أنك تقول للرجل يطيل مُناظرةَ / الجاهل ومُقاولته : « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت ، وأن تُفهم الجماد ، وأن تحوّل الأعمى بصيراً ، وليس بيدك إلا تُبين وتحتجّ ، ولست تملك أكثر من ذلك » = لا تقول ههنا : « فإتّما الذي بيدك أن تُبين وتحتجّ » ، ذلك لأنك لم تقل له « إنك لا تستطيع أن تُسمع الميت » ، حتى جعلته بمثابة من يظنّ أنه يملك وراء الاحتجاج والبيان شيئاً . وهذا واضح ، فأعرفه .

٢١٥

/ ومثل هذا في أن الذي تقدّم من الكلام اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه ، من كونه « يأن » و « إلا » ، قوله تعالى : (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) [سورة الأعراف : ١٨٨] .

246

...

(١) السياق : « لأنه لما قال الله تعالى كان اللائق » .

فَصْلٌ

هذا بيان آخر في «إنما»

«إنما» تفيد إيجاب الفعل
لشيء، ونفيه عن غيره

٣٩٥ - أَعْلَمَ أنها تُفِيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء، وَنَفْيَهُ عن غيره، فإذا قلت: «إنما جاءني زيد»، عَقِلَ منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره. فمعنى الكلام معها شبيهة بالمعنى في قولك: «جاءني زيد» (٢٤٢) لا عمرو، «إلا أن لها مَرَيَّةً، وهي أنك تَعْقِلُ معها إيجاب الفعل لشيء ونَفْيَهُ عن غيره دَفْعَةً واحدةً في حالٍ واحدةٍ. وليس كذلك الأمر في: «جاءني زيد لا عمرو»، فإنك تعقلهما في حالين = ومَرَيَّةٌ ثانية، وهي أنها تجعل الأمر ظاهراً في أن الجائي «زيد»، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام «بلا» فقلت: «جاءني زيد لا عمرو».

...

تفسير أن «لا»

العاطفة، تنفي عن الثاني
ما وجب للأول

٣٩٦ - ثم أعلم أن قولنا في «لا» العاطفة: «إنها تنفي عن الثاني ما وجب للأول»، ليس المراد به أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، بل أنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول، قد كان من الثاني دون الأول. ألا ترى أن ليس المعنى في قولك: «جاءني زيد لا عمرو»، أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من «زيد»، حتى كأنه عَكْسُ قولك: «جاءني زيد وعمرو»، بل المعنى / أن الجائي هو زيد لا عمرو، فهو كلام تقوله مع من يَعْلَطُ في الفعل قد كان من هذا، فيتوهم أنه كان من ذلك.

والتُّكْنُتَةُ أنه لا شبهة / في أن ليس هُهنا جائيان ، وأنه ليس إلاَّ جَاءٍ واحدٌ ، وإنما الشُّبْهَة في أن ذلك الجائى زيدٌ أم عمرو ، فأنت تحقِّق على المخاطب بقولك : « جاءنى زيد لا عمرو » ، أنه « زيد » وليس بعمرو .

ونكتة أخرى : وهى أنك لا تقول : « جاءنى زيد لا عمرو » ، حتى يكون قد بَلَغَ المخاطَب أنه كان مَجِيءً إليك من جَاءٍ ، إلا أنه ظنَّ أنه كان من « عمرو » ، فأعلمته أنه لم يكن من « عمرو » ولكن من « زيد » .

...

٣٩٧ - وإذ عرفت هذه المعانى فى الكلام « بلا » العاطفة ، فأعلم أنها بجُمْلَتِها قائمة لك فى الكلام « بإنما » . فإذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، لم يكن غَرَضُكَ أن تنفى أن يكون قد جاء مع « زيد » غَيْرُهُ ، ولكن أن تنفى أن يكون المَجِيءُ الذى قُلْتَ إنه كان منه ، كان من « عمرو » . وكذلك تكون الشُّبْهَة مرتفعةً فى أن ليس (٢٤٣) ههنا جائيان ، وأن ليس إلا جَاءٍ واحد ، وإنما تكون الشُّبْهَة فى أن ذلك الجائى « زيد » أم « عمرو » . فإذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، حَقَّقْتَ الأمر فى أنه « زيد » . وكذلك لا تقول : « إنما جاءنى زيد » ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أن قد جاءك جَاءٍ ، ولكنه ظنَّ أنه « عمرو » مثلاً ، فأعلمته أنه « زيد » .

معانى « لا » العاطفة ،
قائمة فى الكلام « بإنما »

فإن قلت : فَإِنَّهُ قد يصحُّ أن تقول : « إنما جاءنى من بين القوم زيدٌ وحده ، وإنما أتانى من جملتهم عمرو فقط » ، فإن ذلك شىء كالتكليف ، والكلام هو الأول ، ثم الاعتبار به إذا أُطْلِقَ فلم يقيد « بوحده » وما فى معناه . ومعلوم أنك إذا قلت : « إنما جاءنى زيد » ، ولم تزد على ذلك ، أنه لا يسبق إلى القلب من المعنى إلا ما قدَّمنا شرحه ، من أنك أردت النصَّ على « زيد » أنه الجائى ، وأن

248

تُبْطِلُ / ظَنَّ المخاطب أن المجيء لم يكن منه ، ولكن كان من « عمرو » حَسَبَ ما يكون إذا قلت : « جاءني زيد لا عمرو » ، فأعرفه .

...

بيان وأمثلة فيما فيه
« ما » و « إلا »

٣٩٨ - وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فإننا نذكر جُمْلَةً من القول في « ما » و « إلا » وما يكون مِنْ حُكْمِهما .

٢١٧

أعلم أنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » / : آحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد اختصاص « زيد » بالمجيء وأن تُنفيه عن عداه ، وأن يكون كلاماً تقوله ، لا لِإِنَّ بالمخاطب حاجةً إلى أن يعلم أن « زيداً » قد جاءك ، ولكن لِأَنَّ به حاجةً إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره .

والثاني : أن تريد الذي ذكرناه في « إنما » ، ويكون كلاماً تقوله لِيُعْلَمَ أن الجاني « زيد » لا غيره . فمن ذلك قولك للرجل يدعى أنك قلت قولاً ثم قلت بخلافه : « ما قلتُ اليوم إلا ما قلته أمس بعينه » = ويقول : « لم ترَ زيداً ، وإنما رأيت فلاناً » ، فتقول : « بل لم أرَ إلا زيداً » . وعلى ذلك قوله تعالى : (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ إِنَّ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) [سورة المائدة : ١١٧] ، لأنه ليس المعنى : إنني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، ولكن المعنى : (٤٤٤) إنني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلْتُ بخلافه .

ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (١)

(١) هو لعمر بن معد يكرب ، في ديوانه ، وفي سيبويه ١ : ٣٧٩ ، وفي فرحة الأديب : ١٣٥ ، وقال الغندجاني : قال ابن السيرافي : « قَطَّرَ الفارس » ألقاه على أحد قَطْرِيه ، وهما جانباه » ثم =

المعنى : أنا الذى قَطَّرَ الفارس ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قَطَّرَهُ ، وأنه لم يَشْرِكْهُ فيه غيره .

...

٣٩٩ - وهُنَا كَلامٌ يَبْغى أَنْ تَعْلَمَهُ ، إِلا أُنَى أَكْتَبَ لَكَ مِنْ قَبْلِهِ مَسْأَلَةٌ ، لِأَنَّ فِيهَا عَوْنًا عَلَيْهِ . قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) [سورة فاطر : ٢٨] ، فِي تَقْدِيمِ اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْنَى خِلَافٍ مَا يَكُونُ لَوْ أُخِّرَ . وَإِنَّمَا يَبِينُ لَكَ ذَلِكَ إِذَا اعْتَبَرْتَ الْحُكْمَ فِي « مَا » وَ « إِلا » ، وَحَصَلَتْ / الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرُو » ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلاَّ زَيْدًا » .

بيان في قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ،
وتقديم اسمه سبحانه

249

والفرق بينهما أنك إذا قلت : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، فقدّمت المنصوب ، كان الغرضُ بيان الضَّارِبِ مَنْ هُوَ ، وَالْإِجْبَارَ بِأَنَّهُ عَمْرُو خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ = وَإِذَا قُلْتَ : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلاَّ زَيْدًا » ، فَقَدِمْتَ الْمَرْفُوعَ ، كَانَ الْغَرَضُ بَيَانُ الْمَضْرُوبِ مَنْ هُوَ ، وَالْإِجْبَارَ بِأَنَّهُ « زَيْدٌ » خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ .

٤٠٠ - وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْتَبِرْ بِهِ الْآيَةَ ، وَإِذَا آعْتَبَرْتَهَا بِهِ عَلِمْتَ أَنَّ تَقْدِيمَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ أَنَّ الْغَرَضَ أَنْ يُبَيِّنَ الْخَاشُونَ / مَنْ هُمْ ، وَيُخَبِّرُ بِأَنَّهُمُ الْعُلَمَاءُ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ . وَلَوْ أُخِّرَ ذَكَرَ اسْمِ اللَّهِ وَقُدِّمَ

٢١٨

= قال : « قل غَنَاءٌ عَلَى الْمُسْتَفِيدِ هَذَا الْقَدْرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَعْنَاهُ إِلاَّ بِمَعْرِفَةِ الْقِصَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ مَعَدٍ يَكْرِبُ حَمْلَ يَوْمِ الْقَادِسِيَّةِ عَلَى مَرْزُبَانَ ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ رَسَمَ ، فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ :

الْمِمُّ بَسَلَمَى قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَنَا إِنَّ لِلَّيْلِ عِنْدَنَا دَيْدَنَا
قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلاَّ أَنَا
شَكَّكْتُ بِالرُّمْحِ حِيَازِيمَهُ وَالخَيْلُ تَعُدُّو زَيْمًا بَيْنَنَا

« العلماء » فقيل : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشئ مَنْ هُوَ ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشئية من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله (٢٤٥) تعالى أيضاً ، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى .

وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : (وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ) [سورة الأحزاب : ٣٩] ، فليس هو الغرض في الآية ، ولا اللَّفْظُ بِمَحْتَمَلٍ لَهُ الْبَتَّةُ . وَمَنْ أَجَازَ حَمَلَهَا عَلَيْهِ ، كَانَ قَدْ أَبْطَلَ فَائِدَةَ التَّقْدِيمِ ، وَسَوَّى بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ : « إِنَّمَا يَخْشَى الْعُلَمَاءُ اللَّهَ » ، وَإِذَا سَوَّى بَيْنَهُمَا ، لَزِمَهُ أَنْ يَسَوَّى بَيْنَ قَوْلِنَا : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو » وَبَيْنَ : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا » ، وَذَلِكَ مَا لَا شُبْهَةَ فِي أَمْتِنَاعِهِ .

250

...

٤٠١ - فهذه هي المسئلة ، وإذ قد عرفتها فالأمر فيها بيّن : أن الكلام « بما » و « إلا » قد يكون في معنى الكلام « بإنما » ، ألا ترى إلى وُضُوح الصورة في قولك : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » و « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، أنه في الأول لبيان مَنْ الضارب ، وفي الثاني لبيان من المضروب ، وإن كان تكلفاً أن تحمله على نفى الشركة ، فتريد « بما ضرب زيداً إلا عمرو » أنه لم يضره اثنان ، و « بما ضرب عمرو إلا زيداً » ، أنه لم يضره اثنين .

٤٠٢ - ثم أعلم أن السبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا

« ما » و « إلا » ، وتقديم المفعول في الجملة وتأخيره ، وأن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذي تؤخره

كتأخيره ، ولم يكن « ما ضرب زيداً إلا عمرو » و « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، سواءً في المعنى = أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول ، ولا يقع فيهما جميعاً . ثم إنه يقع في الذي يكون بعد « إلا » منهما دون الذي قبلها ، لاستحالة أن يَحْدُثَ مَعْنَى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف . / وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يفترق الحال بين أن تُقَدِّمَ المفعول على « إلا » فتقول : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، ويُنَّ أن تقدم الفاعل فتقول : « ما ضرب عمرو إلا زيداً » ، لأننا إن (٢٤٦) زعمنا أن الحال لا يفترق ، جعلنا المتقدم كالمُتَأَخِّرِ في جوازِ حُدُوثِهِ فيه . وذلك يقتضى المحال الذي هو أن يَحْدُثَ معنى « إلا » في الاسم من قبل أن تَجِيءَ بها ، فأعرفه .

٢١٩

٤٠٣ - وإذا قد عرفت أن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذي تُوَخَّرُ من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع « إنما » في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا قلت : « إنما ضرب زيداً عمرو » ، كان الاختصاص في الضارب ، وإذا قلت : « إنما / ضرب عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المضروب ، وكلا لا يجوز أن يستوى الحال بين التقديم والتأخير مع « إلا » ، كذلك لا يجوز مع « إنما » .

251

٤٠٤ - وإذا استنبت هذه الجملة ، (١) عرفت منها أن الذي صنعه الفرزدق في قوله :

العود إلى القول في « إنما » ، وما يقع فيه الاختصاص بعدها

* وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي * (٢)

(١) في « س » : « وإذا استنبت هذه الجملة » .

(٢) انظر رقم ٣٨٨ ، ثم في هذا الموضع من « ج » حاشية بخط الكاتب هذا نصها :

« قوله : « إنما يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي » ، إنما امتنع فيه إذا قال : « إنما أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ » ، أن يكون المعنى مثله الآن ، من أجل أن =

= شيء لو لم يصنعه لم يصح له المعنى . ذاك لأنَّ غرضه أن يَخُصَّ

= الاختصاصَ إنما انصرف في قوله : « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » إليه دون الأحساب ، من حيث أن المقصود بالاختصاص يكون لهذا الثاني دون الأول ، كما قد بيَّنا من أنك إذا قلت : « إنما ضرب زيداً عمرو » ، كان المعنى على اختصاص الفاعل ، وإذا قلت : « إنما ضرب عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في المفعول = فإنما كان الاختصاص في بيت الفرزدق لقوله « أنا » بأن قدَّم « الأحساب » عليه . وهو إذا قال : « أدافع » ، استكنَّ ضميره في الفعل فلم يُتصوَّر تقديم « الأحساب » عليه ، ولم يقع « الأحساب » إلا مؤخراً عن ضمير الفرزدق ، وإذا تأخر انصرف الاختصاص إليه لا محالة .
فإن قلت : إنه يمكنه أن يقول : « فإنما أدافع عن أحسابهم أنا » ، فتقدَّم « الأحساب » على « أنا » .

قيل : إنه إذا قال : « أدافع » كان الفاعل الضمير المُستكنَّ في الفعل ، وكان « أنا » الظاهر تأكيداً له ، والحكم يتعلّق بالمؤكِّد دون التأكيد . لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نُفوذ الحكم ، فلا يكون تقديم الجار مع المجرور الذي هو قوله : « عن أحسابهم » على الضمير الذي هو تأكيداً ، تقديماً على الفاعل .

وجُملة الأمر أن تقديم المفعول على الفاعل إنما يكون إذا ذكرت المفعول قبل أن تذكر الفاعل ، ولا سبيل لك إذا قلت : « إنما أدافع عن أحسابهم » إلى أن تذكر المفعول قبل ذكر الفاعل ، لأن ذكر الفاعل ههنا هو ذكر الفعل ، من حيث أنه [استكنَّ] مُستكنَّ في الفعل ، فكيف يُتصوَّر تقديم شيء عليه .

=

ثم قال كاتب النسخة فوق لفظ « حاشية » ، ما يأتي :

المدافع لا المدافع عنه . ولو قال : « إنَّما أدافع عن أحسابهم » ، لصارَ المعنى أَنَّهُ يخصُّ المدافع عنه ، ^(١) وأَنَّهُ يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحسابٍ غيرهم ، كما يكون إذا قال : « وما أدافع إلا عن أحسابهم » ، وليس ذلك معناه ، إنما معناه أن يزعم أنَّ المدافع هو لا غيره ، فأعرف ذلك ، فإنَّ العَلَطُ كما أَظُنُّ يدخل على كثير من تسمَّعهم يقولون : « إنه فصل الضمير للحمل على المعنى » ، فيرى أَنَّهُ لو لم يفصله ، لكان يكون معناه مثله الآن . هذا ولا يجوز أن يُنسب فيه إلى الضرورة ، فيجعل مثلاً نظير قول الآخر :

* كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا * ^(٢)

= لأنه ليس به ضرورةٌ إلى ذلك ، من حيث أن « أدافع » و« يدافع » واحدٌ في الوزن ، فأعرف هذا أيضاً .

...

= « هذه الحاشية مؤخَّرة في أماليه المدوَّنة » .

يقول أبو فهر : هذا نص يقطع ، كما قطعت آنفاً قبل أن أصل إلى هذا الموضوع ، بأن جميع الحواشي التي كتبها كاتب النسخة ، هي من كلام عبد القاهر : والحمد لله أولاً وآخراً . هذا ، وقد أثبتُّ هذه الحاشية هنا ، كما في المخطوطة ، لأن فيها بعض التوضيح لما قاله هنا ، ولأنِّي أَظُنُّ أن الشيخ عبد القاهر هو الذي كتبها على نسخته في هذا الموضوع = فوضعها الكاتب في موضعها من الحاشية مع أنها ستأتي في متن الكتاب بنصها في رقم : ٤٠٥ ، مع قليل من الاختلاف . ثم انظر التعليق على رقم : ٤٠٥ هناك ، ثم ما سيأتي رقم : ٤٥٦ .

(١) من أول قوله : « ولو قال : إنما أدافع » إلى هذا الموضوع ساقط من المطبوعة ، ومن « ج » ، وبسقوطه فسد الكلام .

(٢) هو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧١ ، ٣٨٣ ، وهو في منسوب في (١ : ٣٨٣) لبعض اللصوص ، وكذلك في ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، وهو منسوبٌ في الخصائص ٢ : ١٩٤ (لأنِّي بجيلة (؟) ، وأما في أمال ابن الشجري ١ : ٣٩ ، وتهديب الألفاظ : ٢٠١ ، والخزانة ٢ : ٤٠٦ ، فهو منسوب لذي الإصبع العدواني ، وهي خمسة أبيات :

٤٠٥ - (٢٤٧) وجملَةُ الأمرُ أنَّ الواجبَ أن يكونَ اللَّفْظُ على وجهٍ يجعل

الاختصاصَ فيه للفِردِ . وذلك لا يكونُ إلاَّ بأنْ يقدمَ «الأحساب» على ضميره ، وهو لو قال : « وإِنَّمَا أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ » ، استكن ضميره / في الفعل ، فلم يُتصَوَّرْ تقديمُ «الأحساب» عليه ، ولم يقع «الأحساب» إلا مؤخراً عن ضميرِ الفردِ ، وإذا تأخَّرتْ انصرفتْ الاختصاصُ إليها لا محالة .

فإن قلت : إنه كانَ يُمكنه أن يقولَ : (١) : « وإِنَّمَا أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ

أنا » ، فيقدم «الأحساب» على «أنا» .

قيل : إنه إذا قال : « أَدْفَعُ » كانَ الفاعلُ الضميرُ المستكنُ في الفعل ،

وكان «أنا» الظاهرُ تأكيداً له ، أعنى للمستكن ، والحُكْمُ يتعلَّقُ بالمؤكِّدِ دون التأكيد ، لأن التأكيدَ كالنكرير ، فهو يجيء من بعد نُفُوذِ الحُكْمِ ، ولا يكونُ تقديمُ الجارِّ مع المجرور ، الذي هو قوله « عن أحسابهم » على الضميرِ الذي هو تأكيد ، تقديماً له على الفاعل ، لأنَّ تقديمَ المفعولِ على الفاعلِ إنَّمَا يكونُ إذا ذَكَرْتَ المفعولَ قبلَ أن تذكرَ الفاعلَ ، ولا يكونُ لك إذا قلتَ : « وإِنَّمَا أَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ » ، سبيلٌ إلى أن تذكرَ المفعولَ قبلَ أن تذكرَ الفاعلَ ، لأنَّ ذَكَرَ الفاعلَ

=

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعاً	فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَأْنَا يَوْمَ قُرَى إِذْ	مَا نَقُلْ إِيَّانَا
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ	فَتَى أبيضَ حُسَّانَا
يُرى يُرْفَلُ فِي بُرْدِي	بِ مِنْ أَبْرَادِ نَجْرَانَا
إِذَا يَسْرُحُ ضَانَامِ	عَمَّةً أَتْبَعَهَا ضَانَا

(١) في المطبوعة : « كان عليه » ، خطأً بلا ريب .

هُهنا هو ذِكْرُ الفعل ، من حيث أن الفاعل مستكن في الفعل ، فكيف يُتصوّر
تقديم شيء عليه ، فأعرفه . (١)

...

٤٠٦ - وأعلم أنك إن عمَدت إلى الفاعل والمفعول فأخترتهما جميعاً إلى
ما بعد « إلا » ، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي « إلا » منهما . فإذا
قلت : « ما ضرب إلا عمرو زيداً » ، كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى
أنك قلت : « إن الضارب عمرو لا غيره » = وإن قلت : « ما ضرب إلا زيداً
عمرو » ، كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت : « إن المضروب
/ زيد لا من سواه » . (٢)

الاختصاص يقع في الذي بعد
« إلا » من فاعل أو مفعول ،
أو جار ومجرور يكون
بدل أحد المفعولين

252

وحُكْم المفعولين حُكْم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك . تقول : « لم
يكسُ إلا زيداً جُبَّةً » ، (٢٤٨) فيكون المعنى أنه خص « زيداً » من بين الناس
بكسوة الجبة = فإن قلت : « لم يكسُ إلا جُبَّةً زيداً » ، كان المعنى : أنه خصَّ
الجبة من أصناف الكسوة .

= وكذلك الحُكْم حيث يكون بدل أحد المفعولين جارٌ ومجرورٌ ، كقول
السَّيد الحميريِّ :

لَوْ خَيْرَ الْمَنْبَرِ فُرْسَانُهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا (٣)

(١) هذه الفقرة : ٤٠٥ يتامها غير موجودة في « س » ، والكلام فيها متصل ، من آخر الفقرة :

٤٠٤ ، بأول الفقرة : ٤٠٦ ، وهذا يوضح بعض ما قلته في التعليق الطويل في رقم : ٤٠٤

(٢) انظر ما سيأتي في رقم : ٤١٦ ، ٤١٧

(٣) هو في شعره المجموع ، والأغاني ٧ : ٢٤٠ ، (الدار) قالها لأبي العباس السفاح ، لما استقرَّ له

الأمر ، وقام إليه السيد الحميري حين نزل عن المنبر ، فأنشده أبياتاً منها هذا .

الاختصاص في « منكم » دون « فارساً » ولو قلت : « ما اختار إلا فارساً منكم » ، صار الاختصاص في « فارساً » . (١)

...

حكم المبتدأ والخبر إذا
جاء بعد « إنما »

٤٠٧ - وأعلم أنّ الأمر في المبتدأ والخبر ، إن كانا بعد « إنما » على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول ، إذا أنت قدّمت أحدهما على الآخر . معنى ذلك : أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تُقدّمه على المبتدأ ، كان الاختصاص فيه = وإن قدّمته على المبتدأ ، صار الاختصاص / الذي كان فيه في المبتدأ .

٢٢١

تفسير هذا ، أنك تقول : « إنما هذا لك » ، فيكون الاختصاص في « لك » بدلالة أنك تقول : « إنما هذا لك لا لغيرك » = وتقول : « إنما لك هذا » ، فيكون الاختصاص في « هذا » ، بدلالة أنك تقول : « إنما لك هذا لا ذاك » ، والاختصاصُ يكونُ أبداً في الذي إذا جئت « بلا » العاطفة كان العطف عليه .

وإن أردت أن يزداد ذلك عندك وضوحاً ، فانظر إلى قوله تعالى : (فَأَنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ) [سورة الرعد : ٤٠] ، وقوله عزّ وعلا : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ) [سورة التوبة : ٩٣] ، فإنك ترى الأمرَ ظاهراً أن الاختصاصَ في الآية الأولى في المبتدأ الذي / هو « البلاغ » و « الحساب » ، دون الخبر الذي هو « عليك » و « علينا » = وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو « على الذين » ، دون المبتدأ الذي هو « السَّبِيل » .

253

...

(١) من أول قوله هنا : « في فارساً » إلى آخر قوله بعد قليل : « وإن قدّمته على المبتدأ صار الاختصاص » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

عود إلى الاختصاص إذا
كان «بما» و«إلا»

٤٠٨ - وأعلم أنه إذا كان الكلام «بما» و«إلا» كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدّمه ، وفي المبتدأ إن قدّمت الخبر = أوضح وأبين ، (١) تقول : (٢٤٩) « ما زيدٌ إلا قائم » ، فيكون المعنى أنك اختصت «القيام» من بين الأوصاف التي يُتوهم كونُ زيد عليها يجعله صفةً له . وتقول : « ما قائمٌ إلا زيدٌ » ، فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام . فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة .

٤٠٩ - وأعلم أن قولنا في الخبر إذا أُخّر نحو : « ما زيدٌ إلا قائم » ، أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يُتوهم كونُ زيد عليها ، ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما نعى أنك نفيت عنه الأوصاف التي تُتافى القيام ، نحو أن يكون « جالسا » أو « مضطجعا » أو « متكئا » ، أو ما شاكل ذلك = ولم تُرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا ننفي عنه بقولنا : « ما هو إلا قائم » أن يكون « أسود » أو « أبيض » أو « طويلا » أو / « قصيرا » أو « عالما » أو « جاهلا » ، كما أننا إذا قلنا : « ما قائمٌ إلا زيدٌ » ، لم تُرد أنه ليس في الدنيا قائمٌ سواه ، وإنما نعى ما قائم حيث نحن ، وبِحضرتنا ، وما أشبه ذلك .

٢٢٢

٤١٠ - وأعلم أن الأمر بين في قولنا : « ما زيدٌ إلا قائم » ، أن ليس المعنى على نفى الشركة ، ولكن على نفى أن لا يكون المذكور ، ويكون بدله شيء آخر . ألا ترى أن ليس المعنى أنه ليس له مع «القيام» صفة أخرى ، بل المعنى أن ليس له بدل القيام / صفة ليست بالقيام ، وأن ليس القيام ، منفيًا عنه ، وكأننا مكّانه فيه « القعود » أو « الاضطجاع » أو نحوهما .

254

(١) السياق : « كان الذي ذكرته أوضح وأبين » .

فإن قلت : فَصُورَةُ المعنى إِذَنْ صُورَتُهُ إِذَا وَضَعْتَ الكَلَامَ « بِإِنَّمَا »
 فقلت : « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ » ، ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف « بلا » فتقول :
 « إِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ » ، ولا نرى ذلك جائزاً مع « ما » و « إلا » ، إذ ليس من
 كلام الناس أن يقولوا : (١) : « ما زيد إلا قائمٌ لا قاعدٌ » .

= (٢) فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا لَمْ يُجْزَ مِنْ حَيْثُ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : « ما زيدٌ (٣٠٠) إِلَّا
 قائمٌ » ، فقد نفيت عنه كلَّ صفة تنافي « القيام » ، وصرت كأنك قلت : « ليسَ
 هو بقاعدٍ ولا مُضْطَجِعٍ ولا مُتَكَيِّئٍ » ، وهكذا حتَّى لا تدعَ صفةً يخرج بها من
 « القيام » . فإذا قلت من بعد ذلك « لا قاعدٌ » ، كنت قد نفيت « بلا »
 العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته ، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته ،
 لا لأن تُفيد بها النفي في شيء قد نفيتَه . ومن ثمَّ لم يُجْزَ أن تقول : « ما جاءني
 أحدٌ لا زيدٌ » ، على أن تعتمد إلى بعض ما دخل في النفي بعموم « أحدٍ » فنفيه
 على الخصوص ، بل كان الواجب إذا أردت ذلك أن تقول : « ما جاءني أحدٌ
 ولا زيدٌ » ، فتجيء « بالواو » من قبل « لا » ، حتى تخرج بذلك عن أن تكون
 عاطفةً ، فاعرف ذلك .

...

٤١١ - وإذ قد عرفت فسادَ أن تقول : « ما زيد إلا قائمٌ لا قاعدٌ » ،
 فإنك تعرف بذلك امتناع / أن تقول : « ما جاءني إلا زيدٌ لا عمروٌ »
 و « ما ضربت إلا زيداً لا عمراً » ، وما شاكل ذلك . وذلك أنك إذا قلت :
 « ما جاءني إلا زيدٌ » ، فقد نفيت أن يكون قد جاءك أحد غيره ، فإذا قلت :

(١) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « في الكلام » .

(٢) « فإن ذلك » هو جواب من قال : « فصورة المعنى إذن » .

« لا عمرو » ، كنت قد طلبت أن تنفى « بلا » العاطفة شيئاً قد تقدمت
فنفيتها ، وذلك ، كما عرفتُك ، خروجٌ بها / عن المعنى الذى وُضِعَتْ له إلى
خلافه .

٤١٢ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « إنَّما جاءنى زيدٌ » ، فقد نفيت فيه
أيضاً أن يكون المجيءُ قد كان من غيره ، فكان ينبغي أن لا يجوز فيه أيضاً أن
تعطف بلا فتقول : « إنَّما جاءنى زيدٌ لا عمرو » .

بيان آخر في معنى
« إنما » في الجملة ، في
« ما » و « إلا » ، وأن
حكم « غير » حكم « إلا » .

قيل : إن الذى قلته من أنك إذا قلت : « إنَّما جاءنى زيدٌ » فقد نفيت
فيه أيضاً المجيء عن غيره = غيرُ مُسَلِّمٍ لك على حقيقته . وذلك أنه ليس معك
إلا قولك : « جاءنى زيد » ، وهو كلام كما تراه مُثَبَّتٌ ليس فيه نفى البتة ، كما كان
في قولك : « ما جاءنى إلا زيدٌ » ، وإنَّما فيه أنك وضعت يدك على « زيد »
فجعلته « الجائى » ، وذلك وإن أُوجِبَ انتفاء المجيء عن غيره ، فليس يُوجِبُه من
أجل أن كان ذلك إعمال نفى في شىء ، وإنَّما (٢٥١) أوجبه من حيث كان
« المجيء » الذى أُخْبِرَتْ به مجيئاً مخصوصاً ، إذا كان لزيد لم يكن لغيره . والذى
أبيناهُ أن تنفى « بلا » العاطفة الفعل عن شىء وقد نفيتَه عنه لفظاً .

٤١٣ - ونظيرُ هذا أنا نعقلُ من قولنا : « زيد هو الجائى » ، أن هذا
المجيء لم يكن من غيره ، ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه « بلا » العاطفة
فتقول : « زيدٌ هو الجائى لا عمرو » ، لأننا لم نعقل ما عقَلناه من انتفاء المجيء عن
غيره ، بنفى أوقعناه على شىء ، ولكن بأنه لَمَّا كان المَجِيءُ المقصودُ مجيئاً
واحداً ، كان النصُّ على « زيد » بأنه فاعله وإثباته له ، نفياً له عن غيره ، ولكن
من طريق المعقول ، لا من طريق أن كان في الكلام نفى ، كما كانَ ثم ، فاعرفه .

٢٥٦ ٤١٤ - فإن قيل : فإنك إذا قلت : « ما جاءني إلا زيد » ، ولم يكن
غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحد آخر ، كان الجيء / أيضاً مجيئاً
واحداً .

٢٢٤ قيل : إنه وإن كان واحداً ، فإنك إنما تثبت أن « زيداً » الفاعل له ، بأن
/ نفي الجيء عن كل من سوى زيد ، ^(١) كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن
يكون قد جاء معه جاء آخر . وإذا كان كذلك ، كان ما قلناه من أنك إن جئت
« بلا » العاطفة فقلت : « ما جاءني إلا زيد لا عمرو » ، كنت قد نفيت الفعل
عن شيء قد نفيت عنه مرةً صحيحاً ثابتاً ، كما قلناه ، فأعرفه .

...

٤١٥ - وأعلم أن حكم « غير » في جميع ما ذكرنا ، حكم « إلا » . فإذا
قلت : « ما جاءني غير زيد » ، احتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسان
آخر ، وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء ، وجاء مكانه واحد آخر ^(٢) =
ولا يصح أن تقول : « ما جاءني غير زيد لا عمرو » ، كما لم يجز : « ما جاءني
إلا زيد لا عمرو » .

...

(١) في المطبوعة : « فإنك إنما بينت » .

(٢) في « س » ، ونسخة عند رشيد رضا : « ففى أن يكون قد جاء مكانه واحد آخر » .

فصل (٣٥٦)

في نُكْتَةٍ تَتَّصِلُ بِالْكَلَامِ الَّذِي تَضَعُهُ « بما » و « إلا »

٤١٦ - أعلم أن الذي ذكرناه من أنك تقول : « ما ضرب إلا عمرو زيداً » ، فتوقِّعُ الفاعلَ والمفعولَ جميعاً بعد « إلا » ، ^(١) ليس بأكثر الكلام ، وإنما الأكثر إن تُقَدِّمَ المفعولَ على « إلا » ، نحو : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، حتَّى أنهم ذهبوا فيه = أعنى في قولك : « ما ضرب إلا عمرو زيداً » = إلى أنه على كلامين ، وأن « زيداً » منصوب بفعل مُضْمَرٍ ، حتى كأنَّ المتكلمَ بذلك أبهم في أوَّل أمره فقال : « ما ضرب إلا عمرو » ثم قيل له : « من ضرب ؟ » فقال : « ضرب زيداً » .

بيان آخر في
« ما » و « إلا »

٤١٧ - وههنا ، إذا تأملت ، معنَى لطيفٍ يوجب ذلك ، وهو أنك إذا قلت : « ما ضرب زيداً إلا عمرو » ، كان غرضك أن تختصَّ « عمراً » « بضرب » « زيد » ، لا بالضرب على الإطلاق . وإذا كان كذلك ، وجب أن تُعَدِّيَ الفعلَ إلى المفعول من قَبْلِ أن تُذَكِّرَ / « عمراً » الذي هو الفاعل ، لأن السامع لا يَعْقِلُ عنك أنك اختصصته بالفعل مُعَدِّي حتى تكون قد بدأت فعديته = أعنى لا يفهم عنك أنك أردت أن تختصَّ « عمراً » بضرب « زيد » ، حتى تذكره له مُعَدِّي إلى « زيد » ، فأما إذا ذكرته غير مُعَدِّي فقلت : « ما ضرب إلا عمرو » ، فإن الذي يَقَعُ في نفسه أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحدٍ غير « عمرو » ضرب ، وأنه ليس / ههنا مضروبٌ إلا وضاربهُ عمرو ، فأعرفه أصلاً في شأن التقديم والتأخير .

257

٢٢٥

...

فَصْلٌ

٤١٨ - إن قيل : قد مضيت في كلامك كله على أن «إنما» للخبر لا يجمله المخاطب ، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه ، ^(١) وإنا لنراها في كثير من الكلام ، والقصد بالخبر بعدها أن تُعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة ، وأحتاج إلى معرفته ، ^(٢) كمثّل ما ذكرت في أوّل الفصل الثاني من قولك : ^(٣) «إنما جاءني زيد لا عمرو» ، و تراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معانٍ غير معلومة ، ودلالة المتعلم منها على ما لا يعلم .

قيل : أمّا ما يجيء في الكلام من نحو : «إنما جاء زيد لا عمرو» ، فإنه وإن كان يكون إعلماً لأمرٍ لا يعلمه السامع ، فإنه لا بُدَّ مع ذلك من أن يُدعى هناك فَضْلٌ انكشافٍ وظهورٍ في أن الأمر كالذي ذكر . وقد قَسَمْتُ في أوّل ما افتتحتُ القول فيها فقلتُ : «إنها تجيء للخبر لا يجمله السامع ولا يُنكر صحته ، أو لما يُنزّل هذه المنزلة» . ^(٣) وأمّا ما ذكرت من أنها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه ، فإنك إذا تأملت مواقعها وجدتها في الأمر الأكثر قد جاءت لأمرٍ قد وَقَعَ العلم بِمَوْجِبِهِ وبشئٍ يدلُّ عليه .

258

مثال ذلك : أن / صاحب الكتاب قال في باب «كان» :

«إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ ، فَقَدْ آبَدْتَ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ مِثْلُهُ عِنْدَكَ ،

(١) انظر ما سلف رقم : ٣٩٠ ، وما بعده .

(٢) «الفصل الثاني» ، يعني رقم : ٣٩٥ وما بعده .

(٣) هو ما جاء في صدر الفقرة رقم : ٣٩٠ .

وإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت : « حليماً » ، فقد أعلمته مثل ما علمت . وإذا قلت : « كان حليماً » ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة . (١)

= وذلك أنه إذا كان معلوماً أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ، ولا خبر من غير مبتدأ ، كان معلوماً أنك إذا قلت : « كان زيدٌ » فالحاطب ينتظر الخبر ، وإذا قلت : « كان حليماً » ، أنه ينتظر الاسم ، فلم يقع إذن بعد « إنما » إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه .

٤١٩ - ومما الأمر فيه بين ، قوله في باب « ظننت » : (٢)

« وإنما / تحكى بعد « قلتُ » ما كان كلاماً لا قولاً » . (٣)

٢٢٦

= وذلك أنه معلوم أنك لا تحكى بعد « قلتُ » ، إذا كنت تتخو نحو المعنى ، إلا ما كان جملة مفيدة ، فلا تقول : « قال فلانٌ زيدٌ » وتَسَكَّت ، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة ، كأنك تريد أنه (٢٥٠) ذكره مرفوعاً .

ومثل ذلك قولهم : « إنما يُحذف الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُحصى ، فإن رأيتها قد دخلت على كلام هو ابتداء إعلام بشيء لم يعلمه السامع ، فلأن الدليل عليه حاضر معه ، والشيء بحيث

(١) هذا نص سيبويه في الكتاب ١ : ٢٢

(٢) « قوله » ، يعنى قول سيبويه .

(٣) هو في الكتاب ١ : ٦٢ ، ونص كلام سيبويه :

« واعلم أن « قلتُ » في كلام العرب إنما وقعت ليُحكى بها . وإنما يحكى بعد « القول » ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلتُ زيدٌ مُنطلق » .

يَقَعُ الْعِلْمُ بِهِ عَنْ كَثْبٍ . وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ يَكَادُ يَنْتَهِي مَا يُعْرَضُ بِسَبَبِ هَذَا الْحَرْفِ مِنَ الدَّقَائِقِ . (١)

...

ما لا يحسن فيه
العطف بلا

٤٢٠ - وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِعْلاً لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْمَذْكُورِ وَلَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَالْتَذَكُّرِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ أَوَّلِ الْأَلْبَابِ = (٢) لَمْ يَحْسُنِ الْعَطْفُ « بِلَا » فِيهِ ، كَمَا يَحْسُنُ فِيهَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمَذْكُورِ وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِ .

تفسيرُ هذا : أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوَّلُ الْأَلْبَابِ لَا الْجَاهِلُ » ، كَمَا يَحْسُنُ / أَنْ تَقُولَ : « إِنَّمَا يَجِيءُ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » .

259

ثُمَّ إِنَّ النَّفْيَ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ ، (٣) النَّفْيُ يَتَقَدَّمُ تَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى ، فَمِثَالُ التَّأخِيرِ مَا تَرَاهُ فِي قَوْلِكَ : « إِنَّمَا [جَاءَنِي] زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، (٤) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ) (سورة العنكبوت : ٢١ ، ٢٢) ، وَكَقَوْلِهِ لَبِيدٌ : * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * (٥)

(١) « الحرف » يعنى « إنما » .

(٢) من أول قوله هنا « لم يحسن العطف » ، إلى آخر قوله بعد سطرين : « أولو الأبواب » ، سقط من كتاب « ج » سهواً .

(٣) في المطبوعة ، وفي « س » : « ثم إن النفي فيما يجيء فيه النفي » ، وهى سيئة ، والذي فى « ج » هو الصواب المحض .

(٤) فى النسخ جميعاً « إنما يجيء زيد لا عمرو » ، وليس صواباً ، بدليل السياق بعده ، فغيرته ووضعت بين القوسين .

(٥) هو فى ديوانه ، فى طويلته اللامية الساكنة ، وصدوره :

* فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضاً فَاجْزِهِ *

العربُ تقول « الفتى » ، وتعنى به اللبيب الفطن ، وتقول : « الجمل » ، وتعنى به الجاهل . يقول : إنما يجزى اللبيب لا الجاهل .

ومثال التّقديم قولك : « ما جاءني زيدٌ ، وإنّما جاءني عمروٌ » ، وهذا ممّا أنتَ تعلمُ به مكانَ الفائدةِ فيها ، وذلك أنّك تعلم ضرورةً أنك لو لم تُدخلها وقلت : « ما جاءني زيدٌ وجاءني عمروٌ » ، لكان الكلامُ مع مَنْ ظنَّ أنّهما جاءاك جميعاً ، وإنّ المعنى الآن مع دخولها ، أنّ الكلام مع مَنْ غلِطَ في عَيْنِ الجائِ ، فظنَّ أنه كان زيدا لا عمرا .

...

٤٢١ - وأمرٌ آخرٌ ، وهو ليس ببعيدٍ : أن يظنَّ الظانُّ أنه ليس في انضمام « ما » إلى « إن » فائدةٌ أكثر من أنّها تُبطل عملها ، حتى ترى النحويين لا يزيدون في (٣٥٥) أكثر كلامهم على أنها « كَافَّةٌ » ، ومكانها ههنا يزيل هذا الظنَّ ويُبطله . وذلك أنّك ترى أنك لو / قلت : « ما جاءني زيدٌ ، وإنّ عمرا جاءني » ، لم يُعقل منه أنك أردتَ أن الجائِ « عمرو » لا « زيد » ، بل يكون دخولُ « إن » كالشيء الذي لا يُحتاجُ إليه ، ووجدت المعنى يتبو عنه .

بيان في انضمام « ما »
إلى « إن » في « إنما »
وقول النحاة هي « كَافَّةٌ »

٢٢٧

...

٤٢٢ - ثم أعلم أنك إذا استقرتِ وجدتها أقوى ما تكون وأغلق ما ترى بالقلب ، إذا كان لا يُراد بالكلام بعدها نفسُ معناه ، ولكن التعريضُ بأمرٍ هو مُقتضاه ، نحو أنّنا نعلم أن ليس الغرضُ من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) [سورة الرعد : ١٩ / سورة الزمر : ٩] ، أن يعلم السامعون ظاهرَ معناه ، ولكن أن يُدَمَّ الكفَّارُ ، وأن يُقالَ إنهم من قرطِ العنادِ ومن غلبةِ الهوى عليهم ، في / حُكْم من ليس بذي عقلٍ ، وإنكم إن طمعتُم منهم في أن ينظروا ويتذكروا ، كنتم كمن طمع في ذلك من غيرِ أولى الألباب . وكذلك قوله : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنْ يَخْشَاهَا) [سورة النازعات : ٤٥] ، وقوله عز اسمه : (إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ

« إنما » إذا جاءت
للتعريض بأمرٍ هو مقتضى
الكلام ، ومثاله في الشعر

260

بِالْغَيْبِ) [سورة فاطر: ١٨] ، المعنى على أَنَّ مَنْ لم تكن له هذه الْحَشِيَّةُ ، فهو كأنه ليس له أذنٌ تسمعُ وقلبٌ يعقلُ ، فالإنذارُ معه كلاً إنذار .

٤٢٣ - ومثال ذلك من الشعر قوله :

أَنَا لَمْ أَرْزُقْ مَحَبَّتَهَا ، إِنَّمَا لِلْعَبِيدِ مَا رُزِقَا (١)

الغرضُ أَنْ يُفْهَمَكَ من طريق التعريض أنه قد صار يَنْصَحُ نفسه ، ويُعَلِّمُ أنه ينبغي له أَنْ يَقْطَعَ الطَّمَعُ من وَصْلِهَا ، (٢) وَيَأْسَ من أن يكون منها إسعاف .

ومن ذلك قوله :

* وَإِنَّمَا يَعِدِرُ الْعُشَّاقُ مَنْ عَشَقَا *

يَقُولُ : إنه ليس ينبغي للعاشق أن يلومَ مَنْ يَلُومُهُ في عشقه ، وأنه ينبغي أن لا يُنْكَرَ ذلك منه ، فإنه لا يعلم كُنْهَ الْبَلْوَى في العشق ، ولو كان آتِليَ به لَعَرَفَ ما هُوَ قِيةَ فَعَدَّرَهُ .

وقوله :

(٣٥٦) مَا أَنتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ ، وَإِنَّمَا نُجِجُ الْأُمُورَ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ
فَالْيَوْمَ حَاجَتُنَا إِلَيْكَ ، وَإِنَّمَا يُدْعَى الطَّيِّبُ لِسَاعَةِ الْأَوْصَابِ (٣)
يقول في البيت الأول : إنه ينبغي أن تُجِجَ في أمري حين جعلتك السبب

(١) هو للعياض بن الأحنف في ديوانه ، وروايته : « لم أرزق مودتكم » .

(٢) « ويُعلم أنه » ، هكذا في النسخ جميعاً ، والأجود أن يقول : « ويُعلمها » .

(٣) عند رشيد رضا : « في نسخة المدينة : هذا الشعر للباخرزي » .

إليه . ويقول في الثاني : / إنَّنا قد وضعنا الشيءَ في موضعه ، وطلبنا الأمرَ من جهته ، حين استعنا بك فيما عَرَضَ من الحاجة ، ^(١) وعوَّلنا على فضلك ، كما أنَّ مَنْ عوَّل على الطبيب فيما يعرض له من / السُّقْمِ ، كان قد أصاب بالتعويل مَوْضِعَهُ ، وطلب الشيءَ من مَعْدِنِهِ .

...

٤٢٤ - ثمَّ إنَّ العجب في أنَّ هذا التعريض الذي ذكرتُ لك ، لا يَحْصُلُ من دون «إنما» . فلو قلتُ : «يتذكر أولو الألباب» ، لم يدُلَّ ما دُلَّ عليه في الآية ، وإن كان الكلامُ لم يتغيَّر في نفسه ، وليس إلاَّ أنه ليس فيه «إنما» . ^(٢)

والسبب في ذلك أن هذا التعريض ، إنَّما وَقَعَ بأن كان من شأن «إنَّما» أن تُضَمَّنَ الكلامَ معنى النفي من بعد الإثبات ، والتصريح بامتناع التذكُّر ممن لا يَعْقِلُ . وإذا أُسْقِطَتْ من الكلامِ فقيل : «يتذكر أولو الألباب» ، كان مجرداً

(١) في «ج» و«س» : «حتى استعنا» .

(٢) عند هذا الموضع في «ج» ، حاشية بخط الكاتب ، وهي بلا شك من كلام عبد القاهر ، كما أسلفت في التعليق على رقم : ٤٠٤ ، فيما سلف . ونص الحاشية هو :

«إذا قلت : «العاقل يتذكَّر» ، فأنت في ذِكرٍ من لا تنفى عنه العقل ، ولا تمنعه أن يفعل ما يفعله العقلاء = وإذا قلت : «إنَّما يتذكَّر العاقل» ، فأنت في ذكر من تنفى عنه العقل ، وتمنعه من أن يجيء منه ما يجيء من العقلاء . ويبيِّنُه أنك إذا قلت : «الكرِيمُ يَعْفُو» ، فأنت في ذِكرٍ مَنْ تَجَعَلُهُ أهلاً لأنَّ يفعل ما يفعله الكريم = وإذا قلت : «إنَّما يعْفُو الكريم» ، فأنت في ذِكرٍ مَنْ تُبَاعِدُهُ من ذلك» .

وصِفٍ لأولى الألباب بأنهم يتذكرون ، ولم يكن فيه معنى تَفِي للتذكُّر عمَّن ليس منهم . ومُحالٌّ أن يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذِكْرٌ ، ^(١) ولا فيه دليل عليه . فالتعريض بمثل هذا = أعنى بأن تقول : « يتذكَّر أولو الألبابِ » بإسقاط « إنما » ، يَقَعُ إِذَنْ إِنْ وَقَعَ ، بمدح إنسانٍ بالتيقُّظ ، وبأنه فَعَلَ ما فَعَلَ ، وَتَنَّبَهُ لما تَنَّبَهُ له ، لعقله ولحُسن تمييزه ، كما يقال : « كذلك يفعلُ العاقلُ » ، و « هكذا يفعلُ الكريمُ » .

وهذا موضعٌ فيه دِقَّةٌ وغموضٌ ، وهو مما لا يكاد يَقَعُ في نفس أحدٍ أنَّه ينبغي أن يتعرَّفَ سببُهُ ، ويبحثَ عن حقيقة الأمر فيه .

...

٤٢٥ - (٣٥٧) وممَّا يجب لك أن تجعله على ذِكْرٍ منك من معاني « إنما » ، ما عرفتكَ أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُحَيَّلَ فيه المتكلم أنه معلوم ، ويُدَّعى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ، كقوله :

* إنما مُصْعَبٌ شِهَابٌ من الله * (٢)

ومن اللطيف في ذلك قول قَتَبِ بنِ حِصْنٍ : (٣)

أَلَا أَيُّهَا النَّاهِي فِرَارَةَ بَعْدَ مَا أَجَدَّتْ لِعَزْوِي ، إِنَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٣)

(١) في « س » : « تعريضٌ بشيء » .

(٢) هو ابن قيس الرقيات ، ومضى الشعر في رقم : ٣٩١

(٣) في المطبوعة : « قس بن حصن » وهو خطأ ، وضبطته بفتحتين ، وضبط في « س » :

« قَتَبٌ » بضم فسكون ، والله أعلم .

(٣) الشعر منسوبٌ في معجم الشعراء : ٣٣٩ ، ٣٤٠ في ترجمة « قَتَبِ بنِ حِصْنٍ : من بني

شَمَخِ بنِ فِرَارَةَ » ، وقال : و « رُوِيَ لغیره » ، ورواها في الأمالي ١ : ٢٥٨ في خبر ، غير منسوبة ، وقال =

/ ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [سورة البقرة : ١١] ، دخلت « إِنَّمَا » لتدلُّ على أنهم حين أدَّعَوْا لأنفسهم أنهم مصلحون ، أظهروا أنهم يدَّعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً ، ولذلك أُكِّد الأمر في تكذيبهم والردِّ عليهم ، فُجِّمَعَ بين « أَلَا » الذى هو للتنبية ، وبين « إِنَّ » الذى هو للتأكيد ، فقيل : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ) [سورة البقرة : ١٢] .

262

٢٢٩

...

= البكرى في اللآلى : ٥٧٦ : « الشعر لبعض بنى فزارة » ، وغير منسوبة في مجموعة المعانى : ٤٠ ، ونسبها أبو الفرج في مقاتل الطالبين : ٣٧٦ لعويف القوائى ، وذكرها أيضاً في ترجمته في الأغانى : ١٩ : ١٩٢ ، ونسبها أبو تمام في الوحشيات رقم : ١٥٦ لأبى حَرْجَةَ الفزارى ، وبعد البيت :

أبى كُلِّ حُرٍّ أَنْ يَبِيَّتْ بَوْتِرِهِ وَيُمنَعُ مِنْهُ النُّومُ ، إِذْ أَنْتَ نَائِمٌ
أقول لفتيان العشى : تَرَوُّحُوا على الجُرْدِ فِي أَفْوَهِنَّ الشَّكَايِمِ
وقلت لفتيانِ مَصَالِيَتِ : إِنَّكُمْ قُدَامَى ، وَإِنَّ العَيْشَ لَا هُوَ دَائِمٌ
قَفُوا وَفَقَةً ، مَنْ يَحْيَى لَا يَحْزَنُ بَعْدَهَا وَمَنْ يُحْتَرَمَ لَا تَتَّبِعُهُ اللَّوَائِمُ
وهل أنتَ ، إنْ بَاعَدْتَ نَفْسَكَ عَنْهُمْ لَتَسَلَّمَ ، فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ سَالِمٌ

فَصْلٌ

إزالة شبهة في شأن
« النظم والترتيب »

٤٢٦ - أعلم أنه لا يصلح تقدير الحكاية في « النظم والترتيب » ، بل لن
تعدو الحكاية الألفاظ وأجرام الحروف ، وذلك أن الحاكي هو من يأتي بمثل
ما أتى به المحكي عنه ، ولا بد من أن تكون حكايته فعلاً له ، وأن يكون بها
عاملاً عملاً مثل عمل المحكي عنه ، نحو أن يصوغ إنسان خاتماً فيُبدع فيه
صنعة ، ويأتي في صناعته بخاتمة تُستعرب ، فيعمد واحد آخر فيعمل خاتماً على
تلك الصورة والهيئة ، ويحيى بمثل صنعته فيه ، ويؤديها كما هي ، فيقال عند
ذلك : « إنه قد حكى عمل فلان ، وصنعة فلان » .

٤٢٧ - و « النظم والترتيب » في الكلام كما بينا ، عمل يعملهُ مؤلف
الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها ، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ
الأصباغ المختلفة فيتوحي فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والوشى .
وإذا كان الأمر كذلك ، فإننا إن تعدينا بالحكاية (٣٥٨) الألفاظ إلى النظم
والترتيب ، أدى ذلك إلى المحال ، وهو أن يكون المنشيد شعر امرئ القيس ، قد
عمل في المعاني وترتيبها واستخراج النتائج والفوائد ، مثل عمل امرئ القيس ،
وأن يكون حاله إذا أنشد قوله :

/ فقلتُ له ، لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أُعْجَازاً وَنَاءً بِكُلْكَالٍ (١)

263

= حال الصائغ ينظر إلى صورة قد عملها صائغ من ذهب له أو فضة ،
فيحيى بمثلها من ذهبه وفضته . وذلك يخرج بمرتكبي ، إن ارتكبه ، إلى أن يكون

(١) هو شعر امرئ القيس ، كما هو معروف .

الرَّأوى مستحقاً لأن يُوصف بأنه : « استعار » و « شبه » ، وأن / يُجعل كالشاعر في كل ما يكون به ناظماً ، فيقال : إنه جعل هذا فاعلاً ، وذاك مفعولاً ، وهذا مبتدأ ، وذاك خبراً ، وجعل هذا حالاً ، وذاك صفةً ، وأن يقال : « نفى كذا » و « أثبت كذا » ، و « أبدل كذا من كذا » . و « أضاف كذا إلى كذا » ، وعلى هذا السبيل ، كما يقال ذاك في الشاعر . وإذا قيل ذلك ، لزم منه أن يُقال فيه : « صدق ، وكذب » ، كما قال في المحكي عنه ، وكفى بهذا بُعداً وإحالة . ويجمع هذا كله ، أنه يلزم منه أن يقال : « إنه قال شعراً » ، كما يقال فيمن حكى صنعة الصائغ في حاتمٍ قد عمِله : « إنه قد صاغ خاتماً » .

٢٣٠

...

٤٢٨ - وجُملةُ الحديث أننا نعلم ضرورةً أنه لا يتأتى لنا أن ننظم كلاماً من غير رويةٍ وفكرٍ ، فإن كان راوي الشعر ومُنشِده يحكى نظم الشاعر على حقيقته ، فينبغي أن لا يتأتى له رواية شعره إلا برويةٍ ، وإلا بأن ينظر في جميع ما نظر فيه الشاعر من أمر « النظم » . وهذا ما لا يفتى معه موضعُ عُذرٍ للشاك .

إزالة شبهة في حكاية
ألفاظ الشعر

٤٢٩ - هذا ، وسبب دُخولِ الشبهة على من دخلت عليه ، أنه لما رأى المعاني لا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ ، وكان لا يُوقَف على الأمور التي يتوَحَّحها يكون « النظم » ، إلا بأن ينظر إلى الألفاظ مرتبةً على الأُنحاء التي (٥٩) يوجبها ترتيب المعاني في النفس = (١) وجرت العادة / بأن تكون المعاملة مع الألفاظ فيقال : « قد نظم ألفاظاً فأحسن نظمها ، وألف كليماً فأجاد تأليفها » = (٢) جعل الألفاظ الأصل في « النظم » ، وجعله يتوَحَّح فيها أنفسها ، وتركَّ

264

(١) « وجرت العادة » ، معطوف على قوله في أول الكلام : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلى ... » .

(٢) السياق : « أنه لما رأى المعاني لا تتجلى ... وجرت العادة ... جعل الألفاظ » .

أن يفكر في الذي بيّناه من أن « النظم » هو تَوَحَّى معانى النَّحو في معانى
الكلم ، وأن تَوَحَّىهَا في مُتُون الألفاظ محال . فلما جعل هذا في نفسه ، وتَشَبَّه
هذا الاعتقاد به ، خرج له من ذلك أن الحاكي إذا أدَّى ألفاظ الشعر على النَّسق
الذي سمعها عليه ، كان قد حَكَى نَظْمَ الشاعر كما حكى لفظه .

وهذه شُبْهَةٌ قد ملكت قلوبَ الناس ، وعشَّشَتْ في صُدُورهم ، وتَشَرَّتْهَا
نفوسهم ، حتى إنك لَتَرى كثيراً منهم وهو من حلولها عندهم محلُّ العلم
الضروري ، بحيث / إن أومأت له إلى شيء مما ذكرناه اشمأز لك ، وسكَّ سَمْعُهُ
دونك ، وأظهر التعجب منك . وتلك جريرةُ تَرْكِ النَّظَر ، وأخذ الشيء من غير
مَعْدِنه ، ومن الله التوفيق .

فَصْلٌ

٤٣٠ - أعلم أنا إذا أضفنا الشعر = أو غير الشعر من ضروب الكلام

« النظم والترتيب » ،
وتوحي معاني النحو

= إلى قائله ، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كَلِمٌ وأوضاعٌ لُغَةٌ ، ولكن من حيث تُوْحَى فيها « النظم » الذي بيّنا أنه عبارةٌ عن توحي معاني النحو في معاني الكلم . وذلك أن من شأن الإضافة الاختصاص ، فهي تتناول الشيء من الجهة التي تُحْتَصُّ منها بالمضاف إليه . فإذا قلت : « غلامٌ زيد » ، تناولت الإضافة « الغلام » من الجهة التي تُحْتَصُّ منها بزيد ، وهي كونه مملوكاً .

٤٣١ - وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي لنا أن ننظر في الجهة التي

بيان الجهة التي يختص
منها الشعر بقائله

يُحْتَصُّ منها الشعر بقائله .

وإذا نظرنا وجدناه / يُحْتَصُّ به من جهة توحيه في معاني الكلم التي ألفه منها ، ما توخاه من معاني النحو ، ورأينا أنفس الكلم بمعزل عن الاختصاص ، ورأينا حالها معه حال (٢٦٠) الإبريسم مع الذي ينسج منه الديباج ، وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منهما الحلي . فكما لا يشتبه الأمر في أن الديباج لا يُحْتَصُّ بناسجه من حيث الإبريسم ، والحلي بصائغها من حيث الفضة والذهب ، ولكن من جهة العمل والصناعة ، كذلك ينبغي أن لا يشتبه أن الشعر لا يُحْتَصُّ بقائله من جهة أنفس الكلم وأوضاع اللغة .

265

٤٣٢ - وتردادٌ تبيناً لذلك بأن تنظر في القائل إذا أضفته إلى الشعر

فقلت : « أمرؤ القيس قائل هذا الشعر » ، من أين جعلته قائلاً له ؟ أمن حيث

نَطَقَ بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ ، أَمْ مِنْ حَيْثُ صَنَعَ فِي مَعَانِيهَا مَا صَنَعَ ،
 وَتَوَخَّى فِيهَا مَا تَوَخَّى ؟ فَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ جَعَلْتَهُ قَائِلاً لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَطَقَ
 بِالْكَلِمِ وَسُمِعَتْ أَلْفَاظُهَا مِنْ فِيهِ عَلَى النَّسَقِ الْمَخْصُوصِ ، فَاجْعَلِ رَاوِيَ الشَّعْرِ
 قَائِلاً لَهُ ، فَإِنَّهُ يَنْطَقُ بِهَا وَيُخْرِجُهَا مِنْ فِيهِ / عَلَى الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا
 الشَّاعِرُ . وَذَلِكَ مَا لَا سَبِيلَ لَكَ إِلَيْهِ .

٢٣٢

٤٣٣ - فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الرَّاوِيَ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَطَقَ بِالْأَلْفَاظِ الشُّعْرِ عَلَى
 الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا الشَّاعِرُ ، فَإِنَّهُ هُوَ لَمْ يَبْتَدِءْ فِيهَا النَّسَقَ وَالتَّرْتِيبَ ،
 وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ ابْتَدَأَهُ الشَّاعِرُ ، فَلِذَلِكَ جَعَلْتَهُ الْقَائِلَ لَهُ دُونَ الرَّاوِيَ .

قِيلَ لَكَ : خَبَرْنَا عَنْكَ ، أَتَرَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَجِبَ لِأَلْفَاظِ الْكَلِمِ الَّتِي
 تَرَاهَا فِي قَوْلِهِ :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * (١)

= هَذَا التَّرْتِيبُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَخَّى فِي مَعَانِيهَا مَا تَعَلَّمَ أَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ
 تَوَخَّاهُ / مِنْ كَوْنِ « نَبْكَ » جَوَابًا لِأَمْرٍ ، وَكَوْنِ « مِنْ » مُعَدِّيَةً لَهُ إِلَى « ذِكْرِي » ،
 وَكَوْنِ « ذِكْرِي » مِضَافَةً إِلَى « حَبِيبٍ » ، وَكَوْنِ « مَنْزِلٍ » مَعْطُوفًا عَلَى
 « حَبِيبٍ » ، أَمْ ذَلِكَ مُحَالٌ ؟

فَإِنْ شَكَّكَ فِي آسْتِحَالَتِهِ لَمْ تُكَلِّمْ . (٢)

وَإِنْ قُلْتَ : نَعَمْ ، هُوَ (٢٦١) مُحَالٌ .

(١) هُوَ شَعْرُ أَمْرِ الْقَيْسِ ، كَمَا تَعَلَّمَ .

(٢) « لَمْ تُكَلِّمْ » ، لِأَنَّكَ فَقَدْتَ الْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ . وَهَذَا كَثِيرٌ فِي زَمَانِنَا !!

قيل لك : فإذا كان مُحالاً أن يَجِبَ في الألفاظ ترتيبٌ من غير أن يُتَوَخَّى في معانيها معاني النحو ، كان قولك : « إنَّ الشاعر ابتداءً فيها ترتيباً » ، قولاً بما لا يَتَحَصَّلُ .

٤٣٤ - وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيبٌ في شيء حتى يكون هناك قصْدٌ إلى صورة وصفية إن لم يُقَدِّم فيه ما قُدِّم ، ولم يُؤَخَّر ما أُخَّر ، وبُدِءَ بالذي تُنْتِى به ، أو تُنْتِى بالذي تُلْتُّ به ، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصِّفَة . وإذا كان كذلك ، فينبغي أن تُنظَّرَ إلى الذي يَقْصِدُ واضعُ الكلام أن يَحْصُلَ له من الصورة والصِّفَة : أفي الألفاظ يَحْصُلُ له ذلك ، أم في معاني الألفاظ ؟ وليس في الإمكان أن يَشْكُ عاقلٌ إذا نَظَرَ ، أن ليس ذلك في الألفاظ ، وإنما الذي يُتَصَوَّرُ أن يكون مقصوداً في الألفاظ هو « الوَزنُ » ، وليس هو من كلامنا في شيء ، لأننا نحن فيما لا يكون الكلام كلاماً إلاً به ، وليس للوزن مدخُلٌ في ذلك .

لا يكون ترتيب
حتى يكون قصْدٌ
إلى صورة وصفية

فَصْلٌ

٤٣٥ - وأعلم أنى على طول ما أعدت وأبدأت ، وقلتُ وشرّحتُ ، فى

هذا الذى قام فى أوهام الناس من حديث « اللفظ » ، لربّما / ظننتُ أنى لم أصنع شيئاً ، وذلك أنك ترى الناس كأنه قد قضى عليهم أن يكونوا فى هذا الذى نحن بصددِهِ ، على التقليدِ البَحْتِ ، وعلى التوهّم والتخيّل ، وإطلاقِ اللفظ من غير معرفة بالمعنى ، قد صارَ ذلك الدأْبُ والدَيْدُنُ ، وأستحكم الداءُ / منه الاستحكامُ الشديد . وهذا الذى بيّناه وأوضحناه ، كأنك ترى أبداً حجازاً بينهم وبين أن يعرفوه ، (١) وكأنك تُسمعُهُم منه شيئاً تَلْفِظُهُ أسماعُهُم ، وتتكرَّهُه نفوسُهُم ، (٢) وحتى كأنه كلّمَا كان الأمرُ أبينَ ، كانوا عن العلم به أبعدَ ، وفى توهمٍ بخلافه أقعدَ ، وذلك لأن الاعتقادَ الأوّلَ قد نَشِبَ فى قلوبِهِم ، وتأشَبَ فيها ، ودخل بعُرُوقِهِ فى نواجِيها ، وصار كالنباتِ السَّوِّءِ الذى كلما قَلَعْتُهُ عاد فنبَتَ . (٣)

٢٣٣

عردّ إلى مسألة

« اللفظ » و « المعنى »
وما يعرض فيه من الفساد

267

٤٣٦ - والذى (٢٦٦) له صاروا كذلك ، أنهم حين رأوهم يُفردون

« اللفظ » عن « المعنى » ، ويجعلون له حُسناً على جِدَةٍ ، ورأوهم قد قَسَمُوا الشُّعْرَ فقالوا : « إنَّ منه ما حَسُنَ لفظُهُ ومعناه ، ومنه ما حَسُنَ لفظُهُ دون معناه ، ومنه ما حَسُنَ معناه دون لفظهِ » ، ورأوهم يَصِفُونَ « اللفظَ » بأوصافٍ لا يَصِفُونَ بها « المعنى » ، ظلُّوا أنَّ لللفظِ ، من حيث هو لفظٌ حسناً ومزِيَّةً ونُبلاً

(١) فى المطبوعة وحدها : « حجاباً بينهم » .

(٢) فى المطبوعة وحدها : « وتكره » .

(٣) ماذا كان يقول عبد القاهر لو أدرك زماننا هذا ؟

وشرفاً ، وأن الأوصاف التي نَحَلُّوه إِيَّاهَا هي أوصافه على الصِّحَّة ، وذَهَبُوا عَمَّا قَدَّمْنَا شَرْحَهُ من أنَّهُم في ذلك رأياً وتدبيراً ، وهو أن يَفْصِلُوا بين المَعْنَى الذي هو الغرض ، وبين الصُّورَةَ التي يَخْرُجُ فيها ، فَنَسَبُوا ما كان من الحُسْنِ والمَزِيَّةِ في صُورَةَ المَعْنَى إلى « اللفظ » ، ووصفوه في ذلك بأوصافٍ هي تُخْبِرُ عن أَنفُسِهَا أنها ليست له ، كقولهم : « إِنَّهُ حَلَّى المَعْنَى ، وإنه كاللَوْشَى عليه ، وإنه قد كَسَبَ المَعْنَى دَلالاً وشِكْلاً ، (١) وإنه رَشِيْقٌ أُنِيقٌ ، وإنه مُتَمَكِّنٌ ، وإنه عَلَى قَدْرِ المَعْنَى لا فاضلاً ولا مُقَصِّرٌ » ، إلى أشباه ذلك مما لا يُشَكُّ أَنَّهُ لا يكون وصفاً له من حيث هو لَفْظٌ وصَدَى صوتٍ ، إِلَّا أَنَّهُم كأنهم رأوا / بَسْلاً حراماً أن يكون لهم في ذلك / فَكَّرَ وَرَوَّيَةَ ، (٢) وَأَن يَمَيِّزُوا فيه قَبِيلاً من دَبِير .

٢٣٤

268

...

٤٣٧ - وممَّا الصِّفَةُ فيه للمعنى ، وإن جَرَى في ظاهر المُعامَلَةِ على « اللَّفْظِ » ، إلا أَنه يَبْعُدُ عند الناس كُلَّ البُعْدِ أن يكونَ الأَمْرُ فيه كذلك ، وأن لا يكون من صِيفَةِ « اللفظ » بالصِّحَّةِ والحَقِيقَةِ = (٣) وَصَفْنَا اللَّفْظَ بأنه « مجاز » . وذلك أَنَّ العادَةَ قد جَرَتْ بأن يُقال في الفَرْقِ بين « الحَقِيقَةِ » و « المِجَازِ » : إنَّ « الحَقِيقَةَ » ، أن يُقَرَّ اللَّفْظُ على أصله في اللغة ، و « المِجَازَ » ، أن يُزالَ عن موضعه ، وَيُسْتَعْمَلُ في غير ما وُضِعَ له ، فيقال : « أُسَلِّدُ » ويراد « شُجَاعٌ » ، و « بَحْرٌ » ويُرادُ جَواد .

(١) « الشُّكْلُ » بكسر الشين وسكون الكاف ، هو غُشْحُ المرأة ، وغَزَلُها ، وحُسْنُ دَلْها .

(٢) « البَسْلُ » ، الحرام الكريه ، وفي « س » ، كتب « بَسْلاً » ، بالتاء وضبطها ، وهو خطأ ،

وسياق في « س » مثله في رقم : ٥٣٠

(٣) السياق : « وممَّا الصِّفَةُ فيه للمعنى وَصَفْنَا اللَّفْظَ » .

وهو وإن كان شيئاً قد آسْتَحْكَمَ في النفوس حتى إنك تَرَى الخاصَّةَ فيه كالعامَّةَ ، فإنَّ الأمرَ بَعْدُ على خِلافِهِ . وذاك أَنَّا إِذَا حَقَّقْنَا ، لم نجد لفظ « أُسَدٌ » قد آسْتُعْمِلَ على القَطْعِ والبَتِّ (٣٦٣) في غير ما وُضِعَ له . ذاكَ لِأَنَّهُ لم يُجْعَلْ في معنى « شُجاع » على الإِطلاقِ ، ولكن جُعِلَ الرَّجُلُ بشجاعته أُسْداً . فالتَجَوُّزُ في أَن ادَّعِيَتْ للرجل أَنه في معنى الأَسَدِ ، (١) وَأَنه كَأَنه هو في قوَّةِ قلبه وشِدَّةِ بَطْشِهِ ، وفي أَن الخَوْفَ لا يُخَامِرُهُ ، والذُّعْرَ لا يَعْرِضُ لَهُ . وهذا إِن أنتِ حَصَلَتْ ، تَجَوُّزٌ منك في معنى اللفظ لا اللفظ ، وإنما يكون اللَّفْظُ مُزَالاً بالحقيقة عن موضعه ، ومنقولاً عَمَّا وُضِعَ له ، أَن لو كنتِ تجدُ عاقلاً يقول : « هو أُسَدٌ » ، وهو لا يُضْمِرُ في نفسه تشبيهاً له بالأَسَدِ ، ولا يُريدُ إِلاَّ ما يريدُه إِذا قال : « هو شجاع » . وذلك ما لا يُشَكُّ في بَطْلانِهِ .

...

٤٣٨ - وليس العَجَبُ إِلاَّ أَنهم لا يذكرون شيئاً من « المجاز » إِلاَّ قالوا :

« إنه أَبْلَغُ من الحقيقة » . فليتِ شِعْرِي ، إِن كان لفظ « أُسَدٌ » قد نقلَ عَمَّا وُضِعَ له في اللغة ، وأزِيلَ عنه ، وجُعِلَ يرادُ به « الشجاعُ » هكذا غُفلاً / سَادِجاً ، فمن أين يَجِبُ أَن يكون قولنا : « أُسَدٌ » ، أَبْلَغُ من قولنا « شُجاع » ؟

وهكذا الحُكْمُ في « الاستعارة » ، هي ، وإن كانتِ في ظاهر المعاملة من صِفَةِ « اللفظ » ، وكنا نقول : « هذه لفظة مُسْتَعَارَةٌ » و « قد اسْتُعِيرَ له اسم الأَسَدِ » = فإنَّ مآلَ الأمرِ إِلى أَن القَصْدَ بها إِلى المعنى .

(١) في (ج) ، حاشية بخط كاتب النسخة هذا نصها :

« تَجَوُّزُهُ أَنه ادَّعى لما ليس بأَسَدٍ أَنه أُسَدٌ » .

التجوز في ذكر اللفظ ،
وأنه المراد به المعنى .

٢٣٥

٤٣٩ - / يدلُّكُّ على ذلك أنا نقول : « جعله أسداً » و « جعله بدرأ »
 و « جعله بحراً » ، فلو لم يكن القصدُ بها إلى المعنى ، لم يكن لهذا الكلام وَجْهٌ ،
 لأن « جعل » لا تصلح إلا حيث يُراد إثبات صِفَةٍ للشئ ، كقولنا : « جعلته
 أميراً » و « جعلته واحدَ دهره » ، تريد أثبت له ذلك . وحكم « جعل » إذا
 تَعَدَّى إلى مفعولين حُكْمُ « صَيَّر » ، فكما لا تقول : « صيرته أميراً » ، إلا على
 معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصحُّ أن تقول : « جعلته أسداً » ،
 إلا على معنى أنك جعلته في معنى الأسد = ولا يقال : « جعلته زيداً » ، بمعنى
 « سمَّيته زيداً » ، ولا يقال للرجل : « اجعل أبناك زيداً » بمعنى : « سمَّه زيداً » و « وُلد
 لفلان ابنٌ فجعله زيداً » ، وإتما يدخل العَلَطُ في ذلك على من لا يُحَصِّلُ . (١)

بيان مهم في معنى
 « جعلته أسداً »
 ونحو ذلك

بيان في قوله :

٤٤٠ - (٢٦١) فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

« وجعلوا الملائكة الذين
 هم عباد الرحمن إناثاً »

الرَّحْمَنِ إِنْثَاءً) [سورة الزخرف : ١٩] ، فإنما جاء على الحقيقة التي وصفتها ، وذلك أن
 المعنى على أنهم أثبتوا للملائكة صفة « الإناث » ، واعتقدوا وجودها فيهم . وعن
 هذا الاعتقاد صدر عنهم ما صدر من الاسم ، أعنى إطلاق اسم « البنات » ،
 وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ « الإناث » أو لفظ « البنات » أسماً من غير
 اعتقاد معنوي وإثبات صفة . هذا محال لا يقوله له عاقل . أما تسمع قول الله
 تعالى : (أَشْهَدُوا وَخَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ / وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزخرف : ١٩] ؟ فإن
 كانوا لم يزيدوا على أن أجروا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى
 بإجرائه عليهم ، فأى معنى لأن يقال : « أشهدوا خلقهم » ؟ هذا ، ولو كانوا

270

لم يَقْصِدُوا إِثْبَاتَ صِيفَةٍ ، ولم يَزِيدُوا عَلَى أَنْ وَضَعُوا اسْمًا ، ^(١) لَمَّا اسْتَحَقُّوا
إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الذَّمِّ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ كُفْرًا . وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَظْهَرُ مِنْ
أَنْ يَخْفَى . ^(٢)

...

٤٤١ - وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِنْ قِيلَ : « إِنَّهُ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عِلْمٌ قَدْ عَرَضَ
لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ فُحْشِ الْعَلَطِ ، وَمِنْ قَبِيحِ التَّوَرُّطِ ، وَمِنْ الذَّهَابِ مَعَ الظَّنُونِ
الْفَاسِدَةِ = ^(٣) مَا عَرَضَ لَهُمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ » ، ^(٤) ظَنَنْتُ أَنْ لَا يُخَشَى عَلَى مَنْ
يَقُولُهُ الْكَذِبُ . وَهَلْ عَجَبٌ أَعْجَبُ مِنْ قَوْمٍ عَقْلَاءَ يَتْلُونَ / قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (قُلْ
لَعَنَ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ
كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) [سورة الإسراء : ٨٨] وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَدِينُونَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ
مُعْجِزٌ ، ثُمَّ يَصُدُّونَ بِأَوَجْهِهِمْ عَنْ بُرْهَانِ الْإِعْجَازِ وَدَلِيلِهِ ، وَيَسْلُكُونَ غَيْرَ
سَبِيلِهِ ؟ وَلَقَدْ جَنُّوا ، لَوْ دَرَوْا ذَاكَ ، عَظِيمًا .

٢٣٦

...

(١) في المطبوعة وحدها : « ووضعهوا اسماً » ، وليس بشيء .

(٢) سيأتي مثل هذه الفقرة في رقم : ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٣) السياق : « علم قد عرض للناس فيه ما عرض لهم » .

(٤) والسياق : « أنه إن قيل : ظننتُ » .

فَصْلٌ

٤٤٢ - وأعلم أنه وإن كانت الصُّورة في الذى أَعَدْنَا وأَبْدَأْنَا فيه من أَنَّهُ لا مَعْنَى (٢١٥) لِلنَّظْمِ غَيْرُ تَوْخِيٍّ مَعَانِي التَّحْوِ فيما بين الكَلِمِ ، قَدْ بَلَغَتْ في الوُضُوح والظهور والانكشاف إلى أَقْصَى الغاية ، وإلى أن تكون الزيادةُ عليه كالتكَلُّف لما لا يُحْتَاجُ إليه ، فَإِنَّ النفسَ تُنَارِغُ إلى تَتَبُّعِ كُلِّ ضَرْبٍ من الشُّبْهَةِ يُرَى أَنَّهُ يَعْضُضُ لِلْمُسْلِمِ نَفْسَهُ عند اعتراض الشك .

تمام القول في
« النظم » ، وأنه
تَوْخِيٌّ مَعَانِي النحو

٤٤٣ - وإنا لترى أن في الناس مَنْ إذا رأى أَنَّهُ يَجْرِي في القِياسِ وضَرْبِ المثلِ أَن تُشَبَّه الكَلِمُ في ضَمِّ بعضِها / إلى بعضٍ ، بضمِّ غَزَلِ الإبريسمِ بَعْضَهُ إلى بعضٍ = ورأى أَنَّ الذى يَنْسِجُ الدِّيَاجِ وَيَعْمَلُ النَّقْشَ وَالْوَشْيَ لا يَصْنَعُ بِالْإِبْرِيسِمِ الذى يَنْسِجُ منه ، (١) شَيْئاً غَيْرَ أَن يَضُمَّ بَعْضَهُ إلى بعضٍ ، ويتخَيَّرُ للأصبغِ المختلفةِ المَوَاقِعِ التى يَعْلَمُ أَنَّهُ إذا أَوْقَعَهَا فيها حَدَثَ له في نسجه ما يريد من النقش والصورة = (٢) جَرَى في ظَنِّهِ أَن حَالِ الكَلِمِ في ضَمِّ بَعْضِهَا إلى بعضٍ ، وفي تَخَيَّرِ المَوَاقِعِ لها ، (٣) حَالُ حُيُوطِ الإِبْرِيسِمِ سِوَاءً ، ورأيتَ كَلَامَهُ كَلَامَ من لا يَعْلَمُ أَنَّهُ لا يَكُونُ الضَّمُّ فيها ضَمًّا ، ولا المَوْقِعُ مَوْقِعاً ، حتى يَكُونُ قد تَوَخَّى فيها مَعَانِي النحو = (٤) وَأَنْكِ إِنَّ عَمَدَتِ إلى أَلْفَاظٍ فَجَعَلْتَ تُتْبِعُ بَعْضُهَا بَعْضاً مِنْ غَيْرِ أَن تَتَوَخَّى فيها مَعَانِي النحو ، لم تكن صَنَعْتَ شَيْئاً تُدْعَى به

271

(١) السياق : « لا يصنع بالإبريسم شيئاً غير أن يضم » .

(٢) السياق : « وإنا لترى في الناس من إذا رأى أنه يجري في القياس ورأى أن الذى ينسج

الدياج جرى في ظنه » .

(٣) السياق : « أن حال الكلم حال خيوط » .

(٤) السياق : « أنه لا يكون الضم ضمّاً وأنك إن عمدت » .

مَوْلُفًا ، وَتُشَبِّهُهُ مَعَهُ بِنِ عَمَلِ نَسْجًا أَوْ صَنَعَ عَلَى الْجُمْلَةِ صَنِيعًا ، وَلَمْ يَتَّصِرْ أَنْ تَكُونَ قَدْ تُخَيَّرَتْ لَهَا الْمَوَاقِعُ .

...

٤٤٤ - وفسادُ هذا وشبهه من الظنِّ ، وإن كان معلوماً ظاهراً ، فإنَّ

استدلالٌ على أن النظم هو

توضي معاني النحو ، وهو مهم

ههنا استدلالاً لطيفاً تكثر بسببه الفائدة . وهو أنه يتصور أن يعمد عامداً إلى

٢٣٧

نظم كلام بعينه فيزيله / عن الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه ، من غير أن يحول منه لفظاً عن موضعه ، أو يبدله بغيره ، أو يُغيّر شيئاً من ظاهر أمره على حالٍ .

مثال ذلك : أنك إن قدّرت في بيت أبي تمام :

(٣٦٦) لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى أَشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلٍ (١)

= أن « لعابُ الأفاعي » مبتدأ و « لعابُهُ » خبر ، كما يُوهِمُهُ الظَّاهِرُ ،

272

أفسدت عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه . وذلك أن الغرض / أن يُشَبِّه مِدَادَ قَلَمِهِ بِلُعَابِ الْأَفَاعِي ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي إِقَامَةِ السِّيَاسَاتِ أَتْلَفَ بِهِ النَّفُوسَ ، وَكَذَلِكَ الْغُرُضُ أَنْ يُشَبِّهَ مِدَادَهُ بِأَرَى الْجَنَى ، (٢) عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا كَتَبَ فِي الْعَطَايَا وَالصَّلَاتِ أَوْصَلَ بِهِ إِلَى النَّفُوسِ مَا تَحْلُو مَذَاقَهُ عِنْدَهَا ، وَأَدْخَلَ السَّرُورَ وَاللَّذَّةَ عَلَيْهَا . وَهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ « لِعَابُهُ » مَبْتَدَأً ، وَ « لِعَابِ الْأَفَاعِي » خَبِراً . فَأَمَّا تَقْدِيرُكَ أَنَّ يَكُونُ « لِعَابُ الْأَفَاعِي » مَبْتَدَأً

(١) في ديوانه ، وهو من جيد شعره في وصف القلم . و « الأرى » ، العسل ، و « اشتارته » ،

جنته من الخلايا . و « العواسل » التي تطلب العسل .

(٢) من أول قوله : « مداد قلمه بلعاب الأفاعي » إلى أول قوله : « مدادُه بلعاب الأفاعي » ،

ساقط في « ج » سهواً من الناسخ ، وكذلك سقط من المطبوعة سهواً عن صحة المعنى .

و « لعابُهُ » ، خَيْرًا فَيُبْطَلُ ذَلِكَ وَيَمْنَعُ مِنْهُ الْبَتَّةُ ، وَيَخْرُجُ بِالْكَلامِ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَراداً فِي مِثْلِ غَرَضٍ أَيْ تَمَامٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَرادَ أَنْ يُشَبَّهَ « لُعابَ الْأَفاعِي » بِالْمَدادِ ، وَيُشَبَّهَ كَذَلِكَ « الْأَرَى » بِهِ .

فَلَوْ كَانَ حَالُ الْكَلِمِ فِي ضَمِّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ كَحالِ غَزَلِ الْإِبْرِيسِمِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَتَغَيَّرَ الصُّورَةُ الْحاصِلَةُ مِنْ نَظْمِ كَلِمٍ ، حَتَّى تَزَالَ عَنْ مَوَاقِعِهَا = كَمَا لَا تَتَغَيَّرُ الصُّورَةُ الْحادِثَةُ عَنْ ضَمِّ غَزَلِ الْإِبْرِيسِمِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، حَتَّى تَزَالَ الْخَيوطُ عَنْ مَوَاضِعِهَا .

٤٤٥ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلُ قَوْلِهِ : « لُعابُ الْأَفاعِي الْقائِلَاتِ لُعابُهُ » ، سَبِيلَ قَوْلِهِمْ : « عِتَابُكَ السَّيْفِ » . وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى فِي بَيْتِ أَيْ تَمَامٍ عَلَى أَنَّكَ مُشَبَّهٌ شَيْئاً بِشَيْءٍ ، وَجَامِعٌ بَيْنَهُمَا فِي وَصْفٍ ، ^(١) وَليْسِ الْمَعْنَى فِي : « عِتَابُكَ السَّيْفِ » ، عَلَى أَنَّكَ تُشَبَّهُ بِالسَّيْفِ ، وَلَكِنْ عَلَى أَنْ تَزْعَمَ أَنَّهُ يَجْعَلُ « السَّيْفَ » بَدلاً مِنْ « الْعِتَابِ » . أَفَلَا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : « مَدادُ قَلَمِهِ قاتِلُ كَسَمِّ الْأَفاعِي » ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : « عِتَابُكَ / كَالسَّيْفِ » ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ إِلَى بابِ آخَرَ ، (٢٧٧) وَشَيْءٌ لَيْسَ هُوَ غَرَضُهُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ ، فَتَرِيدُ / أَنَّهُ قَدْ عَاتَبَ عِتَاباً حَسِناً مُؤملاً . ثُمَّ إِنَّكَ إِنْ قُلْتَ : « السَّيْفُ عِتَابُكَ » ، خَرَجْتَ بِهِ إِلَى مَعْنَى ثالِثٍ ، وَهُوَ أَنْ تَزْعَمَ أَنَّ عِتَابَهُ قَدْ بَلَغَ فِي إِيْلَامِهِ وَشِدَّةِ تَأثيرِهِ مَبْلَغاً صَارَ لَهُ السَّيْفُ كَأَنَّهُ لَيْسَ بِسَيْفٍ .

٢٣٨

273

...

٤٤٦ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ نَظَرَ نَاطِرٌ فِي شَأْنِ الْمَعانِي وَالْأَلْفاظِ إِلَى حَالِ

(١) فِي الْمَطْبُوعَةِ : تُشَبَّهُ شَيْئاً بِشَيْءٍ لِجَماعِ ... « .

السامع ، فإذا رأى المعانى تَقَع في نفسه من بَعْدِ وُقُوع الألفاظ في سَمْعِهِ ، ظَنَّ لذلك أَنَّ المعانى تَبَعُ للألفاظ في ترتيبها . فَإِنَّ هذا الذى بَيَّنَّاهُ يُرِيهِ فسادَ هذا الظنِّ . وذلك أنه لو كانت المعانى تكون تَبَعاً للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أَنْ تتغيَّرَ المَعانى والألفاظُ بِمَجالِها لم تُزَلْ عن ترتيبها . فلما رأينا المعانى قد جازَ فيها التغيُّرُ من غير أن تتغيَّرَ الألفاظُ وتزولَ عن أماكنها ، علمنا أن الألفاظَ هي التابعةُ ، والمعانى هي المتبوعةُ .

...

٤٤٧ - وأعلم أنه ليس من كلامٍ يَعمِدُ واضِعُهُ فيه إلى مَعْرِفَتَيْنِ الإشكال في معرفتين ،
هما مبتدأ وخبر ،
وفصل الإشكال بالمعنى فلم تعلم أن المقدم خبرٌ ، حتى ترجع إلى المعنى وتُحَسِّنَ التدبُّرَ .

أنشد الشيخ أبو على في « التذكرة » : (١)

* نَمَّ وَإِنْ لَمْ أَنْمِ كَرَايَ كَرَاكًا * (٢)

ثم قال : « ينبغى أن يكون « كراي » خيراً مقدماً ، ويكون الأصل : « كراك كراي » ، أى نَمَّ ، وإن لم أنم فنومك نومي ، كما تقول : « قُم ، وإن

(١) « أبو على » هو الفارسي .

(٢) في هامش المخطوطة هنا ما نصه :
« أوله :

* شاهدي اللمع أن ذاك كذاكا *

لأبي تمام الطائي » .

وهي في ديوانه ، وروايته :

* شاهد منك أن ذاك كذاكا *

جلستُ ، فقيامك قيامي ، هذا هو عُرْفُ الاستعمال في نحوه » = ثم قال :
« وإذا كان كذلك ، فقد قُدِّم الخبر وهو مَعْرِفَةٌ ، وهو يَنْوِي به التأخير من حيث
كان خبيراً » = قال : « فهو كَيْبَتِ الحِمَاسَةِ :

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

/ فَقَدِّمَ خَيْرَ الْمَبْتَدِئِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْوِي التَّأخِيرَ
المعنى ، (٢) ولولا (٣٦٨) ذلك لكانت المعرفة ، إذا قُدِّمت ، هي المبتدأ
لَتَقَدِّمِهَا ، فَافْهَمِ ذَلِكَ . هذا كُلُّهُ لَفْظُهُ .

274

...

٤٤٨ - وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَائِدَةَ تَعْظُمُ فِي هَذَا / الضَّرْبِ مِنَ الْكَلَامِ ، إِذَا أَنْتَ

٢٣٩

أَحْسَنْتَ النَّظَرَ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، مِنْ أَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْقُلَ الْكَلَامَ فِي مَعْنَاهُ عَنِ
صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغَيِّرَ مِنْ لَفْظِهِ شَيْئاً ، أَوْ تَحْوِلَ كَلِمَةً عَنْ مَكَانِهَا
إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، وَهُوَ الَّذِي وَسَّعَ مَجَالَ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْسِيرِ ، حَتَّى صَارُوا يَتَأَوَّلُونَ
فِي الْكَلَامِ الْوَاحِدِ تَأْوِيلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَيَفْسِّرُونَ الْبَيْتَ الْوَاحِدَ عِدَّةً تَفَاسِيرٍ . وَهُوَ ،
عَلَى ذَلِكَ ، (٣) الطَّرِيقُ الْمَزَلَّةُ الَّذِي وَرَّطَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ فِي الْهَلَكَةِ ، وَهُوَ مِمَّا
يَعْلَمُ بِهِ الْعَاقِلُ شِدَّةَ الْحَاجَةِ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ ، وَيُنْكَشِفُ مَعَهُ عَوَارِ الْجَاهِلِ بِهِ ،
وَيَفْتَضِحُ عِنْدَهُ الْمُظْهِرُ الْغِنَى عَنْهُ . ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْفَعُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَصْحُحُ

بيان السبب في تعدد
أوجه تفسير الكلام

(١) هذا البيت في شرح التبريزي للحماسة ٢ : ٤١ ، في آخر شرح بيتي غسان بن وعله ، وهو
في الحماسة ، طبعة عبد الله عسيلان في متن الحماسة برقم : ١٧٥ ، ويؤيد ذلك ما جاء هنا . وذكر
صاحب الخزانة ١ : ٢١٣ أنه ينسب للفرزدق .

(٢) في هامش « ج » ما نصه : « أى : دلّ المعنى على أنه » .

(٣) أى : وهو الطريق المزلة ، مع ذلك

إلا بتقديرٍ غيرٍ ما يُريه الظاهر ، ثم لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم ، فيتسكّع عند ذلك في العمى ، ويقع في الضلال .

٤٤٩ - مثال ذلك أن مَنْ نظر إلى قوله تعالى (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [سورة الإسراء : ١١٠] ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَيْسَ المعنى في « ادعوا » الدُّعاء ، ولكن الذِّكْرَ بالاسم ، كقولك : « هُوَ يُدْعَى زَيْدًا » و « يُدْعَى الْأَمِيرَ » ، وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مَحذُوفًا ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ : قُلِ ادْعُوهُ اللَّهُ ، أَوْ ادْعُوهُ الرَّحْمَنَ ، أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى = (١) كان بَعْرَضٍ أَنْ يَقَعَ فِي الشَّرْكَ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِنْ جَرَى فِي خَاطِرِهِ أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، خَرَجَ ذَلِكَ بِهِ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، إِلَى إِثْبَاتِ مَدْعُوعَيْنِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ / لَهُ شَرِيكٌ . وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُحَالًا أَنْ تُعْمِدَ إِلَى اسْمَيْنِ كِلَاهِمَا أَسْمُ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَتَعَطَّفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، فَتَقُولُ مَثَلًا : « ادْعُ لِي زَيْدًا أَوْ الْأَمِيرَ » ، وَ « الْأَمِيرُ » هُوَ زَيْدٌ . (٢٦٩) وَكَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ تَقُولَ : « أَيًّا مَا تَدْعُوا » وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا مَدْعُوٌّ وَاحِدٌ ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ « أَيُّ » أَنْ تَكُونَ أَبَدًا وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَدٌّ مِنَ الْإِضَافَةِ ، إِذَا لَفِظًا وَإِنَّمَا تَقْدِيرًا .

275

مثال في تفسير قوله :
« قل ادعوا الله
أو ادعوا الرحمن »

مثال في قوله : « وقالت

اليهود عذير ابن الله » ،

بغير تنوين « عذير »

٢٤٠

٤٥٠ - وهذا باب واسع . (٢) ومن المشكّل فيه قِراءة من قرأ : (٣) (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) [سورة التوبة : ٣٠] ، بغير / تنوين . وذلك أنهم قد حملوها على وَجْهَيْنِ :

(١) السياق « أن مَنْ نظر ثم لم يَعْلَمْ كان بَعْرَضٍ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « وهناك باب » .

(٣) قرأه بتنوين « عذير » بعض المكيين والكوفيين ، عاصم والكسائي ويعقوب ، وقرأه الباقرن

بغير تنوين ، ضمة واحدة .

أحدهما : أن يكون القارئ له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ، ولم يحركه ، كقراءة من قرأ : (١) (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ٢، ١] ، بترك التنوين من « أَحَدٌ » ، وكما حكي عن عُمارة بن عَقِيل أنه قرأ : (٢) (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) [سورة يس : ٤٠] ، بالنصب ، فقيل له : ما تريد ؟ فقال : أريد سابق النَّهَارِ . قيل : فهَلَّا قُلْتَهُ ؟ فقال : فلو قُلْتَهُ لكان أَوْزَنَ = وكما جاء في الشعر من قوله :

فَالْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً (٣)

= إلى نظائر ذلك ، فيكون المعنى في هذه القراءة مثله في القراءة الأخرى ، سواءً .

والوجه الثاني : أن يكون الابنُ صفةً ، ويكون التنوين قد سقط على حدِّ سُقُوطِهِ في قولنا : « جاءني زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » ، ويكون في الكلام محذوف . ثم اختلفوا في المحذوف ، فمنهم من جعله مبتدأً فقَدَّرَ : « وقالت اليهود هُوَ عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ » ومنهم من جعله خبراً فقَدَّرَ ؟ « وقالت اليهودُ عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ مَعْبُودُنَا » .

وفي هذا أمرٌ عظيم ، وذلك أنك إذا حكيتَ عن قائل كلاماً أنت تُريد أن تكذِّبه فيه ، فإنَّ التَّكْذِيبَ / ينصرفُ إلى ما كان فيه خبراً ، دون ما كان صفةً .

276

تفسيرُ هذا : أنك إذا حكيتَ عن إنسان أنه قال : « زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨ : ٥٢٨ ، من قرأ بهذه القراءة .

(٢) انظر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٢٥

(٣) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ، والأغاني ١١ : ١٧ ، والبيت في سيبويه ١ : ٨٥ ،

سَيِّدٌ ، ثم كَذَّبته فيه ، لم تكن قد أنكرت بذلك أن يكون زيدَ ابنِ عمرو ، ولكن أن (٢٧) يكون سَيِّداً = وكذلك إذا قال : « زيدُ الفَقِيهُ قد قَدِمَ » ، فقلتَ لَهُ: « كذبتُ » أو « غَلِطتُ » . لم تكن قد أنكرت أن يكون زيدُ فقِيهاً ، ولكن أن يكون قَدْ قَدِمَ . (١) هَذَا ما لا شُبُهَةَ فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا كَذَّبْتَ قَائِلاً فِي كَلَامٍ أَوْ صَدَّقْتَهُ ، فَإِنَّمَا يَنْصَرِفُ التَّكْذِيبُ مِنْكَ وَالتَّصْديقُ إِلَى إِثْبَاتِهِ وَنَقْيِهِ ، وَالْإِثْبَاتُ وَالتَّنْقِيُّ يَتَنَاوَلَانِ الحَايِرَ دُونَ الصِّفَةِ . يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ الصِّفَةَ ثَابِتَةً فِي حَالِ النِّفْيِ ، كَثْبُوتِهَا فِي حَالِ الإِثْبَاتِ . فَإِذَا قُلْتَ : « مَا جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفُ » ، كَانَ « الظَّرِفُ » ثَابِتاً لَزَيْدٍ كَثْبُوتِهِ إِذَا قُلْتَ : « جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفُ » / وَذَلِكَ أَنَّ لَيْسَ ثَبُوتُ الصِّفَةِ لِلذِي هِيَ صِفَةٌ لَهُ ، بِالتَّكَلُّمِ وَبِإِثْبَاتِهِ لَهَا فَتَنْفِي بِنَفْيِهِ ، وَإِنَّمَا تُبَوِّئُهَا بِنَفْسِهَا ، وَبِتَقَرُّرِ الوجودِ فِيهَا عِنْدَ المُخَاطَبِ ، مِثْلَهُ عِنْدَ التَّكَلِّمِ ، لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَتِ الحَاجَةُ فِي العِلْمِ إِلَى الصِّفَةِ ، كَانَ الاحتِياجُ إِلَيْهَا مِنْ أَجْلِ حَيَقَةِ اللَّبْسِ عَلَى المُخَاطَبِ .

تفسير ذلك : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفُ » ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَصِفَهُ بِالظَّرِيفِ ، إِذَا كَانَ فِيْمَنْ يَجِيءُ إِلَيْكَ وَاحِدَ آخِرٍ يَسْمَى « زَيْداً » ، فَأَنْتَ تَخْشَى إِنْ قُلْتَ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » وَلَمْ تَقُلْ : « الظَّرِيفُ » ، أَنْ يَلْتَبَسَ عَلَى المُخَاطَبِ فَلَا يَدْرِي أَهَذَا عَنِيَتِ أَمْ ذَاكَ ؟ وَإِذَا كَانَ الغَرَضُ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَةِ إِزَالَةَ اللَّبْسِ وَالتَّبْيِينُ ، كَانَ مُحَالاً أَنْ تَكُونَ غَيْرَ معلومةٍ عِنْدَ المُخَاطَبِ ، وَغَيْرَ ثَابِتَةٍ ، لِأَنَّهُ / يُؤدِي إِلَى أَنْ تُرَوِّمَ تَبْيِينَ الشَّيْءِ لِلْمُخَاطَبِ بِوصِيفٍ هُوَ لَا يَعْلَمُهُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ . وَذَلِكَ مَا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ فِي الفَسَادِ .

(١) من أول قوله : « فقلت له : كذبت » إلى هنا ، ساقط من كاتب « ج » سهواً .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان جعل « الابن » صفة في الآية ، مؤدياً إلى الأمر العظيم ، وهو إخراجُه عَنْ موضع النَّفى والإِنكار ، إلى موضع الثُّبوت والاستقرار ، جلَّ اللهُ وتعالى عن شَبه المخلوقين ، وعن جميع ما يقول الظالمون ، علَّواً كبيراً .

...

٤٥١ - (٣٧١) فإن قيل : إن هذه قراءة معروفة ، والقول بجواز الوصفية في « الابن » كذلك معروف ومُدَوَّن في الكتب ، وذلك يقتضى أن يكونوا قد عَرَفُوا في الآية تأويلاً يدخل به « الابن » في الإِنكار مع تقدير الوصفية فيه .
 قيل : إن القراءة كما ذكرت معروفة ، والقول بجواز أن يكون « الابن » صفةً مُثَبَّتة مسطور في الكتب كما قلت ، ولكن الأصل الذى قدمناه من أن الإِنكار إذا لَحِقَ لِحَقِّ الخبر دون الصفة = (١) ليس بالشىء الذى يَعْترِضُ فيه شكٌ أو تَسَلُّطٌ عليه شُبْهة . فليس يَتَّجِه أن يكون « الابن » صفةً تُمَّ يَلْحَقُه الإِنكار مع ذلك ، إلا على تأويل غامض ، وهو أن يقال : إن الغرض الدلالة / على أن اليهود قد كان بَلَغَ من جهلهم ورُسُوخهم في هذا الشُّرك ، أنهم كانوا يذكرون « عَزِيراً » هذا الذكر ، كما تقول في قوم تريد أن تصِفَهم بأنهم قد استَهْلِكُوا في أمر صاحبهم وعلَّوا في تعظيمه : « إئتى أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً ، فهم يقولون أبداً : زيد الأَمِيرُ » ، تريد أنه كذلك يكون ذِكْرُهم إذا ذكروه ، إلا أنه إنما يستقيم هذا التأويل فيه ، إذا أنت لم تقدِّر له خبراً مُعَيَّناً ، ولكن / تريد أنهم كانوا لا يُخْبِرُونَ عنه بخبرٍ إلا كان ذِكْرُهم لَهُ هكذا .

٢٤٢

278

...

(١) السياق : « ولكن الأصل الذى قدمناه ليس بالشىء » .

مثال آخر في بيان
قوله : « ولا تقولوا ثلاثة
انتهاوا خيراً لكم »

٤٥٢ - ومما هو من هذا الذي نحن فيه قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً
أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع « ثلاثة » إلى أنها
خبرٌ مُبتدأٍ محذوفٌ ، وقالوا : إن التقدير : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » . وليس ذلك
بمستقيم . وذلك أنا إذا قلنا : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، كان ذلك ، والعياذُ
بالله ، شبهُ الإثبات أن ههنا آلهة ، من حيث أنك إذا نفيت ، فإنما تنفي المعنى
المستفاد من الخبر عن المبتدأ ، ولا تنفي معنى المبتدأ . فإذا قلت : « ما زيدٌ
مُنطلقاً » ، (٣٧٧) كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد ، ولم تنف
معنى زيد ولم تُوجبِ عَدَمَهُ . وإذا كان ذلك كذلك ، فإذا قلنا : « ولا تقولوا
آلهتنا ثلاثة » ، كنا قد نفينا أن تكون عِدَّةُ الآلهة ثلاثة ، ولم ننف أن تكون آلهة ،
جل الله تعالى عن الشريك والنظير = كما أنك إذا قلت : « ليس أمراؤنا ثلاثة » ،
كنت قد نفيت أن تكون عِدَّةُ الأمراء ثلاثة ، ولم ننف أن يكون لكم أمراء . هذا
ما لا شبهة فيه . وإذا أدى هذا التقديرُ إلى هذا الفساد ، وجب أن يُعَدَّلَ عنه
إلى غيره .

والوجه ، والله أعلم ، أن تكون « ثلاثة » صفةً مبتدأٍ لا خبرٍ مبتدأٍ ،
ويكون التقدير : « ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة = أو : في الوجود آلهة ثلاثة » ، ثم
حُذِفَ / الخبرُ الذي هو « لنا » أو « في الوجود » كما حذف من : « لا إله إلا
الله » و (مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [سورة آل عمران : ٦٢] ، فبقى « ولا تقولوا آلهة ثلاثة » ، ثم
حُذِفَ الموصوف الذي هو « آلهة » ، فبقى : « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً » . وليس / في
حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف في صحته . أما حذف الخبر الذي قلنا أنه
« لنا » أو « في الوجود » ، فمطرد في كُُلِّ ما معناه التوحيد ، ونفي أن يكون مع
الله ، تعالى عن ذلك ، إله .

حذف الموصوف
بالعدد شائع

٤٥٣ - وأما حذف الموصوف بالعدد ، فكذلك شائع ، وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ » ، وأنت تريد « ثلاثة أثواب » ، ثم تحذف ، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد ، كذلك يسوغ أن تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةٌ » ، وأنت تريد « أثوابٌ ثلاثة » ، لأنه لا فَصْلَ بين أن تجعل المقصودَ بالعدد مُمَيَّزاً ، وبين أن تجعله موصوفاً بالعدد ، في أنه يحسن حَذْفُهُ إذا عَلِمَ المرادُ .

يُبَيِّنُ ذلك أنك ترى المقصودَ بالعدد قد تُرِكَ ذِكْرُهُ ، ثم لا تستطيع أن تقدِّره إلا موصوفاً ، وذلك في قولك : « عِنْدِي اثْنَانِ » ، و « عِنْدِي وَاحِدٌ » ، يكون (٣٧٧) المحذوف ههنا موصوفاً لا محالة ، نحو : « عِنْدِي رَجُلَانِ اثْنَانِ » و « عِنْدِي دِرْهَمٌ وَاحِدٌ » ، (١) ولا يكون مُمَيَّزاً البتَّةَ ، (٢) من حيث كانوا قد رَفَضُوا إِضَافَةَ « الواحد » و « الاثنين » إلى الجنس ، فتركوا أن يقولوا : « واحدٌ رجالي » و « اثنا رجالي » على حدِّ « ثلاثة رجال » ، ولذلك كان قولُ الشاعر :

* ظَرْفٌ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ * (٣)

شاذاً .

(١) من أول قوله : « يكون المحذوف » إلى هذا الموضع ، ساقط من كاتب « ج » ، سهواً .
(٢) في هامش « ج » ، ما نصه :

« أى : ولا يكون المحذوف مُمَيَّزاً » .

(٣) الرجز لحطام الرجز المجاشعي ، وفي شرح الحماسة للبريزي ٤ : ١٦٦ غير منسوب ، وقبله :

* كَأَنَّ حُصْبِيَّهِ مِنَ التَّدَلْدَلِ *
ولكن أورده أبو تمام برواية :

* سَحَقُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ *

وذكر أبو محمد الفندجاني الرجز كله لحطام في « إصلاح ما غلط فيه النثرى » .

هذا ، ولا يَمْتَنِعُ أن يُجْعَلَ المحذوف من الآية في موضع التمييز دون موضع الموصوف ، فَيُجْعَلُ التَّقْدِيرُ : « ولا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ آلهِ » ، ثم يكون الحكم في الخبر على ما مَضَى ، ويكون المعنى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، « ولا تَقُولُوا لَنَا / ثَلَاثَةَ آلهِ ، أَوْ فِي الْوُجُودِ ثَلَاثَةَ آلهِ » . (١)

280

٤٥٤ - فَإِنْ قلت : فَلَمْ صارَ لا يلزمُ على هذا التقدير ما لَزِمَ على قول من قَدَّرَ : « ولا تَقُولُوا آلهُنَا ثَلَاثَةَ » ؟

= (٢) فذاك لأننا إذا جَعَلْنَا التَّقْدِيرَ : (٣) « ولا تَقُولُوا لَنَا ، أَوْ : في الوجود ، آلهة ثَلَاثَةٌ ، أَوْ ثَلَاثَةَ آلهة » ، كنا قد نفينا الوجود عن الآلهة ، كما نفيناها في « لا إله إلا الله » ، وَ « ما من إله إلا الله » [سورة آل عمران : ٦٢] .

وإذا زَعَمُوا أن التقديرَ « ولا تَقُولُوا آلهُنَا ثَلَاثَةَ » ، كانوا قد نَفَوْا أن تكون عدة الآلهة ثَلَاثَةَ ، ولم يَنْفُوا وجود الآلهة .

٢٤٤ / فَإِنْ قيل : فإنه يلزم على تقديرِكَ الفسادُ من وجهٍ آخر ، وذلك أنه يجوز إذا قلت : « لَيْسَ لَنَا أمراءُ ثَلَاثَةٌ » ، أن يكونَ المعنى : لَيْسَ لَنَا أمراءُ ثَلَاثَةَ ، (٤) ولكن لَنَا أميرانِ اثْنانِ . وإذا كان كذلك : كان تقديرُكَ وتقديرُهم جميعاً خطأً .

(١) في « ج » ، من أول قوله : « ثم يكون الحكم » إلى أول قوله : « ثلاثة آلهة » ، سقط سهواً من كاتبها .

(٢) « فذاك » جواب السؤال .

(٣) أسقط كاتب « ج » فكتب : « لزم على قول من قدر ، ولا تَقُولُوا آلهُنَا ثَلَاثَةَ ، فذاك لأننا » سَهَا سهواً أدخل بالكلام .

(٤) « أن يكون المعنى : ليس لنا أمراء ثلاثة » ، سقط من كاتب « ج » سهواً .

قيل : إن ههنا أمراً قد أغفلته ، وهو أن قولهم « آلهتنا » ، يوجب ثبوت آلهة ، جلَّ الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . وقولنا : « ليس لنا آلهة ثلاثة » ، لا يوجب ثبوت اثنين البتة .

فإن (٣٧٤) قلت : إن كان لا يُوجبه ، فإنه لا يَنْفِيه .

قيل : يَنْفِيه ما بَعْدَهُ من قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) [سورة النساء : ١٧١] .

فإن قيل : فإنه كما يَنْفِي الإِلَهَيْن ، كذلك يَنْفِي الآلهة . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون تقديرهم صحيحاً كتقديرِك .

قيل : هو كما قلت يَنْفِي الآلهة ، ولكنهم إذا زعموا أن التقدير : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، وكان ذلك = والعياذُ بالله من الشُّرك = يَنْتَضِي إثبات آلهة ، كانوا قد دفعوا هذا النَّفْيَ وخالفوه وأخرجوه إلى المناقضة . فإذا كان كذلك ، كان مُحالاً أن / يكون للصَّحَّة سبيل إلى ما قالوه . وليس كذلك الحال فيما قَدَّرناه ، لأننا لم نُقَدِّر شيئاً يقتضى إثبات إلهين ، تعالى الله ، حتى يكون حالنا حال من يدفع ما يُوجبه هذا الكلام من نَفْيِهِمَا .

281

يُبيِّن لك ذلك : أنه يصحُّ لنا أن نُنْبِع ما قَدَّرناه نَفْيَ الاثنين ، ولا يصحُّ

لهم .

تفسير ذلك : أنه يصحُّ أن تقول : « ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، لأن ذلك يجرى مجرى أن تقول : « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، وهذا صحيح = ولا يصحُّ لهم أن يقولوا : « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا إلهان » ، (١) لأن ذلك يجرى

(١) كتب كاتب « ج » : « ليس لنا آلهة ولا إلهان ، لأن ذلك يجرى مجرى » ، فأسقط

وأفسد الكلام .

مَجْرَى أَنْ يَقُولُوا : « وَلَا تَقُولُوا آهْتَنَا إِهَانٌ » . وذلك فاسدٌ ، فأعرفه وأحسِّنْ تَأْمَلْهُ .

...

٤٥٥ - ثم إن ههنا طريقاً آخر ، وهو أن تقدّر : « وَلَا تَقُولُوا اللَّهُ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّهُ ثَلَاثَةٌ » ، أى نعبدهما كما نعبُدُ اللَّهَ .

يبين ذلك قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) [سورة

٢٤٥

المائدة: ٧٣] ، وقد استقرَّ في العُرفِ أنهم إذا أرادوا إلحاقَ اثنين بواحد في وصِفِ من الأوصاف ، وأن يجعلوهما شبيهيْن له ، قالوا : « هم ثلاثة » ، كما يقولون إذا أرادوا إلحاقَ واحدٍ بآخر وجعله في معناه : « هما اثنان » ، وعلى هذا السبيل كأنهم يقولون : « هُم يُعَدُّون مَعْدًا واحداً » ، ويُوجب لهم التساوي والتشّارك في الصفة والرُّتبة ، وما شاكل ذلك .

...

٤٥٦ - (٢٧٥) وأعلم أنه لا معنى لأن يقال : إنَّ القولَ حكايةٌ ، وأنه إذا

كان حكايةً لم يلزم منه إثبات الآلهة ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى أَنْ تَقُولَ : « إِنَّ مِنْ دِينِ الْكُفَّارِ أَنْ يَقُولُوا : الْآلَهَةُ ثَلَاثَةٌ » ، (١) وذلك لأن الخطابَ في الآية للنصارى أنفسهم . ألا ترى إلى قوله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفُهَا إِلَى

282

(١) في هامش « ج » بخط كاتبها ما نصّه :

« هذا تعليلٌ لقولي : لم يلزم من إثبات الآلهة » .

وهذا نصُّ قاطع على أن جميع حواشي « ج » ، من كلام عبد القاهر ، كما استظهرت قبل

أن أقرأ هذا ، وانظر التعليق السالف على رقم : ٤٠٤

مَرِيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) [سورة النساء : ١٧١] . وإذا كان الخطابُ للنصارى ، كان تقدير الحكاية محالاً ، فـ « لا تقولوا » إذن في معنى : « لا تعتقدوا » ، وإذا كان في معنى الاعتقاد ، لزم إذا قدر « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ما قلنا إنه يلزم من إثبات الآلهة . وذلك لأن الاعتقاد يتعلق بالخبر لا بالمُخبر عنه . فإذا قلت : « لا تعتقد أن الأمراء ثلاثة » ، كنت نَهَيْتَهُ عن أن يعتقد كَوْنُ الأمراءِ على هذه العِدَّة ، لا عن أن يعتقد أن ههنا أمراء . هذا ما لا يَشُكُّ فيه عاقلٌ . وإنما يكون النَّهْيُ عن ذلك إذا قلت : « لا تعتقد أن ههنا أمراء » ، لأنك حينئذ تصيرُ كأنك قلت : لا تعتقد وجود أمراء .

هذا ، ولو كان الخطابُ مع المؤمنين ، لكان تقدير الحكاية لا يصحُّ أيضاً . ذلك لأنه لا يجوز أن يقال : « إن المؤمنين نُهوا عن أن يحكوا عن النصارى مقالَتَهُمْ ، ويخبروا عنهم بأنهم يقولون كيت وكيت » ، كيف ؟ وقد قال / الله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ) [سورة التوبة : ٣٠] ؟ ومن أين يصحُّ النهي عن حكاية قول المُبطل ، وفي ترك حكايته تركٌ له وكُفْرُهُ ، وامتناعٌ من النَّعْيِ عليه ، والإنكار لقوله ، والاحتجاج عليه ، وإقامة الدليل على بُطلانه ، لأنه لا سبيل إلى شيء من ذلك إلا من بعد حكاية القول والإفصاح به ، فأعرفه .

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٥٧ - قد أردنا أن نستأنف تقريراً نزيد به الناس تبصيراً أنهم في عمياء من أمرهم حتى يسلكوا / المسلك الذي سلكناه ، ويُفرغوا خواطرهم لتأمل ما استخرجناه ، وأنهم = ما لم يأخذوا أنفسهم بذلك ، ولم يجردوا عناياتهم له = (١) في غرور ، كمن يعد نفسه الرئی من السراب اللامع ، ويخادعها بأكاذيب المطامع .

283

٤٥٨ - يقال لهم : إنكم تثلون قول الله تعالى : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) [سورة الإسراء : ٨٨] ، وقوله عز وجل : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ) [سورة مود : ١٣] ، وقوله : (بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ) [سورة البقرة : ٢٣] ، فقولوا الآن : أيجوز أن يكون تعالى قد أمر نبيه ﷺ بأن يتحدى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله ، من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف ، كانوا قد أتوا بمثله ؟

ولابد من « لا » ، لأنهم إن قالوا : « يجوز » ، أبطلوا التحدى ، من حيث أن التحدى ، كما لا يخفى ، مطالبة بأن يأتوا بكلام على وصف ، ولا تصح المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوماً للمطالب = (٢) ويطل بذلك دعوى الإعجاز أيضاً . وذلك لأنه لا يتصور أن

(١) السياق : « وأنهم في غرور » .

(٢) السياق : « إن قالوا : يجوز ، أبطلوا التحدى ويطل بذلك » .

يقال : / إنَّه كان عَجَزٌ ، حتى يَثْبُتَ مَعْجُوزٌ عنه مَعْلُومٌ . فلا يقوم في عقل عاقل أن يقول لخصم له : « قد أعجزك أن تفعل مثل فعلى » ، وهو لا يشير له إلى وصف يَعْلَمُه في فِعْلُه ، ويراه قد وقع عليه . أفلا تَرى أنه لو قال رجل لآخر : « إني قد أحدثت في خاتم عمليته صنعة أنت لا تستطيع مثلها » ، لم تتجه له عليه حجة ، ولم يثبت به أنه قد أتى بما يُعجزه ، إلا من بعد أن يُريه الخاتم ، ويشير له إلى ما زعم أنه (٢٧٧) أبدعه فيه من الصنعة ، لأنه لا يصح وصف الإنسان / بأنه قد عجز عن شيء ، حتى يُريد ذلك الشيء ويُقصد إليه ، ثم لا يتأتى له . وليس يُتصور أن يُقصد إلى شيء لا يعلمه ، وأن تكون منه إرادة لأمر لم يعلمه في جملة ولا تفصيل .

...

٤٥٩ - ثم إن هذا الوصف ينبغي أن يكون وصفاً قد تجدد بالقرآن ، وأمرأ لم يوجد في غيره ، ولم يُعرف قبل نزوله . وإذا كان كذلك ، فقد وجب أن يُعلم أنه لا يجوز أن يكون في « الكلم المفردة » ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال ، وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة ، قد حدث في مذاقة حروفها وأصداؤها أوصاف لم تكن ، (١) لتكون تلك الأوصاف فيها قبل نزول القرآن ، وتكون قد آخضت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعا السامعون عليها إذا كانت متلوّة في القرآن ، لا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن .

= (٢) ولا يجوز أن تكون في « معاني الكلم المفردة » ، التي هي لها بوضع

(١) في المطبوعة وحدها : « حذاقة حروفها » ، خطأ صرف .

(٢) معطوف على قوله في أول الفقرة : « لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة » .

اللغة ، لأنه يُودى إلى أن يكون قد تجدد في معنى « الحمد » و « الرب » ، ومعنى « العالمين » و « الملك » و « اليوم » و « الدين » ، وهكذا ، وصَف لم يكن قبل نزول القرآن . وهذا ما لو كان هُنا شيء أبعد من المحالِ وأشنع لكان إياه .

= (١) ولا يجوز أن يكونَ هذا الوصف في « تَرْتِيبِ الحَرَكَاتِ والسَّكِّنَاتِ » ، حتى كأنهم تُحَدُّوا إلى أن يأتوا بكلامٍ تكون كلماته على تواليه في زينة كلمات القرآن ، وَحَتَّى كَأَنَّ الَّذِي بَانَ بِهِ / القرآن من الوصف في سبيل بَيِّنُوتهُ بِحُورِ الشَّعْرِ بعضها من بعض ، لأنه يخرج إلى ما تعاطاه مُسَيِّلمة من الحماقة في : « إنا أعطيناك الجواهر ، فصلُّ لربِّك وجَاهِرٌ » ، « والطاحنات طَحْنًا » .

٢٤٨

285

⊙ (٢٧٨) / وكذلك الحكم إن زعم زاعم « أن الوصف الذي تُحَدُّوا إليه هو أن يأتوا بكلامٍ يجعلون له مَقَاطِعَ ، وفَوَاصِلَ ، كالذي تراه في القرآن » ، لأنه أيضاً ليس بأكثر من التَّعْوِيلِ على مُراعاةِ وَزَنِ . وإِنَّمَا الفَوَاصِلُ في الآي كالفَوَاصِلِ في الشُّعْرِ ، وقد علمنا آقْتِدَارَهُم على القوافي كيف هو ، فلو لم يكن التحدُّى إلَّا إلى فصول من الكلام يكون لها أواخرُ أشباهُ القوافي ، لم يُعَوِّزَهُم ذلك ، ولم يتعذَّرْ عَلَيْهِم . وقد نُحِيلُ إلى بَعْضِهِم = إن كان الحكاية صحيحة = شيء من هذا ، حتى وَضَعَ على ما زَعَمُوا فُصُولَ كَلَامٍ أواخرُها كأواخرِ الآيِ ، (٢) مثل « يعلمون » و « يؤمنون » وأشباه ذلك .

(١) أيضاً ، معطوف آخر على أول الفقرة .

(٢) في المطبوعة وحدها : « فصول الكلام » ، خطأ .

= (١) ولا يجوز أن يكون الإعجاز بأن لم يَلْتَقِ في حروفه ما يُثْقَل على

اللسان .

...

٤٦٠ - وجملته الأمر أنه لن يعرض هذا وشبهه من الظنون لمن يعرض له

أى شيء يهر العقول من
القرآن ، وكلام الوليد بن
المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ

إلا من سوء المعرفة بهذا الشأن ، أو للخذلان ، أو لشهوة الإغراب في القول .

ومن هذا الذى يرضى من نفسه أن يزعم أن البرهان الذى بان لهم ، والأمر الذى

بهرهم ، والهيبه التى ملأت صدورهم ، (٢) والرؤعة التى دخلت عليهم

فأزعجتهم حتى قالوا : « إنَّ له لَحَلَاوَةً ، وإنَّ عليه لَطُلَاوَةٌ ، وإنَّ أسفله

لمُعْدِقٌ ، وإنَّ أعلاه لمُثْمِرٌ » ، (٣) إنما كان لشيء راعهم من مواقع حركاته ،

ومن ترتيب بينها وبين سكناته ؟ أم لفواصل في أواخر آياته ؟ من أين تليق هذه

الصفة وهذا التشبيه بذلك ؟

= أم تُرى أن ابن مسعود (٣٧٩) حين قال في صفة القرآن : « لا يَتَفَهَّ

ولاً يَتَشَانُ » ، (٤) وقال : « إذا وَقَعَتْ في آل حِم ، وَقَعَتْ في رَوْضَاتِ دِمِثَاتِ

(١) معطوف على ما أشرت إليه في الفقرة السالفة . وهذه العبارة الآتية كلها ليست في « س » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « والهيبه » ، خطأ .

(٣) هذه رواية مشهورة ، والذى في كتب السير (سيرة ابن هشام) وأن الوليد بن المغيرة قال :

« إنَّ لقوله حَلَاوَةٌ ، وإنَّ أصله لَعْدُقٌ ، وإنَّ فَرْعَهُ لَجَنَاءَةٌ » ، هذه رواية ابن إسحق ، وروى ابن هشام « إنَّ

أصله لَعْدِقٌ » . و « الْعَدْقُ » ، النخلة التى ثبت أصلها ، وطاب فرعها إذا جنى . و « الْعِدْقُ » ، الروى

المخصب . وكذلك تفسير « الْمُعْدِقُ » الذى ثبت أصوله ، و « الْمُعْدِقُ » ، الْمُخْصِبُ . وكان في

المطبوعة « لُمُعْدِقُ » بالعين المعجمة والذال المهملة ، والذى في « ج » و « س » : « لُمُعْدِقُ » بالعين

المهملة والذال المعجمة .

(٤) الخبر بهذا اللفظ في غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام ٣ : ٤/١٥٣ : ٥٥ ، بغير =

أَتَأْتِي فِيهِنَّ» ، (١) أى أَتَتَّبِعُ محاسنهن = قال ذلك من أجل أوزان الكلمات ،
ومن / أجل الفواصل في / أواخر الآيات ؟

= أم تُرَى أنهم لذلك قالوا : «لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ» . (٢)

= أم تُرَى الجاحظ حين قال في كتاب النبوة : «وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عَلَى
رَجُلٍ مِنْ خُطْبَائِهِمْ وَبَلَّغَتْهُمْ سُورَةَ وَاحِدَةً ، لَتَبَيَّنَ لَهُ فِي نِظَامِهَا وَمَخْرَجِهَا ، مِنْ
لَفْظِهَا وَطَابَعِهَا أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ مِثْلِهَا ، لَوْ تُحَدِّى بِهَا أَبْلَغُ الْعَرَبِ لِأَظْهَرِ عَجْزِهِ
عِنَهَا» = (٣) لَعَا وَلَعَطَ . (٤)

= (٥) فليس كلامه هذا مما ذهبوا إليه في شيء .

...

٤٦١ - وينبغي أن تكون موازنتهم بين بعض الآي وبين ما قاله الناس في

= إسناده ، وهو في مسند أحمد بن حنبل رقم : ٣٨٤٥ من حديث طويل : «إن هذا القرآن لا يختلف ،
ولا يَسْتَشِينُ ، ولا يَتَفَعُّ لكثرة الردِّ» ، و «يتشان» لا يخلق ، وهو مأخوذ من «الشن» وهو الجلد الخلقى
البالى . و «يَسْتَشِينُ» ، يصير شئاً بالياً . و «يَتَفَعُّ» ، من الشيء «التافه» ، أى لا يُتَنَدَّلُ حتى يلحق
بالخسيس .

(١) خير عبد الله بن مسعود هذا في تفسير ابن كثير في أول سورة غافر (٧ : ٢٧٥) غير
مسند . و «دِيْمَاتٌ» ، جمع «دَيْمَةٌ» ، وهى المخصبة اللينة السهلة المعشبة .

(٢) انظر ما سلف في التعليق رقم : ٣ ، ص : ٣٨٨ وهو في خير على رضى الله عنه في صحيح
الترمذى ، كتاب «ثواب القرآن» ، «باب ما جاء في فضل القرآن ، بإسناده فيه كلام .

(٣) مضى كلام الجاحظ هذا آنفاً برقم : ٢٩٠

(٤) «لَعَا يَلْعُو» أى باللغو من الكلام ، وهو ما لا يُعْتَدُ به ، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع .
و «لَعَطَ يَلْعَطُ لَعَطًا» ، أى بأصوات مبهمه وألفاظ ذات جَلْبَةٍ لا يفهم لها معنى . وكان في المطبوعة
وحدها : «لَعَا وَلَفَطًا» ، وهو سئء جداً ، لأن السياق : «أم ترى الجاحظ حين قال لَعَا وَلَعَطَ» .

(٥) الضمر في «كلامه» مرودد إلى الجاحظ .

معناها ، كموازنتهم بين : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، وبين : « قَتَلَ الْبَعْضُ إِيحَاءً لِلْجَمِيعِ » (١) = خطأ منهم ، (٢) لأننا لا نعلم لإحديث التحريك والتسكين وحديث الفاصلة مذهباً في هذه الموازنة ، ولا نعلمهم أرادوا غير ما يُريده الناس إذا وازنوا بين كلامٍ وكلامٍ في الفصاحة والبلاغة ودقة النظم وزيادة الفائدة . ولولا أن الشيطان قد استتحوذَ على كثير من الناس في هذا الشأن ، وأنهم يترك النظر ، وإهمال التدبر وضعف النية ، وقصر الهمة = قد طرَّقوا له حتى جعل يُلقى في نفوسهم كلُّ مُحالٍ وكلُّ باطلٍ ، (٣) وجعلوا هم يُعطون الذي يُلقيه خطأ من قلوبهم ، ويؤوِّونَه مكاناً من قلوبهم ، كما بلغ من قدر هذه الأقوال الفاسدة أن تدخل في تصنيف ، ويُعاد ويُبدَأ في تبين لوجه الفساد فيها وتعرِيف .

...

٤٦٢ - (٢٨٠) ثم إن هذه الشناعات التي تقدّم ذكرها ، تُلزم أصحاب « الصرّفة » أيضاً ، وذلك أنه لو لم يكن عجزهم عن معارضة القرآن وعن أن يأتوا بمثله ، لأنه مُعجِزٌ في نفسه ، لكن لأن أُدخِل عليهم العجز عنه ، وصرّفت هممهم وخواطِطهم عن / تأليف كلامٍ مثله ، وكان حالهم على الجملة حال من أُعِدِم العلم بشيء قد كان يعلمه ، وحيل بينه وبين أمرٍ قد كان يتّسع له ، = (٤) لكان ينبغي أن لا يتعاطمهم ، ولا يكون منهم ما يُدَل على إكبارهم أمره ،

الحجة على إبطال « الصرّفة »
وهي مقالة المعزلة

287

(١) مضى ذلك في رقم : ٣٠٣

(٢) السياق : « وينبغي أن تكون موازنتهم خطأ منهم » .

(٣) « طرَّقوا له » ، جعلوا له طريقاً يسلكه إلى ما يسوّله لهم من الفساد .

(٤) السياق : « وذلك أنه لو لم يكن عجزهم لكان ينبغي » .

٢٥٠

وَتَعَجَّبِهِمْ مِنْهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ قَدْ بَهَرَهُمْ ، / وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِكْبَارُ مِنْهُمْ وَالتَّعَجُّبُ لِلَّذِي دَخَلَ مِنَ الْعَجْزِ عَلَيْهِمْ ، ^(١) وَرَأَوْهُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِمْ ، وَمِنْ أَنْ حِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شَيْءٍ قَدْ كَانَ عَلَيْهِمْ سَهْلًا ، وَأَنْ سُدَّ دُونَهُ بَابٌ كَانَ لَهُمْ مَفْتُوحًا ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَبِيًّا قَالَ لِقَوْمِهِ : « إِنَّ آتِيَّ أَنْ أَضَعَّ يَدِي عَلَى رَأْسِي هَذِهِ السَّاعَةَ ، وَتُمْنَعُونَ كُلُّكُمْ مِنْ أَنْ تَسْتَطِيعُوا وَضَعَّ أَيْدِيكُمْ عَلَى رُؤُسِكُمْ » ، وَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ ، مِمَّ يَكُونُ تَعَجُّبُ الْقَوْمِ ، أَمِنْ وَضَعِهِ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، أَمْ مِنْ عَجْزِهِمْ أَنْ يَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى رُؤُسِهِمْ ؟

...

النظم ، و الاستعارة ،
ما موضع الإعجاز

٤٦٣ - ونعودُ إلى النَّسَقِ فنقول : فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَّدْنَاهُ ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي « النَّظْمِ » ، لِأَنَّهُ لَيْسَ = مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ = إِلَّا « النَّظْمُ » وَ « الْاِسْتِعَارَةُ » . وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُجْعَلَ « الْاِسْتِعَارَةُ » الْأَصْلَ فِي الْإِعْجَازِ وَأَنْ يُقْصَرَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْإِعْجَازُ فِي آيٍ مَعْدُودَةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنَ السُّورِ الطُّوَالِ مَخْصُوصَةٍ ، وَإِذَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا ، ثَبَّتَ أَنْ « النَّظْمِ » مَكَانَهُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ . وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « التَّأْلِيفِ » ، ^(٢) وَكُنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئًا غَيْرَ

(١) فِي « ج » : « وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَرَأَوْهُ مِنْ تَغْيِيرِ حَالِهِمْ » ، أَسْقَطَ فَأَفْسَدَ الْكَلَامَ . وَفِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَعَظَّمُ كُلَّ الْعِظَمِ عِنْدَهُمْ ، وَالتَّعَجُّبُ لِلَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعَجْزِ ، وَلَمَّا رَأَوْهُ » ، وَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا .

(٢) كَانَ مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ مَخْتَلًا ، وَغَيْرَ مُطَابِقٍ لِمَا فِي « س » ، وَهُوَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ هُنَا ، أَمَا كَاتِبُ « ج » ، فَقَدْ سَهَا فَأَسْقَطَ جَمَلًا كَثِيرًا ، وَهَذَا نَصُّ سِيَاقِ « ج » : « فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الَّذِي أَعْجَزَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَدَّدْنَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَعْدِ مَا أَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِلَّا النَّظْمُ . وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ فِي النَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ » .

تَوَخَّى معاني النحوِ وأحكامِهِ فيما بين الكَلِمِ ، وأتانا إن بقينا الدهرَ نُجهدُ أفكارنا حتى نعلمَ (٢٨١) للكَلِمِ المفردةِ سِلْكَاً يَنْظِمُها ، وجامعاً يَجْمَعُ شَمْلُها ويؤلفها ، ويجعلُ بعضها بسببٍ / من بعضٍ ، غيرَ توخى معاني النحوِ وأحكامه فيها ، (١) طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه = (٢) فقد بانَ وظَهَرَ أنَ الْمُتَعاطَى القَوْلَ في « النظم » ، والزاعمُ أَنَّهُ يحاولُ بيانَ المُرْتَبَةِ فيه ، وهو لا يَعْرضُ فيما يُعيدهُ ويؤديه للقوانين والأصول التي قَدَمنا ذَكرها ، ولا يسلكُ إليه المَسالك التي نَهَجناها ، (٣) في عمياء من أمرِهِ ، وفي غُرورٍ من نفسه ، وفي خِداعٍ من الأمانى والأضاليل . (٤) ذاكَ لأنَّهُ إذا كان لا يكونُ « النِّظْمُ » شيئاً غيرَ تَوَخَّى معاني النحوِ وأحكامه فيما بين الكَلِمِ ، كان من أعجَبِ العَجَبِ أن يزعمَ زاعمٌ أَنَّهُ يطلبُ المُرْتَبَةَ في

= وأما المطبوعة ، فكان كما يلي ، مفرقاً على مواضعه : (١) : « لم يبق إلا أن تكون في الاستعارة ولا يمكن الاستعارة » ، فأسقط ما بين الكلامين عند موضع العلامة ، ثم أتى به بعد قوله : « من السور الطوال مخصوصة ، على هذا السياق : « وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف ، لأنه ليس من بعد ما أطلبنا أن يكون فيه إلا النظم » . ولم يرد في المطبوعة ما ههنا : « وإذا امتنع ذلك فيها ثبت أن النظم مكانه » . وأيضاً كتب مكان « يُقصر عليها » « يُقصد إليها » ، فكان ما في المطبوعة كلاماً ملفقاً سيئاً .

(١) السياق هنا : « وأتانا إن بقينا الدهر ، نجهدُ أفكارنا طلبنا ما كُلُّ مُحالٍ دونه » .
(٢) والسياق هنا : « وإذا ثبت أنه في النظم ، وكنا قد علمنا فقد بان وظهر » ، وهو جواب « إذا » في صدر الجملة .

(٣) السياق : « بان وظهر أن المتعاطى في عمياء من أمره » .

(٤) يعني بقوله « المتعاطى القول في النظم » و« الزاعم أنه يحاول بيان المرتبة وهو لا يعرض فيما يعيده ويؤديه للقوانين والأصول التي قدمنا ذكرها في عمياء من أمره ، ومن غرور في نفسه » ، يعني بهذا كله المعتزلي الكبير القاضي عبد الجبار ، وما كتبه في « المعنى » ١٦ : ١٩٧ ، وما بعده ، لأنه هو الذي استخدم لفظ « النظم » فأكثر ، ولم يخرج بطائل ، وقد أشرت إلى ذلك فيما سلف في رقم :

« النظم » ، ثم لا يطلُبها في معاني النحو وأحكامه التي « النَّظْمُ » عبارة عن تَوْحُّيها فيما بين الكلم . .

...

الاستعارة ، و « الكناية »
و « التمثيل » من
مقتضيات « النظم »

٤٦٤ - فإن قيل : قولك « إلا النظم » ، ^(١) يقتضى إخراج ما في القرآن من الاستعارة وضروب المجاز من جملة ما هو به مُعْجِزٌ ، وذلك ما لا مَسَاغَ له .

قيل : ليس الأمر كما ظننت ، بل ذلك يَقْتَضِي دُخُولَ الاستعارة ونظائرها / فيما هو به معجِزٌ . وذلك لأن هذه المعاني = التي هي « الاستعارة » ، و « الكناية » و « التمثيل » ، وسائر ضروب « المجاز » من بعدها = من مُقْتَضِيَّاتِ « النظم » ، وعنه يحدث وبه يكون ، ^(٢) لأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يدخل شَيْءٌ منها في الكَلِمِ وهي أفرادٌ لم يُتَوَخَّ فيما بينها حكمٌ من أحكام النحو . فلا يُتَصَوَّرُ أن يكون ههنا « فعل » أو « اسم » قد دخلته الاستعارة ، من دون أن يكون قد أُلْفَ مع غيره . أفلا ترى أنه إن قُدِّرَ في « اشتعل » من قوله تعالى : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤٤] ، أن لا يكون « الرأس » ، فاعلاً له ، ويكون « شيباً » منصوباً عنه على التمييز ، لم يُتَصَوَّرَ أن يكون مستعاراً ؟ وهكذا السبيلُ في نظائر « الاستعارة » ، فأعرف ذلك . ^(٣)

...

خطأ المتزلة في ظنهم
أن المرية في « اللفظ » ،
واضطرابهم في ذلك

٤٦٥ - (٢٨٢) وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّبَبَ فِي أَنْ لَمْ يَقَعِ النَّظْرُ مِنْهُمْ مَوْقِعَهُ ، أَنَّهُمْ

(١) يعنى قوله في أوّل الفقرة السالفة : « لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم

والاستعارة » .

(٢) في المطبوعة : « وعنها يحدث ، وبها يكون » .

(٣) هذه الفقرة (٤٦٤) كُلُّهَا ساقطة من « س » .

حين قالوا : « تَطْلُبُ المِزِيَّةُ » ، (١) ظنوا أن موضعها « اللفظ » بناءً على أن « النظم » نَظْمُ الألفاظ ، وأنه يلحقها دون المعاني = وحين ظنوا أن مَوْضِعَهَا ذلك واعتقدوه ، وقفوا على « اللفظ » ، وجعلوا لا يَرْمُونِ بأَوْهامهم إلى شيء سِوَاهُ . إلا أَنَّهُمْ ، على ذلك ، لم يستطيعوا أن يَنْطِقُوا في تصحيح هذا الذي ظنَّوه بحرف ، بل لم يتكلموا بشيء إلا كان ذلك نَقْضاً وإبطالاً لأن يكون « اللفظ » ، من حيث هو لفظٌ ، موضعاً للمِزِيَّةِ = وإلا رأيتهم قد اعترفوا ، من حيث لم يَدْرُوا ، بأن ليس للمِزِيَّةِ التي طلبوها موضعٌ ومكانٌ تكون فيه ، إلا معاني النحو وأحكامه .

وذلك أنهم قالوا : « إنَّ الفِصَاحَةَ لا تَظْهَرُ في أفرادِ الكلماتِ ، وإتِّمَّ تَظْهَرُ بالضَّمِّ على طَريقَةٍ مَخْصُوصَةٍ » ، (٢) فقولهم « بالضَّمِّ » ، لا يصح أن يُرَادَ به النُّطْقُ باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتِّصَالٍ يكون بين / معنيهما ، لأنه لو جاز أن يكون لِمَجْرَدِ ضَمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثيرٌ في الفصاحة ، لكان ينبغي إذا قيل : « ضحك ، خرج » أن يحدث في ضم « خرج » إلى « ضحك » فصاحة ! وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضَمِّ الكلمة إلى الكلمة تَوْخِي معنًى من معاني النحو فيما بينهما .

289

= وقولهم : « على طَريقَةٍ مَخْصُوصَةٍ » ، يُوجب ذلك أيضاً ، وذلك أنه لا / يكون للطريقة = إذا أنت أردت مُجْرَدَ اللَّفْظِ = معنًى .

٢٥٢

(١) إنما يعني بهذا كله القاضي عبد الجبار المعتزلي ، كما أشرت إليه في ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤

(٢) هذا لفظ القاضي عبد الجبار بنصه في المعنى ١٦ : ١٩٩ ، « فصل في الوجه الذي له يقع

التفاضل في فصاحة الكلام » .

وهذا سبيلُ كلِّ ما قالوه ، إذا أنت تأملتَه تراهم في الجميع قد دُفِعوا إلى جعلِ المزية في معاني النحو وأحكامِه من حيث لم يشعُروا ، ذلك لأنه أمرٌ ضروريٌّ لا يمكن الخروج منه .

...

رد قول عبد الجبار المعتزلي :
« إن المعاني لا تتزايد ،
ولمَّا تتزايد الألفاظ »

٤٦٦ - وما تجذُّهم يَعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : « إنَّ المَعَانِيَ لا تَتَزَايِدُ ، وإِنَّمَا تَتَزَايِدُ الأَلْفَاظُ » ، (١) وهذا كلامٌ إذا تأملتَه لم تجد له معنى يصحُّ عليه ، غيرَ أن تجعل « تَزَايِدُ الأَلْفَاظُ » عبارةً عن المزايا التي تَحْدُثُ من تَوَخُّي معاني (٣٨٣) النحو وأحكامه فيما بين الكَلِمِ ، لأنَّ التَّزَايِدَ في الألفاظ من حيث هي أَلْفَاظٌ وَنُطْقٌ لِسَانٍ ، مُحَالٌ .

...

٤٦٧ - ثم إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ المِزْيَةَ المَطْلُوبَةَ في هذا الباب ، مِزْيَةٌ فيما طَرِيقَهُ الفِكْرُ والنَّظَرُ من غَيْرِ شُبْهَةٍ . وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ اللفظ له صفة تُسْتَنْبَطُ بالفِكْرِ ، وَيُسْتَعَانُ عليها بالرُّوْيَةِ ، اللَّهُمَّ إِلا أَنْ تَرِيدَ تَأْلِيفَ النَّعْمِ . وليس ذلك مما نحن فيه بسبيل .

وَمِنْ هَهُنَا لم يَجُزْ ، إِذَا عُدَّ الوجوهُ التي تظهر بها المِزْيَةُ ، أَنْ يُعَدَّ فيها الإِعْرَابُ . وذلك أَنَّ العِلْمَ بالإِعْرَابِ مُشْتَرِكٌ بين العرب كُلِّهِمْ ، وَلَيْسَ هو مما يُسْتَنْبَطُ بالفِكْرِ ، وَيُسْتَعَانُ عليه بالرُّوْيَةِ . فليس أَحَدُهُمْ ، بَأَنَّ أَعْرَابَ الفاعلِ الرَّفْعِ أو المفعولِ النَّصْبِ ، والمضَافِ إليه الجَرِّ ، بأَعْلَمَ من / غيره ، ولا ذاك مما يَحْتَاجُونَ فيه إلى حِدَّةِ ذَهْنٍ وَقُوَّةِ حَاطِرٍ ، (٢) إِنَّمَا الذي تَقَعُ الحاجةُ فيه إلى ذلك ،

290

(١) هذا أيضاً قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في المعنى : ١٦ : ١٩٩ ، وقد مضى آنفاً رقم :

٥٥ ، تعليق : ٢ ، و ص : ٣٩٢ ، تعليق : ٤ ، و ص : ٣٩٤ ، تعليق : ٢

(٢) في المطبوعة : « ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه ... » ، زيادة لإفساد الكلام لا غير .

العِلْمُ بما يُوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، كقوله تعالى :
 (فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، وكقول الفرزدق :
 * سَقَّتْهَا خُرُوقٌ فِي الْمَسَامِعِ * (١)

وأشبه ذلك ، ممَّا يُجَعَلُ الشيء فيه فاعلاً على تأويل يَدُقُّ ، ومن طريق
 تَلَطَّفٍ ، وليس يكون هذا علماً بالإعراب ، ولكن بالوصف الموجب
 للإعراب .

ومن ثَمَّ لا يَجُوزُ لنا أن نَعْتَدَّ في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل
 من اللغتين في الشيء ما يُقَالُ « إنه أفصحهما » ، أو بأن يكون قد تحفظ مما
 تُحْطَى فيه العامة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب ، / لأن العلم بجميع ذلك
 لا يعدو أن يكون علماً باللغة ، وبأنفس الكلم المفردة ، وبما طريقه طريق
 الحفظ ، دون ما يُسْتَعَانُ عليه بالنظر ، ويوصل إليه بإعمال الفكر . ولئن كانت
 العامة وأشبه العامة لا يكادون يعرفون الفصاحة غير ذلك ، فإن من ضعيف
 النحيزة إخطار مثله في الفكر ، (٢) وإجراؤه (٣٨٤) في الذكر ، وأنت تزعم أنك
 ناظر في دلائل الإعجاز . أتري أن العرب تحدثوا أن يختاروا الفتح في الميم من
 « الشَّمْع » ، والهاء من « النَّهْر » على الإسكان = وأن يتحفظوا من تَحْلِيظِ
 العامة في مثل : « هَذَا يَسْوَى أَلْفًا » (٣) = أو إلى أن يأتوا بالغريب الوحشي في
 كلام يعارضون به القرآن؟ (٤) كيف؟ وأنت تقرأ السورة من السور الطوال فلا

(١) مضي في الفقرة رقم : ٣٤٧ ، بتامه .

(٢) « النحيزة » ، الطبيعة المغروزة في الإنسان .

(٣) لأن صوابه « هذا يساوي ألفاً » .

(٤) في « ج » والمطبوعة : « في الكلام » بالتعريف .

تجدُّ فيها من الغريبِ شيئاً ، وتتأملُ ما جمعه العلماءُ في غريبِ القرآن ، فترى الغريبَ مِنْهُ إلا في القليل ، إنَّما كان غريباً من أجل استعارةِ هي فيه ، / كمثل (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة البقرة: ٩٣] ، ومثل : (خَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف: ٨٠] ، ومثل (فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها ، إنما ترى ذلك في كلماتٍ معدودةٍ كمثل : (عَجَلْنَا لَنَا قَطَنًا) [سورة ص: ١٦] ، و (ذَاتَ الْوَجِّ وَدُسْرٍ) [سورة القمر: ١٣] ، و (جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سِرِّيًّا) [سورة مريم: ٢٤] .

...

غيبُ اللغة ، ليس له مكانٌ في الإعجاز

٤٦٨ - ثم إنَّه لو كان أكثرُ الفاظِ القرآنِ غريباً ، لكان مُحالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز ، وأن يصيَحَّ التحدِّي به . ذاك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدِّي به من أن يتحدَّى مَنْ له علمٌ بأمثاله من الغريب ، أو من لا علم له بذلك . = فلو تحدَّى به من يعلم أمثاله ، لم يتعذَّر عليه أن يعارضه بمثله . ألا ترى أنه لا يتعذَّر عليك إذا أنت عرفت ما جاء من الغريب في معنى « الطويل » أن تعارض من يقول : « الشوقُ » ، بأن تقول أنت « الشؤدب » ، وإذا قال « الأمتي » أن تقول « الأشتق » ؟ ^(١) وعلى هذا السبيل .

= ولو تحدَّى به مَنْ لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب ، كان ذلك بمنزلة أن يتحدَّى العربُ إلى أن يتكلموا بلسانِ التُّرك .

٤٦٩ - هذا ، وكيف بأن يدخل الغريبُ في بابِ الفضيلة ، وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يروون الفضيلة / في ترك استعماله وتجنُّبه ؟ أفلا ترى إلى قولِ عُمَر

(١) هذه الألفاظ بمعنى الطويل مع فروق فيها .

رضى الله (٢٨٥) عنه في زهير : « إنه كان لا يُعَاظِلُ بين القول ، ولا يَتَّبِعُ حُوشَى الكلام » ؟ فَفَرَنَ تَتَّبِعُ « الحُوشَى » = وهو الغريب من غير شُبْهة = إلى « المعازلة » التي هي التعقيد . (١)

وقال الجاحظ في « كتاب البيان والتبيين » : (٢) « ورأيتُ النَّاسَ يتداولون رسالة يحيى بن يَعْمَرَ على لسان يزيد بن المهلب إلى الحجاج : (٣) « إِنَّا لَقَيْنَا العدوَّ فقتلنا طائفة [وأسرنا طائفة ، ولحقت طائفة] بعراعر الأودية وأهضام الغيطان ، وبتنا بعُرْعرة الجبل ، ويات / العدوَّ بحَضِيضِهِ » . فقال الحجاج : ما يزيد بأبي عُذْرِ هذا الكلام ! [فقيل له : إن يحيى بن يَعْمَرَ معه ! فأمر بأن يُحْمَلَ إليه ، فلما أتاه] قال : أين ولدت ؟ فقال : بالأهواز . فقال : فأنتى لك هذه الفصاحة ؟ قال : أخذتها عن أبى » . (٤)

292

قال : « ورأيتم يُدِيرُونَ في كتبهم : أن امرأة خاصمت زَوْجَهَا إلى يَحْيَى ابن يَعْمَرَ ، فانتهرها مراراً ، فقال له يحيى : أن سألتك ثَمَنَ شِكْرِهَا وشَبْرِكَ ، أَنْشَأَتْ تَطْلُهَا وتَضْهَلُهَا » . (٥)

(١) انظر طبقات فحول الشعراء رقم : ٧٩ ، ص : ٦٣

(٢) في هذا الموضع كتب « كتاب البيان والتبيين » ، مضبوطة في « ج » و « س » معاً . وهو خلاف مشهور ، ومع ذلك سيأتي في النسختين أيضاً « البيان والتبيين » كما سأشير إليه في التعليق .
(٣) في المطبوعة : « عن لسان » .

(٤) هو في البيان والتبيين ١ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وشرح الجاحظ ألفاظه فقال : « عراعر الأودية » أسافلها . و « عراعر الجبال » أعاليها . و « أهضام الغيطان » ، مداخلها . و « الغيطان » جمع « غائط » ، وهو الحائط ذو الشجر » .
وقوله : « ما يزيد بأبي عُذْرِ هذا الكلام » ، أى ليس هو قائله ، والمبتدئ به .

(٥) هو في كتاب البيان ١ : ٣٧٨ ، وفسره الجاحظ فقال : « قالوا : « الضَّهْل » ، التقليل و « الشُّكْرُ » ، الفرج ، و « الشَّبْرُ » ، النكاح . و « تَطْلُهَا » ، تذهب بحمقها يقال : دمٌ مطلول . ويقال : « بثر ضَهُول » ، أى قليلة الماء » .

ثم قال : « وإن كانوا إنَّما قد رَوَوْا هذا الكلام لكي يدلَّ على فصاحةٍ وبلاغةٍ ، فقد باعده الله من صفةِ البلاغةِ والفصاحةِ . » (١)

...

أصل فساد مقالة المعتزلة في
ظنهم أن أوصافَ « اللفظ »
أوصافٌ له في نفسه

٤٧٠ - وأعلم أنك كلما نظرتَ وجدتَ سببَ الفساد واحداً ، وهو ظنُّهم الذي ظنُّوه في « اللفظ » ، وجعلُهم الأوصافَ التي تجرى عليه كُلفاً أوصافاً له في نفسه ، ومن حيث هو لفظ ، وتركُّهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه ، وبين ما كانوا قد كَسَبُوهُ إِيَّاهُ من أجل أمرٍ عَرَضَ في معناه . (٢) ولما كانَ هذا دَأْبَهُمْ ، ثم رأوا الناسَ وأظهروا شَيْءَ عندهم في معنى « الفصاحة » ، تقويمُ الإعرابِ ، والتحفُّظُ من اللحنِ ، لم يشكُّوا أَنَّهُ ينبغي أن يُعتدَّ به في جملةِ المزايا التي يُفاضلُ بها بين كلامٍ وكلامٍ في الفصاحةِ ، وذَهَبَ عنهم أن ليس هو من « الفصاحة » التي يعيننا أمرها في شيء ، وأنَّ كلامنا في فصاحةٍ تجب لِللفظ لا مِنْ أجل شيءٍ يدخلُ في النطقِ ، ولكن من أجل لطائفٍ تُدركُ بالفهمِ ، وأنا نعتبرُ في شأننا هذا فضيلةً تجب لأحدِ الكلامين على الآخرِ ، من بعد أن يكونا قد برَّتا من اللَّحنِ ، وسَلِمَا في ألفاظهما / من الخطأ .

٢٥٥

٤٧١ - ومن العجَبِ أَنَّا إذا نظرنا في الإعرابِ ، وجدنا التفاضلُ فيه مُحالاً ، لأنه لا يُتصوَّرُ / أن يكونَ للرفعِ والنصبِ في كلامٍ ، مزيةٌ عليهما في كلامٍ آخرِ ، وإنما الذي يُتصوَّرُ أن يكونَ هُنا : كلامانِ قد وقعَ في إعرابهما خَلَلٌ ، ثم كان أحدهما أكثرَ صواباً من الآخرِ ، وكلامانِ قد استمرَّ أحدهما على

293

(١) هو في البيان ١ : ٣٧٨ ، وفي نسخ الدلائل زيادة « وبلاغة » ، وقوله : « والفصاحة » ، زيادة ألحقها من البيان .

(٢) في المطبوعة وحدها : « أكسبوه إياه » .

الصَّوَاب ولم يستمرَّ الآخر ، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب ، ولكن تَرَكَأ له في شيء ، واستعمالاً له في آخر ، فأعرف ذلك .

٤٧٢ - وجملة الأمر أنك لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه عن أن يصحَّ له كلامٌ ، أو يستمرَّ له نظام ، أو تثبت له قَدَم ، أو ينطق منه إلا بالمحال فَمُ ، (١) من (٣٨٧) ظنَّهم هذا الذي حَامَ بهم حَوْلَ « اللفظ » ، وجعلَهُم لا يَعْدُوته ، ولا يَرَوْنَ للمزية مكاناً دُونه .

...

٤٧٣ - وأعلم أنه قد يجرى في العبارة منأى شيء ، هو يُعيد الشبهة جَدَعَةً عليهم ، وهو أنه يقع في كلامنا أن « الفصاحة » تكون في المعنى دون اللفظ ، فإذا سمعوا ذلك قالوا : كيف يَكُونُ هذا ، ونحن نراها لا تصلح صِفَةً إلا للفظ ، ونراها لا تدخل في صفة المعنى البتة ، لأننا نرى الناس قاطبةً يقولون : « هذا لَفْظٌ فصيح ، وهذه ألفاظٌ فصِيحة » ، ولا نرى عاقلاً يقول : « هذا مَعْنَى فصيح ، وهذه مَعَانٍ فصاح » . ولو كانت « الفصاحة » تكون في المعنى ، لكان ينبغي أن يقال ذلك ، كما أننا لما كان الحسنُ يكون فيه قيل : « هذا مَعْنَى حسنٌ ، وهذه مَعَانٍ حسنة » .

قوله : « إن الفصاحة تكون في المعنى » ورده شبهة المعتزلة وغيرهم في فهم ذلك

وهذا شيء يأخذ من الغرِّ مأخذاً : والجواب عنه أن يُقال : إن غَرَضنا من قولنا : « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، أن المزية التي من أجلها استحقَّ اللفظ الوصف بأنه « فصيح » ، هي في المعنى / دون اللفظ ، لأنه لو كانت بها المزية التي

(١) السياق « لا ترى ظناً هو أنأى بصاحبه ... من ظنهم هذا » .

من أجلها يَسْتَحَقُّ اللَّفْظُ الوصفَ بأنه فصيح ، تكون فيه دُونَ معناه ، (١) لَكَانَ ينبغي إذا قلنا في اللَّفْظَةِ : « إنها فَصِيحَةٌ » ، أن تكون تلك الفصاحةُ واجبة لها بكل حالٍ . ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك ، فَإِنَّا نرى / اللَّفْظَةَ تُكُونُ في غاية الفصاحة في موضع ، ونراها بَعَيْنِهَا فيما لا يُحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير . (٢) وإنما كان كذلك ، لأن المزية التي من أجلها نَصِفُ اللَّفْظَ في شأننا هذا بأنه فصيحٌ ، مزيةٌ تُحَدِّثُ من بعد أن لا تكون ، وتظهرُ في الكَلِمِ من بعد أن (٣٨٨) يَدْخُلُهَا النظم . وهذا شيءٌ إن أنت طلبتَهُ فيها وقد جمعتَ بها أفراداً لم تَرْمُ فيها نَظْماً ، ولم تحدث لها تَأْلِيفاً ، طلبتَ مُحالاً . وإذا كان كذلك ، وجب أن يُعْلَمَ قَطْعاً وضرورةً أن تلك المزية في المعنى دون اللَّفْظِ .

...

٤٧٤ - وعبارةٌ أخرى في هذا بعينه ، وهي أن يقال : قد عَلِمْنَا علماً لا تعرِّضُ معه شبهةٌ : أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارةٌ عن مزيةٍ هي بالمتكلم دون واضع اللغة . وإذا كان كذلك ، فينبغي لنا أن ننظرَ إلى المتكلم ، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة ، حتى يُجْعَلَ ذلك من صَنِيْعِهِ مَزِيَّةً يُعْبَرُ عنها بالفصاحة ؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً ، ولا أن يحدث فيه وصفاً . كيف ؟ وهو إن فعل

(١) الذي كان في المطبوعة : « التي من أجلها استحق اللفظ بأنه فصيح ، عائدة في الحقيقة إلى معناه ، ولو قيل إنها تكون فيه دون معناه ، لكان ينبغي » ، أسقط ما بين الكلامين كما ترى ، والذي أثبتناه هو الصواب المحض ، كما هو في « ج » و « س » وفي نسخة بغداد التي أشار إليها رشيد رضا ، ونقل نصّها مطابقاً لما في مخطوطتيننا .

(٢) سها كاتب « ج » فأسقط بعض اللفظ فساق الكلام هكذا : « تكون في غاية الفصاحة قليل ولا كثير » .

ذلك أفسد على نفسه ، وأبطل أن يكون متكلماً ، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاعاً لغوية على ما وضعت عليه . (١)

295

وإذا ثبت من حاله / أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة ، وكنا قد اجتمعنا على أن « الفصاحة » فيما نحن فيه ، عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة = وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا « الفصاحة » في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه ، ومن حيث هو صدق صوت ونطق لسان ، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى ، لأنه إذا كان اتفاقاً أنها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولم نره أفاد في اللفظ شيئاً ، لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية أفادها في المعنى . (٢)

...

٤٧٥ - وجملته الأمر أننا لا نوجب « الفصاحة » للفظية مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقاً معناها (٢٨٩) بمعنى ما يليها . فإذا قلنا في لفظة « اشتعل » من قوله تعالى : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) [سورة مريم : ٤٤] ، أنها في أعلى رتبة من الفصاحة ، (٣) لم نوجب تلك

« فصاحة اللفظ » ،
لا تكون مقطوعة بل
موصولة بغيرها مما يليها

(١) في المطبوعة : « على ما وضعت هي عليه » ، زيادة بلا طائل .

(٢) في « ج » ، أسقط الكاتب سهواً ما ترى هنا فاختلف المعنى . كتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها في المعنى . وجملته الأمر » . وأما في المطبوعة فقد أسقط أيضاً وكتب : « ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم ، ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى » ، وهذا لا شيء .

(٣) في المطبوعة وحدها « أعلى المرتبة » .

« الفصاحة » لها وحدها ، ولكن موصولاً بها « الرأسُ » / معرفاً بالألف واللام ،
ومقروناً إليهما « الشيبُ » مُنكِّراً منصوباً .

...

٤٧٦ - هذا ، وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يَقَعُ له = أعنى أن يوجب
الفصاحةَ للفظيةِ وحدها = (١) فيما كان « استعارة » ، فأما ما خلا من الاستعارة
من الكلام الفصيح البليغ ، فلا يَعْرِضُ توهُمُ ذلك فيه لعاقِلٍ أصلاً .

أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يَعْقِلُ أدنى شيء ، إذا هو نظر إلى قوله
عز وجل : (يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيِّحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعُدُوُّ فَأَحْذَرُهُمْ) [سورة المنافقون : ٤] ،
وإلى إكبارِ النَّاسِ شأنَ هذه / الآية في الفصاحة ، أن يضع يده على كلمة كلمة
منها فيقول : « إنها فصيحة ؟ » كيف ؟ وسبب الفصاحة فيها أمور لا يَشْكُ
عاقِلٌ في أنها معنوية :

أولها : أن كانت « على » فيها مُتعلِّقةٌ بمحذوف في موضع المفعول الثاني .
والثاني : أن كانت الجملة التي هي « هُمُ الْعُدُوُّ » بعدها عاريةٌ من حرف
عطف .

والثالث : التعريف في « العُدُوُّ » وأن لم يَقُلْ : « هم عُدُوُّ » .
= ولو أنك عَلَّمْتَ « على » بظاهر ، وأدخلت على الجملة التي هي « هُمُ
العُدُوُّ » حرف عطف ، وأسقطت « الألف واللام » من « العُدُوُّ » فقلت :
« يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيِّحَةٍ واقعةٌ عليهم ، وهُمُ عُدُوُّ » ، لرأيت الفصاحة قد ذَهَبَتْ

(١) السياق : « وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له فيما كان استعارة » .

عنها بأسرها . ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون « عليهم » متعلقاً بنفس « الصيحة » ، ويكون حاله معها كحالها إذا قلت : « صِحْتُ عليه » ، لأخرجته عن أن يكون كلاماً ، فضلاً عن أن يكون فصيحاً . وهذا هو الفيصل لمن عَقَلَ .

...

٤٧٧ - ومن العجيب في هذا ، ما رُوِيَ عن أمير المؤمنين عليّ رضوان الله (٢١٠) عليه أنه قال : « ما سمعت كَلِمَةً عربيةً من العربِ إلّا وَسَمِعْتُهَا من رسول الله ﷺ ، وسمعتَه يقول : « ماتَ حَتَفَ أَنفِهِ » ، وما سمعتها من عَرَبِيٍّ قَبْلَهُ » (١) = لا شُبْهَةٌ في أن وصف اللفظ « بالعربى » في مثل هذا يكون في

القول في مات
حتف أنفه

(١) هذا خبر مشهورة نسبتها إلى عليّ رضى الله عنه ، ولكنى لم أقف عليه منسوباً إلى عليّ في غير كتب الأدب ، وإنما هو من حديث عبد الله بن عتيك رضى الله عنه ، وهو في مسند أحمد ٤ : ٣٦ من زيادات ابنه عبد الله قال :

« حدثنا عبد الله ، حدثني أباي ، حدثنا يزيد بن هرون قال ، أنبأنا محمد بن إسحق ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن محمد بن عبد الله بن عتيك ، أحد بني سلمة ، عن أبيه عبد الله بن عتيك قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من خرج من بيته مجاهداً في سبيل الله عز وجل = ثم قال بأصابعه هؤلاء الثلاث ، الوسطى والسبابة والإبهام ، فجمعهنّ ، وقال : وأين المجاهدون = فخرّ عن دابته ومات ، فقد وقع أجره على الله ، أو لدغته دابة فمات ، فقد وقع أجره على الله = أو ماتَ حَتَفَ أَنفِهِ ، فقد وقع أجره على الله عز وجل = والله إنها لكلمة ما سمعتها من أحدٍ من العرب قبل رسول الله ﷺ = فمات فقد وقع أجره على الله ، ومن مات قَعَصاً فقد استوجب المآب . »
وانظر أيضاً ترجمة « عبد الله بن عتيك » رضى الله عنه في أسد الغابة ، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢ : ٦٧ ، ٦٨

معنى الوصف بأنه فصيح . وإذا كان الأمر كذلك ، فأنظر هل يقع في وهم متوهم أن يكون رضى الله عنه قد جعلها « عربية » من أجل ألفاظها ؟ وإذا نظرت لم / تشك في ذلك .

٢٥٨

...

٤٧٨ - وأعلم أنك تجد هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه ، تجرى على ألسنتهم ألفاظٌ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين معانى الكلم ، ثم تراهم لا يعلمون ذلك .

بيان آخر في
النظم « وتوخي
معاني النحو

297

فمن / ذلك ما يقوله الناس قاطبةً من أن العاقل يُرتب في نفسه ما يريد أن يتكلم به . وإذا رجعنا إلى أنفسنا لم نجد لذلك معنى سوى أنه يقصد إلى قولك « ضرب » فيجعله خبراً عن « زيد » ، ويجعل « الضرب » الذى أخبر بوقوعه منه واقعاً على « عمرو » ويجعل « يوم الجمعة » زمانه الذى وقع فيه ، ويجعل « التأديب » غرضه الذى فعل « الضرب » من أجله ، فيقول : « ضرب زيد عمراً يوم الجمعة تأديباً له » . وهذا كما ترى هو توخى معانى النحو فيما بين معانى هذه الكلم .

ولو أنك فرضت أن لا تتوخي في « ضرب » أن تجعله خبراً عن « زيد » وفي « عمرو » أن تجعله مفعولاً به الضرب ، وفي « يوم الجمعة » أن تجعله زماناً لهذا الضرب ، وفي « التأديب » ، أن تجعله غرض زيد من فعل الضرب = ما تصوّر في عقل ، ولا وقع في وهم ، أن تكون مرتباً لهذه الكلم . وإذا قد عرفت ذلك ، فهو العبرة في الكلام كله ، فمن ظن ظناً يودى إلى خلافه ، ظن ما يخرج به عن المعقول .

ومن ذلك إثباتهم التعلق والاتصال فيما بين الكلم وصوابها تارة ،

②٩١ وَتَفِيهِمَ لهما أخرى . ومعلوم علمَ الضرورة أن لَنْ يُتَصَوَّرَ أن يكون للفظية تعلق بلفظة أخرى من غير أن يُعْتَبَرَ حالُ معنى هذه مع معنى تلك ، ويُرَاعَى هناك أمرٌ يَصِلُ إحداهما بالأخرى ، كمرعاة كون : « نيك » ، جَوَاباً للأمر في قوله : « قفانيك » ، وكيف بالشكِّ في ذلك ؟ ولو كانت الألفاظ يتعلَّق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ ، ومع اطِّراح النَّظَر في معانيها ، لأدَّى ذلك إلى أن يكون الناسُ حين ضَحِكُوا مما يَصْنَعُهُ الْمُجَانُّ من قِرَاءَةِ أنصاف / الكُتُب ، ضَحِكُوا عن جهالةٍ ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ / حين قال :

298

٢٥٩

عَدَلًا شَبِيهًا بِالْجُنُونِ كَأَنَّمَا قَرَأَتْ بِهِ الْوَرَهَاءُ شَطْرَ كِتَابِ (١)

لأنهم لم يضحكوا إلا من عَدَم التعلُّق ، ولم يجعله أبو تمام جنوناً إلا لذلك . فأنظر إلى ما يَلْزَمُ هؤلاء القوم من طرائف الأمور .

...

فَصْلٌ

٤٧٩ - وهذا فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ على بُطْلانِ أن تكون

« الفصاحة » صفةً للفظ من حيث هو لفظ .

دليل آخر على بطلان أن
تكون « الفصاحة » صفة
للفظ من حيث هو لفظ

لا تخلو « الفصاحة » من أن تكون صفةً في اللفظ محسوسةً تدرك
بالسمع ، أو تكون صفةً فيه معقولة تعرف بالقلب . فمُحَالٌ أن تكون صفةً في
اللفظ محسوسةً ، لأنها لو كانت كذلك ، لكان ينبغي أن يَسْتَوِيَ السامعون
للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً . وإذا بطل أن تكون محسوسةً ، وجب
الحكم ضرورة بأنها صفةٌ معقولةٌ . وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولةً ، فإنَّما
لا نعرف للفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحس ، إلا دلالته على
معنى . (١) وإذا كان كذلك ، لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة ،
وصف له من جهة معناه ، لا من جهة نفسه ، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عُدْرٌ
في الشك ، والله الموفق للصواب .

...

٤٨٠ - (٣٩٢) وبيان آخر ، وهو أن القارىء إذا قرأ قوله تعالى : (وَأَشْتَعَلَ

الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤٤] ، فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي
الكلام إلى آخره . فلو كانت « الفصاحة » صفةً للفظ « اشتعل » ، لكان ينبغي أن
يُحَسِّنَهَا القارىء في حال نُطْقِهِ بِهِ . فمُحَالٌ أن تكون للشيء صفةً ، ثم لا يصح
العلم / بتلك الصفة إلا من بعد عَدَمِهِ . وَمَنْ ذَا رَأَى صفةً يَعْرِى موصوفها عنها

بيان آخر في بطلان
أن تكون الفصاحة للفظ
من حيث هو لفظ

في حال وجوده ، حتى إذا عُدِم صارت موجودةً فيه ؟ وهل سَمِع السامعون ، في قديم الدهر وحديثه ، بصفةٍ شَرَطُ حصولها لموصوفها أن يُعَدَم الموصوف ؟ فإن قالوا : إنَّ الفصاحة التي ادَّعيناها لللفظ « اشتعل » تكون فيه في حال نطقنا به ، إلاَّ أننا لا نعلم في تلك / الحال أنها فيه ، فإذا بلغنا آخر الكلام علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين نطقنا به .

٢٦٠

قيل : هذا فنُّ آخرُ من العَجَب ، وهو أن تكون هُنا صفة مَوْجُودة في شيء ، ثم لا يكون في الإمكان ولا يَسَع في الجواز ، أن يُعَلَم وجود تلك الصفة في ذلك الشيء إلا من بعد أن يُعَدَم ، ويكون العلمُ بها ويكونها فيه محجوباً عنا حتى يُعَدَم ، فإذا عُدِم علمنا حينئذ أنها كانت فيه حين كان .

٤٨١ - ثم إنه لا شبهة في أن هذه الفصاحة التي يدَّعونها للفظ هي مُدَّعاةٌ لمجموع الكلمة دون آحاد حروفها ، إذ ليس يبلغ بهم تهافتُ الرأى إلى أن يدَّعوا لكلِّ واحدٍ من حروف « اشتعل » فصاحةً ، فيجعلوا « الشين » على حدِّته فصيحاً ، وكذلك « التاء » ، و « العين » و « اللام » . وإذا كانت الفصاحة مُدَّعاةً لمجموع الكلمة ، لم يُتَصَوَّر حصولها لها إلا من بعد أن تُعَدَم كلها وينقضى أمرُ النطق بها . ذاك لأنه لا يُتَصَوَّر أن تدخُل الحروفُ بجملتها في النطق (٢١٣) دَفعةً واحدةً ، حتى تجعل « الفصاحة » موجودةً فيها في حال وجودها . وما بَعَدَ هذا إلا أن نسأل الله تعالى العصمةَ والتوفيق ، فقد بلغ الأمرُ في الشَّناعةِ إلى حدٍّ ، إذا تنبَّه العاقل لَفِّ رأسه حياءً من العقل ، (١) حين يراه قد قال / قولاً هذا مؤداه ، وسلك مسلكاً إلى هذا مُفضاه .

300

(١) في المطبوعة : « انتبه » ، وفي « س » : « تبيَّه » .

وما مَثَلٌ من يَزْعُمُ أن « الفصاحة » صفةٌ لِلْفَظِّ من حيث هو لَفْظٌ ونُطِقُ لسانٍ ، ثم يَزْعُمُ أنه يدَّعيها لمجموع حروفه دون آحادها ، إلا مَثَلٌ من يَرعِمُ أن هُهنا غَزَلاً إذا نُسِجَ منه ثوبٌ كان أَحْمَرَ ، وإذا فُرِّقَ ونُظِرَ إليه خَيْطاً خَيْطاً ، لم تكن فيه حُمْرَةٌ أصلاً !

...

٤٨٢ - ومن طريف أمرهم ، أنك ترى كَأَفْتِهِمْ لا ينكرون أن اللَّفْظَ المستعارَ إذا كان فصيحاً ، كانت فصاحته تلك من أجل استعارته ، ومن أجل لُطْفِ وغرابةِ كانا فيها ، وتراهم مع ذلك لا يشكُّون في أن الاستعارة لا تُحْدِثُ في حروف اللَّفْظِ صِفَةً ولا / تغير أجزاسها عما تكون عليه إذا لم يكن مستعاراً ، وكان متروكاً على حقيقته ، وأن التأثير من الاستعارة إنما يكون في المعنى . كيف ؟ وهم يعتقدون أن اللفظ إذا استُعيرَ لشيءٍ ، نُقِلَ عن معناه الذي وُضِعَ له بالكلية . وإذا كان الأمر كذلك ، فلولا إهمالهم أنفُسَهُمْ وتَرْكُهُم النَّظَرَ ، لقد كان يكون في هذا ما يُوقِظُهُم من غفلتهم ، ويكشف الغطاءَ عن أعينهم .

...

فَصْلٌ

٤٨٣ - وما ينبغي أن يَعْلَمَهُ الإنسان ويجعله على ذِكْرٍ ، أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ
يتعلَّقَ الفِكْرُ بمعاني الكلم أفراداً ومُجَرَّدَةً من معاني النَّحْوِ ، فلا يَقُومُ في وَهْمٍ
ولا يَصِحُّ في عَقْلِ ، أن يتفكَّرَ متفكِّراً في معنى « فِعْلٍ » من غير أن يريد إعماله
في « آسَمِ » ، ولا أن يتفكَّرَ في معنى « اسم » من غير أن يريد إعمال « فعلٍ »
فيه ، وجعلهُ فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سيوى ذلك / من
الأحكام ، (١) (٢٩٤) مثل أن يريد جَعَلَهُ مبتدأً ، أو خبراً ، أو صفةً أو حالاً ،
أو ما شاكل ذلك .

بيان أن الفكر لا يتعلق
بمعاني الكلم مجرّدة
من معاني النحو

301

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فأعتمد إلى أيّ كلام شئت ، وأزل أجزاءه
عن مواضعها ، وضعتها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل
في :

* قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

« من نبك قفا حبيب ذكري منزل » ، ثم انظر هل يتعلق منك فكرٌ بمعنى
كلمة منها ؟

...

٤٨٤ - واعلم أني لست أقول إن الفِكْرَ لا يتعلق بمعاني الكلم المُفْرَدَةِ
أصلاً ، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مُجَرَّدَةً من معاني النحو ، ومنطوقاً بها على
وجهٍ لا يَتَأْتِي معه تقدير معاني النحو وتوحيها فيها ، كالذي أريتك ، وإلاّ فإنك

(١) في المطبوعة : « ويريد منه » .

إذا فكَرَّت في الفعلين أو الاسمين ، تريد أن تخبرَ بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبهُ بغرضك ، مثل أن تنظر : أيهما أمدحُ وأذمُّ ، أو فكَرَّت في الشيئين تريد أن تُشَبِّه الشيءَ بأحدهما أيهما أشبهُ به = (١) كنتَ قد فكَرَّت في معاني أنْفُسِ الكَلِمِ ، إلا أن فكرت ذلك لم يكن إلا من بعد أن تَوَخَّيت فيها معنى من معاني النحو ، وهو أن أردتَ جَعَلَ الاسم الذي فكَرَّت / فيه خبراً عن شيء أردتَ فيه مدحاً أو ذمّاً أو تشبيهاً ، أو غير ذلك من الأَعْرَاض = (٢) ولم تجيء إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرداً ، ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبرٍ . فأعرف ذلك .

٢٦٢

٤٨٥ - وإن أردتَ مثلاً فخذ بيتَ بشار :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّعْمِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ (٣)

شرح مثال على مقاله الآتية

في بيت بشار ، وأدلة ذلك

302

وأنظر هل يُتَصَوَّر أن يكونَ بشارٌ قد أخطَرَ معاني هذه الكَلِمِ / بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيها = وأن يكونَ قد وقع « كأنَّ » في نفسه من غير أن يكونَ قَصْدَ إيقاع التَّشْبِيهِ منه على شيء = وأن يكونَ فكَرَّ في « مُثَارِ (٢٩٥) النَّعْمِ » ، من غير أن يكونَ أراد إضافة الأول إلى الثاني = وفكرَّ في « فوق رؤوسنا » ، من غير أن يكونَ قد أراد أن يُضَيِّفَ « فوق » إلى « الرؤوس » = وفي « الأسياف » من دون أن يكونَ أراد عطفها بالواو على « مثار » = وفي « الواو »

(١) السياق : « فإنك إذا فكرت في الفعلين كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم » .

(٢) السياق : « كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم ولم تجيء إلى فعل أو اسم

ففكرت » .

(٣) سلف البيت برقم : ٨٤ ، ص : ٩٦

من دون أن يكون أراد العطف بها = وأن يكون كذلك فكّر في « الليل » ، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً « لكأن » = وفي « تهاوى كواكبه » ، من دون أن يكون أراد أن يجعل « تهاوى » فعلاً للكواكب ، ^(١) ثم يجعل الجملة صفةً لليل ، ليتّم الذى أراد من التشبيه ؟ ^(٢) أم لم يُخَطِر هذه الأشياء بباله إلاّ مراداً فيها هذه الأحكام والمعانى التى تراها فيها ؟

٤٨٦ - وليت شعرى ، كيف يُتصوّر وقوع قَصْدٍ منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى « القَصْدُ إلى معانى الكلم » ، أن تُعَلِّم السامع بها شيئاً لا يَعْلَمُه . ومعلوم أنك ، أيّها المتكلم ، لستَ تُقْصِدُ أن تُعَلِّم السامع معانى الكلم المفردة التى تُكَلِّمُه بها ، فلا تقول : « خرج زيد » ، لتعلمه معنى « خرج » فى اللغة ، ومعنى « زيد » . كيف ؟ ومُحال أن تكلمه بالفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف . ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسمٍ آخر أو فعلٍ ، / كلاماً . وكنت لو قلتُ « خَرَجَ » ، ولم تأتْ بأسم ، ولا قَدَّرت فيه ضميرَ الشئ ، أو قلت : « زيد » ، ولم تأتْ بفعل ولا اسم آخر ولم تُضْمِرْه فى / نفسك ، كان ذلك وصَوْتاً تُصَوِّتُه سواءً ، فاعرفه .

٢٦٣

303

...

٤٨٧ - واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب

نظم الكلام ، وتوضي
النحو بسلك الكلام
سبكاً واحداً

(١) أسقط كاتب « ج » كلاماً ، فكتب : « فكر فى الليل من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « هل يُتصوّر أن يكون بشار قد أخطر معانى فى هذه الكلم بباله أم لم يُخَطِر هذه الأشياء بباله » .

أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة . وذلك أنك إذا قلت : « ضَرَبَ زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضَرْباً شديداً تأديباً له » ، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلُّها على مفهوم ، هو معنى واحد لا عدَّة معانٍ ، كما (٢٩٦) يتوهمه الناس . وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيدة أنفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيدة وجوه التعلُّق التي بين الفعل الذي هو « ضرب » ، وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصُول التعلُّق .

وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من « عمرو » ، وكون « يوم الجمعة » زماناً للضرب ، وكون « الضرب » ضرباً شديداً ، وكون « التأديب » علة للضرب ، أيتصوّر فيها أن تُفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة ، وهو إسناد « ضرب » إلى « زيد » ، وإثبات « الضرب » به له ، حتى يُعقل كون « عمرو » مفعولاً به ، وكون « يوم الجمعة » مفعولاً فيه ، وكون « ضرباً شديداً » مصدرًا ، وكون « التأديب مفعولاً له = (١) من غير أن يخطر ببالك كون « زيد » فاعلاً للضرب ؟

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُتصوّر ، لأن « عمراً » مفعول لضرب وقع من « زيد » عليه ، و « يوم الجمعة » زمان لضرب وقع من زيد ، و « ضرباً شديداً » بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته ، و « التأديب » علة له وبيان أنه كان الغرض منه . وإذا كان ذلك كذلك ، بأن منه وثبت ، أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدَّة معانٍ ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً لضرباً لعمرو / في وقت

(١) السياق من وسط الفقرة : « ... أيتصوّر فيها أن تُفرد عن المعنى الأول من غير أن

كذا ، وعلى صيغة كذا ، ولعرض كذا . ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد .

...

٤٨٨ - وإذ قد / عرفت هذا ، فهو العبرة أبداً . فبيت بشار إذا تأملته

٢٦٤

وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم ، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسراً من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب ، ويخرجها لك سواراً أو حلخالاً . وإن أتت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض ، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار . (١) وذلك أنه لم يرد (٣٩٧) أن يشبه « النقع » بالليل على حدة ، و « الأسياف » بالكواكب على حدة ، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر الكواكب وتهاوى فيه . (٢) فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد ، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد .

عودة إلى بيان

ما في بيت بشار
وأه سبيكة واحدة

فانظر الآن ما تقول في اتحاد هذه الكلم التي هي أجزاء البيت ؟ أتقول : إن ألفاظها اتحدت فصارت لفظة واحدة ؟ أم تقول : إن معانيها اتحدت فصارت الألفاظ من أجل ذلك كأنها لفظة واحدة ؟ فإن كنت لا تشك أن الاتحاد الذي تراه هو في المعاني ، إذ كان من فساد العقل ، ومن الذهاب في الخيل ، أن يتوهم متوهم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظة واحدة .

(١) « فصم السوار وغيره » ، أن يكسره أو يصدعه من غير أن يبين بعضه من بعض . وانظر

بيت بشار فيما سلف رقم : ٤٨٥

(٢) « انكدرت النجوم » ، انقضت وتناثرت .

305 فقد أراك ذلك ، إن لم تُكَايِرْ عقلك ، أن « النظم » يكون في معاني الكلم دون ألفاظها ، وأن نَظْمُهَا هُوَ تَوَحُّيْ معاني النحو فيها . وذلك أنه إذا نَبَتِ الاتحاد ، وثبت أنه في المعاني ، فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتحدت المعاني / في بيت بشَّارٍ . وإذا نظرنا لم نجد لها اتحاداً إلا بأن جعل « مُتَارَ النقع » اسم « كأن » ، وجعل الظرف الذي هو « فوق رعووسنا » معمولاً « لمُتَارٍ » ومعلماً به ، وأشرك « الأسياف » في « كأن » بعطفه لها على « مُتَار » ، ثم بأن قال : « ليل تَهَاوَى كواكِبُهُ » ، فأتى بالليل نكرةً ، وجعل جملة قوله : « تهاوى كواكبه » له صفةً ، ثم جعل مجموع : « ليل تهاوى كواكبه » ، خبراً « لِكَأَنَّ » .

فانظر هل ترى شيئاً كان الاتحادُ به غيرَ ما عدَدناه ؟ وهل تعرف له مُوجِباً سواه ؟ فلولاً الإحلاذُ إلى الهُوَيْتَا ، وَتَرَكَ النَّظْرَ وَغِطَاءَ الْقَى على عيون أقوامٍ ، لكان يَنْبَغِي أن يكون في هذا / وَحَدَهُ الكفايةُ وما فوق الكفاية . ونسأل الله تعالى التوفيق .

٢٦٥

...

آفة الذين هجوا بأمر
« اللفظ » من المعزلة
وبيان فساد أقوالهم

٤٨٩ - (٢٩٨) وأعلم أن الذى هو آفة هؤلاء الذين لَهَجُوا بالأباطيل في أمر « اللفظ » أنهم قومٌ قد أسلموا أَنْفُسَهُمْ إلى التَّخْيِيلِ ، وَأَلْفَوْا مَقَادَتَهُمْ إلى الأوهام ، حتى عدلت بهم عن الصوابِ كُلِّ مَعْدِلٍ ، ودخلت بهم من فُحْشِ العَلَطِ في كُلِّ مَدْخَلٍ ، وتَعَسَّفت بهم في كُلِّ مَجْهَلٍ ، وجعلتهم يَرْتَكِبُونَ في نُصْرَةِ رَأْيِهِمُ الفاسدِ القولَ بِكُلِّ مُحَالٍ ، ويقتحمون في كُلِّ جَهَالَةٍ ، حتى أنك لو قلت لهم : إنه لا يَتَأْتَى للنظامِ نَظْمُهُ إلا بالفكر والرؤية ، فإذا جعلتم « النظم » في الألفاظ ، لزمكم من ذلك أن تجعلوا فِكْرَ الإنسان إذا هو فَكَّرَ في نظم الكلام ، فِكْرًا في الألفاظ التى يريد أن ينطق بها دُونَ المعاني = (١) لم يُيَالُوا أن

(١) السياق : « حتى إنك لو قلت لهم : إنه لا يتأتى للنظم لم ييالوا » .

يرتكبوا ذلك ، وأن يتعلّقوا فيه بما في العادة ومَجْرَى الجِبِلَّة من أن الإنسان يُخَيَّل إليه إذا هُوَ فَكَّر ، أنه كأنه ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها ، حتى / يُرى أنه يسمّعها سَمَاعَه لها حين يُخْرِجها مِنْ فيه ، وحين يجرى بها اللسان .

306

وهذا تجاهل ، لأنَّ سبيلَ ذلك سبيلُ إنسانٍ يتخيَّل دائماً في الشيء قد رآه وشاهده أنه كأنه يراه وينظر إليه ، وأنَّ مثاله نُصِبَ عينيه . فكما لا يُوجب هذا أن يكون رآياً له ، وأن يكون الشيء موجوداً في نفسه ، كذلك لا يكون تخيُّله أنه كأنه ينطق بالألفاظ ، مُوجِباً أن يكون ناطقاً بها ، وأن تكون موجودة في نفسه ، حتّى يُجعل ذلك سبباً إلى جعل الفكر فيها .

٤٩٠ - ثمَّ إنَّنا نعمل على أنه ينطق بالألفاظ في نفسه ، وأنه يجدها فيها على الحقيقة ، فمن أين لنا أنه إذا فكر كان الفكر منه فيها ؟ أم ماذا يُروم ، ليت شعري ، بذلك الفكر ؟ ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يُخبر عن شيء بشيء ، أو يصِف شيئاً بشيء ، أو يضيف شيئاً إلى شيء ، أو يُشرك شيئاً في حكم شيء ، أو يخرج شيئاً من حكمٍ قد سبق منه لشيء ، أو يجعل وجود شيء (٢٩٩) شرطاً في وجود شيء ، وعلى هذا السبيل ؟ وهذا كلُّه / فِكْرٌ في أمور مَعْقُولَةٍ زائدة على اللفظ . (١)

فكر الإنسان ، هل هو
فكر في الألفاظ وحدها ؟
أم هو فكر في
الألفاظ والمعاني معا ؟

٢٦٦

٤٩١ - وإذا كان هذا كذلك ، لم يَحُلْ هذا الذي يجعل في الألفاظ فِكْراً من أحد أمرين : إمَّا أن يُخرج هذه المعاني من أن يكون لواضع الكلام فيها فِكْرٌ وَيَجْعَلُ الفِكْرُ كُلَّهُ في الألفاظ = وإمَّا أن يجعل له فِكْراً في اللفظ مُفْرَداً عن الفكرة في هذه المعاني . فإن ذهب إلى الأوَّل لم يُكَلِّم ، وإن ذهب إلى الثاني لزمه

(١) في المطبوعة : « أمور معلومة معقولة » ، زاد ما لا خير فيه .

أَنْ يُجَوِّزَ وَقَوْعَ فِكْرٍ مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعَانِيَ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ أَصْلًا ، (١) فِي الْأَلْفَاظِ . وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى مَكَانَ الشُّنْعَةِ وَالْفَضِيحَةِ فِيهِ .

...

307

٤٩٢ - / وَشَبِيهَةٌ بِهَذَا التَّوَهُّمِ مِنْهُمْ ، أَنَّكَ قَدْ تَرَى أَحَدَهُمْ يَعْتَبِرُ حَالَ السَّمَاعِ ، فَإِذَا رَأَى الْمَعَانِيَ لَا تَتَرْتَّبُ فِي نَفْسِهِ إِلَّا بِتَرْتُّبِ الْأَلْفَاظِ فِي سَمْعِهِ ، ظَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعَانِيَ تَبَعٌ لِلْأَلْفَاظِ ، وَأَنَّ التَّرْتُّبَ فِيهَا مَكْتَسَبٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَمِنْ تَرْتُّبِهَا فِي نُطْقِ الْمُتَكَلِّمِ .

كشفت وهم في مسألة ترتب الألفاظ في النفس ، والسمع

وهذا ظن فاسد ممن يُظنّه ، فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له ، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السامع ، وإذا نظرنا علمنا ضرورة أنه مُحال أن يكون الترتب فيها تبعاً لترتب الألفاظ ومكتسباً عنه ، لأن ذلك يقتضى أن تكون الألفاظ سابقةً للمعاني ، وأن تقع في نفس الإنسان أولاً ، ثم تقع المعاني من بعدها وتاليةً لها ، بالعكس مما يعلمه كل عاقل إذا هو لم يؤخذ عن نفسه ، ولم يضرب حجاب بينه وبين عقله . وليت شعري ، هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني ؟ وهل هي إلا حَدَمٌ لها ، ومُصَرِّفَةٌ على حكمها ؟ أو ليست هي سمات لها ، وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها ؟ فكيف يتصور أن تسبق المعاني (٢) وأن تتقدمها في تصور النفس ؟ إن جاز ذلك ، جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عُرفت الأشياء ، وقبل أن كانت . وما أدري ما أقول في شيء يجزئ الداهيين إليه إلى أشباه هذا من فنون المُحال ، وردى الأقوال . (٢)

...

(١) السياق : « أن يجوّز وقوع فكر من الأعجمي في الألفاظ » .

(٢) في المطبوعة : « وروى الأحوال » ، وهو لا شيء .

٤٩٣ - وهذا سؤال لهم من جنس آخر في « النظم ». قالوا : لو كان « النظم » يكون في معاني النحو ، لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه ، لا / يتأتى له نظم كلام . وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو .

٢٦٧

308

قيل : هذه شبهة من جنس ما عرض للذين عابوا المتكلمين فقالوا : « إنا نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم والعلماء في الصدر الأول ، لم يكونوا يعرفون « الجواهر » و « العرض » ، و « صفة النفس » و « صفة المعنى » وسائر العبارات التي وضعتموها ، فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحداية الله ، ^(١) إلا بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتموها ، فينبغي لكم أن تدعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه ، وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم .

رد شبهة للمعتزلة في

« النظم » ، وأن البدوي ، لم يسمع بالنحو قط ، والصحابة لا يعرفون أفعال المتكلمين

وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين ، وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات ، لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : « جاءني زيد ركباً » ، وبين قوله : « جاءني زيد الركب » ، لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال : « ركباً » ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في « ركب » : « إنه حال » ، وإذا قال : « الركب » ، أنه صفة جارية على « زيد » = وإذا عرف في قوله : « زيد منطلق » أن « زيدا » محبر عنه ، و « منطلق » خبر ، لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى « زيدا » مبتدأ = وإذا عرف في قولنا : « ضربه تأديباً له » ، أن المعنى في التأديب أنه عرض من الضرب ، وأنه ضربه ليتأديب ، لم يضره أن لا يعلم أنا نسمى « التأديب » مفعولاً له .

(١) في « س » و « ج » : « حَدَّثَ الْعَالَمَ » ، مضبوطة في المخطوطتين ، وهو مصدر غريب ، والله

ولو كان عَدَمُه العِلْمُ بهذه العبارات ، (١) (٣٠) يَمْنَعُه العِلْمُ بما وضعناها له وأرذناه بها = لكان يَنْبَغِي أن لا يكون له سبيلٌ إلى بيان أغراضه ، وأن لا يَفْصِلُ فيما يتكَلَّمُ به بين نفي وإثبات ، وبين « ما » / إذا كان استفهاماً ، وبينه إذا كان بمعنى « الذي » ، وإذا كان بمعنى المجازاة ، لأنه لم يَسْمَعْ عباراتنا في الفرق بين هذه المعاني .

309

٢٦٨

أَثَرِي الأعرابي حين / سمع المُؤدَّن يقول : « أشهد أن محمداً رسول الله » بالنصب ، فأنكر وقال : صنع ماذا ؟ = أنكر عن غير عِلْمٍ أن النصب يُخرجه عن أن يكون خبراً ويجعله والأوَّل في حكم اسم واحد ، وأنه إذا صار والأوَّل في حكم اسم واحد ، احتيج إلى اسمٍ آخر أو فعلٍ ، حتى يكون كلاماً ، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة ؟ إن كان لم يعلم ذلك ، فلماذا قال : « صنع ماذا ؟ » ، فطلب ما يجعله خبراً ؟

بيان في ردّ
شبهة المعتزلة

٤٩٤ - ويكفيك أنه يلزم على ما قالوه أن يكون أمرؤ القيس حين قال :

* قفا نَبِكُ من ذِكْرِي حبيبٍ ومنزل *

قاله وهو لا يعلم ما نعيه بقولنا : أن « قفا » أمرٌ ، و « نبك » جواب الأمر ، و « ذكري » مُضَافٌ إلى « حبيب » ، و « منزل » معطوف على الحبيب = وأن تكون هذه الألفاظ قد تَرْتَبَتْ له من غير قَصْدٍ منه إلى هذه المعاني . (٢) وذلك يوجب أن يكون قال : « نبك » بالجزم من غير أن يَكُونَ عرفَ معنًى يوجب الجزم ، وأتى به مؤخراً عن « قفا » ، من غير أن عرف لتأخيره مُوجِباً سوى طلب الوزن .

(١) في المطبوعة ، وفي نسخة عند « س » : « عدمُ العِلْمِ » .

(٢) في المطبوعة وحدها : « قد رتبت له » .

وَمَنْ أَفْضَتْ بِهِ الْحَالُ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الشَّنَاعَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَدِعْ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ ، فَلَيْسَ إِلَّا تَرَكُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ .

٤٩٥ - وَلَوْلَا أَنَّا نُحِبُّ أَنْ لَا يَنْبَسَ أَحَدٌ فِي مَعْنَى السُّؤَالِ وَالْإِعْتِرَاضِ بِحَرْفٍ إِلَّا أَرَيْنَاهُ الَّذِي اسْتَهْوَاهُ ، لَكَانَ تَرَكُ التَّشَاغُلِ بِإِيرَادِ هَذَا وَشِبْهِهِ أَوْلَى .
 ذَاكَ لِأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا عِلْمَ ضَرُورَةٍ أَنَّا لَوْ بَقِينَا الدَّهْرَ الْأَطْوَلَ نُصَعَّدُ وَنُصَوِّبُ ، (١)
 (٣٠٠) وَنَبْحُ / وَنُقَبُّ ، نَبَغَى كَلِمَةً قَدْ اتَّصَلَتْ بِصَاحِبَةٍ لَهَا ، وَلَفْظَةٌ قَدْ
 انْتَضَمَتْ مَعَ أُخْتَيْهَا ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُتَوَخَّى فِيمَا بَيْنَهُمَا مَعْنَى مِنْ مَعَانِي النِّحْوِ ، (٢)
 طَلَبْنَا مَمْتَعًا ، وَثَبَّتْنَا مَطَايَا الْفِكْرِ ظُلْمًا . فَإِنْ كَانَ هُنَا مِنْ يَشْكُ فِي ذَلِكَ ،
 وَيَزْعَمُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ لِاتِّصَالِ الْكَلِمِ بِبَعْضِهَا بَعْضًا ، وَانْتِظَامِ الْأَلْفَاظِ بِبَعْضِهَا مَعَ
 بَعْضٍ ، مَعَانِي غَيْرِ مَعَانِي النِّحْوِ ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ : هَاتِ ، فَيَبِينُ لَنَا تِلْكَ الْمَعَانِي ، وَأَرِنَا
 مَكَانَهَا ، وَأَهْدِنَا لَهَا ، فَلَعَلَّكَ قَدْ أَوْتَيْتَ عِلْمًا قَدْ حُجِّبَ عَنَّا ، وَفُتِحَ لَكَ / بَابٌ
 قَدْ أَغْلَقَ دُونَنَا :

310

٢٦٩

وَذَاكَ لَهُ إِذَا الْعَنْقَاءُ صَارَتْ مُرَبِّبَةً وَشَبَّ ابْنُ الْحَصِيِّ (٣)

...

(١) « الدهر » في المطبوعة و « س » ، أما « ح » فكتب كلمة لم أحسن قراءتها .

(٢) في المطبوعة وحدها : « نتوخي » .

(٣) « العنقاء » طائر ضخم لا يكاد يرى إلا في الدهور ، هكذا زعموا . ويعنى بقوله :
 « مرّبة » ، أن يربّيها الناس كما يربّي الحمام ، وهذا محال . وكذلك الحصيّ لا ولد له ، فأنى يكون له ولد
 يشب!

فَصْلٌ

آفة وشبهة في مسألة التعبير
عن المعنى بلفظين أحدهما
فصيح ، والآخر غير فصيح

٤٩٦ - قد أردتُ أن أعيد القول في شيء هو أصلُ الفساد ومُعْظَمُ الآفة ، والذي صار حِجَازاً بين القوم وبين التأمل ، وأخذ بهم عن طريق النَّظَر ، وحال بينهم وبين أن يُصْغُوا إلى ما يقال لهم ، وأن يفتحوا للذي تَبَيَّنَ أَعْيُنُهُمْ ، وذلك قولهم : « إِنَّ الْعُقَلَاءَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُعْبَرَ عَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِلَفْظَيْنِ ، ثُمَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا فَصِيحاً ، وَالْآخَرُ غَيْرَ فَصِيحٍ . وَذَلِكَ ، قَالُوا ، يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ لِلْفَرْقِ نَصِيبٌ فِي الْمِزْيَةِ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَقْصُورَةً عَلَى الْمَعْنَى ، لَكَانَ مُحَالاً أَنْ يُجْعَلَ لِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ فَضْلاً عَلَى الْآخَرِ ، مَعَ أَنَّ الْمَعْبَرِ عَنْهُ وَاحِدٌ » .

وهذا شيءٌ تَرَاهُمْ يُعْجَبُونَ بِهِ وَيَكْثُرُونَ تَرْدَادَهُ ، مَعَ أَنَّهُمْ يُوَكِّدُونَهُ فَيَقُولُونَ : « لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لِلبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ فَضْلاً عَلَى تَفْسِيرِ الْمَفْسَّرِ لَهُ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ إِنَّمَا يَشْرُفُ / مِنْ أَجْلِ مَعْنَاهُ ، فَإِنَّ لَفْظَ الْمَفْسَّرِ يَأْتِي عَلَى الْمَعْنَى وَيُوَدِّيهِ لَا مُحَالَةً ، إِذْ لَوْ كَانَ لَا يُوَدِّيهِ ، لَكَانَ لَا يَكُونُ تَفْسِيراً لَهُ » .

311

ثم يقولون : « وَإِذَا لَزِمَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ ، لَزِمَ مِثْلُهُ ③ » في الآية من القرآن « = وهم إذا انتهوا في الحجاج إلى هذا الموضوع ، ظنوا أنهم قد أتوا بما لا يجوز أن يُسْمَعَ عَلَيْهِمْ مَعَهُ كَلَامٌ ، ^(١) وَأَنَّهُ نَقْضٌ لَيْسَ بَعْدَهُ إِبْرَامٌ ، وَرَبَّمَا

(١) « معه » ليست في « ج » ، وفي هامش « س » كتب : « معه » ، وكتب فوقها : « لَعَلَّهُ » ،

يريد أن يقول : إن العبارة أجود استقامة إذا زاد « معه » ، فكنتها رشيد رضا : « أن يسمع معه لعله كلام » ، فأنى بشيء غريب طريف جداً .

أخرجهم الإعجابُ به إلى الضحك والتعجب ممن يرى أن إلى الكلام عليه سبيلاً ، وأنه يستطيع أن يقيم على بُطلان ما قالوه دليلاً .

٤٩٧ - والجواب ، وبالله التوفيق ، أن يقال للمحتج بذلك : قولك إنَّه يصحُّ أن يُعبَّر عن المعنى الواحد بلفظين ، يحتمل أمرين :

أحدهما : أن تُريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللغة ، مثل « الليث » و « الأسد » ، ومثل « شَحَط » و « بُعَد » ، وأشبه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى .

والثاني : أن تريد كلاً من .

فإن أردت الأول خرجت من المسألة ، / لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف ، دون الفصاحة التي تُوصفُ بها اللفظة مفردةً ، ومن غير أن يُعتَبَر حالها مع غيرها .

وإن أردت الثاني ، ولا بُدَّ لك من أن تريده ، فإن ههنا أصلاً ، مَنْ عرفه عرف سُقوط هذا الاعتراض . وهو أن يَعْلَم أن سبيل المعاني سبيل أشكال الحلي ، كالحاتم والشنف والسوار ، فكما أن من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غفلاً ساذجاً ، لم يعمل صانعه فيه شيئاً أكثر من أن أتى بما يقع عليه اسم الحاتم إن كان خاتماً ، ^(١) والشنف إن كان شنفاً ، وأن يكون مصنوعاً / بديعاً قد أغرب صانعه فيه . كذلك سبيل المعاني ، أن ترى الواحد منها غفلاً ساذجاً عامياً موجوداً في كلام الناس كلهم ، ثم تراه نفسه وقد عمَد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني ، فيصنع فيه ما يصنع الصنع الحاذق ،

٢٧٠

312

(١) في المطبوعة وحدها : « أن يأتي بما يقع » .

حتى يُعْرَبَ في الصَّنعة ، ويُدَقَّ في العمل ، ويُبَدَع في الصيَاغة . وشواهد ذلك حاضرة لك كيف شئت ، وأمثاله نُصَب عينيك من أين نظرت .

تَنْظُرُ إلى قول النَّاسِ : « الطبع لا يَتَغَيَّرُ » ، و « لستَ تستطيعُ » (٤٠٤) أن تخرج الإنسانَ عَمَّا جُبِلَ عليه ، فترى معنى غُفْلاً عامياً معروفاً في كل جيل وأمة ، ثم تنظر إليه في قول المتنبي :

يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نِسْيَانُكُمْ وَتَأْتِي الطَّبَاغُ عَلَى النَّاقِلِ (١)

فتجده قد خرج في أحسن صورة ، وتراه قد تحوّل جوهرةً بعد أن كان حرزرةً ، وصار أعجبَ شيء بعد أن لم يكن شيئاً .

...

٤٩٨ - وإذ قد عرفت ذلك ، فإن العقلاء إلى هذا قصدوا حين قالوا : « إنه يصحّ أن يُعَبَّرَ عن المعنى الواحدِ بلفظين ، ثم يكون أحدهما فصيحاً والآخر غير فصيح » ، كأنهم قالوا : إنه يصحّ أن تكون ههنا عبارتان أصل المعنى فيهما واحدٌ ، ثم يكون لإحدهما في تحسين ذلك المعنى وتزيينه ، وإحداثِ خصوصية فيه = تأثير لا يكون للأخرى .

٤٩٩ - وأعلم أن المخالف لا يخلو من أن ينكر / أن يكون للمعنى في إحدى العبارتين حُسْنٌ ومزيّة لا يكونان له في الأخرى ، وأن تحدّث فيه على الجملة صورةً لم تكن = (٢) أو يعرف ذلك .

فإن أنكّر لم يُكَلِّم ، لأنه يؤدّيه إلى أن لا يجعل للمعنى في قوله :

(١) هو في ديوانه .

(٢) السياق : « أن المخالف لا يخلو من أن ينكر أو يعرف » .

ردّ شبهة المعنزة
هذه وفساد قوهم ،
وهو فصل جيد

* وتأتي / الطباع على الناقل *

مزيةً على الذى يعقل من قولهم : « الطبع لا يتغير » ، و « لا يستطيع أن
يَخْرَجَ الإنسانَ عما جُبِلَ عليه » = وأن لا يرى لقول أبى نواس :

وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (١)

= مزيةً على أن يقال : « غيرُ بديع في قدرة الله تعالى أن يجمع فضائل
الْحَلْقِ كُلِّهِمْ في رجلٍ واحدٍ » . وَمَنْ أَدَاهُ قَوْلٌ يَقُولُهُ إِلَى مِثْلِ هَذَا ، كَانَ الْكَلَامُ
مَعَهُ مُحَالًا ، وَكَانَتْ إِذَا كَلَّفْتَهُ أَنْ يَعْرِفَ ، كَمَنْ يُكَلِّفُ أَنْ يَمَيِّزَ بُحُورَ الشَّعْرِ
بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، فَيَعْرِفُ الْمَدِيدَ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَالْبَسِيطَ مِنَ السَّرِيعِ = (٢) .
من ليس له ذوقٌ يقيم به الشعر من أصله .

وإن أعترف بأن ذلك يكون ، قلنا له : أخبرنا عنك ، أتقول في قوله :

* وتأتي الطباع على الناقل *

= أنه غاية في الفصاحة ؟ = فإذا قال : نَعَمْ . قيل له : أفكان كذلك
عندك من أجل حُرُوفِهِ ، أم من أجل حُسْنِ وَمَزِيَّةِ حِصْلَا فِي الْمَعْنَى ؟ = فإن قال :
من أجل حروفه : دخل في الهديان = وإن قال : من أجل حُسْنِ وَمَزِيَّةِ حِصْلَا فِي
الْمَعْنَى ، قيل له : فذاك ما أَرَدْنَاكَ عَلَيْهِ حِينَ قُلْنَا : إن اللفظ يكون فصيحاً
من أجل مزية تقع في معناه ، لا من أجل جَرِّهِ وَصَدَاهُ .

٥٠٠ - وأعلم أنه ليس شيء أبين وأوضح وأحرى أن يكشف الشبهة

« التشبيه » ، يكشف
شبهة المعتزلة

(١) هو في ديوانه ، وكتبه في المطبوعة هنا وفيما بعد : « ليس على الله بمستنكر » .

(٢) السياق : « كمن يكلف من ليس له ذوق » .

عن متأمله في صحة ما قلناه، ^(١) من « التشبيه ». فإنك تقول: « زيد كالأسد » أو « مثل الأسد » أو « شبيه بالأسد »، فتجد ذلك كله تشبيهاً غفلاً ساذجاً = ثم تقول: « كأن زيدا الأسد »، فيكون تشبيهاً أيضاً، إلا أنك ترى بينه وبين الأول بوناً بعيداً، لأنك ترى له صورة خاصة، وتجدك / قد فحمت المعنى وزدت فيه، بأن أفدت أنه من الشجاعة وشدة البطش، وأن / قلبه قلب لا يخامره الذعر ولا يدخله الروع، بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه = ثم تقول: « لئن لقيته ليلقيتك منه الأسد »، فتجده قد أفاد هذه المبالغة، لكن في صورة أحسن، وصفة أحص، وذلك أنك تجعله في « كأن »، يتوهم أنه الأسد، وتجعله ههنا يرى منه الأسد على القطع، فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين = ثم إن نظرت إلى قوله:

أَنَّ أُرْعِشْتَ كَفَأَ أَيْدِكَ وَأَصْبَحْتَ يَدَاكَ يَدَى لَيْثٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ ^(٢)

= وجدته قد بدا لك في صورة آتق وأحسن = ثم إن نظرت إلى قول أوطاة

ابن سُهَيْبَةَ:

إِنْ تَلَقَّنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَاطِرَةٍ تَنْسُ السَّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ ^(٣)

= وجدته قد فضل الجميع، ورأيت أنه قد أُخرج في صورة غير تلك الصور

كلها .

...

(١) السياق: « ليس شيء أبين وأوضح من التشبيه ».

(٢) الشعر للفرزدق في ديوانه، وفي الأغاني ٢١: ٣٢٧، (الهيئة)، وروايته: « فإنك جاذبه ».

(٣) مطلع شعر له في الأغاني، وقد مضى برقم: ٢٣٥.

٥٠١ - وأعلم أن من الباطل والمُحال ما يعلم الإنسان بطلانه واستحالته بالرجوع إلى النفس حتى لا يَشْكُ . ثم إنه إذا أراد بيان ما يجد في نفسه والدلالة عليه ، رأى المسلك إليه يعمُض ويَدُق . وهذه الشبهة أعنى قولهم : « إنه لو كان يجوز أن يكون الأمر على خلاف ما قالوه من أن الفصاحة وصِف للفظ من حيث هو لفظ ، لكان ينبغي أن لا يكون للبيت من الشعر فضلٌ على تفسير المُفسّر » ، ^(١) إلى آخره = ^(٢) من ذلك . وقد علقنا لذلك بالثُفوس وقويت فيها ، حتى إنك لا تُلقَى إلى أحدٍ من المتعلقين بأمر « اللفظ » كلمةً مما نحن فيه ، إلا كان هذا أوَّل كلامه ، وإلّا عَجَبَ وقال : « إن التفسير بيانٌ للمُفسّر ، فلا يجوز أن يبقى من معنى المُفسّر شيء لا يؤدِّيه التفسير ، ولا يأتي عليه ، لأن في تجويز ذلك القول بالمُحال ، وهو أن لا يزال يبقى من معنى المُفسّر شيء لا يكون إلى العلم به سبيل . وإذا كان الأمر كذلك ، ثبت أن الصحيح ما قلناه ، من أنه لا يجوز أن يكون للفظ المُفسّر فضلٌ من حيث المعنى على لفظ التفسير . وإذ / لم يجر أن يكون الفضل من حيث المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من حيث اللفظ نفسه » .

شبهة المعزلة في قولهم
« اللفظ » واستدلناهم بأن
تفسير الشعر يجب أن
يكون كالمفسّر . وردة الشبهة

315

٢٧٣

فهذا جملة ما يمكنهم أن يقولوه في نُصرة هذه الشبهة ، قد استقصيته لك . وإذ قد عرفته فأسمع الجواب ، وإلى الله تعالى الرُّغبة في التوفيق للصواب .

...

٥٠٢ - أعلم أن قولهم : « إن التفسير يجب أن يكون كالمُفسّر » ، دعوى لا تصحُّ لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيَّناه ، من أن من شأن المعاني أن تختلف

(١) انظر قولهم فيما سلف رقم : ٤٩٦

(٢) السياق : « وهذه الشبهة ... من ذلك » .

بها الصُّور ، وَيَذْفَعُوهُ أَصْلًا ، وَحَتَّى يَدْعُوا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ « الكناية » و « التصريح » ، وَأَنَّ حَالِ الْمَعْنَى مَعَ « الاستعارة » كحاله مع ترك الاستعارة ، وَحَتَّى يُيْطَلُوا (٣٠٧) مَا أَطْبِقَ عَلَيْهِ الْعُقْلَاءُ مِنْ أَنَّ « المجاز » يَكُونُ أَبَدًا أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، فَيَزْعَمُونَ أَنَّ قَوْلَنَا : « طويل النجاد » و « طويل القامة » وَاحِدٌ ، وَأَنَّ حَالَ الْمَعْنَى فِي بَيْتِ ابْنِ هَرْمَةَ .

* وَلَا أَبْتَاغُ إِلَّا قَرْيَةَ الْأَجَلِ * (١)

= كحاله في قولك : أَنَا مِضْيَافٌ = وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ أَقْوَى مِنْ أَنْ تَقُولَ : « رَأَيْتَ رَجُلًا هُوَ مِنَ الشَّجَاعَةِ بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْأَسَدِ » ، وَلَمْ تَكُنْ قَدْ زِدْتَ فِي الْمَعْنَى بِأَنْ أَدَّعَيْتَ لَهُ أَنَّهُ أَسَدٌ بِالْحَقِيقَةِ وَلَا بِالغَتِّ فِيهِ (٢) = وَحَتَّى يَزْعَمُوا أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مِزِيَّةَ لِقَوْلِهِمْ : « أَلْقَيْتُ حَبْلَهُ عَلَى غَارِيهِ » ، عَلَى قَوْلِكَ فِي تَفْسِيرِهِ : « خَلَيْتُهُ وَمَا يَرِيدُ ، وَتَرَكْتَهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » = وَحَتَّى لَا يَجْعَلُوا لِلْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة البقرة : ٩٣] ، / مِزِيَّةً عَلَى أَنْ يُقَالَ : « اسْتَدَّتْ مَحَبَّتَهُمُ لِلْعِجْلِ وَغَلِبَتْ عَلَى قُلُوبِهِمْ » = وَأَنَّ تَكُونَ صُورَةُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَاسْتَعَلَّ الرَّأْسُ شَيْئًا » [سورة مريم : ٤٤] ، صُورَتُهُ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ : « وَشَابَ رَأْسِي كُؤْلَهُ » و « أَيْبَضَ رَأْسِي كُؤْلَهُ » = وَحَتَّى لَا يَرَوُا فَرْقًا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ) [سورة البقرة : ١١٦] ، وَبَيْنَ : « فَمَا رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ » = وَحَتَّى يَرْتَكِبُوا جَمِيعَ مَا أَرَيْنَاكَ الشَّنَاعَةَ فِيهِ ، مِنْ أَنْ لَا يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِ الْمُتَنَبِّي :

316

(١) سلف بيت ابن هرمة برقم : ٣١١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩

(٢) في « ج » والمطبوعة : « ولم تكن قدرت في المعنى » ، وهو سيء .

* وَتَأْتِي الطَّبَاعَ عَلَى النَّاقِلِ * (١)

وبين قولهم : « إِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُغَيِّرَ طَبَاعَ الْإِنْسَانِ » = ويجعلوا حال المعنى في قول أبي نواس :

/ وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (٢)

٢٧٤

= كحاله في قولنا : « إِنَّهُ لَيْسَ بِيَدِيْعِ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ أَنْ يَجْمَعَ فِضَائِلَ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ فِي وَاحِدٍ » = ويرتكبوا ذلك في الكلام كُلَّهُ ، حَتَّى يَزْعَمُوا أَنَّا إِذَا قَلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) أَنْ الْمَعْنَى فِيهَا : « أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا هُمْ بِقَتْلِ آخَرَ لَشَيْءٍ غَاظَهُ مِنْهُ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ قُتِلَ ارْتَدَعَ ، (٣) صَارَ الْمَهْمُومُ بِقَتْلِهِ كَأَنَّهُ قَدْ اسْتَفَادَ حَيَاةً فِيمَا يُسْتَقْبَلُ بِالْقِصَاصِ » = (٣) كَمَا قَدْ أَدْبَيْنَا الْمَعْنَى فِي تَفْسِيرِنَا هَذَا عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فِي الْآيَةِ ، حَتَّى لَا نَعْرِفَ فَضْلًا ، وَحَتَّى يَكُونَ حَالُ الْآيَةِ وَالتَّفْسِيرِ حَالَ اللَّفْظَيْنِ إِحْدَاهُمَا غَرِيبَةٌ وَالأُخْرَى مَشْهُورَةٌ ، فَتُفَسَّرُ الْغَرِيبَةُ بِالمَشْهُورَةِ ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ مِثْلًا فِي « الشَّرَجَبِ » إِنَّهُ الطَّوِيلُ ، (٤) وَفِي « الْقِطِّ » إِنَّهُ الْكِتَابُ ، وَفِي « الدُّسْرِ » إِنَّهُ الْمَسَامِيرُ . وَمَنْ صَارَ الْأَمْرُ بِهِ إِلَى هَذَا ، كَانَ الْكَلَامُ مَعَهُ مُحَالًا .

...

٥٠٣ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَجَبٌ أَعْجَبَ مِنْ حَالِ مَنْ يَرَى كَلَامِينَ / ، (٥)

317

(١) سلف برقم : ٤٩٧

(٢) سلف برقم : ٤٩٩

(٣) السياق : « حَتَّى يَزْعَمُوا أَنَّا إِذَا قَلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كَمَا قَدْ أَدْبَيْنَا » .

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَحْدَهَا : « الشُّوْقَبِ » .

(٥) فِي الْمَطْبُوعَةِ وَحْدَهَا : « لَيْسَ عَجِيبٌ » .

أجزاء أحدهما مخالفة في معانيها لأجزاء الآخر ، ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون معنى أحد الكلامين مثل معنى الآخر سواء ، حتى يقعد فيقول (١) : « إنه لو كان يكون الكلام فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره » . ومثله في العجب أنه ينظر إلى قوله تعالى : (فَمَا رِبِحْتُمْ بِتِجَارَتِهِمْ) [سورة البقرة : ١٦] ، فيرى إعراب الاسم الذي هو « التجارة » ، قد تغير فصار مرفوعاً بعد أن كان مجروراً ، ويرى أنه قد حذف من اللفظ بعض ما كان فيه ، وهو « الواو » في « ربحوا » ، و « في » من قولنا : « في تجارتهم » ، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضى أن يكون المعنى قد تغير كما تغير اللفظ !!

...

الكلام الفصيح قسمان :
مرة اللفظ ومرة النظم

٥٠٤ - وأعلم أنه ليس للحجاج والدلائل في صحة ما نحن عليه حدٌ ونهايةٌ ، وكلما انتهى منه باب انفتح فيه باب آخر . وقد أزدت أن آخذ في نوع آخر من الحججاج ، ومن البسط والشرح ، فتأمل ما أكتبه لك .

...

٥٠٥ - أعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين : قسم / تُعزى المزية والحسن (٣١) فيه إلى اللفظ = وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم . (٢)

(١) في المطبوعة وحدها : « حتى يتصدى فيقول » ، وفي هامش « س » عن نسخة :

« يقصد » .

(٢) يستمر الإمام عبد القاهر في كلامه ، عن القسم الأول حتى ينتهي إلى رقم : ٥٣٢ ، ثم يبدأ

الكلام عن القسم الثاني .

القسم الأول :

« الكناية » و « الاستعارة »
و « التمثيل على حد الاستعارة »

فالقسم الأول : « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل الكائن على حد الاستعارة » ، وكل ما كان فيه ، على الجملة ، مجازاً وأتساعاً وعُدُولٌ باللفظ عن الظاهر ، فما من ضربٍ من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي ، أوجب الفضل والمزية .

فإذا قلت : « هو كثير رماد القدر » ، كان له موقع وحظ من القبول لا يكون إذا قلت : « هو كثير القرى والضيافة » .

= وكذا إذا قلت : « هو طويل النجاد » ، كان له تأثير في النفس لا يكون إذا قلت : « هو طويل القامة » .

= وكذا إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كان له مزية لا تكون / إذا قلت : « رأيت رجلاً يشبه الأسد ويساويه في الشجاعة » .

= وكذلك إذا قلت : « أراك تُقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » ، كان له موقع لا يكون إذا قلت : « أراك تتردد في الذي دعوتك إليه ، كمن يقول : أخرج ولا أخرج ، فيقدّم رجلاً ويؤخر أخرى » .

= وكذلك إذا قلت : « ألقى حبله على غاربه » ، كان له مأخذ من القلب لا يكون إذا قلت : « هو كالبعير الذي يلقي حبله على غاربه حتى يرمى كيف يشاء ويذهب حيث يريد » .

= لا يجهل المزية فيه إلا عديم الحسّ ميّت النفس ، وإلا من لا يكلم ، لأنه من مبادئ المعرفة التي من عدمها لم يكن للكلام معه معنى .

٥٠٦ - وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني النظر في « الكناية »
واحدًا واحدًا ، وتعرف محصولها وحقائقها ، وأن تنظر أولاً إلى « الكناية » ، وإذا
نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثباتٌ لمعنى ، أنت تعرف ذلك
المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ . ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم :
« هو كثير رماد القدر » ، وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة ، لم
تعرف ذلك من اللفظ ، ولكنك عرفت به أن رجعت إلى نفسك (٣٠) فقلت : إنه
كلامٌ قد جاء عنهم في المَدْح ، ولا معنى / للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم
أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تُنصَّب له القدر الكثير ، ويُطبخ فيها
للقرى والضيافة . وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدر كثر إحراق الحطب
تحتها ، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة . وهكذا السبيل في كل
ما كان « كناية » . / فليس من لفظ الشعر عرفت أن ابن هرمة أراد بقوله :
٢٧٦
319
* ولا أبتاع إلا قرية الأجل * (١)

= التمدح بأنه مضياف ، ولكنك عرفت بالنظر اللطيف ، وبأن علمت
أنه لا معنى للتمدح بظاهر ما يدل عليه اللفظ من قرب أجل ما يشتريه ،
فطلبت له تأويلاً ، فعلمت أنه أراد أنه يشتري ما يشتريه للأضياف ، فإذا اشتري
شاة أو بغيراً ، كان قد اشتري ما قد دنا أجله ، لأنه يُذبح ويُنحر عن قريب .

٥٠٧ - وإذ قد عرفت هذا في « الكناية » ، « فالاستعارة » في هذه النظر في « الاستعارة »
القضية . (٢) وذاك أن موضوعها على أنك تُثبت بها معنى لا يعرف السامع
ذلك المعنى من اللفظ ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ .

(١) مضى الشعر برقم : ٥٠٢ ، ص : ٤٢٦ ، تعليق : ١

(٢) « في هذه القضية » ، يعنى أنه القول في « الاستعارة » مشابه للقول في « الكناية » .

بيانُ هذا ، أنا نعلم أنك لا تقول : « رأيت أسداً » ، إلاّ وغرضك أن تثبت للرجل أنه مُساوٍ للأسد في شجاعته وجُرأته ، وشِدَّة بَطْشِهِ وإقْدامِهِ ، وفي أن الذُّعْرَ لا يُخَامِرُهُ ، والخَوْفَ لا يُعْرِضُ لَهُ . ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى ، لم يعقله من لفظ « أسد » ، ولكنه يعقله من معناه ، وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجعله « أسداً » ، مع العلم بأنه « رجل » ، إلا أنك أردت أنه بلغ من شِدَّة مُشَابَهَتِهِ للأسد ومُساوَاةِهِ إِيَّاهُ ، مَبْلَغاً يُتَوَهَّمُ معه أنه أسد بالحقيقة . فأعْرِفْ هذه الجملة وأحْسِنِ تَأْمُلَهَا .

٥٠٨ - وأعلم أنك ترى الناس وكأنهم يرون أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، وأنت تريد التشبيه ، كنت نقلت لفظ « أسد » عما وُضِعَ له في اللغة ، واستعملته (٣١١) في معنى غير معناه ، حتّى كأن ليس « الاستعارة » إلا أن تعمد إلى آسم الشيء فتجعله اسماً / لشبيهه ، / وحتى كأن لا فصل بين « الاستعارة » ، وبين تسمية المطر « سماءً » ، والنبت « غيثاً » ، والمزادة « راويةً » ، وأشباه ذلك مما يُوقَع فيه آسم الشيء على ما هو منه بسبب ، ويذهبون عمّا هو مركز في الطباع من أن المعنى فيه المبالغة ، (١) وأن يدعى في الرجل أنه ليس برجل ، ولكنه أسد بالحقيقة ، وأنه إنما يُعَارَى اللفظ من بعد أن يُعَارَى المعنى ، وأنه لا يشترك في اسم « الأسد » ، إلا من بعد أن يدخل في جنس الأسد . لا ترى أحداً يعقل إلا وهو يعرف ذلك إذا رجع إلى نفسه أدنى رجوع .

الاستعارة ، يراد بها
المبالغة لا نقل اللفظ
عما وُضِعَ له في اللغة

٢٧٧
320

ومن أجل أن كان الأمر كذلك ، رأيت العقلاء كلهم يثبتون القول بأن من شأن « الاستعارة » أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة ، وإلا فإن كان ليس

(١) في المطبوعة وحدها : « المعنى فيها » .

ههنا إلا نُقِلَ اسم من شيء إلى شيء ، فمن أين يجب ، ليت شعري ، أن تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ويكون لقولنا : « رأيت أسداً » ، مزية على قولنا : « رأيت شبيهاً بالأسد » ؟ وقد علمنا أنه مُحال أن يتغير الشيء في نفسه ، بأن يُنقل إليه اسم قد وُضِعَ لغيره ، ^(١) من بعد أن لا يُراد من معنى ذلك الاسم فيه شيء بوجه من الوجوه ، ^(٢) بل يُجعل كأنه لم يُوضع لذلك المعنى الأصلي أصلاً . وفي أي عقل يُتصور أن يتغير معنى « شبيهاً بالأسد » ، بأن يوضع لفظ « أسد » عليه ، وينقل إليه ؟

٥٠٩ - وأعلم أن العقلاء بنوا كلامهم ، إذا قاسوا وشبهوا ، على أن الأشياء تستحق الأسماء لخواص معانٍ هي فيها دون ما عداها ، فإذا أثبتوا خاصة شيءٍ لشيءٍ ، أثبتوا له اسمه ، فإذا جعلوا « الرجل » بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يُعَدَم منها شيئاً ، قالوا : « هو أسد » = وإذا وصفوه بالتناهي ^(٣١٦) في الخير والخصال الشريفة ، أو بالحسن الذي يتهرر قالوا : « هو ملك » = وإذا وصفوا الشيء بغاية الطيب قالوا : « هو مسك » . وكذلك الحكم أبدأ .

ثم إنهم إذا استقصوا في ذلك نفوا عن المُشَبَّه اسم جنسه فقالوا : « ليس هو بإنسان ، وإنما هو أسد » ، و « ليس هو آدمياً ، وإنما هو ملك » ، كما قال الله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (سورة يوسف : ٣١) .

٢٧٨

(١) من بعد أن يُراد « فبعد « يراد » أسقط كاتب « س » كلاماً كثيراً جداً حتى انتهى إلى أواخر رقم : ٥٣٠ ، فكتب : « من بعد أن يراد إذا جئت به صريحاً فقلت » ، كلاماً متصلاً كما ترى .
(٢) أسقط كاتب « ح » لفظ « شيء » .

ثم إن لم يريدوا أن يُخرجوه عن جنسه جملةً قالوا : « هو أسد في صورة إنسان » و « هو ملك في صورة آدمي » . وقد خرج هذا للمتنبى في أحسن عبارة ، وذلك في قوله :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ (١)

٥١٠ - ففي هذه الجملة بيان لمن عقل أن ليست « الاستعارة » نقلَ اسم عن شيء إلى شيء ، ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء ، إذ لو كانت نقلَ اسم وكان قولنا : « رأيت أسداً » ، بمعنى : رأيت شيئاً بالأسد ، ولم يكن ادعاءً أنه أسدٌ بالحقيقة = لكان محالاً أن يقال : « ليس هو بإنسان ، ولكنه أسد » أو « هو أسد في صورة إنسان » ، كما أنه محال أن يقال : « ليس هو بإنسان ، ولكنه شبيه بأسد » أو يقال : « هو شبيه بأسد في صورة إنسان » .

٥١١ - وأعلم أنه قد كثر في كلام الناس استعمال لفظ « النقل » في « الاستعارة » ، فمن ذلك قولهم : « إنَّ الاستعارة تَعْلِيْقُ الْعِبَارَةِ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى سَبِيلِ النُّقْلِ » : (٢) وقال القاضي أبو الحسن : (٣) « الاستعارةُ مَا اكْتَفَى فِيهِ بِالاسْمِ الْمُسْتَعَارِ عَنِ الْأَصْلِيِّ ، وَنُقِلَتْ الْعِبَارَةُ فَجُعِلَتْ فِي مَكَانِ غَيْرِهَا » . (٤)

(١) هو في ديوانه : « مِلْجِنٌ » ، الأجود أن تكتب « م الجين » ، أي « من الجن » ، وهو حذف في الحرف مشهوراً .

(٢) هذا هو نص لفظ الرّمانى في كتابه « التُّكْتُكُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ » ، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ٧٩ .

(٣) هو القاضي الجرجاني ، « أبو الحسن علي بن عبد العزيز » ، صاحب « كتاب الوساطة بين المتنبى وخصومه » .

(٤) هو نص كلام القاضي الجرجاني في الوساطة : ٤٠ (طبعة صيدا) ، وتأمّام كلامه هو : =

ومن شأن ما غَمَضَ من المعاني وَلَطَفَ ، أن يَصْنَعَبَ تصويرُهُ على الوجه الذي هو عليه لِعامَّةِ الناس ، فيقع لذلك في العبارات التي يُعَبَّرُ بها عنه ، ما يُؤهِمُ الخَطَأَ ، (٣١٣) وإِطْلَاقُهُم في « الاستعارة » أنها « نَقَلَ لِلعِبارةِ عَمَّا وُضِعَتْ له » ، من ذلك ، (١) فلا يَصِحُّ الأَخْذُ به . وذلك أَنَّك إذا كُنْتَ لا تطلق اسم « الأسد » على « الرجل » ، إلا من بعد أن تدخله في جنس الأسود من الجهة التي بَيَّنَّا ، لم تكن نَقَلْتَ الاسم عما وُضِعَ له بالحقيقة ، لأنك إِنما تكون ناقلًا ، إذا أنت أخرجت معناه الأَصْلِيَّ من أن يكون مقصودك ، ونَقَضْتَ به يَدَكَ . فَأَمَّا أن تكونَ ناقلًا له عن معناه ، مع إرادةٍ معناه ، فمَحالٌّ / مُتَنَاقِضٌ .

٢٧٩

...

٥١٢ - وأعلم أن في « الاستعارة » ما لا يُتَصَوَّرُ تقديرُ النقل فيه البتَّةَ ،

أمثلة على أن النقل ،
لا يُتَصَوَّرُ في بعض
الاستعارة .

وذلك مثل قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَرِقْرَةَ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامَهَا (٢)

لا خلاف في أن « اليد » استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ

= « وملاكها : تقريبُ الشَّبه ، ومُناسبة المُستعار له للمستعار منه ، وامتزاجُ اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما مُنافرةٌ ، ولا يتبيَّن في أحدهما إعراضٌ عن الآخر » .

وانظر ما سيأتي رقم : ٥١٤

(١) السياق : « وإِطْلَاقُهُم في الاستعارة من ذلك » .

(٢) هو في ديوانه ، وقد سلف برقم : ٦٠

« اليد » قد نُقِلَ عن شيء إلى شيء . وذلك أنه ليس المعنى على أنه شَبَّهَ شيئاً باليد ، فِيمُكِّنكَ أن ترعَمَ أنه نقل لفظ « اليد » إليه ، وإنما المعنى على أنه أراد أن يُثَبِّتَ للشَّمَالِ في تصرّفها « الغدَاةَ » على طبيعتها ، شَبَّهَ الإنسانَ قَدْ أَخَذَ الشيءَ بيده يقلبه ويصرفه كيف يريدُ . فلما أثبت لها مثل فعل الإنسان باليد ، استعار لها « اليد » . وكإلا يمكنك تقدير « النقل » في لفظ « اليد » ، كذلك لا يمكنك أن تجعل الاستعارة فيه من صِفةِ اللفظ . ألا ترى أنه مُحَالٌ أن تقول : إنه استعار لفظ « اليد » للشَّمَالِ ؟ وكذلك سبيلُ نظائره ، مما تجدهم قد أثبتوا فيه للشيء عُضْوًا من أعضاء الإنسان ، من أجل إثباتهم له المعنى الذي يكون في ذلك العُضْوِ من الإنسان = كبيتِ الحماسة :

(٣١٤) إِذَا هَزَّهَ فِي عَظْمٍ قَرْنٍ تَهَلَّلَتْ نَوَاجِذُ أَفْوَاهِ الْمَنَايَا الضَّوَّاحِكِ (١)

فإنه لما جعل « المنايا » تضحك ، جعل لها « الأفواه والنواجذ » التي يكون الضُّحْكُ فيها = وكبيتِ المتنبي :

خَمِيسٌ بِشَرْقِ الْأَرْضِ وَالْعَرَبِ رَحْفُهُ وَفِي أُذُنِ الْجَوَّازِ مِنْهُ زَمَازِمُ (٢)

لما جعل « الجوزاء » تسمعُ = على عاداتهم في جعل النجوم تعقل ، ووصفهم لها بما يُوصَفُ به الأناسيُّ = أثبت لها « الأذن » التي بها يكون السمع من الأناسيِّ .

(١) الشعر لتأبط شراً ، وهو في شرح الحماسة للبربري ١ : ٤٩ ، والضمير في « هزه » للسيف

في البيت قبله .

(٢) هو في ديوانه .

٥١٣ - فأنت الآن لا تستطيع أن تزعم في بيت الحماسة أنه استعار لفظ « النواجذ » ولفظ « الأفواه » ، لأن ذلك يُوجب المُحال ، وهو أن يكون في المنايا شيء قد شَبَّهه بالنواجذ ، وشيء قد شَبَّهه بالأفواه ، فليس إلا أن تقول : إنه لما ادعى أن المنايا تُسرُّ وتُسْتَبْشِرُ إذا هو هزَّ السيف ، وجعلها لسرورها بذلك تضحك = (١) أراد أن يبالغ في الأمر ، فجعلها في / صورة من يضحك حتى تَبْدُو نواجذُه من شدة السرور .

٢٨٠

وكذلك لا تستطيع أن تزعم أن المتنبي قد استعار لفظ « الأذن » ، لأنه يوجب أن يكون في « الجوزاء » شيء قد أراد تشبيهه بالأذن . وذلك من شنيع المُحال .

تحقيق في معنى
« الاستعارة »

٥١٤ - فقد تبين من غير وجه أن « الاستعارة » إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء ، لا نقل الاسم عن الشيء . وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء ، علمت أن الذي قالوه من « أنها تعليق للعبارة على غير ما وضعت له في اللغة ، ونقل لها عما وضعت له » (٢) كلام قد تسامحوا فيه ، لأنه إذا كانت « الاستعارة » ادعاء معنى الاسم ، لم يكن الاسم مزالاً عما وضع له ، بل مقرأ عليه .

تفسير معنى « جعل »
في الكلام وفي القرآن

٥١٥ - وأعلم أنك تراهم لا يمتنعون إذا تكلموا في « الاستعارة » من أن يقولوا : « إنه أراد المبالغة فجعله أسداً » ، بل هم يَلْجَأُونَ إلى القول به . وذلك صريح في (٣١٥) أن الأصل فيها المعنى ، وأنه المُستعار في الحقيقة ، وأن قولنا : « استعير له اسم الأسد » ، إشارة إلى أنه استعير له معناه ، وأنه جعل إياه .

(١) السياق : « إنه لما ادعى أراد أن يبالغ » .

(٢) انظر الفقرة السالفة رقم : ٥١١

وذلك أنا لو لم نُقَلْ ذلك ، لم يكن « لجعل » هُنا معنى ، لأن « جعل » لا يَصْلُحُ إلا حيث يراد إثبات صفةٍ للشئ ، كقولنا : « جعلته أميراً » و « جعلته لصباً » ، تريد أنك أثبت له الإمارة ، ونسبته إلى اللصوصية وأدعيتها عليه ورميته بها .

وَحُكْمُ « جَعَلَ » ، ^(١) إذا تَعَدَّى إلى مفعولين ، حكم « صَيَّر » ، فكما لا تقول : « صَيَّرته أميراً » ، إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة ، كذلك لا يصح أن تقول : « جعلته أسداً » ، إلا على معنى أنك أثبت له معاني الأسد . ^(٢) وأما ما تجده في بعض كلامهم من أن « جَعَلَ » يكون بمعنى « سَمَّى » ، فمما تسامحوا فيه أيضاً ، لأن المعنى معلومٌ ، وهو مثل أن تجد الرجل يقول : « أنا لا أَسْمِيه إنساناً » ، وعَرَضُهُ أن يقول : إني لا أُثْبِتُ له المعاني التي بها كان الإنسان إنساناً . فأما أن يكون « جعل » في معنى « سَمَّى » ، هكذا غُفلاً ، فَمِمَّا لا يَخْفَى فساده . ألا ترى أنك لا تجد عاقلاً يقول : « جعلته زيداً » ، بمعنى : سميته زيداً = ولا يقال للرجل : « اجعل ابنك زيداً » ، بمعنى : سمّه زيداً = و « وُلِدَ لفلانِ ابنٌ فجعله / عبد الله » ، أى : سمّاه عبد الله . ^(٣) هذا ما لا يشك فيه ذو عقل إذا نظر .

٢٨١

٥١٦ - وأكثر ما يكون منهم هذا التسامح ، أعنى قولهم إنَّ « جَعَلَ » يكون بمعنى « سَمَّى » في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الملائكة الذين هم عِبَادُ الرَّحْمَنِ

(١) قد سلف كلامه في « جعل » في رقم : ٤٤٣ - ٤٤٥

(٢) أسقط كاتب « ج » من أول « صفة الإمارة » إلى قوله هنا : « أثبت له » سهواً ، ففسد

الكلام .

(٣) قد مضى الكلام في معاني « جعل » ، فيما سلف رقم : ٤٤٣ - ٤٤٥

إِنَاءً) [سورة الزخرف: ١٩] ، فقد ترى في التفسير أن « جعل » يكون بمعنى « سَمَى » ، وعلى ذلك فلا شبهة في أن لَيْسَ المعنى على مُجَرَّدِ التسمية ، ولكن على الحقيقة التي وَصَفَتْهَا لَكَ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلْمَلَائِكَةِ صِفَةَ الْإِنَاثِ ، واعتقدوا وجودها فيهم ، وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عَنْهُمْ ما صَدَرَ مِنَ الاسم = أعنى إطلاق اسم « البنات » = وليسَ المعنى أَنَّهُمْ وَضَعُوا لَهَا (١٦) لفظ « الإناث » ولفظ « البنات » ، من غير اعتقادٍ معنَى وإثباتِ صِفَةٍ . هذا محالٌ .

٥١٧ - أَوْ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ) [سورة الزخرف: ١٩] ، فلو كانوا لم يزيدوا على إجراء الاسم على الملائكة ، ولم يعتقدوا إثبات صِفَةٍ لَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ) . هذا ولو كانوا لم يقصدوا إثبات صِفَةٍ ، ولم يكن غير أن وَضَعُوا اسْمًا لا يريدون به مَعْنَى ، لما استحقُّوا إِلَّا الِيسِيرَ مِنَ الذَّمِّ ، ولما كان هذا القول منهم كفرًا . وَالتَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ وَالْعِبَارَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ ، ما قاله أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّ « الْجَعْلَ » هَهُنَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ ، تقول : « قَدْ جَعَلْتُ زَيْدًا أَعْلَمَ النَّاسِ » ، أَى وَصَفْتُهُ بِذَلِكَ وَحَكَمْتُ بِهِ . (١)

...

٥١٨ - وَنَرْجِعُ إِلَى الْقَرَضِ فَنَقُولُ : فَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ لَيْسَتْ « الْاسْتِعَارَةُ » نَقْلَ الْاسْمِ ، وَلَكِنْ ادِّعَاءَ مَعْنَى الْاسْمِ = وَكُنَّا إِذَا عَقَلْنَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ : « رَأَيْتَ أَسَدًا » ، أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْمَبَالِغَةَ فِي وَصْفِهِ بِالشَّجَاعَةِ ، وَأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ مِنْ قُوَّةِ الْقَلْبِ ، وَمَنْ قَرِطَ الْبَسَالَةَ وَشِدَّةَ الْبَطْشِ ، وَفِي أَنَّ الْخَوْفَ لَا يُخَامِرُهُ ، وَالذُّعْرَ لَا يَعْرِضُ

تعرف و الاستعارة من طريق المعقول دون اللفظ ، وكذلك و الكتابة ،

له ، بحيث لا يَنْقُصُ عن الأسد = (١) لم نَعْقِلْ ذلك من لفظ « أسد » ، ولكن من ادّعائه مَعْنَى الأسد الذي رآه = (٢) ثَبِتَ بذلك أن / « الاستعارة » كالكناية ، في أنك تُعْرِفُ المعنى فيها من طريق المَعْقُولِ دُونَ طريق اللَّفْظِ . (٣)

٢٨٢

...

٥١٩ - وإذ قَدْ عرفت أن طريقَ العلم بالمعنى في « الاستعارة » و « الكناية » معاً ، المعقول ، (٤) فأعلم أن حُكْمَ « التَّمثِيلِ » في ذلك حُكْمُهُمَا ، بل الأمر في « التمثيل » أظهر .

وذلك أنه ليس من عاقل يَشْكُ إِذَا نَظَرَ في كتاب يَزِيدُ بن الوليد إلى مروان بن محمد ، حين بَلَغَهُ أنه يتلَكَّأ في بَيْعَتِهِ :

« أَمَا بَعْدُ ، فَإِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَعْتَمِدْ عَلَى أُتَيْهِمَا شِئْتِ ، وَالسَّلَامُ » .

= (٥) يَعْلَمُ أَنَّ (٣١٧) المعنى أنه يقول له : بَلَغْنِي أَنَّكَ في أَمْرِ البَيْعَةِ بين رأيين مختلفين ، ترى تارةً أن تُبَايِعَ ، وأخرى أن تَمْتَنَعَ من البَيْعَةِ ، فإذا أَتَاكَ كِتَابِي هذا فاعمل على أى الرأيين شِئْتِ = وَأَنَّهُ لم يَعْرِفْ ذلك من لفظ « التقديم والتأخير » ، أو من لفظ « الرَّجُلِ » ، ولكن بَأَنَّ عَلِمَ أنه لا معنى لتَقْدِيمِ الرَّجُلِ

(١) السياق : « وكنا إذا عقلنا لم نَعْقِلْ » .

(٢) السياق من عند أول الفقرة : « فإذا ثبت أن ليست الاستعارة ثبت بذلك أن

الاستعارة »

(٣) انظر ما قاله في الكناية من الفقرة رقم : ٥٠٦ إلى آخر الفقرة : ٥١١

(٤) « المعقول » خبر « أن طريقَ العلم » .

(٥) السياق : « إذا نظر يعلم » ، وهذا الخبر سلف في رقم : ٦٣

وتأخيرها في رَجُلٍ يُدْعَى إِلَى الْبَيْعَةِ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ مَثَلَكَ فِي تَرَدُّدِكَ بَيْنَ أَنْ تَتَّبِعَ ، وَبَيْنَ أَنْ تَمْتَنِعَ ، مَثَلُ رَجُلٍ قَائِمٍ لِيَذْهَبَ فِي أَمْرٍ ، فَجَعَلْتَ نَفْسَهُ تُرِيهِ تَارَةً أَنْ الصَّوَابُ فِي أَنْ يَذْهَبَ ، وَأُخْرَى أَنَّهُ فِي أَنْ لَا يَذْهَبَ ، فَجَعَلَ يَقُدِّمُ رَجُلًا تَارَةً ، وَيُؤَخِّرُ أُخْرَى .

...

٥٢٠ - وهكذا كُلُّ كَلَامٍ كَانَ ضَرْبٌ مَثَلٍ ، لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أُذُنٌ تَمَيِّزُ أَنْ الْأَعْرَاضَ الَّتِي تَكُونُ لِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ لَا تُعْرَفُ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، وَلَكِنْ تَكُونُ الْمَعَانِي الْحَاصِلَةُ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلَامِ أُدْلَةً عَلَى الْأَعْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ . وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَكُونُ غَرَضَ الْمُتَكَلِّمِ يُعَلِّمُ مِنَ الْفَلْظِ ، مَا كَانَ لِقَوْلِهِمْ : « ضَرَبَ كَذَا مَثَلًا لِكَذَا » ، مَعْنَى ، فَمَا الْفَلْظُ « يُضْرَبُ مَثَلًا » وَلَكِنْ الْمَعْنَى . فَإِذَا قُلْنَا فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ » ، ^(١) إِنَّهُ ضَرَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا لِلْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ فِي مَنَبَتِ السُّوءِ ، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى أَنَّهُ ﷺ ضَرَبَ لَفْظَ « خَضِرَاءَ الدَّمَنِ » مَثَلًا لَهَا . هَذَا مَا لَا يَظُنُّهُ مِنْ بَعْضِ الْمَسِّ ، فَضْلًا عَنِ الْعَاقِلِ .

٢٨٣

٥٢١ - فَقَدْ زَالَ الشُّكُّ وَارْتَفَعَ فِي أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِمَا يُرَادُ إِثْبَاتُهُ وَالْحَبْرُ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي هِيَ « الْكِنَايَةُ » وَ « الْأَسْتِعَارَةُ » وَ « التَّمَثِيلُ » = الْمَعْقُولُ دُونَ اللَّفْظِ ، ^(٢) مِنْ حَيْثُ يَكُونُ الْقَصْدُ بِالْإِثْبَاتِ فِيهَا إِلَى مَعْنَى لَيْسَ

(١) هذا خبر مشهور ، ولم يرد في شيء من دواوين السنة ، ورواه الرامهرمزي بإسناده في « كتاب أمثال الحديث » ١٢٦ ، من طريق : « أُنَى وَجَزَةَ السَّعْدِيِّ الشَّاعِرِ (يَزِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ) ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ » .

(٢) « الْمَعْقُولُ » خَبَرُ قَوْلِهِ : « أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ » .

هو معنى اللَّفْظِ ، ولكنه معنى يُسْتَدَلُّ بمعنى اللفظ عليه ، وُيُسْتَبَطُّ منه ، كنعو ما ترى من أن القصد في قولهم : « هو كثير رَمَادٍ (٣١٨) الْقِدْرِ » ، إلى كثرة الْقِرَى ، وأنت لا تعرف ذلك من هذا اللفظ الذي تسمعه ، ولكنك تعرفه بأن تَسْتَدِلُّ عليه بمعناه ، على ما مضى الشرح فيه . (١)

...

٥٢٢ - وإذ قد عرفت ذلك ، فينبغي أن يقال لهؤلاء الذين اعترضوا علينا في قولنا : « إنَّ الفصاحة وَصْفٌ يَجِبُ للكلام من أجل مَزِيَّة تكون في معناه ، وأنها لا تكون وصفاً له من حيث اللَّفْظِ بجزءاً عن المعنى » ، واحتجوا بأن قالوا : « إنه لو كان الكلام إذا وُصِفَ بأنه فصيح ، كان ذلك من أجل مَزِيَّة تكون في معناه ، لوجب أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » (٢) = أخبرونا عنكم ، (٣) أترؤن أن من شأن هذه الأجناس ، إذا كانت في الكلام ، أن تكون لها مَزِيَّة تُوجِبُ له الفصاحة ، أم لا تَرؤن ذلك ؟

فإن قالوا : لا نرى ذلك = لم يُكَلِّموا .

وإن قالوا : نرى للكلام ، إذا كانت فيه ، مَزِيَّة تُوجِبُ له الفصاحة . قيل لهم : فأخبرونا عن تلك المزية ، أتكون في اللفظ أم في المعنى ؟ = فإن قالوا : في اللفظ = دخلوا في الجهالة ، من حيث يلزم من ذلك أن تكون « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » أوصافاً للفظ ، لأنه لا يتصور أن

(١) انظر رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، وغيرها .

(٣) السياق : « فينبغي أن يقال لهؤلاء أخبرونا عنكم » .

تكون مزيّتها في اللفظ حتى تكون أوصافاً له . وذلك مُحالٌ ، من حيث يعلم
كُلُّ عاقلٍ أنه لا يُكنى باللفظ عن اللفظ ، وأنه إنّما يُكنى بالمعنى عن المعنى .
وكذلك / يُعلم أنه لا يُستعار اللفظ مجرداً عن المعنى ، ولكن يُستعار المعنى ، ثم
اللفظ يكون تبع المعنى ، على ما قدّمنا الشرح فيه . (١) ويُعلم كذلك أنه مُحالٌ
أن يُضرب « المثل » باللفظ ، وأن يكون قد ضرب لفظ : « أراك تُقدّم رجلاً
وتؤخر أخرى » مثلاً لتردده في أمر البيعة .

٢٨٤

وإن قالوا : هي في المعنى .

قيل (٣١٩) لهم : فهو ما أزدناكم عليه ، فدعوا الشكّ عنكم ، وانتبهوا من
رقدتكم ، فإنه علم ضروريٌّ قد أدّى التقسيمُ إليه ، وكلُّ علمٍ كان كذلك ، فإنه
يجبُ القطع على كُلِّ سؤالٍ يُسأل فيه بأنه خطأ ، وأنَّ السائل ملبوسٌ عليه .

٥٢٣ - ثم إن الذي يُعرف به وجهُ دخول العَلَط عليهم في قولهم : « إنه
لو كان الكلامُ يكون فصيحاً من أجل مزيّة تكون في معناه ، لوجب أن يكون
تفسيرُهُ فصيحاً مثله » ، هو أنك إذا نظرت إلى كلامهم هذا وجدتهم كأنهم
قالوا : « إنه لو كان الكلامُ إذا كان فيه كنايةً أو استعارةً أو تمثيلاً ، كان لذلك
فصيحاً ، لوجب أن يكون إذا لم توجد فيه هذه المعاني فصيحاً أيضاً » . ذاك لأن
تفسير « الكناية » أن نتركها ونُصرِّح بالمكنى عنه فنقول : إن المعنى في قولهم :
« هو كثير رماد القدر » ، أنه كثير القرى = وكذلك الحكم في « الاستعارة » ،
فإن تفسيرها أن نتركها ، ونُصرِّح بالتمثيبيه فنقول في « رأيت أسداً » : إن المعنى :
رأيت رجلاً يُساوى الأسد في الشجاعة = وكذلك الأمر في « التمثيل » ، لأنَّ

كشف الغلط
في فصاحة الكلام

تفسيره أن نذكر المُتَمَثَّلَ له فنقول في قوله : « أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى » : إن المعنى أنه قال : أراك تتردّد في أمر البيعة فتقول تارة أفعل ، وتارة لا أفعل ، كمن يريد الذهاب في وجهه ، فتريه نفسه تارة أن الصواب في أن يذهب ، وأخرى أنه في أن لا يذهب ، فهو يُقدّم رجلاً ويؤخر أخرى . (١) وهذا خروج عن المعقول ، لأنه بمنزلة أن تقول لرجل قد نصّب لوصفِ علة : « إن كان هذا الوصف يجب لهذه العلة ، فينبغي أن يجبَ مع عَدَمها » .

...

٥٢٤ - ثم إن الذي استهواهم ، / هو أنهم نظروا إلى تفسير ألفاظ اللغة بعضها ببعض ، فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ بلفظ ، مثل أن يقال في « الشرجب » إنه الطويل ، (٢) لم يجز أن يكون في المفسر من حيث المعنى ، مزية لا تكون في التفسير = (٢) ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل . وذلك غلط منهم ، لأنه إنما كان للمفسر ، فيما نحن فيه ، الفضل والمزية على التفسير ، من حيث كانت الدلالة في المفسر دلالة معنى على معنى ، وفي التفسير دلالة لفظ على معنى . وكان من المركز في الطباع ، والرأسخ في غرائز العقول ، أنه متى أريد الدلالة على معنى ، فترك أن يصرح به ويُذكر باللفظ الذي هو له في اللغة ، وعُمِدَ إلى معنى آخر فأشير به إليه ، وجعل دليلاً عليه = (٣) كان للكلام بذلك حُسنٌ ومزية لا يكونان إذا لم يُصنَع ذلك ، ودُكرَ بلفظه صريحاً .

(١) في المطبوعة : « فيقدم رجلاً » .

(٢) السياق من أول الفقرة : « فلما رأوا اللفظ إذا فُسِّرَ ظنوا » .

(٣) السياق : « متى أريد الدلالة على معنى فترك أن يصرح به ... كان للكلام » .

ولا يكون هذا الذي ذكرتُ أنه سببُ فضل المُفسِّرِ على التفسير ، من كون الدلالة في المُفسِّرِ دلالة معنَى على معنَى ، وفي التفسيرِ دلالة لفظ على معنَى ، ^(١) حتى يكون للفظ المُفسِّرِ معنَى معلوم يعرفه السامع ، وهو غير معنَى لفظ التفسير في نفسه وحقيقته ، كما ترى من أن الذي هو معنَى اللفظ في قولهم : « هو كثير رَمَادِ القدر » ، غير الذي هو معنَى اللفظ في قولهم : « هو كثير القرى » ، ولو لم يكن كذلك ، لم يُتصوَّرَ أن يكون ههنا دلالة معنَى على معنَى .

٥٢٥ - وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فقد حصل لنا منها أن المُفسِّرِ يكون له دلتان : دلالة اللفظ على المعنَى ، ودلالة المعنَى الذي دلَّ اللفظ عليه على معنَى لفظ آخر = ولا يكون للتفسير إلا دلالة واحدة ، وهي دلالة اللفظ . وهذا الفرق هو سبب أن كان للمُفسِّرِ الفضل والمزية على التفسير .

ومحال أن يكون هذا قضية المُفسِّرِ والتفسير في ألفاظ اللغة ، ذاك لأن معنَى المُفسِّرِ يكون ذالاً مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

٥٢٦ - ثم إن معنَى المُفسِّرِ يكون هو معنَى التفسير بعينه ، ومحال إذا كان المعنَى / واحداً أن يكون (٣٢١) للمُفسِّرِ فضل على التفسير ، لأن الفضل كان في مسألتنا بأن دلَّ لفظ المُفسِّرِ على معنَى ، ثم دلَّ معناه على معنَى آخر . وذلك لا يكون مع كون المعنَى واحداً ولا يُتصوَّر .

بيانُ هذا : أنه محال أن يقال إن معنَى « الشَّرَجِب » الذي هو المُفسِّرِ ، يكون دليلاً على معنَى تفسيره الذي هو « الطويل » = على وِرَازِ قولنا

(١) السياق : « لا يكون هذا الذي ذكرتُ حتى يكون » .

إن معنى : « كثير رماد القدر » ، يدل على معنى تفسيره الذى هو « كثير القرى » ، لأمرين :

أحدهما : أنك لا تُفسَّر « الشرجب » حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ، ومحال أن يكون للمجهول دلالة .

والثانى : أن المعنى فى تفسيرنا « الشرجب » بالطويل ، أن نُعلم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن يقال : إن معناه يدل على معنى الطويل ، بل الذى يُعقل أن يقال : إن معناه هو معنى الطويل . فأعرف ذلك .

٥٢٧ - وأنظر إلى لعب العفلة بالقوم ، وإلى ما رأوا فى منامهم من الأحلام الكاذبة ! ولو أنهم تركوا الاستئمان إلى التقليد ، والأخذ بالهويتنا ، وترك النظر ، وأشعروا قلوبهم أن ههنا كلاماً ينبغى أن يُصنئ إليه = (١) لعلموا ، ولعاد إعجابهم بأنفسهم فى سؤاها هذا وفى سائر أقوالهم ، عجباً منها ومن تطويح الظنون بها .

...

٥٢٨ - وإذا قد بان سُقوط ما اعترض به القوم وفحش غلطهم ، فينبغى أن تعلم أن ليست المزاي التى تجدها هذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره ، والمبالغة التى تُحسُّها = (٢) فى أنفس المعانى التى يقصد المتكلم بخبره إليها ، ولكنها فى طريق إثباته لها ، وتقريره إيها ، وأنت إذا سمعتهم يقولون : « إن من

الوجه الذى تكون
للكلام مزية

(١) السياق : « ولو أنهم تركوا الاستئمان لعلموا » .

(٢) السياق : « فينبغى أن تعلم أن ليست المزاي فى أنفس المعانى » .

شأن هذه الأجناس أن تَكْسِبَ المعاني مزيةً وفضلاً ، وتوجب ﴿٣٢٢﴾ لها شرفاً
 وتبلاً ، وأن تُفَحِّمَهَا في نفوس السامعين » = (١) فإنهم لا يَعْنُونَ أنفسَ المعاني ،
 كالتى يَقْصِدُ المتكلم ببحره إليها ، كالقِرَى والشجاعة والتردُّد في الرأى ، وإنما
 يَعْنُونَ إثباتها لما تَثَبَّتْ / له ويُخَبَّرُ بها عنه . فإذا جعلوا للكناية مزيةً على
 التصريح ، لم يجعلوا تلك المزية في المعنى المكنى عنه ، ولكن في إثباته للذى يُثَبَّت
 له ، وذلك أنا نعلم أن المعاني التى يُقْصَدُ الخبرُ بها لا تتغيَّرُ في أنفسها بأن يُكْنَى
 عنها بمعانٍ سِوَاهَا ، ويُتْرَكُ أن تذكر بالألفاظ التى هى لها في اللغة . ومن هذا
 الذى يشكُّ أن معنى طول القامة وكثرة القرى لا يتغيَّران بأن يكنى عنهما بطول
 النِّجاد وكثرة رَمادِ القدر ، وتَقْدِيرُ التغيُّرِ فيما يُودَى إلى أن لا تكون الكناية
 عنهما ، ولكن عن غيرهما ؟ (٢)

٢٨٧

٥٢٩ - وقد ذكرتُ هذا في صَدْرِ الكتاب ، (٣) وذكرتُ أن السبب في
 أن كان يكون للإثبات = إذا كان من طريق « الكناية » = مزيةً لا تكون إذا كان
 من طريق التصريح ، (٤) أنك إذا كُنَيْتَ عن كثرة القِرَى بكثرة رَمادِ القدر ، كنت
 قد أثبت كثرة القِرَى بإثبات شاهدها ودليلها ، وما هو عَلمٌ على وجودها ، وذلك

(١) السياق : « وأنك إذا سمعتهم يقولون فإنهم لا يعنون » .

(٢) في هامش « ج » ، بخطه كاتبها ما سأحاول أن أقرأه ، لجور التصوير على الهامش ، وهذا نصه :

« إنما يكون الكلام كناية ، إذا كان [دليلاً على] معنى له لفظ في

اللغة موضوع [فلا يدلُّ بهذا] اللفظ عليه ، ولكن يدلُّ بمعنى لفظ آخر عليه » .

هكذا قرأته على الجور الذى أدركه ، فإن أحسنت فيحمد الله ، وإلا فإني أستغفره وأتوب إليه .

(٣) مضى في أول الكتاب من الفقرات رقم : ٦٣ - ٦٦

(٤) السياق : « أن السبب في أن يكون للإثبات ... مزيةً أنك إذا كُنَيْتَ » .

لا محالة يكون أبلغ من إثباتها بنفسها ، وذلك لأنه يكون سبيلها حينئذ سبيل الدعوى تكون مع شاهد .

وذكرت أن السبب في أن كانت « الاستعارة » أبلغ من الحقيقة ، (١) أنك إذا ادعيت للرجل أنه أسد بالحقيقة ، كان ذلك أبلغ وأشد في تسويته بالأسد في الشجاعة . ذاك لأنه مُحال أن يكون من الأسود ، ثم لا تكون له شجاعة الأسود . وكذلك الحكم في « التمثيل » ، فإذا قلت : « أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » ، كان أبلغ في إثبات التردد له من أن تقول : « أنت كمن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى » .

...

٥٣ - وأعلم أنه قد يهَجَسُ في نفس الإنسان شيء يظنُّ من أجله أنه ينبغي (٣١٣) أن يكون الحكم في المزية التي تحدث بالاستعارة ، أنها تحدث في المثبت دون الإثبات . وذلك أن تقول : إنا إذا نظرنا إلى « الاستعارة » وجدناها إنما كانت أبلغ من أجل أنها تدل على قوة الشبه ، وأنه قد تنأهى إلى أن صار المُشَبَّه لا يَتَمَيَّز عن المشبه به في / المعنى الذى من أجله شُبَّه به . وإذا كان كذلك ، كانت المزية الحادثة بها حادثة في الشبه . وإذا كانت حادثة في الشبه ، كانت في المثبت دون الإثبات .

٢٨٨

والجواب عن ذلك أن يقال : إن الاستعارة ، لَعَمْرِي ، تقتضى قوة الشبه ، وكونه بحيث لا يَتَمَيَّز المُشَبَّه عن المُشَبَّه به ، ولكن ليس ذاك سبب المزية . وذلك لأنه لو كان ذاك سبب المزية ، لكان ينبغي إذا جئت به صريحاً

(١) هي في أول الكتاب رقم : ٥٧ - ٧٠

فقلت : (١) « رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة ، وبحيث لولا صورته لظننت أنك رأيت أسداً » ، وما شاكل ذلك من ضروب المبالغة ، أن تجد لكلامك المزية التي تجدها لقولك : « رأيت أسداً » . وليس يخفى على عاقل أن ذلك لا يكون .

...

٥٣١ - فإن قال قائل : إن المزية من أجل أن المساواة تُعلم في « رأيت أسداً » من طريق المعنى ، وفي « رأيت رجلاً مساوياً للأسد » من طريق اللفظ .

321

قيل : قد قلنا فيما تقدم ، (٢) إنه مُحال / أن يتغير حال المعنى في نفسه ، بأن يُكنى عنه بمعنى آخر ، وأنه لا يُتصوّر أن يتغير معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول النجاد ، ومعنى كثرة القرى بأن يُكنى عنه بكثرة الرماد . وكذا أن ذلك لا يُتصوّر ، فكذلك لا يُتصوّر أن يتغير معنى مساواة الرجل الأسد في الشجاعة ، بأن يكنى عن ذلك ويُدّل عليه بأن تجعله « أسداً » . فأنت الآن إذا نظرت إلى قوله :

فَأَسْبَلْتُ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ ، وَسَقَّتْ وَرْدًا ، وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ (٣)

③٢٤ = فرأيته قد أفادك أن « الدمع » كان لا يحرم من شبه اللؤلؤ ،

(١) عند أول قوله : « إذا جئت به صريحاً » ينتهي ما أسقط كاتب « س » ، حيث وصل الكلام في أواخر الفقرة رقم : ٥٠٨ ، فكتب : « ... من بعد أن لا يُراد إذا جئت به صريحاً » ، وانظر التعليق هناك .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٥٢٨

(٣) هو للوأاء الدمشقي ، في ديوانه .

و « العَيْن » من شبه النرجس = (١) شيئاً ، فلا تَحَسَّبَنَّ أن سببَ الحُسْنِ الذى تراه فيه ، والأريحية التى تجدها عنده ، أنه أفادك ذلك فَحَسَبُ . وذاك أنك تَسْتَطِيعُ أن تجيء به صريحاً فتقول : « فأسبلت دمعاً كأنه اللؤلؤ بعينه ، من عين كأنها النرجس حقيقة » ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً . ولكن أعلم أن سبب أن راقك ، وأدخل / الأريحية عليك ، أنه أفادك في إثبات شدة الشبه مزيةً ، وأوجدك فيه خاصّةً قد غرّز في طبع الانسان أن يرتاح لها ، (٢) ويجد في نفسه هزةً عندها ، وهكذا حكم نظائره كقول أبى نواس :

تَبْكِي فَتَذْرِي الدُّرَّ عَنْ نَرْجِسٍ ، وَتَلَطِّمُ الـوَرْدَ بِعُنَابٍ (٣)

وقول المُنْتَبِي :

بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ خُوطَ بَابٍ ، وَفَاحَتْ عَنَبْرًا ، وَرَنَتْ غَزَالًا (٤)

...

٥٣٢ - وأعلم أن من شأن « الاستعارة » أنك كلما زدت إرادتك التشبيهة إخفاءً ، ازدادت الاستعارة حسناً ، حتى إنك تراها أغرب ما تكون إذا كان الكلام قد أُلْفَ تأليفاً إن أردت أن تُفصِح فيه بالتشبيه ، خرجت إلى شيء تَعَاْفَهُ النفسُ / وَيَلْفِظُهُ السَّمْعُ ، ومثال ذلك قول ابن المعتز :

إذا ظهر التشبيه في
الاستعارة ، قُبِحَتْ

322

(١) السياق : « أفادك أن الدمع كان لا يخرم شيئاً » ، وكان في المطبوعة وحدها « يجرم » ، وقوله « لا يخرم » أى لا يُسْقِطُ ولا ينقص منه شيئاً .

(٢) في « س » : « قد عُرف » .

(٣) هو في ديوانه .

(٤) هو في ديوانه ، وقد مضى برقم : ٣٥٩

أَثْمَرْتُ أَغْصَانَ رَاحَتِهِ لِجُنَاةِ الْحُسْنِ عُنَابًا (١)

ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تُظهر التشبيه وتُفصِّح به ، احتججت إلى أن تقول : « أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالبي الحُسن ، شبيهة العُنَاب من أطرافها المخضوبة » ، وهذا ما لا تخفى غثائته . من أجل ذلك كان موقع « العناب » في هذا البيت أحسن منه في قوله :

* وعَضَّتْ على العُنَاب بالبرد *

⊙ وذلك لأن إظهار التشبيه فيه لا يَقْبَحُ هذا القبح المُفْرِط ، لأنك لو قلت : « وعَضَّتْ على أطراف أصابع كالعُنَاب بشعر كالبرد » ، كان شيئاً يُتَكَلَّمُ بمثله وإن كان مردولاً . وهذا موضع لا يتبين سرُّه إلا من كان مُلْهَبَ الطبع حادَّ القرحة . (٢) وفي الاستعارة علمٌ كثيرٌ ، ولطائف معاني ، ودقائق فروق ، وستقول فيها إن شاء الله في موضع آخر .

...

٥٣٣ - وأعلم أننا حين أخذنا في الجواب عن قولهم : « إنه لو كَانَ الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه ، لكان ينبغي أن يكون تفسيره فصيحاً مثله » ، (٣) قلنا : « إن الكلام الفصيح ينقسم قسمين ، قسم تُعزَى المزية فيه إلى اللفظ ، وقسم تُعزَى فيه إلى النظم » ، (٤) وقد ذكرنا في

القسم الثاني :
وهو الذي تكون
فصاحته في النظم

(١) في ديوانه ، في باب الفخر ، وفي المطبوعة : « بجان الحسن » ، خطأ ، وفي « ج » : « لجناة الحب » ، وهو لا شيء .

(٢) في « س » والمطبوعة : « ملتهب » .

(٣) انظر رقم : ٤٩٩ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢ .

(٤) انظر ما سلف رقم ٥٠٨ ، وهذا موضع القسم الثاني .

/ القسم الأول من الحُجَج ما لا يبقى معه لعاقِل ، إذا هو تأمَّلها ، شكَّ في بطلان ما تعلَّقوا به ، من أنه يلزمننا في قولنا : « إنَّ الكلام يكون فصيحاً من أجل مزية تكون في معناه » ، ^(١) أن يكون تفسِيرُ الكلام الفصيح فصيحاً مثله ، وأنه تهوُّسٌ منهم ، وتقحُّمٌ / في المُحَالَات . ^(٢)

وأما القسم الذي تُعزَى فيه المزية إلى « النَّظْم » ، فإنهم إن ظنُّوا أن سؤالهم الذي اغتروا به يتَّجه لهم فيه ، كان أمرهم أعجَب ، وكان جهلهم في ذلك أغرب . وذلك أن « النظم » ، كما بيَّنا ، / إنما هو توخَّى معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه ، والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست معاني النحو معاني ألفاظٍ ، ^(٣) فيتصوَّر أن يكون لها تفسير .

٥٣٤ - وجملة الأمر ، أن « النظم » إنما هو أن « الحمد » من قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) مبتدأ ، و « لله » خبره ، و « ربِّ » صفةٌ لاسم الله تعالى ومضاف إلى « العالمين » و « العالمين » مضاف إليه ، و « الرحمن الرحيم » صفتان كالرب ، و « مالك » من قوله : « مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ » صفةٌ أيضاً ، ومضاف إلى يوم . و « يوم » ^(٣٦) مضاف إلى « الدين » ، و « إِيَّاكَ » ضمير اسم الله تعالى ، وهو ضميرٌ يقع موقع الاسم إذا كان الاسم منصوباً ، معنى ذلك أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت : « اللهُ نَعْبُدُ » ، ثم إن « نعبد » هو المقتضى معنى النصب فيه ، وكذلك حُكْمُ « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . ثم إن جملة « إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » معطوف بالواو على جملة « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » ، و « الصِّرَاطُ »

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٠٦ .

(٢) في المطبوعة وحدها : « في المجادلات » .

(٣) في « س » : « معاني لفظ » ، وفي المطبوعة : « معاني الألفاظ » .

مفعول ، و « المستقيم » صفة للصِّراط ، و « صِرَاطَ الَّذِينَ » بدل من « الصراط المستقيم » ، « وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » صِلَةَ الَّذِينَ ، « وَغَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » صفة « الذين » ، و « الضَّالِّينَ » معطوف على « المغضوب عليهم » .

فَانظُرِ الْآنَ هَلْ يُتَصَوَّرُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى اللَّفْظِ ؟
وهل يكون كون « الحمد » مبتدأ معنى لفظ « الحمد » ؟ أم يكون كون « رب »
صفة وكونه مضافاً إلى « العالمين » معنى لفظ « الرب » ؟ .

٢٩١ ٥٣٥ - / فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمَعَانِي مَعَانِي الْأَلْفَازِ ،
فإنها / تُعَلِّمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ تَرْتِيبِ الْأَلْفَازِ ، وَمِنْ الْإِعْرَابِ ، فَبِالرَّفْعَةِ فِي
٣٢٤ « الدال » من « الحمد » يُعَلِّمُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَبِالْجَرِّ فِي « الباء » من « رب » يُعَلِّمُ أَنَّهُ
صفة ، وبِالْيَاءِ فِي « العالمين » يُعَلِّمُ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسَ الْكُلِّ .

قيل : ترتيب اللفظ لا يكون لفظاً ، والإعراب وإن كان يكون لفظاً ،
فإنه لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا لَفْظَانِ كِلَاهِمَا عِلْمَةٌ إِعْرَابٍ ، ثُمَّ يَكُونُ أَحَدُهُمَا
تفسيراً للآخر . وزيادة القول في هذا من حَظَلِ الرَّأْيِ ، فإنه مما يعلمه العاقل
ببديهة النظر ، وَمَنْ لَمْ يَتَنَبَّهْ لَهُ فِي أَوَّلِ مَا يَسْمَعُ ، لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِأَنْ يُكَلِّمَ . وَتَعُوذُ إِلَى
رَأْسِ الْحَدِيثِ فَنَقُولُ .

...

٥٣٦ - قَدْ بَطَّلَ الْآنَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَكُلِّ طَرِيقٍ ، أَنْ تَكُونَ « الْفِصَاحَةُ »
وصفاً للفظ من حيث هو لفظٌ وَنُطْقٌ لِسَانٍ . وَإِذَا كَانَ هَذَا صُورَةَ الْحَالِ وَجُمْلَةً
③٧٧ الأمر ، ثُمَّ لَمْ تَرَ الْقَوْمَ تَفَكَّرُوا فِي شَيْءٍ مِمَّا شَرَحْنَاهُ بِحَالٍ ، وَلَا أَخْطَرُوهُ لَهُمْ
بِبَالٍ ، بَانَ وَظَهَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا الْأَمْرَ مِنْ بَابِهِ ، وَلَمْ يَطْلُبُوهُ مِنْ مَعْدِنِهِ ، وَلَمْ يَسْلُكُوا
إِلَيْهِ طَرِيقَهُ ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَزِيدُوا عَلَى أَنْ أَوْهَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَهَمًّا كَاذِبًا أَنَّهُمْ قَدْ أَبَانُوا

الوجه الذي به كان القرآن معجزاً ، والوصف الذي به بان من كلام المخلوقين ، من غير أن يكونوا قد قالوا فيه قولاً يشفي من شك غليلاً ، ويكون على علم دليلاً ، وإلى معرفة ما قصدوا إليه سبيلاً . (١)

...

الرد على المعتزلة
في مسألة « اللفظ »

٥٣٧ - وأعلم أنه إذا نظر العاقل إلى هذه الأدلة فرأى ظهورها ، استبعد أن يكون قد ظن ظاناً / في « الفصاحة » أنها من صفة اللفظ صريحاً . ولعمري إنه لكذلك ينبغي ، إلا أننا ننظر إلى جدّهم وتشدّدهم وتبهم الحكم « بأن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ » ، (٢) فلتن كانوا قد قالوا « الألفاظ » وهم لا يريدونها أنفسها ، وإنما يريدون لطائف معاني تفهم منها ، لقد كان ينبغي أن يتبعوا ذلك من قولهم ما ينبغي عن غرضهم ، وأن يذكروا أنهم عنوا بالألفاظ ضرباً من المعنى ، وأن غرضهم مفهوم خاص .

325

...

٥٣٨ - هذا ، وأمر « النظم » / في أنه ليس شيئاً غير توحى معاني النحو فيما بين الكلم ، وأنتك ترتب المعاني ، أولاً في نفسك ، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك ، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني ، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = (٣) في غاية القوة والظهور ، ثم ترى الذين لهجوا بأمر « اللفظ » قد أبوا إلا أن يجعلوا « النظم » في الألفاظ . ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في

٢٩٢

(١) يعني بهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي وما كتبه في كتابه « المغني » .

(٢) هذا نص مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد مضى برقم : ٥٥ ، ورقم : ٤٦٦

(٣) السياق : « هذا ، وأمر النظم في غاية القوة » .

المعاني ويربِّها في نفسه على ما أعلمناك ، ثم تُفْتَشه فتراه لا يعرف الأمر (٢٢٨) بحقيقته ، وتراه ينظر إلى حال السامع ، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه ، نسي حال نفسه ، واعتبر حال من يسمع منه . (١) وسبب ذلك قصر الهمة ، وضعف العناية ، وترك النظر ، والأنس بالتقليد . وما يُعْنَى وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها ، وإن الصبح ليملاً الأفق ، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه ؟

...

٥٣٩ - وأعلم أنك لا ترى في الدنيا علماً قد جرى الأمر فيه بديهاً وأخيراً على ما جرى / عليه في « علم الفصاحة والبيان » .

326

● أما البيدي ، فهو أنك لا ترى نوعاً من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علّموا الناس ، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة ، والتصريح أغلب من التلويح . والأمر في « علم الفصاحة » بالضد من هذا . فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه ، وجدت جلّه أو كلّه رمزاً ووحياً ، وكنايةً وتعريضاً ، وإيماءً إلى الغرض من وجه لا يفتن له إلا من غلغل الفكر وأدق النظر ، ومن يرجع من طبعه إلى ألمعية يقوى معها على الغامض ، ويصل بها إلى الخفى ، حتى كأن بسلاً حراماً أن تتجلى معانيهم سافرة الأوجه لا يقاب لها ، (٢) وبادية الصّفحة لا حجابٍ دونها ، وحتى كأن الإفصاح بها حرام ، وذكرها إلا على سبيل الكناية والتعريض / غير سائغ .

٢٩٣

(١) انظر ما سلف رقم : ٤٩٢

(٢) في « س » : « بتلاً حراماً » بالتاء ، وقد مضى مثل ذلك في آخر رقم : ٤٤١

• وأما الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأولين ويتدارسوه ، ويكلمهم به بعضهم بعضاً ، من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان له وتفسير = (١) إلا « علم الفصاحة » ، فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظاً للقدماء وعبارات ، من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً ، أو يستطيعوا = إن يسألوا عنها = أن يذكروا لها تفسيراً يصح .

٥٤٠ - (٣٢٩) فمن أقرب ذلك ، أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ » (٢) = وإذا تكلموا في زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة وعلى وجه دون وجه » ، (٣) ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة / بشيء ، ويقولون في المراد « بالطريقة » و « الوجه » ما يخلى منه السامع بطائل . ويقرأون في كتب البلغاء ضرب كلام قد وصفوا « اللفظ » فيها بأوصاف يعلم ضرورة أنها لا ترجع إليه من حيث هو لفظ وتُنطق لسان وصدى حريف ، كقولهم : « لفظ متمكن غير قليق ولا ناب به موضعه ، وإنه جيد السبك صحيح الطابع ، وأنه ليس فيه فضل عن معناه » = وكقولهم : « إن من حق اللفظ أن يكون طبقاً للمعنى ، لا يزيد عليه ولا ينقص عنه » = وكقول بعض من وصف رجلاً من البلغاء : « كانت ألفاظه قوالب لمعانيه » ، هذا إذا مدحوه = وقولهم إذا ذمموه : « هو لفظ معقد ، وإنه بتعقيده قد استهلك المعنى » ، وأشباه هذا ، (٤) ثم لا يحظر بياهم أنه يجب أن

بيان معان في وصف
واللفظ ، كقولهم
لفظ متمكن غير قليق

327

(١) السياق : « لم نر العقلاء رضوا عن أنفسهم في شيء من العلوم إلا علم الفصاحة » .

(٢) هذا قول القاضي عبد الجبار المعتزلي في المعنى ١٦ : ١٩٨

(٣) هذا أيضاً من كلام القاضي عبد الجبار .

(٤) السياق : « ويقرأون في كتب البلغاء ثم لا يحظر » .

يُطَلَّب لما قالوه معنىً ، وتُعَلَّم له فائدةٌ ، ويُجَسَّم فيه فكر ، وأن يُعْتَقَد على الجملة أقلُّ ما في الباب ، أنه كلامٌ لا يصحَّ حَمَلُهُ على ظاهره ، وأن يكون المراد « باللفظ » فيه نُطَقَ اللسان .

فالوصف بالتمكُّن والقلُّق في « اللفظ » مُحَالٌ ، فإنما يتمكن الشيء ٢٩٤ ويقلُّق إذا كان شيئاً يثبت في مكانٍ ، / و « الألفاظ » حروف لا يوجد منها حرفٌ حتى يُعَدَم الذي كان قبله . وقولهم : « متمكن » أو « قلُّق » وصف للكلمة بأسرها ، لا حرفٍ حرفٍ منها . (١)

ثم إنه لو كان يصحُّ في حروف الكلمة أن تكون باقيةً بمجموعها ، لكان ذلك فيها مُحَالاً أيضاً ، من حيث أنَّ الشيء إنما يتمكن ويقلُّق في مكانه الذي يوجد فيه ، ومكان الحروف إنَّما هو الحلق والقم (٣٢) واللسان والشفستان ، فلو كان يصحُّ عليها أن توصف بأنها تتمكُّن وتقلُّق ، / لكان يكون ذلك التمكنُ 328 وذلك القلُّق منها في أماكنها من الحلق والقم واللسان والشفتين .

وكذلك قولهم : « لفظ ليس فيه فضلٌ عن معناه » ، مُحَالٌ أن يكون المراد به « اللفظ » ، لأنه ليس ههنا أسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ يزيد على معناه أو ينقص عنه . كيف ؟ وليس بالذرعُ وُضعت الألفاظ على المعاني . (٢)

وإن اعتبرنا المعاني المستفادة من الجمل ، فكذلك . وذلك أنه ليس ههنا جملةٌ من مبتدئٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ ، يحصل بها الإثبات أو النفي ، أتمُّ أو أنقص مما يحصلُ بأخرى . وإنَّما فضل اللفظ عن المعنى : أن تزيد الدلالة بمعنى على معنى ، فتُدخِل في أثناء ذلك شيئاً لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه .

(١) في المطبوعة : « لا حرف منها » .

(٢) « الذرع » يعني به القياس بالذراع .

وكذلك السبيل في « السَّبْك والطَّابِع » وأشباههما ، لا يُحْتَمَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ « اللَّفْظُ » مِنْ حَيْثُ لَفْظٌ .

...

٥٤١ - فَإِنْ أُرِدَتِ الصَّدَقُ ، فَإِنَّكَ لَا تَرَى فِي الدُّنْيَا شَأْنًا أَعْجَبَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ مَعَ « اللَّفْظِ » ، وَلَا فِسَادَ رَأْيِ مَازِجِ النُّفُوسِ وَخَامَرِهَا وَاسْتَحْكَمَ فِيهَا وَصَارَ كَأَحَدِي طَبَائِعِهَا ، مِنْ رَأْيِهِمْ فِي « اللَّفْظِ » . فَقَدْ بَلَغَ مِنْ مَلَكَتِهِ لَهُمْ وَقُوَّتِهِ عَلَيْهِمْ ، أَنْ تَرَكَهُمْ وَكَأَنَّهُمْ إِذَا نُظِرُوا فِيهِ أُخِذُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَغُيِّبُوا عَنْ عَقُولِهِمْ ، وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِيمَا يَسْمَعُونَهُ نَظَرٌ ، وَيُرَى لَهُمْ إِيْرَادٌ فِي الْإِصْغَاءِ وَصَدْرٌ ، فَلَسْتَ تَرَى إِلَّا نَفُوسًا قَدْ جَعَلَتْ تَرَكَ النَّظَرِ دَابَّهَا ، وَوَصَلَتْ بِالْهُوَيْنَا أَسْبَابَهَا ، فَهِيَ تَعْتَرُّ بِالْأَضَالِيلِ / وَتَتَبَاعَدُ عَنِ التَّحْصِيلِ ، وَتَلْقَى بِأَيْدِيهَا إِلَى الشُّبْهِ ، وَتَسْرِعُ إِلَى الْقَوْلِ الْمُمَوَّهِ .

مسألة اللفظ وغلبيتها
على المعترلة وغيرهم

٢٩٥

٥٤٢ - وَلَقَدْ بَلَغَ مِنْ قِلَّةِ نَظَرِهِمْ / أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ لَمَّا رَأَوْا الْكُتُبَ الْمَصْنُفَةَ فِي اللُّغَةِ قَدْ شَاعَ فِيهَا أَنْ تُوصَفَ الْأَلْفَاظُ الْمُفْرَدَةُ بِالفَصَاحَةِ ، وَرَأَوْا أَبَا الْعَبَّاسِ (٣٣١) ثَعْلَبًا قَدْ سَمَّى كِتَابَهُ « الْفَصِيحِ » ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ إِلَّا اللُّغَةَ وَالْأَلْفَاظَ الْمُفْرَدَةَ ، وَكَانَ مُحَالًا إِذَا قِيلَ : إِنَّ « الشَّمْعَ » بِفَتْحِ الْمِيمِ ، أَفْصَحُ مِنْ « الشَّمْعِ » بِإِسْكَانِهِ ، أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْمَعْنَى ، إِذْ لَيْسَ تُفِيدُ الْفَتْحَةَ فِي الْمِيمِ شَيْئًا فِي الَّذِي سُمِّيَ بِهِ = (١) سَبَقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّ حُكْمَ الْوَصْفِ بِالفَصَاحَةِ أَيُّهَا كَانَ فِي أَيْ شَيْءٍ كَانَ ، أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَرْجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى الْبَيِّنَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلْفَرْقِ فِي نَفْسِهِ ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ لَفْظٌ وَنُطْقٌ لِسَانٍ = وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْمَعْنَى فِي وَصْفِ الْأَلْفَاظِ الْمُفْرَدَةِ بِالفَصَاحَةِ ، أَنَّهَا فِي اللُّغَةِ أَثْبَتُ ، وَفِي اسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ أَكْثَرُ ،

329

(١) السياق : « أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة ... سبق إلى قلوبهم » .

أو أنها أُجْرِي على مقاييس اللغة والقوانين التي وَصَعُوهَا ، وأنّ الذي هو معنى « الفَصَاحَة » في أصل اللغة ، هو الإبانة عن المعنى ، بدلالة قولهم : « فصيح » و « أعجم » ، وقولهم : « أَفْصَحُ الأعجمي » ، و « فَصُحُ اللَّحَّانِ » و « أَفْصَحُ الرَّجُلُ بكذا » ، إذا صَرَّحَ به = وأنه لو كان وَصَفُهُمُ الكَلِمَاتِ المُفْرَدَةَ بالفصاحة من أجلِ وَصِفِ هُوَ لها من حيث هي ألفاظٌ ونطق لسان ، لَوَجِبَ إذا وُجِدَت كلمة يقال إنها كلمةٌ فَصِيحَةٌ على صفة في اللَّفْظِ ، أن لا توجد كلمةٌ على تلك الصِّفَةِ ، إلا وجب لها أن تكون فصيحة ، ^(١) وحتى يجب إذا كانت « فَفَهْتُ الحديث » بالكسر أفصح منه بالفتح ، أن يكون سبيلُ كُلِّ فعلٍ مثله في الزِّنَةِ أن يكون الكسرُ فيه أفصحَ من الفتح .

330

ثم إن فيما أودعه ثَعْلَبُ كتابه ، ما هو أفصحُ ، / من أجل أن لم يكن فيه حرفٌ كَانَ فيما جعله أفصح منه ، ^(٢) مِثْلُ أَنَّ « وَقَفْتُ » أفصح من « أَوْقَفْتُ » ، أفترى أَنَّهُ حَدَثَ في « الواو » و « القاف » و « الفاء » بأن لم يكن مَعَهَا الهمزة ، فضيلةٌ وجب لها أن تكون أفصح ؟ وكفى برأى هذا مؤداهُ تَهافتاً وَخَطَلاً !

٢٩٦

⊙ وجملة الأمر أنه لا بُدَّ لقولنا « الفصاحة » من معنى يُعرف ، فإن كان ذلك المعنى وصفاً في ألفاظِ الكَلِمَاتِ المُفْرَدَةِ / ، فينبغي أن يشار لنا إليه ، وتوضَعُ اليَدُ عليه .

...

(١) أسقط كاتب « ج » من أول قوله : « على صفة في اللفظ » ، إلى هنا .

(٢) عبارة الشيخ هنا كَرَّةٌ جَدًّا . يعني أن ثعلباً أورد كلماتٍ في كتابه ، فقال : هذه أفصحُ من

هذه ، وفي أفصح الكلمتين ، حرفٌ ليس في الأخرى

« الاستعارة » ، تكون
في معنى « اللفظ »

٥٤٣ - ومن أبين ما يدلُّ على قلة نظَرهم ، أنه لا شبهة على مَنْ نَظَرَ في كتاب تُذَكَّر فيه « الفصاحة » ، أن « الاستعارة » عنوان ما يُجعل به « اللفظ » فصيحاً ، وأن « المجاز » جُمَلته ، و « الإيجاز » من مُعْظَم ما يُوجِب للفظ الفصاحة . وأنت تراهم يذكرون ذلك وَيَعْتَمِدُونه ، ثم يَذْهَبُ عنهم أن إيجابهم « الفَصَاحَة » للفظ بهذه المعاني ، اعترافٌ بِصِحِّه ما نحن ندعوهم إلى القول به ، مِنْ أَنَّهُ يكون فصيحاً لمعناه .

أما « الاستعارة » ، فإنهم إن أغفلوا فيها الذي قلناه ، من أن المستعار بالحقيقة يكون معنى « اللفظ » ، واللفظ تَبَعٌ ، من حيث أنا لا نقول : « رأيت أسداً » ، ونحن نعني رجلاً ، إلا على أَنَا نَدْعِي أَنَا رأينا أسداً بالحقيقة ، من حيث نجعله لا يَتَمَيِّزُ عن الأسد في بأسه وبطشه وجُرْأَةِ قلبه = فإنهم على كل حال لا يستطيعون أن يجعلوا « الاستعارة » وصفاً للفظ من حيث هو لفظٌ ، مع أن اعتقادهم أنك إذا قلت : « رأيت أسداً » ، كنت تَقَلَّتْ أسم « الأسد » إلى « الرجل » ، أو جعلته هكذا غُفْلاً ساذجاً في معنى شجاع . أفترى أن لفظ « الأسد » لما نقل عن السبع إلى « الرجل » المشبه به ، أحدث هذا النقل في أجراس حُرُوفه / ومدآقتها وصفاً صار بذلك الوصف فصيحاً ؟

331

٥٤٤ - ثم إن من « الاستعارة » قبلاً لا يصحُّ أن يكون المستعار فيه « اللفظ » البتَّة ، ولا يصحُّ أن تقع الاستعارة فيه إلا على المعنى . وذلك ما كان مثل « اليد » في قول لبيد :

وَعَدَاةٍ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَرِقَّةً ، إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا (١)

③٣٣ ذلك أنه ليس ههنا شيء يُزعم أنه شبهه باليد ، حتى يكون لفظ « اليد » مستعاراً له ، وكذلك ليس فيه شيء يُتوهم أن يكون قد شَبَّهه بالزمام ، وإنما المعنى على أنه شبه « الشَّمَال » في تصريفها « العَدَاة » على طبيعتها ، بالإِنسان يكون زمامُ البعير في يده ، فهو يصرِّفه على إرادته ، ولما أراد / ذلك جعل للشَّمَال يداً ، وعلى العَدَاة زماماً . وقد شَرَحْتُ هذا قَبْلُ شرحاً شافياً . (١)

٢٩٧

...

٥٤٥ - وليسَ هذا الضَّرْبُ من الاستعارة بدون الضرب الأول في إيجاب وَصَف « الفصاحة » للكلام ، لا بَلْ هو أقوى منه في اقتضاها . والمحاسن التي تَظْهَرُ به ، والصُّور التي تحدث للمعاني بسببه ، آتَتْ وَأَعْجَبُ . وإن أردت أن تزداد علماً بالذي ذكرْتُ لك من أمره ، فانظر إلى قوله :

* سَقَّتْهُ كَفُّ اللَّيْلِ أَكْوَاسَ الْكَرَى * (٢)

وذلك أنه ليس يخفى على عاقل أنه لم يرد أن يشبَّه شيئاً بالكف ، ولا أراد ذلك في « الأكواس » ، ولكن لما كان يقال : « سُكَّرَ الْكَرَى » ، و « سُكَّرَ النوم » ، استعار للكرى « الأكواس » ، كما استعار الآخر « الكاس » في قوله :

* وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ النَّعْسَةِ السَّهْرِ * (٣)

ثم إنه لما كان الكرى يكون في الليل ، جعل الليل ساقياً ، ولما جعله ساقياً جعل له كفاً ، إذ كان / السَّاقِي يناول الكأس بالكف .

332

(١) انظر ما سلف ، الفقرة رقم : ٥١٢

(٢) لم أعرف قائله . وهكذا هو « ج » و « س » ، والمطبوعة هنا ، وفيما سيأتي ، وهو بلا شك جمع « كأس » ، وكأنه سهل الهمزة ثم جمع « كاساً » على « أكواس » .

(٣) الشعر لأبي ذهل الجمحي ، وهو في ديوانه ، وروايته : « كأسُ النَّشْوَةِ » ، وصدر البيت :

* أَقْوَلُ وَالرُّكْبُ قَدْ مَالَتْ عَمَائِمُهُمْ *

٥٤٦ - ومن اللطيف النادر في ذلك ، ما تراه في آخر هذه الأبيات ، وهي للحكم بن قنبر :

وَلَوْلَا أَعْتَصَمِي بِالْمُنَى كُلَّمَا بَدَا لِي الْيَأْسُ مِنْهَا ، لَمْ يَقُمْ بِالْهَوَى صَبْرِي
وَلَوْلَا أُنْتَظَّرِي كُلَّ يَوْمٍ جَدَى عَدِي ، لَرَأَحَ بِنَعَشِي الدَّافِنُونَ إِلَى قَبْرِي
وَقَدْ رَأَيْتِي وَهْنُ الْمُنَى وَأَنْقِبَاضُهَا وَبَسَطُ جَدِيدِ الْيَأْسِ كَفِّهِ فِي صَدْرِي

ليس المعنى على أنه استعار لفظ « الكفين » لشيء ، ولكن على أنه أراد أن
③ يصف اليأس بأنه قد غلب على نفسه ، وتمكّن في صدره . ولما أراد ذلك
وصّفه بما يصفون فيه الرجل بفضل القدرة على الشيء ، (١) وبأنه ممكّن منه ،
وأن يفعل فيه كل ما يريد ، (٢) كقولهم : « قد بسط يديه في المال ينفقه ويصنع
فيه ما يشاء » ، و « قد بسط العامل يده في الناحية وفي ظلم الناس » ، فليس
لك إلا أن تقول : إنه لما أراد ذلك ، جعل لليأس « كفين » ، واستعارهما له ، فأما
أن توقع الاستعارة فيه على « اللفظ » ، فَمَا لَا تَحْفَى / اسْتِحَالَتُهُ عَلَى عَاقِلٍ . (٣)

٢٩٨

...

٥٤٧ - والقول في « المجاز » هو القول في « الاستعارة » ، لأنه ليس هو
بشيءٍ غيرها ، وإنما الفرق أن « المجاز » أعم ، من حيث أن كل استعارة مجاز ،
وليس كل مجاز استعارة .

« المجاز » ، كالاستعارة ،
إلا أنه أعم

وإذا نظرنا من « المجاز » فيما لا يُطلق عليه أنه « استعارة » ، ازداد خطأ القوم

(١) في المطبوعة « يصفون به » ، وفي نسخة عند رشيد رضا « فيه » أيضاً .

(٢) في المطبوعة : « متمكن عنه وأنه يفعل » ، وفي « س » : « ومن أن يفعل » .

(٣) في المطبوعة : « فمما » .

قبحاً وشناعةً . وذلك أنه يلزم على قياس قولهم أن يكونَ إنَّما كان قوله تعالى :
 (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا) [سورة بئس: ١٧] ، أَفْصَحَ
 من أصله الذي هو قولنا : « والنهارَ لُتُبْصِرُوا أنتم فيه ، أو مبصراً أنتم فيه » ، من
 333 أجل أنه حَدَثَ / في حروف « مُبْصِر » = بأن جُعِلَ الفعل للنَّهار على سعة
 الكلام = (١) وصِفَّ لم يَكُنْ . وكذلك يَلْزَمُ أن يكون السببُ في أن كان قولُ
 الشاعر :

* فَتَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي * (٢)

أفصح من قولنا : فَنِمْتُ في ليلي = (٣) أن كَسَبَ هذا المجازُ لَفْظَ « نام »
 ولفظ « الليل » مذاقةً لم تكن لهما . وهذا مما ينبغي للعاقل أن يَسْتَجِي منه ، وأن
 يَأْتَفَّ من أن يُهْمِلَ النَّظَرَ إهمالاً يُؤدِّيهِ إلى مثله ، ونسأل الله تعالى العِصْمَةَ
 والتوفيق .

...

٥٤٨ - وإذا قد عرفت ما لزمهم في « الاستعارة » و « المجاز » ، فالذي
 يلزمهم في « الإيجاز » (٣٥) أعجب . وذلك أنه يلزمهم = إن كان « اللَّفْظُ »
 فصيحاً لأمر يَرْجِعُ إليه نَفْسِهِ دون معناه = أن يكون كذلك مُوجِزاً لأمرٍ يرجعُ
 إلى نفسه . وذلك من المُحَال الذي يُضْحَك منه ، لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن
 يُدَلَّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى ، وإذا لم تجعله وصفاً لِلْفَظ من
 أجل معناه ، أَبْطَلت معناه ، أَعْنَى أَبْطَلت مَعْنَى الإيجاز .

...

(١) السياق : « أنه حدث في حروف مبصر وصِفَّ ... » .

(٢) الرجز لرؤبة ، وقد سلف برقم : ٣٤٨

(٣) السياق : « يلزم أن يكون السببُ ... أن كَسَبَ » ، وموقعها خير « يكون » .

٥٤٩ - ثم إن ههنا معنى شريفاً قد كان ينبغي أن نكون قد ذكرناه في أثناء ما مضى من كلامنا ، وهو أن العاقل إذا نظَّر عِلْمَ عِلْمٍ ضرورةً أنه لا سبيل له إلى أن يُكثِّرَ معاني الألفاظ أو يُقلِّلها ، لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغيَّر على الجملة عمَّا أرادَهُ واضِعُ اللُّغة ، وإذا ثَبَّتَ ذلك ، ظهر منه أنه لا معنى لقولنا : « كَثْرَةُ المعنى مع قِلَّةِ اللفظ » ، غيرُ أن / المتكلم يتوصَّلُ بدلالة المعنى على المعنى إلى فَوَائِدَ ، لو أنه أرادَ الدَّلالةَ عليها باللفظِ لاحتاجَ إلى لَفْظٍ كثيرٍ .

٢٩٩

٥٥٠ - وأعلم أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ ، إذا كان صدْرُهُ عن قوم لهم نَبَاهَةٌ / وصيِّتٌ وعلُوٌّ منزلة في أنواع من العلوم غيرِ العِلْمِ الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، (١) ثم وقع في الألسن فتداولته ونشَرته ، وفشأ وظَهَرَ ، وكثر الناقلون له والمُشيِّدون بِذِكْرِهِ = (٢) صار تركُّ النَّظَرِ فيه سُنَّةً ، والتقليدُ ديناً ، ورأيتَ الذين هُم أهل ذلك العلمِ وخاصَّتهُ والمُمارسون له ، والذين هم خُلُقَاءُ أن يَعْرِفُوا وجه العَلَطِ والخطأ فيه = لو أنهم نظروا فيه = (٣) كالأجانب الذين ليسوا من أهله ، في قبوله والعمل به والرُّكون إليه ، ووجدتْهم قد أعطوه مَقَادِئَهُمْ ، وألأنوا له جَانِبَهُمْ ، وأوهمَهُم النَّظَرَ إلى مُنْتَمَاهِ وَمُنْتَسِبِهِ ، ثم اشتهاره وانتشاره وإطباقِ الجَمْعِ بعد الجَمْعِ عليه = (٤) أن الضَّنَّ به أصوبُ ، والمحاماةُ (٣٣٦) عليه أَوْلَى . ولرُبَّمَا = بل كُلَّمَا = ظَنُّوا أنه لم يَشِيعَ ولم يَتَسَّعَ ، ولم يَزُوه خَلْفَ عن

334

الرأى الفاسد وخطره
إذا قاله عالم له
صيِّتٌ ومنزلة

(١) في المطبوعة وحدها : « إذا كان صدوره عن قوم » .

(٢) السياق : « إذا كان صدْرُهُ عن قوم لهم نَبَاهَةٌ ... صار تركُّ النَّظَرِ ... » .

(٣) السياق : « ورأيتَ الذين هم أهل ذلك العلم ... كالأجانب ... » .

(٤) السياق : « وأوهمَهُم النَّظَرَ إلى منتاهِ أن الضَّنَّ به ... » .

سَلَفٍ ، وَآخِرٌ عَنْ أَوَّلٍ ، إِلَّا لِأَن لَّهُ أَصْلًا صَحِيحًا ، وَأَنَّهُ أُخِذَ مِنْ مَعْدِنِ صِدْقٍ ، وَاشْتَقَّ مِنْ نَبْعَةٍ كَرِيمَةٍ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَدْخُولًا لَظَهَرَ الدَّخْلُ الَّذِي فِيهِ عَلَى تَقَادُمِ الزَّمَانِ وَكُرُورِ الْأَيَّامِ . وَكَمْ مِنْ خَطِيئًا ظَاهِرٍ وَرَأَى فَاسِيدَ حَظِيئِي بِهَذَا السَّبَبِ عِنْدَ النَّاسِ ، حَتَّى بَوَّأُوهُ فِي أَحْصَى مَوْضِعٍ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، وَمَنَحُوهُ الْحُبَّةَ الصَّادِقَةَ مِنْ نَفْسِهِمْ ، وَعَطَفُوا عَلَيْهِ عَطْفَ الْأُمِّ عَلَى وَاحِدِهَا . وَكَمْ مِنْ دَاءٍ دَوِيٍّ قَدْ اسْتَحْكَمَ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، حَتَّى أَعْيَا عِلَاجُهُ ، وَحَتَّى بَعَلَ بِهِ الطَّيِّبُ . (١)

ولولا سلطان هذا الذي وصفت على الناس ، وأن له أخذة تمنع القلوب عن التدبر ، (٢) وتقطع عنها دواعي التفكير = لما كان لهذا الذي ذهب إليه / القوم في أمر « اللفظ » هذا التمكن وهذه القوة ، ولا كان يرسخ في النفوس هذا / الرُسُوخَ ، وتتشعب عروقه هذا الشعب ، (٣) مع الذي / بان من تهافته وسقوطه (٤) وفحش العلط فيه ، وأنتك لا ترى في أدبهم = من أين نظرت ، وكيف صرفت وقلبت = مصححا ، (٥) ولا تراه باطلاً فيه شوب من الحق ، وزيفاً فيه

335

٣٠٠

(١) في هامش « ج » : « بَعَلَ ، أَيْ تَحَيَّرَ » ، وَأَزِيدُ : وَبَرِمَ بِهِ وَلَمْ يَدِرْ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ .

(٢) « الْأَخْذَةُ » أَصْلُهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّمَامِ ، تُؤَخِّذُ الْمَرْأَةَ بِهَذَا زَوْجِهَا عَنِ النَّسَاءِ غَيْرِهَا ، وَهُوَ مِنَ السَّحَرِ .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « وَتَتَشَعَّبُ عُرُوقُهُ هَذَا الشَّعْبُ » ، وَهِيَ جَيِّدَةٌ . وَ« الشَّعْبُ » ،

وَ« التَّشَعُّبُ » ، التَّفَرُّقُ .

(٤) أَسْقَطَ كَاتِبُ « س » كَلَامًا ، فَكُتِبَ : « لَمَّا كَانَ لِهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَوْمُ فِي أَمْرِ اللَّفْظِ عَلَى

تَهافتِهِ وَسُقُوطِهِ » ثُمَّ كُتِبَ مَا أَسْقَطَهُ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ فِيمَا سَيَأْتِي بَعْدَ أُسْطَرٍ ، أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَالغَيْظُ صَرَفًا » ، وَهُوَ سَهْوٌ شَدِيدٌ .

(٥) السِّيَاقُ : « لَا تَرَى فِي أَدْبِهِمْ ... مَصْحَحًا » ، وَ« الْأَدِيمُ » بَشْرَةُ الْجِلْدِ وَظَاهِرُهُ ، يَرِيدُ لَا تَرَى

فِيهِ مَوْضِعًا صَحِيحًا لَمْ يَتَخَرَّقْ .

شيء من الفِصَّة ، ولكن ترى العِشَّ بَحْتًا والغَيْظَ صِرْفًا ، ونسأل الله التوفيق .

...

٥٥١ - وكيف لا يكون في إِسَارِ الأُخْدَةِ ، ^(١) وَمَحْوَلًا بينه وبين الفِكرة من يُسَلِّم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات ، وأنها إنما تكون فيها إذا ضَمَّ بعضها إلى بعض ، ^(٢) ثم لا يَعْلَمُ أنَّ ذلك يقتضى أن تكون وصفًا لها ، من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسها ، ومن حَيْثُ هي أَلْفَاظٌ ونُطْقُ لِسَانٍ ؟

ذاك لأنه ليس من عاقل يَفْتَحُ عَيْنَ قلبه ، إلا وهو يعلم ضرورةً أنَّ المعنى في « ضَمَّ بعضها ^(٣٧) إلى بعض » ، تعليقُ بعضها ببعض ، وجعلُ بعضها بسببٍ من بعض ، لا أن يُنطَقَ بعضها في أثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها تعلقٌ ^(٣) = ويعلمُ كذلك ضرورةً إذا فَكَّرَ ، أن التعلقُ يكون فيما بين معانيها ، لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أننا لو جَهِدنا كُلَّ الجَهِدِ أن نَتَصَوَّرَ تعلقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتها ، لم نَتَصَوَّرْ؟ ومن أجل ذلك آنقسمت الكلمُ قسمين : « مُوتَلَفٌ » وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم = و « غير مُوتَلَفٌ » وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف . ولو كان التعلقُ يكون بين الألفاظ ، لكان ينبغي أن لا يَخْتَلِفَ حَالُهَا في الائتلاف ، وأن لا يكون في الدنيا / كلمتان إلا وَيَصِحُّ أن يأتلفا ، لأنه لا تَنَافِيَ بينهما من حيث هي أَلْفَاظٌ .

الرد على المعتزلة في
مسألة « اللفظ »
وبيان تقصيرهم

(١) سلف تفسيرها في التعليق قريباً : ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٢) هذا نص القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وقد سلف برقم : ، ٤٦٥ ، وسيأتي في آخر هذه الفقرة أيضاً ، وانظر ما سيأتي أيضاً في رقم : ٥٥٤ وما بعدها ، بيانه عن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر ، وهو فصل مهم في الرد على القاضي المعتزلي .

(٣) في المطبوعة : « فيما بينهما » .

وإذا كان كُلُّ واحدٍ منهم قد أعطى يَدَهُ بأن الفصاحة لا تكون في الكَلِمِ
أفراداً ، وأنها إنما تكون إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض ، وكان يكون المراد بضمِّ بعضها
إلى بعض ، تعلُّق معانيها ببعضها ببعض ، لا كَوْن بعضها في النُّطق على إثرِ
بعض = (١) كان واجباً ، إذا عَلِم ذلك ، أن يعلم أنَّ الفصاحة تَجِب لها من
أجلِ معانيها ، لا مِنْ أَجْلِ أَنْفُسِهَا ، لأنه مُحَالُّ أن يكون سَبَبُ ظُهورِ الفصاحة
فيها ، تَعَلُّقُ معانيها / بعضها ببعض ، ثم تكون الفصاحةُ وصفاً يَجِب لها
لأنفسِها لا لمعانيها . وإذا كان العلمُ بهذا ضرورةً ، ثم رأيتهم لا يَعلمونه ، فليس
إلا أن اعتزامهم على التَّقْلِيدِ قد حالَ بينهم وبين الفِكرَةِ ، وعَرَضَ لهم مِنْهُ شِبْهُ
الأخْذَةِ . (٢)

٣٠١

...

تعويل المعتزلة على
« نسق الألفاظ »
في شأن الفصاحة

٥٥٢ - وأعلم أنَّك إذا نَظَرْتَ وجدت مَثَلَهُمْ مَثَلٌ من يرى خيالَ الشيءِ
فيحسُّبه الشيءَ . وذلك أنهم قد اعتمَدوا في كُلِّ أمرهم على النَّسَقِ الذي يروونه في
الألفاظ ، وجعلوا لا يَحْفَلُونَ بغيره ، ولا يعولون في الفصاحة والبلاغة على شيءٍ
سواه ، حتى انتهوا إلى أن زَعَمُوا أن من عَمَدَ إلى شعر فصيح فقرأه ونطقَ بالأفاظه
على النَّسَقِ الذي وضَعها الشاعرُ عليه ، كان قد أتى بِمِثْلِ ما أتى به
الشاعرُ في فصاحته وبلاغته ، إلا أنهم زعموا أنه يكون في إتيانه به مُحتَدياً
لا مُبتدئاً . (٣)

(١) في المخطوطتين والمطبوعة : « وكان واجباً » ، وهو خطأ ظاهر ، والصواب إسقاط الواو ،
لأن السياق : « وإذا كان كل واحد قد أعطى بيده كان واجباً » .

(٢) « الأخذة » ، سلف منذ قليل تفسيرها ص : ٤٦٥ ، تعليق : ٢

(٣) هذا صريح مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وتجدها في المغنى ١٦ : ٢٢٢

٥٥٣ - ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء، إنما يقع في النفس أنه « نَسَقٌ »، إذا اعتبرنا ما تُوخِّي من معاني النحو في معانيها، فأما مع ترك اعتبار ذلك، فلا يقع ولا يُتصوَّر بحالٍ. أفلا ترى أنك / لَوْ فَرَضْتَ في قوله :

337

* فَمَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ *

أن لا يكون « نيك » جواباً للأمر، ولا يكون مُعَدَّى « بمن » إلى « ذكرى »، ولا يكون « ذكرى » مضافةً إلى « حبيب »، ولا يكون « منزل » معطوفاً بالواو على « حبيب » = (١) لَخَرَجَ ما ترى فيه من التقديم والتأخير عن أن يكون « نَسَقاً »؟ ذاك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نَسَقاً وترتيباً، إذا كان ذلك التقديم قد كان لِمُوجِبٍ أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك، فأما أن يكون مع عدم المُوجِب نَسَقاً، فمُحَالٌ، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له مُوجِبٌ « نَسَقاً »، لكان ينبغي أن يكون تَوَالِي الألفاظ في التُّطْق على أي وجه كان « نَسَقاً »، حتى إنك لو قلت : « نَبِّكَ فَمَا حَبِيبٍ ذِكْرِي مِنْ »، لم تكن قد أعدمته النسق والنظم، وإنما أعدمته الوزن فقط . / وقد تقدّم هذا فيما مضى، (٢) ولكننا أعذناه ههنا، لأن الذي أخذنا فيه من إسلام القوم أنفسهم إلى التقليد، اقتضى إعادته .

٣٠٢

٥٥٤ - وأعلم أن « الاحتذاء » عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه، (٣) أن يتبدى الشاعر في معنئ له وعرض أسلوباً = و « الأسلوب »

« الاحتذاء » ،
و « الأسلوب »

(١) السياق : « أفلا ترى لو فرضت في قوله ... لخرج ما ترى » .

(٢) انظر ما سلف رقم : ٤٩٣

(٣) انظر التعليق السالف على آخر الفقرة رقم : ٥٥٢

الضَرْبُ من النَّظْمِ والطَّرِيقَةُ فِيهِ = فَيَعْمِدُ شَاعِرٌ آخَرَ إِلَى ذَلِكَ « الْأَسْلُوبُ »
 فِيجِيءُ بِهِ فِي شِعْرِهِ ، فَيُشَبَّهُ بِمَنْ يَقْطَعُ مِنْ أَدِيمِهِ نَعْلًا عَلَى مِثَالِ نَعْلِ قَدْ قَطَعَهَا
 صَاحِبُهَا ، فَيَقَالُ : « قَدْ ③٣٩ أَحْتَذَى عَلَى مِثَالِهِ » ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنَّ الْفَرَزْدَقَ
 قَالَ :

أَتَرْجُو رَبِيعَ أَنْ تَجِيءَ صِبَاغًا بِخَيْرٍ ، وَقَدْ أَعْيَا رَبِيعًا كِبَارَهَا (١)
 وَأَحْتَذَاهُ الْبَعِيثُ فَقَالَ :

338 / أَتَرْجُو كَلِيبَ أَنْ يَجِيءَ حَدِيثُهَا بِخَيْرٍ ، وَقَدْ أَعْيَا كَلِيبًا قَدِيمُهَا (٢)
 وَقَالُوا : إِنَّ الْفَرَزْدَقَ لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْبَيْتَ قَالَ :

إِذَا مَا قُلْتُ قَافِيَةَ شُرُودًا تَنْحَلُّهَا آبَنُ حَمْرَاءِ الْعِجَانِ (٣)

...

ومثل ذلك أن البعيث قال في هذه القصيدة :

كَلِيبٌ لِإِثْمِ النَّاسِ قَدْ تَعَلَّمُونَهُ وَأَنْتَ إِذَا عُدَّتْ كَلِيبٌ لَيْمُهَا (٤)
 وَقَالَ الْبُحْتَرِيُّ :

بَنُو هَاشِمٍ فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ كِرَامُ بَنِي الدُّنْيَا وَأَنْتَ كَرِيمُهَا (٥)

...

(١) هو ديوان، بهجو بني ربيع بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة، وانظر

لهذا وما بعده النقائض : ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) هو في قصيدة البعيث في النقائض : ١٠٩ ، ١٢٥

(٣) هو في ديوان، والنقائض : ١٢٥ ، وقال : « تَنْحَلُّهَا » ، أى أخذ خيارها . و « تَنْحَلُّهَا »
 (يعنى بالمهمله) ، « انتحلها » ، و « ابن حمراء العجان » ، يعنى البعيث ، لأن أمه أعجمية غير عربية .

(٤) هو في قصيدته في النقائض : ١٠٩

(٥) هو في ديوانه .

وحكى العسكريُّ في « صنعة الشعر » (١) أن ابن الروميِّ قال : قال لي
البحترى : قولُ أبي نُؤاس :

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ هُمْ غَيْرَ مَا شَهِدْتَ لَهُمْ بِشَرِّ قِيِّ سَابَاطِ الدِّيَارِ البَسَابِسُ (٢)
مَأخُودٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي خِرَاشِ الهُدَلِيِّ :

وَلَمْ أَدْرِ مَنْ أَلَمَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ ؟ سِوَى أَنَّهُ قَدْ سُلِّ مِنْ مَاجِدٍ مَحْضُ (٣)
قال فقلت : قد اختلف المعنى ! فقال : أما ترى حَذْوَ الكلامِ حَذْوًا
واحدًا ؟

...

وهذا الذي كتبتُ من جَلِيِّ الأَخْذِ في « الحَذْوِ » ، (٤) ومِمَّا هو في حَذِّ
الخفِيِّ قَوْلُ البَحْتَرِيِّ :

وَلَنْ يَنْقُلَ الحُسَادُ مَجْدَكَ بَعْدَمَا تَمَكَّنَ رَضْوَى وَأَطْمَأَنَّ مُتَالِغٌ (٥)

(٤٠) / وقول أبي تمام :

وَلَقَدْ جَهَدْتُمْ أَنْ تُزِيلُوا عِزَّهُ فَإِذَا أَبَانَ قَدْ رَسَا وَيَلْمَمُ (٦)

(١) كأنه كتاب آخر غير « ديوان المعاني » ، لأبي هلال العسكري .

(٢) هو في ديوانه ، و « ساباط » هو ساباط كسرى بالمدائن ، و « البسابس » ، القفار .

(٣) في شرح أشعار الهدليين : ١٢٣٠ ، وشرح الحماسة للبريزي ٢ : ١٤٥ .

(٤) في المطبوعة : « حلى الأخذ » ، وشرحه بما لا يحسن أن يقال .

(٥) هو في ديوانه ، و « رضوى » و « متالغ » جيلان .

(٦) هو في ديوانه ، و « أبان » و « يللم » جيلان ، وفي « س » : « ولقد أرادوا أن يُزيلوا » ، على

قد آحتذى كل واحدٍ منهما على قول الفرزدق :

فَأَذْفَعُ بِكَفِّكَ ، إِنْ أَرَدْتَ بِنَاءَنَا ، تَهْلَانُ ذَا الْهَضْبَاتِ ، هَلْ يَتَحَلَّحُ؟ (١)

...

٥٥٥ - وجملة الأمر أنهم لا يجعلون الشاعر « مُحتدياً » إلا بما يجعلونه به

آخذاً / ومُسترقاً ، قال ذو الرمة :

وَشِعْرٍ قَدْ أَرِقْتُ لَهُ غَرِيبٌ أَجْتَبِيهِ الْمُسَانِدَ وَالْمَحَالَ
فَبِتُّ أَقِيمُهُ وَأَقْدُ مِنْهُ قَوَافِي لَا أُرِيدُ لَهَا مِثَالاً (٢)

قال يقول : لا آخذوها على شيء سمعته .

فأما أن يُجعلَ إنشادُ الشعرِ وقراءته « احتذاءً » ، فما لا يعلمونه كيف ؟
وإذا عمَدَ عامدٌ إلى بيت شعرٍ فوضع مكانَ كُلِّ لَفْظَةٍ لفظاً في معناه ، كمثل
أن يقول في قوله :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِغُيَّتَيْهَا ، وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي (٣)

ذَرِ الْمَائِزَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ، وَأَجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّابِسُ (٤)

= لم يجعلوا ذلك « احتذاءً » ولم يوهلوا صاحبه لأن يسموه « مُحتدياً » ،
ولكن يُسمون هذا الصنيع « سلخاً » ، ويرذلونه ويسخفون المتعاطي له . فمن
أين يجوز لنا أن نقول في صبيٍّ يقرأ قصيدة امرئ القيس : إنه آحتذاه في قوله :

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو في ديوانه .

(٣) هو شعر الحطيئة في ديوانه .

(٤) كتب في « س » : « الآكل الشارب » ، وهو ليس بشيء ، وسيأتي البيتان في رقم : ٥٦٧

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَتَاءً بِكُلِّكَلٍ (١)

والعجب من أنهم لم ينظروا فيعلموا أنه لو كان مُنْشِدُ الشِّعْرِ
« مُحْتَدِيًا » ، (٢) لكان يكون قائل شِعْرٍ ، كما أن الذي يحذو النَّعْلَ بالنعل
يكون قاطع نَعْلٍ .

...

وهذا تقريرٌ يصلح لأن يُحْفَظَ للمناظرة

٥٥٦ - ينبغي أن يُقالَ لَمَنْ يَزْعُمُ أن المُنْشِدَ (٣٤١) إذا أُنْشِدَ شِعْرًا

أمرىء القيس ، كان قد أتى بمثله على سبيل « الاحتذاء » : أخبرنا عنك ؟ لماذا
زعمت أن المنشد قد أتى بمثل / ما قاله امرؤ القيس ؟ ألا أنه نطق بأنفس
الألفاظ التي نطق بها ، أم لأنه راعى « النَّسَقَ » الذي راعاه في النطق بها ؟

مناقشة « الاحتذاء »
و « النسق » في
إعجاز القرآن

٣٠٤

فإن / قلت : « إن ذلك لأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها » ،

340

أَحَلَّتْ ، لأنه إنما يَصِحُّ أن يُقالَ في الثاني أنه أتى بمثل ما أتى به الأوَّلُ ، إذا كان
الأوَّلُ قد سبق إلى شيء فأحدثه ابتداءً ، وذلك في الألفاظ مُحَالٌّ ، إذ ليس يمكن
أن يُقالَ : إنه لم يَنطِقْ بهذه الألفاظ التي هي في قوله :

* قِفَا تَبْلِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

= قبل امرىء القيس أحد .

(١) امرؤ القيس في معلقته .

(٢) في « س » : « يكون محتدياً » .

وإن قلت : إن ذلك لأنه قد راعى في نُطقه بهذه الألفاظ « النَّسَقَ »
الذى راعاه امرؤ القيس .

قيل : إن كنت لهذا قَضَيْتَ في المُنشِدِ أَنَّهُ قَدَ أتى بمثل شعره ، فأخبرنا
عنك ؟ إذا قلت : « إن التَّحْدَى وَقَعَ في القرآن إلى أن يُؤْتَى بمثله على جِهَةِ
الابتداء » ، ^(١) ما تعنى به ؟ أتعنى أنه يأتي في ألفاظٍ غيرِ ألفاظِ القرآن ، بمثل
الترتيب والنسق الذي تراه في ألفاظ القرآن ؟

فإن قال : ذلك أعنى .

قيل له : أعلمتَ أَنَّهُ لا يكون الإتيان بالأشياء بَعْضِهَا في أثر بعض على
التوالي نَسَقاً وترتيباً ، حتى تكون الأشياءُ مختلفةً في أنفسِها ، ثم يكون للذى
يَجِيءُ بها مضموماً بَعْضُهَا إلى بعض ، غَرَضٌ فيها ومقصودٌ ، لا يتمُّ ذلك الغرضُ
وذاك المقصودُ إلاَّ بأنَّ يتخَيَّرَ لها مواضع ، فيجعل هذا أولاً ، وذاك ثانياً ؟ فإنَّ
هذا مالا شُبَّهة فيه على عاقل . وإذا كان الأمر كذلك ، لزمك أن تُبَيِّنَ الغرض
الذى أقتضى أن تُكوِّنَ ألفاظ القرآن مَنْسُوقَةً النَّسَقَ الذى تراه .

ولا مَخْلَصَ له من هذه المطالبة ، لأنه إذا أبى أن يكون المُقْتَضَى
والمُوجِبَ للذى تراه من النَّسَقِ ، المعانى = ^(٢) وجعله قد وَجَبَ لأمرٍ يرجع

(١) هذا كلام القاضى عبد الجبار المعتزلى فى المعنى ١٦ : ٢٢٢ ، يقول بعد كلام : «
فيجب فى القرآن أن يكون التحدى واقعا بهم على المعتاد ، فيكون ما يورده المتحدى فى حكم المبتدأ ،
ويكون مشاركا للمتحدى فى أن يكون ما يورده مبتدئا ، وخارجا عن أن يكون محذوا ، لأن الاحتذاء
أو الحكاية ، لا معتبر لهما فى هذا الباب » .

(٢) « المعانى » اسم « يكون » .

341

إلى اللَّفْظِ ، لم تجد شيئاً يُجِيلُ في وُجُوبِهِ (٣٤١) / عليه البتَّةُ ، (١) اللهمَّ إلا أن
يَجْعَلُ الإعْجَازَ في الوَزنِ ، وَيُرْعَمُ أَنَّ « النسق » الذي تراه في ألفاظ القرآن إنما
كَانَ مُعْجِزاً ، من أجل أن كان قد حدث عنه ضَرْبٌ من الوَزنِ يَعْجِزُ الخَلْقَ عن
أن يأتوا بمثله .

٣٠٥

وإذا قال ذلك ، لم يمكنه أن يقول : « إن / التحدَّى ، وقع إلى أن يأتوا
بمثله في فصاحته وبلاغته » ، لأنَّ الوَزنَ ليس هو من الفَصَاحَةِ والبِلاغَةِ في شيء ،
إذ لو كان له مدخلٌ فيهما ، لكان يجب في كلِّ قصيدتين اتَّفَقَتَا في الوزن أن
تتَّفَقَا في الفصاحة والبلاغة .

فإن دعا بَعْضُ الناسِ طُولَ الإِلفِ لما سَمِعَ من أن الإعْجَازَ في اللفظ =
إلى أن يجعله في مُجَرَّدِ الوَزنِ ، كان قد دخل في أمرٍ شَنِيعٍ ، وهو أنه يكون قد
جعل القرآن معجزاً ، لا من حيث هو كلام ، ولا بما به كان لكلامٍ فَضَّلَ على
كلام ! فليس بالوزن ما كَانَ الكَلامُ كَلاماً ، ولا به كَانَ كَلامٌ خيراً من كلام .

...

٥٥٧ - وهكذا السبيل إن زعم زاعم أن الوصف المعجز هو « الجريان
والسهولة » ، ثم يعنى بذلك سلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان ،
لأنه ليس بذلك كان الكلام كلاماً ، ولا هو بالذي يتناهى أمره إن عد في
الفضيلة إلى أن يكون الأصل ، وإلى أن يكون المعول عليه في المفاضلة بين كلام
وكلام ، فما به كان الشاعر مُفْلِحاً ، والخطيبُ مِصْنَعاً ، والكاتب بليغاً .

...

سهولة اللفظ
وخفته في شأن
إعجاز القرآن

(١) في المطبوعة وحدها ، كتب « يحيل الإعجاز في وجوبه » ، زاد ما أفسد الكلام .

٥٥٨ - ورأينا العقلاء ، (١) حيث ذكروا عجزَ العرب عن معارضة القرآن ، قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وفيهم الشعراءُ والخطباءُ والذين يُدُلُّون بفصاحةِ اللسان ، والبِراعةِ والبيان ، / وقوَّةِ القرائح والأذهان ، والذين أُوتُوا الحكمةَ وفصلَ الخطاب = (٢) ولم ترُّهم قالوا : إن النبي ﷺ تحدّاهم وهم العارفون بما ينبغي أن يُصنَّع ، (٣) حتَّى يسلم الكلامُ من أن تلتقي فيه حُرُوفٌ تثقل على اللِّسان .

ولما ذكروا مُعجزات الأنبياء عليهم السلام وقالوا : إن الله تعالى قد جعل (٣١٦) مُعجزةَ كُلِّ نبي فيما كان أَغْلَبَ على الذين بُعثَ فيهم ، وفيما كانوا يتباهونَ به ، وكانت عواثمهم تُعظَّمُ به خواصَّهم = (٤) قالوا : إنَّه لما كان السَّحْرُ الغالبَ على قومِ فِرْعَوْنَ ، ولم يكن قد استحکم في زَمَانٍ استحکامه في زمانه ، جعل تعالى مُعجزةَ موسى عليه السلام في إبطاله وتوهِينه = ولَمَّا كان الغالبَ على زمانِ عيسى عليه السلام الطَّبُّ ، جعل الله تعالى مُعجزته في إِبْرَاءِ الأَكْمَةِ / والأبرصِ وإحياءِ الموتى = ولما انتهوا إلى ذكر نبيِّنا محمد ﷺ وذِكْر ما كان الغالبَ على زمانه ، لم يذكروا إلا البلاغةَ والبيانَ والتصرُّفَ في ضروبِ التَّنْظِمِ . وقد ذكرتُ في الذي تقدَّم غيرَ ما ذكرته ههنا ، (٥) مما يدلُّ على سُقوط

(١) في « ج » ، و « رأيتُ العقلاء » ، والسياقُ يَأْباها .

(٢) في العبارةِ تقصير .

(٣) العبارة غير جيدة ، وسياقها : « أن النبي ﷺ تحدّاهم حتى يسلم الكلام » .

(٤) السياق : « ولما ذكروا معجزات الأنبياء قالوا » .

(٥) في « س » « غيرَ ما ذكرته ههنا » وهو الصواب بلا ريب ، وفي « ج » والمطبوعة : « عين

ما ذكرته » ، وهذا ليس صحيحاً ، لم يذكر ما قاله ههنا بعينه فيما مضى من الكتاب ، والذي أشار إليه هو في ردِّ القول بالحروف تثقل على اللسان ، وقد مضى ذلك برقم : ٤٩ - ٥٢

هذا القول ، وما دعاني إلى إعادة ذكره إلا أنه ليس لتهالك الناس في حديث « اللَّفْظ » ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدوه فيه وضين أنفسهم به (١) حَدُّ ، فأحببتُ لذلك أن لا أدع شيئاً مما يجوز أن يتعلق به مُتعلِّق ، ويلجأ إليه لاجئاً ، ويقع منه في نفس سامع شك ، إلا استقصيتُ في الكشف عن بطلانه .

...

٥٥٩ - وههنا أمرٌ عجيبٌ ، وهو أنه معلومٌ لكل من نظر ، أن الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ وكليمٌ وتُطَقُّ لسانٍ ، لا تختصُّ بواحد دون آخر ، وأنها إنما تختصُّ / إذا توخى فيها النظم . (٢) وإذا كان كذلك ، كان من رفَع « النَّظْمَ » من البين ، (٣) وجعل الإعجاز بجملته في سهولة الحروف وجريانها ، (٤) جاعلاً له فيما لا يصحُّ إضافته إلى الله تعالى . وكفى بهذا دليلاً على عدم التوفيق ، وشيئة الضلال عن الطريق .

...

(١) سياق العبارة : « ليس لتهالك القوم في حديث اللفظ حدُّ » ، وهو إشارة لتهالك المعتزلة وشيخهم القاضي عبد الجبار المعتزلي في « حديث اللفظ ، والمحاماة دونه » ، وقد أشار عبد القاهر إلى ذلك مراراً قبل ذلك . وكانت هذه العبارة في المطبوعة ، وفي « س » و « ج » هكذا : « وما دعاني إلى إعادة ذكره ، إلا أنه ليس (تهالك) الناس في حديث اللفظ ، والمحاماة على الاعتقاد الذي اعتقدته فيه ، (وظنن) أنفسهم به (إلى حدِّ) » ، وفي « ج » ، وحدها « إلى أحد » . وهذا الذي وضعته بين الأقواس هو الذي غيرته ، لأن هذا نصٌّ فاسدٌ جداً لا معنى له ، ولا يستقيم . والذي غيرته هو الصواب إن شاء الله ، وهو الذي دلَّ عليه كلُّ كلام عبد القاهر في شأن اللفظ فيما مضى . وقوله « الناس » ، هنا ، يعني المعتزلة ، كما سيكون جلياً في رقم : ٥٦٢

(٢) في « س » : « وأنها لا تختصُّ إذا توخى فيها النظم » ، وهو فسادٌ محض . وفي نسخة عند رشيد رضا : « أنها لا تختصُّ إلا إذا توخى فيها النظم » ، وهو الصواب أيضاً .

(٣) « من البين » ، يعني من بين ما يجعلها تختصُّ بقائل . وقد سلفت قبل هذه العبارة مراراً ، وسأذكر مواضعها في الفهارس .

(٤) السياق : « كان من رفَع النَّظْمَ جاعلاً له » .

ختم كتاب
دلائل الإعجاز

٥٦٠ - (٣٤٤) (١) قد بلغنا في مُداواة النَّاس من دائهم ، وعلاج الفسادِ الذى عَرَضَ فى آرائهم كُلِّ مَبْلُغٍ ، وأنتهينا إلى كُلِّ غايةٍ ، وأخذنا بهم عن المَجَاهِلِ التى كانوا يتعسفون فيها إلى السَّنَنِ اللَّاحِبِ ، (٢) ونقلناهم عن الآجِنِ المطروقِ إلى التَّمِيرِ الذى يَشْفِى غَلِيلَ الشَّارِبِ ، (٣) ولم نَدَعِ لباطلهم عِرْفًا يَنْبِضُ إِلا كَوَيْنَاهُ ، ولا للخلافِ لسانًا يَنْطِقُ إِلا أَخْرَسَنَاهُ ، ولم نتركْ غطاءً كان على بَصِيرِ ذى عَقْلٍ إِلا حَسْرَنَاهُ ، فيا أَيها السامِعُ لما قُلْنَا ، والناظِرُ فيما كَتَبْنَا ، والمتصَفِّحُ لما دَوَّنَاهُ ، إن كنتَ سَمِعْتَ سَماعَ صادِقِ الرِّغْبَةِ فى أن تكونَ فى أَمْرِكَ على بَصِيرَةٍ ، ونظَرْتَ نَظَرَ تامًّا العِنايةِ فى أن يُورِدَ وَيُصْدِرَ عن معرفةٍ ، وتَصَفَّحْتَ تَصَفُّحًا من إذا مارسَ بابًا من العلمِ لم يُقْنِعْهُ إِلا أن يكونَ على ذُرْوَةِ السَّنَامِ ، ويضربَ بالمُعَلِّى / من السَّهَامِ ، فقد هُديتَ لِمَضالَّتِكَ ، وفتحَ لك الطريقُ إلى بُعَيْتِكَ ، وهَمِيَّءَ لك الأداةُ التى بها تَبْلُغُ ، وأوتيتَ الآلةَ التى معها تَصِلُ . فخذ لنفسكِ بالتى هى أَمْلًا لِيَدِيكَ ، وأَعوُدُ بِالْحِطِّ عَلَيْكَ ، ووَازِنِ بَيْنَ حَالِكَ الْآنَ وقد تنبَهتَ من رَقَدَتِكَ ، وأَفَقَّتْ من غَفَلَتِكَ ، وصيرتَ تعلمُ = إذا أنتَ حُضِضتَ فى أمرٍ « اللَّفْظِ » و « النِّظْمِ » = معنى ما تَذَكَّرُ ، وتعلمُ كيف تُورِدُ

٣٠٧

(١) فى المطبوعة عنوان لهذا ، وكتب فى وسط السطر : « فصل » ، وهذا ليس فى المخطوطتين .

(٢) « السَّنَنِ » الطريق المسلوك ، و « اللاحب » الواضح الواسع المنقاد .

(٣) « الآجِنِ » ، الماء المتغير الطعم . « المطروق » ، الذى تطرقه الأنعام والوحش ، و « التَّمِيرِ » ،

الماء الزاكى الناجع فى الرُّى .

وَتُصَدِّرُ ، ^(١) وبينها وأنت من أمرها / في عمياء ، وَخَابِطُ خَبِطَ عَشْوَاءُ ، قُصَارَاكَ
 أَنْ تَكَرَّرَ أَلْفَاظًا لَا تَعْرِفُ لَشَيْءٍ مِنْهَا تَفْسِيرًا ، وَضُرُوبَ كَلَامٍ لِلْبُلْغَاءِ إِنْ سُئِلْتَ
 عَنْ أَغْرَاضِهِمْ فِيهَا لَمْ تَسْتَطِعْ لَهَا تَبْيِينًا ، فَإِنَّكَ تَرَكَ تُطِيلُ التَّعَجُّبَ مِنْ غَفْلَتِكَ ،
 وَتُكْثِرُ الْعِزْذَارَ إِلَى عَقْلِكَ مِنَ الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ طَوَّلَ مَدَّتِكَ . وَنَسَأَلُ اللَّهَ ④٤٥
 تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا نَأْتِيهِ ، وَنَقْصِدُهُ وَنَسْتَجِيهِ ، لِوَجْهِهِ خَالِصًا ، وَإِلَى رِضَاؤِهِ عَزْ
 وَجَلٍ مُؤَدِّيًا ، وَلِثَوَابِهِ مُقْتَضِيًا ، وَلِلزُّلْفَى عِنْدَهُ مُوجِبًا ، بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ . ^(٢)

...

(١) السياق : « ووازن بين حالك وبينها وأنت من أمرها في عمياء » .

(٢) هذه الفقرة الأخيرة رقم : ٥٦٠ ، صريحة الدلالة على أن هذا هو آخر كتاب « دلائل
 الإعجاز » ، ولكنه في المطبوعة لم يذكر شيئاً ، ولكنه كتب بعدها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، دون
 فاصل واضح . أما في المخطوطة « ج » فإنه ترك بياضاً كبيراً بين الكلامين ، ثم بدأ بالبسملة ، فكان دلالة
 على انقضاء كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأما « س » فهي التي جاءت بالأمر صريحاً فقد كتب :

« تَمَّ الْكِتَابُ »

والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وسلامه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل »

وبهذا انتهت نسخة « س » ، وليس فيها شيء مما سيأتي بعد هذا في « ج » ، وفي المطبوعة .
 فمن أجل ذلك ، فصلت ما بعد هذا عن « كتاب دلائل الإعجاز » ، ووضعت له عنوان :

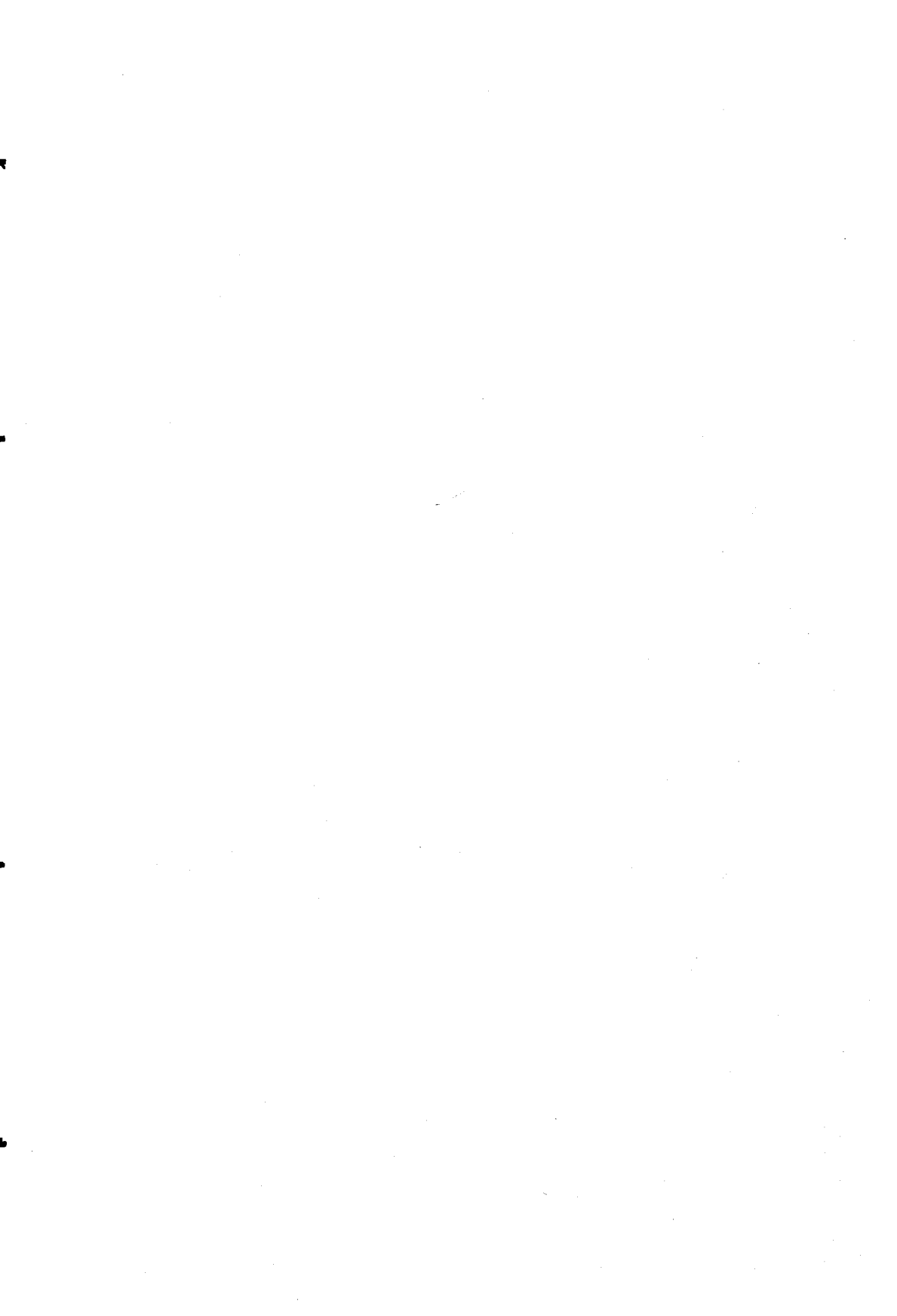
« رَسَائِلُ وَتَعْلِيقاتُ »

كتبها عبد القاهر الجرجاني

وهذه الرسائل متصلة الأواصر بكتاب « دلائل الإعجاز » اتصالاً واضحاً ، كتبها عبد القاهر
 بعد الفراغ من كتابة الدلائل . سترى ذلك واضحاً ... وقد رتبناها متسلسلة كما هي في المخطوطة « ج » .

« رسائل وتعليقات »

كتبها عبد القاهر الجرجاني



- ١ -

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٦١ - أعلم أنه لما كان العَلَطُ الذي دَخَلَ على الناس في حديث بيان مهم في مسألة

اللفظ « ر » المعنى ،

« اللفظ » كالداء الذي يَسْرِي في العروق ، ويُفْسِدُ مِزَاجَ البَدَنِ ، وَجَبَ أَنْ يُتَوَخَّى دائباً فيهم ما يَتَوَخَّاهُ الطَّبِيبُ فِي النَّاقِهِ ، من تَعَهُّده بما يزيد في مُنْتَهَى ، ^(١) وَيَبْقِيهِ عَلَى صِحَّتِهِ ، وَيُؤْمِنُهُ التُّكْسَ فِي عِلَّتِهِ . ^(٢)

وقد علمنا أن أصل الفساد وَسَبَبُ الآفة ، هو ذهابهم عن أن من شأن المعاني أن تَحْتَلِفَ عليها الصُّورُ ، وَتَحْدُثَ فِيهَا خَوَاصُّ وَمَزَايَا من بعد أن لا تكون . وإِنَّكَ تَرَى الشَّاعِرَ قَدْ عَمَدَ إِلَى مَعْنَى مُبْتَدِلٍ ، فَصَنَعَ فِيهِ مَا يَصْنَعُ الصَّانِعُ الحَاذِقُ إِذَا هُوَ أَغْرَبَ فِي صَنْعَةِ خَتَائِمٍ وَعَمَلٍ / شَنِفٍ وَغَيْرِهِمَا من أصناف الحُلِيِّ . فَإِنَّ ٣٠٨ جَهْلَهُمْ بِذَلِكَ من حالها ، هو الذي أَغْوَاهُمْ وَاسْتَهْوَاهُمْ ، وَوَرَّطَهُمْ فِيهَا مَا تَوَرَّطُوا فِيهِ مِنَ الجَهَالَاتِ ، وَأَدَّاهُمْ إِلَى التَّعَلُّقِ بِالمُحَالَّاتِ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا جَهِلُوا شَأْنَ الصُّورَةِ ، وَضَعُوا لِأَنْفُسِهِمْ أُسَاساً ، وَبَنَوْا عَلَى قَاعِدَةٍ فَقَالُوا : إِنَّهُ لَيْسَ إِلَّا المَعْنَى وَاللَّفْظُ ، وَلَا ثَالِثٌ = وَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الكَلَامِينَ فَضِيلَةٌ لَا تَكُونُ لِلآخَرِ ، ثُمَّ كَانَ الغَرَضُ من أَحَدِهِمَا هُوَ الغَرَضُ من صَاحِبِهِ = ^(٣) أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ

(١) « المنة » بضم الميم ، القوة .

(٢) « التُّكْسُ » بضم النون وفتحها ، العود في المرض بعد قرب الشفاء .

(٣) السياق : « وَجَبَ أَنْ يَكُونَ » .

تلك الفضيلة إلى اللفظ خاصةً ، وأن لا يكون لها مرجع إلى المعنى ، من حيث أن ذلك ، زَعَمُوا ، يُودَى إلى التناقض ، وأن يكون معناها متغايراً وغير متغايير معاً .

ولمَّا أقرُّوا هذا في نفوسهم ، حملوا كلام العلماء في كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى « اللفظ » على ظاهره ، وأبوا أن ينظروا في الأوصاف التي أتبعوها نسبتهم الفضيلة إلى « اللفظ » ، مثل (٣٤٦) قولهم : « لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه » ، إلى سائر ما ذكرناه قبل ، (١) فاعلموا أنهم لم يوجبوا للفظ ما أوجبوه من الفضيلة ، وهم يعنون نُطق اللسان وأجراس الحروف ، ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا « اللفظ » ، وهم يريدون الصوِّرة التي تحدت في المعنى ، والخاصة التي حدت فيه ، ويعنون الذي عناه الجاحظ حيث قال .

« وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني ، والمعاني مطروحة وسط الطريق ، يعرفها العربي والعجمي ، والحضري والبدوي ، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير » . (٢)

= وما يعنونه إذا قالوا : « إنه يأخذ الحديث فيشقه ويُقرطه ، يأخذ المعنى حرزة فيرده جوهرة ، وعباءة فيجعله ديباجة ، يأخذه عاطلاً فيرده حالياً » . وليس كون هذا مرادهم ، بحيث كان ينبغي أن يخفى هذا الخفاء ويشتبه هذا الاشتباه ، ولكن إذا تعاطى الشيء غير أهله ، وتولَّى الأمر غير البصير به ، أعضل الداء ، واشتدَّ البلاء . ولو لم يكن من الدليل / على أنهم لم ينحلوا « اللفظ » الفضيلة وهم يريدونه نفسه وعلى الحقيقة إلا واحداً ، وهو وصفهم له بأنه يزين المعنى ، وأنه حلَّى

٣٠٩

(١) انظر ما سلف رقم : ٥٤٠ ، وهذا دليل على أن عبد القاهر هذه الرسائل والتقييدات ، تعقياً

على كتابه الذي فرغ منه ، وهو « دلائل الإعجاز » .

(٢) مضى قول الجاحظ وتخريجه فيما سلف الفقرة رقم : ٢٩٨ ، ورقم : ٥٧٧

له = (١) لكان فيه الكفاية . وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ أُدِلَّةٌ عَلَى الْمَعَانِي ، وَلَيْسَ لِلدَّلِيلِ إِلَّا أَنْ يُعْلِمَكَ الشَّيْءَ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا أَنْ يَصِيرَ الشَّيْءُ بِالِدَّلِيلِ ، عَلَى صِفَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا ، (٢) فَمَا لَا يَقُومُ فِي عَقْلِ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي وَهْمِ .

...

٥٦٢ - وَمِمَّا إِذَا تَفَكَّرَ فِيهِ الْعَاقِلُ أَطَالَ التَّعَجُّبَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ ، (٣) وَمِنْ شِدَّةِ غَفْلَتِهِمْ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ حَيْثُ ذَكَرُوا « الْأَخْذَ » وَ « السَّرْقَةَ » : « إِنَّ مَنْ أَخَذَ مَعْنَى عَارِيًّا ، فَكَسَاهُ لَفْظًا مِنْ عِنْدِهِ كَانَ أَحَقَّ بِهِ » ، (٤) وَهُوَ كَلَامٌ مَشْهُورٌ مُتَدَاوِلٌ يَقْرَأهُ الصَّبِيَّانُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ « عَبْدِ الرَّحْمَنِ » ، ثُمَّ لَا تَرَى أَحَدًا مِنْ (٤٧) هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَهَجُوا بِجَعْلِ الْفَضِيلَةِ فِي « اللَّفْظِ » ، يَفَكِّرُ فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : مِنْ أَيْنَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا مَعْنَى عَارٍ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؟ ثُمَّ مِنْ أَيْنَ يُعْقَلُ أَنْ يَجِيءَ الْوَاحِدُ مَنَّا لِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي بِلَفْظٍ مِنْ عِنْدِهِ ، إِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِاللَّفْظِ نَطْقُ اللِّسَانِ ؟

ثُمَّ هَبَّ أَنْهَ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ إِذَا وَضَعَ لَفْظًا عَلَى مَعْنَى ، أَنْ يَصِيرَ أَحَقَّ بِهِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ هُوَ لَا يَصْنَعُ بِالْمَعْنَى شَيْئًا ، وَلَا يُحَدِّثُ فِيهِ صِفَةً ، وَلَا يَكْسِبُهُ فَضِيلَةً ؟ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَهَلْ يَكُونُ

(١) السياق : « ولو لم يكن من الدليل إلا واحد ، وهو وصفهم ... لكان فيه الكفاية » .

(٢) السياق : « أن يصير الشيء ... على صفة لم يكن عليها » ، يعني أن يصير المعنى بوساطة اللفظ على صفة لم يكن عليها .

(٣) قوله « الناس » هنا ، يعني المعتزلة وأصحابهم ، وانظر ما سلف في آخر رقم : ٥٢٨ ، والتعليق

عليه .

(٤) هو في مقدمة كتاب « الألفاظ الكتابية » لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني ، وتوفي سنة ٣٢٤

لكلامهم هذا وجهٌ سيوى أن يكون « اللفظُ » في قولهم : « فكساه لفظاً من عنده » ، (١) عبارة عن صُورَةٍ يُحَدِّثُهَا الشاعِرُ أو غيرَ الشاعِر للمعنى ؟
فإن قالوا : بلى يَكُونُ ، وهو أن يستعير للمعنى لفظاً .

قيل : الشأن في أنهم قالوا : « إذا أخذ معنًى عارياً فكسَاه لفظاً من عنده ، كان أحق به » ، (١) و « الاستعارة » عندكم مقصورة على مُجَرَّد اللفظ ، ولا تَرَوْنَ المُستعيرَ يصنعُ بالمعنى شيئاً ، وتَرَوْنَ أنه لا يُحَدِّثُ فيه مزية على وجه من الوجوه . وإذا كان كذلك ، فمن أين ، لست شعري ، يكون أحقُّ به ؟ فأعرفه .

...

٥٦٣ - ثم إن أردتَ مثلاً في ذلك ، فإن من أحسنِ شيءٍ فيه ، ما صنع

أنشأه على ما فعله

صنعة الشاعر في

الصورة ، والمعنى واحد

أبو تمام في بيت أبي نُحَيْلَةَ ، وذلك أن أبا نُحَيْلَةَ قال في مَسْلَمَةَ بن عبد الملك :

٣١٠ / أَمْسَلَمَ ، إِيَّيْ يَا أَبْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا جَبَلَ الدُّنْيَا ، وَيَا وَاحِدَ الأَرْضِ
شَكَرْتُكَ ، إِنَّ الشُّكْرَ جَبَلٌ مِنَ التَّقَى ، وَمَا كُلُّ مَنْ أَوْلَيْتَهُ صَالِحاً يَقْضِي
وَأْتَبَهْتَ لِي ذِكْرِي ، وَمَا كَانَ خَامِلاً ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الذِّكْرِ أَتَبَهُ مِنْ بَعْضِ (٢)

فعمد أبو تمام إلى هذا البيت الأخير فقال :

(٢٤٨) لَقَدْ زِدْتَ أَوْضَاحِي أَمْتِدَاداً ، وَلَمْ أَكُنْ بِهِيماً ، وَلَا أَرْضِي مِنَ الأَرْضِ مَجْهَلاً
وَلَكِنْ أَيَادِي صَادِقَتَيْي جِسَامَهَا أَعْرَ ، فَأَوْفَتْ بِي أَعْرَ مُجَجَّلاً (٣)

(١) هو في كلام عبد الرحمن في كتابه « الألفاظ الكتابية » ، والذي نقله عنه آنفاً في أول هذه الفقرة .

(٢) هو لأبي نُحَيْلَةَ الراجز ، وشعره في الأمالى ١ : ٣٠ .

(٣) في ديوانه ، و « الأوضاح » جمع « وَضَحَ » بياض محمود في الفرس ، و « البهيم » من الخيل ،

ما ليس به وضوح ، و « أرضى » ، يعني دياره وديارة قومه ، ليست بمجهول من الأرض ، يعني شهرتهم . ومن ضبط « أرضى » فعلاً مضارعاً فقد أخطأ المعنى .

٥٦٤ - وفي « كتاب الشعر والشعراء » للمرزباني فصلٌ في هذا المعنى حسنٌ . قال : ومن الأمثال القديمة قولهم : « حَرًّا أَخَافُ عَلَى جَانِبِي كَمَا هِيَ لِأَقْرَأُ » ، (١) يضرب مثلاً للذي يَخَافُ مِنْ شَيْءٍ فَيَسْلَمُ مِنْهُ وَيُصِيبُهُ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَخَفْهُ ، فأخذ هذا المعنى بعضُ الشعراء فقال :

وَحَدِرْتُ مِنْ أَمْرِ فَمَرَّ بِجَانِبِي لَمْ يَنْكِنِي ، وَلَقِيتُ مَا لَمْ أُحْدِرِ (٢)
وقال لبيدٌ :

أُخْشَى عَلَى أُرَيْدِ الْحُتُوفِ ، وَلَا أُرْهَبُ نَوْءَ السَّمَاكِ وَالْأَسَدِ (٣)
قال : وأخذَه البُحْتَرِيُّ فأحسنَ وطَعَى اقتداراً على العبارة ، واتساعاً في المعنى ، فقال :

لَوْ أَنِّي أَوْفَى التَّجَارِبِ حَقَّهَا فِيمَا أَرْتُ ، لَرَجَوْتُ مَا أُخْشَاهُ (٤)

(١) هو في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١ : ٣٧٣ ، وليس فيه « لاقرأ » ، و « القر » البرد ، يضرب مثلاً للرجل يخاف أمراً وغيره أخوف منه . ومن هذا الموضع في مخطوطة « ج » المصورة عندي ، مطموسٌ في التصوير أكثره من أول ص : ٣١٠ إلى ص : ٣٢٠ ، فأنا أقرأ منها ما استطعتُ أن أقرأ .

(٢) هو سهم بن حنظلة بن حلوان ، أحد بني غني بن أعصر ، والشعر في المؤلف والمختلف للآمدى : ١٣٦ ، وقبلة :

كَمْ مِنْ عَدُوٍّ قَدْ رَمَانِي كَأَشِيحٍ وَنَجَوْتُ مِنْ أَمْرِ أَعْرَّ مُشَهَّرٍ

يقال « نكيتُ في العدو أنكى نكايه ، ونكيتُ العدو أنكى » ، إذا كثرت فيه الجراح والقتل ، فوهن أمره . وقال الأمدى : « وقوله في البيت الأخير : « ما لم أهدر » أخذه البحتري فقال :

يَتَأَلَّفَتِي مَا لَمْ يُؤْمَلْ وَرُبَّمَا أَتَاحَتْ لَهُ الْأَقْدَارُ مَا لَمْ يُحَادِرِ

(٣) الشعر في ديوان لبيد .

(٤) هو في ديوانه .

٥٦٥ - وشبيهة بهذا الفصل فَصَّلْ آخر من هذا الكتاب أيضاً ، (١) أنشد

لإبراهيم بن المهدي :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ صَبِيحٍ مِنْ صَحْرَةٍ فِي جَسَدٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ رَطْبٍ
جَرَحْتُ خَدَّيْهِ بِلِحْطِي ، فَمَا بَرِحْتُ حَتَّى أَقْتَصَّ مِنْ قَلْبِي (٢)
ثم قال : قال علي بن هارون : أخذهُ أحمد بن أبي فَنَنِ معنًى ولفظاً فقال :

(٣٤٩) / أَذْمَيْتُ بِاللَّحْظَاتِ وَجَنَّتُهُ فَأَقْتَصَّ نَاطِرُهُ مِنَ الْقَلْبِ (٣)

٣١١

قال : ولكنه بنقاء عبارته وحُسن مأخذه ، قد صار أُولَى به .

٥٦٦ - ففي هذا دليل لمن عَقَلَ أنهم لا يعنون بحُسن العبارة مُجرَدَ اللفظ ، ولكن صُورَةَ وَصِفَةَ وَخُصُوصِيَّةَ تَحَدُّثٍ فِي الْمَعْنَى ، وشيئاً طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْعَقْلُ دُونَ السَّمْعِ ، فَإِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَقُلْ فِي الْبَحْتَرِيِّ أَنَّهُ « أَحْسَنُ فَطَعْنِي اقْتِدَاراً عَلَى الْعِبَارَةِ » ، (٤) مِنْ أَجْلِ حُرُوفٍ

* لَوْ أَنَّنِي أَوْفَى التَّجَارِبَ حَقَّهَا *

وكذلك لم يصف ابن أبي فنن بنقاء العبارة ، من أجل حُرُوفٍ .

* أَذْمَيْتُ بِاللَّحْظَاتِ وَجَنَّتُهُ *

٥٦٧ - وأعلم أنك إذا سَبَّرت أحوال هؤلاء الذين زعموا أنه إذا كان المُعَبَّر عنه واحداً ، والعبارة اثنتين ، ثم كانت إحدى العبارتين أفصح من الأخرى وأحسن ،

(١) يعني « كتاب الشعر والشعراء » للمرزباني ، المذكور آنفاً .

(٢) لم أقف بعد على هذا الشعر .

(٣) البيت في ديوان المعاني ١ : ٢٨٤

(٤) يعني قول المرزباني .

فإنه ينبغي أن يكون السبب في كونها أفصح وأحسن ، اللفظ نفسه = (١) وجدتهم قد قالوا ذلك من حيث قاسوا الكلامين على الكلمتين ، فلما رأوا أنه إذا قيل في « الكلمتين » إن معناهما واحد ، لم يكن بينهما تفاوت ، ولم يكن للمعنى في إحداهما حال لا يكون له في الأخرى = (٢) ظنوا أن سبيل الكلامين هذا السبيل . ولقد غلطوا فأفحشوا ، لأنه لا يتصور أن تكون صورة المعنى في أحد الكلامين أو البيتين ، مثل صورته في الآخر البتة ، اللهم إلا أن يعمد عامداً إلى بيت فيضع مكان كل لفظة منه لفظة في معناها ، ولا يعرض لنظمه وتأليفه ، كمثل أن يقول في بيت حطيئة : (٣)

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
 ٣٥٠ ذَرِ الْمَفَاحِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا وَأَجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّابِسُ

وما كان هذا سبيله ، كان بمعزول من أن يكون به اعتداد ، وأن يدخل في قبيل ما يُفاضل فيه بين عبارتين ، بل لا يصح أن يجعل ذلك عبارة ثانية ، ولا أن يجعل الذى يتعاطاه بمحل / من يوصف بأنه أخذ معنى . ذلك لأنه لا يكون بذلك صناعاً شيئاً يستحق أن يدعى من أجله وأضيق كلام ، ومستأنف عبارة وقائل شعر . ذاك لأن بيت حطيئة لم يكن كلاماً وشعراً من أجل معاني الألفاظ المفردة التى تراها فيه ، مجردة معرأة من معاني النظم والتأليف ، بل منها متوخى فيها ما ترى من كون « المكارم » مفعولاً « لدع » ، وكون قوله « لا ترحل لبُعيتها » جملة أكدت

(١) السياق : « واعلم أنك إذا سبرت أحوال هؤلاء وجدتهم » .

(٢) السياق : « فلما رأوا أنه إذا قيل في الكلمتين ظنوا » .

(٣) كتبه بغير لام التعريف ، هنا وفيما بعد ، والبيت والذى بعده قد مضى في رقم : ٥٢٥

الجملة قبلها ، وكون « أَعَدَّ » معطوفاً بالواو على مجموع ما مضى ، وكون جملة « أنت الطاعم الكاسي » ، معطوفة بالفاء على « اعد » ، فالذى يجيء فلا يُعَيَّر شيئاً من هذا الذى به كان كلاماً وشِعْراً ، لا يكون قد أتى بكلام ثانٍ وعبارة ثانية ، بل لا يكون قد قَالَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ شيئاً البتَّة .

...

٥٦٨ - وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ كَمَا لَا تَكُونُ الفِضَّةُ أَوْ الذَّهَبُ خَائِماً أَوْ سِوَاراً أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَصْنَافِ الحَلِيِّ بِأَنْفُسِهِمَا ، وَلَكِنْ بِمَا يَحْدُثُ فِيهِمَا مِنَ الصُّورَةِ ، كَذَلِكَ لَا تَكُونُ الكَلِمَةُ المُفْرَدَةُ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ ، كَلَاماً وَشِعْراً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْدِثُ فِيهَا النِّظْمُ الَّذِي حَقِيقَتُهُ تَوْحِي مَعَانِي النِّحْوِ وَأَحْكَامِهِ .

فإذن ليس لمن يَتَصَدَّى لما ذكرنا ، من أن يعمد إلى بيتٍ فيضع مكان كل لفظة منها لفظة في معناها ، إلا أن يُسْتَرَكَّ عَقْلُهُ ، ^(١) وَيُسْتَحَفَّ ، وَيُعَدَّ مَعَدَّ الَّذِي حُكِيَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي قَلْتُ بَيْتاً هُوَ أَشْعَرُ مِنْ بَيْتِ حَسَّانَ ، قَالَ حَسَّانَ :

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كِلَابُهُمْ ، لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِيلِ ^(٢)
وقلت :

③٠١ يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كِلَابُهُمْ أَبَدًا وَلَا يَسْأَلُونَ مَنْ ذَا المُقْبِيلِ ^(٣)
فقيل : هُوَ بَيْتُ حَسَّانَ ، وَلَكِنَّكَ قَدْ أَفْسَدْتَهُ .

...

(١) « يُسْتَرَكَّ » ، أَيْ يُعَدُّ رَكِيكاً مَتَهَالِكاً .

(٢) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَ« السَّوَادِ » ، الشَّخْصُ الَّذِي يَرَى كَأَنَّهُ سَوَادٌ مِنْ بَعِيدٍ ، لَا تَتَبَّنِ العَيْنُ مَعَارِفَهُ .

(٣) فِي المَطْبُوعَةِ : « وَلَا يَسْأَلُونَ » ، وَاخْتَلَفَ وَزْنَ الكَلَامِ .

٥٦٩ - وأعلم أنه إنما أتى القوم من قلة نظيرهم في الكتب التي وضعها العلماء في اختلاف العبارتين على المعنى الواحد ، وفي كلامهم في أخذ / الشاعر من ٣١٣ الشاعر ، وفي أن يقول الشاعران على الجملة في معنى واحد ، وفي الأشعار التي دوّنها في هذا المعنى . ولو أنهم كانوا أخذوا أنفسهم بالنظر في تلك الكتب ، وتدبروا ما فيها حتى التدبر ، لكان يكون ذلك قد أيقظهم من غفلتهم ، وكشف الغطاء عن أعينهم .

...

٥٧٠ - وقد أردت أن أكتب جملة من الشعر الذي أنت ترى الشاعرين فيه الشاعران يقولان في معنى واحد وهو قسمان :

قسم أنت ترى أحد الشاعرين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً ، وترى الآخر قد أخرجهُ في صورة تروق وتُعجب .

وقسم أنت ترى كل واحد من الشاعرين قد صنع في المعنى وصور .

٥٧١ - وأبدأ بالقسم الأول الذي يكون المعنى في أحد البيتين غفلاً ، وفي القسم الأول : أحدهما غفل ، والآخر مُصنّر هدى متأخر لشيء لم يهتد إليه المتقدم .

● ومثال ذلك قول المتنبي : (١)

بفس الليالي سهدت من طريبي شوقاً إلى من يبيت يرقدُها (٢)

(١) أكثر اختيار عبد القاهر هنا عن أبي تمام والبحري والمنتبي وغيرهم من أصحاب الدواوين المطبوعة ، فسأترك الإشارة إلى دواوينهم في التعليق إلا عند وجود اختلاف .

(٢) هو في ديوانه ، وكان في المطبوعة : « سهدت » .

مع قول البحترى :

لَيْلٌ يُصَادِفُنِي وَمُرْهَفَةٌ الْحَشَا ضَيْدَيْنِ أَسْهَرُهُ لَهَا وَتَنَامُهُ (١)

• وقول البحترى :

وَلَوْ مَلَكَتْ زَمَاعًا ظَلَّ يَجِدُنِي قَوْدًا لَكَانَ نَدَى كَفَيْكَ مِنْ عُقْلِي (٢)

مع قول المتنبي :

وَقَيْدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقْيِدًا

• وقول المتنبي :

إِذَا أَعْتَلَّ سَيْفُ الدَّوْلَةِ أَعْتَلَّتِ الْأَرْضُ وَمَنْ فَوْقَهَا وَالْبَأْسُ وَالْكَرْمُ الْمَحْضُ

مع قول البحترى :

ظَلَّلْنَا تَعُوذَ الْأَجُودِ مَنْ وَعَكِكَ الَّذِي وَجَدْتَ وَقُلْنَا أَعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ

• وقول المتنبي :

يُعْطِيكَ مُبْتَدِرًا فَإِنْ أَعْجَلْتَهُ أَعْطَاكَ مُعْتَدِرًا كَمَنْ قَدْ أُجْرِمَا (٣)

مع قول أبي تمام :

أَخُو عَزَمَاتٍ فِعْلُهُ فِعْلُ مُحْسِنٍ إِلَيْنَا وَلَكِنْ عُدْرُهُ عُدْرُ مُذْنِبٍ (٤)

(١) هو في مطبوعة الصيرفي (المعارف) ، وليس في غيرها .

(٢) « الزماع » ، العزم على الرحيل ، و « العُقل » جمع « عقال » ، وهو ما يعقل به البعير ليحبسه .

(٣) في المطبوعة : « يعطيك مبتدئا » .

(٤) هذه رواية أشير إليها ، ورواية الديوان ، وهي أجود :

* أَخُو أَرْمَاتٍ بَدَلُهُ بَدَلُ مُحْسِنٍ *

• وقول المتنبي :

كَرِيمٌ مَتَى اسْتَوْهَيْتَ مَا أَنْتَ رَاكِبٌ وَقَدْ لَقِحتُ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلٌ

/ مع قول البحترى :

مَاضٍ عَلَى عَزْمِهِ فِي الْجُودِ لَوْ وَهَبَ الشَّ جَابَ يَوْمَ لِقَاءِ الْبَيْضِ مَا نَدَمَا

• وقول المتنبي :

وَالَّذِي يَشْهَدُ أَلْوَعَى سَاكِنَ الْقَدِّ بِ كَانَّ الْقِتَالِ فِيهَا ذِمَامٌ

مع قول البحترى :

لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ الْجَاشُ جَاشٌ مُسَالِمٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْزَيُّ زِيٌّ مُحَارِبٌ

• (٣٥٣) وقول أبي تمام :

الصُّبْحُ مَشْهُورٌ بِغَيْرِ دَلَائِلِ مِنْ غَيْرِهِ ابْتُغِيَتْ وَلَا أَعْلَامِ

مع قول المتنبي :

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا أَحْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ

• وقول أبي تمام :

وَفِي شَرَفِ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ صِدْقِ لِمُحْتَبِرٍ عَلَى الشَّرَفِ الْقَدِيمِ (١)

مع قول المتنبي :

أَفْعَالُهُ نَسَبٌ لَوْ لَمْ يَقُلْ مَعَهَا جَدَى الْخَصِيبُ عَرَفْنَا الْعِرْقُ بِالْغُصْنِ

• وقول البحترى :

وَأَحَبُّ أَفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ (٢)

(١) كان في المطبوعة : « على شرف » .

(٢) في المطبوعة : « إلى فتى » .

مع قول المتنبي :

وَكُلُّ أَمْرِي يُوَلِّى الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ

• وقول المتنبي :

يُقَرُّ لَهُ بِالْفَضْلِ مَنْ لَا يُوَدُّهُ وَيَقْضَى لَهُ بِالسَّعْدِ مَنْ لَا يُنْجِمُهُ

مع قول البحترى :

لَا أَدْعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ

• وقول خالد الكاتب :

رَقَدْتَ وَلَمْ تَرْتِ لِلسَّاهِرِ وَكَيْلُ الْمُحِبِّ بِلَا آخِرِ (١)

مع قول بشار :

لِحَدِّكَ مِنْ كَفِّكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
تَبِيْتُ تُرَاعَى اللَّيْلُ تَرْجُو نَفَادَهُ وَلَيْسَ لِلَّيْلِ الْعَاشِقِينَ نَفَادُ (٢)

• وقول أبى تمام :

تَوَى بِالْمَشْرِقِينَ لَهَا ضِجَاجٌ أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ (٣)

• وقول البحترى :

تَنَازَرَ أَهْلُ الشَّرْقِ مِنْهُ وَقَائِعاً أَطَاعَ لَهَا الْعَاصُونَ فِي بَلَدِ الْغَرْبِ

(١) أمالى القالى ١ : ١٠٠ ، ومعه بيت آخر :

وَلَمْ تَدْرِ بَعْدَ ذَهَابِ الرُّقَا دِ مَا صَنَعَ الدَّمْعُ مِنْ نَاطِرِي

ولما سمعها دعبل بن على الشاعر قال : « لَقَدْ أَدْمَنَ الرُّمِيَّةُ ، حَتَّى أَصَابَ الثُّغْرَةَ » .

(٢) فى ديوانه ، وكان فى المطبوعة : « لِحَدِّكَ » ، وهو خطأ ، وفى الديوان : « ترى وجه الصباح » .

(٣) فى المطبوعة : « لهم ضجج » ، و « لها » ضمير « الوقائع » مما فى البيت الذى قبله .

مع قول مسلم :

لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيَّ أُذُنِي دِيَارِهِمْ أَلْقَى إِلَيْكَ الْأَقَاصِي بِالْمَقَالِيدِ (١)

٣١٥

/ • وقول محمد بن بشير :

أَفْرُغْ لِحَاجَتِنَا مَا دُمْتَ مَشْغُولًا فَلَوْ فَرَعْتَ لَكُنْتَ أَلَدَّهَرٍ مَبْدُولًا (٢)

مع قول أبي على البصير :

فَقُلْ لِسَعِيدٍ أَسْعَدَ اللَّهُ جَدَّهُ لَقَدَّرْتُ حَتَّى كَادَ يَنْصِرُمُ الْحَبْلُ
فَلَا تَعْتَذِرْ بِالشُّغْلِ عَنَّا فَإِنَّمَا تُنَاطِ بِكَ الْأَمَالَ مَا اتَّصَلَ الشُّغْلُ (٣)

• وقول البحترى :

مِنْ غَادَةٍ مُنَعَتْ ، وَتَمَنَعُ وَصَلَّهَا فَلَوْ أَنَّهَا يُذَلَّتْ لَنَا لَمْ تَبْذُلْ (٤)

مع قول ابن الرومي :

وَمِنْ الْبَلِيَّةِ أَنْسَى عُلِقْتُ مَمْنُوعًا مَمْنُوعًا (٥)

• وقول أبي تمام :

لَئِنْ كَانَ ذَنْبِي أَنَّ أَحْسَنَ مَطْلَبِي أَسَاءَ فَنِي سَوْءِ الْقَضَاءِ لِي الْعُذْرُ

(١) في ديوانه .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) أبو على البصير ، الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعي الكاتب ، وبين البيتين بيت

متصل معناه بالثاني ، وهو في معجم الشعراء للمرزباني ، ٣١٤ :

فَكُنْ عِنْدَ مَا أَمَلْتُ فِيكَ فَإِنَّا جَمِيعًا لَمَّا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنِ أَهْلِ

(٤) في الديوان : « وتمنع نيلها » .

(٥) ديوانه : ١٤٦٢

③٥٥ مع قول البحترى :

إِذَا مَحَاسِنِي أَلَّاتِي أُدِلُّ بِهَا كَأَنَّ ذُنُوبِي فَقُلُّ لِي كَيْفَ اعْتَدِرُ

• وقول أبي تمام :

* قَدْ يُقَدِّمُ الْعَيْرُ مِنْ دُعْرِ عَلَى الْأَسَدِ * (١)

مع قول البحترى :

فَجَاءَ مَجِيءَ الْعَيْرِ قَادَتْهُ حَيْرَةٌ إِلَى أَهْرَتِ الشَّدَقَيْنِ تَدْمَى أَظْفَرَهُ

• وقول مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ :

إِذَا انصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكْذُ إِلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرِ الدَّهْرِ تُقْبَلُ

مع قول العباس بن الأحنف :

نَقَلَ الْجِبَالَ الرَّوَاسِي مِنْ أَمَاكِينِهَا أَخْفُ مِنْ رَدِّ قَلْبٍ حِينَ يَنْصَرِفُ (٢)

• وقول أمية بن أبي الصلت :

عَطَاؤُكَ زَيْنٌ لِأَمْرِيءٍ إِنْ أَصَبْتَهُ بِخَيْرٍ وَمَا كُلُّ الْعَطَاءِ يَزِينُ (٣)

مع قول أبي تمام :

تُدْعَى عَطَايَاهُ وَقُرًّا وَهِيَ إِنْ شُهِرَتْ كَأَنَّ فَحَارًا لِمَنْ يَعْفُوهُ مُوتَنَفًا

مَا زِلْتُ مُنْتَظِرًا أُعْجِبَةٌ عَنَّا حَتَّى رَأَيْتُ سُؤْلًا يَجْتَنِي شَرْفًا

(١) صدر البيت في ديوانه :

* أَطَلْتُ رَدْعَكَ حَتَّى صِرْتُ لِي غَرَضًا *

(٢) في ديوانه ، وفيه : « أخف من نقل قلب » ، وهذه أجود .

(٣) في ديوانه ، وفيه : « إِنْ حَبَّوْتُهُ بِحَيْرٍ » ، وهي أجود .

• وقول جرير :

بَعَثَنَ الْهَوَىٰ نُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبِنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَائِهِ وَهَنَّ صَدِيقُ (١)

مع قول أبي نواس :

إِذَا أَمْتَحَنَ الدُّنْيَا لَيْبِبَ تَكَشَّفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوِّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ

• وقول كثير :

⊙ إذا ما أرادت حلة أن تزيلنا أبينا وقلنا الحاجبية أول (٢)

/ مع قول أبي تمام :

تَقَلُّ فُوَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَىٰ مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ

• وقول المتنبي :

وَعِنْدَ مَنْ الْيَوْمَ الْوَفَاءُ لِصَاحِبِ شَبِيبٍ وَأَوْفَىٰ مَنْ تَرَىٰ أَحْوَانَ

مع قول أبي تمام :

فَلَا تَحْسَبَا هِنْدًا لَهَا الْغَدْرُ وَحَدَهَا سَجِيَّةَ نَفْسِ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ

• وقول البحتري :

فَلَمْ أَرْ فِي رَنْقِ الصَّرَىٰ لِي مَوْرِدًا فَحَاوَلْتُ وَرَدَ الْتَيْلِ عِنْدَ أَحْتَفَالِهِ (٣)

(١) في ديوانه ، وفيه : « دَعَوْنَ الْهَوَىٰ » .

(٢) في ديوانه .

(٣) في ديوانه ، وروايته : « ولم أرض في رنق الصرى » ، و « الرنق » ، الماء القليل الكدر ، و « الصرى » ، الماء الذي طال استنقاؤه فتغير . و « النيل » نهر من أنهار الرقة ، حفره الرشيد ، وسمى باسم نيل مصر .

مع قول المتنبي :

قَوَاصِدَ كَافُورٍ تَوَارِكَ غَيْرِهِ وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَابِيَا

● وقول المتنبي :

كَأَتَمَّا يُؤَلِّدُ النَّدَى مَعَهُمْ لَا صِغْرَ عَادِرٍ وَلَا هَرَمٌ

مع قول البحتری :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُؤْتِنُفُ النَّدَى لِتَأَشِيهِمْ مَنْ حَيْثُ يُؤْتِنُفُ الْعُمَرُ

● وقول البحتری :

فَلَا تُغْلِيَنِ بِالسَّيْفِ كُلَّ غَلَائِيهِ لِيَمْضِيَ فَإِنَّ الْكُفَّ لَا أَسِيفَ تَقَطُّعُ

مع قول المتنبي :

إِذَا الْهِنْدُ سَوَّتْ بَيْنَ سَيْفِي كَرِيهَةٍ فَسَيْفِكَ فِي كَفِّ تُرَيْلِ التَّسَاوِيَا

● (٣٥٧) وقول البحتری :

سَامُوكَ مِنْ حَسَدٍ فَأَفْضَلَ مِنْهُمْ غَيْرُ الْجَوَادِ وَجَادَ غَيْرُ الْمُفْضِلِ
فَبَذَلْتُ فِينَا مَا بَدَلْتَ سَمَاحَةً وَتَكَرَّمًا وَبَدَلْتَ مَا لَمْ تَبْدُلْ

مع قول أبي تمام :

أَرَى النَّاسَ مِنْهَاجَ النَّدَى بَعْدَ مَا عَفَتْ مَهَائِعُهُ الْأَمْثَلَى وَمَحَّتْ لَوَاجِبُهُ (١)
فَفِي كُلِّ نَجْدٍ فِي الْبِلَادِ وَغَائِرٍ مَوَاهِبُ لَيْسَتْ مِنْهُ وَهِيَ مَوَاهِبُهُ

● وقول المتنبي :

بَيْضَاءُ تُطْمَعُ فِيمَا تَحْتِ حُلَّتِيهَا وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوبًا إِذَا طُلِّيَا

(١) «المهايع»، جمع «مهيح»، وهو الطريق الواسع المنبسط. و«اللواحب» جمع «لاحب»،

وهو الطريق المستوى الواضح. و«محَّت» بلييت ودرست.

مع قول البحتري :

تَبْدُو بِعَطْفَةٍ مُطْمِعٍ حَتَّى إِذَا شُغِلَ الْخَلِيُّ نَثَتْ بِصَدْفَةِ مُؤَيِّسٍ

• وقول المتنبي :

إِذْ كَارُ مِثْلِكَ تَرَكُ إِذْكَارِي لَهُ إِذْ لَا تُرِيدُ لِمَا أُرِيدُ مُتَرَجِّمًا

مع قول أبي تمام :

وَإِذَا الْمَجْدُ كَانَ عَوْنِي عَلَى الْمَرِّ ءِ تَقَاضِيَّتُهُ بِتَرِكِ التَّقَاضِي

• / وقول أبي تمام :

فَنَعِمْتَ مِنْ شَمْسٍ إِذَا حُجِبَتْ بَدَتْ مِنْ خِذْرِهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تُحَجَبِ

مع قول قيس بن الخطيم :

قَضَى لَهَا اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا أَلْ خَالِقُ أَنْ لَا يُكِنِّهَا سَدْفُ (٢)

• (٣٥٨) وقول المتنبي :

رَامِيَاتٍ بِأَسْنِهِمْ رِيشُهَا أَلْهُدُ بُ تَشَقُّ الْقُلُوبَ قَبْلَ الْجُلُودِ

مع قول كثير :

رَمْتَنِي بِسَهْمٍ رِيشُهُ الْكُحْلُ لَمْ يَجْزُ ظَوَاهِرَ جِلْدِي وَهُوَ فِي الْقَلْبِ جَارِحُ (٢)

• وقول بعض شعراء الجاهلية ، ويُعزى إلى لبيد :

(١) رواية ديوانه : « حين يخلقها الخالق » ، و « السدْف » ، ظلمة الليل ، يريد أن وجهها يضيء في

ظلمة الليل .

(٢) هو في ديوانه (إحسان عباس) ، وفيه : « لم يُصِيبَ ظواهر جلدي » .

وَدَعَوْتُ رَبِّي بِالسَّلَامَةِ جَاهِدًا لِيُصِحِّحَنِي فَإِذَا السَّلَامَةُ ذَاءٌ (١)

مع قول أبي العتاهية :

أَسْرَعُ فِي نَقْصِ أَمْرِي تَمَامُهُ تُدْبِرُ فِي إِقْبَالِهَا أَيَّامُهُ (٢)

● وقوله :

أَقْبَلُ زِيَارَتَكَ الْحَبِيبِ — بَ تَكُونُ كَالثَّوْبِ اسْتَجَدَّهُ
إِنَّ الصَّدِيقَ يَمْلُءُ — أَنْ لَا يَزَالَ يِرَاكَ عِنْدَهُ

مع قول أبي تمام :

وَطُولُ مَقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِقٌ لِدِيَابِجَتِيهِ فَأَعْتَرِبُ تَتَجَدَّدِ

● وقول الخريمي :

زَادَ مَعْرُوفَكَ عِنْدِي عِظْمًا أَنَّهُ عِنْدَكَ مَحْقُورٌ صَغِيرٌ
تَنَاسَاهُ كَأَنَّ لَمْ تَأْتِهِ وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ مَشْهُورٌ كَبِيرٌ (٣)

مع قول المتنبي :

تَظُنُّ مِنْ فَقْدِكَ أَعْتَادَهُمْ أَنَّهُمْ أَنْعَمُوا وَمَا عَلِمُوا

(١) في الكامل للمتبرد ١ : ١٢٨ ، ولم يُذكر فيما نسب إلى لبيد ، في ديوانه (إحسان عباس) ، وقبله متصلاً به :

كَأَنَّ قَتَاتِي لَا تَلِينُ لِعَاْمِرٍ فَالْأَنْهَا إِصْبَاحُ وَإِمْسَاءُ

(٢) في تكملة الديوان ، وكأنه من أرجوزته « ذات الأمثال » .

(٣) الخريمي هو « أبو يعقوب : إسحق بن حسان بن قوهي الأعور » ، والبيتان في الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٨٣٣ ، وشرح ديوان المتنبي للواحدى : ١٥٢ ، مع خلاف في الرواية .

● وقول البحترى :

أَلَمْ تَرَ لِلنَّوَائِبِ كَيْفَ تَسْمُو إِلَى أَهْلِ النَّوَائِلِ وَالْفَضُولِ

مع قول المتنبي :

③٠٩ أَفْضَلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِدَاكَ الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ

● وقول المتنبي :

تَذَلَّلْ لَهَا وَأَخْضَعْ عَلَى الْقُرْبِ وَالنَّوَى فَمَا عَاشِقٌ مَنْ لَا يَذِلُّ وَيَخْضَعُ

مع قول بعض المحدثين :

كُنْ إِذَا أَحْبَبْتَ عَبْدًا لِلَّذِي تَهْوَى مُطِيعًا
لَنْ تَنَالَ الْوَصْلَ حَتَّى تُلْزِمَ النَّفْسَ الْخُضُوعًا

● / وقول مُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعِي :

لَعَمْرُكَ إِنِّي بِالْخَلِيلِ الَّذِي لَهُ عَلَى دَلَالٍ وَاجِبٌ لِمُفَجِّعٍ
وَإِنِّي بِالْمَوْلَى الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَلَا ضَائِرِي فَقْدَانُهُ لِمَمْتَعٍ (١)

مع قول المتنبي :

أَمَا تَعْلَطُ الْأَيَّامُ فِيَّ بَانَ أَرَى بَغِيضًا تُنَائِي أَوْ حَبِيبًا تُقَرِّبُ

● وقول المتنبي :

مَظْلُومَةُ الْقَدِّ فِي تَشْبِيهِهِ غُصْنًا مَظْلُومَةُ الْرَيْقِ فِي تَشْبِيهِهِ ضَرْبًا (٢)

(١) هكذا نسب الشعر لمُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعِي ، وهو خطأ وسهو فيما أرجح ، إنما هو للبراء بن ربيعة الفقعسي ، يروي أخاه سُلَيْمًا ، وهو في شرح الحماسة للبربري ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، وفي مقطعات مرابط لابن الأعرابي رقم : ٤٣

(٢) أمام هذا البيت حاشية بخط كاتبها ، وهي كما سلف ، من كلام عبد القاهر هذا نصها :

مع قوله :

إِذَا نَحْنُ شَبَّهْنَاكَ بِالْبَدْرِ طَالِعاً بَحْسْنَاكَ حَظًّا أَنْتَ أُنْبَى وَأَجْمَلُ
وَنَظَلِمُ إِنْ قِسْنَاكَ بِاللَّيْثِ فِي الْوَعَى لِأَنَّكَ أَحْمَى لِلْحَرِيمِ وَأَبْسَلُ

٥٧٢ - ذِكْرُ مَا أَنْتَ تَرَى فِيهِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيْتَيْنِ صَنْعَةً وَتَصْوِيرًا

القسم الثاني :

في البيتين صَنْعَةً وَتَصْوِيرًا

وأستاذيَّةً على الجملة • فمن ذلك ، وهو من النادر ، قول لبيد :

وَأَكْذِبِ النَّفْسَ إِذَا حَدَّثَتْهَا إِنْ صِدَقَ النَّفْسُ يُزِرِّي بِالْأَمَلِ (١)

مع قول نافع بن لقيط : (٢)

③ وَإِذَا صَدَقَتِ النَّفْسُ لَمْ تَتْرُكْ لَهَا أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا أَشْتَهَى الْمَكْذُوبُ (٣)

• وقول رجل من الخوارج أتى به الحجاج في جماعة من أصحاب قطري

فقتلهم ، ومن عليه ليد كانت عنده ، وعاد إلى قطري ، فقال له قطري : عاود قتال

عدو الله الحجاج . فأبى وقال :

= « سبب ما ترى فيه من القصور : أن الواجب أن تُجْعَلَ هي نفسها
مظلومة من أجل تشبيه قدها بالغصن ، وريقها بالضرب ، لا أن يجعل القد
والريق مظلومين . ألا ترى أن اللائق أن يقول : إن شَبَّهت قدها بالغصن
ظلمتها ، ولا يحسن أن يقول : إن شَبَّهت قدها بالغصن ظلمته » .

= و « الضرب » ، العسل .

(١) هو في ديوانه .

(٢) نافع بن لقيط الفقعسي ، ويقال له أيضاً « نُؤَيْفَع » ، ويقال : « نافع بن نافع الفقعسي » ، طبقات

فحول الشعراء : ٦٣٧

(٣) هو من قصيدته نافع الطويلة ، رواها الزجاجي في أماليه : ١٢٦ - ١٢٨ ، عن الأخفش ، عن

ثعلب ، وهي أيضاً في لسان العرب بتمامها (مرط) ، وهذا البيت ليس فيها ، ولكنه منها بلا ريب .

أَقَاتِلَ الْحَجَّاجَ عَنِ سُلْطَانِهِ يَبِيدُ تُقْرِ بِأَنْهَا مَوْلَانَهُ
مَاذَا أَقُولُ إِذَا وَقَفْتُ إِزَاءَهُ فِي الصَّفِّ وَأَحْتَجَّتْ لَهُ فَعَلَانَهُ
وَتَحَدَّثَ الْأَقْوَامُ أَنَّ صَنَائِعاً غُرِسَتْ لَدَيَّ فَحَنَظَلَّتْ نَحْلَانَهُ (١)

مع قول أبي تمام :

أُسْرِبُ لِهَجْرِ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ هَجَوْتُهُ إِذَنْ لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي
● وقول النابغة :

إِذَا مَا غَزَا بِالْحَيْشِ حَلَقٌ فَوْقَهُ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ
جَوَانِحُ قَدْ أُيْقِنَنَّ أَنَّ قَبِيلَهُ إِذَا مَا أَلْتَقَى الصَّفَّانِ أَوَّلُ غَالِبِ (٢)

/ مع قول أبي نواس :

وَإِذَا مَجَّ الْقَنَا عَلَقاً وَرَأَى الْمَوْتَ فِي صُورِهِ
رَاحَ فِي تِنْتَى مَفَاضَتِهِ أَسْدٌ يَدْمَى شَبَا ظُفْرِهِ
تَتَأْتِي الطَّيْرُ غَدْوَتَهُ ثِقَةً بِالشَّبْعِ مِنْ جَزْرِهِ (٣)
المقصود البيت الأخير .

...

(١) هذه الأبيات وقصتها لعامر بن حِطَّانِ الخارجي ، وهو أخو عمران بن حطان ، وخرجها إحسان عباس في « ديوان شعر الخوارج » : ٢١٧ ، وفاته أنها في الموازنة للآمدى ، وفي « إعتاب الكتاب » : ٦١ ، ٦٢ ، وفي كتاب « العفو والاعتذار » لرقام البصري : ٥٥٩ ، وهي عنده ثلاثة عشر بيتاً ، وعند الآخرين ستة أبيات ، وقبل البيت الثاني ، بيت متصل به :

إِنِّي إِذَنْ لِأَخُو الدَّنَاءَةِ ، وَالذِّي عَفَّتْ عَلَى عِرْفَانِهِ جَهْلَانَهُ

(٢) كان في المطبوعة : « إذا ما غدا » ، وكأنه تصحيف ، ويروى : « أبصرت فوقهم عصائب

طير » ، كما في ديوانه ، وفيه أيضاً : « إذا ما التقى الجمعان » .

(٣) في ديوانه . « العلق » ، الدم . و « المفاضة » الدرع ، و « تتأني » تتحرى وتتوحي وتعتمد .

« جَزْرِهِ » ، يعني القتل الذي جرتهم سيوفه ، وانظر الفقرة التالية . وفي الديوان : « تتأني الطير غزوته » .

٥٧٣ - وَحَكِي الْمَرْزُبَانِي قَالَ : « حَدَّثَنِي عَمْرُو الْوَرَّاقُ قَالَ : (٣٦١) رَأَيْتُ

أَبَا نُؤَاسٍ يَنْشُدُ قَصِيدَتَهُ الَّتِي أَوْلَاهَا :

* أَيُّهَا الْمُنتَابُ عَنْ عُفْرَةَ * (١)

فحسدته ، فلما بلغ إلى قوله :

تَتَأَيَّى الطَّيْرُ غَدْوَتَهُ ثِقَةً بِالشُّبْعِ مِنْ جَزَرِهِ

قلت له : ما تركت للنابغة شيئاً حيث يقول : « إذا ما غدا بالجيش » ،

البيتين ، فقال : آسكت ، فلئن كان سبق فما أسأت الأتباع .

وهذا الكلام من أبي نؤاسٍ دليلٌ بينٌ في أن المعنى يُنقل من صورة إلى صورة .

ذاك لأنه لو كان لا يكون قد صنع بالمعنى شيئاً ، لكان قوله : « فما أسأت الأتباع »

مُحَالاً ، لأنه على كل حال لم يتبعه في اللفظ . ثم إن الأمر ظاهرٌ لمن نظر في أنه قد

نقل المعنى عن صورته التي هو عليها في شعر النابغة إلى صورة أخرى . وذلك أن

ههنا معنيين :

أحدهما : أصْلٌ ، وهو : علمُ الطَّيْرِ بأن الممدوح إذا غزا عدواً كان الظفرُ

لَهُ ، وكان هو الغالب .

والآخرُ قَرَعٌ ، وهو : طَمَعُ الطَّيْرِ في أن تَتَسَبَّحَ عليها المطاعم من لُحُومِ

القتلى .

(١) في هامش المخطوطة ، بخط كاتبها ، مانصه :

« يقال : لَقِيْتَهُ عَنْ عُفْرَةَ : أي بعد شهرٍ ونحوه »

وكان في المطبوعة : « من عفر » ، وهو في الديوان على الصواب .

وقد عَمَدَ النابغةُ إلى « الأصيل » ، الذى هو علم الطير بأن الممدوح يكون الغالب ، فذكره صريحاً ، وكشف عن وجهه ، واعتمد في « الفرع » الذى هو طمعها في لحوم القتلى ، وأنها لذلك تحلَّق فوقه = على دلالة الفحوى .
وعكس أبو نواس القِصَّة ، فذكر « الفرع » الذى هو طمعها في لحوم القتلى صريحاً ، فقال كما ترى :

* ثِقَّةٌ بالشَّبَعِ من جَزَرِهِ *

وعَوَّلَ في « الأصيل » ، الذى هو علمها بأن الظفر يكون للممدوح ، على الفحوى . ودلالة الفحوى على علمها أن الظفر يكون للممدوح ، هى في أن قال : « مِنْ جَزَرِهِ » ، وهى لا تثق / بأن شبعها يكون من جَزَرِ الممدوح ، حتى ٣٢٠ تعلم أن الظفر يكون له .

أفيكون شيءٌ أظهرَ من هذا في النَّقْلِ عن صورةٍ إلى صورةٍ ؟

...

٥٧٤ - أَرَجِعْ إِلَى النَّسَقِ • ومن ذلك قول أبى العتاهية :

③ شِيمٌ فَتَحَتْ مِنْ أَلْمَدَّاحِ مَا قَدْ كَانَ مُسْتَعْلِقًا عَلَى أَلْمَدَّاحِ (١)

مع قول أبى تمام :

نَظَمْتُ لَهُ حَرَزَّ أَلْمَدِيحِ مَوَاهِبٌ يَنْفُشْنَ فِي عُقَدِ أَللِّسَانِ أَلْمُفْحَمِ

• وقول أبى وَجْزَةَ :

أَتَاكَ أَلْمَجْدُ مِنْ هُنَا وَهَنَا وَكُنْتَ لَهُ بِمُجْتَمَعِ أَلْسِيُولِ (٢)

(١) فى ملحقات ديوانه ٥١٥ ، عن « الصبح المنبى » ، و « الإبانة » للعبيدى ، وهو عند الواحدى

فى شرح ديوان المنبى ص : ١٠٠

(٢) هو لأبى وجزة السعدى ، يزيد بن عبيد ، فى ديوان المعانى للعسكرى ١ : ٥٩ ، وكان فى

المطبوعة : « كمجتمع » ، وهو خطأ .

مع قول منصور النمرى :

(١) إِنَّ الْمَكَارِمَ وَالْمَعْرُوفَ أَوْدِيَةٌ أَحَلَّكَ اللَّهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ

● وقول بشار :

(٢) الشَّيْبُ كُرَّةٌ وَكُرَّةٌ أَنْ يُفَارِقَنِي أَعْجَبَ بِشَيْءٍ عَلَى الْبَعْضَاءِ مَوْدُودِ

مع قول البحترى :

تَعِيبُ الْعَانِيَاتُ عَلَيَّ شَيْبِي وَمَنْ لِي أَنْ أُمْتَعَ بِالْمَعِيبِ

● وقول أبي تمام :

يَشْتَاقُهُ مِنْ كَمَالِهِ عَدُوٌّ وَيُكْثِرُ الْوَجْدَ نَحْوَهُ الْأَمْسُ

مع قول ابن الرومي :

(٣) إِمَامٌ يَظَلُّ الْأَمْسُ يُعْمَلُ نَحْوَهُ تَلَفَّتْ مَلْهُوفٍ وَيَشْتَاقُهُ الْعَدُوُّ

لاتنظر إلى أنه قال : « يشتاقه العدو » ، فأعاد لفظ أبي تمام ، ولكن انظر إلى قوله :

* يُعْمَلُ نَحْوَهُ تَلَفَّتْ مَلْهُوفٍ *

● وقول أبي تمام :

(١) هو من قصيدته المشهورة في الرشيد ، الأغاني ١٣ : ١٤٥ (الدار) ، والقصيدة منشورة في أحد أعداد مجلة المجمع بدمشق .

(٢) هذا البيت ينسب لبشار ، ولمسلم بن الوليد ، وليس في ديوانيهما ، وهو لبشار في أمالي المرتضى ١ : ٦٠٧ ، وفي مجموعة المعاني : ١٢٤ ، وهو لمسلم في ديوان المعاني ٢ : ١٥٨ ، وسمط اللآلئ : ٣٣٤ ، وهو له في تاريخ بغداد ١٣ : ٩٧ ، ٩٨ ثلاثة أبيات أولها ، عن أبي تمام :

نَامَ الْعَوَاذِلُ وَأَسْتَكْفِينَ لَائِمَتِي وَقَدْ كَفَاهُنَّ نَهْضُ الْبَيْضِ وَالسُّودِ
أَمَّا الشَّبَابُ فَمَفْقُودٌ لَهُ خَلْفٌ وَالشَّيْبُ يَذْهَبُ مَفْقُودًا بِمَفْقُودِ

(٣) هو في ديوانه : ٧٨٧ ، وفيه : « كريم يظلُّ الأمس » .

لَيْنٌ ذَمَّتِ الْأَعْدَاءُ سُوءَ صَبَاحِهَا فَلَيْسَ يُودَى شُكْرُهَا الذَّنْبُ وَالنَّسْرُ

مع قول المتنبي :

وَأُتِبَتْ مِنْهُمْ رِيحَ السَّبَاعِ فَأُتِنْتُ بِإِحْسَانِكَ الشَّامِلِ

• (٣٦٣) وقول أبي تمام :

وَرُبَّ نَائِي أَلْمَعَانِي رُوحُهُ أَبَدًا لَصِيْقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالْدَانِي

مع قول المتنبي :

لَنَا وَلِأَهْلِهِ أَبَدًا قُلُوبٌ تَلَاقَى فِي جُسُومٍ مَا تَلَاقَى

• وقول أبي هفان :

أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُسِيئًا كُلُّهُ مَالُهُ إِلَّا آبَنَ يَحْيَى حَسَنَهُ

مع قول المتنبي :

أَزَلَّتْ بِكَ الْأَيَّامُ عَنِّي كَأَنَّهَا بُنُوها لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُذْرٌ

• / وقول علي بن جبلة :

وَأَرَى اللَّيَالِي مَا طَوْتُ مِنْ قُوْتِي رَدَّتْهُ فِي عِظْتِي وَفِي إِفْهَامِي (١)

مع قول ابن المعتز :

وَمَا يُنْتَقَصُ مِنْ شَبَابِ الرِّجَالِ يَزِدُ فِي نُهَاهَا وَالْبَابِهَا (٢)

(١) هو في مجموع شعره مخرجا ، وبعده :

وَعَلِمْتُ أَنَّ الْمَرْءَ مِنْ سَنَنِ الرَّدَى حَيْثُ الرَّمِيَّةُ مِنْ سِهَامِ الرَّامِي

(٢) هو في ديوانه ، في باب الفخر .

• وقول بكر بن النطاح :

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقِيَ اللَّهَ سَائِلُهُ (١)

مع قول المتنبي :

إِنَّكَ مِنْ مَعْشَرٍ إِذَا وَهَبُوا مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ بَخِلُوا

• وقول البحتري :

وَمَنْ ذَا يُلُومُ الْبَحْرَ إِنْ بَاتَ زَاحِرًا يَفِيضُ وَصَوَّبَ الْمَزْنَ إِنْ رَاحَ يَهْطَلُ

مع قول المتنبي :

وَمَا تَنَّاكَ كَلَامَ النَّاسِ عَنْ كَرَمٍ وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْعَارِضِ الْهَاطِلِ

• وقول الكندي :

عَزَّوْا وَعَزَّ بِعِزِّهِمْ مَنْ جَاوَرُوا (٢) إِنْ يَطْلُبُوا بِيَرَاتِهِمْ يُعْطُوا بِهَا فَهُمُ الذَّرَى وَجَمَاعِمُ الْهَامَاتِ أَوْ يُطْلَبُوا لَا يُدْرِكُوا بِيَرَاتِ (٢)

مع قول المتنبي :

تُفِيَتْ اللَّيَالِي كُلَّ شَيْءٍ أَخَذَتْهُ وَهَنَّ لِمَا يَأْخُذَنَّ مِنْكَ غَوَارِمُ

• وقول أبي تمام :

إِذَا سَيْفُهُ أَضْحَى عَلَى الْهَامِ حَاكِمًا غَدَا الْعَفْوُ مِنْهُ وَهُوَ فِي السَّيْفِ حَاكِمُ

مع قول المتنبي :

لَهُ مِنْ كَرِيمِ الطَّبَعِ فِي الْحَرْبِ مُنْتَضِعُ وَمِنْ عَادَةِ الْإِحْسَانِ وَالصَّفْحِ غَامِدُ

...

(١) هذا بيت يقحم في شعر أبي تمام ، وهو في ديوانه .

(٢) أعيان أن أجدهما ، وهما موجودان .

٥٧٥ - فانظر الآن نَظَرَ من نَفَى الغفلة عن نفسه ، فإنك ترى عَيْنَانَا أَنْ تَعْقِبَ على القسرين

للمعنى في كل واحد من البيتين من جميع ذلك ، صُورَةً وصفةً غير صورته وصفته في البيت الآخر = وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا : « إن المعنى في هذا هو المعنى في ذاك » ، أن الذى يُعقل من هذا لا يخالف الذى يُعقل من ذاك = وأن المعنى عائدٌ عليك في البيت الثانى على هَيْئته وصفته التى كان عليها في البيت الأول = وأن لا فَرْقَ ولا فَصْلَ ولا تَبَايُنَ بوجه من الوجوه = وأن حُكْمَ البيتين مَثَلًا حُكْمَ الاسمين قد وُضِعَا في اللغة لشيء واحد ، كالليث والأسد = (١) ولكن قالوا ذلك على حَسَبِ ما يقوله العقلاء / في الشَّيْئَيْنِ يجمعهما جنسٌ واحد ، ثم يفترقان بِخَوَاصِّ ومزايَا وصفاتٍ ، كالحاتم والحاتم ، والشنْفِ والشنْفِ ، والسَّوَارِ والسَّوَارِ ، وسائر أصناف الحَلَى التى يجمعها جنسٌ واحدٌ ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل .

٥٧٦ - وَمَنْ هذا الذى يَنْظُرُ إلى بيت الخارجى وبيت أبى تمام ، (٢)

فلا يعلم أن صُورَةَ المعنى في ذلك غير صورته في هذا ؟ كيف ، والخارجى يقول :

« وَاحْتَجَّتْ لَهُ فَعَلَاتُهُ »

ويقول أبو تمام :

« إِذَنْ ③٥ لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي »

ومتى كان « أَحْتَجُّ » و « هَجَا » واحداً في المعنى ؟

(١) السياق : « وأن العلماء لم يريدوا حيث قالوا ولكن قالوا ذلك » .

(٢) هو فيما سلف قريباً ص : ٥٠١

وكذلك الحُكْمُ في جميع ما ذكرناه ، فليس يُتَصَوَّرُ في نفس عاقلٍ أن يكون قول البحتري :

وَأَحَبُّ آفَاقِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَتَى أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمَ الْمَطْلَبِ
وقول المتنبي :

* وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ * (١)

سواءً

...

٥٧٧ - وأعلم أن قولنا « الصورة » ، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذى نراه بأبصارنا ، فلما رأينا البيئونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة ، فكان تبين إنسانٍ من إنسانٍ وفس من فس ، (٢) بخصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذلك ، وكذلك كان الأمر في المصنوعات ، فكان تبين خاتمٍ من خاتمٍ وسوارٍ من سوارٍ بذلك ، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين وبينه في الآخر بيئونةً في عقولنا وفرقاً ، = (٣) عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البيئونة بأن قلنا : « للمعنى في هذا صورةٌ غير صورته في ذلك » . وليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحنُ ابتدأناه فينكره مُنْكَرٌ ، بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ، ويكفيك قول الجاحظ : « وإنما الشعر صياغةٌ وضربٌ من التصوير » . (٤)

القول في معنى « الصورة »

...

(١) هو فيما سلف قريباً ص : ٤٩١

(٢) في المطبوعة : « تبين إنسان » ، وبعده بقليل « بين خاتم » .

(٣) السياق : « فلما رأينا البيئونة ... عبّرنا عن ذلك الفرق وتلك البيئونة » .

(٤) سلف فيما مضى في الفقرة رقم : ٢٩٨ ، وفي المطبوعة : « صناعة » .

٥٧٨ - وأعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصيفته في البيت الآخر ، وكان التالى من الشاعرين يجيبك به مُعاداً على وجهه لم يُحْدِثْ فيه شيئاً ، ولم يغيّرْ له صفةً ، لكان قول العلماء في شاعرٍ : « إنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد » ، وفي آخر : « إنه أساء وقصّر » ، لغوا / من القول ، من حيث كان مُحالاً أن يُحسِنَ أو يُسيءَ في شيء لا يصنعُ به شيئاً .

وكذلك كان يكون جعلهم البيتَ نظيراً للبيت ومناسباً له ، خطأً منهم ، لأنه مُحالٌ أن يُناسبَ الشيء نفسه ، وأن يكون نظيراً لنفسه .

وأمرٌ ثالثٌ ، وهو أنهم يقولون في واحدٍ : (٣١٦) « إنه أخذ المعنى فظَهَرَ أَخْذُهُ » ، وفي آخر : « إنه أخذه فأخفى أخْذَهُ » ، ولو كان المعنى يكون معاداً على صورته وهيئته ، وكان الآخذ له من صاحبه لا يصنع شيئاً غير أن يبدل لفظاً مكان لفظ ، لكان الإحفاء فيه مُحالاً ، لأن اللفظ لا يُخْفَى المعنى ، وإنما يخفيه إخراجه في صورةٍ غير التي كان عليها .

٥٧٩ - مثال ذلك أن القاضى أبا الحسن ، (١) ذكر فيما ذكر فيه « تناسب المعاني » ، بيّن أبى نواس :

خُلِّيتُ وَالْحُسْنَ تَأْخُذُهُ تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ (٢)

وبيّن عبد الله بن مُصعب :

كَأَنَّكَ جِئْتَ مُحْتَكِمًا عَلَيْهِمْ تَحْيِيرٌ فِي الْأُبُورَةِ مَا تَشَاءُ

(١) يعنى القاضى المجرانى أبا الحسن على بن عبد العزيز فى كتابه « الوساطة بين المتنبي وخصومه » ، وهذه كلها فى « الوساطة » : ١٦٠ ، وشعر أبى نواس وبشار وأبى تمام فى دواوينهم .

(٢) هو فى ديوانه ، وذكر القاضى بعده :

فَاكْتَسَبَتْ مِنْهُ طَرَائِفُهُ وَاسْتَزَادَتْ فَضْلَ مَا تَهَبُ

وذكر أنّهما معاً من بيت بشار :

حُلِقْتُ عَلَى مَا فِي غَيْرِ مُحَيَّرٍ هَوَايَ ، وَلَوْ حُيِّرْتُ كُنْتُ الْمُهْدَبَا
والأمرُ في تناسُبِ هذه الثلاثة ظاهرٌ . ثم إنه ذكر أن أبا تمام قد تناوله فأخفاه

وقال :

فَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَزِدْهَا عَلَى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ

...

٥٨٠ - ومن العجب في ذلك ما تراه إذا أنت تأملت قول أبي العتاهية :

جُرِيَّ البَحِيلِ عَلَى صَالِحَةٍ عَنِّي بِخَفْتِهِ عَلَى ظَهْرِي
أَعْلَى وَأَكْرَمُ عَن يَدَيْهِ يَدِي فَعَلْتُ ، وَنَزَّ قَدْرُهُ قَدْرِي
وَرَزَقْتُ مِنْ جَدْوَاهُ عَافِيَةً أَنْ لَا يَضِيقَ بِشُكْرِهِ صَدْرِي
وَعَنَيْتُ خِلْوًا مِنْ تَفْضُلِهِ أَحْنُو عَلَيْهِ بِأَحْسَنِ العُدْرِ
مَا فَاتَنِي خَيْرُ آمْرِيءٍ وَضَعْتُ عَنِّي يَدَاهُ مُوَوَّاةَ الشُّكْرِ (١)

/ ثم نظرت إلى قول الذي يقول :

③٧٧ أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرُّقِّ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كِبْدِي
فَصِيرْتُ عَبْدًا للسُّوءِ مِنْكَ وَمَا أَحْسَنَ سُوءَ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ (٢)

...

(١) الشعر في ديوانه (بيروت) : ٣٤٥ ، وأسرار البلاغة : ١٤٣

(٢) الشعر في أسرار البلاغة : ١٤٣ ، وحامسة ابن الشجري ١ : ٢٩١ (الملوحى) وفيها التخريج ، غير معزو إلى أحد ، وكان في الأسرار والمطبوعة : « للسوء فيك » . وبعد هذا في المخطوطة سقط ورقتين ، من ص : ٣٢٤ ، إلى ص : ٣٢٧ ، وسأشير إلى ذلك بعد قليل .

٥٨١ - وما هو في غاية التُّدرة من هذا الباب ، ما صنعه الجاحظ بقول

نُصِيب :

* وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنْتُ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ *

= حين نكره فقال ، وكتب به إلى ابن الزيات :

« نَحْنُ ، أَعَزُّكَ اللَّهُ ، نَسَحَرُ بِالْبَيَانِ ، وَنُمَوِّهُ بِالْقَوْلِ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَى الْحَالِ ، وَيَقْضُونَ بِالْعَيَانِ ، فَاتَّرَ فِي أَمْرِنَا أَثَرًا يَنْطِقُ إِذَا سَكَتْنَا ، فَإِنَّ الْمُدَّعَى بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ مُتَعَرِّضٌ لِلتَّكْذِيبِ » .

...

٥٨٢ - وهذه جُملةٌ مِنْ وَصْفِهِمُ الشَّعْرَ وَعَمَلِهِ ، وَإِدْلَالِهِمْ بِهِ .

قول الشعراء
في وصف الشعر

(١) أَبُو حَيَّةَ التَّمِيمِيُّ :

إِنَّ الْقَصَائِدَ قَدْ عَلِمْنَ بِأَنِّي صَنَعْتُ اللِّسَانَ بِهِنَّ ، لَا أَتَنَحَّلُ
وَإِذَا أَبْتَدَأْتُ عَرُوضَ نَسِيجِ رِيضٍ جَعَلْتُ تَذَلُّ لِمَا أُرِيدُ وَتُسَهِّلُ

(١) من حُرِّ الشعر ونفيسه ما قاله أبو يعقوب الخُرَيْمِيُّ في صفة شعره ، رواه الخالديان في الأشباه

والنظائر ١ : ٢٢٦

مِنْ كُلِّ غَائِرَةٍ إِذَا وَجَّهْتُهَا طَلَعَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ كُلُّ نِجَادٍ
طَوْرًا تَمَثَّلُهَا الْمُلُوكُ ، وَتَارَةً بَيْنَ التُّدِيِّ تَرَاضُ وَالْأَكْبَادِ

يعنى بالغائرة ، قصيدة يقولها في الغور ، ثم يوجهها ، فسير بها الركبان مُصْبِغَةً في كُلِّ نَجْدٍ ، ويتناشدها ملوك الناس وملوك البيان ، ويتمثلون بها ، ويُفْتَنُّ بها أهل الغناء ، فيروضونها بالتلحين ، فهي تُلَحَّنُ على العيdan المُحْتَضِنَةِ بَيْنَ التُّدِيِّ وَالْأَكْبَادِ ، شَغْفًا بِهَا . وهذا شعر فاخر كان يقال مثله يوم كان ملوك الناس ملوكًا ، ويوم كان شعر الناس شعرًا ، وكان غناء الناس غناءً !

حَتَّى تُطَاوِعَنِي ، وَلَوْ يَرْتَاضُهَا ،
غَيْرِي لِحَاوَلِ صَعْبَةً لَا تَقْبَلُ (١)

٥٨٣ - تميم بن مقبل :

إِذَا مِثُّ عَن ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى
وَأَكْثَرَ بَيْتاً سَائِراً ضُرِبَتْ لَهُ
أَعْرَ غَرِيْباً يَمْسَحُ النَّاسُ وَجْهَهُ
لَهَا قَائِلاً بَعْدِي أَطَبُّ وَأَشْعَرَا
حُزُونُ جِبَالِ الشُّعْرِ حَتَّى تَيْسِرَا
كَمَا تَمْسَحُ الْأَيْدِي الْأَعْرَ الْمُشْهَرَا (٢)

٥٨٤ - عدي بن الرقاع :

وَقَصِيْدَةٍ قَدْ بَتُّ أَجْمَعُ بَيْنَهَا
حَتَّى أَقْوَمَ مَيْلَهَا وَسِنَادَهَا
نَظَرَ الْمُتَّقِفِ فِي كُعُوبِ قَنَاتِهِ
حَتَّى يُقِيمَ ثِقَافَهُ مُنَادَهَا (٣)

٥٨٥ - كعب بن زهير

فَمَنْ لِلْقَوَافِي ، شَانَهَا مَنْ يَحُوكُهَا ،
يُقَوِّمُهَا حَتَّى تَلِينُ مُتُونَهَا
إِذَا مَا تَوَى كَعْبٌ وَفَوَزٌ جَرُولُ
فَيَقْصُرُ عَنْهَا كُلُّ مَا يُتَمَثَّلُ (٤)

٥٨٦ - بشار

عَمِيْتُ جَنِيناً ، وَالذِّكَاءُ مِنَ الْعَمَى ،
فَجِئْتُ عَجِيْبَ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ مَوْلَاً

(١) في شعره المجموع ، عن دلائل الإعجاز : وقوله : « أَتَنْحَلُّ » ، أي لا أغير على شعر غيري ، فأسترق معانيه وأدعيها لنفسى ، و « العروض » ناقة صعبة لم تذلل ، ولم تقبل الرياضة بعد . وأراد بالنسج ، نسج الشعر ، و « الريض » من الدواب وغيرها ، الذي لم يقبل الرياضة ، ولم تذلل لراكبها بعد . و « تذلل » ، تلين وتسهل بعد صعوبة .

(٢) الشعر في ديوانه ، وهو فيه « لها ثالياً بعدى » ، و « بيتاً مardاً » ، وهي أجود وأدق . و « الأغر المشهر » ، الفرس ، يعنى جاء سابقاً فمسح الناس وجهه إكراماً له ، وحباً له .

(٣) في قصيدته ، نشرها الأستاذ الميمنى في الطرائف الأدبية ، « الثقاف » آلة تُسوى بها قناتة الرمح . و « المناد » الذى فيه عوج .

(٤) في ديوانه . و « جرول » هو الحظيعة . و « توى » و « فوز » هلك .

وَعَاصَ ضِيَاءُ الْعَيْنِ لِلْعِلْمِ رَافِداً لِقَلْبٍ إِذَا مَا ضَيَّعَ النَّاسُ حَصَلاً
وَشِعْرٍ كَنُورِ الرُّوضِ لَأَمْتُ بَيْتَهُ بِقَوْلٍ إِذَا مَا أَحْزَنَ الشَّعْرُ أَسْهَلاً (١)

٥٨٧ - وله

زُورُ مُلُوكٍ عَلَيْهِ أَبْهَةٌ يَعْرِفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ خُطْبَتِهِ
لِلَّهِ مَا رَاحَ فِي جَوَانِحِهِ مِنْ لُؤْلُؤٍ لَا يَنَامُ عَنْ طَلْبَتِهِ
يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ لِلنِّدَى ، كَمَا يَخْرُجُ ضَوْءُ السَّرَاجِ مِنْ لَهَبِهِ (٢)

٥٨٨ - أبو شريح العمير

فَإِنْ أَهْلِكَ فَقَدْ أَبْقَيْتُ بَعْدِي قَوَافِي تَعْجِبُ الْمُتَمَثِّلِينَ
لَذِيذَاتِ الْمَقَاطِعِ مُحْكَمَاتٍ لَوْ أَنَّ الشَّعْرَ يَلْبَسُ لَأَرْتَدِينَا (٣)

٥٨٩ - الفرزدق .

بَلَعْنَا الشَّمْسَ حِينَ تَكُونُ شَرْقاً وَمَسَقَطَ قَرْنِهَا مِنْ حَيْثُ غَابَا

(١) في زيادات ديوانه .

(٢) في ديوانه . و « الزور » ، الزائر ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع .

(٣) لم أعرف « أبا شريح العمير » ، وهو مجموعة المعاني : ١٧٨ لشاعر جاهلي ، وفي البيان والتبيين ١ : ٢٢٢ ، وديوان المعاني ١ : ٨ غير منسوب ، وانفرد صاحب حماسة الشجري بنسبته إلى ابن ميادة ، وهذا خطأ أو سهو ، لأنه فيما أرجح أخذه من البيان والتبيين ، لأن الجاحظ عقد باباً فقال : « ووصفوا كلامهم في أشعارهم ، فجعلوها كبرود العصب ، وكالحلل والمعاطف ، والدياج والوشى ، وأشباه ذلك . وأنشدني أبو الجماهر جُندب بن مدرك الهلالي » وذكر أبياتاً ثم قال : « وأنشدني لابن ميادة :

نَعَمْ إِنَّنِي مُهَيِّدٌ ثَنَاءً وَمِدْحَةً كَبُرْدَ اليماني يُرِيحُ البيعَ تاجِرُهُ

وأنشد « ثم ذكر البيتين ، فاختلط الأمر على الشجري في نقله إلى حماسته ، فنسبه لابن ميادة .

وهذا شعر فاخر .

بِكُلِّ ثِيْبَةٍ وَبِكُلِّ نَعْرٍ غَرَائِبُهُنَّ تَنْتَسِبُ أَنْتَسَابًا (١)

٥٩٠ - ابن ميادة

فَجَرْنَا يَنْابِيعَ الْكَلَامِ وَبَحْرَهُ فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبَحُ
وَمَا الشُّعْرُ إِلَّا شِعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَشِعْرُ سِوَاهُمْ كُلفَةٌ وَتَمْلُحُ (٢)

٥٩١ - وقال عقال بن هشام القينى يُرَدُّ عليه :

أَلَا أُبْلِغُ الرِّمَاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطِلَ الرِّمَاحُ أَوْ كَانَ يَمْرُحُ
[لَيْنَ كَانَ فِي قَيْسٍ وَخِنْدِفِ السُّنِّ طَوَّالٌ ، وَشِعْرٌ سَائِرٌ لَيْسَ يُفْدَحُ]
لَقَدْ خَرَقَ الْحَى الْيَمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الْكَلَامِ تُسْتَقَى وَهَى طُفْحُ
وَهُمْ عَلَّمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَغْرَبُوا هَذَا الْكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَلِلْسَائِقِينَ الْفَضْلُ لَا يُجْحَدُونَهُ وَلَيْسَ لِمَسْبُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ (٣)

٥٩٢ - أبو تمام

كَشَفْتُ قِنَاعَ الشُّعْرِ عَنْ حُرِّ وَجْهِهِ وَطَيْرْتُهُ عَنْ وَكْرِهِ وَهَوَ وَأَقَعُ
بِعَرٍّ يَرَاهَا مَنْ يَرَاهَا بِسَمْعِهِ وَيَذْنُو لِإِيَّهَا ذُو الْحِجْبَى وَهُوَ شَاسِعُ

(١) فى ديوانه، بقوله لجرير، وقبله، يعنى شعره وقصائده :

وَعَرٌّ قَدْ نَسَقَتْ مُشَهَّرَاتٍ طَوَالِعَ ، لَا تُطِيقُ لَهَا جَوَابًا

«عَرٌّ»، كالفرس الأغر يعرف من بين الخيل، «مشهرات» مشهورات، يردن كل بلد فتطلع على أهله فيتناشدونها، ونسجها يدل على نسبها، يعنى أنه يقال: هذا الفرزدق يقول. و «الثنية» الطريق فى الجبل يسلكه الناس، و «الشعر» فرجة فى بطن واد أو فى جبل، أو فى طريق مسلوكة.

(٢) هو فى الأغاني ٢: ٣٠٩ (الدار).

(٣) هو فى الأغاني ٢: ٣٠٩ (الدار)، وسماه «عقال بن هاشم»، و «الرماح» هو ابن ميادة.

يَوْدُ وَدَادَا أَنْ أَعْضَاءَ جِسْمِهِ إِذَا أَنْشِدْتُ ، شَوْقًا إِلَيْهَا ، مَسَامِعُ (١)

٥٩٣ - وله

حَدَاءُ تَمْلَأُ كُلَّ أُذُنٍ حِكْمَةً وَبِلَاغَةً ، وَتُدِرُّ كُلَّ وَرِيدٍ
كَالدُّرِّ وَالْمَرْجَانِ أَلْفَ نَظْمُهُ بِالشَّدْرِ فِي عُنُقِ الْفَتَاةِ الرُّودِ
(٣٧) كَشَقِيقَةِ الْبُرْدِ الْمُتَمَنِّمِ وَشَبِهُ فِي أَرْضِ مَهْرَةَ أَوْ بِلَادِ تَزِيدٍ
يُعْطِي بِهَا الْبُشْرَى الْكَرِيمُ وَيَرْتَدِي بِرِدَائِهَا فِي الْمَحْفِلِ الْمَشْهُودِ
بُشْرَى الْعَنَى أَبِي الْبَنَاتِ تَتَابَعَتْ بُشْرَاوَهُ بِالْفَارِسِ الْمَوْلُودِ (٢)

٥٩٤ - وله

جَاءَتْكَ مِنْ نَظْمِ اللِّسَانِ قِلَادَةٌ سِمْطَانٍ ، فِيهَا اللُّوْلُؤُ الْمَكْنُونُ
أَحْذَاكَهَا صَنَعُ الضَّمِيرِ يَمُدُّهُ جَفْرٌ إِذَا نَضَبَ الْكَلَامُ مَعِينُ (٣)

٥٩٥ - أخذ لفظ « الصنع » من قول أبي حية : [رقم : ٥٨٢]

بأننى * صنعُ اللسانِ بهنَّ ، لا أتَنحُلُ *

ونقله إلى الضمير . وقد جعل حساناً أيضاً اللسان « صنعاً » ، وذلك في قوله :

أَهْدَى لَهُمْ مِدْحًا قَلْبٌ مُوَارِزُهُ فِيمَا أَحَبَّ لِسَانَ حَائِكِ صَنَعُ (٤)

(١) شعر أبى تمام هذا ، والآق بعده في ديوانه . و « شاسع » ، هو البعيدُ .

(٢) « حداء » خفيفة السير في البلاد ، و « تُدِرُّ كُلَّ وَرِيدٍ » ، تدبُّعٌ من يحسده أو يحاول ما حاوله . و « الشدر » ، ما يصابغ من ذهب أو فضة على هيئة اللؤلؤة . و « الفتاة الرود » ، الناعمة المتأيلة دلاً . و « الشقيقة » ، ما يشق من البرود ، و « المنمم » المنقوش نقشاً دقيقاً . و « مهرة » من بلاد اليمن ، و « بنو تزييد » من قضاة ، تنسب إليها البرود النفيسة .

(٣) يقال : « أحذاه من الغنيمة » ، أى أعطاه . و « الجفر » ، البئر الواسعة المستديرة التى لم تُطَوَّرْ

بعد . و « مَعِينٌ » يجرى على وجه الأرض ماؤها .

(٤) هو في ديوانه .

٥٩٦ - ولأبى تمام :

إِلَيْكَ أَرْحَنَا عَارِزَ الشُّعْرِ بَعْدَ مَا تَمَهَّلَ فِي رَوْضِ الْمَعَانِي الْعَجَائِبِ
غَرَائِبُ لَأَقْتُ فِي فِنَائِكَ أَنْسَهَا مِنْ الْمَجْدِ فَهِيَ الْآنَ غَيْرُ غَرَائِبِ
وَلَوْ كَانَ يَفْتَى الشُّعْرُ أَفْنَاهُ مَا قَرَّتْ حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي السِّنِينَ الذَّوَاهِبِ
وَلَكِنَّهُ صَوَّبَ الْعُقُولَ ، إِذَا أَنْجَلْتَ سَحَابُ مِنْهُ أُعْقِبْتَ بِسَحَابِ (١)

٥٩٧ - البحترى

أَلَسْتُ الْمُوَالَى فِيكَ نَظْمَ قَصَائِدِ هِيَ الْأَنْجُمُ أَقْتَادَتْ مَعَ اللَّيْلِ أَنْجَمًا
فَنَاءً كَانَ الرَّوْضَ مِنْهُ مُنُورًا ضُحَى ، وَكَانَ الْوَشَى مِنْهُ مُنْمَمًا (٢)

٥٩٨ - وله

أَحْسِنَ أَبَا حَسَنِ بِالشُّعْرِ ، إِذْ جَعَلْتَ عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالْمَدْحِ تَنْتِشِرُ
فَقَدْ أَتَتْكَ الْقَوَافِي غِبَّ فَائِدَةٍ كَمَا تَفْتَحُ غِبَّ الْوَابِلِ الرَّهْرِ (٣)

٥٩٩ - (٣٧١) وله

إِلَيْكَ الْقَوَافِي نَارِعَاتٍ قَوَاصِدًا يُسِيرُ ضَاحِي وَشِيهَا وَيُنْمَمُ
وَمُشْرِقَةٍ فِي النَّظْمِ غُرٌّ يَزِينُهَا بِهِاءَ وَحُسْنًا أَنَّهَا فِيكَ تُنْظَمُ (٤)

(١) « العازب » من الإبل ، التي خرج يرمى بها راعيها كلاً بعيداً عن ديار الحي . و « أراح الإبل » ، إذا ردها إلى مراحها بعد غروب الشمس ، حيث تأوى إلى مراحها ليلاً لتبيت فيه . و « قرت حياضك » ، « قرى الماء في الحوض » جمعه ، ورواية الديوان « في العصور الذواهب » ، و « الصوب » ، المطر .

(٢) في ديوانه ، « فيه مُسَهَّمًا » ، أى منقوشاً على هيئة السهام .

(٣) في المطبوعة : « تنتشر » ، وهو خطأ .

(٤) « يُسِيرُ » ، أى يُنْسَجُ على هيئة الخلة السرياء ، ذات الخطوط . وفي المطبوعة : « أنها لك » .

٦٠٠ - وله

بِمَنْقُوشَةٍ نَقَشَ الدَّنَائِيرِ يُنْتَقَى لَهَا اللَّفْظُ مُخْتَارًا كَمَا يُنْتَقَى التَّبَرُّ

٦٠١ - وله

أَيَذْهَبُ هَذَا الدَّهْرُ لَمْ يَرِ مَوْضِعِي وَلَمْ يَدْرِ مَا مِقْدَارُ حَلِي وَلَا عَقْدِي
 وَيَكْسُدُ مِثْلِي وَهُوَ تَاجِرُ سُودِدِ يَبِيعُ ثَمِينَاتِ الْمَكَارِمِ وَالْمَجْدِ
 سَوَائِرِ شِعْرِ جَامِعِ بَدَدِ الْعُلَى تَعَلَّقْنَ مَنْ قَبْلِي وَأَتَعَبْنَ مَنْ بَعْدِي
 يُقَدِّرُ فِيهَا صَانِعٌ مُتَعَمِّلٌ لِإِحْكَامِهَا تَقْدِيرَ دَاوُدَ فِي السَّرْدِ (١)

٦٠٢ - وله

تَاللَّهِ يَسْهَرُ فِي مَدِيحِكَ لَيْلَهُ مُتَمَلِّمًا وَتَنَامُ دُونَ ثَوَابِهِ
 يَفْظَانَ يَنْتَخِلُ الْكَلَامَ كَأَنَّهُ جَيْشٌ لَدَيْهِ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى بِهِ
 فَأَتَى بِهِ كَالسَّيْفِ رَفْرَقَ صَيْقَلٌ مَا بَيْنَ قَائِمِ سِنْخِهِ وَذُبَابِهِ (٢)

٦٠٣ - ومن نادرٍ وَصَفَهُ لِلْبَلَاغَةِ قَوْلُهُ :

فِي نِظَامٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَا شَكَ أَمْرُؤُ أَنَّهُ نِظَامُ فَرِيدِ
 وَيَدِيعُ كَأَنَّهُ الزَّهْرُ الضَّاحِكُ فِي رَوْقِ الرَّبِيعِ الْجَدِيدِ

(١) « الْبَدْدُ » ، المتفرق . و « تَعَلَّقْنَ » ، يعنى أنها فتنت الشعراء قبلهم ، فتعلقتها حبَّ غَلَاقَةٍ .
 و « السَّرْدُ » حلق الدروع ، وإلى داود عليه السلام تنسب صنعة الدروع . لقوله تعالى له : (أَنْ أَعْمَلَ
 سَابِقَاتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ) [سورة سبأ : ١١] .

(٢) في المطبوعة : « لَلَّهِ » ، وهو خطأ لا شك فيه . وفي الديوان « يَنْتَخِبُ الْكَلَامَ » ، وكان في
 المطبوعة : « يَنْتَحِلُ الْكَلَامَ » ، بالخاء المهملة وهو تصحيف وفساد و « نَخَلَ الشَّيْءَ وَتَنَخَّلَهُ وَأَنْتَخَلَهُ » ،
 بالخاء المعجمة ، صفاه واختاره ، وعزل عنه ما يكدره أو يفسده . و « الصَيْقَلُ » الذى يجلو السيوف حتى
 يترقق ماؤها من حدثها . و « السِنْخُ » مغرز السيف فى مقبضه ، و « الذُّبَابُ » طرف السيف .

مُشْرِقٌ فِي جَوَانِبِ السَّمْعِ مَا يُخْزِي لِقُهُ عَوْدُهُ عَلَى الْمُسْتَعِيدِ
 / حُجَجٌ تُخْرِسُ الْأَلْدَّ بِالْفَا ظِ فِرَادَى كَالْجَوْهَرِ الْمَعْدُودِ
 (٣٧٢) وَمَعَانٍ لَوْ فَصَلْتَهَا الْقَوَافِي هَجَنْتَ شِعْرَ جِرْوَلٍ وَلَبِيدِ
 جُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ اخْتِيَارًا وَتَجَنَّبَنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ
 وَرَكِبَنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ فَأَذْرَكَ نَ بِهِ غَايَةَ الْمُرَادِ الْبَعِيدِ
 كَالْعَذَارَى عَدَوْنَ فِي الْحُلْلِ الصُّفِّ رِ إِذَا رُحِنَ فِي الْخُطُوطِ السُّودِ (١)

...

٦٠٤ - العَرَضُ مِنْ كَتَبِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ ، الِاسْتِظْهَارُ ، حَتَّى إِنْ حَمَلَ

حَامِلٌ نَفْسَهُ عَلَى الْعَرْرِ وَالتَّقْضُمِ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ ، فَرَعَمَ أَنْ الْإِعْجَازَ فِي مَذَاقَةِ
 الْحُرُوفِ ، وَفِي سَلَامَتِهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى اللِّسَانِ = عَلِمَ بِالنَّظَرِ فِيهَا فِسَادَ ظَنِّهِ وَقُبْحَ
 غَلْطِهِ ، مِنْ حَيْثُ يَرَى عِيَانًا أَنْ لَيْسَ كَلَامُهُمْ كَلَامَ مَنْ خَطَرَ ذَلِكَ مِنْه بِيَالٍ ،
 وَلَا صِفَاتُهُمْ صِفَاتٍ تَصْلُحُ لَهُ عَلَى حَالٍ . إِذْ لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنْ لَمْ يَكُنْ ضَرَبَ

غرضه من ذكر وصف
 الشعراء الشعر ، وآله
 يدرك بالعقل ،
 لا بمذاقة الحروف

(١) في ديوانه ، بقوله في بلاغة محمد بن عبد الملك الزيات الكاتب الوزير ، وذكر قبل البيت الأول

« عبد الحميد الكاتب » ، فقال لابن الزيات :

لَتَفَنَّنْتَ فِي الْكِتَابَةِ حَتَّى عَطَلَّ النَّاسُ فَنَّ عَبْدِ الْحَمِيدِ

و « الفريد » ، اللؤلؤ . و « جرول » ، الحظيعة ، و « لبيد بن ربيعة » الفحل ، وفي الديوان

والمطبوعة قوله : « حُزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ » ، بالحاء المهملة ، وهكذا يجري في الكتب ، وهو عندى خطأ
 لا شك فيه ، وتصحيح مفسد للكلام والشعر معاً ، وإنما هو « حُزْنَ » بالجمجمة المعجمة ، من « جاز المكان »
 إذا تعداه وتركه خلفه . يقول : إن معانيه تعدين مبتذل اللفظ والكلام وتركنه ، « وَتَجَنَّبَنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ ،
 وَرَكِبَنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ » ، وهو اللفظ المختار الجيد الذي لا ابتذال فيه ولا تعقيد . وهو في بعض نسخ الديوان
 « حزن » بالجم ، وهو الصواب المحض ، وأما « حزن » فهو تصحيف يفتى ، وكلام يُرْعَبُ عَنْ مِثْلِهِ . وفي
 بعض نسخ الديوان : « كَالْعَذَارَى عَدَوْنَ فِي الْحُلْلِ الْبَيْضِ » ، وهي جيدة .

« تميم » لحزون جبال الشعر ، لأن تَسَلَّمَ ألفاظه من حروفٍ تنقل على اللسان = ولا كان تقويمُ « عَدَى » لشعره وتشبيهه نَظَرَه فيه بنَظَرِ المثقِفِ في كعوب قناته لذلك = وأنه مُحَالٌ أن يكون لَهُ جَعَلَ « بَشَارٌ » نُورَ العين قد غَاضَ فصار إلى قلبه ، ^(١) وأن يكون اللؤلؤ الذي كان لا ينام عن طلبه = وأن ليس هو صَوْبُ العُقُولِ الذي إذا آنجلت سَحَائِبُ منه أُعِقِبَتْ بسحائب = وأن ليس هو الدُّرُّ والمرجان مؤلفاً بالشندر في العَقْدِ = ولا الذي له كان « البحرى » مقدراً « تقدير داود في السرد » . كيف ؟ وهذه كلها عباراتٌ عَمَّا يُدْرِكُ بالعقل ويُستنبط بالفكر ، وليس الفكرُ الطريقُ إلى تمييز ما يثقل على اللسان مما لا يثقل ، إنما الطريقُ إلى ذلك الجِسُّ .

...

٦٠٥ - ولولا أن البلوى قد عظمت بهذا الرأي الفاسد ، وأن الذين قد

استهلكوا فيه قد صاروا من فرط شعفهم به يُصْعُقُونَ إلى كل شيء يسمعون ، / حتى ٣٢٩ لو أن إنساناً قال : « باقلى حار » ، يريد أنهم أنه يريد نُصْرَةَ مذهبهم ، لأقبلوا بأوجههم عليه وألقوا أسماءهم إليه ^(٢) = لكان أطراحه وترك الاشتغال به أصوب ، لأنه قول لا يتصل منه جانبٌ بالصواب البتة . ذاك لأنه أول شيء يُودى إلى أن يكون القرآن معجزاً ، لا بما به كان قرآناً وكلام الله عز وجل ، لأنه على كل حال إنما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنظم الذى هو عليه . ومعلوم أن ليس « النظم » من مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان في شيء .

(١) في المطبوعة : « قد غاص » ، وهو تصحيف .

(٢) في المطبوعة : « فآلقوا » .

ثم إنه اتَّفَق من العقلاء أن الوصف الذى به تنَّاهى القرآن إلى حدِّ عَجَز عنه المخلوقون ، هو الفصاحة والبلاغة . وما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً ، بأن لا يكون فى حروفه ما يثقل على اللسان ، لأنه لو كان يصحُّ ذلك ، لكان يجب أن يكون السُّوقى الساقط من الكلام ، والسفساف الردىء من الشعر ، فصيحاً إذا خفَّت حروفه .

٦٠٦ - وأعجَب من هذا ، أنه يلزم منه أن لو عمَد عامدٌ إلى حركات الإعراب فجعل مكان كلِّ ضَمَّة وكسرة فتحةً فقال : « الحمد لله » ، بفتح الدال واللام والهاء ، وجرى على هذا فى القرآن كله ، أن لا يسلبه ذلك الوصف الذى هو مُعجِزٌ به ، بل كان ينبغى أن يزيد فيه ، لأنَّ الفتحة كما لا يخفى أخفُّ من كلِّ واحدة من الضمة والكسرة .

فإن قال : إن ذلك يُحيل المعنى .

قيل له : إذا كان المعنى والعلَّة فى كونه معجزاً خِفة اللفظ وسهولته ، فينبغى أن يكون مع إحالة المعنى مُعجزاً ، لأنه إذا كان معجزاً لوصف يَخُصُّ لفظه دون معناه ، كان مُحالاً أن يخرُج عن كونه معجزاً ، مع قيام ذلك الوصف فيه .

...

٦٠٧ - ودع هذا ، وهب أنه لا يلزم شيء منه ، فإنه يكفى فى الدلالة على سُقوطه وقلة تمييز القائل به ، أنه يقتضى إسقاط « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » و « المجاز » و « الإيجاز » جُملةً ، واطراح جميعها رأساً ، مع أنها الأقطاب التى تدور البلاغة عليها ، والأعضاء التى تستند الفصاحة إليها ، والطلبية التى يتنازعها المحسنون ، (٣٧٤) / والرَّهَان الذى تُجرَّب فيه الجياد ، والنُّضال الذى تُعرَف به الأيدي الشُّداد ، وهى التى نُوِّه بِذِكْرها البلغاء ، ورَفَع من أقدارها العلماء ،

بيان أن قرظم فى اللفظ ،

يُسقط الكناية ،

و الاستعارة ، و التمثيل ،

و المجاز ، و الإيجاز .

وصنّفوا فيها الكتب ، ووكلوا بها المهم ، وصرفوا إليها الخواطر ، حتّى صار الكلام فيها نوعاً من العلم مُفردًا ، ، وصناعة على جِدّة ، ولم يتعاط أحد من الناس القول في الإعجاز إلا ذكرها وجعلها العمَد والأركان فيما يُوجب الفضل والمزيّة ، وخصوصاً « الاستعارة » و « الإيجاز » ، (١) فإنّك تراهم يجعلونهما عنوان ما يذكرون ، وأوّل ما يوردون .

= وتراهم يذكرون من « الاستعارة » قوله عز وجل : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [سورة مريم : ٤٤] ، وقوله : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [سورة البقرة : ٩٣] ، وقوله عز وجل : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [سورة يس : ٣٧] ، وقوله عز وجل : (فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمُرُ) [سورة الحجر : ٩٤] ، وقوله : (فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ حَلَصُوا نَجِيًّا) [سورة يوسف : ٨٠] ، وقوله تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) [سورة محمد : ٤] ، وقوله : (فَمَا رِيحَتْ تَجَارُتُهُمْ) [سورة البقرة : ١٦] .

= ومن « الإيجاز » قوله تعالى : (وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَاتَيْدَ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) [سورة الأنفال : ٥٨] ، وقوله تعالى : (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) [سورة طاهر : ١٤] ، وقوله : (فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ حَلَفَهُمْ) [سورة الأنفال : ٥٧] ، وتراهم على لسان واحد في أن « المجاز » و « الإيجاز » من الأركان في أمر الإعجاز .

٦٠٨ - وإذا كان الأمر كذلك عند كافة العلماء الذين تكلموا في المزايا التي للقرآن ، فينبغي أن يُنظَر في أمر الذى يُسَلِّم نفسه إلى الغرور ، فيزعم أن الوصف الذى كان له القرآن معجزاً ، هو سلامة حروفه مما يتثقل على اللسان ،

(١) في المطبوعة : « والمجاز » ، ومثل الذى هنا في نسخة عند رشيد رضا . وهو الصواب ، يدل عليه

أَصِحُّ لَهُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَدَّعِيَ الْعَلَطَ عَلَى الْعَقْلَاءِ قَاطِبَةً فِيمَا قَالُوهُ ،
وَالْخَطَأُ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؟ وَإِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَاهُ لَا يَصِحُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَقْتَحِمَ هَذِهِ
الْجَهَالَةَ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الضُّحْكَةِ فَيَزْعَمَ مِثْلًا (٣٧٥) أَنْ مِنْ شَأْنِ
« الاستعارة » و « الإيجاز » إِذَا دَخَلَ الْكَلَامَ ، أَنْ يَخْذُلَ بِيَهُمَا فِي حُرُوفِهِ خِيفَةً ،
وَتَتَجَدَّدُ فِيهَا سَهُولَةٌ ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

...

٦٠٩ - وَأَعْلَمُ أَنَّنَا لَا نَأْتِي أَنْ تَكُونَ مَذَاقَةُ الْحُرُوفِ وَسَلَامَتُهَا مِمَّا يَثْقُلُ عَلَى
اللسان / داخلاً فيما يوجب الفضيلة ، وَأَنْ تَكُونَ مِمَّا يُوَكِّدُ أَمْرَ الإِعْجَازِ ، وَإِنَّمَا
الذي ننكره ونُقِيلُ رَأْيَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ، (١) أَنْ يَجْعَلَهُ مُعْجِزًا بِهِ وَحْدَهُ ، وَيَجْعَلُهُ
الأصل والعُمْدَةَ ، فَيَخْرُجُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّنَاعَاتِ .

...

٦١٠ - ثُمَّ إِنَّ الْعَجَبَ كُلَّ الْعَجَبِ مَنْ يَجْعَلُ كُلَّ الْفَضِيلَةِ فِي شَيْءٍ هُوَ إِذَا
انفرد لم يجب به فضلُ البتة ، ولم يدخل في اعتداده بحال . وذلك أنه لا يخفى على
عاقلي أنه لا يكون بسهولة الألفاظ وسلامتها مما يثقُلُ عَلَى اللِّسَانِ ، اعتداداً ، حتى
يكون قد أُلِّفَ مِنْهَا كَلَامٌ ، ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ صَحِيحاً فِي نَظْمِهِ وَالْغَرَضِ الَّذِي
أُرِيدَ بِهِ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَمِدَ عَامِدٌ إِلَى أَلْفَاظٍ فَجَمَعَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يِرَاعِيَ فِيهَا مَعْنَى ، وَيُوَلِّفَ
مِنْهَا كَلَاماً ، لَمْ تَرَّ عَاقِلًا يَعْتَدُّ السَّهُولَةَ فِيهَا فَضِيلَةً ، لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ لَا تُرَادُ لِأَنْفُسِهَا ،
وَإِنَّمَا تُرَادُ لِتُجْعَلَ أَدِلَّةً عَلَى الْمَعَانِي . فَإِذَا عَدِمَتْ الَّذِي لَهُ تُرَادُ ، أَوْ أَحْتَلَّ أَمْرُهَا فِيهِ ،
لَمْ يُعْتَدَّ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَنْفُسِهَا عَلَيْهَا ، وَكَانَتْ السَّهُولَةُ وَغَيْرُ السَّهُولَةِ فِيهَا
وَاحِداً .

بيان آخر في
شأن اللفظ ،
فساد القول به

(١) « قيل رأيه » ، قبَّحه وخطأه لفساده .

ومن ههنا رأيت العلماء يذُمون مَنْ يَحْمَلُهُ تَطَلُّبُ السَّجْعِ وَالتَّجْنِيسِ عَلَى أَنْ يَضِيْمَ لهما المعنى ، (١) وَيُدْخِلُ الخَلْلَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِمَا ، وَعَلَى أَنْ يَتَعَسَّفَ فِي الاستعارة بسببهما ، وَيَرْكَبُ الوُعُورَةَ ، وَيَسْلُكُ المَسَالِكَ المَجْهُولَةَ ، كَالَّذِي صَنَعَ أَبُو تمام فِي قَوْلِهِ :

سَيْفُ الإِمَامِ الَّذِي سَمَّتهُ هَيْبَتُهُ لَمَّا تَخَرَّمَ أَهْلَ الأَرْضِ مُحْتَرِمًا
قَرَّتْ بِقُرْآنِ عَيْنِ الدِّينِ وَانْشَرَّتْ بِالأَشْرَتَيْنِ عُيُونُ الشُّرْكِ فَاصْطَلِمَا (٢)
وقوله : (٣٧٦)

ذَهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاحَةُ وَالتَّوَتْ فِيهِ الظُّنُونُ ، أَمَذَهَبُ أَمْ مَذْهَبُ (٣)
= وَيَصْنَعُهُ المِتْكَافُونَ فِي الأَسْجَاعِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَجِبَ بِهِمَا ، وَمِنْ حَيْثُ هُمَا ، فَضَّلْ ، وَيَقَعُ بِهِمَا مَعَ الخُلُوفِ مِنَ المعنى اعتدَادًا . وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى تَجْنِيسِ أَبِي تمام : « أَمَذَهَبُ أَمْ مَذْهَبُ » ، فَاسْتَضَعَفْتَهُ ، وَإِلَى تَجْنِيسِ القَائِلِ :

* حَتَّى نَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا * (٤)

= وَقَوْلِ المُحَدِّثِ :

/ نَاظِرَاهُ فِيمَا جَنَى نَاظِرَاهُ ، أَوْ دَعَانِي أَمْتُ بِمَا أَوْدَعَانِي (٥)

٣٣٢

(١) فِي المَطْبُوعَةِ : « يَضْم » ، وَفَسَّرَهَا تَفْسِيرَ مَنْ لَا يَنْظُرُ . وَ« يَضِيْم » ، يَظْلِمُهُ وَيَخْسُهُ .

(٢) فِي دِيْوَانِهِ . وَ« تَخَرَّمَ » ، اسْتَأْصَلَ .

(٣) فِي دِيْوَانِهِ .

(٤) البَيْتُ فِي أَسْرَارِ البَلَاغَةِ : ٧٠ ، وَهُوَ فِي البَيَانِ وَالتَّيْبِينِ ١ : ١٥٠ / ٣ : ٧٢ ، وَالحَيْوَانُ ٣ : ٧٥ ،

وَرَوَى : « مِنْ شَخْصِهِ » وَ« مِنْ جَوْفِهِ » وَقَالَ : « وَمِنْ الإِيجَازِ المَحْذُوفِ قَوْلِ الرَّاجِزِ ، وَوَصَفَ سَهْمَهُ حِينَ رَمَى غَيْرًا ، كَيْفَ نَفَذَ سَهْمَهُ ، وَكَيْفَ صَرَعَهُ » ، وَهَكَذَا الكَلَامُ عِنْدِي مِنْ أَوْهَامِ الجَاخِظِ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ : « مِنْ خَوْفِهِ » بِالحَاءِ المَعْجَمَةِ مِنْ فَوْقِ ، وَ« نَجَا » الأَوَّلَى مِنَ « التَّجْوِ » وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنَ البَطْنِ مِنَ الغَائِطِ ، يَرِيدُ أَنَّهُ مِنْ خَوْفِهِ أَخَذَتْ ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ . أَمَا الَّذِي قَالَهُ الجَاخِظُ ، فَهُوَ لَا شَيْءَ .

(٥) خَرَجَهُ فِي أَسْرَارِ البَلَاغَةِ ، وَهُوَ لِشَمْسَوِيهِ البَصْرِيِّ ، وَيَنْسَبُ لغيرِهِ فَرَاجِعُهُ هُنَاكَ .

= فَاسْتَحْسَنْتَهُ ، لم تشكُّ بحالٍ أن ذلك لم يكن لأمر يرجعُ إلى اللفظ ، ولكن لأنك رأيت الفائدة ضَعُفَتْ في الأوَّل ، وقويت في الثاني . وذلك أنك رأيت أبا تمامٍ لم يزدك بمَذْهَبٍ ومُذْهَبٍ ، على أن أسمعك حروفاً مكررة لا تجد لها فائدةً إن وُجِدَتْ ، إلا متكلِّفةً مُتَمَحِّلَةً ، ورأيت الآخر قد أعادَ عليك اللفظة كأنه يخذلك عن الفائدة وقد أعطاهَا ، ويُوهِمُكَ أنه لم يَزِدْكَ وقد أحسنَ الزيادةَ ووفَّاهَا . ولهذا التُّكْنَتَةُ كان التجنيس ، وخصوصاً المُسْتَوْفَى منه ، مثل « نجا » و « نجا » ، من حُلِيِّ الشُّعْرِ . والقولُ فيما يحسنُ وفيما لا يحسنُ من التجنيس والسجع يطولُ ، ولم يكنْ غَرَضُنَا من ذكرهما شَرَحَ أمرهما ، ^(١) ولكن توكيدَ ما انتهى بنا القول إليه من استحالة أن يكون الإعجاز في مُجَرَّدِ السَّهولةِ وسلامةِ الألفاظِ مما يثقلُ على اللسان .

...

٦١١ - وجملة الأمر ، أننا ما رأينا في الدنيا عاقلاً اطَّرح النَّظْمَ والمحسن التي

هو السبب فيها من « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » ، وضروب « المجاز » و « الإيجاز » ، وصدَّ بوجهه عن جميعها ، وجعل الفضلَ كلَّهُ والمزيةَ أجمعها في سلامة الحروف مما يثقل . كيف ؟ وهو يؤدي إلى السخف والخروج من العقل كما بينا .

٦١٢ - وأعلم أنه قد آن لنا نعود إلى ما هو الأمر الأعظمُ والقرضُ الأهمُّ ،

والذي كأنه هو الطَّلبَةُ ، وكل ما عداه ذرائع إليه . وهو المَرَامُ ، وما سواه أسبابٌ للتسلُّق عليه ، وهو بيان العِلَلِ التي لها وَجَبَ أن يكونَ لِنَظْمٍ مَزِيَّةٍ على نَظْمٍ ، وأن يَعْظُمَ أمرُ التفاضلِ فيه ويتناهى إلى الغايات البعيدة . ^(٢) ونحن نسأل الله تعالى العونَ على ذلك ، والتوفيق له والهداية إليه .

...

(١) في « ج » « ولكن غرضنا » ، وهو لا يستقيم .

(٢) في المطبوعة : « وأن يعم أمر التفاضل » ، وهو خطأ .

/ بسم الله الرحمن الرحيم

٣٣٣

٦١٣ - ما أظنُّ بك أيها القارئ لكتابنا ، إن كنتَ وَفَيْتَهُ حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ ، « النظم » ، هو تَوْخِي معاني النحو ، وهو مَفِيدٌ البِلاغة ، وتَدَبَّرْتَهُ حَقَّ التَّدَبُّرِ ، إِلَّا أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ عِلْمًا أَيْبَى أَنْ يَكُونَ لِلشَّكِّ فِيهِ نَصِيبٌ ، وللتَوْقُفِ نَحْوِكَ مَذْهَبٌ ، أَنْ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئًا إِلَّا تَوْخِي معاني النحو وأحكامه وُجُوهٌ وفروقه فيما بين معاني الكلم = (١) وَأَنَّكَ قَدْ تَبَيَّنْتَ أَنَّهُ إِذَا رُفِعَ مَعَانِي النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تُرَادَ فِيهَا فِي جَمَلَةٍ وَلَا تَفْصِيلٍ ، خَرَجَتْ الكَلِمُ المنطوقُ ببعضها في إِثْرِ بَعْضِ فِي البَيْتِ مِنَ الشَّعْرِ والفصل من النثر ، (٢) عَنْ أَنْ يَكُونَ لِكُونِهَا فِي مَوَاضِعِهَا الَّتِي وُضِعَتْ فِيهَا مُوجِبٌ وَمُقْتَضِي ، (٣) وَعَنْ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يُقَالَ فِي كَلِمَةٍ مِنْهَا إِنَّهَا مُرْتَبِطَةٌ بِصَاحِبَةٍ لَهَا ، وَمُتَعَلِّقَةٌ بِهَا ، وَكَائِنَةٌ بِسَبَبِ مِنْهَا = (٤) وَأَنَّ حُسْنَ تَصَوُّرِكَ لِذَلِكَ ، قَدْ ثَبَّتَ فِيهِ قَدَمَكَ ، وَمَلَأَ مِنَ الثَّقَةِ نَفْسَكَ ، وَبَاعَدَكَ مِنْ أَنْ تَحِنَّ إِلَى الَّذِي كُنْتَ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَجْرِكَ الْإِلْفُ وَالاعْتِيَادُ إِلَيْهِ = وَأَنَّكَ جَعَلْتَ مَا قَلَنَاهُ نَقْشًا فِي (٣٧٨) صَدْرِكَ ، وَأَثْبَتَهُ فِي سُوَيْدَاءِ قَلْبِكَ ، وَصَادَقْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِكَ . فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَّنَاهُ ، رَجَوْنَا أَنْ يُصَادِفَ الَّذِي نَرِيدُ أَنْ نَسْتَأْنِفَهُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْكَ نِيَّةٌ حَسَنَةٌ تَقِيكُ الْمَلَلَ ، (٥) وَرَغْبَةٌ صَادِقَةٌ تُدْفِعُ

(١) معطوف على قوله : « إِلَّا أَنَّكَ عَلِمْتَ عِلْمًا » .

(٢) السياق : « خرجت الكلم ... عن أن يكون » .

(٣) السياق : معنى : « وخرجت عن أتصور ... » .

(٤) السياق : « إِلَّا أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ عِلْمًا وَأَنَّكَ قَدْ بَيَّنْتَ وَأَنْ حُسْنَ تَصَوُّرِكَ ، قَدْ ثَبَّتَ » .

(٥) السياق : « أَنْ يُصَادِفَ نِيَّةٌ حَسَنَةٌ » .

عنك السَّامَ ، وأَرْيَحِيَّةٌ يَخْفُ مَعَهَا عَلَيْكَ تَعَبُ الْفِكْرِ وَكَدُّ النَّظَرِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ تَوْفِيقِكَ وَتَوْفِيقِنَا بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ . وَنَبْدَأُ فَتَقُولُ :

٦١٤ - فَإِذَا ثَبَتَ الْآنَ أَنَّ لَا شَكَّ وَلَا مَرِيَّةَ فِي أَنَّ لَيْسَ « النَّظْمُ » شَيْئاً غَيْرَ تَوْحِيٍّ مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ فِيمَا بَيْنَ مَعَانِي الْكَلِمِ ، ثَبَتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَالِبَ دَلِيلِ الْإِعْجَازِ مِنْ نَظْمِ الْقُرْآنِ ، إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُبْهُ فِي مَعَانِي النَّحْوِ وَأَحْكَامِهِ وَوَجْوهِهِ وَفُرُوقِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ وَمَعَانِيهِ ، ^(١) وَمَوْضِعُهُ وَمَكَانُهُ ، وَأَنَّهُ لَا مُسْتَنْبَطَ لَهُ سِوَاهَا ، وَأَنَّ لَا وَجْهَ لَطَلْبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ، ^(٢) غَارٌ نَفْسَهُ بِالْكَاذِبِ مِنَ الطَّمَعِ ، / وَمُسْلِمٌ لَهَا إِلَى الْخُدْعِ ، وَأَنَّهُ إِنْ أَبَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا ، كَانَ قَدْ أَبَى أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مُعْجِزاً بِنَظْمِهِ ، وَلِزِمَهُ أَنْ يُثَبِّتَ شَيْئاً آخَرَ يَكُونُ مُعْجِزاً بِهِ ، وَأَنْ يَلْحَقَ بِأَصْحَابِ « الصَّرْفَةِ » فَيُدْفَعِ الْإِعْجَازَ مِنْ أَصْلِهِ ، ^(٣) وَهَذَا تَقْرِيرٌ لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُعَانِدٌ يُعَدُّ الرَّجُوعَ عَنْ بَاطِلٍ قَدْ اعْتَقَدَهُ عَجْزاً ، وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ لُزُومِ الْحُجَّةِ جَلْدًا ، ^(٤) وَمَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، كَانَ قَدْ بَاعَهَا مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ . وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

٣٣٤

...

٦١٥ - وَهَذِهِ أَصُولٌ يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهَا قَبْلَ الَّذِي عَمَدْنَا لَهُ .

أَعْلَمُ أَنَّ مَعَانِيَ الْكَلَامِ كُلِّهَا مَعَانٍ لَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَالْأَصْلُ

« الخير » ، أصلٌ
في معاني الكلام ،
في النفي والإثبات

(١) « المعان » المباءة والمنزل ، ويُعَدُّ بعضهم ميمه أصلية ، وبعضهم أنه على وزن « تَفَعَّل » .

(٢) السياق : « أن طالب دليل الإعجاز إذا هو لم يطلبه ولم يعلم أنها معدنه غارٌ نفسه » ، فهو خير « أن » .

(٣) « أصحاب الصرفة » ، هم المعتزلة .

(٤) « جلدًا » ، ساقطة من « ج » ، و « الجلد » ، القوة والشدة .

والأول هو «الخبر». وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مُخبر به ومُخبر عنه، لأنه (٣٧١) ينقسم إلى «إثبات» و«نفي». و«الإثبات»، يقتضى مُثبتاً ومُثبتاً له، و«النفي» يقتضى منفيًا ومنفيًا عنه. فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مُثبت له ومنفي عنه، حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك أمتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فعلٍ من غير أن تُريد إسنادَه إلى شيءٍ مُظهرٍ أو مُقدِّرٍ، (١) وكان لفظك به، إذا أنت لم تُرد ذلك، وصوتاً نُصوته سواءً. (٢)

...

٦١٦ - وإن أردت أن تستحكِم معرفة ذلك في نفسك، فأنظر إليك إذا قيل لك: «ما فعل زيد؟» فقلت: «خرج»، هل يتصور أن يقع في خلدك من «خرج» معنى من دون أن يتوَى فيه ضمير «زيد»؟ وهل تكون، إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك، إلا مُخرِجاً نفسك إلى الهديان؟

وكذلك فأنظر إذا قيل لك: «كيف زيد؟»، فقلت: «صالح»، هل يكون لقولك «صالح» أثرٌ في نفسك، من دون أن تريد «هو صالح»؟ أم هل يعقل السامعُ منه شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك؟ فإنه / مما لا يبقى معه لعقل شكٌ أن «الخبر» معنى لا يتصور إلا بين شيئين، يكون أحدهما مُثبتاً، والآخر مُثبتاً له، أو يكون أحدهما منفيًا، والآخر منفيًا عنه = وأنه لا يتصور مُثبتٌ من غير مُثبت له، ومنفيٌ من دون منفي عنه.

(١) في المطبوعة: «أو مُقدِّر مضمِر».

(٢) في هامش «ج» بخطه ما نصه: «أي مع صوتٍ». ثم انظر الفقرة التالية رقم ٦٣٦ مكررة.

ولما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يُعَقَّل إلا من مجموع جُمْلَةٍ فعلٍ وأسمٍ كقولنا : « خرج زيد » ، أو أسم وأسم ، كقولنا : « زيد منطلق » ، فليس في الدنيا خبرٌ يُعرَف من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل . وهو شيء يَعْرِفُه العقلاء في كل جِيلٍ وأُمَّةٍ ، وَحُكْمٌ يَجْرِي عليه الأمر في كل لسانٍ ولُغَةٍ .

٦١٧ - وإذ قد عرفت أنه لا يُتَصَوَّر الخبر إلا فيما بين شيئين : مُخْبِرٍ به

لا بد للخبر من

مُخْبِرٍ به ، يوصف
هو بالصدق والكذب

وَمُخْبِرٍ عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالثٍ . وذلك أنه كما لا يُتَصَوَّر (٢٨) أن يكون ههنا خبرٌ حتى يكون مُخْبِرٌ به ومُخْبِرٌ عنه ، كذلك لا يُتَصَوَّر أن يكون خَبْرٌ حتَّى يكون له « مُخْبِرٌ » يَصُدِّرُ عنه وَيَحْصُلُ من جهته ، ويكون له نسبةٌ إليه ، وتعودُ التَّبَعَةُ فيه عليه ، فيكون هو الموصوفُ بالصدق إن كان صادقاً ، وبالكذب إن كان كذاباً . أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثباتٌ ونَقْيٌ حتى يكون مُثَبِّتٌ ونَافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المُزَجِّجُ لهما ، والمُبْرِمُ والناقِضُ فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومُخَالَفاً ، ومُصَيِّباً ومُحْطِئاً ، ومُحْسِناً ومُسيئاً . (١)

٦١٨ - وجملة الأمر ، أن « الخبر » وجميع الكلام ، معانٍ يُنْشِئُهَا الإنسان في

نفسه ، ويَصْرِفُهَا في فكره ، ويُناجِي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتُوصَفُ بأنها مقاصدٌ وأغراضٌ ، وأعظمها شأناً « الخبر » ، فهو الذي يَتَصَوَّرُ بالصُّورِ الكثيرة ، وتقع فيه الصَّنَاعَاتُ العجيبةُ ، وفيه يكون ، في الأمر الأعمُّ ، المزايا التي بها يقع التفاضلُ في الفصاحة ، كما شرحنا فيما تقدّم ، ونشرحه فيما نقول من بعد إن شاء الله تعالى . (٢)

...

(١) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٨

(٢) انظر الفقرة التالية رقم : ٦٣٩ ، والفقرة : ٦٤١ .

٦١٩ - وأعلم أنك إذا فتشت أصحاب « اللفظ » عما في نفوسهم ، وجدتهم قد توهموا في « الخبر » أنه صفة للفظ ، وأن المعنى في كونه إثباتاً ، أنه لفظ يدل على وجود / المعنى من الشيء أو فيه = وفي كونه نفيًا ، أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشيء . وهو شيء قد لزمهم ، وسرى في عروقهم ، وامتزج بطباعهم ، حتى صار الظنُّ بأكثرهم أن القول لا ينجع فيهم .

٣٣٦

٦٢٠ - والدليل على بطلان ما اعتقدوه ، أنه مُحَالٌ أن يكون « اللفظ » قد

بطلان دعوى أصحاب

« اللفظ » في توهمهم أن

« الخبر » صفة للفظ .

نُصِبَ دليلاً على شيء ، ثم لا يحصل منه العلمُ بذلك الشيء ، إذ لا معنى لكون الشيء دليلاً إلا إفادته (٢٨١) إيَّاك العلم بما هو دليل عليه . وإذا كان هذا كذلك ، عُلمَ منه أن ليس الأمر على ما قالوه ، من أن المعنى في وصفنا « اللفظ » بأنه خبر ، أنه قد وُضِعَ لأن يدل على وجود المعنى أو عدمه ، لأنه لو كان كذلك ، لكان ينبغي أن لا يقع من سامع شك في خبر يسمعه ، وأن لا تسمع الرجل يُثبت ويُنفي إلا علمت وجود ما أثبت وانتفاء ما نفي ، وذلك مما لا يشك في بطلانه . فإذا لم يكن ذلك مما يشك في بطلانه ، وجب أن يُعلم أن مدلول « اللفظ » ليس هو وجود المعنى أو عدمه ، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، وأن ذلك ، أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه ، حقيقة الخبر ، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يُسمى « إثباتاً » ، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى « نفيًا » . ومن الدليل على فساد ما زعموه ، أنه لو كان معنى « الإثبات » ، الدلالة على وجود المعنى وإعلامه السامع أيضاً ، وكان معنى « النفي » الدلالة على عدمه وإعلامه السامع أيضاً ، لكان ينبغي إذا قال واحد : « زيد عالم » ، وقال آخر : « زيد ليس بعالم » ، أن يكون قد دل هذا على وجود العلم وهذا على عدمه ، وإذا قال الموحَّد : « العالم مُحدث » وقال المُلحد : « هو قديم » ، أن يكون قد دل الموحَّد على حدوثه ، والملحد على قدمه ، وذلك ما لا يقوله عاقل .

٦٢١ - تقرير لذلك بعبارة أخرى :

لا يُتصوَّر أن تفتقر المعاني المدلول عليها بالجُمَلِ المؤلَّفةِ إلى دليل يدلُّ عليها زائِدٌ على اللفظ . كيف ؟ وقد أجمع العقلاء على أن العِلْمَ بمقاصد النَّاسِ في محاوراتهم عِلْمٌ ضروريٌّ ، ومن ذهبَ مذهباً يقتضى أن لا يكون / « الخبر » معنى في نفس المتكلم ، ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالته على وجود المعنى من الشيء أو فيه ، أو انتفاء وجوده عنه ، كان قد نقض منه الأصل الذي قدّمناه ، من حيث يكون قد جعل المعنى (٣٨٢) المدلول عيه باللفظ ، لا يُعرف إلا بدليل سوى اللفظ . ذاك لأننا لا نعرف وجود المعنى المُثَبَّتِ وانتفاء المنفى باللفظ ، ولكننا نعلمه بدليل يقوم لنا زائِدٌ على اللفظ . وما من عاقلٍ إلا وهو يعلم ببديهية النَّظَرِ أنَّ المعلوم بغير اللفظ ، لا يكون مدلول اللفظ .

٣٣٧

٦٢٢ - طريقة أخرى : الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إيَّاه ، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه . وإذا كان كذلك ، وكان ممَّا يُعلمُ بدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامعُ غرضَ المتكلم ومقصوده ، فينبغي أن يُنظر إلى مقصود المُخْبِرِ من خبره ، ما هو ؟ أهو أن يُعلم السامعُ المُخْبِرَ به والمُخْبِرَ عنه ، أم أن يُعلمه إثبات المعنى المُخْبِرِ به للمُخْبِرِ عنه ؟

فإن قيل : إن المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المُخْبِرِ عنه ، فإذا قال : « ضرب زيد » كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد ، وليس الإثبات إلا إعلامه السامع وجود المعنى .

قيل له : فالكافر إذا أثبت مع الله ، تعالى عما يقول الظالمون ، إلهاً آخر ،

يكون قاصداً أن يُعْلِمُ ، نعوذ بالله تعالى ، أن مع الله تعالى إِلَهًا آخَرَ ؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ،^(١) وكفى بهذا فضيحة .

...

٦٢٣ - وجملته الأمر ، أنه ينبغي أن يقال لهم : أَتَشْكُونَ في أَنَّهُ لا بُدَّ من أن يكون لَخَبِيرِ الْمُخْبِرِ مَعْنَى يعلمه السامع علماً لا يكون معه شكٌ ، ويكون ذلك معنى اللفظ وحقيقته ؟

فإذا قالوا : لا نشك .

قيل لهم : فما ذلك المعنى ؟

فإن قالوا : هو وجود المَعْنَى الْمُخْبِرِ به مِنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ أو فيه ، إذا كان الخبرُ إثباتاً ، وانتفاؤه عنه إذا كان نَقْياً = لم يمكنهم أن يقولوا ذلك إلا من بعد أن يُكَابِرُوا فيَدْعُوا أَنَّهُمْ إذا سمعوا الرجل يقول : « خرج زيد » ، علموا علماً لا شكٌ معه ، وجودٌ (٣٨٣) الخروج من زيد . وكيف / يَدْعُونَ ذلك ، وهو يقتضى أن يكون الخبر على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه أبداً ، وأن لا يجوز فيه أن يقع على خلاف الْمُخْبِرِ عنه ، وأن يكون العقلاء قد غلطوا حين جعلوا من خاصٍّ وَصَفِهِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكِذْبَ ، وأن يكون الذى قالوه في أخبار الآحاد وأخبار التواتر^(٢) = من أن العلم يقع بالتواتر دون الآحاد = سهواً منهم ، ويقتضى الغنى عن المعجزة ، لأنه إنما احتيج إليها ليحصل العلم بكون الخبر على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه ، فإذا كان لا يكون إلا على وَفْقِ الْمُخْبِرِ عنه ، لم تقع الحاجة إلى دليل يدل على كونه كذلك ، فأعرفه .

(١) قوله : « آخر ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » ، ليس في « ج » .

(٢) هذا إشارة إلى مقالة المعتزلة في شأن أخبار الآحاد .

٦٢٤ - وأعلم أنه إنما لزمهم ما قلناه ، من أن يكون الخبرُ على وفق المُخْبِر عنه أبداً ، من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم ، إذا كان إثباتاً ، أنه لفظٌ موضوعٌ ليدل على وجود المعنى المُخْبِر به من المُخْبِر عنه أو فيه ، وجب أن يكون كذلك أبداً ، وأن لا يصحَّ أن يقال « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضربُ قد وُجِدَ من زيد . وكذلك يجب في النَّفى أن لا يصحَّ أن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه ، لأن تجويز أن يقال : « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، من غير أن يكون قد كان منه ضربٌ ، وأن يقال : « ما ضَرَبَ زَيْدٌ » ، وقد كان منه ضربٌ ، يُوجب على أصلهم إخلاءَ اللفظ من معناه الذى وُضِعَ ليدلَّ عليه . وذلك ما لا يُشكُّ في فساده .

ولا يلزمنا ذلك على أصلنا ، لأن معنى « اللفظ » عندنا هو الحُكْم بوجود المُخْبِر به من المُخْبِر عنه أو فيه ، إذا كان الخبر إثباتاً ، والحكم بَعْدَمه إذا كان نفيًا ، واللفظ عندنا لا ينفك من ذلك ولا يخلو منه . وذلك لأن قولنا : « ضرب » و « ما ضرب » ، يدل من قول الكاذب على نَفْس ما يدل عليه من قول الصادق ، لأنَّ إن لم نقل ذلك ، لم يَحُل من أن يزعم أن الكاذب يُخْلِى اللفظ من المعنى ، أو يزعم أنه يجعل لللفظ معنى غير ما وُضِعَ له ، وكلاهما باطل .

٦٢٥ - ومعلوم أنه لا يزال يدورُ في كلام العقلاء في وَصْف (٨٤) الكاذب : « أنه يُثبت ما ليس بثابت ، وينفى ما ليس بمُنْتَفٍ » ، والقول بما / قاله يؤدَّى إلى أن يكون العقلاء قد قالوا المُحال ، من حيث يجب على أصلهم أن يكونوا قد قالوا : إن الكاذب يَدُلُّ على وجود ما ليس بوجودٍ ، وعلى عدم ما ليس بمعدوم . وكفى بهذا تَهافتاً وخطأً ، ودخولاً في اللغو من القول .

وإذا اعتبرنا أصلنا كان تفسيره : أن الكاذب يحكم بالوجود فيما ليس بوجود ، وبالعدم فيما ليس بمعدوم ، وهو أسد كلام وأحسنه .

٦٢٦ - والدليل على أن اللفظ من قول الكاذب يدل على نفس ما يدل عليه من قول الصادق ، أنهم جعلوا خاصاً وصِف الخبر أنه يحتمل الصدق والكذب ، فلولا أن حقيقته فيهما حقيقة واحدة ، لَمَا كان لحدّهم هذا معنى . ولا يجوز أن يقال : إن الكاذب يأتي بالعبارة على خلاف المُعبر عنه ، لأن ذلك إنما يقال فيمن أراد شيئاً ، ثم أتى بلفظ لا يصلح للذي أراد ، ولا يمكننا أن نزعم في الكاذب أنه أراد أمراً ، ثم أتى بعبارة لا تصلح لما أراد .

...

٦٢٧ - وما ينبغي أن يُحصَل في هذا الباب ، أنهم قد أصلوا في « المفعول » ترميم أن المفعول ، زيادة في الفائدة والاحتجاج لبطلانه

وكل ما زاد على جزئ الجملة ، أنه يكون زيادة في الفائدة . وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم ، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئ الجملة فائدة أخرى ، وينبنى عليه أن ينقطع عن الجملة ، حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة ، وهو ما لا يعقل ، إذ لا يتصور في « زيد » من قولك : « ضربت زيداً » ، أن يكون شيئاً برأسه ، حتى تكون بتعديتك « ضربت » إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يعلم أن الحقيقة في هذا : أن الكلام يخرج بذكر « المفعول » إلى معنى غير الذي كان ، وأن وزان الفعل قد عدى إلى مفعول معه ، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول ، وزان الاسم (٣٨٠) المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك : « جاءني رجلٌ ظريفٌ » ، مع قولك : « جاءني رجل » ، في أنك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد ههنا شيئاً وهناك شيئاً آخر . فإذا قلت : « ضربت زيداً » ، كان المعنى غيره إذا قلت : / « ضربت » ولم تزد « زيداً » .

وهكذا يكون الأمر أبداً ، كلما زدت شيئاً ، وجدت المعنى قد صار غير الذى كان . ومن أجل ذلك صلح المُجازاة بالفعل الواحد ، إذا أتى به مطلقاً فى الشرط ، ومُعَدَّى إلى شىء فى الجزاء ، كقوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ) [سورة الإسراء : ٧] ، وقوله عز وجل : (وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) [سورة الشعراء : ١٣٠] ، مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غير الجزاء ، من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مُسبباً ، وأنه مُحال أن يكون الشىء سبباً لنفسه . فلولا أن المعنى فى « أحسنتم » الثانية ، غير المعنى فى الأولى ، وأنها فى حُكم فعل ثانٍ ، لما ساع ذلك ، كما لا يسوغ أن تقول : « إِنْ قُمْتَ قُمْتَ ، وَإِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتَ » ، ومثله من الكلام قوله : « المرءُ بأصغريه ، إِنْ قَالَ قَالَ بِيَّانٍ ، وَإِنْ صَالَ صَالَ بِجَنَانٍ » ، ^(١) ويجرى ذلك فى الفعلين قد عُديا جميعاً ، إلا أن الثانى منهما قد تَعَدَّى إلى شىء زائد على ما تَعَدَّى إليه الأوّل ، ومثاله قولك : « إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ أَتَاكَ لِحَاجَةٍ » ، وهو أصلٌ كبيرٌ . والأدلة على ذلك كثيرة ، ومن أولها بأن يُحفظ : أنك ترى البيت قد استحسنته الناس وقصّوا لقاتله بالفضل فيه ، وبأنه الذى غاص على معناه بفكره ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، ثم لا ترى ذلك الحُسن وتلك العرابة كانا ، إلا لما بتاه على الجملة دون نفس الجملة . ومثال ذلك قول الفرزدق :

③ وَمَا حَمَلَتْ أُمَّ أَمْرِي فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هَجَائِيَا ^(٢)

فلولا أن معنى الجملة يصيرُ بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان ، ويتغير فى ذاته ، لكان مُحالاً أن يكون البيتُ بحيثُ تراه من الحسن والمزينة ، وأن يكون معناه

(١) من كلام ضمرة بن ضمرة ، لما دخل على النعمان بن المنذر ، البيان والتبيين ١ : ١٧١

(٢) فى ديوانه ، ثم انظر الفقرة التالية رقم : ٦٤٠ ، ولهذا البيت ، ولما قبله من هذه الفقرة ، ورقم :

خاصاً بالفرزدق ، وأن يُقضى له بالسُّبق إليه ، إذ ليس في الجملة التي بنى عليها ما يُوجب شيئاً من ذلك ، فأعرفه .

٦٢٨ - والنُّكْتة التي يجب أن تُراعَى في هذا ، أنه لا تَتَبَيَّن لك صُورة المعنى

الذي هو معنى الفرزدق ، إلا عند آخر حرفٍ من البيت / ، حتى إن قطعت عنه ٣٤١ قوله « هَجَائِيَا » بل « الياء » التي هي ضميرُ الفرزدق ، لم يكن الذي تَعَقَلَهُ مِنْهُ ممَّا أرادَه الفرزدق بسبيل ، لأن عَرَضَهُ تهويلُ أمر هجائه ، والتحذيرُ منه ، وأن من عَرَضَ أمه له ، كان قد عَرَضَهَا لأعظم ما يكون من الشرِّ .

٦٢٩ - وكذلك حُكِمَ نظائره من الشعر ، فإذا نظرتَ إلى قول القطامي :

فَهَنَّ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصَيِّنُ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي (١)

وجدتك لا تحصلُ على معنى يصحُّ أن يقال إنه غرض الشاعر ومعناه ، إلا عند قوله « ذِي الْعُلَّةِ » .

٦٣٠ - ويزيدك استبصاراً فيما قلناه ، أن تنظر فيما كان من الشعر جُملاً

قد عَطِيفَ بَعْضُهَا على بعض بالواو ، كقوله :

النَّشْرُ مِسْكٌ ، وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ (٢)

وذلك أنك ترى الذي تعقله من قوله : « النسر مسك » ، لا يصير بانضمام

قوله : « وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ » ، إليه شيئاً غير الذي كان ، بل تراه باقياً على حاله .

كذلك ترى ما تعقل من قوله : « وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ » ، لا يلحقه تغيير بانضمام قوله :

و « أَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ » ، إليه .

(١) هو في ديوانه .

(٢) هو للمرقش من قصيدته الجليلة ، في المفضليات .

٦٣١ - وإذ قد عرفت ما قرّناه من أن من شأن الجملة أن يصير معناها

بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان ، وأنه يتغير في ذاته ، فأعلم أن ما كان من

الشعر مثل بيت بشار :

كَأَنَّ مَثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ (١)

وقول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي (٢)

وقول زياد :

وإِنَّا وَمَا تُلْقَى لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا لَكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا تُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ (٣)

كان له مزية على قول الفرزدق فيما ذكرنا ، لأنك تجد في صدر بيت الفرزدق

جملة تؤدى معنى ، وإن لم يكن معنى يصح أن يقال إنه معنى فلان ، ولا تجد في صدر

هذه الأبيات ما يصح أن يعد جملة تؤدى معنى ، فضلاً عن أن تؤدى معنى يقال إنه

معنى فلان . ذاك لأن قوله : « كأن مثار النفع » إلى : « وأسيافنا » ، جزء واحد و « ليل

تهاوى كواكبه » بجملة الجزء الذى ما لم تأت به لم تكن قد أتيت / بكلام .

٣٤٢

وهكذا سبيل البيتين الآخرين . فقوله : « كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى

وكرها » ، جزء وقوله : « العناب والحشف البالي » الجزء الثانى = وقوله : « وإنا وما

تلقى لنا إن هجوتنا » جزء ، وقوله : « لكالبحر ، الجزء الثانى ، وقوله : « مهما تلقى في

البحر يغرق » ، وإن كان جملة مستأنفة ليس لها في الظاهر تعلق بقوله : « لكالبحر » ،

فإنها لما كانت مبيّنة لحال هذا التشبيه ، صارت كأنها متعلقة بهذا التشبيه ، وجرى

مجرى أن تقول : « لكالبحر في أنه لا يلقي فيه شيء إلا غرق » .

...

(١) سلف في رقم : ٨٤ ، ٤٨٥

(٢) سلف في رقم : ٨٤

(٣) سلف في رقم : ٨٤

فَصْلٌ (٣٨٨)

٦٣٢ - وإذا ثَبَّتْ أن الجملة إذا بُنِيَ عليها حَصَلَ منها ومن الذي بُنِيَ عليها « الإثبات » معنى

تكون به المزية
في الكلام

في الكثير ، مَعْنَى يجب فيه أن يُنْسَبَ إلى واحد مخصوص ، فَإِنَّ ذلك يقتضى لا مَحَالَةَ أن يكون « الخير » في نفسه مَعْنَى هو غير المُخْبِرِ به والمُخْبِرِ عنه . ذاك لِعِلْمِنَا باستحالة أن يكون للمعنى المُخْبِرِ به نسبة إلى المُخْبِرِ ، وأن يَكُونَ المُسْتَنْبَطَ والمُسْتَخْرَجَ والمُسْتَعَانَ عَلَى تصويره بالفكر .

فليس يشكُّ عاقلٌ أنه مُحَالٌ أن يكون للحمل في قوله : « وما حَمَلْتُ أُمَّ امرئٍ في ضُلُوعِهَا » ، نسبةً إلى الفرزدق ، وأن يكون الفكر منه كان فيه نَفْسِهِ ، وأن يكون معناه الذي قيل إنَّه استنبطه واستخرجه وغاصَّ عليه . وهكذا السبيل أبدأً ، لا يُتَصَوَّرُ أن يكون للمعنى المُخْبِرِ به نسبةً إلى الشاعر ، وأن يبلُغَ من أمره أن يصيرَ خاصًّا به ، فاعرفه .

٦٣٣ - ومن الدليل القاطع فيه ، ما بيَّناه في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل » وشرحناه ، من أن من شأن هذه الأجناس أن تُوجِبَ الحُسْنَ والمزيةَ ، وأن المعاني تُتَصَوَّرُ من أجلها بالصُّورِ المُخْتَلِفَةِ ، وأن العلم بإيجابها ذلك ثابتٌ في العقول ، ومركز في غرائز النفوس . (١) وبيَّنا كذلك أنه مُحَالٌ أن تكون المزايا التي تُحَدِّثُ بها ، حادثةً في المعنى المُخْبِرِ به ، المُثَبِّتِ أو المَنْفَى ، لِعِلْمِنَا باستحالة أن تكون المزية التي تجدها لقولنا : « هو طويل النجاد » على قولنا « طويل القامة » في الطول ، والتي تجدها / لقولنا : « هو كثير رَمَادِ القدر » على قولنا : « هو كثيرُ القرى

٣٤٣

(١) انظر رقم : ٥٠٨ ، ٥٢٤ ، وآخر : ٥٣١

والضيافة « في كثرة القرى . (١) وإذا كان ذلك مُحالاً ، ثبت أن المزية والحسن يكونان في إثبات ما يُراد أن يوصف به المذكور ، والإخبار به عنه . وإذا ثبت ذلك ، ثبت أن « الإثبات » معنى ، لأن حصول المزية والحسن فيما ليس بمعنى ، مُحال . (٢)

...

(١) انظر ما سلف من رقم : ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٢) الفصل التالى ليس فى المخطوطة وص : ٣٤٣ من « ج » تتضمن آخر هذا الفصل ، عند قوله : « محال » ، ثم يبدأ بعدها ما سياتى برقم : ٦٤٢ ، موصولاً به . وقرأ التعليق التالى .

٣٨٩ ﴿ هذا مِمَّا نُقِلَ مِنْ مُسَوِّدَتِهِ بِحِطَّةٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي وعليه اعتمادى (١)

« ألقاظ اللغة » لم
توضع إلا لضم بعضها
إلى بعض ، وبضها
تكون الفائدة . وهذا
موضع « الخبر »
و « الإسناد »

٦٣٤ - أعلم أن ههنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يَعْرِفُ من جانبٍ وَيُنْكِرُ من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاعُ اللغة ، لم توضع لتُعْرَفَ معانيها في أنفُسها ، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينهما فوائد . وهذا علمٌ شريف ، وأصلٌ عظيم .

والدليل على ذلك ، أننا إن زَعَمنا أن الألفاظ ، التي هي أوضاعُ اللغة ، إنما وُضِعَتْ لِيُعْرَفَ بها معانيها في أنفسها ، لأدَّى ذلك إلى ما لا يشك عاقلٌ في استحالته ، (٢) وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها ، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : « رجل » و « فرس » و « دار » ، لما كان يكون

(١) هذا الفصل من رقم : ٦٣٤ ، إلى رقم : ٦٤١ هو في المخطوطة « ج » ، يأتي بعد رقم : ٦٥٢ ، ويبدأ في المخطوطة من ص : ٣٥٢ ، إلى أوسط ص : ٣٥٦ ، وقد أبقيته في موضعه هذا من مطبوعة رشيد رضا ، وأثبتته كما هو في موضعه منها ، إذ لا ضمير في ذلك ، لأن هذه كلها فصول ملحقة بأصل كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأكثر هذا الفصل مكرَّرُ بعض ما مضى ، كما سأشير إليه في تعليقاتي . وهو دليل على أن الشيخ رحمه الله كان يكتب هذه الفصول في أوراق منفصلة ، ليلحقها في مواضعها من كتابه « دلائل الإعجاز » . فلما توفي رحمه الله ، وجمعوا أوراقه ، نقلها الناقلون كما هي ، دون نظر إلى التكرار الذي فيها . ومع ذلك ففي إثباته كما هو فائدة ، نعرف منها طريقة شيخنا عبد القاهر في عمله وتأليفه . ومثل هذا نادرٌ في شأن المؤلفين . وأيضاً فرجما كان هذا دليلاً على أن « دلائل الإعجاز » ، كان آخر ما ألفه عبد القاهر ، وأنه لو طال به العمر ، لنفى وأثبت ، وأنزل كلَّ فصل منها في منزله من كتابه .

(٢) في « ج » : « أدى ذلك » بغير لام .

لنا علمٌ بهذه الأجناس = ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها (١) = حتى لو لم يكونوا قالوا: «فَعَلَ» و «يَفْعَلُ»، لما كُنَّا نَعْرِفُ الخيرَ في نفسه ومن أصله = ولو لم يكونوا قد قالوا: «أَفْعَلُ»، لما كُنَّا نَعْرِفُ الأمرَ من أصله، ولا نَجِدُهُ في نفوسنا = وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحُرُوفَ، لكننا نَجْهَلُ معانيها، فلا نَعْقِلُ نَفِيًّا ولا نَبِيًّا ولا آسْتَهَامًا ولا استثناء. كَيْفَ؟ والمُواضَعَةُ لا تكون ولا تُتَصَوَّرُ إلا على معلوم، فمحالٌ أن يُوضَعَ اسم أو غَيْرُ اسمٍ لغير معلوم، لأنَّ المُواضَعَةَ كالإشارة، فكما أنَّك إذا قلت: «تُحْذِ ذاك»، لم تكن هذه الإشارة تُتَعَرَّفُ السامِعَ المشارَ إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنَّه المقصودُ من بين سائر الأشياء التي تَرَاهَا وتُبْصِرُهَا. كذلك حُكْمُ «اللفظ» مع ما وُضِعَ له. ومَنْ هذا الذي يَشْكُكُ أنا لم نَعْرِفُ «الرجل» و «الفرس» و «الضرب» و «القتل» إلا / من أساميها؟ (٢) لو كان لذلك مَسَاعُجٌ في العَقْلِ، لكان ينبغي إذا قيل: «زيد» أن تعرف المسمَّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذُكِرَ لك بصفة.

٣٥٣

٦٣٥ - وإذا قلنا في العلم باللغات من مُبتدِئِ الأمر أنه كان إلهاماً، (٣) فإنَّ الإلهامَ ① لا يرجعُ إلى معاني اللغات، (٤) ولكن إلى كونِ ألفاظِ اللغات سِمَاتٍ

(١) في المطبوعة: «... لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا».

(٢) في «ج» «من أساميا» بحذف «إلا».

(٣) في المطبوعة: «... في العلم واللغات»، وهو خطأ.

(٤) كان في المطبوعة هنا ما يأتي: «فإنَّ الإلهامَ في ذلك إنما يكون بين شيئين، يكون أحدهما مُثَبِّتًا والآخَرُ مُثَبِّتًا له، أو يكون أحدهما منفيًّا، والآخَرُ منفيًّا عنه، وأنه لا يتصوَّرُ مثبتٌ من غير مُثَبِّتٍ له، ومنفيٌّ من غير منفيٍّ عنه. فلما كان الأمر كذلك، أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعلٍ واسم، كقولنا: «خرج زيد»، فما عقلناه منه، وهو نسبة الخروج إلى «زيد» لا يرجع إلى معاني اللغات، وهو إقحامٌ مُفسدٌ للكلام بلا ريب. فإنَّ أول الكلام في «الإلهام»، والذي بعده كلام في «الخير» والذي أثبتته هو ما في «ج» على الصواب والاستقامة. وسأشير بعد إلى موقع هذا الكلام في «ج»، في الفقرة: ٦٣٧

لتلك المعاني ، ^(١) وكونها مُرادَةً بها . أفلا ترى إلى قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [سورة البقرة : ٣١] ، أفترى أنه قيل لهم : « أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ » ، وهم لا يعرفون المشار إليهم بهؤلاء ؟

...

٦٣٦ - وإذا قد عرفت هذه الجملة ، فأعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تُتصوَّر إلا فيما بين شيئين ، والأصل والأوَّل هو « الخبر » ، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع . ومن الثَّابِت في العقول والقائم في النفوس ، أنه لا يكون خبرٌ حتى يكون مُخْبِرٌ به ومُخْبَرٌ عَنْهُ ، لأنه ينقسم إلى « إِبْثَابٍ » و « نَفْيٍ » ، و « الإِبْثَابُ » يقتضي مُثْبِتاً ومُثْبِتاً له ، و « النَفْيُ » يَقْتَضِي مَنْفِيّاً وَمَنْفِيّاً عَنْهُ . فلو حاولت أن تُتصوَّر إِبْثَابَ مَعْنَى أو نَفْيِهِ ، من غير أن يكون هناك مُثْبِتٌ له وَمَنْفِيٌّ عنه ، حاولت ما لا يصحُّ في عَقْلٍ ، ولا يَقَعُ في وَهْمٍ . مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ آمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ لَكَ قَصْدٌ إِلَى فِعْلٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُرِيدَ إِسْنَادَهُ إِلَى شَيْءٍ ، ^(٢) وَكُنْتَ إِذَا قُلْتَ : « ضَرْبٌ » ، لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُرِيدَ مِنْهُ مَعْنَى فِي نَفْسِكَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تُرِيدَ الْخَبَرَ بِهِ عَنْ شَيْءٍ مُظْهِرٍ أَوْ مَقْدِّرٍ ، وَكَانَ لِفِطْرِكَ بِهِ ، إِذَا أَنْتَ لَمْ تُرِدْ ذَلِكَ ، وَصَوْتاً تُصَوِّتُهُ ، سَوَاءً . ^(٣)

٦٣٧ - وإن أردت أن يَسْتَحْكَمَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ ، فَانظُرْ إِلَيْكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : « مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ » فَقُلْتَ : « خَرَجَ » ، هَلْ يُتصوَّرُ أَنْ يَقَعَ فِي خَلْدِكَ مِنْ

(١) في المطبوعة : « لذلك المعنى » ، وهو كلام فاسد .

(٢) في المطبوعة : « ومن ذلك امتنع » ، وهو لا شيء .

(٣) الفقرة : ٦٣٦ ، هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٥

« خرج » معني من (٣٩١) دون أن تثوي فيه ضمير « زيد » ؟ (١) وهل تكون إن أنت زعمت أنك لم تثو / ذلك إلا مُخرِجاً نفسك إلى الهذيان ؟ (٢) وكذلك فأنظر إذا قيل لك : « كيف زيد » ؟ ، فقلت : « صالح » : هل يكون لقولك : « صالح » أثر في نفسك من دون أن تريد « هو صالح » (٣) ؟ أم هل يعقل السامع شيئاً إن هو لم يعتقد ذلك ؟ (٤)

إذا ثبت ذلك ، (٥) فإنه مالا يبقى معه لعاقل شك ، (٦) أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً ، والآخر مثبتاً له ، أو يكون أحدهما منفيًا ، والآخر منفيًا عنه = وأنه لا يتصور مثبت من غير مثبت له ، ومنفي من دون منفي عنه . فلما كان الأمر كذلك ، أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم ، (٧) كقولنا : « خرج زيد » ، أو اسم واسم ، كقولنا : « زيد منطلق » . فليس في الدنيا خبر يُعرف من غير هذا السبيل ، وبغير هذا الدليل ، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة ، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة . (٨)

(١) في المطبوعة : « أن يقع في خلدك معنى من دون » ، وأسقط فاختل الكلام .

(٢) في المطبوعة : « وهل تكون وأنت زعمت أنك » ، وهو كلام فاسد .

(٣) في المطبوعة : « أثر فيك » ، وهو كلام سقيم .

(٤) في المطبوعة : « وهو لم يعتقد ذلك » ، سىء .

(٥) إذا ثبت ذلك ، سقطت من كاتب « ج » سهواً .

(٦) في المطبوعة : « فإنه لا ينبغي لعاقل » ، كلام سقيم .

(٧) كان في المطبوعة هنا : « أن الخبر لا يتصور إلا من فعل واسم ، كقولنا « زيد خارج » ، فليس في

الدنيا خبر » ، أسقط هنا ما أثبتته في أول الفقرة : ٦٣٥ ، فأفسد بالإثبات والإسقاط الكلامين جميعاً .

(٨) الفقرة : ٦٣٧ ، هي مكرر الفقرة السالفة : ٦١٦ .

٦٣٨ - وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين : مُخْبِر به ومُخْبَر عنه ، فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث ، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مُخْبِر به ومُخْبَر عنه ، كذلك لا يتصور حتى يكون له مُخْبِر يصدر عنه ويحصل من جهته ، وتعود التبعه فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً ، وبالكذب إن كان كذباً . أفلا ترى أن من المعلوم ضرورة أنه لا يكون إثبات ونفى ، حتى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المزجى لهما ، والمُبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً ، ومُصيياً ومُخطئاً ، ومُسيئاً ومحسناً . (١)

٦٣٩ - وجُملة الأمر أن الخبرَ وجميعَ معانى الكلامِ معانٍ ينشئها الإنسان والخبر وجميع معان الكلام ، معان ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرفها في فكره ، (٢) ويُناجى بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض . وأعظمها شأنًا الخبرُ ، فهو الذى يتصور بالصور الكثيرة ، وتقع فيه الصناعات العجيبة ، / وفيه تكون المزايا التى بها يقع التفاضل في (٣١٦) ٣٥٥ الفصاحة على ما شرحنا . (٣)

٦٤٠ - ثم إننا نظرنا في المعانى التى يصفها العقلاء بأنها معانٍ مُستنبطة ، ولطائف مستخرجة ، ويجعلون لها اختصاصاً بقائل دون قائل ، كمثل قولهم في معانى أبيات من الشعر : (٤) « إنه معنى لم يسبق إليه فلان ، وأنه الذى فطن له

(١) الفقرة : ٦٣٨ هى مكرر الفقرة السالفة : ٦١٧

(٢) فى المطبوعة : « وجميع معانى الكلام ينشئها » ، وهو لا شىء .

(٣) الفقرة : ٦٣٩ ، هى الفقرة فيما سلف رقم : ٦١٨ ، ولم يكن فى المطبوعة هنا قوله : « على

ما شرحنا » .

(٤) فى المطبوعة : « فى معان من الشعر » ، وهو لا شىء .

واستخرجه ، وأنه الذى غاصَ عليه بفكره ، وأنه أبو عُذْرِهِ ، لم تجد تلك المعانى فى الأمر الأعمّ شيئاً غير الخبر الذى هو إثباتُ المعنى للشيء ونَفْيُهُ عنه . يدلك على ذلك أنك لا تنظر إلى شيء من المعانى الغريبة التى تختصُّ بقائل دون قائل ، (١) إلا وجدت الأصل فيه والأساس الإثبات والنفى . وإن أردت فى ذلك مثلاً فأنظر إلى بيت الفرزدق :

وَمَا حَمَلْتُ أُمَّ أَمْرِي فِي ضُلُوعِهَا أَعَقَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا

فإنك إذا نظرت لم تشكَّ فى أن الأصل والأساس هو قوله : « وما حملت أم امرى » ، وأن ما جاوزَ ذلك من الكلمات إلى آخر البيت ، مُسْتَنَدٌ إليه ومبنى عليه ، (٢) وأنك إن رفعتَه لم تجد لشيء منها بياناً ، ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتَها هدياناً . والسبب الذى من أجله كان كذلك ، أن من حكم كل ما عدا جُزئى الجملة « الفعل والفاعل » و « المبتدأ والخبر » ، أن يكون تخصيصاً للمعنى المُثَبَّتِ أو المنفى ، (٣) فقوله : « فى ضلوعها » ، يفيد أولاً أنه لم يُردْ نَفْيَ الحَمْلِ على الإطلاق ، ولكن الحمل فى الضلوع ، وقوله : « أعق » ، يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذى هو حَمْلٌ فى الضلوع أيضاً على الإطلاق ، ولكن حملاً فى الضلوع مَحْمُولُهُ أعق من الجانى عليها هجاءه . وإذا كان ذلك كله تخصيصاً للحمل ، لم يتصور أن يُعقل من دون أن يُعقل نَفْيَ الحَمْلِ ، لأنه لا يتصور

(١) فى المطبوعة : « أنا لا نظر » .

(٢) فى المطبوعة : « مستند ومبنى عليه » أسقط « إليه » .

(٣) فى المطبوعة : « تحقيقاً للمعنى المثلث والمنفى » وهو خطأ يتضح صوابه مما يلى ، وهو على

الصواب فى « ج » .

تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ، ولا ما / كان في سبيلهما من الأمر به ، ٣٥٦ والنهي عنه ، والاستخبار عنه . (١)

٦٤١ - (٢١٣) وإذا قد ثبت أن الخبرَ وسائرَ معاني الكلام ، معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه ، ويُصَرِّفها في فكره ، ويُتَاجى بها قلبه ، ويُراجِع فيها لُبَّهُ ، (٢) فأعلم أن الفائدةَ في العلم بها واقعة من المُنشئِ لها ، وصادرةٌ عن القاصِدِ إليها . وإذا قلنا في الفعل : « إنه موضوعٌ للخبر » ، (٣) لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يُعَلِّم به الخبرُ في نفسه وجنسهِ ، ومن أصله ، وما هو ؟ ولكن المعنى أنه موضوع ، حتى إذا ضَمَمْتَهُ إلى آسِمٍ ، عُقِلَ به ومن ذلك الاسم ، الخبرُ ، (٤) بالمعنى الذي اشتقَّ ذلك الفعل منه من مُسمَّى ذلك الاسم ، (٥) واقعاً منك أيها المتكلم ، فأعرفه . (٦)

...

(١) هذه الفقرة : ٦٤٠ ، ليست مكررة بتفاصيلها ، ولكنها إعادةُ كتابة لما تضمنته أواخر الفقرة السالفة رقم : ٦٢٧ ، قبيل ذكره بيت الفرزدق ، ثم الفقرة : ٦٣٢ ، وهذا الاختلاف موضع نظر مهم ، في طريقه عبد القاهر في تأليفه ، وفي مراجعته لما كتب ، وفي شأن ما يجيء بعد انتهاء « كتاب دلائل الإعجاز » ، كما كتبه ، أو سَوِّده ، والذي انتهى عند آخر الفقرة رقم : ٥٦٠ ، كما أشرت إليه هناك .

(٢) في المطبوعة : « ويرجع فيها إليه » ، تصحيف لا ريب فيه .

(٣) في المطبوعة : « وإذا قلت » ، لا شيء .

(٤) السياق : « عُقِلَ به الخبرُ » ، « الخبر » نائب فاعل .

(٥) كان في المطبوعة هكذا : « عقل منه ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك » وهو كلام لا يستقيم ، وفيه تغيير ظاهر . و « واقعاً » حال .

(٦) الفقرة : ٦٤١ ، انظر لهذه الفقرة ما سلف رقم : ٦١٨ ، ورقم : ٦٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٤٢ - (١) أعلم أنك لَنْ تَرَى عَجَباً أَعْجَبَ من الذى عليه الناس فى أمر النظم ، وذلك أنه ما من أحدٍ له أدنى معرفةٍ إلا وهو يعلم أن ههنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت أن تُبصِّرهم ذلك تَسَدَّرُ أعينهم ، (٢) وتضِلُّ عنهم أفهامهم . وسبب ذلك أنهم أوَّلَ شَيْءٍ عَدِمُوا العِلْمَ به نفسه ، من حيث حسبه شيئاً غير تَوْحَى معانى النحو ، وجعلوه يكون فى الألفاظ دون المعانى . فأنت تلقى الجَهْدَ حتى تُمِيلَهُم عن رأيهم ، لأنك تعالج مرضاً مُزْمِناً ، وداءً متمكناً . ثم إذا أنت قَدَّتَهُم بالخزائم إلى الاعتراف بأن لا معنى له غير تَوْحَى معانى النحو ، (٣) عَرَضَ لهم من بَعْدَ خاطرٍ يُدهِشُهُم ، حتى يكادوا يعودون إلى رأس أمرهم . وذلك أنهم يَرَوْنَنا ندعى المزيّة والحسن لنظم كلامٍ من غير أن يكون فيه من معانى النحو شَيْءٌ يُتصَوَّرُ أن يتفاضل الناس فى العلم به ، ويروّنا لا نستطيع أن نضع اليد من معانى النحو ووجوهه على شَيْءٍ نَزْعُمُ أن من شأن هذا أن يوجب المزيّة لكلّ كلام يكون فيه ، بل يروّنا ندعى (٣٩٤) المزيّة لكل ما ندعينا له من معانى النحو ووجوهه وفروقه فى موضع دون موضع ، وفى كلامٍ دون كلام ، وفى الأقلّ دون الأكثر ، وفى الواحد من الألف . فإذا رأوا الأمر كذلك ، دخلتهم الشبهة وقالوا : كيف يصير المعروف مجهولاً ؟ ومن أين يُتصَوَّرُ أن يكون للشىء فى كلام مزيّة عليه فى كلام آخر ، بعد أن تكون حقيقته فيهما حقيقةً واحدة ؟

بيان فى النظم ،
ودخول الشبهة فى أمره ،
وأن مرده إلى الذوق ،

٣٤٤

(١) هذا الفصل يأتي فى « ج » ، فى ص : ٣٤٣ منها ، بعد آخر الفقرة : ٦٣٣ مباشرة ، وما بينهما

زيادة فى المطبوعة ليست فى « ج » .

(٢) « سَدَّرَ بصره يَسَدِّرُ سَدْرًا » ، تخيّر فلم يكده يصير .

(٣) « الخزائم » جمع « خزيمة » ، وهى حلقة من شعر تُجعل فى وَترة أنف البعير ، يشدُّ بها الزمام .

فإذا رأوا التنكير يكون فيما لا يُحصَى من المواضع ثم لا يقتضى فضلاً ،
ولا يوجب مزية ، أنهمونا في دعوانا ما أدعيناه لتكثير الحياة في قوله تعالى : (وَلَكُمْ
فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) [سورة البقرة : ١٧٩] ، من أن له حسناً ومزية ، وأن فيه بلاغةً عجيبة ،
وظنوه وهماً منا وتخيلاً .

ولسنا نستطيع في كشف الشبهة في هذا عنهم ، وتصوير الذى هو الحق
عندهم ، ما استطعناه في نفس النظم ، لأننا ملكنا في ذلك أن نضطرهم إلى أن
يعلموا صحة ما نقول . وليس الأمر في هذا كذلك ، فليس الداء فيه بالهين ، ولا هو
بجيث إذا رُمّت العلاج منه وجدت الإمكان فيه مع كلِّ أحدٍ مُسْعِفاً ، والسعَى
مُنْجِحاً ، لأن المزايا التى تحتاج أن تُعلّمهم مكانها وتُصور لهم شأنها ، أمورٌ خفيةٌ ،
ومعانٍ رُوحانيةٌ ، أنت لا تستطيع أن تُنبّه السامع لها ، وتحدث له علماً بها ، حتى
يكون مهيباً لإدراكها ، وتكون فيه طبيعةً قابلةً لها ، ويكون له ذوقٌ وقريحةٌ يجد لهما
في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تُعرض فيها المزية على الجملة
= ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر ، فرّق بين موقع شىء منها وشىء ، ومن إذا
أنشدته قوله :

لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرَ وَتَسْلِيمًا عَلَى الطَّرِيقِ (١)

(١) لشمروخ ، وهو « أبو عمارة » محمد بن أحمد بن أبي مرة المكي ، وهى أبيات في معجم
الشعراء : ٤٣٨ ، والزهرة : ١٠ ، ومصارع العشاق ص : ١٧٤ ، غير منسوب . وأبياته هى :

يَا مَنْ بَدَائِعُ حُسْنِ صُورَتِهِ تَثْنِي إِلَيْهِ أَعِنَّةَ الْحَدَقِ
لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرَ وَتَسْلِيمًا عَلَى الطَّرِيقِ
لَكِنَّهُمْ سَعِدُوا بِأَمْنِهِمْ وَشَقِيْتُ جِئِنَ أَرَاكَ بِالْفَرَقِ
سَلِمُوا مِنَ الْبَلَوَى ، وَلِي كَيْدٌ حَرَى ، وَدَمَعَةٌ هَائِمٌ مَلِيقِ

وقول البحتري :

وَسَأَسْتَقِيلُ لَكَ الدُّمُوعَ صَبَابَةً وَلَوْ أَنَّ دِجْلَةَ لِي عَلَيْكَ دُمُوعٌ (١)

وقوله (٣٩٠)

رَأَتْ فَلَتَاتِ الشَّيْبِ فَابْتَسَمَتْ لَهَا وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ (٢)

وقول أبي نواس :

رَكَبَ تَسَاقَوْا عَلَى الْأَكْوَارِ بَيْنَهُمْ / ٣٤٥
كَأَسَ الْكَرَى ، فَأَتَتْشَى الْمَسْفَى وَالسَّاقِي
كَانَ أَعْنَاقَهُمْ ، وَالنُّومَ وَأَضِعُّهَا عَلَى الْمَنَاقِبِ ، لَمْ تُعَمِّدْ بِأَعْنَاقِ (٣)

وقوله

يَا صَاحِبِي عَصَيْتُ مُصْطَبِحًا وَعَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطْرِحًا
فَتَزَوَّدُوا مِنِّي مُحَادَثَةً ، حَذَرُ الْعَصَا لَمْ يُبْقِ لِي مَرَحًا (٤)

وقول إسماعيل بن يسار :

حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ بَدَا ضَوْؤُهُ وَغَابَتِ الْجَوَازُءُ وَالْمِرْزَمُ
خَرَجْتُ وَالْوَطْءُ خَفِيٌّ كَمَا يَنْسَابُ مِنْ مَكْمَنِهِ الْأَرْقَمُ (٥)

(١) في ديوانه ، في وداع إبراهيم بن الحسن بن سهل .

(٢) في ديوانه ، وفي المطبوعة : « مكنت الشيب » وشرحها شرحاً غير لائق . و « فلتات الشيب » أول ما أسرع إليه من الشيب فلتة .

(٣) في ديوانه ، آخر باب المدائح ، وانظر التشبيهات لابن أبي عون : ١٨٩ ، والحيوان ٧ : ٢٥٨ ، والبرصان : ٥٣١ ، وفي رواية البيت الثاني « لم تعمد » . في هامش المخطوطة : « لم تُعَدِلْ » ، وفي الديوان : « لم تُدعم » ، وكلُّ جيد في معنى واحد .

(٤) في ديوانه ، في الخمريات .

(٥) شعره في الأعاني ٤ : ٤١٧ ، (الدار) ، و « الجوزاء » يعني نظم الجوزاء ، وهو أحد المرزَمين ، وهما من النجوم التي تغيب عند دنو الصبح . و « الأرقم » ، الحية .

= أُنِقَ لها ، وأخذته الأريحية عندها ، وعَرَفَ لُطْفَ موقع « الحذف »
و « التنكير » في قوله :

* نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرِيقِ *

وما في قول البحترى : « لِي عَلَيكَ دُمُوعٌ » من شِبْهِ السُّحْرِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ
أَجْلِ تَقْدِيمِ « لِي » عَلَى « عَلَيْكَ » ، ثُمَّ تَنْكِيرِ « الدُّمُوعِ » = وَعَرَفَ كَذَلِكَ شَرَفَ قَوْلِهِ :

* وَقَالَتْ : نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ *

= وَغَلَوُ طَبَقَتِهِ ، وَدِقَّةُ صَنَعَتِهِ .

٦٤٣ - والبلاءُ ، ^(١) والدَّاءُ العِيَاءُ ، أَنَّ هَذَا الْإِحْسَاسَ قَلِيلٌ فِي النَّاسِ ،
حَتَّى إِنَّهُ لَيَكُونُ أَنْ يَقَعَ لِلرَّجُلِ الشَّيْءُ مِنْ هَذِهِ الْفُرُوقِ وَالْوَجُوهِ فِي شَعْرِ يَقُولُهُ ،
أَوْ رِسَالَةٍ يَكْتُبُهَا ، الْمَوْقِعَ الْحَسَنَ . ثُمَّ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ أَحْسَنَ . فَأَمَّا (٣٩٦) الْجَهْلُ
بِمَكَانِ الْإِسَاءَةِ فَلَا تَعُدُّهُ ، فَلَسْتَ تَمْلِكُ إِذَا مِنْ أَمْرِكَ شَيْئاً حَتَّى تَنْظُرَ بِمَنْ لَهُ طَبَعٌ إِذَا
قَدَحْتَهُ وَرَى ، وَقَلْبٌ إِذَا أُرَيْتَهُ رَأَى ، فَأَمَّا وَصَاحِبِكَ مِنْ لَا يَرَى مَا تُرِيهِ ، وَلَا يَهْتَدِي
لِلَّذِي تَهْدِيهِ ، فَأَنْتَ رَامٌ فِي غَيْرِ مَرْمَى ، وَمُعَنَّ نَفْسَكَ فِي غَيْرِ جَدْوَى ، وَكَمَا لَا يُقِيمُ
الشَّعْرَ فِي نَفْسٍ مِنْ لَا ذَوْقَ لَهُ ، كَذَلِكَ لَا تُفْهَمُ هَذَا الشَّأْنَ مِنْ لَمْ يُؤْتِ / الْآلَةَ
الَّتِي بِهَا يَفْهَمُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَلَاءُ إِذَا ظَنَّ الْعَادِمَ لَهَا أَنَّهُ
أَوْتِيهَا ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ يَكْمُلُ لِلْحَكْمِ ، وَيَصْحُ مِنْهُ الْقَضَاءُ ، فَجَعَلَ يَقُولُ الْقَوْلَ لَوْ عَلِمَ
غَيْبَهُ لِاسْتِحْيَا مِنْهُ . فَأَمَّا الَّذِي يُحْسُّ بِالنَّقْصِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عَدِمَ عِلْماً
قَدْ أُوْتِيَهُ مَنْ سِوَاهُ ، فَأَنْتَ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ قَدْ حَمَاهُ عَقْلُهُ أَنْ يَعْدُوَ
طَوْرَهُ ، وَأَنْ يَتَكَلَّفَ مَا لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهُ .

٣٤٦

(١) هذه الفقرة كلها : ٦٤٣ ، هي ختام الرسالة الشافية رقم : ٥٠ كما سيأتي ورحم الله الشيخ

الكبير عبد القاهر ، فكانه يتكلم في هذا كله عن زماننا نحن ، لا عن زمانه .

وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة ، وقوانين مضبوطة قد اشترك الناس في العلم بها ، وأتفقوا على أن البناء عليها ، إذا أخطأ فيها المخطيء ثم أعجب برأيه ، لم تستطع رده عن هواه ، وصرفه عن الرأي الذي رآه ، إلا بعد الجهد ، وإلا بعد أن يكون حصيماً عاقلاً ثبثاً إذا ثبته انتبه ، وإذا قيل : إن عليك بقیة من النظر ، وقف وأصغى ، وخشى أن يكون قد غر ، فاحتاط باستماع ما يقال له ، وأنف من أن يلج من غير بيئة ، ويستطيل بغير حجة ، وكان من هذا وصفه يعز ويقل = (١) فكيف بأن ترد الناس عن رأيهم في هذا الشأن ، وأصلك الذي تردهم إليه ، وتعود في محاجتهم عليه ، استشهاد القرائح ، وسبر النفوس وفليها ، وما يعرض فيها من الأرجحية عندما تسمع ، وكان ذلك الذي يفتح لك سمعهم ، ويكشف الغطاء عن أعينهم ، ويصرف إليك أوجههم ، وهم لا يضعون أنفسهم موضع من يرى الرأي ويقتي ويقضى ، إلا وعندهم أنهم ممن صفت قريحته ، وصح (٣١٧) ذوقه ، وتمت أداته . فإذا قلت لهم : « إنكم قد أتيتم من أنفسكم » ، ردوا عليك مثله وقالوا : « لا ، بل قرائحنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكى ، وإنما الآفة فيكم لأنكم خيئتم إلى أنفسكم أموراً لا حاصل لها ، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلاً على الآخر ، من غير أن يكون ذلك الفضل معقولاً » = فتبقى في أيديهم حسيراً لا تملك غير / التعجب . فليس الكلام إذن بمعنى عنك ، ولا القول بنافع ، ولا الحجة مسموعة ، حتى تجد من فيه عون لك على نفسه ، ومن إذا أبا عليك ، أباي ذلك طبعه فردّه إليك ، وفتح سمعه لك ، ورفع الحجاب بينك

٣٤٧

(١) السياق آت من أول الفقرة : « وإذا كانت العلوم التي لها أصول معروفة فكيف بأن ترد » .

وبينه ، وأخذَ به إلى حيث أنت ، وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أواماتٌ ،
فاستبدل بالتفَارِ أنسا ، وأراك من بعد الإباءِ قبولاً .

...

٦٤٤ - ولم يكن الأمر على هذه الجملة إلا لأنه ليس في أصناف العلوم
الخفية ، والأمور الغامضة الدقيقة ، أعجبُ طريقاً في الخفاء من هذا . وإنك لتتعبُ
في الشيء نفسك ، وتكُدُّ فيه فكرك ، وتجهَد فيه كل جهَدك ، حتى إذا قلت قد
قتلته علماً ، وأحكمتُه فهماً ، كُنت بالذی لا يزال يتراءى لك فيه من شبهة ،
ويعرضُ فيه من شك ، (١) كما قال أبو نواس :

ألا لأرَى مِثْلَ امْتِرَائِي فِي رَسْمٍ تَعَصُّ بِهِ عَيْنِي وَيَلْفِظُهُ وَهْمِي
أنتَ صُورُ الْأَشْيَاءِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَظَنِّي كَلَاظَنٌ ، وَعِلْمِي كَلَا عِلْمٌ (٢)

...

حفظاً عن
ق. النظم

٦٤٥ - وإنك لتنظر في البيت دهرًا طويلًا وتفسره ، ولا ترى أن فيه شيئًا لم
تعلّمه ، ثم يبدو لك فيه أمرٌ خفي لم تكن قد علمته ، مثال ذلك بيت المتنبي :

عَجِبًا لَهُ ! حَفِظَ الْعِنَانَ بِأَنْمُلٍ مَا حَفِظُهَا الْأَشْيَاءَ مِنْ عَادَاتِهَا (٣)

مضى الدهر الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئاً ، ولا يقع لنا (٣٩٨) أن فيه
خطأً ، ثم بان بأخرة أنه قد أخطأ . وذلك أنه كان ينبغي أن يقول : « ما حفظ الأشياء
من عاداتها » ، فيضيف المصدر إلى المفعول ، فلا يذكر الفاعل ، ذاك لأن المعنى على

(١) يقول : كنت بهذا الذي يتراءى لك ، كما قال أبو نواس .

(٢) في ديوانه ، « في باب الحمريات » ، وفيه : « فجهل كلاً جهل » .

(٣) في ديوانه ، وفي « ح » ، « حفظ البنان » ، خطأً صرف .

٣٤٨ أَنَّهُ يَنْفِي الْحِفْظَ عَنْ أَنْامِلِهِ جُمْلَةً ، وَأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهَا أَصْلًا ، وَإِضَافَتِهِ
 الْحِفْظَ إِلَى ضَمِيرِهَا فِي قَوْلِهِ : / « مَا حَفِظْتُهَا الْأَشْيَاءَ » ، يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدْ أُثْبِتَ
 لَهَا حِفْظًا . (١) وَنَظِيرُهُ هَذَا أَنْكَ تَقُولُ : « لَيْسَ الْخُرُوجُ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ مِنْ
 عَادَتِي » ، وَلَا تَقُولُ : « لَيْسَ خُرُوجِي فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ مِنْ عَادَتِي » ، وَكَذَلِكَ
 تَقُولُ : « لَيْسَ ذَمُّ النَّاسِ مِنْ شَأْنِي » ، وَلَا تَقُولُ : « لَيْسَ ذَمُّ النَّاسِ مِنْ شَأْنِي » ،
 لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِثْبَاتَ الذَّمِّ وَوُجُودَهُ مِنْكَ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْمَصْدَرِ فِي هَذَا عَلَى
 الْفِعْلِ ، أَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « مَا مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحْفَظَ
 الْأَشْيَاءَ » ، كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ : « مَا مِنْ عَادَتِهَا حِفْظُهَا الْأَشْيَاءَ » ، ذَاكَ أَنْ
 إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ يَقْتَضِي وَجُودَهُ ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْهُ ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنْكَ تَقُولُ :
 « أَمَرْتُ زَيْدًا بِأَنْ يَخْرُجَ غَدًا » ، وَلَا تَقُولُ : « أَمَرْتَهُ بِخُرُوجِهِ غَدًا » .

...

٦٤٦ - وَمَا فِيهِ خَطَأٌ هُوَ فِي غَايَةِ الْخَفَاءِ قَوْلُهُ :

وَلَا تَشْكُ إِلَى خَلْقٍ فَتَشْمِتُهُ شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ (٢)

خطأ خفي آخر
في « النظم »

وَذَلِكَ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : « لَا تَضْجُرْ ضَجْرَ زَيْدٍ » ، كُنْتَ قَدْ جَعَلْتَ زَيْدًا
 يَضْجُرُ ضَرْبًا مِنَ الضَّجْرِ ، مِثْلَ أَنْ تَجْعَلَهُ يُفْرَطُ فِيهِ أَوْ يُسْرَعُ إِلَيْهِ . هَذَا هُوَ مُوجِبُ
 الْعُرْفِ . ثُمَّ إِنْ لَمْ تَعْتَبِرْ خُصُوصَ وَصْفِ ، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الضَّجْرَ عَلَى الْجُمْلَةِ
 مِنْ عَادَتِهِ ، وَأَنْ تَجْعَلَهُ قَدْ كَانَ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، اقْتَضَى قَوْلُهُ :

(١) فِي هَامِشِ « ج » بِحِطِّ كَاتِبِهَا مَا نَصَهُ :

« فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ حِفْظَ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ عَادَةً لَهُ ، فَالْمَنْفِيُّ

حِينَئِذٍ كَوْنُ الْحِفْظِ عَادَةً لَهُ ، وَالْمُرَادُ عَدَمُ ثُبُوتِ الْحِفْظِ لَهُ أَبَدًا » .

(٢) هُوَ فِي دِيْوَانِهِ .

* شَكْوَى الْجَرِيحِ إِلَى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ *

أن يكون هُنا « جريح » ، قد عُرف من حاله أنه يكون له « شَكْوَى إلى الغربان والرحم » ، وذلك محال . وإنما العبارة (٣٩٩) الصحيحة في هذا أن يُقال : « لا تَشْكُ إلى خَلْقِي ، فإنك إن فعلت كان مَثَلُ ذلك مَثَلُ أن تُصَوِّرَ في وهمك أن بَعِيرًا دَبْرًا كَشَفَّ عن جُرْحِهِ ، (١) ثم شكاه إلى الْغُرْبَانِ وَالرَّحِمِ » .

...

٦٤٧ - ومن ذلك أنك تَرَى من العلماء من قد تَأَوَّلَ في الشيء تَأْوِيلًا خطأ آخر في آتباع

تأويل لبعض العلماء

وَقَضَى فيه بأمرٍ ، فتعقده آتباعاً له ، ولا ترتابُ أنه على ما قضى وتَأَوَّلَ ، وتبقى على ذلك الاعتقادِ الزَّمانَ الطويل ، / ثم يلوح لك ما تعلم به أن الأمر على خلاف ٣٤٩ ما قَدَّرَ . ومثال ذلك أن أبا القاسم الآمدي ، ذكر بَيْتَ البحترى :

فَصَاغَ ما صَاغَ مِنْ تَيْرٍ وَمِنْ وَرِقٍ وَحَاكَ ما حَاكَ مِنْ وَشِيٍّ وَدِيَّاجٍ (٢)

ثم قال : « صَوَّغَ الغيثُ وَحَوَّكُهُ للنبات ليس باستعارة ، بل هو حقيقة ، ولذلك لا يقال : « هو صائغ » ولا « كأنه صائغ » ، وكذلك لا يُقال : « هو حائك » و « كأنه حائك » ، قال : « على أن لفظ « حائك » في غايَةِ الرِّكَاكَةِ إذا أُخْرِجَ على ما أُخْرِجَهُ أبو تمام في قَوْلِهِ :

إِذَا الْغَيْثُ غَادَى نَسَجَهُ خَلَّتْ أَنَّهُ خَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسَ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ (٣)

قال : وهذا قبيحٌ جدًّا . (٤)

(١) « دَبْرَ البعير » ، إذا تفرح ظهره من الحمل أو القَتَب ، فهو « دَبْرٌ » .

(٢) هو في ديوانه ، و « الْوَرِقُ » ، الفضة .

(٣) هو في ديوانه ، و « الْحَرَسُ » ، الدهر الطويل .

(٤) هذا الذي نقله عن الآمدي هو في الموازنة ١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، (دار المعارف) .

والذى قاله البحرى : « فحاك ما حاك » ، حَسَنٌ مُسْتَعْمَلٌ ، والسببُ في هذا الذى قاله أنه ذهب إلى أن غَرَضَ أبى تَمَامٍ أن ﴿١﴾ يَقْصِدُ « بِخَلَّتْ » إلى « الحَوَكِ » ، وأنه أراد أن يقول : « خلت الغيث حائكاً » ، وذلك سَهْوٌ منه ، لأنه لم يقصدِ « بِخَلَّتْ » إلى ذلك ، وإنما قصد أن يقول : إِنَّهُ يظهر في غداةِ يَوْمٍ من حَوَكِ الغَيْثِ وَنَسْجِهِ بالذى تَرى العيون من بدائع الأنوارِ وَغَرَائِبِ الأزهارِ ، ما يُتَوَهَّمُ معه أن الغيث كان في فِعْلٍ ذلك وفي نَسْجِهِ وَحَوَكِهِ ، حِقَباً من الدهر . فالخَيْلُولة واقعة على كَوْنِ زَمَانِ الحَوَكِ حِقَباً ، (١) لا على كون ما فعله الغيث حَوَكاً ، فأعرفه .

...

٦٤٨ - وممّا يدخل في ذلك ما حُكِيَ عن الصَّاحِبِ من أنه قال : « كان الأستاذ أبو الفضل يختارُ من شعر أبى الرومى وَيُنْقِطُ عليه ، (٢) قال فدفع إلى القصيدة التى أوَّها :

* أُنْحَتَ ضُلُوعى جَمْرَةٌ تَتَوَقَّدُ *

وقال : تَأَمَّلْهَا فَنَأَمَّلْتُهَا ، فكان قد ترك خَيْرَ بيت فيها ، وهو :

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُنْتَضَى وَجِلْمٍ كَجِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفِ مُعْمَدُ (٣)

(١) فى المطبوعة : « الخيلولة » ، تصحيف ، هو بالخاء المعجمة ، يقال : « حال الشيء يخالُه خَيْلاً وَخَيْلَةً وَمَخَالَةً وَمَخِيلَةً وَخَيْلُولَةً » ، ظنّه .

(٢) « أبو الفضل » يعنى ابن العميد ، و « ينقط عليه » ، يضع نقطة علامة على اختياره . و « الصاحب » هو الصاحب بن عباد .

(٣) هو فى ديوانه ، القصيدة فى : ٥٨٤ ، والبيت فى : ٥٩٠ .

٣٥٠ / فقلت : لم ترك الأستاذ هذا البيت ؟ فقال : لعل القلم تجاوزه ؟ « قال :
 « ثم رأني من بعد فأعتذر بعذرٍ كان شرًّا من تركه . قال : إنما تركته لأنه أعاد السيف
 أربع مرات . قال الصاحب : لو لم يُعده أربع مرَّات فقال : « بجهل كجهل السيف
 وهو مُنتَضِي ، حلِم كحلِم السيف وهو مغمد » ، لفسد البيت » .

والأمر كما قال الصاحب ، والسبب في ذلك أنك إذا حَدَّثت عن اسم
 مُضَافٍ ، ثم أردت أن تذكر المضاف إليه ، فإن البلاغة تقتضي أن تذكره بأسمه
 الظاهر ولا تُضمِّره .

٦٤٩ - تفسير هذا أن الذي هو الحَسَن الجميل أن تقول : « جاءني غلامٌ
 زيدٌ وزيدٌ » ، وَيَقْبُح أن تقول : « جاءني غلام زيد وهو » ، ومن الشاهد في ذلك قول
 دِعْبِل :

أَضْيَافُ عِمْرَانَ فِي خِصْبٍ وَفِي سَعَةٍ وَفِي حِبَاءٍ وَخَيْرٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ
 (١) وَضَيْفٌ عَمْرُو وَعَمْرُو يَسْهَرَانِ مَعًا ، عَمْرُو لِبَطْنَتِهِ وَالضَيْفُ لِلْجُوعِ (١)

وقول الآخر

وَإِنْ طَرَّةٌ رَاقَتْكَ فَانظُرْ ، أَمْرٌ مَدَاقِ الْعُودِ وَالْعُودُ أَخْضَرُ (٢)

(١) هو في مجموع ديوانه ، وفي الكامل للمبرد ٢ : ١٠٤ ، وروايته :

أَضْيَافُ سَالِمٍ فِي خَفْضٍ وَفِي دَعَةٍ وَفِي شَرَابٍ وَلَحْمٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ

(٢) هو في أسرار البلاغة : ١٠٤ ، و « الطرة » في الأصل حاشية الثوب وموضع هُذْبِهِ . و « طرة

الجارية » ، أن يُقَطَّع لها في مقدّم ناصيتها كالعلم أو كالطرة تحت التاج ، تتجمل بذلك .

وقول المتنبي

بِمَنْ نَضْرِبُ الْأَمْثَالَ أَمْ مَنْ نَقِيْسُهُ إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالِدَّهْرُ (١)

ليس بخفى على مَنْ له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير فقيل : « وضيّف عمرو وهو يسهران معاً » ، و « ربّما أمر مذاق العود وهو أخضر » ، و « أهل الدهر دونك وهو » ، لعدم حُسن ومزيّة لا خفاء بأمرهما ، ليس لأن الشعر ينكسر ، ولكن تنكره النفس .

٦٥٠ - وقد يرى في بادىء الرأى أن ذلك من أجل اللبس ، وأنك إذا

قلت : « جاءنى غلامٌ زيد وهو » ، كان الذى يقع فى نفس السامع أن الضمير للغلام ، وأنك على أن تجيء له بخبر ، إلا أنه لا يستمر ، من حيث أننا نقول : « جاءنى غلمانٌ زيد وهو » ، فتجد الاستنكار وثبو النفس ، / مع أن لا لبس مثل الذى وجدناه . وإذا كان كذلك ، وجب أن يكون السبب غير ذلك .

٣٥١

٦٥١ - والذى يُوجبه التأمل أن يُردّ إلى الأصل الذى ذكره الجاحظ : من

أن سائلاً سأل عن قول قيس بن خارجة : « عندى قرى كل نازل ، ورضى كل ساخط ، وخطبة من لذن تطلع الشمس إلى أن تغرب ، أمر فيها بالتواصل ، وأنهى فيها عن التقاطع » ، فقال : أليس الأمر بالصلة هو النهى عن التقاطع ؟ قال فقال أبو يعقوب : أما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان فى العقول عمّل الإفصاح والتكشيف » ، (٢) وذكرت هناك أن هذا الذى ذكر ، من أن للتصريح عملاً لا يكون

(١) هو فى ديوانه .

(٢) هو فيما سلف رقم : ١٧٤ ، وفيه وفى البيان : « فقيل لأبى يعقوب : هلا كفى بالأمر بالتواصل والنهى عن التقاطع ، أو ليس الأمر بالصلة هو النهى عن التقاطع ؟ قال : أو ما علمت أن الكناية » .

مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في قوله تعالى : (وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ) [سورة الإسراء : ١٠٥] ، وقوله : (قُلْ هُوَ ① اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ) [سورة الإخلاص : ٢٠١] ، عَمَلٌ لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً ، فهو حُكْمٌ مسألتنا .

٦٥٢ - ومن البين الجليُّ في هذا المعنى = وهو كبيت ابن الروميِّ سواءً ، لأنه تشبيهٌ مثله = بيتُ الحماسة :

شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانٌ (١)

ومن الباب قول النابغة :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَدَّتْ عِصَامًا وَعَلَّمَتْهُ الْكُرَّ وَالْإِقْدَامَا (٢)

= لا يخفى على من له ذوقٌ حَسُنُ هذا الإظهار ، وأن له موقِعاً في النفس ، وباعثاً للأريحية ، لا يكون إذا قيل : « نفس عصامٍ سودته » ، شَيْءٌ منه البتَّة .

« تم الكتاب »

« في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين

وخمسة . غفر الله لكاتبه ولوالديه ولجميع

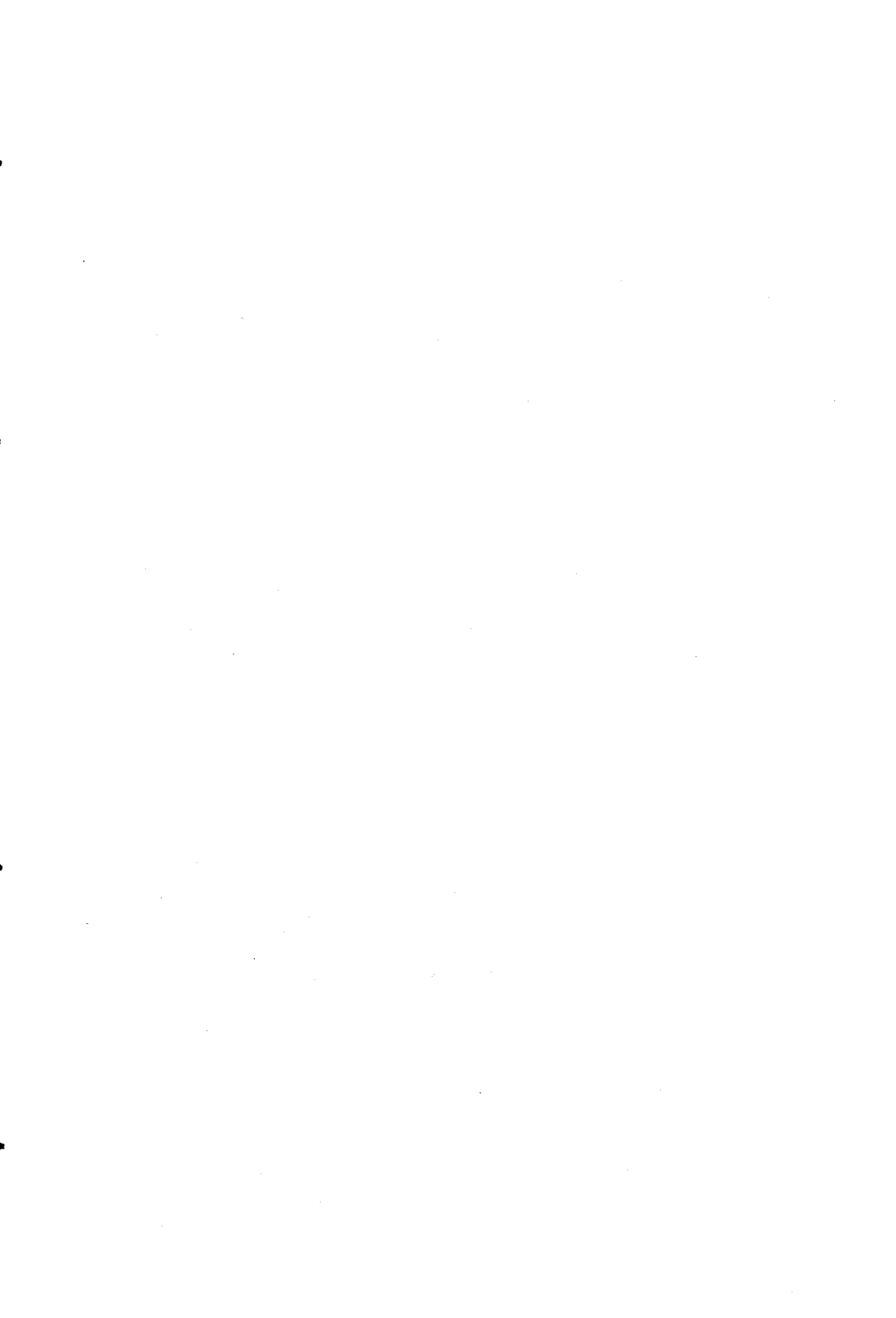
المؤمنين والمؤمنات برحمته إنه أرحم

الراحمين وخيرُ الغافرين »

(١) الشعر للفند الزماني ، شرح حماسة أبي تمام للتبريزي ١ : ١٣ ، وروايته : « مَشِينَا مَشِينَةَ اللَّيْثِ » ، رواية أخرى .

(٢) للنابغة ، يقول لبواب النعمان بن المنذر : « عصام بن شهرة الجرمي » ، الفاخر للمفضل بن

سلمة : ١٤٥ وغيره .



بعد هذا ، يأتي في المخطوطة « ج »

الفصل الذي تقدم ، من أول

رقم : ٦٣٤ ، إلى آخر رقم : ٦٤١

وهو يقع فيها من ص : ٣٥٢ من المخطوطة

إلى أوسط ص : ٣٥٦ منها قبل رقم : ٦٥٣

- ١ -

مَسْئَلَةٌ يَرْجِعُ فِيهَا الْكَلَامُ إِلَى « الْإِثْبَاتِ »

٦٥٣ - العلم بالإثباتِ والتَّنْفِي وسائر معاني الكلام في غرائر النفوس ، ولم توضع أمثلة الأفعال لتُعَلِّم هذه المعاني في أنفسها ، بل لتُعَلِّم ، واقعةً من المتكلم وكائنةً في نفسه . (١) فواضع اللغة لما [قال] : « ضرب » ، كأنه قال إنه موضوعٌ [للضرب] ، (٢) حتى إذا أردت إثبات « الضرب » لشيء ، ضممته إلى أسم ذلك الشيء فَعَلِمَ بذلك [أن] إثبات الضرب له واقعاً منك وكائناً في نفسك ، محصُول قولنا في « ضرب » ، إنه خبر ، وأنه موضوعٌ يُعْرَفُ به . وإذا ضُمَّ إلى أسم إثبات « الضرب » لمسمًى ذلك الاسم ، فهو موضوعٌ ليدلُّ على وقوع إثبات منك وجوده في نفسك ، وليس في أن « الإثبات » لا يقع إلا متعلقاً بشئيين ، ما يمنع أن يكون « الإثبات » معنى مُسْتَقِلاً بنفسه معلوماً = ومثله أنه لا يصحُّ وجود صِفَةٍ من غير موصوف ، ثم لا يمنع ذلك أن تكون « الصفة » في نفسها معلومةً .

تفسير ذلك : أنه لا يصحُّ وجودُ سَوَادٍ وَحَرَكَةٍ في غير مَحَلٍّ ، ثم لم يمنع ذلك أن يكونا معلومين في أنفسهما .

٣٥٧ وَجُمْلَةٌ / الأمر أن حاجة الشيء في وجوده إلى شيءٍ آخَرَ ، لا يمنع أن يكون شيئاً مُسْتَقِلاً بنفسه معلوماً ، وليس ههنا شيء أكثر من أن هذا يقتضى ذاك ،

(١) انظر ما سلف في أوائل الفقرة رقم : ٦٣٤

(٢) ما بين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها ، وكذلك ما سيأتى بعده .

و « الاقتضاء » وصفٌ في المُقتضى لآ في المُقتضى ، فاقضاء « العلم » معلوماً ،
وصفٌ في « العلم » وكائنٌ في حقيقته ، وليس بوصف في المعلوم وإذا كان
كذلك ، كان مُحالاً أن يُظنَّ أنه لا يصحُّ أن يكون « العلم » في نفسه وعلى الانفراد
معلوماً .

فإن قيل : لو جاز أن يكون « العلم » على الانفراد معلوماً ، جاز أن يكونَ
على الانفراد موجوداً .

قيل : إنا [لا] نعنى بقولنا : « إنه يصحُّ أن يكون « العلم » على الانفراد
معلوماً ، « العلم » مُطلقاً من غير نصٍّ على مَعْلُوم . ووجودُ « العلم » مطلقاً مُبهماً
ومن غير معلومٍ منصوبٍ عليه ، مُحالٌ .

...

- ٢ -

فَصْلٌ

٦٥٤ - يَصِحُّ تَوْهْمُ وجود « السَّوَادِ » في محلِّ هو في حال التَّوَهُّمِ أبيض =
وتكون حقيقةً هذا أنه يَتَوَهُّمُ في هذا المحلِّ الأبيض ، وجودٌ مثل اللون الذي يراه في
المحلِّ الأسود ، ولو فرضنا أن لا يكون رأى مَحَلًّا أسودَ قطُّ ، لم يُتَصَوَّرَ منه هذا
التَّوَهُّمُ . وإذا ثبتَ هذا ، فإنه ما من فاعِلٍ إلا وهو يَجِدُ في نفسه إثباتَ معنى
لشيء ، فنحن إذا قلنا في « ضرب » أنه موضوع لإثباتِ المعنى للشيء ، كَمَا أشرنا
له إلى هذا المعنى الذي عَرَفَهُ في نفسه ، كما أَنَا إذا قلنا إنَّ لفظ « رجل » موضوعٌ
للأدْمِيِّ الذَّكَرِ ، كَمَا أشرنا له إلى ما عَرَفَهُ بعينه ، إلا أن الشَّانَ أَنَا نُشير له في الاسم
إلى شيء قد عَرَفَهُ موجودًا . فيجبُ أن يُنظَر إذا قلنا : « إن الفعلَ موضوعٌ لإثباتِ
المعنى للشيء » ، أنكونُ أشرنا إلى معنى قد علمه موجودًا ، أم إلى شيء يُعَلِّمُ صِحَّةَ
وجوده . (١)

...

(١) هنا حاشية في هامش « ج » بخط كاتبها : « أول ما يولد المعنى يُعَلِّمُ الشيء ، وإنما [يكون قد]
علمه من قبل موجوداً » ، هكذا قرأته ، مع تأكل في الهامش .

- ٣ -

فَصْلٌ

٦٥٥ - إن كان أبو الفتح بن جني قال ما قال في قول المتنبي :

* وَفِيهَا قَيْتُ يَوْمَ لِلْقَرَادِ * (١)

حتى تكون فضيلةً يكون بيت المتنبي بها أشعر من بيت الحطيئة ، (٢)
فمُحالٌ أن يكون البيت = بزيادةٍ تقع في مجرد الإغراق من دون صنعة تكون في تلك
/ الزيادة = (٣) أشعر من البيت ذى الصنعة ، ولا سيما مثل صنعة الحطيئة ، التي
لا يبلُغ المتأمل لها غايةً في الاستحسان ، إلا رأى أن يزيد . ومن سلك في الموازنة

٣٥٨

(١) هو في ديوانه ، وصدر البيت ، في صفة ناقته :

* فَلَمْ تَلَقْ أَبْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنَسِي *
ورواية الديوان : « قوت يوم » ، وهما سواء ، و « القوت » و « القيت » ما يمسك الرمق .

(٢) كأنه يعنى بيت الحطيئة ، والله أعلم ، قوله :

قَرَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ ، لَمَّا تَرَكْتَهُ وَقَلَصَ عَن بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سَنَامًا وَمَحْضًا ، أَنْبَتَ اللَّحْمَ وَأَكْتَسَتْ عِظَامُ أَمْرِيءٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

« قروا » ، أضافوه وأطعموه . و « العيمان » . الشديد الشهوة إلى شرب اللبن . و « قلص عن برد
الشراب مشافره » ، أى لم يزل في زمن الشتاء والجذب يشرب الماء البارد حتى قلصت شفتاه . و « المحض »
اللبن الذى لم يخالطه ماء . والشاهد فيه قوله : « ما كان يشبع طائرته » ، يعنى أنه قد بلغ من هزاله ما لو وقع
عليه طائر ، لما شبع ، لأنه لا يجد مما يأكله منه إلا القليل التافه . وهذا موضع المقارنة بينه وبين قول المتنبي في
هزال ناقته ، حيث يقول : إنه لم يبلغ أرض ممدوحه ، وفي ناقته ما يقوت القراد على ضالته يوماً واحداً .

(٣) السياق : « فمُحالٌ أن يكون البيت من غير صنعة أشعر من البيت ذى الصنعة » .

بَيِّنَ الشَّعْرِينَ هَذَا الْمَسْلَكَ ، أَدَاهُ ذَلِكَ إِلَى مَا سَخُفَ مِنَ الرَّأْيِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَنَبِّئِي فِي قَوْلِهِ :

وَصَدْرُكَ فِي الدُّنْيَا وَلَوْ دَخَلْتَ بِنَا وَبِالْجِنِّ فِيهِ ، مَا دَرَّتْ كَيْفَ تَرْجِعُ (١)

أشعر من البحتري في قوله :

مَفَازَةٌ صَدْرِي لَوْ تُطَرَّقُ لَمْ يَكُنْ لَيْسَلُكُهَا فَرْدًا سُلَيْكُ الْمَقَانِبِ (٢)

...

(١) هو في ديوانه ، وروايته : « وَقَلْبِكَ فِي الدُّنْيَا » ، وهذا هو الصواب ، لأنه متعلق . ببیت قبله ذكر فيه « الصدر » في الثوب ، ثم جعل هنا « القلب » في الصدر .

(٢) هو في ديوانه ، « سَلَيْكُ الْمَقَانِبِ » هو سَلَيْكُ بِنِ السَّلَيْكَةِ الصَّلَوُوكِ الْعِدَاءِ ، و « الْمَقَانِبِ » ، وهى جمع « مَقْنَبِ » ، وهى جماعة الخيل عليها فرسانها و « تُطَرَّقُ » ، أى يُصَيَّرُ فِيهَا طَرَقٌ تَسْلُكُ .

- ٤ -

فَصْلٌ

٦٥٦ - إذا قلت : « هَذَا يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ ، وَذَاكَ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرِ » ، لم تكن شَبَّهْتَ قِيلَ الشَّعْرِ بِالنَّحْتِ وَالْعَرْفِ ، وَلَكِنْ تَكُونُ قَدْ شَبَّهْتَ هَذَا فِي صُعُوبَةِ قَوْلِ الشَّعْرِ عَلَيْهِ ، وَفِي أَحْتِيَاجِهِ إِلَى أَنْ يَكُودَ نَفْسَهُ بِمَنْ يَنْحِتُ مِنَ الصَّخْرِ = وَشَبَّهْتَ الْآخَرَ فِي سُهُولَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ ، وَفِي أَنَّهُ يَنَالُهُ عَفْوًا ، بِمَنْ يَعْرِفُ مِنْ بَحْرٍ .

يَبِينُ ذَلِكَ : أَنَّ لَيْسَ الشَّبَّهُ بِوَصْفٍ يَرْجِعُ إِلَى « النَّحْتِ » وَ « الْعَرْفِ » مِنْ حَيْثُ هُمَا نَحْتٌ وَعَرْفٌ ، وَلَكِنْ الشَّبَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَشْتُقُّ عَلَى هَذَا وَيَسْهَلُ عَلَى ذَاكَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَكُودَ النَّفْسَ بِالَّذِي يَنْحِتُ الصَّخْرَ ، وَالَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ وَيَأْتِيهِ عَفْوًا بِالَّذِي يَعْرِفُ مِنْ بَحْرٍ ، لَا عَلَى تَشْبِيهِ قَوْلِ الشَّعْرِ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَوْلٌ شَعْرٌ وَتَأْلِيفٌ كَلَامٌ وَإِقَامَةٌ وَزَنٌ وَقَافِيَةٌ ، بِالنَّحْتِ وَالْعَرْفِ ، هَذَا مُحَالٌ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَزِيَّةَ الَّتِي تَجِدُهَا لِتَرْكِ التَّصْرِيحِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَأَنَّكَ لَمْ تَقُلْ : « هُوَ كَمَنْ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » ، لَيْسَتْ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : « هُوَ يَنْحِتُ مِنْ صَخْرٍ » جَعَلْتَهُ أَشْبَهَ بِالنَّاحِتِ مِنَ الصَّخْرِ ، وَلَكِنْ بِأَنَّكَ جَعَلْتَ شَبَّهُ النَّاحِتِ مِنَ الصَّخْرِ لَهُ أَثْبَتَ ، فَأَعْرَفَهُ .

...

- ٥ -

« مسألة » /

٣٥٩

٦٥٧ - قال التَّمَرِيُّ في قوله في الحماسة : (١)

لَنَا إِبِلٌ لَمْ تُهِنْ رَبَّهَا كَرَامَتُهَا ، وَالْفَتَى ذَاهِبٌ

« يقول : لم يُكْرَمها فَتُهِنَنَّ كرامتها ، قال : وهذا كقولك : « لم تُبْذَلْنِي صِيَانَةً

مالي » ، أى لم أَصْنُهُ فَأَبْتَدَلَ ، لأنه أكرمها فلم يهينه ذاك . قال ومثله قول النابغة :

* مِثْلَ الرُّجَاجَةِ ، لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ * (٢)

أى : لم تَرْمَد فَتُكْحَلْ منه . (٣)

قال الشيخ الإمام : الأوَّلَى أن يكون المعنى : لم تَمْنَعْنَا كرامتها أن نُنَحْرها للأضيافِ ونَسْخُوْها . ونظر هو إلى ما جرت به العادة من أن يقال في وصف الجَوَادِ : إنه لا خَطَرُ للمال عنده . وذلك وإن كان معروفاً من كلام النَّاسِ ، فإنهم يقولونه على معنى أنه كأنه من حيثُ الحَمْدُ والذِّكْرُ الجميل ، لا يكون النَّفِيسُ من المال عنده نَفِيساً ، وأنه يبذله بذل الشيء الذى لا يكون له قيمة . وإنهم ليخرجون

(١) من شعر حزاز بن عمرو ، في الحماسة .

(٢) في ديوانه ، في ذكر ابنة الحُسَيْنِ ، أو عَنَتِ البِجَامَةِ ، وهى زرقاءُ البِجَامَةِ ، ويذكر حدةً بصرها ،

وصدره :

* يَحْفُهُ جَانِبًا نَيْقٍ وَتُتْبِعُهُ *

(٣) هذا هو نص كلام أبى عبد الله التمرى في كتابه « معاني أبيات الحماسة » ، الذى نشره أخيراً

ولدنا الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم العسيلان ، وهو فيه التعليق على الحماسية : ٧٤١ ، ص : ٢٢٥

لِطَلْبِ الْمَبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَزْعُمُوا أَنَّهُ يَبْغِضُ الْمَالَ وَيُرِيدُ هَلَاكَهُ ، وَأَنَّهُ يَطْلُبُهُ بِتَرَوٍّ ، وَأَنَّهُ حَنِقٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ :

* حَنِقٌ عَلَى بَدْرِ اللَّجِينِ * (١)

وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ « كَأَنَّ » . وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الظَّاهِرِ ، لَكَانَ ذَلِكَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى أَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى بَذْلِ الْحَمْدِ ، وَلَكَانَ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْجَهَالَةِ بِنَفَاسَةِ النَّفِيسِ . وَمَنْ كَانَ إِعْطَاؤُهُ الْمَالَ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، كَانَ مُؤَوِّفًا . وَهَذَا قَالَ الْفَضْلُ بْنُ يَحْيَى : « أَيُظَنُّ النَّاسُ أَنَّا لَا نَجِدُ بِأَمْوَالِنَا مَا يَجِدُ الْبِخْلَاءُ ؟ » . وَلَوْ كَانَ لَا يَكُونُ النَّفِيسُ مِنَ الْمَالِ نَفِيسًا عِنْدَ جَوَادٍ ، لَكَانَ قَوْلُهُمْ : « إِنَّهُ يَشْتَرِي الْحَمْدَ بِالْعَلَاءِ » ، مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمَشْتَرَى الشَّيْءَ غَالِيًا حَتَّى يَبْذُلَ فِيهِ مِنَ الْمَالِ مَا يَكُونُ لَهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ عِنْدَهُ . هَذَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : « كَرَامَتُهَا » ، نَفَاسَتُهَا فِي أَنْفُسِهَا ، وَأَنْ لَا تَقْدَّرَ فِيهِ التَّعْدِيَةُ ، وَأَنْ يُقَالَ : « كَرَامَتُهَا عَلَيْنَا / أَوْ عَلَيْهِ ، أَى عَلَى رَهْمَا » كَمَا يَقُولُونَ : يَهِينُونَ كَرَامَتَ أَمْوَالِهِمْ لِأَضْيَافِهِمْ ، وَلَا تُهِينُهُمْ بِأَنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الضَّنِّ بِهَا ، فَتُورَثُهُمُ الْهُونَ وَالسَّقُوطَ فِي أَقْدَارِهِمْ ، فَأَعْرَفَهُ .

هَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ عَلَى سَوَادِ الشَّيْخِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

كُتِبَ فِي شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ وَخَمْسَمِئَةَ

...

(١) هُوَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ فِي دِيْوَانِهِ :

حَنِقٌ عَلَى بَدْرِ اللَّجِينِ ، وَمَا أَتَتْ بِإِسَاءَةٍ ، وَعَنْ الْمُسَيِّئِ صَفُوحٌ

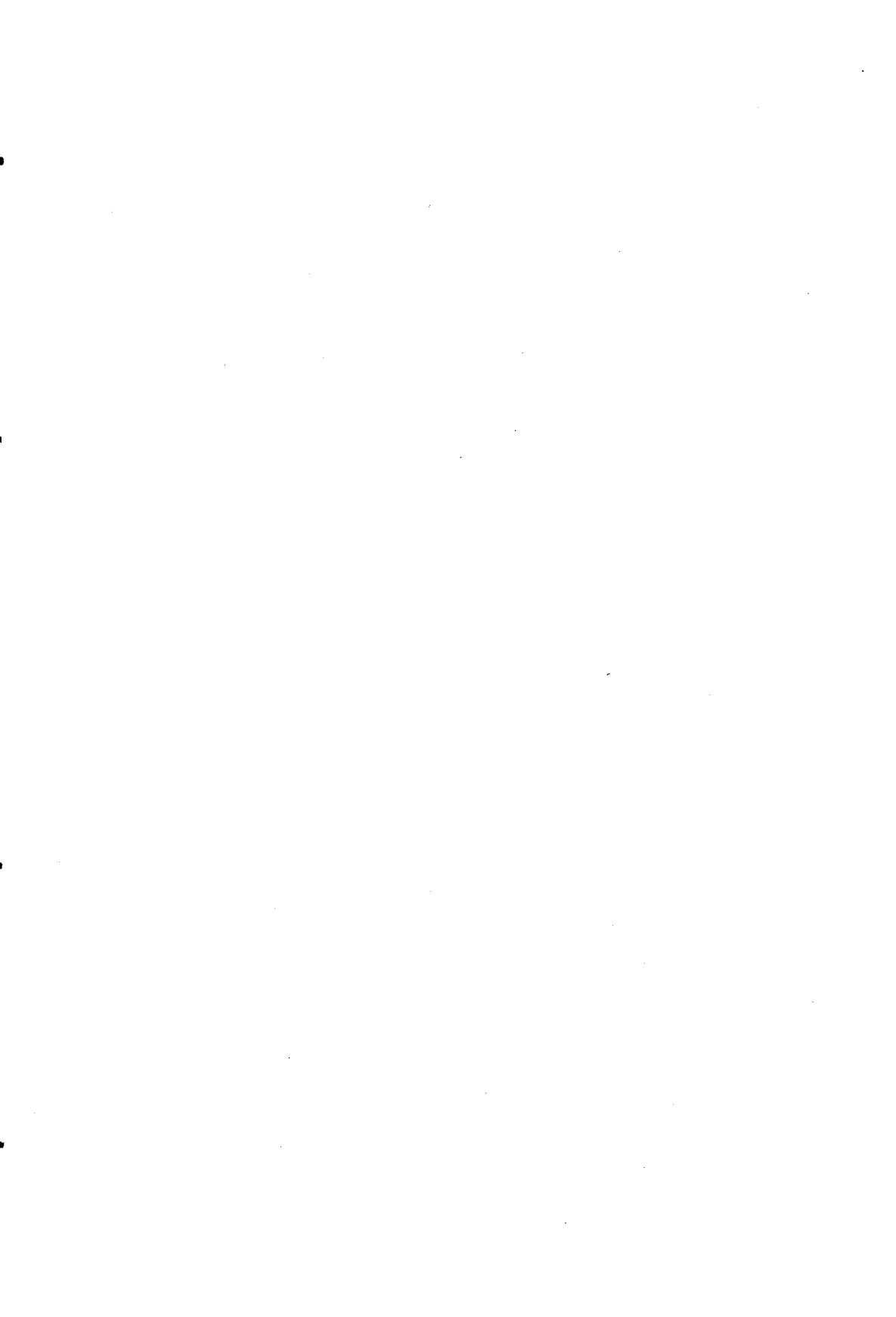
- ٦ -

« مسألة »

٦٥٨- إذا قلنا في الفعل : « إنَّه يدُلُّ على الزَّمانِ » ، لم يكن المعنى أنه يدُلُّ على الزَّمانِ في نفسه ، ولكن أنه يدُلُّ على كَوْنِ الزَّمانِ الماضي زماناً للمعنى الذي أُخْبِرَتْ به عن « زيد » . وإذا كان ذلك كذلك في الحقيقيِّ من الأفعال ، فهو كذلك في « كان » . فإذا قلنا : إنه عبارة عن الزمان فقط ، كان الغرض فيه أنَّنا نستفيد من « كان » أنَّ زمانَ وقوع الانطلاقِ من « زيد » هو الزمانُ الماضي ، فأعرفه .

...

بعد هذا فى المخطوطة « ج »
الفصل الذى وضعناه فى أول الكتاب وهو
« المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملائه »



الرِّسَالَةُ الشَّافِيَّةُ بِالإِعْجَازِ

تأليف

عَبْدُ الْقَاهِرِ الْمَرْجَانِي

توفي سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ هجرية

[عن نسخة حسين جليبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية]

هذه الرسالة خارجة من كتابه

المرسوم بدلائل الإعجاز

/ بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن رضى الله عنه : الحمد لله رب العالمين
حمداً الشاكرين ، وصلواته على النبي محمد وآله أجمعين .

...

١ - أعلم أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخص وأولى ،
وضروباً من العبارة هو بتأديته أقوم ، وهو فيه أجلى ، ومأخذاً إذا أخذ منه كان إلى
الفهم أقرب ، وبالقبول أخلق ، وكان السمع له أوعى ، والنفس إليه أميل . وإذا كان
الشيء متعلقاً بغيره ، ومقيساً على ما سواه ، كان من خير ما يستعان به على تقريره
من الأفهام ، وتقريره في النفوس ، أن يوضع له مثال يكشف عن وجهه ويؤنس به ،
ويكون زمناً عليه يُمسكه على المتفهم له والطالب علمه .

...

٢ - وهذه جمل من القول في بيان عجز العرب حين تُحدوا إلى معارضة
القرآن ، وإذعانهم وعلمهم أن الذى سمعوه فائت للقرى البشرية ، ومُتجاوز للذى
يتسع له ذرعُ المخلوقين = وفيما يتصل بذلك مما له اختصاص بعلم أحوال الشعراء
والبلاء ومراتبهم ، ويعلم الأدب جُملة = قد تحرّيت فيها الإيضاح والتبيين ،
وحدوت الكلام حدواً هو بعرف علماء العربية أشبه ، وفي طريقهم أذهب ، وإلى
الأفهام جُملة أقرب . وأسأل الله التوفيق للصواب والعون عليه ، والإرشاد إلى كل
ما يُزلف لديه ، إنه على ما يشاء قدير .

...

٣ - معلوم أن سبيل الكلام سبيل ما يدخله التفاضل ، وأن للتفاضل فيه
غايات ينأى بعضها عن بعض ، ومنازل يعلو بعضها بعضاً ، وأن علم ذلك علم
يخص أهله ، وأن الأصل والقُدوة في العرب ، ومن عداهم تبع لهم ، وقاصر فيه عنهم ،

وأنه / لا يجوزُ أن يُدعى للمتأخرين من الخطباءِ والبلغاءِ عن زمان النبي ﷺ الذي نَزَلَ فيه الوحيُ ، وكان فيه التَّحدى ، (١) أنهم زادوا على أولئك الأولين ، أو كَمَلُوا في علم البلاغة أو تعاطيها لما لم يَكْمُلُوا له . كيف ؟ ونحن نراهم يُحْمِلُونَ عنهم أَنفُسَهُمْ ، (٢) ويرأون من دَعْوَى المدانَةِ معهم ، فضلاً عن الزيادة عليهم .

هذا خالد بن صفوان يقول : « كيف نُجَارِيهم وإِنَّمَا نَحْكِيهم ؟ أم كيف تُسَابِقُهُم ، وإِنَّمَا نَجْرِي على ما سَبَقَ إلينا من أَعْرَاقِهِمْ ؟ » .

وترى الجاحظَ يَدْعِي للعرب الفضلَ على الأُممِ كُلِّها في الخطابة والبلاغة ، ويُناظر في ذلك الشُعوبية ، ويُجَهِّلُهُم ويُسَفِّهُم أحلامهم في إنكارِهِم ذلك ، ويقضى عليهم بالشُّقْوَةِ وبالتَّهَالُكِ في العصبية ، ويُطِيلُ ويُطِنُّ ، ثم يقول :

« ونحن أبقاك الله إذا ادَّعَيْنَا للعرب الفضلَ على الأُممِ كُلِّها في أصناف البلاغة ، من القصيدِ والأرْجَازِ ، ومن المنثورِ والأسْجَاعِ ، ومن المَزْدَوِجِ وما لا يَزْدَوِجُ ، فَمَعْنَا = على أن ذلك لهم = (٣) شاهدٌ صادقٌ ، من الدِّيَاجِةِ الكريمةِ ، والرُّوتِقِ العجيبِ ، والسَّبْكِ والتَّحْتِ الذي لا يستطيعُ أشْعَرُ النَّاسِ اليومَ ولا أَرْفَعُهُم في البيان أن يقولَ مِثْلَ ذلك ، إلا في اليسيرِ والشئِ القليلِ » . انتهى كلامه . (٤)

(١) السياق : « وأنه لا يجوز أن يُدعى للمتأخرين أنهم زادوا » .

(٢) في المخطوطة « ج » : « يجعلون عنهم » ، وصححها ناشرو هذه الرسالة : « يجعلون عنهم » ، وكلاهما مقالٌ فاسد . وقوله : « يحملون عنهم أنفسهم » ، أن يضعون من أنفسهم ويخفصونها توقيراً لهم ، ومعرفة بفضلهم .

(٣) في البيان والتبيين : « فمعنا العلم أن ذلك لهم » ، وحذف لفظ « العلم » ههنا أجود . والسياق : « فمعنا شاهدٌ صادق » .

(٤) البيان والتبيين ٣ : ٢٩

والأمر في ذلك أظهر من أن يخفى ، أو أن يُنكره إلا جاهل أو معاند .

...

٤ - وإذا ثبت أنهم الأصل والقُدوة ، فإن علمهم العلم . فبنا أن ننظر في دلائل أحوالهم وأقوالهم حين تُلبي عليهم القرآن وتُحدّوا إليه ، ومُلبت مسامعهم من المُطالبة بأن يأتوا بمثله ، ومن التفرّيع بالعجز عنه ، وبتّ الحُكم بأنهم لا يستطيعونه ولا يقدرّون عليه .

وإذا نظرنا وجدناها تُفصح بأنهم لم يشكّوا في عجزهم عن معارضته والإتيان بمثله ، ولم تُحدّثهم أنفسهم بأن لهم إلى ذلك سبيلاً على وجه من الوجوه .

...

٥ - (١) أمّا « الأحوال » فدلت من حيث كان المتعارف من عادات الناس / التي لا تختلف ، وطبائعهم التي لا تتبدّل ، أن لا يسلموا لخصومهم الفضيلة وهم يجدون سبيلاً إلى دفعها ، ولا يتتجلّون العجز وهم يستطيعون قهرهم والظهور عليهم . كيف ؟ وإن الشاعراً أو الخطيب أو الكاتب يبلغه أن بأقصى الإقليم الذي هو فيه من نيأى بنفسه ، (٢) ويُبدّل بشعرٍ يقوله ، أو خُطبةٍ يقوم بها ، أو رسالةٍ يعملها ، فيُدخله من الأنفة والحَمِيَّة ما يدعوه إلى معارضته ، وإلى أن يُظهر ما عنده من الفضل ، ويبدّل ما لديه من المنة ، حتى إنه ليتوصّل إلى أن يكتُب إليه ، وأن يعرض كلامه عليه ، (٣) ببعض العِلل وبنوع من التَّمحُل . هذا ، وهو لم ير

(١) هذا أول الكلام في « الأحوال » ، وسيأتى القول في « الأقوال » ، من عند رقم ٧ .

(٢) « بأى عليه نيأى نأوا » ، فخر عليه وأظهر الكبر .

(٣) السياق : « ليتوصّل ببعض العِلل » .

ذلك الإنسانَ قطُّ ، ولم يكن منه إليه ما يَهْزُ وَيُحْرِكُ وَيَهِيْجُ على تلك المعارضة ،
ويدعو إلى ذلك التَّعْرُضُ .

وإن كان المُدَّعِي ذلك بمرأى منه ومَسْمَعٍ ، كان ذلك ادعى له إلى مُباراته ،
وإلى إظهار ما عنده ، وإلى أن يعرف الناس أنه لا يَقْصُرُ عنه ، أو أنه منه أفضل .
فإن أنصاف إلى ذلك أن يَدْعُوهُ الرجلُ إلى مُمَاتِنَتِهِ ، وَيُحْرِكُهُ
لِمُقَاوَلَتِهِ ، ^(١) فذلك الذي يُسهر ليلَهُ وَيَسْلُبُهُ القرارَ ، حتى يَسْتَفْرِغَ مجهودَهُ في
جوابه ، ويبلغ أَقْصَى الحَدِّ في مُناقضته .

وقد عرفت قصة جريير والفرزدق ، وكُلُّ شاعرين جمعهما عصرٌ ، ثم عَرَضَ
بينهما ما يهيج على المقالة ، ويدعو إلى المفاخرة والمنافرة ، كيف جَدَّ كُلُّ واحدٍ
منهما في مغالبة الآخر ، وكيف جعل ذلك هَمَّهُ وَوُكْدَهُ ، ^(٢) وَقَصَرَ عليه دهره ؟
هذا ، وليس به ، ولا يَحْشَى ، إلا أن يُقْضَى لصاحبه بأنه أشعرُ منه ، وأنَّ خاطره
أحدٌ ، وقوافيه أشدُّ ، لا يُنازعه مُلكاً ، ولا يفتاتُ عليه بَعْلَبَتِهِ له حقاً ، ولا يُلْزِمه به
إِتاوَةً ، ولا يضرب عليه ضَرْبِيَّة ؟

٦ - وإذا كان هذا واجباً بين نفسين لا يروم أحدهما من مُباهاة صاحبه
إلا ما يَجْرِي على الألسن من ذِكْرِهِ بِالْفَضْلِ فقط ، فكيف يجوز أن يظهر في صَمِيم
العرب ، وفي مثل قُرَيْشِ ذوى الأَنْفُسِ الأَبْيَةِ وَالهِمَمِ / العليَّة ، والأَنْفَةِ وَالْحَمِيَّة = مَنْ
يَدْعَى النَبُوَّةَ ، ويخبر أنه مبعوثٌ من الله تعالى إلى الخلق كَافَّةً ، وأنه بَشِيرٌ بِالْجَنَّةِ

٣٧٢

(١) « ماتن الرجل » ، فعل به مثل ما يفعل به . و « ماتن فلان فلاناً » ، إذا عارضه في شعر أو جدل
أو خصومة ، ليرى أيهما أمتن وأقوى . و « قاوله مقالة » ، فآوضه القول أى قول كان .

(٢) « وكده » ، مراده وهمه ومقصده .

ونذيرٌ بالنار ، وأنه قد نَسَخَ به كل شريعةٍ تقدّمته ، ودينٍ دان به الناس شرقاً وغرباً ، وأنه خاتمُ النبيّين ، وأنه لا نبيّ بعده ، إلى سائر ما صدع به ﷺ ، (١) ثم يقول : « وَحُجَّتِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَنْزَلَ عَلَيَّ كِتَابًا عَرَبِيًّا مُبِينًا ، تَعْرِفُونَ الْفَاطِظَةَ ، وَتَفْهَمُونَ مَعَانِيَهُ ، إِلَّا أَنْكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ تَأْتُوا بِمِثْلِهِ ، وَلَا بَعَثَرِ سُورٍ مِنْهُ ، وَلَا بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ جَهَدْتُمْ جَهْدَكُمْ ، وَاجْتَمَعَتْ مَعَكُمْ الْجِنَّ وَالْإِنْسُ » = ثم لا تدعوهم نفوسهم إلى أن يعارضوه ، ويبينوا سرّقه في دعواه ، مع إمكان ذلك ، ومع أنّهم لم يسمعوا إلا ما عندهم مثله أو قريب منه ؟

هذا ، وقد بلغ بهم الغيظُ من مقالته ، ومن الذي ادّعاه ، حدّاً تركوا معه أحلامهم الرّاجحة ، وخرجوا له عن طاعة عقولهم الفاضلة ، حتى واجهوه بكلّ قبيح ، ولقوه بكلّ أذى ومكروه ، ووقفوا له بكلّ طريق ، وكادّوه وكلّ من تبعه بضروب المكايده ، وأرادوهم بأنواع الشرّ .

وهل سُمِعَ قَطُّ بذى عقلٍ ومُسْكَنَةٍ آسْتَطَاعَ أَنْ يُخْرِسَ خَصِمًا لَهُ قَدْ آسْتَطَطَ فِي دَعْوَاهُ بِكَلِمَةٍ يُجِيبُهُ بِهَا ، فَتَرَكَ ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ يُسَفِّهُ فِيهَا ، وَيُنْسَبُ مَعَهَا إِلَى ضَيْقِ الذَّرْعِ وَالْعَجْزِ ، وَإِلَى أَنَّهُ مَغْلُوبٌ قَدْ أُعْزِزَتْهُ الْحِيلَةُ ، وَعَسَرَ عَلَيْهِ الْمَخْلَصُ ؟ (٢)

= أم هل عُرفَ في مَجْرَى الْعَادَاتِ ، وَفِي دَوَاعِي النُّفُوسِ وَمَبْنَى الطَّبَائِعِ ، أَنَّ يَدَعَ الرَّجُلُ ذُو اللَّبِّ حُجَّتَهُ عَلَى خَصِمِهِ ، فَلَا يَذْكُرُهَا ، وَلَا يُفْصَحُ بِهَا ، وَلَا يُجَلِّي عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَا يُرِيهِ الْغَلَطَ فِيمَا قَالَ ، وَالْكَذِبَ فِيمَا ادَّعَى ، لَا ، وَلَا يَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ

(١) في المطبوعة وحدها : « إلى آخر » ، بلا فائدة في التغيير .

(٢) في المطبوعة : « وعزّ عليه المخلص » ، تغيير بلا داع .

عنده ، (١) وأنه مستطيع له ، بَلْ يَجْعَلُ أَوَّلَ جَوَابِهِ لَهُ وَمَعَارَضَتَهُ إِيَّاهُ ، التَّسَرُّعُ إِلَيْهِ
وَالسَّفَمَةُ عَلَيْهِ ، وَالْإِقْدَامُ عَلَى قَطْعِ رَجْمِهِ ، وَعَلَى الْإِفْرَاطِ فِي أَذَاهُ ؟

= أَمْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ خَارِجًا مِنَ النَّاسِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ رِيَّاسَةٌ ، وَلَهُمْ دِينٌ
/ وَنِحْلَةٌ ، فَيُؤَلِّبُ عَلَيْهِمُ النَّاسَ ، وَيُدَبِّرُ فِي إِخْرَاجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، وَفِي قَتْلِ
صَنَادِيدِهِمْ وَكِبَارِهِمْ ، وَسَبْيِ ذُرَارِيهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ ، وَعُمْدَتُهُ الَّتِي يَجِدُ بِهَا السَّبِيلَ إِلَى
تَأْلِفِ مَنْ يَتَأَلَّفُهُ ، (٢) وَدُعَاءِ مَنْ يَدْعُوهُ ، دَعْوَى لَهُ ، إِذَا هِيَ أُبْطِلَتْ بَطْلَ أَمْرِهِ
كُلَّهُ ، وَانْتَقَضَ عَلَيْهِ تَدْبِيرُهُ = ثُمَّ لَا يُعْرَضُ لَهُ فِي تِلْكَ الدَّعْوَى ، وَلَا يُشْتَعَلُّ
بِإِبْطَالِهَا ، مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ ، وَمَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَعَدِّرٍ وَلَا مُمْتَنِعٍ ؟

وَهَلْ مَثَلُ هَذَا إِلَّا مَثَلُ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ خَصْمٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبْهُ ، فَأَدَّعَى
عَلَيْهِ دَعْوَى إِنْ هِيَ سُمِعَتْ كَانَ مِنْهَا عَلَى خَطَرٍ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ ، فَأَحْضَرَ بَيِّنَةً عَلَى
دَعْوَاهُ تِلْكَ ، وَعِنْدَ هَذَا الْمَدَّعَى عَلَيْهِ مَا يُبْطِلُ تِلْكَ الْبَيِّنَةَ أَوْ يِعَارِضُهَا ، وَمَا يَحْوُلُ
عَلَى الْجُمْلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَنْفِيذِ دَعْوَاهُ ، فَيَدْعُو إِظْهَارَ ذَلِكَ وَالِاحْتِجَاجَ بِهِ ، وَيُضْرِبُ عَنْهُ
جُمْلَةً ، وَيَدَّعُوهُ وَمَا يُرِيدُ مِنْ إِحْكَامِ أَمْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، ثُمَّ يَصِيرُ الْحَالُ بَيْنَهُمَا إِلَى
الْمُحَارَبَةِ ، وَإِلَى الْإِحْطَارِ بِالْمُهَجِّ وَالنُّفُوسِ ، فَيُطَاوِلُهُ الْحَرْبَ ، وَيُقْتَلُ فِيهَا أَوْلَادُهُ
وَأَعْرَظَتُهُ ، وَتُنْهَكُ عَشِيرَتُهُ ، وَتُعْتَمُ أَمْوَالُهُ ، وَلَا يَقَعُ لَهُ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْحَالِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى
الْقَاضِي الَّذِي قَضَى لِحَصْمِهِ بَدِيًّا ، (٣) وَلَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ وَتَصَوَّرُوهُ
بِصُورَةِ الْحَقِّ فَيَقُولُ : « لَقَدْ كَانَتْ عِنْدِي = حِينَ أَدَّعَى مَا أَدَّعَى = بَيِّنَةٌ عَلَى فِسَادِ
دَعْوَاهُ وَعَلَى كَذِبِ شَهْوَدِهِ ، قَدْ تَرَكْتَهَا تَهَاوُنًا بِأَمْرِهِ ، أَوْ أُنْسِيَتْهَا ، أَوْ مَنَعَ مَانِعٌ دُونَ

(١) أسقط الناشران : « لا » الأولى اقتحاماً .

(٢) غير الناشران فكتبا : « وعدته التي يجد بها السبيل » .

(٣) « بدياً » و « بدياً » أى فى أوّل الأمر .

عَرَضَهَا ، وها هي هذه قد جِئْتِكُمْ بِهَا ، فانظروا فيها لتَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ غُرِرْتُمْ ؟ » .
ومعلوم بالضرورة أَنَّ هذا الرجل لو كان من المجانين ، لما صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ،
فكيف يقوم هم أَرَجُّحُ أَهْلِ زَمَانِهِمْ عَقُولاً ، وَأَكْمَلُهُمْ مَعْرِفَةً ، وَأَجْزَلُهُمْ رَأْيًا ، وَاتَّقَبَهُمْ
بَصِيرَةً ؟ فهذه دِلَالَةٌ « الأحوال » .

...

٧ - (١) وَأَمَّا « الأَقْوَالُ » فكثيرة :

منها حديث ابن المغيرة ، (٢) رُوِيَ أَنَّهُ جَاءَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا فَقَالَ : إِنْ
الناس يجتمعون غدًا بالموسم ، وقد فَشْنَا أَمْرُ هَذَا الرَّجُلِ فِي النَّاسِ ، فَهُمْ سَائِلُوكُمْ عَنْهُ
فَمَاذَا تَرُدُّونَ عَلَيْهِمْ ؟ (٣) / فقالوا : مَجْنُونٌ يُحْنَقُ . فقال : يَأْتُونَهُ فَيَكْلِمُونَهُ فَيَجِدُونَهُ
٣٧٤ صحيحاً فصيحاً عاقلاً ، (٤) فيكذبونكم ! قالوا نقول : هو شاعر . قال : هم
العربُ ، وقد رَوَوْا الشعرَ ، وفيهم الشعراء ، وقوله ليس يُشْبِهُ الشعرَ ، فيكذبونكم !
قالوا نقول : هو كاهنٌ . قال : إِنْهُمْ لَقَوُوا الْكُهَّانَ ، فَإِذَا سَمِعُوا قَوْلَهُ لَمْ يَجِدُوهُ يُشْبِهُ
الْكُهْنَةَ ، فيكذبونكم !

ثم انصرف إلى منزله فقالوا : صَبَأٌ الْوَلِيدُ = يعنون : أسلم = ، ولئن صَبَأً
لا يبقى أَحَدٌ إِلَّا صَبَأً . فقال لهم ابن أخيه أبو جهل بن هشام بن المغيرة : أنا

(١) مضت دلالة « الأحوال » التي بدأت في رقم : ٥ ، وتبدأ دلالة « الأقوال » . وزاد الناشران هنا
لفظ « دلالة » قبل الأقوال ، ولا حاجة إليها ، لأنه قال في رقم : ٥ « وَأَمَّا الأحوال » ، فكذلك فعل هنا .

(٢) هو أبو المغيرة ، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وكان ذا سِنٍَّّ ومهابة في قريش ،
وحديثه في سيرة ابن هشام ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ بغير هذا اللفظ ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ بعدُ .

(٣) في المخطوطة : « تردون عليه » ، والصواب ما أثبتته الناشران « عليهم » .

(٤) غيرها الناشران فكتبا : « عادلاً » ، وهو لا معنى له .

أَكْفِيكُمْوه . قال : فأتاه محزوناً فقال : ما لك يا ابن أخ ؟ قال : هذه قريشٌ تجمَعُ لك صدقةً يتصدَّقون بها عليك ، تَسْتَعِين بها على كِبْرِكَ وحاجتِكَ . قال : أولست أكثر قريش مالا ؟ قال : بلى ، ولكنهم يزعمون أنك صَبَّأت لِتُصِيب من فَضْلِ طعام محمدٍ وأصحابِهِ . قال : والله ما يَشْعون من الطعام ، فكيف يكون لهم فضول ؟ ثم أتى قريشاً فقال : أتزعمون أني صَبَّأتُ ؟ ولعمري ما صَبَّأت ، إنكم قلتم : محمدٌ مجنونٌ ، وقد وُلِد بين أظهركم لم يَغِبْ عنكم ليلةٌ ولا يوماً ، فهل رأيتموه يُخَنِّقُ قطُّ ؟ فكيف يكون مجنوناً ولم يُخَنِّقُ قطُّ ؟ وقلتم : شاعر ؟ وأنتم شعراء ، فهل أحد منكم يقول ما يقول ؟ وقلتم : كاهن ، فهل حدَّثكم محمد في شيءٍ يكون في غدٍ إلا أن يقول إن شاء الله ! قالوا : فكيف تقول يا أبا المغيرة ؟ قال : أقول هو ساحرٌ . فقالوا : وأى شيء السُّحْر ؟ قال : شيء يكون بيابِل ، مَنْ حَدَّقه فَفَرَّق بين الرجل وامرأته ، والرجل وأخيه ، إنا لله ، أفما تعلمون أن محمداً فَفَرَّق بين فلانٍ وفلانَةَ زوجته ، ^(١) وبين فلانٍ وأبنة ، وبين فلانٍ وأخيه ، وبين فلانٍ ومواليه ، فلا ينفعهم ولا يلتفتُ إليهم ولا يأتِيهم ؟ قالوا : بلى . فاجتمع رأيهم على أن يقولوا إنه ساحرٌ ، وأن يردُّوا الناسَ عنه بهذا القول .

وانصرف ، فمرَّ بأصحاب النبي ﷺ / مُنْطَلِقاً إلى رَحْلِهِ ، وهم جلوس في المسجد ، فقالوا : هل لك يا أبا المغيرة إلى خير ؟ فرجع إليهم فقال : ما ذلك الخير ؟ فقالوا : التوحيد . قال : ما يقول صاحبكم إلا سِحْراً ، وما هو إلا قولُ البَشَرِ يَرُويهِ عن غيره . وَعَبَسَ في وجوههم وبَسَرَ ، ثم أدبر إلى أهله مكذِّباً ، وآستكبر عن حديثهم الذي قالوا له وعن الإيمان ، فأنزل الله تعالى : (إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ) (سورة الفجر : ١٨ ، ١٩ ، الآية .

٣٧٥

(١) في المخطوطة « ح » : « إنا لله مما تعلمون » ، وغيرها في المطبوعة : « أليس مما تعلمون » ، ولا حاجة إليه ، إنما سها الكاتب فأسقط الألف .

٨ - ومنه ما رواه محمد بن كعب القرظي قال : (١) حَدَّثْتُ أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ رِبِيعَةَ = وَكَانَ سَيِّدًا حَلِيمًا = قَالَ يَوْمًا : أَلَا أَقُومُ إِلَى مُحَمَّدٍ فَأُكَلِّمُهُ فَأَعْرَضُ عَلَيْهِ أُمُورًا لَعَلَّهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا ، فَنُعْطِيهِ أَيُّهَا شَاءَ ؟ = وَذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ حَمْرَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَأَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ يَكْتُمُونَ = قَالُوا : بَلَى يَا أَبَا الْوَلِيدِ ! فِقَامٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَحَدَهُ ، فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! إِنَّكَ مِنَّا حَيْثُ عَلِمْتَ مِنَ السُّطَّةِ فِي الْعَشِيرَةِ ، (٢) وَالْمَكَانِ فِي النَّسَبِ ، وَإِنَّكَ أَتَيْتَ قَوْمَكَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، فَرَقَّتْ بَيْنَ جَمَاعَتِهِمْ ، وَسَفَّهَتْ أَحْلَامَهُمْ ، وَعَبَّتْ آلِهَتَهُمْ ، وَكَفَّرَتْ مِنْ مَضَى مِنْ آبَائِهِمْ ، فَاسْمِعْ مِنِّي أَعْرَضُ عَلَيْكَ أُمُورًا تَنْظُرُ فِيهَا ، لَعَلَّكَ أَنْ تَقْبَلَ مِنْهَا بَعْضُهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْ . قَالَ : إِنْ كُنْتُ إِتِمَّا تَرِيدُ الْمَالَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ، جَمَعْنَا لَكَ مِنْ أَمْوَالِنَا حَتَّى تَكُونَ أَكْثَرَنَا مَالًا ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ شَرَفًا سَوَدْنَاكَ حَتَّى لَا نَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ بِهِ مُلْكًا مُلْكَنَاكَ عَلَيْنَا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الَّذِي بَكَ رَيْئًا لَا تَسْتَطِيعُ رَدَّهُ عَنْ نَفْسِكَ ، (٣) طَلَبْنَا لَكَ الطِّبَّ ، وَبَدَلْنَا فِيهِ أَمْوَالِنَا حَتَّى نُبْرِكَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ رَبُّمَا غَلَبَ التَّابِعَ عَلَى الرَّجُلِ حَتَّى يُدَاوِيَ مِنْهُ ، أَوْ لَعَلَّ هَذَا شِعْرٌ جَاشَ بِهِ صَدْرُكَ ، فَإِنَّكُمْ لِعَمْرَى بَنَى عَبْدَ الْمَطْلَبِ تَقْدِرُونَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ . (٤) حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْقَدْ فَرَعْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاسْمِعْ مِنِّي ، قَالَ : / قُلْ . قَالَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَمَّ تَنْزِيلٍ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابَ فَضَّلْتَ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) (سورة نعت : ١ - ٤ ، ثم

٣٧٦

(١) حديث محمد بن كعب القرظي ، هو في سيرة ابن هشام ١ : ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) « السُّطَّة » في الحَسَبِ ، هِيَ الشَّرْفُ وَالرُّفْعَةُ .

(٣) « الرُّئْيُ » ، التَّابِعُ مِنَ الْجَنِّ ، يَلَازِمُ الْمَرْءَ وَيَحْدِثُهُ وَيَتَحَدَّثُ عَنْهُ .

(٤) من أول قوله : « أو لعل هذا شعر » ، إلى هنا ليس في سيرة ابن هشام .

مضى فيها يقرأها ، فلما سَمِعَهَا عُتْبَةُ أَنْصَتَ لَهُ ، وَأَلْقَى يَدَيْهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَمِداً عَلَيْهِمَا يَسْتَمِعُ مِنْهُ ، حَتَّى انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّجْدَةِ مِنْهَا فَسَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : قَدْ سَمِعْتَ مَا سَمِعْتَ فَأَنْتَ وَذَلِكَ !

فَقَامَ عُتْبَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : لَقَدْ جَاءَكُمْ أَبُو الْوَلِيدِ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ . فَلَمَّا جَلَسَ قَالُوا : مَا وَرَاءَكَ ؟ قَالَ : وَرَأَيْتُنِي سَمِعْتُ قَوْلًا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ قَطُّ ، وَمَا هُوَ بِالشُّعْرِ وَلَا السَّحْرِ وَلَا الْكَهَانَةِ ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَطِيعُونِي ، خَلُّوا بَيْنَ هَذَا الرَّجُلِ وَبَيْنَ مَا هُوَ فِيهِ وَاعْتَزِلُوهُ ، فَوَاللَّهِ لَيَكُونَنَّ لِقَوْلِهِ الَّذِي سَمِعْتُ نَبَأًا ، فَإِنْ تُصِيبَهُ الْعَرَبُ فَقَدْ كُفِّتُمُوهُ بِغَيْرِكُمْ ، وَإِنْ يُظَاهِرُهُ عَلَى الْعَرَبِ بِهِ ، فَمُلْكُهُ مَلِكِكُمْ ، وَكُنْتُمْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِهِ . قَالُوا : سَحَرَكْ بِلِسَانِهِ ! قَالَ : هَذَا رَأْيِي فَأَصْنَعُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ .

٩ - ومنه ما جاء في حديث أبي ذرٍّ في سبب إسلامه : ^(١) رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ لِي أَخِي أَنَيْسٌ : إِنَّ لِي حَاجَةً إِلَى مَكَّةَ ، فَاذْطَلِقْ فَرَاثَ ، فَقُلْتُ : مَا حَبْسَكَ ؟ قَالَ : لَقِيتُ رَجُلًا [يَقُولُ] إِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَهُ . فَقُلْتُ : فَمَا يَقُولُ النَّاسُ ؟ قَالَ : يَقُولُونَ شَاعِرًا ، سَاحِرًا ، كَاهِنًا . قَالَ أَبُو ذَرٍّ : وَكَانَ أَنَيْسٌ أَحَدَ الشُّعْرَاءِ ، قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ وَضَعْتُ قَوْلَهُ عَلَى أَقْرَاءِ الشُّعْرِ فَلَمْ يَلْتَمِمْ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكَهَنَةِ فَمَا هُوَ بِقَوْلِهِمْ ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَادِقٌ وَإِنَّهُمْ لِكَاذِبُونَ .

(١) حديث إسلام أبي ذرٍّ ، روى من طرق ، وبألفاظ مختلفة ، وبهذا اللفظ في صحيح مسلم ، في كتاب فضائل الصحابة ، « باب من فضائل أبي ذرٍّ رضي الله عنه » ، من طريق « حميد بن هلال ، عن عبد الله ابن الصامت ، عن أبي ذرٍّ » ، وهو أيضاً في طبقات ابن سعد ١/٤ / ١٦١ . و « راث علي » ، أبطأ . وروايتها : « فلا يلتئم على لسان أحدٍ بعدى » ، و « أقراء الشعر » ، يعنى بحوره وطرائقه وأنواعه ، جمع « قرى » .

١٠ - ومن ذلك ما رُوي أنَّ الوليد [بن عُقبة] ^(١) أتى النبي ﷺ فقال :
 اقرأ . فقرأ عليه : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ
 الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [سورة النحل : ٩٠] ، فقال : أَعِدُّ .
 فأعاد ، فقال : والله إنَّ له لَحَلَاوَةً ، وإنَّ عليه لَطَلَاوَةٌ ، / وإنَّ أسفله لمُغْرِقٌ ، وإنَّ
 أعلاه لمُنْمِرٌ ، وما يَقُولُ هذا بَشَرٌ .

...

١١ - وأعلم أنه لا يجوز أن يقال في هذا وشبهه إنه لا يكون دليلاً حتى
 يكون من قول المشركين بعضهم لبعض ، حين خَلَوْا بأنفسهم فتفاوَضُوا وتحاورُوا
 وأفضى بعضهم بذات نفسه إلى بعض = وإن كان منه من كلام المؤمنين ، أو من
 قاله ثم آمن ، فإنه لا يصحُّ الاحتجاجُ به في حكم الجَدَل ، من حيث يصير كأنك
 تحتجُّ على الخصم برأى تراه أنت ، ويقول أنت تقوله ، وذلك أنه إنما يمتنع أن يدلَّ
 إذا صدر القولُ مَصْدَرُ الدعوى والشئِ يَدْفَعُهُ الخصم ويُنْكِرُهُ ، فأما ما كان مخرجه
 مَخْرَجَ التنبيه على أمر يَعْرِفُهُ ذُوو الخَيْرَةِ ، وأطلقه قائله إطلاق الوائق بأنه معلومٌ
 للجميع ، وأنه ليس من بصير يعرف مقادير الفضل والنقص إلا وهو يُخَوِّج إلى
 تسليمه والاعتراف به شاء أم أبى = فهو دليلٌ بكلِّ حالٍ ، ومن قول كلِّ قائلٍ ،
 وحُجَّةٌ من غير مَثْبُوتَةٍ ، ^(٢) ومن غير أن يُنظَرَ إلى قائله أموافق أم مخالفٍ ، ذاك لأنَّ

(١) هكذا في المخطوطة ، وهو خطأ لا شك فيه ، كأنه اختلط عليه اسمه « الوليد بن عُتبة بن ربيعة » ،
 وهذا الخبر إنما يروى في تحف الوليد بن المغيرة ، انظر ما سلف رقم : ٧ ، والسيرة الشامية ٢ : ٤٧٢ وغيرها ،
 وسيأتي في رقم : ٤٤ من هذه الرسالة .

(٢) « مثبوتية » ، استثناء .

الدلالة ليست من نفس القول وذات الصفة ، بل في مَصَدَرِهما ، وفي أن أُخْرِجَا مُخْرَجَ الإِخْبَارِ عن أمرٍ هو كالشيءِ البادى للعيون ، لا يُعْمَلُ أحدٌ بَصَرَهُ إِلَّا رآه .

...

١٢ - وإذا رأينا « الأحوال » و « الأقوال » منهم قد شهدت ، ^(١) كالذى بآن ، باستسلامهم للعجزِ وعلْمهم بالعظيم من الفضلِ والبائن من المزية ، الذى إذا قيسَ إلى ما يستطيعونه ويُقدِّرون عليه فى ضروب النظم وأنواع التصرف ، فاته القوت الذى لا يُنال ، ^(٢) وارتقى إلى حيث لا تطمَعُ إليه الآمال ، فقد وجب القطعُ بأنه مُعْجَزٌ .

ذلك لأنه ليس إلا أحدُ الأمرين : ^(٣) فإما أن يكونوا قد علموا المزية التى ذكرنا أنهم علموها على الصِّحَّة = وإما أن يكونوا قد تَوَهَّموها فى نظم القرآن ، وليست هى فيه لعلِّطِ دخل عليهم . ودعوى الثانى من الأمرين سُخْفٌ ، فإن ذلك لو ظنَّ بالواحد منهم لبعُد ، ذلك لأنه لا يتصوَّرُ أن يتوهَّم العاقل فى نظم كلام ، / جُلُّ مناهِ ومُنَى أصحابه أن يستطيع معارضته ، وأن يقدر على إسكات خصمه المُباهى به ، أنه قد بلغ فى المزية هذا المبلغ العظيم غلطاً وسهواً ، ^(٤) فكيف بآن يشمَلُ هذا الغلط كُلِّهم ، ^(٥) ويدخل على كافتهم ؟ وأى عقل يرضى من صاحبه

٣٧٨

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « فمنهم قد شهدت » ، وهو لا يستقيم .

(٢) السياق : « الذى إذا قيس فاته القوت ... فقد وجب » .

(٣) فى المخطوطة : « ليس أحدُ الأمرين » ، وصححها فى المطبوعة : « ليس إلا أحدُ أمرين » .

(٤) السياق : « لا يتصوَّرُ أن يتوهَّم العاقل ... أنه قد بلغ فى المزية » .

(٥) فى المطبوعة : « يشتمل » .

بأن يتوهم عليهم مثل هذا من الغلط ، وهم من إذا ذاق الكلام عرف قائله من قبل أن يذكر ، ويسمع أحدهم البيت قد استرقده الشاعر فأدخله في أثناء شعر له ، فيعرف موضعه ويُنْبئ عليه ، كما قال الفرزدق لذي الرمة أهذا شعرك ؟ ، هذا شعر لأكه أشدُّ لحين منك = (١) إلى ضروب من دقيق المعرفة يقل هذا في جنبها ؟ وإذا لم يصحَّ الغلط عليهم ، ولم يجوز أن يدعى أنه كان معهم في زمانهم من كان بالأمر أعلم ، (٢) وبالذي وقع التحدى إليه أقوم ، فقد زالت الشبهة في كونه معجزاً له .

...

١٣ - وإن قالوا : فإن هُنا أمراً آخر ، وهو ما علمنا من تقديمهم شعراء الجاهلية على أنفسهم ، وإقرارهم لهم بالفضل ، وإجماعهم في امرئ القيس وزهير والنابغة والأعشى أنهم أشعر العرب . وإذا كان ذلك كذلك ، فمن أين لنا أن نعلم أنهم لم يكونوا بحيث لو تحدوا إلى معارضة القرآن لقاموا بها واستطاعوها ؟

قيل لهم : هذا الفصل على ما فيه لا يقدر في موضع الحجة ، وذلك أنهم كانوا ، كما لا يخفى ، يروون أشعار الجاهليين وخطبهم ، ويعرفون مقاديرهم في الفصاحة معرفة من لا تُشكىل جهات الفضل عليه ، فلو كانوا يرون فيما رروا وحفظوا مزية على القرآن ، (٣) أو راوه قريباً منه ، أو بحيث يجوز أن يعارض بمثله ، أو يقع لهم إذا قاسوا أو وازنوا أن هذا الذي تحدوا إلى معارضته لو تحدى إليه من قبلهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله ، لكانوا يدعون ذلك ويدكرونه ، ولو ذكروه لذكر

(١) خبره في الأغاني ١٨ : ٢١ (الهيئة) ، وفي غيره .

(٢) في المطبوعة : « أنه كان في زمانهم » ، أسقط « معهم » .

(٣) في المخطوطة : « كانوا يروون كما رروا وحفظوا » ، وهو كلام مضطرب ، وصححه

الناشران ، وحذفا « وحفظوا » لِم ؟ لأدرى .

عنهم . ومُحَالٌ = إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا وَاسْتَشْفَفْنَا حَالَ النَّاسِ فِيمَا جُيِلُوا / عليه ^(١) = أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِمَا تُحَدِّثُوا إِلَيْهِ وَقَرَّعُوا بِالْعَجْزِ عَنْهُ شِبْهًا وَنَظْمًا ، ثُمَّ يُتَلَى عَلَيْهِمْ : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (سورة الإسراء : ٨٨) ، فلا يزيدون في جوابه على الصمت ، ولا يقولون : « لقد روينا لمن تقدّم ما علمت وعلمنا أنه لا يقصّر [عما] أتيت به ، فمن أين استجزرت أن تدعى هذه الدعوى ؟ »

فإذا كان من المعلوم ضرورة أنّهم لم يقولوا ذلك ، ولا رأوا أن يقولوه ، ولو على سبيل الدّفْع والتلبّيس والتشعّب بالباطل ، ^(٢) بل كانوا بين أمرين : إمّا أن يُخبروا عن أنفسهم بالعجز والقصور ، وذلك حين يخلو بعضهم ببعض ، وكان الحال حال تصادقٍ = وإمّا أن يتعلّقوا بما لا يتعلّق به إلا من أعوزته الحيّلة ، ومن قلّ بالحجة ، ^(٣) من نسبته إلى السحر تارة ، وإلى أنه مأخوذٌ من فلان وفلان أخرى ، ^(٤) يُسمّون أقواماً مجهولين لا يُعرفون بعلمٍ ، ولا يُظنّ بهم أن عندهم علماً ليس عند غيرهم = ^(٥) ثبت أنّهم قد كانوا علّموا أنّ صورة أولئك الأوائل صورتهم ، وأنّ التقدير فيهم أنّهم لو كانوا في زمان النبي ﷺ ، ثمّ تحدّثوا إلى معارضته ، لكنّهم في مثل حال هؤلاء الكائنين في زمانه حالهم . وإذا كان هذا هكذا ، فقد انتفى الشكُّ ، وحصل اليقين الذي تسكّن معه النفس ، ويطمئنّ

(١) في المطبوعة : « واستشفنا » و « استشف الأمر » ، تأمله لينظر ما وراءه .

(٢) غير ما في المخطوطة فكتب « الشغب » ، كأنه ظنه خطأ !

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « فعل بالحجة » ، وهو خطأ ظاهر . و « فله يقوله » ، كسره وهزمه .

(٤) في المخطوطة والمطبوعة : « وفلان آخر » ، كلام غير مستقيم .

(٥) السياق من أول الفقرة : « فإذا كان من المعلوم » .

عنده القلب ، أنه مُعْجِزٌ ناقِضٌ للعادة ، وأنه في معنى قَلْبِ العَصَا حَيَّةٌ ، وإِحْيَاءِ المَوْتَى ، في ظهور الحُجَّةِ به على الخَلْقِ كَافَّةً ، وَبَانَ أَنْ قد سَعِدَ المؤمنونَ وَخَسِرَ المِيطِلونَ . (١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ على أَنْ هَدَانَا لدينِهِ ، وَأَنَارَ قُلُوبَنَا بِبُرْهَانِهِ ودليلِهِ ، وَإِيَاهُ جَلَّ وَعَزَّ نَسْأَلُ التَّشْبِيهَ على مَا هَدَى لهُ ، وَإِتْمَامَ النُّعْمَةِ بِإِدَامَةِ مَا خَوَّلَهُ ، بِفَضْلِهِ وَمَنَّهُ .

...

(١) « السياق : » وإذا كان هذا ، فقد انتفى الشكُّ وبَانَ أَنْ قد سَعِدَ » .

فَصْلٌ

١٤ - وَأَعْلَمُ أَنَّ هَهُنَا بَابًا مِنَ التَّلْبِيسِ أَنْتَ تَجِدُهُ يَدُورُ فِي أَنْفُسِ قَوْمٍ مِنَ الْأَشْقِيَاءِ، وَتَرَاهُمْ يُؤْمِنُونَ إِلَيْهِ، وَيَهْمِسُونَ بِهِ، وَيَسْتَهْوُونَ الْغَرَّ الْعَبِيِّ بِذِكْرِهِ، / وَهُوَ قَوْلُهُمْ: « قَدْ جَرَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّ يَبْقَى فِي الزَّمَانِ مِنْ يَفُوتُ أَهْلَهُ حَتَّى يُسَلِّمُوا لَهُ، وَحَتَّى لَا يَطْمَعُ أَحَدٌ فِي مُدَانَاتِهِ، وَحَتَّى لَيَقَعَ الْإِجْمَاعُ مِنْهُمْ أَنَّهُ الْفَرْدُ الَّذِي لَا يُتَارَعُ. (١) ثُمَّ يَذْكُرُونَ أَمْرًا الْقَيْسِ وَالشُّعْرَاءِ الَّذِينَ قَدَّمُوا عَلَيَّ مِنْ كَانَ مَعَهُمْ فِي أَعْصَارِهِمْ، وَرَبَّمَا ذَكَرُوا الْجَاحِظَ وَكُلَّ مَذْكُورٍ بِأَنَّهُ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ كَانَ فِي عَصْرِهِ، وَهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ خَبِطٌ وَتَخْلِيطٌ لَا إِلَى غَايَةٍ. وَهِيَ نَفْثَةٌ نَفَثَهَا الشَّيْطَانُ فِيهِمْ، وَإِنَّمَا أَتُوا مِنْ سُوءِ تَدْبِيرِهِمْ لَمَّا يَسْمَعُونَ، (٢) وَتَسْرِعُهُمْ إِلَى الْإِعْتِرَاضِ قَبْلَ تَمَامِ الْعِلْمِ بِالْدَلِيلِ. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَرْيَةِ النَّاقِضَةَ لِلْعَادَةِ، أَنْ يَلْبَغَ الْأَمْرُ فِيهَا إِلَى حَيْثُ يَبْهَرُ وَيَقْهَرُ، حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَطْمَاعُ عَنِ الْمَعَارِضَةِ، وَتَخْرُسَ الْأَلْسُنُ عَنِ دَعْوَى الْمَدَانَاةِ، وَحَتَّى لَا تُحَدِّثَ نَفْسٌ صَاحِبَهَا بِأَنَّ يَتَصَدَّى، وَلَا يَجُولُ فِي تَحَلِّدٍ أَنْ الْإِتْيَانَ بِمِثْلِهِ يُمَكِّنُ، وَحَتَّى يَكُونَ يَأْسُهُمْ مِنْهُ وَإِحْسَاسُهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْهُ فِي بَعْضِهِ، مِثْلَ ذَلِكَ فِي كُلِّهِ.

...

١٥ - وَلَيْتَ شِعْرِي، مَنْ هَذَا الَّذِي سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنْ بَلَّغَ أَمْرَهُ فِي الْمَرْيَةِ وَفِي الْعُلُوِّ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ هَذَا الْمَبْلَغَ، وَاتَّهَى إِلَى هَذَا الْحَدِّ؟ إِنْ

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: وَ « حَتَّى لَا يَقَعَ الْإِجْمَاعُ مِنْهُ »، وَصَحَّحَهُ النَّاشِرَانِ: « حَتَّى لَيَقَعَ الْإِجْمَاعُ

فِيهِ ... »، وَالْجَيِّدُ مَا أَثْبَتُ.

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ: « سُوءُ تَدْبِيرِهِمْ »، وَهُوَ خَطَأٌ.

قيل : « امرؤ القيس » ، فقد كان في وقته من يُباريه ويُماثنه ، بل لا يتحاشى من أن يدعى الفضل عليه . فقد عرفنا حديث « علقمة الفحل » ، وأنه لما قال امرؤ القيس ، وقد تناشدا : « أيتنا أشعر ؟ » ، قال : « أنا » ، غير مُكترث ولا مُبالٍ ، حتى قال امرؤ القيس : « فقل وأنعت فرسك وناقتك ، وأقول وأنعت فرسى وناقتي » . فقال علقمة : « إني فاعل ، والحكم بيني وبينك المرأة من ورائك » ، يعني أم جندب امرأة امرئ القيس ، فقال امرؤ القيس :

خَلِيلِي مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نُقِضُ لُبَانَاتِ الْفُوَادِ الْمُعَذَّبِ (١)
وقال علقمة :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجْنُبِ (٢)
وتحاكى إلى المرأة ، ففضلت علقمة . (٣)

...

(١) في ديوانه .

(٢) في ديوانه .

(٣) في هامش « ج » ، حاشية بخط كاتبها ، هذا نصها :

« وإنما فضلت علقمة على امرئ القيس ، لأنها وصفا الفرس ، فقال

امرؤ القيس :

فَللْزَجْرِ الْهُوبِ ، وَلِلسَّاقِ دِرَّةٌ وَلِلسَّوْطِ مِنْهَا وَقَعٌ أَخْرَجَ مُهَذَّبٍ
وقال علقمة :

إِذَا مَا رَكِبْنَا لَمْ نُخَاتِلْ بِجُنَّةٍ وَلَكِنْ تُنَادِي مِنْ بَعِيدٍ أَلَا أَرَكِبِ

فقلت : « فللزجر أهوب » ، البيت ، لو فعل هذا باتانٍ لعدت » .

قال أبو فهر : في رواية بيت امرئ القيس اختلاف شديد ، وبعض الاختلاف في بيت علقمة .

١٦ - وَجَرَى بَيْنَ أَمْرِي الْقَيْسِ وَالْحَارِثِ الْيَشْكُرِيَّ فِي تَثْمِيمِهِ / أَنْصَافَ

٣٨١

الآبيات التي أوَّلها :

أَحَارِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهَنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِيرُ آسْتِعَارًا

ما هو مشهور ، حتى قالوا امرؤ القيس : لا أمانتك بعد هذا . (١)

...

١٧ - ثم وجدنا الأخبار تدلُّ على خلافٍ لم يزل بين الناس فيه وفي غيره ،

أى أشعر ؟ وعلى أيِّ لم يستقرَّ الأمرُ في تقديمه قراراً يرفعُ الشكَّ . روي أنَّ أمير

المؤمنين علياً ، رضوان الله عليه ، كان يُفطرُ الناسَ في شهرِ رمضانَ ، فإذا فرغ من

العشاء تكلمَ فأقلَّ ، وأوجزَ فأبلغَ . قال : فاختصم الناسُ ليلةً في أشعرِ الناسَ ،

حتى ارتفعت أصواتهم ، فقال رضوان الله عليه لأبي الأسود الدؤلي : قل يا أبا

الأسود . وكان يتعصبُ لأبي دؤادٍ ، فقال : أشعرهم الذي يقول :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي أَحْوِذِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ

مِخْلَطٌ مِزِيلٌ مَكْرٌ مِفْرٌ مِئْفَحٌ مِطْرَحٌ سُبُوحٌ خُرُوجُ

سَلْهَبٌ شَرَجَبٌ كَأَنَّ رِمَاحاً حَمَلْتُهُ ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ (٢)

فأقبل أمير المؤمنين - رضوان الله عليه - على الناس فقال : كل شعرائكم

مُحْسِنٌ ، ولو جَمَعَهُمْ ، زمانٌ واحدٌ وغايةٌ ومذهبٌ واحدٌ في القول ، لعلمنا أيُّهم

(١) الخبر في ديوان امرئ القيس ، وفي كثير من الكتب . وفي هامش « ج » بخط كاتبها ما نصه :

« مُمَاتِنَةُ الشاعرين : أن يقول هذا بيتاً وهذا بيتاً ، كأنهما يمتدان إلى غاية »

(٢) سبق تخریج هذا الشعر في « دلائل الإعجاز » رقم : ٢٣١ ، وفي المطبوعة : « مخلط مزيد » ،

أَسْبِقُ إِلَى ذَلِكَ ، وَكُلُّهُمْ قَدْ أَصَابَ الَّذِي أَرَادَ وَأَحْسَنَ فِيهِ ، وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُهُمْ أَفْضَلَ ، فَالَّذِي لَمْ يَقُلْ رَغْبَةً وَلَا رَهْبَةً : أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ ، كَانَ أَصَحَّهُمْ بَادِرَةً ، وَأَجُودَهُمْ نَادِرَةً .

...

١٨ - وعن آبن عباس أنه سأل الحُطَيْيئة : مَنْ أَسْعَرَ النَّاسَ ؟ قَالَ : أَمِنْ الْمَاضِينَ أَمْ مِنَ الْبَاقِينَ ؟ فَقَالَ : إِذَنْ مِنَ الْمَاضِينَ ، فَهُوَ الَّذِي يَقُولُ :
وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرُّهُ ، وَمَنْ لَا يَتَّقِي الشَّتْمَ يُشْتَمُ
وَمَا الَّذِي يَقُولُ :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَحَاً لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبٍ ، أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

= بدون ذلك ، ولكن الضراعة أفسدته كما أفسدت جرولاً = يعنى نفسه =

٣٨٢ والله يا آبن عباس لولا الجشع / والطمع لكنت أَسْعَرَ الْمَاضِينَ ، فَأَمَا الْبَاقُونَ
فَلَا أَشْكُ أَنِّي أَشْعُرُهُمْ . (١)

...

١٩ - وقالوا : كَانَ الْأَوَائِلُ لَا يَفْضَلُونَ عَلَى زُهَيْرٍ أَحَدًا فِي الشَّعْرِ وَيَقُولُونَ :
« قَدْ ظَلَمَهُ حَقُّهُ مِنْ جَعَلِهِ كَالنَّابِغَةِ » . قَالُوا : « وَعَامَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى ذَلِكَ » .
وعن ابن عباس أنه قال : سَامِرْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ - ذَاتَ لَيْلَةٍ
فَقَالَ : أَنَشُدْنِي لِشَاعِرِ الشُّعْرَاءِ . فَقُلْتُ : وَمَنْ شَاعِرِ الشُّعْرَاءِ ؟ قَالَ : زُهَيْرٌ . قُلْتُ :

(١) الخبر في الأغاني ٢ : ١٩٣ ، وكان في المخطوطة والمطبوعة : « من أشعر الناس من الماضين

والباقين » ، وهو كلامٌ فاسدٌ . والشعر الأول لزهير في معلقته ، والثاني للنابغة في ديوانه .

يا أمير المؤمنين ، ولم كان شاعر الشعراء ؟ قال : لأنه لا يتتبع وحشي الكلام في شعره ، ولا يعاظل بين القول .

...

٢٠ - ورؤي عن أبي عبيدة أنه قال : أشعر الناس ثلاثة : امرؤ القيس بن حجر ، وزهير بن أبي سلمى ، والنابعة الذبياني ، ثم اختلفوا فيهم : فزورت اليمانية تقدماً لصاحبهم أخباراً رفعوها إلى رسول الله ﷺ . ورؤي عن يحيى بن سليمان الكاتب أنه قال : بعثني المنصور إلى حماد الراوية أسأله عن أشعر الناس ، فأتته وقلت : إن أمير المؤمنين يسألك عن أشعر الناس . فقال : ذاك الأعشى صنأجها .

...

٢١ - فقد علمنا أن امرأ القيس كان أشعرهم عندهم ، (١) وأن تفضيلهم غيره عليه إنما كان على سبيل المبالغة ، وعلى جهة الاستحسان للشئىء يتمثل به في الوقت ويقع في النفس ، وما أشبه ذلك من الأسباب التي يعطى بها الشاعر أكثر مما يستحق . أليس فيه أنه مما لا يتعد في القياس ، وأنه مما يتسع له الاحتمال ، وأنه ليس بالقول الذي يعاب ، والحكم الذي يزرى بصاحبه ، وأن فضله عليهم لم يكن بالفضل الذي يمنع أن يكونوا أكفاء له ونظراء ، يسوغ للواحد منهم ، ويسوغ هو لنفسه ، دعوى مساواته والتصدى لمباراته ؟

هذا ، وفي حاجة المنصور إلى أن يسأل عن أشعر الشعراء ، وقد مضى الدهر بعد الدهر ، دليل [على] أن لم يكن الذي روي من تفضيله قولاً مجمعاً عليه من

(١) في المخطوطة : « فقد علمنا على أن امرأ القيس » ، وأنا أرجح أن الصواب : « وقد علمنا على أن

امرأ القيس » ، وكان السياق يدل على صوابه .

٣٨٣ أصله وفي أول ما قيل ، (١) وأنه كان كالرأي / يراه قوم وينكره آخرون ، وأن الصورة كانت كالصورة مع جرير والفرزدق ، وأبى تمام والبحترى . ذلك لأنه لو كان القول بأنه أشعرُ الناس قولاً صدَرَ مَصَدَّرَ الإجماع في أوله ، وحكماً أطبق عليه الكافة حين حُكِمَ به ، حتى لم يُوجَد مخالِف ، ثم استمرَّ كذلك إلى زمان المنصور ، لكان يكون مُحالاً أن يَخْفَى عليه حتى يَحْتَاجَ فيه إلى سؤال حَمَاد = وكان يكون كذلك بعيداً من حَمَاد أن يبعثَ إليه مثل المنصور ، في هَيْبته وسلطانهِ ودِقَّة نظره وشِدَّة مؤاخذته ، يسأله فيجازفُ له في الجواب ، ويقول قولاً لم يَقُلْهُ أحد ، ثم يُطْلِقَه إطلاقَ الشئِ الموثوق بصِحَّتِهِ ، المتقدِّم في شهرته . فتدبَّر ذلك .

...

٢٢ - ويزيد الأمر بياناً أنا رأيناهم حين طبَّقوا الشعراء جعلوا أمراً القيس وزهيراً والنابعة والأعشى في طبقة ، فأعلموا بذلك أنهم أكفاء ونظراء ، وأن فضلاً إن كان لواحد منهم ، فليس بالذي يُؤسُّ الباقين من مُداناته ، (٢) ومن أن يستطيعوا التعلُّق به والجرى في مِيدانهِ ، ويمنعهم أن يدَّعوا لأنفسهم أو يدَّعى لهم أنهم ساووه في كثير مما قالوه أو دَنَوْا منه ، وأنهم جَرَّوْا إلى غايته أو كادوا . وإذا كان هذا صورة الأمر ، كان من العمى التعلُّق به ، ومن الخَسَار الوقوعُ في الشُّبْهَة بسببه .

...

٢٣ - وطريقةٌ أخرى في ذلك ، وتقريرٌ له على ترتيبٍ آخر . وهو أن الفضلَ يَجِبُ والتقديم ، إمَّا لمعنى غريب يَسْبِقُ إليه الشاعر فيستخرجه ، أو استعارة بعيدة

(١) في المطبوعة : « الذي روى من تفضيله مجعاً عليه » ، أسقط « قولاً » .

(٢) في المخطوطة : « معافاته » ، وفي المطبوعة : « معاناته » ، وكلتاها عديمة المعنى ، إنما هو تصحيف

يَفْطَنُ لها ، أو لطريقة في النظم يخترعها . ومعلوم أن المَعْوَل في دليل الإعجاز على النظم ، ومعلوم كذلك أن ليس الدليل في الجيء بنظم لم يوجد من قبل فقط ، بل في ذلك مضموماً إلى أن يبين ذلك « النظم » من سائر ما عُرف ويُعرف من ضروب « النظم » ، وما يُعرف أهل العصر من أنفسهم أنهم يستطيعونه ، (١) البيئونة التي لا يعرض معها شكٌ لواحد منهم أنه لا يستطيعه ، ولا يهتدى لِكُنْهِ أمره ، حتى يكونوا في / استشعارِ اليأس من أن يقدروا على مثله ، وما يجرى مَجْرَى المِثْلِ له ، على صورةٍ واحدة ، وحتّى كأن قلوبهم في ذلك قد أفرغت في قالبٍ واحد . (٢) وإذا كان الأمر كذلك لم يصحّ لهم تعلقٌ بشأن امرئ القيس حتى يدّعوا أنه سبق إلى نظمِ بانٍ من كلِّ نظمٍ عُرف لمن قبله ولمن كان معه في زمانه ، البيئونة التي ذكرنا أمرها .

٣٨٤

وهم إذا فعلوا ذلك ، ورطوا أنفسهم في أعظم ما يكون من الجهالة ، من حيث أنه يُفضى بهم إلى أن يدّعوا على من كان في زمان النبي ﷺ من الشعراء والبلغاء قاطبة الجهل بمقادير البلاغة ، والتقصان في علمها ، (٣) ولأنفسهم الزيادة عليهم ، وأن يكونوا قد استدرّكوا في نظم امرئ القيس مزيةً لم تعلمها قريش والعرب قاطبة ، ذلك لما مضى آنفاً من أن محالاً أن يكون معهم وبين أيديهم نظم يعرفون من حاله أنه مساوٍ في الشرف نظم القرآن ، ثم لا يذكرونه ولا يحتجون به على النبي ﷺ ، وهو يُخبرهم أن الذي أتى به خارج عن طوق البشر ويتجاوز قواهم .

(١) السياق : « أن يبين ذلك النظم البيئونة » .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « أفرغت في قلب واحد » ، والذي أثبتته أجود .

(٣) قوله : « ولأنفسهم » أى : وادعوا لأنفسهم ، معطوفاً على ما قبله .

هذا ، وَمَنْ يُسَلِّمُ بَأْنَ امْرَأَ القَيْسِ زَادَ فِي البَلَاغَةِ وَشَرَّفَ النَّظْمَ عَلَى نَظْمِ مَنْ
 كَانَ قَبْلَهُ ، مَا إِذَا أَعْتَبِرَ كَانَ فِي مَزِيَّةٍ قَدَّرَ القُرْآنَ عَلَى نَظْمِ مَنْ كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ
 ﷺ ؟ أَمْ مِنْ أَيْنَ لَهُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى ؟ الشَّيْءُ عِلْمُوهُ هُمْ فِي شِعْرِهِ ، بَأْنَ لَهُمْ عِنْدَ
 قِيَاسِهِ إِلَى شِعْرِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ كَأَبِي دُوَادٍ وَالْأَفْوَهِ الْأَوْدَى وَغَيْرِهِمَا ؟ أَمْ لِحَبْرِ أَنَاهُمْ ؟
 فَلْيُرَوْنَا مَكَانَهُ ، وَلَيْسَ لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، بَلْ قَدَأْتِي الحَبْرُ بِمَا يُجْهَلُهُمْ فِي هَذِهِ
 الدَّعْوَى وَيُكْذِبُهُمْ ، وَهُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ وَتَفْضِيلِهِ أَبَا دُوَادٍ بِحَضْرَةِ
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ ، ^(١) وَبَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ : « قُلْ يَا أَبَا الْأَسْوَدِ » ،
 أَفَيَكُونُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَرَفُوا لِامْرِئِ القَيْسِ المَزِيَّةَ الَّتِي ذَكَرُوهَا ، وَكَانَ فَضْلُهُ عَلَى مَنْ
 تَقَدَّمَهُ الفَضْلَ الَّذِي قَالُوهُ ، ثُمَّ يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ : « قُلْ » ، بِحَضْرَةِ
 العَرَبِ ، وَبِعَقِبِ / أَنْ تَشَاجِرُوا فِي أَشْعَرِ النَّاسِ ، فَيُؤَخَّرُهُ وَيَقْدِّمُ أَبَا دُوَادٍ ، ثُمَّ
 لَا يَسْمَعُ نَكِيرًا ، كَالَّذِي يَجِبُ فِيمَنْ قَالَ الشَّيْءَ الظَّاهِرَ بَطْلَانُهُ ، وَذَهَبَ مَذْهَبًا
 لَا مَسَاغَ لَهُ ! وَلَيْسَتْ تُذَكَّرُ أَمْثَالُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ، وَيُتَكَلَّفُ الجَوَابُ عَنْهَا ، أَنَّهَا تَأْخُذُ
 مَوْضِعًا مِنْ قَلْبِ ذِي لُبٍّ ، وَلَكِنْ الِاحْتِيَاطُ بِذِكْرِ مَا يُتَوَهَّمُ أَنْ يَسْتَرْوَحَ إِلَيْهِ
 العَرِيُّ ، وَيُعَالَطَ بِهِ الجَاهِلُ .

٣٨٥

وَإِذَا كَانَتِ الشُّبُهَةُ فِي أَصْلِ الدِّينِ ، كَانَتِ كَالدَّاءِ الَّذِي يُحْشَى مِنْهُ عَلَى
 الرُّوحِ ، وَيُخَافُ مِنْهُ عَلَى النَّفْسِ ، فَلَا يُسْتَقَلُّ قَلِيلُهُ ، وَلَا يُتَهَانُ بِالْيَسِيرِ مِنْهُ ،
 وَلَا يُتَوَهَّمُ مَكَانَ حَرَكَةٍ لَهُ إِلَّا اسْتَقْصَى النَّظْرُ فِيهِ ، وَأُعِيدَ الكَيْ عَلَى نَوَاحِيهِ ،
 وَكَالْحَيَوَانَ ذِي السَّمِّ يُعَادُ الحَجَرُ عَلَى رَأْسِهِ ، مَا دَامَ يُرَى بِهِ حِسٌّ وَإِنْ قَلَّ .
 وَاللَّهُ وَلِي العِصْمَةِ ، وَالمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ مَا نَعِيدُ وَنَبْدِي فِيهِ لِوَجْهِهِ ،
 بِفَضْلِهِ وَمَنَّةٍ .

...

٢٤ - فأعلم أنهم إذا ذكروا = في تعلقهم بالتواضع ، ومحاولتهم أن يمتنعوا من الاستدلال ، مع تسليم عجز العرب عن معارضة القرآن = من تراخي زمانه عن زمان النبي ﷺ ، كالجاحظ وأشباهه ، كانوا في ذلك أجهل ، وكان النقض عليهم أسهل . وذلك أن الشرط في نقض العادة أن يعم الأزمان كلها ، وأن يظهر على مدعى النبوة ما لم يستطيعه مملوك قَطُّ .

وأما تقدّم واحد من أهل العصر سائرهم ، ففي معنى تقدّم واحد من أهل مصر من الأمصار غيره ممن يضمه وإياه ذلك المِصرُ ، لا فضل في ذلك بين الأمصار والأعصار إذا حَقَّقَتِ النَّظْرُ ، إذ ليس بأكثر من أن واحداً زاد على جماعة معدودين في نوع من الأنواع ، فكان أعلمهم أو أكتبهم أو أشعرهم ، أو أخذهم في صنعة ، وأبهرهم في عمَلٍ من الأعمال . وليس ذلك من الإعجاز في شيء ، إنما المعجز ما عُلِمَ أنه فوق قُوَى البشر وقُدْرِهِم ، إن كان من جنس ما يقع التفاضل فيه من جهة القُدْر ، أو فوق علومهم ، إن كان من قبيل ما يتفاضل الناس فيه بالعلم والفهم . وإذا كنّا نعلم أن استمداد الجاحظ وأشباه الجاحظ من كلام العرب والبلغاء الذين تقدّموا في الأزمنة ، وأنهم فجّروا لهم ينابيع القول فاستقوا ، ومثلوا لهم مثلاً في البلاغة فأحتدوا ، إذن لم يبلغوا شأواً ما بلغ ، (١) ولم يدّر لهم من ضروع القول ما درّ ، لو أن طباعاً لم تشرب من مائهم ، (٢) ولم تغدّ بجناهم ، ولم يكن حالهم في الاكتساب منهم ، والاستمداد من ثمار قرائحهم ، وتشمم الذي فاح من روائحهم ، (٣) حال النحل التي تغتذى بأريج الأنوار وطيب الأزهار ، ومثلاً

٣٨٦

(١) غيروا ما في المخطوطة فجعلوه : « إذن لم يبلغوا شأواً ما بلغوا » ، والذي في المخطوطة صحيح كل الصحة ، وأساء الناشران إذا لم يشير إلى ما في المخطوطة .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « ولو أن طباعاً » ، الواو مفسدة للكلام .

(٣) السياق : « ولم يكن حالهم حال النحل » .

أجوافها من تلك اللطائف ، ثم تَمُجَّهَا أَرِيًّا وتَقْدِفُهَا مَادِيًّا ، (١) إذن لكان الجاحظُ وغيرُ الجاحظِ في عدادِ عامَّةِ زمانِهِم الذين لم يَرُؤُوا ، ولم يَحْفَظُوا ، ولم يَتَّبِعُوا كَلَامَ الأَوَّلِينَ ، من لَدُنْ ظَهَرَ الشَّعْرُ وَكَانَ الخِطَابَةُ إلى وقتِهِم الذي هم فيه ، (٢) ولم يَعْرِفُوا إلا ما يَتَكَلَّمُ به آباؤُهُم وإخوانُهُم ومساكنُهُم في الدارِ والمَحَلَّةِ ، أو كانوا لا يَزِيدُونَ عَلَيْهِم إن زادوا إلا بِمَقْدَارٍ معلومٍ . فَمِنْ أعْظَمِ الجَهْلِ وأشدِّ الغَبَاوَةِ ، أن يُجْعَلَ تَقْدِمُ أَحَدِهِم لأهل زمانه من باب نَقْضِ العادة ، وإن يُعَدَّ مَعَدَّ المُعْجِزِ . (٣)

...

٢٥ - فَمَثَلُ هذه الطبقةِ إِذْنُ مع الصَّدْرِ الأَوَّلِ ، وقياس هؤلاء الخَلْفِ مع أولئك السَّلَفِ ، ما جرى بين ابن مِيَادَةَ وَعِقَالِ ، (٤) قال ابن ميادة :

فَجَرْنَا يَنَابِيعَ الكَلَامِ وَبَحْرَهُ فَاصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبُحُ
وَمَا الشُّعْرُ إلا شِعْرُ قَيْسٍ وَخِنْدِفٍ وَقَوْلُ سِوَاهُمْ كَلْفَةٌ وَتَمْلُحُ
فقال عقالُ يجيبه :

ألا أبلغ الرِّمَاحَ نَقْضَ مَقَالَةٍ بِهَا خَطَلُ الرِّمَاحِ أَوْ كَانَ يَمْرَحُ (٥)
لقد خَرَقَ الحَيُّ اليَمَانُونَ قَبْلَهُمْ بُحُورَ الكَلَامِ تُسْتَقَى وَهِيَ طُفْحُ
وقد عَلِمُوا مَنْ بَعْدَهُمْ فَتَعَلَّمُوا وَهُمْ أَعْرَبُوا هذا الكَلَامَ وَأَوْضَحُوا
فَللسَّابِقِينَ الفضلُ لا تُنْكَرُونَهُ وَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِمْ تَبَجُّحُ

(١) في المطبوعة: «مذياً»، أساء فقير ما في المخطوطة، و«الأرى»، العسل. و«المادى»، العسل الأبيض.

(٢) في المطبوعة: «وكانت الخطابة»، والذي في المخطوطة لا غبار عليه.

(٣) في المخطوطة: «معد العجز».

(٤) سلف شعر ابن ميادة وعقال في دلائل الإعجاز: ٥٩٠، ٥٩١، مع بعض الاختلاف هنا في

حروف منه.

(٥) في المخطوطة والمطبوعة: «أو كاد يمزح»، وهي تصحيف.

٢٦ - وفي الذي قَدِّمَتْ في أوَّلِ الجُزءِ مُفْتَتِحَ هذه الرسالة من قَوْلِ خالد

ابن صَفْوَانَ : « كَيْفَ نُجَارِيهِمْ / ، وَإِنَّمَا نُحْكِيهِمْ » ، ^(١) وما أَتْبَعْتُهُ من قول الجاحظ ٣٨٧
في شأنِ العَرَبِ ، وفي أَنَّ الاقْتِدَاءَ بِهِمُ وَالْأَخْذَ مِنْهُمُ وَالتَّسْلِيمَ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُ
أَشْعُرُ النَّاسِ وَأَرْفَعُهُمْ فِي الْبَيَانِ أَنْ يُضَاهِيَهُمْ ، ويقول مثل الذي قالوه في جودة
السَّبْكِ وَالتَّنْحَتِ ، وَكَثْرَةِ الْمَاءِ وَالرَّوْتِقِ ، إِلَّا فِي الْيَسِيرِ = ^(٢) غِنَىً لِلْعَاقِلِ وَكِفَايَةً ،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَجَاهَلَ مُتَجَاهِلٌ فَيَدْعِي فِي الْجَاحِظِ وَأَمْثَالِهِ فَضْلاً لَمْ يَدْعُوهُ
لَأَنْفُسِهِمْ ، أَوْ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ ضَامُوا أَنْفُسَهُمْ تَعْصِباً لِلْعَرَبِ ، فَتَشَاهَدُوا لَهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا
عَرَفُوا ، وَتَوَاصَفُوهَا بِمِزْيَةٍ [وَمِمَّا] لَمْ يَعْلَمُوا ، ^(٣) فَيَفْتَحَ بِذَلِكَ بَاباً مِنَ الرَّكَائِكَ
وَالسُّخْفِ لَا يُجَابُ عَنْ مِثْلِهِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ بِالْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ ، فَضْلاً عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ .

...

٢٧ - وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ خُيِّلَ إِلَى قَوْمٍ مِنْ جُهَالِ الْمُلْحَدَةِ ، ^(٤) أَنَّهُ كَانَ فِي

الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْبُلْغَاءِ كَالْجَاحِظِ وَأَشْبَاهِ الْجَاحِظِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ
فَتَرَكَ خَوْفاً ، أَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ ثُمَّ أَخْفَوْهُ ، لَمْ يُتَصَوَّرْ تَخْيِيلُهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْتَحِمُوا
هَذِهِ الْجَهَالَةَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا ، أَعْنَى أَنَّ يَزْعُمُوا أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ أَفْصَحَ وَأَبْلَغَ مِنْ
بُلْغَاءِ قُرَيْشٍ وَخَطْبَائِهِمْ ، وَأَنَّ خَطْبِيَهُمْ كَانَ أَخْطَبَ مِنْ قُسِّ وَسَحْبَانَ ، وَشَاعِرَهُمْ
أَشْعَرَ مِنْ أَمْرِئِ الْقَيْسِ وَمِنْ كُلِّ شَاعِرٍ كَانَ فِي الْعَرَبِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ صَانِعُوا النَّاسَ ،

(١) مضى كلام خالد ، والجاحظ في الفقرة رقم : ٣

(٢) السياق : « وفي الذي قدمت غنى وكفاية » .

(٣) جعلها الناشران : « بمزية لم يعلموها » ، والذي أثبتته بين القوسين يقيم الكلام على الدُّرْبِ .

(٤) غيرها الناشران فكتبنا : « الملاحدة » بلا علة .

فمعنوا أنفسهم الفضيلة ونحلوها العرب . وذلك أن محالاً أن يعتقدوا فيهم ، أغنى في العرب ، ما اعتقده الناس ، وفي أنفسهم ما أفصحوا به من القصور عن مداناتهم ، وشدة الانحطاط عنهم ، ثم أن يستطيعوا ما لم يستطيعه العرب ، (١) ويكملوا ما لم يكملوا له .

ومن هذا الذي يشك في بطلان دعوى من بلغ بالمصلى غاية وقد انقطع السابق ، (٢) وزعم في الناقص الجذق أنه استقل بشيء عني به المشهود له بالجذق والتقدم ؟ هذا ما لا يدور في خلد ، ولا تعتقد له صورة في وهم ، فأعرف ذلك .

...

(١) في المخطوطة : « ثم يستطيعوا » ، بإسقاط « أن » سهواً .

(٢) في المخطوطة : « من بلغ بالمصلى غاية قد انقطع السابق » ، فزاد في المطبوعة فقال : « السابق [عليها] » . وليس موضع فساد الجملة في هذا ، بل في إسقاط الواو من « وقد انقطع » ، وسياق ما يأتي يدل على صواب ما أثبت . و « المصلى » من الخيل هو الذي يجيء بعد الفرس « السابق » عند السباق في الحلبة .

فَصْلٌ

في فنٍّ آخر من السؤال (١)

٢٨ - وهو أن يقولوا: إنا قد علمنا من عادات الناس وطبائعهم أن الواحد منهم ثواتيه العبارة، ويُطِيعه اللَّفْظُ في صِنْفٍ / من المعاني، ثمَّ يمتنع عليه مثل تلك العبارة وذاك اللَّفْظِ في صِنْفٍ آخَرَ. (١)

فقد يكون الرجل، كما لا يخفى، في المديح أشعر منه في المرثي، وفي العزل واللَّهُو والصيد أنفَذَ منه في الحكَم الآداب، وتراه يَسْتَطِيع في الأوصاف والتشبيهاً ما لا يستطيع مثله في سائر المعاني، وترى الكاتب وهو في الإخوانيات أبلغ منه في السُّلْطانيات، وبالعكس. هذا أمرٌ معروفٌ ظاهر لا يشْتَبِه. وإذا كان كذلك، فلعلَّ العَجَزَ الذي ظهر فيهم عن مُعارضة القرآن، لم يظهر لأنهم لا يستطيعون مثل ذلك التَّنْظِم، ولكن لأنهم لا يستطيعونه في مثل معاني القرآن. وأعلم أن هذا السؤال يَجِيء لهم على وجهٍ آخر، وفي صورةٍ أخرى، وأنا أستقصيه، حتى إذا وَقَعَ الجوابُ عنه وَقَعَ عن جُمْلَتِهِ، وكان الحَسَنُ في الداء كله. وذاك أن يقولوا: إنه لا تَصِحُّ المطالبة إلا بما يُتَصَوَّر وجوده، وما يَدْخُلُ في حيز الممكن، وإنا لنعلم من حال المعاني أن الشاعِرَ يَسْبِقُ في الكثير منها إلى عبارة يُعَلِّمُ ضرورةً أنها لا يَجِيءُ في ذلك المعنى إلا ما هو دُونُهَا ومُنْحَطٌّ عنها، حتى يُقْضَى له بأنَّه قد غلبَ عليه واستبدَّ به، كما قَضَى الجاحظ لبشار في قوله:

كَانَ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا نَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ

(١) أسقط الناشران «ثم»، من قوله: «ثم يمتنع»؟ وغيراً أيضاً ما في المخطوطة، وكتبا: «في جزء آخر»، ولا أدري لِمَ.

فإنه أنشد هذا البيت مع نظائره ثم قال : « وهذا المعنى قد غلب عليه
بَشَارٌ ، كما غلب عنتره على قوله :

وَحَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ غَرْدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ الْمُتَرْتِمِ
هَزِجًا يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ قَدَحَ الْمُكَبِّ عَلَى الزَّنَادِ الْأَجْدَمِ

قال : فلو أن أمراً القيس عَرَضَ لَمَذَهَبِ عنتره في هذا لَأَفْتَضَحَ . (١)

= وليس ذلك لأن بشاراً وعنتره قد أوتيا في علم النظم جملة ما لم يُوتَ
غيرهما ، ولكن لأنه إذا كان في مكان حَبِيءٍ فَعَثَّرَ عليه إنسانٌ وأخذه ، لم يَنُقْ لغيره
مرامٍ في ذلك المكان ، وإذا لم يَكُنْ في الصَّدْفَةِ إلا جوهرة واحدة / ، فَعَمَدَ إليها عامداً
فَشَقَّهَا عنها ، آسْتَحَالَ أَنْ يَسْتَامَ هو أو غيره إِخْرَاجَ جَوْهَرَةٍ أُخْرَى من تلك
الصَّدْفَةِ . وما هذا سبيله في الشعر كثير لا يَخْفَى على من مارس هذا الشأن . فمن
البيِّن في ذلك قول القطامي :

فَهَنَّ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصَيِّنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي (٢)

وقول ابن حازم :

كَفَاكَ بِالشَّيْبِ ذَنْباً عِنْدَ غَانِيَةٍ ، وَبِالشَّبَابِ شَفِيحاً أَيُّهَا الرَّجُلُ (٣)

(١) كلام الجاحظ في الحيوان ٣ : ١٢٧ ، وبيت بشار مضى في الدلائل ، وبيتا عنتره في معلقته

وديوانه .

(٢) البيت في ديوانه .

(٣) لمحمد بن حازم الباهلي ، وكُنْيَتُهُ أبو جعفر ، وفي ديوانه المعاني ٢ : ١٥٢ « لأبي حازم الباهلي » ،
خطأ . وفي المخطوطة « أبي حازم » ، خطأ أيضاً ، صوابه « ابن حازم » كما كتبت ، وهذا الشعر في الأغاني
١٤ : ٩٤ ، (الدار) ثلاثة عشر بيتاً ، وانظر أيضاً أمالي الشريف المرتضى ١ : ٦٠٦ ، وسمط اللآلي :
٣٣٦ ، وتخريجها ، وقال ابن الأعرابي وذكر هذا الشعر كله : « أحسن ما قال المحدثون من شعراء هذا
الزمان ، في مدح الشباب ودم الشيب » .

وقول عبد الرحمن بن حسان :

لَمْ تُفْتَحْ شَمْسُ النَّهَارِ بِشَيْءٍ غَيْرَ أَنَّ الشَّبَابَ لَيْسَ يَدُومُ (١)

وقول البحترى :

عَرِيقُونَ فِي الْإِفْضَالِ يُؤْتِنُ النَّدَى لِنَاشِئِهِمْ مِنْ حَيْثُ يُؤْتِنُ الْعُمُرُ (٢)

لا ينظر في هذا وأشباهه عارف إلا علم أنه لا يوجد في المعنى الذي يرى مثله ، وأن الأمر قد بلغ غايته ، وأن لم يبق للطالب مطلب .

٢٩ - وكذلك السبيل في المنثور من الكلام ، فإنك تجد فيه متى شئت فصلاً تعلم أن لن يستطاع في معانيها مثلها ، فمما لا يخفى أنه كذلك قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضوان الله عليه : « قِيمَةُ كُلِّ أَمْرٍ مَا يُحْسِنُهُ » ، وقول الحسن رحمه الله عليه : « مَا رَأَيْتُ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ أَشْبَهَ بِشَكِّ لَا يَقِينٍ فِيهِ مِنَ الْمَوْتِ » . ولن تعد ذلك إذا تأملت كلام البلغاء ونظرت في الرسائل .

ومن أخص شيء بأن يطلب ذلك فيه ، الكتب المتبذرة الموضوع في العلوم المستخرجة ، فإننا نجد أربابها قد سبقوا في فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم ، أعيا من بعدهم أن يطلبوا مثله ، أو يجيئوا بشبهه له ، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها ، ويؤدوا ألفاظهم فيها على نظامها وكما هي . (٣)

وذلك ما كان مثل قول سيبويه في أول الكتاب :

(١) ليس لعبد الرحمن بن حسان هو لأبيه حسان بن ثابت في ديوانه .

(٢) مضى في دلائل الإعجاز رقم : ٥٧١

(٣) في المطبوعة : « ويردوا ألفاظهم » ، لا يُدرى لم غير النص .

« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحدات الأسماء ، وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » . (١)

= لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يُوازنه أو يُدانيه ، أو يقع قريباً منه ، ولا يقع في الوهم / أيضاً أن ذلك يُستطاع . أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه ٣٩٠ قولهم : « والفعل ينقسمُ بأقسام الزمان ، ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ » ، وليس يخفى ضعف هذا في جنبه وقصوره عنه . ومثله قوله : (٢)

« كأنهم يُقدِّمون الذي بيأته أهمُّ لهم ، وهم بشأنه أعتى ، وإن كنا جميعاً يهَمَّانهم ويعينانهم » .

...

٣٠ - وإذا كان الأمر كذلك ، لم يمتنع أن يكون سبيل لفظ القرآن ونظمه هذا السبيل ، (٣) وأن يكون عجزهم عن أن يأتوا بمثله في طريق العجز عما ذكرنا ومثلنا . فهذا جملة ما يجيء لهم في هذا الضرب من التعلق قد استوفيته . وإذا قد عرفته ، فأسمع الجواب عنه ، فإنه يُسقطه عنك دفعة ، ويحسبه عنك حسماً . (٤)

...

(١) سبويه ١ : ٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « ومثله قولهم » ، وهو سهو من الناسخ ، وهذا القول هو قول سبويه في الكتاب ١ : ١٥ ، ونقله عبد القاهر قبل ذلك في دلائل الإعجاز ، انظر الفقرة رقم : ١٠٠

(٣) من أغرب تصحيح كسبه كاتب هذه النسخة أن كتب مكان « القرآن » : « الفراق » ، كيف فعل هذا ؟ وسيأتي أغرب منه بعد قليل .

(٤) هذا جواب السؤال الذي بدأه في رقم : ٢٨

٣١ - وأعلم أنهم في هذا كرامٍ قد أضلَّ الهدفَ ، وبأن قد زال عن القاعدة ، وذلك أنه سؤال لا يتَّجِه حتى يُقدَّر أن التَّحدَى كان إلى أن يُعبَّروا عن معاني القرآن أنفُسها وأبعاينها بلفظ يُشبه لفظه ، ونظْم يُوازي نظمه . وهذا تقدير باطل ، فإنَّ التَّحدَى كان إلى أن يجيئوا في أيِّ معنى شاءوا من المعاني بنظم يبلِّغ نظم القرآن في الشرف أو يقرب منه . يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) سورة هود: ١١٣ ، أي مثله في النظم ، وليكن المعنى مُفْتَرِيَّ كما قلتم ، (١) فلا إلى المعنى دُعِيْتُمْ ، ولكن إلى النَّظْم . وإذا كان كذلك ، كان بيننا أنه بناءً على غير أساس ، ورَمَى من غير مَرْمَى ، لأنه قياس ما امتنعت فيه المعارضة من جهة وفي شيء مخصوص ، على ما امتنعت معارضته من الجهات كلها وفي الأشياء أجمعها .

فلو كان إذ سبق الخليل وسيبويه في معاني النحو إلى ما سبقا إليه من اللفظ والنظم ، لم يسبق الجاحظ في معانيه التي وضع كُتبه لها إلى ما يُوازي ذلك ويُضاهيه ، أو كان بشارًا إذ سبق في معناه إلى ما سبق إليه ، لم يوجد مثل نظمه فيه لشاعر في شيء من المعاني = لكان لهم في ذلك متعلق . فأما وليس من نظم يقال : « إنه لم يسبق إليه » في معنى ، إلاَّ ويوجد أمثاله أو خير منه في معاني / آخر ، فمن أشدَّ المُحال وأبينه الاعتراضُ به .

٣٩١

وأعلم أننا لو سلَّمنا لهم الذي ظنَّوه على بطلانه ، من أن التَّحدَى كان إلى أن يُعبَّر عن أنفُس معاني القرآن بما يشبه لفظه ونظمه ، لم نَعْدَم الحِجَا ج معهم ، وأن يكون لنا عليهم كلامٌ في الذي تعلقوا به ، ودفع لهم عنه . إلاَّ أن العلماء آثروا أن يكون الجواب من الوجه الذي ذكرتُ ، إذ كان وفق ما نُصَّ عليه في التنزيل ، وكان

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لما قلتم » .

فيه سدُّ البابِ وحسُّمُ الشُّبهِ جُمْلَةٌ . ومن ضَعْفِ الرَّأْيِ أَنْ تَسْلُكَ طَرِيقاً يَعْمُضُ ،
وَقَدْ وَجَدْتَ السَّنَنَ اللَّاجِبَ ، وَأَنْ تُطَاوَلَ المَرِيضَ فِي عِلَاجِكَ ، وَمَعَكَ الدَّوَاءُ الَّذِي
يَشْفِي مِنْ كَثْبٍ ، وَأَنْ تُرْخِي مِنْ خِنَاقِ الحَصْمِ ، وَفِي قُدْرَتِكَ أَلَّا يَمْلِكَ نَفْساً ،
وَلَا يَسْتَطِيعُ نَطْقاً .

...

٣٢ - ثُمَّ إِنْ أُرِدْتَ أَنْ تَكَلِّمَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ ذَلِكَ ، فَالطَّرِيقُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ
عَلَى أَوَّلِ كَلَامِهِمْ حَيْثُ قَالُوا : « إِنَّا رَأَيْنَا الرَّجُلَ يَكُونُ فِي نَوْعِ أَشْعَرٍ ، وَعَلَى جَوْدَةٍ
الْفِظِ وَالنَّظْمِ أَقْدَرَ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ » (١) = (٢) إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا أَوَّلَ شَيْءٍ أَنْكُمْ
حَرَّفْتُمْ كَلَامَ النَّاسِ فِي هَذَا عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَإِنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا الحَالَ فِي تَقْدِيمِهِمُ الشَّاعِرَ
فِي فَرْقٍ مِنَ الفُنُونِ ، وَجَدْنَا هُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ فِي مَعَانِي ذَلِكَ
الْفَرْقِ مَا لَمْ يُخَرِّجْهُ غَيْرُهُ ، وَاتَّسَعَ لِمَا [لَمْ] يَتَّسَعُ لَهُ مَنْ سِوَاهُ . فَإِذَا قَالُوا : « هُوَ
أَنْسَبُ النَّاسِ » ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ فَطِنَ فِي مَعَانِي الغَزْلِ [وَمَا] يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الوُجُودِ
وَفَرَطِ الحُبِّ وَالهَيْمَانِ لِمَا لَمْ يَفْطِنُ لَهُ غَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا : « أَمْدَحُ ، أَوْ أَهْجِي » ،
فَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ اهْتَدَى فِي مَعَانِي الزَّيْنِ وَالشَّيْنِ وَفِي التَّحْسِينِ وَالتَّهْجِينَ إِلَى مَا لَمْ يَهْتَدِ
إِلَيْهِ نَظْرَاؤُهُ ، وَلَوْ كَانُوا فِي اللفظِ وَالنَّظْمِ يَذْهَبُونَ ، لَكَانَ مُحَالاً أَنْ يَقُولُوا : « هُوَ
أَنْسَبُ » ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي صِفَةِ اللفظِ وَالنَّظْمِ مُحَالٌ . وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ أَنْ لَمْ
يَكُنْ قَوْلُ جَرِيرٍ :

أَسْتَمُّ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأُنْدَى العَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ (٣)

(١) في المطبوعة : « وعلى حوك اللفظ والنظم » ، لا أدري لِمَ غيروا ما في المخطوطة .

(٢) قوله : « إنَّه ينبغي » ، هو بدء الردِّ على قولهم .

(٣) البيت في ديوانه .

أمدح بيت عند من قال ذلك ، من أجل لفظه ونظمه ، وإن ذلك كان من أجل معناه ؟ هذا ما لا معنى لزيادة القول فيه .

...

٣٣ - فإن قالوا : / هُم ، وإن كانوا قد أرادوا المعنى في قولهم : « هذا أمدح ، وذلك أهجى ، وهذا أنسب ، وذلك أوصف » ، فإنه لن تتسع المعاني حتى تتسع الألفاظ ، ولن تقع مواقعها المؤثرة حتى يحسن النظم . وإذا كان كذلك ، فموضوعنا منه بحاله . (١) ثم ليس بمنكر ولا مجهول أن يكون لفظ الشاعر ونظمه إذا تعاطى المدح ، أحسن وأفضل منهما إذا هو هجا أو نسب .

٣٩٢

قيل : إننا ندع النزاع في هذا ونسلمه لكم ، فأخبرونا عن معاني القرآن ، (٢) أهى صنف واحد أم أصناف ؟ فإن قلتم : « صنف واحد » ، تجاهلتم ، فقد علمنا الحجاج والبراهين ، والحكم والآداب ، والترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والوصف والتشبيه والأمثال ، وذكر الأمم والقرون واقتصاص أحوالهم ، والتبأ عما جرى بينهم وبين الأنبياء عليهم السلام ، وما لا يخصى ولا يعد .

وإن قلتم : « هي أصناف » ، كما لا بد منه .

قيل لكم : فقد كان ينبغي لشعراء العرب وبلغائها أن يعمد كل منهم إلى الصنف الذى تنفذ قريحته فيه فيعارضه ، وأن يجعلوا الأمر فى ذلك قسمة بينهم . وفى هذا كفاية لمن عقل .

...

(١) فى المخطوطة والمطبوعة : « موضعنا منه » ، بغير فاء ، سهو .

(٢) كتب فى المخطوطة : « معاني الأقران » ، مكان « القرآن » ، وهذا عجب ! وانظر التعليق

٣٤ - وأما قولهم : « إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْ يَسْبِقَ الشَّاعِرُ فِي الْمَعْنَى إِلَى ضَرْبٍ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى أَبَدًا إِلَى مَا هُوَ مُنْحَطٌّ عَنْهُ » فإنه ينبغي أن يُقَالَ لهم : قد سلّمنا أن الأمر كما قلتم وعلمتم ، أفعلتم شاعراً أو غير شاعر عمّد إلى ما لا يُحصَى كثرةً من المعاني ، فتأتى له في جميعها لفظاً أو نظماً أعيا الناس أن يستطيعوا مثله ، أو يجِدُوهُ لمن تقدّمهم ؟ أم ذلك شيء يتفق للشاعر ، من كل مئة بيتٍ يقولها ، في بيتٍ ؟ ولعل [غير] الشاعر على قياس ذلك . وإذا كان لا بُدَّ من الاعتراف بالثاني من الأمرين ، وهو أن لا يكون إلا نادراً وفي القليل ، فقد ثبت إعجاز القرآن بنفس ما راموا به دفعه ، من حيث كان النظم الذي لا يُقدَّر على مثله قد جاء منه فيما لا يُحصَى كثرةً من المعاني .

...

٣٥ - وهكذا القول في الفصول التي ذكروا أنه لم / يُوجد أمثالها في ٣٩٣ معانيها ، (١) لأنها لا تستمر ولا تكثر ، ولكنك تجدها كالفصوص الثمينة والوسائط النفيسة وأفراد الجواهر ، (٢) تعدُّ كثيراً حتى ترى واحداً . فهذا وشبهه من القول في دفعهم = مع تسليم ما ظنوه من أن التحدى كان إلى أن يُعبّر عن معاني القرآن أنفسها = ممكن غير متعذر ، إلا أن الأولى أن يلزم الجدُّ الظاهر ، (٣) وأن لا يُجابوا إلى ما قالوه من أن التحدى كان إلى أن يوتى في أنفس معانيه بنظم ولفظ

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « لم يوجب أمثالها » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٢) « الوسائط » جمع « واسطة » ، و « واسطة القلادة » ، هي الجوهرة التي تكون في وسط الكُرْس المنظوم ، و « الكُرْس » ، نظم القلادة .

(٣) « الجدُّ » ، الطريق المستوى الواضح .

يُشَابِهَهُ وَيُسَاوِيهِ ، وَيُجَزَمُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ تُحَدِّثُوا إِلَى أَنْ يَجِئُوا فِي أَيْ مَعْنَى أَرَادُوا مُطْلَقاً غَيْرَ مُقَيَّدٍ ، وَمُوسَعاً عَلَيْهِمْ غَيْرَ مُضَيَّقٍ ، بِمَا يَشْبِهُ نَظْمَ الْقُرْآنِ أَوْ يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ .

...

٣٦ - وَمِمَّا يُحِيلُ أَنْ يَكُونَ التَّحَدَّى قَدْ كَانَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ وَمَعَ الشَّرْطِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ ، أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ كَانَتْ تَعْرِفُ « الْمُعَارِضَةَ » مَا هِيَ وَمَا شَرْطُهَا ، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَدَلَ بِهِمْ فِي تَحَدِّيهِ لَهُمْ إِلَى مَا لَا يُطَالَبُ بِمِثْلِهِ ، لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولُوا : « إِنَّكَ قَدْ ظَلَمْتَنَا ، وَشَرَطْتَ فِي مُعَارِضَةِ الَّذِي جِئْتَ بِهِ مَا لَا يُشْتَرَطُ ، أَوْ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يُشْتَرَطَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ النَّظْمُ الَّذِي تُعَارِضُ بِهِ فِي أَنْفُسِ مَعَانِي هَذَا الَّذِي تَحَدَّيْتَ إِلَى مُعَارِضَتِهِ ، فَدَعْنَا هَذَا الشَّرْطَ ، ثُمَّ أَطْلَبْنَا فِئَانًا تُرِيكَ حِينَئِذٍ مِمَّا قَالَهُ الْأَوْلُونَ وَقُلْنَا هَـ وَمَا نَقُولُهُ فِي الْمُسْتَأْنَفِ ، مَا يُوَازِي نَظْمَ مَا جِئْتَ بِهِ فِي الشَّرْفِ وَالْفَضْلِ وَيُضَاهِيهِ ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْهُ » . وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أُذُنٌ تَعِي ، وَقَلْبٌ يَعْقِلُ .

...

قَدْ تَمَّ الَّذِي أَرَدْتُهُ فِي جَوَابِ سَوَالِهِمْ ، وَبَانَ بُطْلَانُهُ بَيَانًا لَا يَبْقَى مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَيْءٌ لِنَازِرٍ ، إِذَا هُوَ نَصَحَ نَفْسَهُ وَأَذَكَى حِسَّهُ ، وَنَظَرَ نَظْرَ مَنْ يَرِيدُ الدِّينَ ، وَيَرْجُو مِمَّا عِنْدَ اللَّهِ ، وَيُرِيدُ فِيمَا يَقُولُ وَيَعْمَلُ وَجْهَهُ تَقَدَّسَ اسْمُهُ ، وَإِلَيْهِ تَرْغَبُ فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فِي كُلِّ مَا نُنْتَجِيهِ وَنَنْظُرُ فِيهِ ، بِفَضْلِهِ وَمِنَّةِ وَرَحْمَتِهِ ، إِنَّهُ عَلِيُّ مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقِّ حَمْدِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ .

...

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَصْلٌ

في الذي يَلْزَمُ القائلين بالصِّرفَة

٣٧ - أعلم أنَّ الذي يَقَعُ في الظنِّ من حديث القول بالصِّرفَة ، أن يكون الذي ابتداءً القول بها ابتداءً على تَوْهُمٍ أن التَّحَدِّيَّ كان إلى أن يُعَبَّرَ عن أنْفُسِ معاني القرآن بمثل لفظه ونَظْمِهِ ، دون أن يكون قد أُطْلِقَ لَهُمُ وخُيِّرُوا في المعاني كُلِّهَا . ذاك لأنَّ في القول بها على غَيْرِ هذا الوجه أموراً شنيعة ، يَبْعُدُ أن يرتكبها العاقل ويدخل فيها . وذاك أنه يَلْزَمُ عليه أن تكون العربُ قد تراجعت حالها في البلاغة والبيان ، وفي جَوْدَةِ النظم وشرف اللفظ = وأن يكونوا قد نَقَصُوا في قرائحهم وأذهانهم ، وعَدِمُوا الكثير مما كانوا يستطيعون = وأن تكون أشعارهم التي قالوها ، والخطبُ التي قاموا بها ، وكلُّ كلام احتفلوا فيه ، (١) من بَعْدُ أن أُوحِيَ إلى النبي ﷺ ، وتُحَدَّثُوا إلى معارضة القرآن = (٢) قاصرة عما سُمِعَ منهم من قبل ذلك القُصُورِ الشديد ، وأن يكون قد ضاق عليهم في الجُمْلَةِ مَجَالٌ قد كان يَتَسَّعُ لهم ، ونَضَبَتْ عنهم موادُّ قد كانت تغزُرُ ، (٣) وخذلتهم قُوَى قد كانوا يَصُولُونَ بها ، وأن تكون أشعارُ شعراء النبي ﷺ التي قالوها في مدحه عليه السلام وفي الرد على المشركين = ناقصة متقاصرة عن شعرهم في الجاهلية ، وأن يُشَكَّ في الذي رُوِيَ في شأن حسان من نحو

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وكل كلام اختلفوا فيه » ، وهو لا معنى له .

(٢) السياق : « وأن تكون أشعارهم التي قالوها ... قاصرة عما سمع منهم » .

(٣) غير ما في المخطوطة ، وكتب « موارد قد كانت » .

قوله عليه السلام : (١) « قُلْ وَرُوحُ الْقُدُسِ مَعَكَ » ، (٢) لأنه لا يكونُ مُعَانًا مُؤَيَّدًا من عند الله ، وهو يَعْدَمُ مِمَّا كَانَ يَجِدُهُ قَبْلُ كَثِيرًا ، وَيَتَقَصَّرُ أَنْفُ حَالِهِ عَنِ السَّالِفِ مِنْهَا تَقَاصِرًا شَدِيدًا . (٣)

...

٣٨ - فَإِنْ قَالُوا : إِنَّهُ تُقْصَانٌ حَدَّثَ فِي فَصَاحَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرُوا بِهِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَلَمْ تُقَمَّ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونُوا قَدْ عَدِمُوا شَيْئًا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْرِفُونَهَا لِأَنفُسِهِمْ قَبْلَ التَّحَدُّي بِالْقُرْآنِ وَالِدَعَاءِ إِلَى مَعَارَضَتِهِ ، وَبَيَّنَّ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَدِمُوا ذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ يَعْلَمُوا / أَنَّهُمْ قَدْ عَدِمُوهُ . ذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَةَ بَزَعِيهِمْ إِنَّمَا كَانَتْ فِي الْمَنْعِ مِنْ نَظْمٍ وَلَفْظٍ قَدْ كَانَ لَهُمْ مُمَكِّنًا قَبْلَ أَنْ تُحَدِّثُوا ، وَلَا يَكُونُ مَنَعٌ حَتَّى يُرَامَ الْمَنْعُ ، (٤) وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُرَوِّمَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ وَلَا يَعْلُمُهُ ، وَيَقْصِدُ فِي قَوْلِهِ لَهُ وَفَعَلَ إِلَى أَنْ يَجِيءَ بِهِ عَلَى وَصْفٍ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْوَصْفَ وَلَا يُتَصَوَّرُهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ . وَإِذَا جَعَلْنَاهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ كَلَامَهُمُ الَّذِي يَتَكَلَّمُونَ بِهِ الْيَوْمَ قَاصِرٌ عَنِ الَّذِي تَكَلَّمُوا بِهِ أَمْسًا ، وَأَنَّ قَدْ أَمْتَنَعَ عَلَيْهِمْ فِي النَّظْمِ شَيْءٌ كَانَ يُوَاتِيهِمْ ، وَسَلَبُوا مِنْهُ مَعْنَى قَدْ كَانَ لَهُمْ حَاصِلًا = (٥) اسْتِحَالَ

٣٩٥

(١) غير ما في المخطوطة وكتب « الذي روى عن شأن حسان » .

(٢) هو أحد ألفاظ الحديث الذي رواه البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب دواوين السنة : « اللهم أيده بروح القدس » .

(٣) « أنْفُ الشَّيْءِ » ، أوله وابتداؤه .

(٤) في المخطوطة : « حتى يراهم المنوع » ، وصححه في المطبوعة .

(٥) السياق : « إذا جعلناهم لا يعلمون ... استحَالَ » .

أن يعلموا أنّ لنظم القرآن فضلاً على كلامهم الذي يُسْمَع منهم ، وعلى النّظم الواهن الباقي لهم ، (١) ذاك لأنّ عُذَرَ القائل بالصرّفة ، أنّ كلامهم قَبْلَ أن تُحَدِّثُوا قد كان مثل نّظم القرآن ، ومُوازياً له ، وفي مبلغه من الفصاحة .

...

٣٩ - وإذا كان كذلك ، لم يُتَصَوَّرَ أن يعلموا أنّ للقرآن مزيةً على كلامهم ، وعندهم أنّ كلامهم باقٍ على ما كان عليه في القديم لم ينقُص ولم يدخُلْه تحلّل . وإذا لم يُتَصَوَّرَ أن يعلموا أنّ للقرآن مزيةً على ما يقولونه ويُقدِّرون عليه في الوقت ، (٢) لم يُتَصَوَّرَ أن يُحاوِلُوا تلك المزية ، وإذا لم يحاولوها لم يُحسُّوا بالمنع منها والعجز عن نيلها ، وإذا لم يُحسُّوا بالعجز والمنع لم تقم عليهم حُجَّةٌ به . فالذي يُعَقِّلُ إذنً مع هذه الحال ، أن يعتقدوا أنهم قد عارضوا القرآن وتكلّموا بما يُوازيه ويَجْرِي مَجْرَى المِثْلِ له ، من حيث أنه إذا كان عندهم أنّ كلامهم باقٍ على ما كان عليه في الأصل وقَبْلَ نزول القرآن ، وكان كلامهم إذ ذاك في حدِّ المِثْلِ والمساوي للقرآن ، فواجبٌ مع هذا الاعتقاد أن يعتقدوا أنّ في جملة ما يقولونه في الوقت ويقدرّون عليه ، ما يُشْبِهُ القرآن ويُوازيه .

...

٤٠ - وأعلم أنّه يَلزِمُهُم أن يَقضُوا في النبيّ ﷺ بما قَضُوا في العرب ، من

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وعلى النظم الزاهر الباقي لهم » ، وهو غير مستقيم . و « الواهن » ،

الذي أصابه الوهن ، وهو الضعيف .

(٢) غيره في المطبوعة ، فكتب : « في الرتب » وهو فساد ، وقوله : « في الوقت » ، يعني : الآن ،

وسياق مثله بعد أسطر على الصواب .

دخول النَّقْصِ على فصاحتهم ، وتَرَاجُعِ الحَالِ بهم في البيان ، وأن تكون النُّبُوَّةُ قد أوجبت أن يُمنَع شَطْرًا من بيانه ، وكثيراً مما عُرِفَ له قبلها من شَرَفِ اللَّفْظِ وحُسْنِ النَّظْمِ . / ذاك لأنهم إذا لم يقولوا ذلك ، حصل منه أن يكون عليه السلام قد تلا عليهم : (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) (سورة الإسراء : ٨٨) ، (١) في حالٍ هو يستطيع فيها أن يجيء بمثل القرآن ويقدر عليه ، ويتكلم ببعض ما يوازيه في شَرَفِ اللَّفْظِ وعُلُوِّ النَّظْمِ . اللهم إلا أن يقتحموا جهالةً أخرى ، فيزعموا أنه عليه السلام قد كان في الأصل دُونَهُمْ في الفصاحة ، وأنَّ الفضلَ والمزية التي بها كان كلامهم قبل نزول القرآن في مِثْل لَفْظِهِ ونَظْمِهِ ، قد كان لبغاء العرب دون النبي ﷺ . وإذا قالوا ذلك ، كانوا قد خرجوا من قَبِيحِ القَوْلِ إلى مثله ، فلم يشكَّ أحدٌ أنه ﷺ لم يكن منقوصاً في الفصاحة ، بل الذي أتت به الأخبار أنه ﷺ كان أفصح العرب .

...

٤١ - ومما يلزمهم على أصل المقالة أنه كان ينبغي لهم = (٢) لو أن العرب

كانت مُنِعت منزلةً من الفصاحة قد كانوا عليها = أن يعرفوا ذلك من أنفسهم ، كما قدّمت ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذِكرُ ذلك ، ولكانوا قد قالوا للنبي ﷺ : « إنا كنا نستطيع قبل هذا الذي جئتنا به ، ولكنك قد سحرّتنا ، وأحّلت

(١) السياق : « أن عليه السلام قد تلا عليهم في حالٍ هو يستطيع » :

(٢) في المخطوطة : « أنه كان ينبغي له أن العرب كانت منعت » ، وصححها الناشران : « أنه كان

ينبغي ، إن كانت العرب منعت » ، والذي أثبتته هو الصواب إن شاء الله . والسياق : « أنه كان ينبغي لهم أن يعرفوا ذلك » .

في شيء حال بيننا وبينه ، « فقد نسبوه إلى السّحر في كثير من الأمور كما لا يخفى ، وكان أقل ما يجب في ذلك أن يتذكّروه فيما بينهم ، ويشكّوه البعض إلى البعض ، ويقولوا : « ما لنا قد نَقَصْنَا في قرائتنا ، وقد حَدَثَ كُلُّوْلٌ في أذهاننا » ، ففى أن لم يُرَو ولم يُذَكَّر أنه كَانَ منهم قولٌ في هذا المعنى ، لا مَا قَلَّ ولا مَا كَثُرَ ، دَلِيلٌ [على] أنه قول فاسد ، ^(١) ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل .

...

٤٢ - هذا ، وفي سياق آية التحدّى ما يدلُّ على فسَادِ هذا القول . وذلك أنه لا يُقال عن الشيء يُمنَعُه الإنسان بعد القُدرة عليه ، وبعْدَ أن كان يَكْثُرُ مثله منه : « إني قد جئتكم بما لا تقدرون على مثله ولو آحتشدتم له ، ودعوتم الإنس والجنَّ إلى نُصرتكم فيه » ، = وإنما يقال : « إني أُعْطِيتُ أن أُحُولَ بينكم وبين كلام كنتم تستطيعونه / وأمنعكم إياه ، وأن أُفحِمكم عن القولِ البليغ ، وأُعدِمكم اللَّفْظَ الشَّرِيفَ » ، وما شاكَل هذا . ونظيره أن يُقالَ للأشِدَاءِ وذَوِي الأَيْدِ : « إنَّ الآيَةَ أن تُعْجِزُوا عن رَفْعِ ما كان يَسْهُلَ عليكم رَفْعُهُ ، وما كان لا يَتَكَاءُ ذُكْمٌ ولا يثقلُ عليكم » . ^(٢)

٣٩٧

ثمَّ إنه ليس في العرف ولا في المعقول أن يقال : « لو تعاضدتم واجتمعتم جميعكم لم تقدروا عليه » ، ^(٣) في شيء قد كان الواحدُ منهم يَقْدِرُ على مثله ،

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « فبى أن لم يرو » ، والصواب ما أثبت . وسياق الكلام : « ففى أن لم يرو دليل على أنه قول فاسد » .

(٢) كان في المخطوطة : « ولا يثقل عليكم عراته ليس في العرف » ، وهو في المطبوعة أتوا به على الصواب .

(٣) في المخطوطة والمطبوعة : « واجتمعتم وجمعتم » ، وهو خطأ ظاهر . والسياق : « أن يقال لو تعاضدتم ، في شيء قد كان » .

ويسهل عليه ويستقلُّ به ، ثم يمنعون منه = وإنما يقال ذلك حيث يراد أن يقال :
 « إنكم لم تستطيعوا مثله قط ، ولا تستطيعونه البتَّة وعلى وجه من الوجوه ، حتى
 إنكم لو استضعفتم إلى قواكم وقدركم التي لكم قوياً وقُدراً ، وقد استمددتم من غيركم ،
 لم تستطيعوه أيضاً » = من حيث إنه لا معنى للمعاوضة والمُظافرة والمعونة ، (١)
 إلاَّ أن تَضُمَّ قدرتك إلى قدرة صاحبك حتى يحصلُ باجتماع قدرتكما ما لم يكن
 يحصلُ .

فقد بان إذن أن لا مساعٍ لحمل الآية على ما ذهبوا إليه ، وأن لا مُحتمَل فيها
 لذلك على وجه من الوجوه ، وظهر به وسائر ما تقدّم أن القول بالصِّرفَة ، ولا سيما
 على هذا الوجه ، قولٌ في غاية البُعد والتهافِ ، وأنه من جنس ما لا يُعَدُّ العاقل في
 اعتقاده . ولم أقُل : « ولا سيما على هذا الوجه » ، (٢) وأنا أعنى أن للقول بها على
 الوجه الأول مساعاً في الصحة ، ولكنني أردت أن فساده كأنه أظهر ، والشناعة
 عليه أكثر ، وإلاَّ فما هما ، إن أردتُ البُطلانَ ، إلاَّ سواءً .

...

٤٣ - فإن قلت : فكيف الكلامُ عليهم ، إذا ذهبوا في « الصِّرفَة » إلى الوجه
 الآخر ، فزعموا أن التحدّي كان أن يأتوا في أنفسِ معاني القرآن بمثل نظمه
 ولفظه ؟ وما الذي دَلَّ على فساده ؟

(١) غيروا عمداً ما في المخطوطة وكتبوا : « والمظاهرة » ، بلا سبب معقول ، و « التظافر ،
 والتضافر ، والتظاهر » بمعنى واحد ، وهو التعاون والتألب على الأمر .

(٢) في المخطوطة : « ولم أقبل ولا سيما على هذا الوجه ، وأنا أعنى أن القول » ، وصواب قراءته
 ما أثبت . وهذا استدراك منه على قوله قبل سطرين : « ولا سيما على هذا الوجه » ، وغيروا في المطبوعة
 الكلام ، فكتبوا مكان « مساعاً » : « مساعٌ » ، ومكان « كأنه أظهر » : « كان أظهر » ، ولم يشيروا إلى هذا
 التغيير المفسد للكلام .

= (١) فَإِنَّ عَلَى فسادِ ذَلِكَ أدِلَّةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَمْ يَقُولُونَ اقْتَرَأَهُ قُلٌّ فَأَتَوْا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ) سورة هود : ١١٣ ، وَذَلِكَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْنَى : (٢) فَأَتَوْا بِعَشْرِ سُورٍ تَفْتَرُونَهَا أَنْتُمْ = وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ ، فَبِنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي الْاِفتِرَاءِ إِذَا وُصِفَ بِهِ الْكَلَامُ ، إِلَى الْمَعْنَى يَرْجِعُ أَمْ إِلَى اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ ؟ / وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِلَى الْمَعْنَى ، وَإِذَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى الْمَعْنَى وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ : (٣) إِنْ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنِّي قَدْ وَضَعْتُ الْقُرْآنَ وَافْتَرَيْتُهُ ، وَجِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِي ، ثُمَّ زَعَمْتُ أَنَّهُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ ، فَضَعُّوا أَنْتُمْ أَيْضاً عَشْرَ سُورٍ وَافْتَرَوْا مَعَانِيهَا كَمَا زَعَمْتُمْ أَنِّي افْتَرَيْتُ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ . فَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ كَذَلِكَ ، كَانَ تَقْدِيرُهُمْ أَنَّ التَّحَدِّيَّ كَانَ أَنْ يَعْمِدُوا إِلَى أَنْفُسِ مَعَانِي الْقُرْآنِ فَيُعْبِرُوا عَنْهَا بِلَفْظٍ وَنَظْمٍ يَشْبَهُ نَظْمَهُ وَلَفْظَهُ ، (٤) خُرُوجاً عَنْ نَصِّ التَّنْزِيلِ وَتَحْرِيفاً لَهُ .

وَذَلِكَ أَنَّ حَقَّ اللَّفْظِ = إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَا قَالُوهُ = أَنْ يُقَالَ : « إِنْ زَعَمْتُمْ أَنِّي افْتَرَيْتُهُ ، فَأَتَوْا أَنْتُمْ فِي مَعَانِي هَذَا الْمُفْتَرَى بِمِثْلِ مَا تَرَوْنَ مِنَ اللَّفْظِ وَالنَّظْمِ » . يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ شِعْراً فَأَحْسَنَ فِي لَفْظِهِ وَنَظْمِهِ وَأَبْلَغَ ، وَكَانَ لَهُ حَصْمٌ يُعَانِدُهُ ، فَعَلِمَ الْحَصْمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ مَعَمَراً فِي النَّظْمِ وَاللَّفْظِ ، فَتَرَكَ ذَلِكَ جَانِباً وَتَشَاغَلَ عَنْهُ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : « إِنِّي رَأَيْتُكَ سَرَقْتَ مَعَانِيَ شِعْرِكَ وَاتَّحَلَّتْهَا وَأَخَذْتَهَا مِنْ هَذَا وَذَلِكَ » ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ فِي جَوَابِ هَذَا الْكَلَامِ : « إِنْ كُنْتُ قَدْ سَرَقْتُ مَعَانِيَ

(١) هذا جواب السؤال .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وذلك أنا لا نعلم » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في المطبوعة : « وإذا لم يرجع إلا إلى المعنى ، كان المراد » ، لا أدري لم يغيروا ما في المخطوطة ،

دون دلالة على التغيير .

(٤) في المطبوعة : « فيغيروا عنها بلفظ » ، تصحيف .

شعري ، فقل أنت شعراً مثله مسروق المعاني « = لم يُعقل منه إلا أنه يقول : « فقل أنت شعراً في معاني أخر تسرقها كما سرت معاني بزعمك » = ولم يُحتمل أن يريد : « آعمد إلى معاني فقل فيها شعراً مثل شعري » ، وإنما يعقل ذلك إذا هو قال : « إن كنت قد سرت معاني شعري ، فقل أنت في هذه المعاني المسروقة مثل الذي قلت ، وأنظم فيها الكلام مثل نظمي لكلامي ، وخبّره تحبيري » .

...

٤٤ - هذه جملة لا تخفى على من عرّف مخارج الكلام ، وعلم حق المعنى من اللفظ ، وما يُحتمل ممّا لا يحتمل . ومنها ما تقدّم ، (١) من أنه لا يُقال في الشيء قد كان يكثر مثله من الإنسان ثم مُنع منه : « إيت بمثله ، وآجهد جهدك ، وآستن عليه ، فإنك لا تستطيعه ولو أعانك الجن والإنس » ، (٢) وإنما يُقال ذلك في البديع المُبتدأ ، أو الذي / لم يُسبق إليه ، ولم يوجد مثله قط .

٣٩٩

وهذا المعنى وإن كان يلزمهم في الوجهين ، فإنه لهم في هذا الوجه الذي نحن فيه الرّم ، وذاك أن قولك للرجل يقدر على مثل الشيء اليوم في كثير من الأحوال والأمور ، (٣) ويعوقه عنه عائق في حال واحدة وأمر واحد : « لو آجتمّع الإنس والجن فأعانوك لم تقدر على مثله » = (٤) أبعد وأقبح من قولك ذلك ، وقد كان يقدر عليه في سالف الأزمان ، ثم مُنعه جملة ، وجعل لا يستطيعه البتة .

(١) انظر رقم : ٤٢

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « استعن عليك » ، وهو لا شيء .

(٣) في المخطوطة : « وذاك أنك قولك للرجل » ، وصححه في المطبوعة .

(٤) السياق : « أن قولك للرجل يقدر أبعد وأقبح » .

..... (١) ومنها الأخبار التي جاءت عن العرب في تعظيم شأن القرآن ، وفي وصفه بما وصفوه به من نحو : « إنَّ عليه لطلَّاءٌ ، وإنَّ له لحلاوة ، وإنَّ أسفله لمُعذِّقٌ ، وإنَّ أعلاه لمُثْمِرٌ » ، (٢) وذلك أنَّ مُحالاً أن يُعظِّموه ، وأنَّ يُبْهتُوا عند سماعه ، ويسْتَكِينُوا له ، وهم يَرَوْنَ فيما قالوه وقأه الأوَّلون ما يوازيه ، ويعلمون أنَّه لم يتعذَّر عليهم لأنهم لا يَسْتَطِيعُونَ مثله ، ولكن وجدوا في أنفسهم شِبْه الآفة والعارِض يَعْرضُ للإنسان فيَمْنَعُه بعضَ ما كان سهلاً عليه = بل الواجبُ في مثل هذه الحال أن يقولوا : « إنَّ كُنَّا لا يَتَهَيَّأُ لنا أن نَقُولَ في معاني ما جئتَ به ما يُشْبِهُه ، إنَّا لَنَأْتِيكَ في غيره من المعاني ما شئتَ وكيف شئتَ ، بما لا يَقْصُرُ عنه ولا يَكُونُ دُونَه » .

...

٤٥ - وجُملة الأمر أن عَلِمَ النَّبِيُّ عِنْدئذٍ والبُرْهَانَ ، إنَّما كان [يكون] في الصِّرْفِ والمنع عن الإتيان بمثل نَظْمِ القرآن لا في نَفْسِ النَظْمِ . (٣) وإذا كان كذلك ، فينبغي إذا تعجَّب المُتَعَجِّبُ وأكْبَرَ المُكْبِرُ ، أن يَقْصِدَ بتعجُّبه وإكْبَارِهِ إلى المَنع الذي فيه الآية والبرهان ، لا إلى الممنوع منه . وهذا واضح لا يُشْكَلُ .

...

(١) هُنا سقط من الناسخ كلامٌ لا شك في سقوطه ، فالخلل في الكلام ظاهرٌ جداً ، وقد لا يتجاوز السقط مقدار سطرٍ أو سطرين .

(٢) سلف هذا في رقم : ١٠ ، مع اختلاف يسير ، وكان هنا في المخطوطة والمطبوعة : « وإنَّ عليه لحلاوة » ، وهي تصحيف وسهو .

(٣) كان في المخطوطة والمطبوعة : « وجُملة الأمر أن علم النبوة عندهم والبرهان ، إنما كان في الصِّرْفِ والمنع » ، وهو كلامٌ ظاهر الاختلال ، صوابه إن شاء الله ما كتبتُ .

٤٦ - فَإِنْ قَالُوا : إِنَّهُ لَيَكُونُ أَنْ يَسْتَحْسِنَ الشَّاعِرُ الشَّعْرَ يَقُولُهُ غَيْرُهُ وَيُكَبِّرُ شَأْنَهُ ، وَيَرَى فِيهِ فَضْلاً وَمَزِيَّةً عَلَى مَا قَالَهُ هُوَ مِنْ قَبْلُ ، ثُمَّ هُوَ لَا يَبْأَسُ مِنْ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى مِثْلِهِ إِذَا هُوَ جَهَدَ نَفْسَهُ وَتَعَمَّلَ لَهُ . فَنَحْنُ نَجْعَلُ لَفْظَ الْقُرْآنِ وَنُظْمَهُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ ، وَنَقُولُ : إِنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْهُ مَا بَهَّرَهُمْ وَعَظَّمَهُمْ فِي نَفْسِهِمْ ، وَأَنْهُمْ [كَانُوا] عَلَى حَالٍ أَنْسُوا / مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِأَنْهُمْ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ إِذَا هُمْ اجْتَهَدُوا ، ^(١) فَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْجَاهِدِ ، وَأَحْدُوا عَنْ طَرِيقِهِ ، وَمُنَعُوا فَضْلَ الْمُنَّةِ الَّتِي طَمَعُوا مَعَهَا فِي أَنْ يَجْرُوا إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ وَيَبْلُغُوا ذَاكَ الَّذِي أَرَادُوا . ^(٢) وَإِذَا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الشَّاعِرَ الْمَفْلُوقَ رَبِّمًا اعْتَصَمَ الْقَوْلَ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْيًا بِقَافِيَةٍ ، وَحَتَّى تَنْسَدَ عَلَيْهِ الْمَذَاهِبُ ، وَأَنَّ الْخَطِيبَ الْمِصْتَقَّ يَرْتَجِعُ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَجِدَ مَقَالاً ، وَحَتَّى لَا يُفِيضَ بِكَلِمَةٍ ، لَمْ يَكُنْ الَّذِي قُلْنَاهُ وَقَدَّرْنَاهُ بَعِيداً أَنْ يَكُونَ ، وَأَنَّ يَسَعَهُ الْجَوَازُ وَيَحْتَمِلُهُ الْإِمْكَانُ .

٤٠٠

قِيلَ لَهُمْ : أَنْتُمْ الْآنَ كَأَنَّكُمْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُحَسِّنُوا أَمْرَكُمْ ، ^(٣) وَأَنَّ تَعَطُّوا عَلَى بَعْضِ الْعَوَارِ ، وَأَنَّ تَتَمَلَّصُوا مِنَ الَّذِي تُلْزَمُونَ ، ^(٤) وَلَيْسَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ كَبِيرٌ جَدْوَى إِذَا حُقِّقَ الْأَمْرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ خِدَاعٌ وَضَرْبٌ مِنَ التَّزْوِيقِ .

وَأَوَّلُ مَا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ مَا قَلَّمْ ، أَنَّ الَّذِي عَرَفْنَا مِنْ حَالِ النَّاسِ فِيمَا سَبِيلَهُ مَا ذَكَرْتُمْ ، التَّضَجُّرُ وَالشُّكْوَى ، وَأَنَّ يَقُولُوا : « مَا بَالُنَا ؟ » ^(٥) وَمِنْ أَيْنَ دُهِينَا ؟ وَكَيْفَ

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « ولكنهم على حالٍ أنسوا ... » ، وهو غير مستقيم ، والذي أثبت هو

حقَّ الكلام .

(٢) في المخطوطة : « ... طمعوا أن يجيروا إلى تلك الغاية ، ويبلغوا ذلك المدى أرادوا » ، وصواب

قراءته ما أثبت . وجعلها في المطبوعة : « ويبلغوا ذلك المدى [الذي] أرادوا » ، ولا حاجة إلى هذا .

(٣) غير ما في المخطوطة وكتب مكان « أنتم » : « إنكم » بلا فائدة .

(٤) في المطبوعة : « وأن تتملصوا » ، لم يحسن قراءة المخطوطة .

(٥) في المخطوطة والمطبوعة : « ما لنا » ، والأجود ما أثبت ، سها الناسخ .

الصورة؟ إننا وإن كنا نسمع قولاً له فَضَّلَ ومزيةً على ما قلناه ، فإنه ليس بالذى ينبغي أن نعجز عنه هكذا حتى لا نستطيع في معارضته ما نرضى ، ^(١) فلا ندرى أسحرتنا أم ماذا كان؟ = ففى أن لم يُرو عنهم شيء من هذا الجنس على وجه من الوجوه ، دليل أن لا أصل لما توهموه ، وأنه تليق باطل .

ثم إنه ليس في العادة أن يُدعِن الرجل لخصمه ، ويستكين له ، ويُلقَى بيده ، ويسكت على تقريره له بالعجز وترديده القول في ذلك ، وقدر ما ظهر من المزية قدر قد يطمع الإنسان في مثله ، ^(٢) ويرى أنه يناله إذا هو اجتهد وتعمد = ^(٣) بل العادة في مثل هذا أن يدفع العجز عن نفسه ، وأن يجحد الذى عرف لصاحبه من المزية ويتشدد ، كما فعل حسان ، ^(٤) فيدعى في مساواته ، وأنه إن كان جرى إلى غاية رأى لنفسه بها تقدماً إنه ليجرى إلى مثلها ، وأن يقول : « لا تغل ولا تُفرط ولا تشتط في دعواك ، فلئن كنت قد نلت بعض السبق ، إنك لم تبعد المدى بعد من لا يدانى ولا يُشقى غباره ، / فرويداً ، وأكفف من غلوائك » . ٤٠١

...

٤٧ - وأعلم أنهم بتمحلهم هذا قد وقعوا في أمر يوهى قاعدتهم ، ويقدح في أصل مقالتهم ، فقد نظروا لأنفسهم من وجه وتركوا النظر لها من آخر . وذلك أن من حق المنع إذا جعل آية وبرهاناً ، ولا سيما للنبوة ، أن يكون في أظهر الأمور ،

(١) كتب في المطبوعة : « إنه ليس بالذى ينبغي » ، حذف الفاء من « فإنه » ، كأنه ظنها خطأ .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « وقدر ما أظهر من المزية » ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) السياق : « ثم إنه ليس في العادة بل العادة » .

(٤) لم أقف بعد على أمر حسان .

وأكثرها وجوداً ، وأسهلها على الناس ، وأخلفها بأن تبين لكل راءٍ وسامعٍ أن قد كان منعٌ ، لا أن يكون المنع من حَفِيٍّ لا يُعْرَفُ إلا بالنَّظَرِ ، وإلا بَعْدَ الفِكرِ ، ومن شيءٍ لم يُوجَدَ قَطُّ ولم يُعْهَدْ ، وإنما يُظَنُّ ظَنًّا أَنَّهُ يجوز أن يكون ، وأن له مدخلاً في الإمكان إذا أَجْتَهَدَ المُجْتَهِدُ . وهل سُمِعَ قَطُّ أن نبياً أتى قومه فقال : « حُجِّتِي عليكم ، والآية في أُنِّي نبيُّ إليكم ، أن تُمنعوا من أمرٍ لم يكن منكم قَطُّ ، وليس يظهر في بادئ الرأي وظاهر الأمر أنكم تستطيعونه ، ولكنه مؤهَّبٌ جوازُه منكم ، إذا أنتم كدَّدْتُم أنفسكم ، وجمعتُم ما لكم ، واستفرغْتُم مجهودكم ، وعاودتم الاجتهادَ فيه مرة بعد أخرى ؟ » أم ذلك ما لا يقوله عاقلٌ ، ولا يُقَدِّمُ عليه إلا مُجَازِفٌ لا يدري ما يُقول ؟

وإذا كان كذلك ، وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نَظْمٍ لم يُوجَدَ منهم قَطُّ ، إلا أَنَّهُم أَحْسَبُوا في أنفسهم أَنَّهُم يستطيعونه إذا هُمُ اجتهَدُوا واستفرغوا الوُسْعَ ، (١) بهذه المنزلة ، وداخلاً في هذه القضية = (٢) فقد بان أَنَّهُم بذلك قد أَوْهَوْا قاعدتهم ، وقد حووا في أصل المقالة ، من حيث جعلوا الآية والبرهان وعَلِمَ الرسالة والأمر المُعْجِزَ للخلق ، في المنع من شيءٍ لم يُوجَدَ قَطُّ ، ولم يُعْلَمَ أنه كان في حالٍ من الأحوال ، وليس بأكثر من أن ظنَّ ظَنًّا أَنَّهُ مما يحتمله الجوازُ ويدخل في الإمكان ، إذا أذمن الطلبُ ، وكَثُرَ فيه التعبُ ، واستنزفت قُوَى الاجتهاد ، وأُرْسِلَتْ له الأفكارُ في كل طريق ، وحشِدَتْ إليه الخواطر من كُلِّ جهةٍ . وكفى بهذا ضَعْفَ رَأْيٍ وَقَلَّةَ تحصيلٍ .

...

(١) السياق : « وكان الذي قالوه من أن المنع كان من نظم بهذه المنزلة » .

(٢) السياق : « وإذا كان الذي قالوه فقد بان » .

فصل

٤٨ - وهذا فصلٌ أُخْتِمُ به :

٤٠٢ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : مَا / هَذَا الَّذِي أَخَذْتُمْ بِهِ أَنْفُسَكُمْ ؟ وَمَا هَذَا التَّأْوِيلُ مِنْكُمْ فِي عَجْزِ الْعَرَبِ عَنْ مَعَارِضَةِ الْقُرْآنِ ؟ وَمَا دَعَاكُمْ إِلَيْهِ ؟ وَمَا أُرِدْتُمْ مِنْهُ ؟ أَلَنْ يَكُونَ لَكُمْ قَوْلٌ يُحْكِي ، وَتَكُونُوا أُمَّةً عَلَى حِدَةٍ ، أَمْ قَدْ أَتَاكُمْ فِي هَذَا الْبَابِ عِلْمٌ لَمْ يَأْتِ النَّاسَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : أَتَانَا فِيهِ عِلْمٌ .

قِيلَ : أَفَمِنْ نَظَرٍ ذَلِكَ الْعِلْمُ أَمْ خَبِيرٌ ؟

فَإِنْ قَالُوا : مِنْ نَظَرٍ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَيْفَ تَعْتَوْنَ أَنْكُمْ نَظَرْتُمْ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَوَارِثْتُمْ فَوْجِدْتُمُوهُ لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالْقَدْرِ الَّذِي لَوْ خُلُوا وَالْاجْتِهَادَ وَإِعْمَالَ الْفِكْرِ ، وَلَمْ تَفَرِّقْ عَنْهُمْ خَوَاطِرَهُمْ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ ، وَالصَّمْدِ لَهُ = لَأَتَوْا بِمِثْلِهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : كَذَلِكَ نَقُولُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَانْتُمْ تَدَّعُونَ الْآنَ أَنَّ نَظَرَكُمْ فِي الْفَصَاحَةِ نَظَرٌ لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهَا ، وَأَنْكُمْ قَدْ أَحْطَيْتُمْ عِلْمًا بِأَسْرَارِهَا ، وَأَصْبَحْتُمْ وَلَكُمْ فِيهَا فَهْمٌ وَعِلْمٌ لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ قَبْلَكُمْ .

وَإِنْ قَالُوا : عَرَفْنَا ذَلِكَ بِخَبِيرٍ .

قِيلَ : فَهَاتُوا عَرَفُونَا ذَلِكَ ، وَأَنْتُمْ لَمْ تَعْرِيفُوا مَا لَمْ يَكُنْ ، وَتَثْبِيْتُ مَا لَمْ يَوْجِدْ !

ولو كان الناس إذا عنَّ لهم القول نَظَرُوا في مُودَّاه ، وتَبَيَّنوا عاقِبَتَه ، وتذكَّروا وَصِيَّةَ الحكماء حين نَهَوْا عن الوُرُودِ حتى يُعَرَّفَ الصَّدْر ، وحَذَرُوا أن تَجِيءَ أعجَازُ الأمور بغير ما أُوهِمَت الصدور = إذا لَكُفُوا البلاء ، ولَعَدِمَ هذا وأشباهه من فاسِدِ الآراء ، ولكن يَأْبَى الذي في طِبَّاعِ الإنسان من التسرُّع ، ثم من حُسْنِ الظنِّ بنفسه ، والشَّعْفِ بأن يكون متبوعاً في رأيه ، إلا أن يَخْدَعَه ويُنْسِيَه أنه مُوصَى بذلك ، ومدعُوُّ إليه ، ومُحَدَّرٌ من سوءِ المغبة إذا هو تَرَكَه وقصَّرَ فيه . وهى الآفة لا يسلم منها ومن جنائتها إلا من عصم الله . (١) وإليه عزَّ اسمه الرِّغْبَةُ في أن يُوفَّقَ للتي هى أَهْدَى ، وَيَعْصِمَ من كلِّ ما يُوتَغُ الدِّين ، (٢) وَيَثْلُمُ اليقين ، إنه ولى ذلك والقادرُ عليه .

...

(١) في المخطوطة والمطبوعة : « وهم الآفة » ، وهو سهو ظاهر من الكاتب .

(٢) من « الوتغ » ، وهو الهلاك ، و « أوتغه يُوتغه » ، أفسده وأهلكه .

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٩ - قول من قال : « إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ مِنْ بَعْدِ انْقِضَاءِ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمُضِيِّ وَقْتِ التَّحْدِي ، عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ وَيَكُونُ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ مُعْجَزًا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ ، (١) وَحِينَ تُحْدَى الْعَرَبُ إِلَيْهِ » = (٢) قَوْلٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِمَنْ لَا يَجْعَلُ الْقُرْآنَ مُعْجَزًا فِي نَفْسِهِ ، (٣) وَيَذْهَبُ فِيهِ إِلَى « الصَّرْفَةِ » .

فَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَنَّهُ مُعْجَزٌ فِي نَفْسِهِ ، وَأَنَّهُ فِي نَظْمِهِ وَتَأْلِيْفِهِ عَلَى وَصْفٍ لَا يَهْتَدِي الْخَلْقُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِكَلَامٍ هُوَ فِي نَظْمِهِ وَتَأْلِيْفِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ ، فَلَا يَصِحُّ الْبَتَّةَ ذَلِكَ = لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُعْجَزًا فِي جِنْسِهِ كَأَحْيَاءِ الْمَوْتَى ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُعْجَزًا لَوُقُوعِهِ عَلَى وَصْفٍ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَكَمَا أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا أَحْيَاءٌ مَيِّتٌ لِأَنَّ فِعْلَ اللَّهِ ، كَذَلِكَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ هُنَا نَظْمٌ مِثْلَ نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى . فَهَذَا هُوَ .

ثُمَّ إِنَّهُ قَوْلٌ إِذَا نُقِرَ عَنْهُ انْكَشَفَ عَنْ أَمْرٍ مُنْكَرٍ ، وَهُوَ إِخْرَاجُ أَنْ يَكُونَ وَحْيًا مِنْ اللَّهِ ، وَأَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَلَقَّاهُ عَنْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ = وَالذَّهَابُ إِلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْهَامِ ، وَكَالشَّيْءِ يُلْقَى فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ وَيُهْدَى لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْخَاطِرِ وَالْهَاجِسِ الَّذِي يَهْجِسُ فِي الْقَلْبِ . وَذَلِكَ مِمَّا يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ تَطَرَّقَ لِلْإِلْحَادِ ، وَاللَّهُ وَلِي الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ .

...

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ : « إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ لَا شَكَّ فِيهِ .

(٢) السِّيَاقُ : « قَوْلٌ مِنْ قَالٍ : قَوْلٌ لَا يَصِحُّ » .

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ : « إِلَّا لِمَنْ يَجْعَلُ الْقُرْآنَ » ، سَقَطَتْ « لَا » .

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

٥ - (١) أعلم أن البلاء والداء العيَاء ، أن ليس علمُ الفصاحة وتمييزُ بعض الكلام من بعض بالذى تستطيع أن تفهمه من شئتَ ومتى شئتَ ، وأن لستَ تملكُ من أمرِك شيئاً حتى تظفرَ بمن له طبعٌ إذا قدَحته وري ، (٢) وقلبٌ إذا أريته رأى . فأماً وصاحبك من لا يرى ما تُريه ، ولا يهتدى للذى تهديه ، فأنت معه كالنأفخ في الفَحِم من غير نارٍ ، وكالمتمس الشمِّ / من أخشَم ، (٣) وكلا لا تُقيم الشعرَ في نفس من لا ذوقٌ له ، كذلك لا يفهم هذا الباب من لم يوتَ الآلة التي بها يفهم = إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظنَّ العادم لها أنه قد أوتىها ، وأنه ممن يكمل للحكم ويصحُّ منه القضاء ، فجعل يخبِط ويخلِط ، ويقول القول لو علم غيبه لاستحى منه . (٤) وأما الذى يُحسُّ بالنقص في نفسه ، (٥) ويعلم أنه قد عَدِمَ علماً قد أوتيه من سواه ، فأنت منه في راحة ، وهو رجلٌ عاقلٌ قد حماه عقله أن يعُدو طوره ، (٦) وأن يتكلَّف ما ليس بأهلٍ له .

٤٠٤

(١) هذه الفقرة كلها مضت في دلائل الإعجاز في الفقرة : ٦٤٣ ، مع اختلاف يسير .

(٢) في المخطوطة والمطبوعة : « بأن لست تملك إذا قدحته فري » ، وقد سها الناسخ وأخطأ ، والصواب ما أثبت . و « وري الرند يرى وزياً » ، إذا اتَّقد عند القَدَح .

(٣) « الأخشم » ، الذى سقطت خياشيمه ، فهو لا يجد ريح طيب ولا تثن .

(٤) قرأها « عيه » ، بالياء في المطبوعة ! و « الغبُّ » العاقبة .

(٥) كتبها في المطبوعة : « الذى يحسن تأليفه في نفسه !! كلام غريب ، ولم يحسن قراءة المخطوطة .

(٦) أسقط في المطبوعة : « قد » من « قد حماه » .

وإذا كانت العلوم التي لها أصولٌ معروفة ، وقوانينٌ مضبوطة ، قد اشترك الناس في العلم بها ، واتَّفَقوا على أن البناءَ عليها والرَّدَّ إليها ، إذا أخطأ فيها المُخطِئُ ، ثم أُعجِبَ برأيه لم تَسْتَطِعْ رَدُّه عن هواه ، وصَرَفَه عن الرأى الذى رأى ، إلا بعد الجُهد ، وإلا بعد أن يكون حَصِيْفًا عَاقِلًا ثَبَتًا ، إِذَا ثَبَّه انْتَبَه ، وإِذَا قِيلَ : « إِنَّ عَلَيْكَ بَقِيَّةً مِنَ النَّظَرِ » ، وَقَفَ وَأَصْغَى ، وَخَشَى أَنْ يَكُونَ قَدْ غَرَّ ، فَاحْتَاطَ بِاسْتِمَاعِ مَا يَقَالُ لَهُ ، وَأَنْفَ مِنْ أَنْ يَلِجَ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ ، وَيَسْتَطِيلَ بِغَيْرِ حُجَّةٍ . وَكَانَ مِنْ هَذَا وَصْفُهُ يَعْزُّ وَيَقُلُّ ، فَكَيْفَ بَانَ تَرَدُّ النَّاسِ عَنْ رَأْيِهِمْ فِي أَمْرِ الْفَصَاحَةِ ، وَأَصْلُكَ الَّذِي تَرُدُّهُمْ إِلَيْهِ ، وَتُعَوِّلُ فِي مُحَاجَّتِهِمْ عَلَيْهِ ، اسْتِشْهَادُ الْقَرَائِحِ ، ^(١) وَسَبْرُ النَّفُوسِ وَفَلْيُهَا ، وَمَا يَعْضُرُ فِيهَا مِنَ الْأَرْيْحِيَّةِ عِنْدَمَا تَسْمَعُ ؟ ^(٢) وَهَمْ لَا يَضْعُونَ أَنْفُسَهُمْ مَوْضِعَ مَنْ يَرَى الرَّأْيَ وَيُفْتِي وَيَقْضَى ، إِلا وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ مَنْ صَفَّتْ قَرِيحَتُهُ ، وَصَحَّ ذَوْقُهُ ، وَتَمَّتْ أَدَاتُهُ .

فإذا قلت لهم : « إنكم أتيتهم من أنفسكم ، ومن أنكم لا تفتنون » ، ردوا مثله عليك ، وعابوك ، ووقعوا فيك ، وقالوا :

« لا ، بل قرائحنا أصح ، ونظرنا أصدق ، وحسنا أذكى ، وإنما الآفة فيكم ، فإنكم جئتم فحيتلتم إلى أنفسكم أموراً لا حاصل لها ، وأوهمكم الهوى والميل أن توجبوا لأحد النظمين المتساويين فضلاً عن الآخر ، من غير أن يكون له ذلك الفضل » ، فتبقى في أيديهم حسيراً لا تملك غير التعجب . ^(٣)

(١) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « استشهاد القرآن » !!

(٢) في المطبوعة ، لم يحسن القراءة ، فكتب : « وما يعرض فيها من الأدعية » ، وهذا أغرب وأعجب .

(٣) وأيضاً في المطبوعة : « فبقى في أيديهم حيث لا يملك غير التعجب » ، لم يحسن القراءة ، وهذه أشد

فليس الكلامُ إذَنْ بِمُعْنٍ عَنْكَ ، ولا القولُ بِنَافِعٍ ، ولا الحجَّةُ مَسْمُوعَةٌ ،
 حتَّى تَجِدَ مَنْ فِيهِ عَوْنٌ لَكَ ، وَمَنْ إِذَا أُنِيَ عَلَيْكَ أُنِيَ ذَاكَ طَبَعُهُ فَرَدَّهُ إِلَيْكَ ، وَفَتَحَ
 سَمْعَهُ لَكَ ، وَرَفَعَ الْحِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ ، وَأَخَذَ بِهِ إِلَى حَيْثُ أَنْتَ ، وَصَرَفَ نَظْرَهُ
 إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي إِلَيْهَا أُمَمَاتٌ ، فَاسْتَبَدَلَ بِالتَّنْفَارِ أَنْسَاءً ، وَأَرَاكَ مِنْ بَعْدِ الْإِبَاءِ قَبُولاً ،
 وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

الفهارس

فهرس آيات القرآن العظيم

رقم الآية	السورة كلها، و « الصراط »	سورة الفاتحة
٧ - ٢	٤٥٣، ٤٥٢، ١٠٩ :	
		سورة البقرة
٢، ١	« ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه »	٢٢٧ :
٧، ٦	« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون .	
	ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم »	٢٢٨، ١٠٩ :
٩، ٨	« ومن الناس من يقول آمنا بالله وبالْيَوْمِ الآخِرِ وما هم بمؤمنين .	
	يخادعون الله »	٢٢٨ :
١٢، ١١	« وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون .	
	ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »	٣٥٨، ٢٣٢ :
١٣	« وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أتؤمن كما آمن السفهاء	
	ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون »	٢٣٣، ٢٣٢ :
١٤	« وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا	٢٣٢، ٢٣١، ٢٢٨ :
	معكم إنما نحن مستهزؤن »	٢٣٤
١٥	« الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون »	٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١ :
		٢٣٥، ٢٣٤
١٦	« فما ربحت تجارتهم »	٢٩٣ - ٢٩٥، ٢٩٦ :
		٤٢٩، ٤٢٧، ٣٩٦
		٥٢١
٢٣	« بسورة من مثله »	٣٨٥ :
٣١	« وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني	
	بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين »	٥٤١ :
٧١	« فذبحوها وما كأدوا يفعلون »	٢٧٦، ٢٧٥ :
٩٣	« وأشرئوا في قلوبهم الجبل »	٥٢١، ٤٢٧، ٣٩٧ :

		رقم الآية
٢٨٨ :	« وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ »	٩٦
٣٢٨ :	« إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ »	١٧٣
٤٢٨ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ :	« وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »	١٧٩
٥٤٧		

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

٣٢٧ :	« قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ »	٣٦
٢٣٢ ، ٢٣١ :	« وَمَكْرُوهًا وَمَكْرًا اللَّهُ »	٥٤
٣٢٩ :	« وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ »	٦٢
١٣٣ :	« وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَيْدَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ »	٧٨ ، ٧٥

سُورَةُ النَّسَاءِ

	« وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ »	١٠٠
٢٤٦ :	« وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا عَظِيمًا »	١١٢
٢٤٦ :	« يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ »	١٤٢
٢٣٢ ، ٢٣١ :	« وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ »	١٧١
٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ١٧٩ :	« يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةَ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ »	٣٨٤ ، ٣٨٣
٣٨٢ :	« إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »	٣٨٢

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

١٣٤ ، ١٣١ :	« وَإِذَا جَاءَكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ »	٦١
٣١ :	« الصَّابِرُونَ »	٧٣
٣٨٣ :	« لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ »	٧٣
٣٣٧ :	« مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ »	١١٧

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

	رقم الآية
٢٣٣ :	٨ « قَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ »
١٢١ :	١٤ « قُلْ أَعْمَرَ اللَّهُ أَنْتُمْ وَلِيَّا »
١٦٤ :	٣٥ « وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى »
٣٣٠ :	٣٦ « إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ »
١٦٦ :	٣٩ « مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »
	٤٠ « قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَدَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَعْمَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ »
١٢١ :	٥٤ « أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ »
٣١٧ :	٥٦ « قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ »
٣٢٤ :	٧٧ « رَأَى الْقَمَرَ »
١٠٩ :	١٠٠ « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ »
٢٨٦ :	١٤٣ « قُلِ الَّذِينَ حَرَّمَ أُمَّ الْأَنْثَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ »

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

٣٢٨ :	٣٣ « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ »
٣٢٤ :	١٠٤ « وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ »
٣٢٤ :	١٢٣ « آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ »
٣٢٤ :	١٢٥ « قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ »
٢٠٥ :	١٨٦ « وَيَذُرُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ »
	١٨٨ « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »
٣٣٤ :	١٩٦ « وَإِنِّي اللَّهُ الَّذِي تَزُولُ الْكُتُبُ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ »

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

١٦٥ :	٣١ « لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا يَثَلْ هَذَا »
١٣٨ :	٥٥ « إِنَّ شَرَّ النَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ »
٥٢١ :	٥٧ « فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ »
٥٢١ :	٥٨ « وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَاتَّبِعْهُم عَلَى سَوَاءٍ »

سُورَةُ التَّوْبَةِ

رقم الآية

٣٨٤ ، ٣٧٥ :	« وقالت اليهود عَزِيزٌ أَيْنَ اللَّهِ »	٣٠
٣١٧ :	« أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ »	٦٣
٣٤٥ :	« إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ »	٩٣
٣١٧ :	« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ »	١٠٣

سُورَةُ يُوسُفَ

١١٥ :	« قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَلَالًا وَحَرَامًا »	٥٩
٤٦٣ :	« هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا »	٦٧
٢٣ :	« أَفَأَنْتَ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ »	٩٩

سُورَةُ هُودٍ

٦١٧ ، ٦٠٦ ، ٣٨٥ :	« أَمْ يَقُولُونَ اقْرَأْهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ »	١٣
١١٩ ، ١١٨ :	« أَنْزَلْنَاهُمْ مَكُومًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ »	٢٨
٣١٧ :	« وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُفْرَقُونَ »	٣٧
٤٥ :	« وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَبِاسْمَاءِ أَقْلِيمٍ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ »	٤٤

سُورَةُ يُوسُفَ

٣١٧ :	« إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسِنِينَ »	٩
٤٣٣ ، ٢٢٩ :	« مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ »	٣١
٣١٧ :	« وَمَا أَرَىءُ نَفْسِي إِنْ التُّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ »	٥٣
٥٢١ ، ٣٩٧ :	« فَلَمَّا اسْتَيْسَأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا »	٨٠
٣٠١ :	« وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ »	٨٢

سُورَةُ الرَّعْدِ

٣٥٤ ، ٣٥٣ :	« إِنَّمَا يَنْذَرُكُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ »	١٩
-------------	---	----

« فَأَيَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ » ٣٤٥ :

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

« إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا » = ١١ ، ١٠

« قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ، الآياتان ١٢٢ ، ٣٣٣ :

سُورَةُ الْحَجَرِ

« قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ » ٥٨ ، ٥٧

٢٤١ :

« وَقُلْ إِنِّي أَنَا الْتَذِيرُ الْمُبِينُ » ٨٩

٣٢٤ :

٥٢١ ، ٣٩٧ :

« فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ » ٩٤

سُورَةُ النَّحْلِ

« وَنُو شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ » ٩

٢٩٠ :

« بِخُرْجٍ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ » ٦٩

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » ٩٠

٥٨٥ :

« إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ » ١١٥

٣٢٨ :

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

« إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ » ٧

٥٣٤ :

« أَفَأَصْنَأَكُمْ رُبُكُم بِالْبَيِّنِ وَأَتَّخِذُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا » ٤٠

١١٤ :

« قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ٥٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٩ ، ٦١٤ »

« وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » ١٠٥

« قُلْ آدَعُوا اللَّهَ أَوْ آدَعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ٣٧٥ : ١١٠

سُورَةُ الْكَهْفِ

« نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ » ١٣

٣٢٤ :

	رقم الآية
١٧٥ :	١٨ « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ »
	٣٠ « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا »
٣٢٣ :	٨٤ ، ٨٣ « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوا قَوْلَ سَاطِلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكْنًا لَهُ فِي الْأَرْضِ »
٣٢٤ :	١١٠ « قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ »

...

سُورَةُ مَرْيَمَ

٤٠٢ ، ٣٩٣ ، ١٠٠ :	٤ « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »
٥٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٠٧ :	٢٤ « جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا »

...

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ

١١٣ :	٦٣ ، ٦٢ « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ » = « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا »
	١٠١ ، ١٠٠ « لَمْ فِيهَا زَيْفٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مَنَا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ »
٣٢٢ :	

سُورَةُ الْحَجِّ

٣٢٣ ، ٣١٦ :	١ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ »
	١٧ « إِنَّ الَّذِينَ مَتَّوْا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »
٣٢٢ :	٤٦ « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ »
... ، ١٣٢ :	

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

	٢٤ « إِنَّ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً »
١٢٢ :	
٣١٧ :	٢٧ « وَلَا تَحْاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ »
١٣٨ :	٥٩ « وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ »
٣١٧ ، ١٣٣ :	١١٧ « إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ »

...

سُورَةُ التُّورِ

رقم الآية

٤٠ ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَآهَا﴾ : ٢٧٥

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

٣ ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ : ١٣١ ، ١٣٤

٥ ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ : ١٣٧

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

١٦ ﴿فَاتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقَوْلًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ : ٣٢٤

٢٣ - ٣١ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ، الآيات : ٢٤٠ ، ٢٤١

١١٧ ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذِبُونَ﴾ : ٣٢٧

١٣٠ ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ : ٥٣٤

٢١٦ ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ : ٣٢٤

٢٢٧ ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ : ٢٨

سُورَةُ النَّمْلِ

١٧ ﴿وَخَشِيَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ : ١٣٧

سُورَةُ الْقَصَصِ

٢٣ ، ٢٤ ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَقُونَ﴾ ، الآيتان : ١٦١

٤٤ ، ٤٥ ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الرِّبِيِّ إِذْ قَضَيْتَ إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ

الشَّاهِدِينَ وَلَكِنْ أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ

٢٤٧ ﴿ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ : ٢٤٧

٦٦ ﴿فَعَصَيْتَ عَلَيْهِمُ الْآيَاتِ يَا يُؤْمِنُ يَا يُؤْمِنُ فَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ لَوْ﴾ : ١٣٨

سُورَةُ لُقْمَانَ

٧ ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِ آيَاتِنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ

٢٢٨ ﴿وَقَرَأَ﴾

- رقم الآية
١٧ « يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ »
٣١٧ ، ٣١٦ :

سُورَةُ فَاطِرٍ

- ٣ « هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ١٧٧ :
١٤ « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » ٥٢١ :
١٨ « إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ » ٣٥٥ ، ٣٥٤ :
٢٢ ، ٢٣ « وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ » ٣٣٤ :
٢٨ « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ٣٣٩ ، ٣٣٨ :

سُورَةُ يَسٍ

- ٧ « لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » ١٣٨ :
١١ « إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ » ٣٣٠ :
١٣ - ٢١ « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ » ، الآيات ٢٤١ ، ٢٤٢ :
٣٧ « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ » ٥٢١ :
٤٠ « وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ » ٣٧٦ :
٦٩ « وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْتَبِيْ لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ » ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٣٠ :

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

- ١٥٤ ، ١٥٣ « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ » ١١٤ :

سُورَةُ صٍ

- ١٦ « عَجَّلْ لَنَا قَطَنًا » ٣٩٧ :

سُورَةُ الزَّمَرِ

- ٩ « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ١٥٤ :

سُورَةُ غَافِرٍ

- ٦٦ « قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ » ٣٢٤ :
٦٨ « هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ » ١٥٤ :

سُورَةُ فَصَّلَتْ

رقم الآية

- ٥٨٣ : « حُمُ تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ، الآيات ٤ - ١
 ٣٣٣ : « قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ » ٦

سُورَةُ الشُّورَى

- ١٦٦ : « فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يُخَيِّمِ عَلَى قَلْبِهِ » ٢٤

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

- ١٩ « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً » = « أَشْهَدُوا
 ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٣٦٨ : خَلَقَهُمْ سَوَّكَبٌ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ »
 ١٢٣ : « أَلَمْ يَسْمِعُوا رَحْمَةً رَبِّكَ » ٣٢
 ١٢٠ : « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْىَ » ٤٠

سُورَةُ الدُّخَانِ

- ٥٢ - ٥٠ « إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ، إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » ،

٣٢٢ :

الآيات

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

- ٥٢١ : « حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » ٤

سُورَةُ ق

- ٣٠٤ : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ٣٧

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

- ٢٤٠ : « هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَئِيفَ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ » ، الآيات ٢٨ - ٢٤

سُورَةُ النَّجْمِ

- ٢٣٠ : « وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » ٤ ، ٣

سُورَةُ الْقَمَرِ

	رقم الآية
١٠٢ :	« وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » ١٢
٣٩٧ :	« ذَاتِ الْوَاجِ وَدُسُرٍ » ١٣
١٢٢ :	« فَقَالُوا أَبَشْرًا مِثْلًا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ » ٢٤
	« وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَكَ وَأَبْكَيْ وَأَنَّهُ أَمَاتَ وَأَحْيَى » = « وَأَنَّهُ هُوَ » ٤٨ ، ٤٤ ، ٤٣
١٥٤ :	« أَغْنَى وَأَقْنَى »

سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ

٤٠٣ :	« يَحْسُبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ، هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ » ٤
-------	---

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

٣١ :	« فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ » ١٣
------	---

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

٢٠٥ :	« وَلَا تَمَنَّئَنَّ تَسْتَكْبِرُ » ٦
٥٨٢ :	« إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ » ١٨ ، ١٩

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

٣٤٥ ، ٣٣٠ :	« إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَن يَخْشَاهَا » ٤٥
-------------	---

سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

٣٥٣ :	« إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ . لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ » ٢١ ، ٢٢
-------	---

سُورَةُ اللَّيْلِ

٢٠٥ :	« وَسَيَجْزِيهَا الْأَتَقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى » ١٧ ، ١٨
-------	--

سُورَةُ الْإِحْلَاصِ

	« قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ - اللَّهُ الصَّمَدُ » ١ ، ٢
--	--

فهرس الحديث

« إنما الشعر كلام ، فحسنه حسن ، وقبيحه قبيح » : ٢٤

« إياكم وخضراء الدمن » : ٤٤١

« لأن يمتلىء جوف أحدكم قبحاً ، فبريه ، خير له من أن يمتلىء شعراً » : ١٦

« إن من الشعر لحكمة ، وإن من البيان لسحراً » : ١٦

« قل وروح القدس معك » : ١٧ ، ٦١٢

« مانسى ربك ، وما كان ربك نسياً ، شعراً قلته » : ١٧

...

حديث عبد الله بن مسعود في القتل يوم بدر : ١٨

حديث محمد بن سلمة الأنصارى ، عن استنشاده ﷺ حسناً شعر الأعشى في هجاء علقمة بن علاقة : ١٩

حديث عائشة ، واستنشاده ﷺ شعراً لسعية بن غريض اليهودى : ١٩٠

حديث أم المؤمنين سودة ، وإنشادها شعراً ، ظنت عائشة وحفصة أنها تعرض بهما ، ومعرفته ﷺ أنه ليس

عدى وتيم من قريش : ٢٠

حديث أبى بكر ، وسؤاله ﷺ عن صواب إنشاد شعر سمعه : ٢١

حديث النابغة الجعدي ، وإنشاده ، وقوله له : « لا يفضض الله فاك » : ٢٢

حديث كعب بن زهير ، وخبر قصيدته المشهورة : ٢٢

حديث ذى الديدن حين قال : « أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ » : ٢٨٢

حديث إسلام أبى ذر : ٥٨٤

...

فهرس الشعر

٩٤ :	(الوافر)	سليمان بن داود القضاعي	وَمُنْحَطٍ أُتِيحَ لَهُ اَعْتَلَاءُ
٥٠٩ :	»	عبد الله بن مصعب	تَخَيَّرَ فِي الْأُبُورِ مَا تَشَاءُ
١٤٨ :	»	أبو البرج قاسم بن حنبل	وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاعُوا
٤٩٨ ، ٤٩٧ :	(كامل)	ليبيد	لِيُصِحِّحَنِي إِذَا السَّلَامَةُ دَاءُ
٣٣١ :	(الخفيف)	ابن قيس الرقيات	سِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلْمَاءُ
		•••	
٢٠٧ :	(الرمل)	مسكين الدارمي	وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ
٥٠٨ ، ٤٩٢ :	(طويل)	المتنبي	وَكُلُّ مَكَانٍ يَنْبِثُ الْعَرَّ طَيْبٌ
٤٩٩ :	»	»	بَغِيضًا تُنْأَى أَوْ حَبِيبًا تَقْرُبُ
٥٩٣ :	»	النابعة	عَلَى شَعَبِ أَيْ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ
١٣٧ :	»	النابعة الجعدى	إِذَا مَا بُو نَعَشَ دَنُؤًا فَنَصُوبُوا
١٣٠ :	»	الأخنس بن شهاب	عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الدَّمَاءِ سَائِبٌ
٥١١ :	»	نصيب	وَلَوْ سَكْتُوا أَثْنْتَ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ
٢٠٣ :	»	وائلة بن خليفة السدوسى	تَقُومُ عَلَيْهَا فِي يَدَيْكَ قَضِيبٌ
٥٠٩ :	(المديد)	أبو نواس	تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَخِبُ
١٤٧ :	(بسيط)	ذو الرمة	وَلَا يُرَى يَمْلُهَا عُنْجَمٌ وَلَا عَرَبٌ
٣٠٠ :	(الكامل)	البحترى	شُعَلٌ عَلَى أَيْمَانِهِمْ تَنْلَهُبُ
٥٢٣ :	»	أبو تمام	قِيدَ الظُّنُونِ أَمْذَهَبُ أَمْ مُذْهَبُ
٢٠٩ :	»	خالد بن يزيد بن معاوية	دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتَهَا لَا أَحْجَبُ
٥٠٠ :	»	نافع بن لقيط	أَمَلًا وَيَأْمُلُ مَا أَشْتَهَى الْمَكْتُوبُ
٥٦٧ :	(متقارب)	حزاز بن عمرو	كَرَامَتُهَا وَالْفَتَى ذَاهِبُ
١٦٦ :	(الطويل)	البحترى	عَقَائِلُ سِرِّبٍ أَوْ تَقَنَّصَ رَبْرَبًا
٥١٠ :	»	بشار	هَوَاىَ وَلَوْ نُحْجِرْتَ كُنْتَ الْمُهَذَّبَا
١٢٩ :	»		وَأَجْرَدٌ سَبَّاحًا يَبْدُ الْمُعَالِيَا
٤٥١ :	(المديد)	ابن المعتز	لِحِجَاةِ الْحُسَيْنِ عُنَابَا
٤٩٦ :	(بسيط)	المتنبي	وَعَزَّ ذَلِكَ مَطْلُوبًا إِذَا طَلِبَا

٤٩٩ :	(بسيط)	المتنى	مظلومة الريق في تشبيها ضربا
٨٩ :	(الوافر)	زياد بن حنظلة التميمي	تحال بياض لأيمهم السرابا
٥١٣ :	»	الفرزدق	ومسقط قرنها من حيث غابا
١٨٨ :	»	المتنى	ولم يلدوا امرءا إلا نجيبا
٨٥ :	(المتقارب)	البحترى	فما إن رأينا لفتح ضريبا
٥٩١ :	(طويل)	امرؤ القيس	نقض لبانات الفؤاد المعذب
٤٩٠ :	»	أبو تمام	إلينا ولكن عذره عذر مُذنب
١٨٤ :	»	حجية بن المضرب	يُجيبك وإن تغضب إلى السيف يُغضب
٥٩١ :	»	علقمة	ولم يك حقا كل هذا التجنب
٢٩٩ :	»	البحترى	على أروس الأقران خمسن سحاب
٤٩١ :	»	»	على أن ذاك الزى زى محارب
٥٦٥ :	»	»	ليسلكها فردا سلك المقاب
٥١٦ :	»	أبو تمام	تمهل في روض المعاني العجائب
٢٦٨ :	»	النابعة	تضاعف فيه الحزن من كل جانب
٥٠١ :	»	»	عصائب طير تهتدى بعصائب
٤٩٢ :	»	البحترى	أطاع لها العاصمون في بلد العرب
٧٨ :	(البسيط)	أبو تمام	تنال إلا على جسر من التعب
١٩٠ :	»	المتنى	من أن أكون عبأ غير محبوب
٥٠٤ :	(وافر)	البحترى	ومن لى أن أمتع بالمعيب
٥٠٨ ، ٤٩١ :	(الكامل)	»	أرض ينال بها كريم المطلب
٤٩٧ :	»	أبو تمام	من يحذرها فكأنها لم تُحجب
٣٥٥ :	»	(الباخري)	تُحج الأمور بقوة الأسباب
١٠٤ :	»	أبو تمام	والليل أسود رُفعة الجلاب
٤٠٦ :	»	»	قرأت الوضاء شطر كتاب
٢٥٣ :	»	أبو ذؤاب ربيعة الأسدي	بعثية بن الحارث بن شهاب
١٧ :	»	كعب بن مالك	وليغلب مغالب الغلاب
٤٨٦ :	»	أحمد بن أبى فنن	فاقتصر ناظره من القلب
٤٨٦ :	(السريع)	إبراهيم بن المهدي	في جسد من لؤلؤ رطب
٣٠٨ :	(المنسرح)	يزيد بن الحكم	منجد ، وقصل الصلاح والنسب

٢٣٧ :	(السريع)	اليزيدى (يحيى بن المبارك)	ألقاهُ مِنْ زُهَيْدٍ عَلَى غَارِي
٤٥٠ :	»	أبو نواس	وَتَلَطُّمُ الْوَرْدِ بِعُنَابٍ
٣٠١ :	(متقارب)	النايفة الجعدى	خِلَالَتَهُ كَأَنِّي مَرْحَبٍ
٩٦ ، ٤١١ ،	(الطويل)	بشار	وَأَسِيفُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
٥٣٦ ، ٦٠٢			
١٨٥ :	»	»	أُرَيْبَتْ ، وَإِنْ عَابَتَهُ لَانَ جَانِبُهُ
٤٩٦ :	»	أبو تمام	مَهَابِعُهُ الْمُثَلَّى وَمَحَّتْ لَوَاجِبُهُ
٨٣ :	»	الفرزدق	أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبَوْهُ بِقَارِبُهُ
٤٢٥ :	»	»	يَدَاكَ يَدَيَّ لَيْبٍ فَإِنَّكَ غَالِبُهُ
٥١٣ :	(المنسرح)	البحترى	يَعْرِفُ مِنْ شِعْرِهِ وَمِنْ حُطْبِيهِ
١٣٨ :	(السريع)	المتنبي	وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ مِنْ غَرْبِهِ
٥١٧ :	(الكامل)	البحترى	مُتَمَلِّمًا وَتَنَامُ دُونَ نَوَابِيهِ
٥٠٥ :	(متقارب)	ابن المعتز	يَزِدُّ فِي نُهَاهَا وَأَلْبَابِهَا
•••			
٣١٠ :	(الطويل)	الشنفرى	إِذَا مَا يَبُوتُ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتْ
١٥٨ :	»	طفيل الغنوى	بِنَا تَعْلُنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَرَلَّتْ
١٥٧ :	»	عمرو بن معد يكرب	نَطَقْتُ وَلَكِن الرَّمَاحَ أَجْرَتْ
٩٤ :	»	كثير	تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ
١٤٩ :	»	محمد بن سعد الكاتب	أَيَادِي لَمْ تُثْمَنَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
٢٣٦ :	(الكامل)	جندب	بِحَنُوبِ حَبِيبِ عَرِيثٍ وَأَجَمَّتْ
٥٠٦ :	»	الكندى	فَهُمُ الذَّرَى وَجَمَّاجِمُ الْهَامَاتِ
٥٠٧ ، ٥٠١ :	(الكامل)	عامر بن حطَّان الخارجى	بِيَدِ بُرِّ بِأَنْهَا مَوْلَانُهُ
٥٥١ :	»	المتنبي	مَا حَفِظَهَا الْأَشْيَاءُ مِنْ عَادَاتِهَا
•••			
٢٠٥ ، ٩١ :	(الخفيف)	أبو دؤاد الإباضى	أَخَوْدِي ذُو مَبْعَةٍ إِضْرِيحُ
٥٩٢			
٥٥٣ :	(بسيط)	البحترى	وَحَاكَ مَا حَاكَ مِنْ وَشِيٍّ وَدِيَاجِ

- يَكْدُ الوَعْدَ بِالْحُجَيْجِ
ابن المعتز
٧٧ : (الوافر)
- فِي قُبَّةِ ضَرْبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ
زيد الأعجمي
٣٠٧ ، ٣٠٦ : (الكامل)
- ...
حَجَلُ بنِ نُضْلَةَ
ابن المعتز
٣٢٨ : (السريع)
- وَمَوْتُ الهَوَى فِي القَلْبِ مِنِّي المَبْرُحُ
ذو الرمة
٢٧٤ : (طويل)
- بِهَا حَظَلُ الرَّمَاحِ أَوْ كَانَ يَمْرُحُ
عقال بن هشام القيني
٥٩٩ ، ٥١٤ :)
- فَأَصْبَحَ فِيهِ ذُو الرِّوَايَةِ يَسْبُحُ
ابن ميادة
٥٩٩ ، ٥١٤ :)
- وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ
ابن المعتز
٧٥ ، ٧٤ :)
- ٢٩٦ ، ٢٩٤
بِنَفْسِكَ إِلا أَنْ مَا طَاحَ طَائِحُ
الأعرج الشاعر
٧٨ :)
- طَوَاهِرَ جِلْدِي وَهُوَ فِي القَلْبِ جَارِحُ
كثير
٤٩٧ :)
- عِتَاقُ دَنَائِيرِ الوَجُوهِ مَلَاحُ
ابن المعتز
١٠٤ :)
- بِإِسَاءَةٍ وَعَنِ المُسَيِّءِ صَفُوحُ
المتنبي
٥٦٨ : (كامل)
- وَعَدَوْتُ لِلذَّاتِ مُطْرِحَا
أبو نواس
٥٤٨ : (كامل)
- وَأَنْدَى العَالِمِينَ بَطُونِ رَاجِ
جرير
٦٠٧ ، ١٨٨ : (الوافر)
- كَانَ مُسْتَعْلِقًا عَلَى المُدَّاجِ
أبو العتاهية
٥٠٣ : (الخفيف)
- ...
وَلَكِنَّهُ بِالمَنْجِدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ
ابن الرومي
١٨٣ : (الطويل)
- تَلَفَّتْ مَلْهُوفٌ وَبِشْتَاقُهُ العَدُ
))
٥٠٤ :)
- أَتَمَحْتُ ضَلُوعِي جَمْرَةَ تَتَوَقَّدُ
))
٥٥٤ :)
- وَمِنْ عَادَةِ الإِحْسَانِ وَالصُّنُجِ غَامِدُ
المتنبي
٥٠٦ :)
- بَنَى حَوَالِي الأَسْوَدِ الحَوَارِدُ
الفرزدق
٢١١ :)
- سَجِيَّةَ نَفْسِ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدُ
أبو تمام
٤٩٥ :)
- بَنُو بَنَاتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ العَبْدُ
حسان
١٨١ :)
- وَمَا قُلْتُ إِلا بِالذِّي عَلِمْتُ سَعْدُ
الحطيئة
٣٣١ :)
- خَرَجْتُ مَعَ البِزَازِيِّ عَلَيَّ سَوَادُ
بشار
٢١٩ ، ٢٠٣ :)
- إِلَى أَنْ تَرَى ضَوْءَ الصَّبَاحِ وَسَادُ
))
٤٩٢ :)
- عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لِحَمُودُ
أبو عطاء السندي
٢٦٩ :)

٢٠٧ :	(الوافر)	مالك بن رُفيع	فأين أحيّد عنهم لا أحيّد
١٥٢ :	(الكامل)		حَقًّا تَنَابَ مَا لَنَا وَوُقُودُ
١٠٤ :	(المنسرح)	الخالديّ	وَهُوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
٢٦٨ :	(الطويل)	العباس بن الأحنف	وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لَتَجْمَدَا
٤٩٠ ، ١٠٥ :	»	المتنبى	وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقِيدًا
١٨٤ :	(الكامل)	ابن الرومىّ	أَرْجُو الثَّوَابَ بِهَا لَدَيْهِ غَدَا
١٤٨ :	»	عمرو بن معد يكرب	لَكَ مَنَازِلُ كَعْبَاءَ وَنَهْدَا
٩٤ :	(البسيط)		ظَنَنْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِمًا أَبَدَا
٣١٤ :	(الطويل)		تَبَدَّلْتُمَا ذَلًّا بَعَزَ مُؤَيِّدِ
٥٤٩ ، ٥٤٨ :	»	البحترى	وَقَالَتْ نَجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعِدِ
٤٩٨ :	»	أبو تمام	لِدِيَابِحَتِيهِ فَاعْتَرَبَ تَتَجَدَّدِ
٢٥١ :	»	الخطيئة	تَهْمُدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدِ
١٦٦ :	»	طرفة	مَخَافَةَ مَلُوءَى مِنْ الْفَقْدِ مُحْصِدِ
٣٧٤ :	»	(الفرزدق)	بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
٤٩٠ ، ٣١١ :	»	البحترى	وَجَدْتِ وَقَلْنَا اعْتَلَّ عَضْوُ مِنَ الْمَجْدِ
٥١٧ :	»	»	وَلَمْ يَدْرِ مَا مَقْدَارُ حَلَى وَلَا عَقْدَى
٦٠ ، ٥٨ :	»	أبو تمام	جَمِيعًا ، وَمَهْمَا لَمْتُهُ لَمْتُهُ وَحِدَى
٥٠٧ ، ٥٠١ :	»	»	إِذَا لَهْجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدَى
٢٨٢ :	»	دعبل	رَمَنْتَنِي وَكُلَّ عِنْدَنَا لَيْسَ بِالْمُكْدَى
٢٨٤ :	(بسيط)		مَا كُلُّ رَأْيِ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدِ
٤٢٥ ، ٢٠٩ :	»	أرطاة بن سهية	تَنْسَ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَبْهَةَ الْأَسَدِ
١٩٨ :	»	البحترى	وَجُدَّتْ حَتَّى كَأَنَّ الْغَيْثَ لَمْ يَجِدِ
٤٩٤ :	»	أبو تمام	قَدْ يُقَدِّمُ الْعَيْرَ مِنْ دُغْرِ عَلَى الْأَسَدِ
٩٠ :	»	أبو حفص الشطرنجي	مَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَنْبٌ إِلَى أَحَدِ
٥٦٧ :	»	النابعة	مِثْلَ الرِّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ
٤٥١ ، ٤٤٩ :	»	الوأواء دمشقى	وَرَدَا وَعَضَّتْ عَلَى الْعَتَابِ بِالْبَرْدِ
٦٠٣ ، ٥٣٥ :	»	القُطَامَى	مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذَى الْعُلَّةِ الصَّادَى
٥٠٤ :	»	(بشار) (مسلم)	أَعْجَبَ بِشَى عَلَى الْبَعْضَاءِ مَوْدُودِ
٤٩ :	»	مسلم بن الوليد	أَلْقَى إِلَيْهِ الْأَقَاصِي بِالْمَقَالِيدِ

١٣٩ :	(الوافر)	أبو تمام	وتشحبُ عندهُ بيض الأيادي
١٩٨ :	»	المتنبي	هياتك أن تُلقبَ بالجوادِ
٥٦٤ :	»	»	وفيهما قيثُ يوم للقرادِ
٣١٣ :	»	أبو تمام	وحسبك أن يُزرنَ أبا سعيد
١٦٣ :	(الكامل)	البحترى	كرماً ولم تُهدم مائرُ خالدِ
٥١١ :	»	الخرمى	طلعت بها الركبانُ كلُّ نجادِ
٥١٥ :	»	أبو تمام	وبلاغةٌ وتُدرُّ كلُّ ورِيدِ
١٩٦ ، ٤٢٤ ،	(السريع)	أبو نواس	أن يجمع العالم في واحدِ
٤٢٨			
٥١٠ :	(المنسرح)		رِقِي ، فيأبتردها على كبدى
٤٨٥ :	»	ليبيد	أرهبُ نوءَ السَّمَكِ والأسدِ
٥١٧ :	(خفيف)	البحترى	لك امرؤُ أنه نظامُ فريدِ
٤٩٧ :	»	المتنبي	بُ تشقُّ القلوبَ قبل الجلودِ
٣٣٠ :	»	»	طُعُ أحنى من واصل الأُولادِ
٤٩٨ :	(الكامل)	أبو العتاهية	بَ تكونُ كالنوب استجدهُ
١٦٦ :	»	البحترى	فحللتُ بين عقيقه وزرودِه
٣١٨ :	(طويل)	بعض الحجازيين	كتائبُ يأس ، كرها وطرادها
٥١٢ :	(الكامل)	عدى بن الرقاع	حتى أقوم مئلبها وسنادها
٤٨٩ :	(المنسرح)	المتنبي	شوقاً إلى من يبئث يرقدها
		•••	
١٤٨ :	(الطويل)	ابن عنقاء الفزاري	إلى ماله حالي أسر كما جهرُ
١٣٥ :	(الرمل)	طرفة	لا ترى الأدبَ فينا يتتقرُ
٤٩٨ :	»	الخرمى	أنه عندك محفورٌ صغيرُ
٥٥٥ :	(طويل)		أمرٌ مذاقُ العودِ والعودُ أخضرُ
١٨٢ :	»		وفي سائر الدهر العيونُ المواطرُ
١٤٩ ، ١٤٨ :	»	موسى بن جابر الحنفى	ذراعى ، وألقى باسته من يُفاجرُ
٩٣ :	»	البحترى	أصاحتُ لى الواشى فلج يى الهجرُ
٦٠٤ ، ٤٩٦ :	»	»	لناشيهم من حيث يُؤتفُ العُمرُ

٥١٧ :	(طويل)	البحترى	لَهَا اللَّفْظُ مَخْتَارًا كَمَا يَنْتَقَى الثَّبْرُ
٤٩٣ :	»	أبو تمام	أَسَاءَ فَفِي سَوْءِ الْقَضَاءِ لِي الْعُدْرُ
٥٠٥ ، ٥٠٤ :	»	»	فَلَيْسَ يُودَى شُكْرَهَا الذَّنْبُ وَالنَّسْرُ
١٢٥ :	»	المنتبى	وَلَكِنْ لَشِعْرِي فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شَعْرُ
٥٠٥ :	»	»	بُنُوها لَهَا ذَنْبٌ وَأَنْتَ لَهَا عُدْرُ
٥٥٦ :	»	»	إِلَيْكَ ، وَأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ وَالدهْرُ
٨٦ :	»	إبرهيم بن العباس	وَسُلْطَ أَعْدَاءُ وَغَابَ نَصِيرُ
٣١٢ ، ٣١٠ :	»	أبو نواس	وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
٧٦ :	(بسيط)		نَفْسِي فِدَاؤُكَ ، مَا ذَنْبِي فَأَعْتَدْرُ
٤٩٤ :	»	البحترى	كَانَتْ ذُنُوبِي فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَدِرُ
٥١٦ :	»	»	عَلَيْكَ أَنْجُمُهُ بِالْمَدْحِ تَنْتِيرُ
٤٦١ :	»	أبو دهبل	وَقَدْ سَقَى الْقَوْمَ كَأْسَ الثَّوْمَةِ السَّهْرُ
٣٠٠ :	»	الخنساء	فَأَيْمًا هِيَ إِقْبَالَ وَإِذْبَارُ
٢١٠ :	(كامل)		مُتَّبَسِّمِينَ وَفِهِمِ اسْتِشَارُ
٩٥ :	»	الفرزدق	لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِيهِ نَهَارُ
١٥٠ :	»	جميل	تَشْكُو إِلَى صَبَابَةٍ لَصْبُورُ
١٢١ :	»	ابن أبى عيينة	أَطِينٌ أَجْنَحَةُ الذَّبَابِ يَضِيرُ
٢٧٧ :	(متقارب)		سِقَاهُنْ مُرْتَجِزٌ بَاكِرُ
٥١٢ :	(طويل)	تميم بن أبى بن مقبل	لَهَا قَائِلًا بَعْدَى أَلْبٌ وَأَشْعَرَا
١٨٨ :	»	جميل	وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارَسُ شَمْرَا
١٦٧ :	»	الجوهري الجرجاني	فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِكَيْتٍ تَفَكَّرَا
٢٢ ، ٢١ :	»	الناطقة الجعدى	وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا
١٤٩ :	»	أبو حُرَابَةَ ، الوليد بن حنيفة	وَلَا عَرَفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَأَدْبَرَا
٥٩٢ :	(الوافر)	امرؤ القيس ، الحارث	كَتَارِ جِمُوسَ تَسْتَعْرُ اسْتَعَارَا
		اليشكرى	
٢٩٦ :	»	أبو نواس	إِذَا مَا زَدْتُهُ نَظْرًا
٩١ :	(السريع)	عبد الصمد بن المعدل	تَبْكِي عَلَيْهِ مَقْلَةٌ عَبْرِي
١٨٠ :	(المتقارب)	الأعشى	ةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارَا
٣١٠ :	»	الكميت	جَ وَالْمَكْرَمَاتِ مَعَا حَيْثُ صَارَا

٤٨٥ : هـ	(طويل)	البحترى	أَتَاخَتْ لَهُ الْأَقْدَارُ مَا لَمْ يَحَادِرِ
٢٥٤ :	»	مروان بن أبى حفصة	يَجِيدُهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ
٢٩٨ :	»		بِأَسَجَحِ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلْبِ الضُّعْفَرِ
٤٦٢ :	»	الحكم بن قنبر	لِيَ الْيَأْسُ مِنْهَا ، لَمْ يَنْعَمْ لِلْهَوَى صَبْرِي
٢٠٨ :	»	عكرشة العيسى	مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَئِينَ عَلَى قَدْرِ
٧٧ :	»	ابن المعتز	فَتَخْتَصِمُ الْأَمَالَ وَالْيَأْسَ فِي صَنْدَرِي
٩٩ ، ٧٤ :	(بسيط)	سُبَيْعُ بْنُ الحَطِيمِ	أَنْصَارَهُ بُوْجُوهُ كَالدَّنَانِيرِ
٤٨٥ :	(الكامل)	سَهْمُ بْنُ حَنْظَلَةَ	لَمْ يَنْكُحْ ، وَلَقِيَتْ مَا لَمْ أَحْذَرِ
٧٦ :	»	بعض الأعراب	تَقْدَى صُلُورُهُمْ بِهَتْمِ هَاتِرِ
٧٥ :	»	يزيد بن مسلمة	إِهْمَالُهُ ، وَكَذَاكَ كُلُّ مَخَاطِرِ
٢١ :	»		هَلَا نَزَلَتْ بِآلِ عَبْدِ الدَّارِ
٨٤ :	»	أبو تمام	كَأَثْنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هَمَّا فِي الغَارِ
١٣٤ :	»	زهير	حَضُّ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي
٥١٠ :	»	أبو العتاهية	عَنِّي بِخَفِيَّتِهِ عَلَى ظَهْرِي
٢٠٣ :	»	المسيب بن علس	وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لَا يَنْدُرِي
١٩ :	(السريع)	الأعشى	أَلْتَأَقِصُ الْأَوْتَارَ وَالْوَاتِرِ
١٠٣ :	(المجتث)	ابن المعتز	وَخَالَ وَجْهَ التَّهَارِ
٣٢٣ ، ٢٧٢ :	(الخفيف)	بشار	إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبَكِيرِ
٣١٦			
٤٩٢ :	(متقارب)	خالد الكاتب	وَلَيْلُ الحُبِّ بِلَا آخِرِ
٤٩٤ :	(طويل)	البحترى	إِلَى أَهْرَبِ الشَّدَقِينَ تَدْمِي أَظْفَرُهُ
٥٦٤ :	»	الحطيئة	وَقَلَّصَ عَنِ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
٣٠٨ :	»	شبيب بن البرصاء	زَجَرْتُ كَلَابِي أَنْ يَهْرَ عَفُورُهَا
٤٦٩ :	»	الفرزدق	بِحَيْرِ وَقَدْ أَغْيَا رَبِيعًا كِبَارَهَا
٢٦٨ :	(المديد)	أبو نواس	قَدْ بَلَّوْتَ المُرَّ ثَمَرَةً
٥٠٣ - ٥٠١ :	»	»	وَتَرَاءَى المَوْتُ فِي صُورَةٍ
١٠٤ :	(الخفيف)		أَنْتَ وَاللَّهِ لثَلْجَةٌ فِي خِيَارَةٍ
٣١٢ ، ٣٠٩ :	(متقارب)	نصيب	وَعَثِرَهُمْ نَعَمَ ظَاهِرَةً

- واجلس فإنك أنت الآكل اللابس (بسيط) ٤٨٧ ، ٤٧١ :
- بشرفي سابط الديار البساسب أبو نواس (طويل) ٤٧٠ :
- ويكثر الوجد نحوه الأمس أبو تمام (المنسرح) ٥٠٤ :
- ما اختار إلا منكم فارسا السيد الحميري (السريع) ٣٤٤ :
- وصبراً على استدرار دنيا بإساس محمد بن وهيب (طويل) ٣٢٥ :
- واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي الحطيئة (بسيط) ٤٨٧ ، ٤٧١ :
- شغل الخلي ثنت بصدفة مؤيس البحتری (كامل) ٤٩٧ :
- مثلاً من المشكاة والنيراس أبو تمام » ١٤ :
- إن غنى نفسك في الياس أبو نواس (السريع) ٣٢٥ :
-
- ومن فوقها والبأس والكرم المحض المتنبى (الطويل) ٤٩٠ :
- وتظهر الإبرام والتقصنا بكر بن النطاح (السريع) ١٥٢ :
- ويا جبل الدنيا ويا واحد الأرض أبو نخيلة (طويل) ٤٨٤ :
- سيوى أنه قد سل عن ماجد محض أبو خراش الهذلي » ٤٧٠ :
- أضحكني الدهر بما يرضى حطان بن المعلى (السريع) ٢٦٩ :
- تفاضيته بترك التقاضى أبو تمام (خفيف) ٤٩٧ :
-
- يمضي فإن الكف لا السيف يقطع البحتری (طويل) ٤٩٦ :
- عليه ولكن ساحة الصبر أوسع الخريبي » ١٦٤ :
- فما عاشق من لا يبدل ويخضع المتنبى » ٤٩٩ :
- وبالجن فيها ، ما درت كيف ترجع » ٥٦٥ :
- على دلال واجب لمفجع مضر بن ربيعي » ٤٩٩ :
- تمكن رضوى واطمان متالع البحتری » ٤٧٠ :
- وطيرته عن وكره وهو واقع أبو تمام » ٥١٤ :

- فيما أحب لسانَ حائكٍ صنَّعُ
أبو تمام
٥١٥ : (بسيط)
أو حاولوا النفعَ في أشياعِهِمْ نَفَعُوا
حسان
٩٤ : »
غيري بأكثر هذا النَّاسِ يَنْخَدِعُ
المتنبي
١٣٩ : »
أحلَّكَ اللهُ مِنْهَا حَيْثُ تَجْتَمِعُ
منصور الثمري
٥٠٤ : »
ولو أنَّ دَجَلَةَ لى عَلَيْكَ دُمُوعُ
البحترى
٥٤٨ : (كامل)
- وَجِعت من الإصغاءِ لَيْتاً وَأَخَدَعَا
الصمة القشيري
٤٧ : (طويل)
عَلَّقْتُ مَمْنوعاً مَمْنوعاً
ابن الرومي
٤٩٣ : (الكامل)
للذى تَهْوَى مطيعاً
بعض المحدثين
٤٩٩ : (الرمل)
- وأعتقت من رُقِّ المطاميعِ أَنخَدَعِي
البحترى
٤٧ : (الطويل)
وليس إلى دَاعِيِ التَّدَى بِسَرِيحِ
الأقيشر
١٥٠ : »
وفي حبايٍ وخيرٍ غيرِ مَمْنُوعِ
دعبل
٥٥٥ : (بسيط)
على ما فيك من كرم الطَّيَّاعِ
أبو تمام
٥١٠ : (وافر)
أن يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعِي
البحترى
١٥٦ : (الخفيف)
- تذَكَّرتِ القُرْبَى ففاضت دُمُوعُهَا
»
٩٣ : (الطويل)
-
- من الأرضِ إلا أنت للذَّلِ عارفُ
قيس بن مَعْدان الكلبِي
٢٠ : (الطويل)
أخفُ من رَدِّ قَلْبٍ حِينَ يَنْصَرِفُ
العباس بن الأحنف
٤٩٤ : (بسيط)
لَهُمْ إلفٌ وليس لَكُمْ إلفُ
مساور بن هند
٢٣٦ : (الوافر)
وقد جاعت بنو أسيدٍ وخافوا
» » »
٢٣٧ هـ : »
حَالِقُ أن لا يَكْتُمها سَدْفُ
قيس بن الخطيم
٤٩٧ : (المنسرح)
- كانت فخاراً لِمَنْ يعفوه مؤتلفاً
أبو تمام
٤٩٤ : (بسيط)
- فَهَجَرَتْهَا بَيْتِي وَلَقِيَانِهَا يَشْفِي
البحترى
١٦٢ : (الطويل)
هَلَّا نزلتْ بِآلِ عبدِ منافٍ
مطروود بن كعب الخزاعي
٢١ : (الكامل)
-
- إلى ضوءِ نارٍ في يفاعِ تَحْرَقُ
الأعشى
١٧٦ : (الطويل)

- ولو قيل هاتوا حَقُّوا لم يَحَقُّوا أنس بن أبي إياس الديلي (طويل) : ٤٠ :
 بأْسُهُم أَعْدَاءُ وَهَنَ صَدِيقُ جرير ٤٩٥ :
 لكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ النضر بن جُوَيَّة (البيسط) : ١٧٤ :
- لِإِنَّمَا لِلْعَبِيدِ مَا رُزِقَا العباس بن الأحنف (المديد) : ٣٥٥ :
 وَإِنَّمَا يَعْزُرُ الْعُشَّاقُ مِنْ عَشِيقَا (بيسط) : ٣٥٥ :
 تَلَّاقَ فِي جِسْمِ مَا تَلَّاقَى المتنبي (وافر) : ٥٠٥ :
- لِكَالْبَحْرِ ، مَهْمَا يُتَلَقَى فِي الْبَحْرِ يَغْرَقُ زياد الأعجم (الطويل) : ٩٦ ، ٥٣٦ :
 إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَانَهُ لَمْ يُعَمَّرَقِ سلامة بن جندل » : ٢٠٤ :
 لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فِي ثِيَابِ صَدِيقِ أَبُو نَوَاسِ » : ٤٩٥ :
 كَأْسُ الْكَرَى فَانْتَشَى الْمَسْتَقِيُّ وَالسَّاقِ » » (بيسط) : ٥٤٨ :
 وَمَا هِيَ وَوَيْبٌ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ ذُو الْخَرَقِ الطُّهَوِيِّ (الوافر) : ٣٠١ ، ٣٠٣ :
 نَظَرٌ وَتَسْلِيمٌ عَلَى الطَّرْقِ محمد بن أحمد المكي (كامل) : ٥٤٧ ، ٥٤٩ :
 تَحَسَّبَ الدَّمْعَ خِلْقَةً فِي الْمَانِي المتنبي (الخفيف) : ١٦٢ هـ
- ٠٠٠
- عَنْ جَوَابِي شَعَلْنَا أُمُّ السُّلَيْكِ بْنِ السُّلَيْكَةِ (مديد) : ٣٢٠ :
 أَضْحَجْنَا هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ أَبُو تَمَامِ (المنسرح) : ٤٧ :
- خَلَّتْ حِقَبٌ حَرَسٌ لَهُ وَهُوَ حَائِكٌ أَبُو تَمَامِ (طويل) : ٥٥٣ :
- نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمُ كَرَايَ كَرَاكَ أَبُو تَمَامِ (الخفيف) : ٣٧٣ :
 نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا عبد الله بن همام السلولي (مقارِب) : ٢٠٥ :
- وكيف يكون التَّوَكُّؤُ إِلَّا كَذَلِكَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِي (الطويل) : ٢٠٨ :
 نَوَاجِدُ أَفْوَاهِ الْمَنَائِي الضَّوَالِحِ تَأْبَطُ شُرَا » : ٤٣٦ :
 فَأَفْرَحَ ، أُمُّ صَبْرَتْنِي فِي شِمَالِكِ ابن الدمينية » : ٩٠ :
- ٠٠٠
- إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ لبيد (الرمل) : ٣٥٣ :
 إِنَّ صِدْقَ النَّفْسِ يَزُرِي بِالْأَمَلِ » : ٥٠٠ :

- وإِذَا الموثُ سَوَّالُ الرُّجَالِ (السريع) ٢٥٦ :
- وَأَلاَ لِأَمْرِيءِ مِمَّا قَضَى اللهُ مَرَحُلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيفٍ (طويل) ٢٨١ :
- أَبِينَا وَقَلْنَا الْحَاجِيَّةَ أَوَّلُ كَثِيرٌ ٤٩٥ :
- إِذَا مَا تَوَى كَعْبٌ وَفَوَزَ جَزْوُلُ كَعْبِ بْنِ زَهْرٍ ٥١٢ :
- بَحْسَنَّاكَ حَقًّا أَنْتَ أَبْيَهُ وَأَجْمَلُ الْمُتَنَبِّي ٥٠٠ :
- يَفِيضُ وَصُوبَ المُرْنِ إِنْ رَاحَ يَهْطِلُ » ٥٠٦ :
- إِلَيْهِ بِوَجْهِ آخِرِ الدَّهْرِ تَقْبَلُ مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ ٤٩٤ :
- وَأَرَى الجَنَى أَشْتَارُهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ أَبُو تَمَامٍ ٣٧١ :
- وَقَدْ لَقِحتْ حَرْبٌ فَإِنَّكَ نَازِلُ الْمُتَنَبِّي ٤٩١ :
- لَقَدْ رثَ حَتَّى كَادَ يَنْصَرُمُ الحَجَبُ أَبُو عَلِيٍّ البَصِيرِ ٤٩٣ :
- بِالْقَوْلِ ، لَمْ يَكُنْ جِسْرًا لَهُ العَمَلُ أَبُو تَمَامٍ (بسيط) ٧٨ :
- مِنْ رَاحَتِكَ دَرَى مَا الصَّابُ وَالعَسَلُ » ٨٤ :
- وَبِالشَّبَابِ شَفِيحًا أَيُّهَا الرُّجُلُ ابْنِ حَازِمِ البَاهِلِيِّ ٦٠٣ :
- وَهَاجَ أَهْوَاؤُكَ المَكْتُونَةَ الطَّلُّ (عمر بن أبي ربيعة) ١٤٦ :
- وَاللَّيْلُ قَدْ مَرَّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِلُ حُنْدُجِ بْنِ حُنْدُجِ المَرِيِّ ٢١٤ ، ٢١٠ :
- مُتَيِّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفِدْ مَكْبُولُ كَعْبِ بْنِ زَهْرٍ ٢٣ ، ٢٢ :
- لَكُ ، لَمَّا ضَاقَتِ الجِبِلُّ ابْنِ التُّوَابِ الوَافِرِ ٢٩٦ ، ٩١ :
- أَبْدَأْ وَلَا يَسْأَلُونَ مَنْ ذَا المُقْبِلُ (كامل) ٤٨٨ :
- صَنَعَ اللِّسَانَ بَيْنَ لَا أُتْحَمَلُ أَبُو حِيَةَ البَحْمَرِيِّ ٥١٥ ، ٥١١ :
- ضَرَبَ تَطْيِيرَ لَهُ السَّوَاعِدُ أَرَعُلُ الفَرَزْدَقِ ٢٩٥ :
- تَهْلَانُ ذُو الهَضْبَاتِ هَلْ يَتَحَلَّحُلُ الفَرَزْدَقِ ٤٧١ :
- مِنْ أَنَّهُا عَمَلَ السِّيَوفِ عَوَامِلُ الْمُتَنَبِّي ٨٣ :
- وَالمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الغَاسِلُ » ٨٣ :
- مَا دُونَ أَعْمَارِهِمْ فَقَدْ بَخَلُوا » (المنسرح) ٥٠٦ :
- سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ (الحفيف) ٢٣٨ :
- فَجِئْتُ عَجِيبَ الظَّنِّ لِلعِلْمِ مَوْتَلًا بِشَارٍ (طويل) ٥١٢ :
- وَنَذَكُرُ بَعْضَ الفَضْلِ مِنْكَ وَتَفْضِيلًا أَبُو تَمَامٍ ٢٢٧ :
- بِهِمَا ، وَلَا أَرْضِي مِنَ الأَرْضِ مَجْهَلًا » ٤٨٤ :

٣١١ :	(الطويل)	حسان	عَلَيْنَا فَأُعْنِي النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا
١٤٦ :	(البسيط)	(عمر بن أبي ربيعة)	كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقِلِ الْخَلَّلَا
٢٠٣ :	»	أمية بن أبي الصلت	فِي رَأْسِ عُمْدَانَ دَاراً مِنْكَ مِخْلَالَا
٤٩٣ :	»	محمد بن بشير	فَلَوْ فَرَعْتَ لَكُنْتَ الدَّهْرَ مَشْفُولَا
٤٧١ :	(الوافر)	ذو الرمة	أَجْتَبَهُ الْمُسَانِدَ وَالْمُحَالَ
٢٤٤ :	»	المتنبي	تَهَيَّبِي ففاجأني اغتيالاً
٤٥٠ ، ٣٠٢ :	»	»	وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَزَّتْ غَزَالَا
١٨١ :	»	الخنساء	رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا
١٧٠ :	(الكامل)	البحترى	لَيْبِمَا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا
٣٢١ :	(منسرح)	الأعشى	وَأَنَّ فِي السُّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا
١٦٨ :	(الخفيف)	البحترى	دُدُّ وَالْمَجْدُ وَالْمَكَارِمُ مِثْلَا
١٩٤ :	»	المتنبي	سَنَةٌ تُغْلُو وَالضَّرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى
١٠٣ :	»	»	فَيَبَاهَا فِي وَجْهِ الدَّهْرِ خَالَا
٣٧٦ :	(متقارب)	أبو الأسود الدؤلي	وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَا
٤١٠ ، ٣٦٣ :	(طويل)	امرؤ القيس	قفا تَبْلُكُ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
٤٦٨ ، ٤١٩ :	»	»	»
٣٥٩ ، ٧٩ :	»	»	وَأُرْدَفِ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكَلْكَلِ
٤٧٢ :	»	»	»
١٨ :	»	أبو طالب	يُمَالُ الْبِتَامِي عِصْمَةً لِلْأُرَامِلِ
١٥١ :	»	عبد الله بن الزبير	يَحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ
٥٣٦ ، ٩٥ :	»	امرؤ القيس	لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
١١٩ ، ١١٧ :	»	»	وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ
١١٩ :	»	»	لِيَقْتَلِنِي وَالْمَرْءُ لَيْسَ بِقَتَالِ
٣٤٠ ، ٣٢٨ :	»	الفرزدق	يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
٤٩٠ :	(بسيط)	البحترى	قَوْدًا لَكَانَ نَدَى كَفَيْكَ مِنْ عُقْلِي
٥٠٦ :	»	المتنبي	وَمَنْ يَسُدُّ طَرِيقَ الْعَارِضِ الْهَاطِلِ
٣٠٧ ، ٢٦٤ :	(الوافر)	»	جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْرُؤُ الْفَصِيلِ
٣١٢ ، ٣٠٩ :	»	»	»
٤٩٩ :	»	البحترى	إِلَى أَهْلِ النَّوَائِلِ وَالْفَضُولِ

٤٩١ :	(الوافر)	المتنى	إذا أحتاج النهارُ إلى دليل
٥٠٣ :	»	أبو وجرة	وكنْتُ له يُمَجِّعُ السيول
٢٣٥ :	(الكامل)		صدَّقوا ، ولكن غَمَرَنِي لا تنجلى
٣١١ :	»	البحترى	في آلِ طَلْحَةَ ثم لم يتحوَّل
٤٩٣ :	»	»	فلو أنها بُدِّلَتْ لنا لَمْ تُبَدَّلْ
٤٩٦ :	»	»	غيرُ الجوادِ وجادَ غيرِ المُفْضِلِ
٤٩٥ :	»	أبو تمام	ما الحبُّ إلاَّ للحيبِ الأوَّلِ
٤٨٨ :	»	حسان	لا يَسْأَلُونَ عن السوادِ المُقْبِلِ
٢٣٨ :	(الهزج)	الوليد بن يزيد	عَفَا من بعد أحوال
٢٦٤ هـ ،	(المنسرح)	ابن هرمة	أَبْتاعَ إلاَّ قَرْيَةَ الأجلِ
٣٠٩ ، ٢٦٨			
٤٢٧ ، ٣١٢			
٤٣١			
٤٣٤ :	(الخفيف)	المتنى	فوقَ طَيْرٍ لَهَا شُحُوصُ الجِمالِ
٥٧ ، ٦١ :	»	محمد بن يسير	بَعْدَها بالأمالِ جُدُّ بَحِيلِ
٣١٣ :	(متقارب)	زهير بن عروة ، السكِّب	فَسَقَى وجُوءَ بنى حَنْبِلِ
٤٢٣ ، ٤٢٤ :	»	المتنى	وثأبى الطبايعُ عَلَى الناقلِ
٤٢٨			
٥٠٥ :	»	»	فأنتُ بإحسانك الشايلِ
٢١٠ هـ	(طويل)		زيادًا ولم تَقْدِرْ عَلَى حباتلُة
٥٠٦ :	»	بكر بن النطاح	لجاد بها فليتنق الله سائلُة
٤٩٥ :	»	البحترى	فحاولت وردَ النيلِ عندِ أحتفاليه
٥٣٥ :	(سريع)	المرقش	نيرٍ وأطرافِ الأكَفِ عَنَم
٥١٦ :	(طويل)	البحترى	يُسِيرُ ضاحيٍ وَشَبيها وَيُنَمِّمُ
٤٩٢ :	»	المتنى	ويَقْضِي له بالسعدِ مَنْ لا يُنْجِمُ
٣٠٩ :	»	ابن هرمة	يُكَلِّمُه من جُبهِ وهو أعجمُ

٥٠٦ :	(طويل)	أبو تمام	غدا العفو منه وهو للسيف حاكم
٣٥٨ ، ٣٥٧ :	»	قتب بن حصن	أجذت ليزو إنما أنت خاليم
٤٣٦ :	»	المتنبي	وفي أذن الجوزاء منه زمارم
٥٠٦ :	»	»	وهن لما يأخذن منك غوارم
١١٧ :	»	عمارة بن عقيل	زيارته إني إذن للقيم
٢٠٤ :	(بسيط)	(الأخطل)	وجذته حاضراه الجود والكرم
٢١٤ ، ٢٠٥ :	»	علقمة بن عبدة	يوم قديمة الجوزاء مسنوم
١٣ :	(الكامل)	»	وغدا لغيرك كفيها والمعصم
٤٧٠ :	»	أبو تمام	فإذا أبا ن قد رسا ويلملم
١٧٦ :	»	طريف بن تميم العنبري	بعثوا إلي عريفهم يتوسم
٢٢٥ :	»	أبو تمام	صبر وأن أبا الحسين كريم
٥٤٨ :	(السريع)	إسماعيل بن يسار	وغابت الجوزاء والمزم
٢١٢ :	»	ابن الرومي	بذاك تبجيل وتعظيم
٤٩٦ :	(المنسرح)	المتنبي	لا صغر عاذر ولا هرم
٤٩٨ :	»	»	أنهم أنعموا وما علموا
٦٠٤ :	(خفيف)	حسن	غير أن الشباب ليس يؤوم
٤٩١ :	»	المتنبي	سب كأن القتال فيها ذمام
٥١٦ :	(طويل)	البحترى	هي الأنجم اقتادت مع الليل أنجما
١٦٦ :	»	حميد بن ثور	أو الرزق من تثليث أو ييلمما
١٣١ :	»	عمرة الخثعمية	شجيجان ما اسطاعا عليه كلاهما
٤٩١ :	(بسيط)	البحترى	شباب يوم لقاء البيض ما ندما
٥٢٣ :	»	أبو تمام	لما تحرم أهل الأرض مخترا ما
١٥٨ :	(الوافر)	جرير	تركت ضجير قلبي مستها ما
٢٩٧ :	»	حاجز بن عوف الأزدي	وعمي مالك وضع السهاما
٤٩٠ :	(الكامل)	المتنبي	أعطاك معتذرا كمن قد أجرما
٤٩٧ :	»	»	إذ لا تريد لما أريد مترجما
٥٩٣ :	(طويل)	زهير	يفره ومن لا يتق الشتم يثتم
١٤ ، ١٣ :	»	عمارة بن الوليد	خروجي منها سالما غير غارم

٣٩٦ ، ٢٩٣ :	(طويل)	الفرزدق	عِلاطاً ، ولا مَخْبُوطَةً في المِلاغِمِ
١٧١ :)	البحترى	أعِن سَمَوِ يَوْمِ الأَبْيَرِيقِ أمِ حِلمِ
١٧١ :))	وسُورَةَ أَيامِ حَزْرَنْ إلى العَظَمِ
٥٥١ :)	أبو نواس	تفصُّ بِه عَينِي وِبلِفظُهُ وَهَمِي
٧٩ :	(البسيط)	ربيعة الرقي	قالَتْ : عَمَسِي ، وَعَسَى جَسْرِي إلى نَعَمِ
١٦٥ :)	ابن شيرمة القاضى	أو كَأَبْنِ طَارِقِ حَولِ البَيْتِ والحَرَمِ
٥٥٢ :)	المتنى	شَكَوَى الجَرِيحِ إلى العِرْبَانِ والرَّحِمِ
٣١٣ :	(وافر)		ومسلمةُ بنِ عَمْرِو من تَمِيمِ
٢٠٩ :)	أعشى همدان	وكُنَّا قَبْلَ ذلكِ في نَعِيمِ
٤٩١ :)	أبو تمام	لِخَبيْرٍ على الشَّرَفِ القَدِيمِ
٥٠٣ :	(الكامل))	يُنْفِثُنَ في عَقْدِ اللِّسانِ المُفْحَمِ
٦٠٣ :)	عنترة	عَرِداً كَفَعَلِ الشَّارِبِ المُتَرَمِّمِ
٢٥٣ :)	الحارث بن وعله	فإِذا رَمِيْتُ بِصِيبِنِي سَهْمِي
٤٩١ :)	أبو تمام	من غَيرِهِ ابْتِغَيْتِ ولا أَعْلَامِ
٥٠٥ :)	على بن جبلة	رَدَّتْهُ في عَظْمِي وفي إِفهامِي
٢٥٤ :	(الخفيف)		رِ ، وما فيكَ آلةُ الحُكْمِ
٨٣ :	(الطويل)	المتنى	بأن تسعدا ، والدمع أشفاهُ ساجمهُ
٤٩٠ :	(الكامل)	البحترى	ضَيْدَيْنِ أَسهْرُهُ لها وتنامُهُ
٤٣٥ ، ٦٧ :)	لييد	إِذْ أَصْبَحْتَ بِيَدِ الشَّمالِ زِمَامِها
٤٦٩ :	(طويل)	البحترى	كِرَامُ بنى الدُّنْيا وَأَنْتِ كِرِيمِها
٤٦٩ :)	البعيث	وَأَنْتِ إِذا عُدَّتْ كَلَيْبُ لَعِيمِها
٤٦٩ :)	البعيث	بِخَيْرِ وَقَدْ أَعْيَا كَلَيْباً قَدِيمِها
•••			
٤٩٤ :	(طويل)	أمية بن أبى الصلت	بِخَيْرِ وما كَلَّ العِطاءِ بَزينِ
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنى	تَأْتِي الرِّياحُ بما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ
٥١٥ :	(الكامل)	أبو تمام	سِمْطانِ فيها اللُّؤلؤُ المِكونُ
١٨٥ :)	ابن أبى عيينة	أَبداً وما هو كائِنُ سِباكونُ
٥٥٧ :	(هزج)	الفند الزمانى	غَدَا واللَّيْثُ غَضَبانُ

٢٢٦ :	(بسيط)	الفضل بن العباس	وَأَنْ نَكْفُ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُونَا
٩٠ :	»	العباس بن الأحنف	ثُمَّ الْقَفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خِرَاسَانَا
٢١٠ :	(الوافر)	عبد الشارق بن عبد العزى	وَأَبْنَا بِالرَّمَاحِ قَدِ آنَحَيْنَا
٥١٣ :	»	أبو شُرَيْحِ الْعَمِيرِ	قَوَائِي تُعْجِبُ الْمُتَمَثِّلِينَ
١٣٠ :	(الهزج)	عروة بن أذينة	فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَبْنَا
	[أو الوافر]		
٣٤٣ ، ٣٤٢ :	(الهزج)	لبعض اللصوص	نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا
٣٣٨ ، ٣٣٧ :	(السريع)	عمرو بن معد يكرب	مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
١٨٤ :	(الطويل)		إِذَا لَمْ تُكَارِمْنِي صُرُوفُ زَمَانِي
٤٨ :	»	المتنبي	لِعَوَاقِفِهِ شَيْءٌ عَنِ الدُّورَانِ
٤٩٥ :	»	»	شَبِيبٌ وَأَوْفَى مِنْ تَرَى أَخْوَانِ
٣١٠ :	(بسيط)	زهير	وَحَيْثُمَا يَلُكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنْ
٤٩١ :	»	المتنبي	جَدَى الْخَصِيبِ عَرَفْنَا الْعَرَقَ بِالْقُصْنِ
٤٩٩ :	»	»	يَخْلُو مِنْ هَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ
٥٠٥ :	»	أبو تمام	لَصِيقُ رُوحِي وَدَانٍ لَيْسَ بِالْدَانِي
٣٢٠ :	»	سلمى بن ربيعة	وَحَبَّابُ الْبَازِلِ الْأُمُونِ
٧٦ :	(الوافر)	سَوَّاءُ بْنُ الْمَضْرَبِ	نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ التُّرْبَ وَإِنْ
٤٦٩ :	»	الفرزدق	تَنْحَلُّهَا أَبْنُ حَمْرَاءِ الْعِجَانِ
٤٩٢ :	»	أبو تمام	أَطَارَ قُلُوبَ أَهْلِ الْمَغْرِبِينَ
٩٢ :	(الكامل)	جرير	إِذْ لَا نَبِيْعُ زَمَانِنَا بِزَمَانِ
١٩٣ :	»	المتنبي	هِيَجَاءِ غَيْرِ الطَّعْنِ فِي الْمِيدَانِ
٢٠٦ :	»	شمر بن عمرو الحنفي	فَمَضِيئُ نُمَّتْ قَلْتُ : لَا يَعْنِينِي
٣٢٠ :	(الخفيف)		لِزَمَانٍ يَهْمُهُمُ بِالْإِحْسَانِ
٥٢٣ :	»	شَمْسُونِيهِ الْبَصْرِي	أَوْدَعَانِي أُمَّتٌ بِمَا أَوْدَعَانِي
٥٠٥ :	(الرمل)	أبو هفان	مَا لَهُ إِلَّا آبِنٌ يَحْيَى حَسَنَةً

٤٩٢ ، ٣٣١ :	(الكامل)	البحترى	حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ
٤٨٦ ، ٤٨٥ :	»	»	فِي مَا أَرْتُ ، لِرَجْوَتِ مَا أَخْشَاهُ

١٣٩ :	(السريع)	المتنبى	سوالك يا فردًا بلا مُشْبِه
...			
٥٤٤ ، ٥٣٤ :	(طويل)	الفرزدق	أعقُ من الجاني علمها هجائياً
١٧٩ :	»	جرير	وللسيفِ أشوى وقعةً من لسانياً
٤٨ :	»	أبو حية التميمي	تفاضه شيءٌ لا يملُ التقاضياً
٤٩٦ :	»	المتنبى	فَسَيْفُكَ في كَفِّ تُزِيلُ التَّساوياً
٤٩٦ :	»	»	ومن قَصَدَ البحرَ استقلَّ السواقياً
٤٢٠ :	(الوافر)		مرْبِيَّةٌ وشبَّ ابنُ الحَصِي
١٥٠ :	(البسيط)	جميل	ذَنبِي وفاعِلَةٌ خَيْرًا فاجزِيا
١٨٥ :	(الطويل)	أبو العتاهية	يُرُوقُ ويَصْفُو إن كدرت عَلَيَّ

...

الألف المقصورة

٤٧ :	(الطويل)	عمر بن أبي ربيعة	إذا راحَ نَحَوَ الجمرَةَ البيضُ كالذَّمي
٩٤ :	»	البحترى	على الأضعفِ الموهونِ عادِيَةُ الأَقوى
١٩ :	(الكامل)	سَعِيَّةُ بنِ غريص ، وغيره	يوماً تُضَدِّرُكَ العواقبُ قد تَمي

الأرجازُ

٢١ :	(رجز)		تعرِفُه الأَرَسَانُ والدَّلَاءُ
٣١٦ ، ٢٧٣ :	»		إن غناءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ
١٠٢ :	»		والثبِنُ محجُورٌ عَلَيَّ غُرَابِه
٧٨ :	»	بشار	حملتهُ في رَقعةٍ من جليدي
٧٧ :	»	ابن المعتز	وأذِنَ الصُّبْحُ لنا في الإِنْبِصَارِ
٥٧ :	»		وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْر

٣٢١ :	(رجز)	العجاج	يا ليت أيام الصبَا رَوَاجِمَا
٢٧٨ :	»	أبو النجم	عَلَى ذَنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنِعْ
١٦٠ هـ :	»	»	إِنَّكَ إِنْ كَلَفْتَنِي مَا لَمْ أُطِقْ
٣٨٠ :	»	خِطَامُ الرِّبِيعِ المِجَاشِمِي	ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتَا حَنْظَلٍ
٥٥٧ :	»	النابعة	وَعَلِمْتَهُ الكَرَّ وَالْإِقْدَامَا
٤٦٣ ، ٢٩٤ :	»	رؤية	فَنَامَ لِيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي
١٣٦ :	»	»	قَدْ اغْتَبَدِي وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ
٤٩٨ :	»	أبو العتاهية	تُذْبِرُ فِي إِقْبَالِهِ أَيَّامَهُ
٢٩٩ :	»	بعض العرب	فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا
١٩٥ :	»	امرأة بني عُقَيْلٍ	وَحَاتِمَ الطَّائِنِ وَهَابَ الجَيْشِي
٤٦١ :	»	»	سَقَتْهُ كَفُّ اللَّيْلِ أَكْوَأَسَ الكَرِي
٥٢٣ :	»	»	حَتَّى تَجَا مِنْ خَوْفِهِ وَمَا نَجَا

صُدُورُ أَيْبَاتٍ ذِكْرُ تَمَامِهَا

١٨٨ :	(الوافر)	المتنبى	أَلَسْتَ أَيْنَ الأَلْمَى سُعِلُوا وَسَادُوا
١٨٨ :	»	جرير	أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المِطَايَا
٥٨٦ :	(كامل)	المتنبى	حَتَّى عَلَى بَدْرِ اللُّحَيْنِ «
٣٩٦ :	(الطويل)	(الفرزدق)	سَقَتْهَا خُرُوقٌ فِي المِسَامِعِ
٢٦٤ هـ :	(المنسرح)	ابن هرمة	« لَا أُمْتِعَ العُودَ بِالفِصَالِ «
٢٨٤ :	(بسيط)	المتنبى	مَا كُلُّ مَا يَتَمَتَّى المرءُ بِدِرْكُهُ
٣٥ :	(الرمل)	طرفة	نَحْنُ فِي المِشْتَاةِ نَدْعُو الجِفْلِي
١٧٩ :	(طويل)	جرير	وَلَيْسَ لِسِيفِي فِي العِظَامِ بَقِيَّةٌ
١٢٥ :	»	المتنبى	وَمَا أَنَا وَحِيدِي قَلْتُ ذَا الشَّعْرِ كَلَهُ
٢٠٨ :	»	أبو الأسود	« يُصِيبُ وَلَا يَدْرِي «

فهرس الشعراء

- ١٩٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،
 ٣١١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ -
 ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
 ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٥ ،
 ٥٩٥ ، ٦٠٤
- بشار بن برد : ٧٨ ، ٩٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٣ ،
 ٢١٩ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٤١٠ ،
 ٤٩٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ،
 ٥٣٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣
- أبو الريح (القاسم بن حنبل)
 بشر بن أبي خازم : ٣٢
 بعض اللصوص : ٣٤٢ ، ٣٤٣
 البيث : ٤٦٩
- بكر بن النطّاح : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥٠٦ ،
 ابن البواب : ٩١ ، ٢٩٦
 ...
- تأبط شراً : ٤٣٦
- أبو تمام : ١٤ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ،
 ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٣١٣ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ ،
 ٤٩١ - ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ،
 ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،
 ٥٩٥
- نميم بن أبي بن مقبل : ٥١٢
 ...
- ثعلبة بن صعير المازني : ٧٧
 ...
- إبرهيم بن العباس (الصولي) : ٨٦ ، ١٤٩ ،
 إبراهيم بن كُثَيْف النبهاني : ٢٨١
 إبراهيم بن المهدي : ٤٨٦
 إبراهيم بن هرمة (ابن هرمة)
 أحمد بن أبي فتن : ٢٨٦
 الأخطل : ٢٠٤
 الأحنس بن شهاب التغلبي : ١٣٠
 أرطاة بن سَهَيْة : ٢٠٩ ، ٤٢٥
 إسحق بن حسان السفدي (الحريري)
 إسماعيل بن يسار : ٥٤٨
 أبو الأسود الدؤلي : ١٤٩ ، ٢٠٨ ، ٣٧٦ ،
 ٥٩٢ ، ٥٩٧
- الأعشى : ١٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٣٢١ ،
 أعشى همدان : ٢٠٩
 الأغر الشاعر : ٧٨
 الأوفه الأودي : ٥٩٧
 الأقيشر : ١٥٠
- امرؤ القيس : ٧٩ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٣ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٢ ، ٥٣٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ - ٥٩٤ ،
 ٥٩٧ ، ٦٠٣
- أمية بن أبي الصلت : ٢٠٣ ، ٤٩٤
 أنس بن أبي إياس الديلي : ٤٠
 ...
- الباخرزي : ٣٥٥
 البحري : ٤٧ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٥٦ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ،

- قوهي السعدى): ١٦٤، ١٦٩، ٤٩٨، ٥١١،
 خِطَامُ الرِّيحِ المِجَاشِى : ٣٨٠
 الخنساء : ١٨١ ، ٣٠٠ - ٣٠٢
 ...
 أبو دؤاد الإيادى : ٩١ ، ٢٠٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧
 دجاجة بن عبد قيس التيمى : ٧٤
 درماء بنت سيار الخثعمية : ١٣١
 دغبل الخزاعي : ٢٨٢ ، ٥٥٥
 ابن الدّمينية : ٩٠
 أبو ذهبل الجمحي : ٤٦١
 أبو ذؤاب ، ربيعة بن عبيد الأسدي : ٢٥٣
 ذو الإصبع العدواني : ٣٤٢ ، ٣٤٣
 ذو الخرق الطهوي : ٣٠١ ، ٣٠٣
 ذو الرمة : ١٤٧ ، ١٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
 ٤٧١ ، ٢٧٦
 ...
 رؤية : ٢٩٣ ، ٤٦٣
 ربيعة الرقي : ٧٨ ، ٧٩
 ابن الرومي : ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٥٤
 ...
 زياد الأعجم : ٩٦ ، ٣٠٦ ، ٥٣٦
 زياد بن حنظلة التيمي (الصحافي) : ٨٩
 زهير بن أبي سلمى : ١٣٤ ، ٣١٠ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤
 زهير بن عروة بن جلهمة (السكبي) : ٣١٣
 ...
 سبيع بن الخطيم التيمي : ٧٤ ، ٩٩
 سعد بن ناشب المازني : ٢٢٠
 سعية بن غريض اليهودي : ٢٠
 سعيد بن هاشم (الخالدي)
- جرير : ٩٢ ، ١٥٨ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ٤٩٥ ،
 ٥٧٨ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧
 جميل : ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٨٨
 جندب بن عمار : ٢٣٦
 الجوهري (علي بن أحمد الجرجاني) : ١٦٧
 ...
 حاجز بن عوف الأزدي : ٢٩٧
 الحارث اليشكري : ٥٩٢
 ابن حازم (محمد بن حازم) : ٦٠٣
 حنبل بن نضلة : ٣٢٦
 حنبل بن المصعب السكوني (أبو حوط) : ١٨٤
 أبو حنبل الفزاري : ٣٥٨
 أبو حنبل (الوليد بن حنيفة) : ١٤٩
 حراز بن عمرو : ٥٦٧
 حسان بن ثابت : ١٧ ، ١٩ ، ٩٤ ، ١٨١ ،
 ٣١١ ، ٤٨٨ ، ٥١٥ ، ٦٠٤
 حطان بن المعلّى : ٢٦٩
 الحطيئة : ٢٥١ ، ٣٣١ ، ٤٧١ ، ٤٨٨ ،
 ٥٦٤ ، ٥٩٣
 أبو حفص الشطرنجي : ٩٠
 الحكم بن قنبر : ٤٦٢
 حميد بن ثور : ١٦٦
 حنبل بن حنبل المرّي : ٢١٠ ، ٢١٤
 أبو حنبل التميمي : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١١ ، ٥١٥
 ...
 خالد الكاتب : ٤٩٢
 خالد بن يزيد بن معاوية : ٢٠٩
 الخالدي (سعيد بن هاشم) : ١٠٤
 أبو خراش الهدلي : ٤٧٠
 الخزيمي (أبو يعقوب ، إسحق بن حسان بن

- عبد الله بن رَواحة : ١٧
عبد الله بن الزبير الأسدي : ١٤٩ ، ١٥١
عبد الله بن شبرمة القاضي (ابن شبرمة)
عبد الله بن محمد (ابن أبي عيينة)
عبد الله بن مصعب : ٥٠٩
عبد الله بن همام السلولى (ابن همام)
عبد الله بن يحيى بن المبارك (اليزيدى)
عبد الرحمن بن حسان : ٦٠٤
عبد الشارق بن عبد العزى الجهنى : ٢١٠
عبد الصمد بن المعدل : ٩١ ، ٢٧٤
أبو العتاهية : ١٨٥ ، ٤٩٨ ، ٥٠٣ ، ٥١٠
العجاج : ٣٢١
عدى بن الرقاع : ٥١٢
عزوة بن أذينة : ١٣٠
أبو عطاء السندى : ٢٦٩
عقال بن هشام القينى : ٥١٤ ، ٥٩٩
امزأة من بنى عقيل : ١٩٥
عكرشة العيسى (أبو الشغب)
علقمة بن عبدة الفحل : ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٥٩١
على بن أحمد الجرجانى (الجوهرى)
على بن جبلة : ٥٠٥
عمارة بن عقيل : ١١٧
عمر بن أبى ربيعة : ٤٧
عمرة الخثعمية : ١٣١
عمرو بن معد يكرب : ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨
عنتره : ٦٠٣
ابن عنقاء الفزارى : ١٤٨
ابن أبى عيينة (عبد الله بن محمد) : ١٢١ ، ١٨٥
...
أبو سفيان بن الحارث : ٢٠٨
السكُّب (زهير بن عروة بن جلهمة)
سلامة بن جندل : ٢٠٤
سلمى بن ربيعة التيمى : ٣٢٠
أم السُّلَيْك بن السُّلَيْكَة : ٣٢٠
سُلَيْم بن سلام الكوفى المغنى : ٩١
سليمان بن داود القضاعى : ٩٣ ، ٩٤
سهم بن حنظلة : ٤٨٥
سوار بن المضرب : ٧٦
السيد الحميرى : ٣٤٤
...
ابن شبرمة (عبد الله بن شبرمة) : ١٦٥
شبيب بن البرصاء : ٣٠٨
أبو شريح العمير : ٥١٣
أبو الشُّعْب (عكرشة العيسى) : ٢٠٨
شمر بن عمرو الحنفى : ٢٠٦
شمسويه البصرى : ٥٢٣
الشنفرى : ٢٥٣ ، ٣١٠
...
الصمة بن عبد الله القشبرى : ٤٧
الصولى (لإبرهيم بن العباس) : ٨٦
...
طرفة : ١٣٥ ، ١٦٦
طريف بن تميم العنبرى : ١٧٦
طفيل الغنوى : ١٥٨
...
عامر بن جَطَّان (أخو عمران) الخارجى :
٥٠١ ، ٥٠٧
عامر بن الطفيل : ١٩
العباس بن الأحنف : ٩٠ ، ٢٦٨ ، ٣٥٥ ، ٤٩٤

٥٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٩

٥٥١ ، ٥١٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥

٥٦٨ ، ٥٦٥ ، ٥٦٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٢

مُحَرِّز بن المُكَعَّبِر : ٧٤

محمد بن أحمد بن أبي مرّة المكيّ : ٥٤٧

محمد بن بشر : ٤٩٣ ،

محمد بن حازم الباهلي (ابن حازم) : ٦٠٣

محمد بن سعد الكاتب التميمي : ١٤٩

محمد بن وهيب : ٣٢٥

محمد بن يسير الرياشي : ٥٧ ، ٦٠

المرقش : ٥٣٥

مروان بن أبي حفصة : ٢٥٤

مساور بن هند العيسى : ٢٣٦

مسكين الدارميّ : ٢٠٧

مسلم بن الوليد : ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٤٩٣

المسيب بن علس : ٢٠٣

مُضَرَّس بن ربيعيّ : ٤٩٩

ابن المعتز : ٧٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

معن بن أوس : ٤٩٤

مَنْصُور التَّمَرِيّ : ٥٠٤

موسى بن جابر الحنفيّ : ١٤٨ ، ١٤٩

ابن ميّادة : ٥١٤ ، ٥٩٩

...

الناطقة الجعدى (أبو ليلى) : ٢١ ، ٢٢ ، ١٣٧ ،

٣٠١

الناطقة الذبيانيّ : ٩٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠١ - ٥٠٣ ،

٥٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤

نافع (نويفع) بن لقيط الفقمسيّ : ٥٠٠

أبو النجم : ٢٧٨

أبو نُحَيْلَة : ٤٨٤

فُرات بن حَيَّان : ٢٠٨

الفرزدق : ٨٣ ، ٩٥ ، ٢١١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،

٣٢٨ ، ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩٦ ، ٤٢٥ ،

٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥١٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ،

٥٧٨ ، ٥٩٥

الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب : ٢٢٦

الفندل الرّمانيّ : ٥٥٨

...

القاسم بن حنبل المرّي (أبو البرج) : ١٤٨

قَتَب بن حصن : ٣٥٧ ، ٣٥٨

القطاميّ : ٥٣٥ ، ٦٠٣

ابن قيس الرقيات : ٣٣١ ، ٣٥٧

قيس بن الخطيم : ٤٩٧

قيس بن معدان الكلبيّ : ٢٠

...

كُثَيِّر : ٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧

كعب بن زهير : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥١٢

الكميت : ٣١٠

الكِنْدِيّ الشاعر : ٥٠٦

...

ليبيد بن ربيعة : ٦٧ ، ٣٥٣ ، ٤٣٥ ، ٤٨٥ ،

٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠

أبو ليلى (النابغة الجعدى) : ٢١

...

مالك بن رُفَيْع : ٢٠٧

المتنبيّ : ٤٨ ، ٨٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ،

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٢ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،

٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٢٠ ، ٣٣١ ، ٤٢٣ ،

٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ،

- أبو وَجْزَة السعدى : ٥٠٣
ورقة بن نوفل : ٢٠
الوليد بن حنيفة (أبو حزابة)
الوليد بن يزيد : ٢٣٨
...
يحيى بن المبارك العدوى (اليزيدى)
يزيد بن الحكم : ٣٠٨
يزيد بن مسلمة بن عبد الملك : ٧٥
اليزيدى (عبد الله بن يحيى بن المبارك) : ٩١
اليزيدى (يحيى بن المبارك العدوى) : ٢٣٧
ابن يسير (محمد) : ٥٧
(أبو يعقوب) (الخريمى) (إسحق بن حسان
ابن قوهى)
...
نُصَيْب : ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٥١١
النضر بن جُوَيْه : ١٧٤
أبو نواس : ١٩٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ،
٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٤٢٤ ،
٤٢٨ ، ٤٥٠ ، ٤٧٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ -
٥٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٠٩ ، ٥٠٣
...
ابن هرمة (إبراهيم بن هرمة) : ٢٦٤ ، ٣٠٩ ،
٣١٢ ، ٤٢٧ ، ٤٣١
أبو هفان : ٥٠٥
ابن همام السلولى (عبد الله بن همام) : ٢٠٥ -
٢٠٧
...
الوَأواء الدمشقى : ٤٤٩ ، ٤٥١
وائلة بن خليفة السدوسى : ٢٠٣

- ابن الزيات : ٥١١
زيد بن ثابت : ١٣
...
أبو سفيان بن حرب : ١٩
سودة بنت زَمْعَةَ أم المؤمنين : ٢٠
سيبويه : ١٠٧ ، ١٣١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،
٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٦٠٤ - ٦٠٦
...
ابن شبرمة (عبد الله) : ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧
الشعمي : ١٨
...
الصاحب بن عباد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
ضمرة بن ضمرة : ٥٣٤
...
أبو طالب : ١٧ ، ١٨
طاوس : ١٥
...
عائشة أم المؤمنين : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١
عباد بن ورقاء : ٢٠٩
ابن عباس : ٥٩٣
أبو العباس (ثعلب)
عبد الله بن عتيك : ٤٠٤
عبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣
عبد الملك بن عمير : ١٣ ، ١٤
عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : ٢٥٢
أبو عبيدة : ٥٩٤
عتبة بن ربيعة : ٥٨٣ ، ٥٨٤
عدى تميم : ٢٠ ، ٢١
عدى قريش : ٢٠ ، ٢١
العسكري (أبو هلال) : ٤٧٠
- عصام بن شهيرة الجرمي : ٥٥٧
علقمة بن علاثة : ١٩
أبو على الفارسي : ٢٠٤ ، ٣٢٨ ، ٣٧٣
على بن أبي طالب : ١٥ ، ٤٠٤ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ،
٦٠٠
علية ، أخت الرشيد : ٩٠
عمارة بن الوليد : ١٣ ، ١٤
عمر بن الخطاب : ١٣ ، ٥٩٣
عمرو الوراق : ٥٠٢
أبو عمرو الشيباني : ٢٥٥ ، ٢٥٦
أبو عمرو بن العلاء : ٢٧٢
عنيسة : ٢٧٤
...
غريض اليهودي : ٢٠
...
(أبو الفضل) ابن العميد : ٥٥٤ ، ٥٥٥
...
القاضي عبد الجبار المعتزلي : ٦٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ،
٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧
القاضي أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني :
٤٣٤ ، ٥٠٩
قطري بن الفجاءة : ٥٠٠
قيس بن خارجة بن سنان : ١٦٩
قيصر : ١٩
...
كُوز بن وَبَرَة الحارثي العابد : ١٦٥
الكندي الفيلسوف : ٣١٥ ، ٣١٩
...
بنو لؤي : ١٣
...

- مطرود بن كعب الخزاعى : ٢١
 المنصور : ٥٩٤
 ...
 النعمان بن المنذر : ٥٣٤ ، ٥٥٧
 عمروذ : ١١٣
 التمرى (أبو عبد الله) : ٥٦٧
 ...
 الوليد بن عتبة بن المغيرة : ٥٨٥
 الوليد بن [عقبه] ؟ : ٥٨٥
 الوليد بن المغيرة : ٣٨٨ ، ٥٨١ ، ٥٨٥
 ...
 يحيى بن يعمر : ٣٩٨
 يزيد بن المهلب : ٣٠٨ ، ٣٩٨
- محمد بن أبى بكر الصديق : ١٣
 محمد بن جعفر بن أبى طالب : ١٣
 محمد بن حاطب : ١٣
 محمد بن طارق ، العابد : ١٦٥
 محمد بن طلحة بن عبيد الله : ١٣
 محمد بن كعب القرظى : ٥٨٣
 محمد بن مسلمة الأنصارى : ١٩
 محمد بن يوسف الثقفى (أخو الحجاج) : ١٥
 المرزبانى : ١٣ ، ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٥٠٢
 مسروق : ١٨
 ابن مسعود : ٣٨٨ ، ٣٨٩
 مسلمة بن عبد الملك : ٤٨٤
 مصعب بن الزبير : ٢٠٧

فهرس الأماكن

أبرق العزاف : ٢٢

إصبيان : ٢٠٩

الحجاز (أهل الحجاز) : ٥٩٣

الكُناسة : ٢٧٤

اليمن : ١٣ ، ١٥

يوم بدر : ١٨

...

فهرس الكتب

« إصلاح المنطق » : ٢٠٣

« الإغفال » ، لأبي على الفارسي : ٢٠٤

« الألفاظ الكتابية » ، لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني : ٤٨٣

« التذكرة » ، لأبي على الفارسي : ٣٧٣

« الجمهرة » ، لابن دريد : ٥٠

« الشيرازيات » ، لأبي على الفارسي : ٣٢٨

« صنعة الشعر » ، لأبي هلال العسكري : ٤٧٠

« الفصيح » ، لثعلب : ٤٥٨

« الكتاب » (سيبويه) في الإعلام

« كتاب البيان والتبيين » : ١٦٩

« كتاب البيان والتبيين » ، للمجاهد : ٣٩٨

« كتاب الشعر والشعراء » ، للمرزباني : ١٥٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦

« كتاب العين » ، للخليل : ٥٠

« كتاب النبوة » ، للمجاهد : ٣٨٩

...

فهرس الأمثال والأقوال

- « شَرَّ أهرَّ ذانِبٍ » : ١٤٣ ، ١٤٤
 « الحبيبُ أنتَ إلا أَنه غيرُك » ، بعض الحكماء : ١٩٠
 « رجع عَوْدُه على بدئهِ » : ٢١٨
 « كلمته فُوه إلى فؤى » : ٢١٨
 « قتلُ البعض إحياءٌ للجميع » : ٢٦١ ، ٣٩٠
 « إن مالا » و « إن ولداً » و « إن عدداً » و « إن غيرها إبلا و شاء » : ٣٢١
 « مات حتف أنفه » : ٤٠٤
 « المرءُ بأصغرِّه ، إن قال قال ببيان ، وإن صال صال بجان » ، ضمرة بن ضمرة : ٥٣٤

...

- المقدمة

- المدخل في دلائل الإعجاز ، من إملاء عبد القاهر

...

- كتاب « دلائل الإعجاز » .

٣ - خطبة الكتاب

٤ - بيان في فضل العلم

٥ - علم البيان ، وما لحقه من الضييم والخطأ ، ومقالة من ذم الشعر والنحو ، وبيان منزلتها من إعجاز القرآن ، والرد على بعض المعتزلة في مقالتهن في إعجاز القرآن

١١ - فصل ، في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحفظه ، وذم الاشتغال بعلمه وتعلمه ، وحجج عبد القاهر في الرد عليهم

١٥ - الدفاع عن الشعر ، وبيان ما جاء في الأحاديث من ذمه ومن مدحه

١٧ - أمره عليه السلام بقول الشعر ، وسماعه إياه وانشاده ، وعلمه به وارتياحه لسماعه

٢٤ - علة منعه عليه السلام من الشعر

٢٦ - تمام الدفاع عن الشعر ، وتعلق من ذمه بأحوال الشعراء

٢٨ - تنفيذ كلام من زهد في النحو واحترقه

٣٣ - ذم عبد القاهر لأهل زمانه

...

٣٤ - سبب تأليف كتاب « دلائل الإعجاز »

٣٥ - فاتحة القول في « الفصاحة » و « البلاغة »

٣٨ - دليل الإعجاز ، والرد على المعتزلة

٤١ - استحسان الكلام كيف يكون

٤٣ - فصل في تحقيق القول في « الفصاحة » و « البلاغة » ، وقضية « اللفظ » عند المعتزلة ، وبيان فسادها

٤٦ - « اللفظ » الواحد يقع مقبولاً ومكروهاً

٤٩ - فصل في الفرق بين قولنا « حروف منظومة » ، و « كليم منظومة » ، وبيان معنى « النظم » ، ورد شبهة فيه

٥٥ - فصل ، في أن النظم هو توحي معاني الإعراب

- ٥٧ - • فَصَّلَ ، في الردِّ على من يقول : « الفصاحة لَلْفَظ وتلاؤم الحروف »
- ٦٣ - الردِّ على القاضي عبد الجبار المعتزلي في مسألة اللفظ ، وقوله : « إنَّ المعاني لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »
- ٦٦ - • فَصَّلَ في « اللفظ » يُطلق والمراد به غير ظاهره ، وبيان في « الكناية » و « المجاز » و « الاستعارة » ، وقاعدة « التشبيه » و « التمثيل »
- ٧٠ - • فَصَّلَ في « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل »
- ٧٤ - • فَصَّلَ في « الاستعارة » وبتداعيها
- ٨٠ - • القول في « النظم » وتفسيره ، وأنه توخَّى معاني النحو
- ٨٣ - شواهد على فساد « النظم » ، وشواهد على محاسنه
- ٨٧ - • فَصَّلَ في أنَّ مزايا « النظم » ، تابعة للمعاني والأغراض ، وصفة « النظم » ، وشواهد من محاسنه
- ٩٣ - • فَصَّلَ في « النظم » يتَّحد في الوضع ، ويدقُّ فيه الصنع ، وشواهد على ما يوصف بالفضل لمعناه لا لنظمه
- ٩٨ - كيف تشبته المزية في « اللفظ » ، والمزية في « النظم » ، وأمثلة هذه الشبهة في « الاستعارة » ، والقول في تتابع الإضافات

•••

- ١٠٦ - • فَصَّلَ في القول في التقديم والتأخير ، وهو باب كثير الفوائد . بيان في التقديم للعناية والاهتمام ، وأنه لا يكفي أن يقال : « قُدِّم للعناية » ، وخطأ تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد
- ١١١ - مسائل في الاستفهام ، في التفرقة بين تقديم ما قُدِّم وتأخير ما أُخِّر ، في الأسماء والأفعال
- « الاستفهام بالهمزة ، والفعل ماضٍ »
- ١١٣ - « الاستفهام » للتقرير ، والإنكار ، والتوبيخ ، في الأفعال والأسماء ، والفروق في ذلك
- ١١٦ - « الاستفهام » ، تقديم الفعل وهو مضارع ، وتفسير معناه
- ١١٧ - « الاستفهام » ، تقديم الاسم ، والفعل مضارع ، وتفسير الاستفهام الدال على الإنكار
- ١٢١ - « الاستفهام » ، تقديم المفعول والفعل مضارع ، وأقسامه
- ١٢٤ - • فَصَّلَ ، فيه مسائل في النفي ، مع التقديم والتأخير ، وتقديم الفاعل ، وتقديم المفعول
- ١٢٨ - • فَصَّلَ ، في التقديم والتأخير في « الخبر المُثَبِّت » ، وهو قسمان جليٌّ ، وخفيٌّ
- ١٣١ - تقديم المحدَّث عنه يفيد التنبيه والتحقيق والتأكيد ، ومعاني ذلك
- ١٣٥ - تقديم المحدَّث عنه بعد « واو الحال »
- ١٣٨ - تقديم المحدَّث عنه في الخبر المنفي = تقديم « مثل » و « غير » ، لازمٌ ، ومعنى ذلك
- ١٤٠ - دستور في التقديم والتأخير في الاستفهام والخبر

١٤٢ - تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام ، وتقديمها في الخبر

•••

١٤٦ - • فصل ، القول في « الحذف » ، وهو باب دقيق المسلك ، حذف
المبتدأ ، وحذف الفعل

١٤٧ - المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ ، وأمثله . وخالصة في شأن ما يُحذف

١٥٣ - القول في حذف المفعول به ، وقاعدة ضابطة في حذف الفاعل والمفعول

١٥٤ - الأغراض في ذكر الأفعال المتعدية . القسم الأول في حذف المفعول ، لإثبات معنى الفعل لا غير

١٥٥ - القسم الثاني ، حذف مفعول مقصود لدلالة الحال عيه ، وهو قسمان : جلي ، وخفي

- « الخفي » ، هو الذي يدخله الصنعة ، وأمثلة الخفي وأنواعه وبيانه ، و « الإضمار على شريطة

التفسير »

١٦٤ - متى يكون إظهار المفعول أحسن من حذفه

١٦٦ - أمثلة ما يُعلم أنه ليس فيه لغو الحذف وَجَه

١٧١ - • فصل ، في مثال آخر عجيب في « الحذف »

•••

١٧٣ - • فصل ، في القول على فروق في « الخبر » : خير جزء من الجملة ،
وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، كالحال
والصفة

١٧٤ - الفرق الثاني ، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل ، ومثاله

١٧٥ - الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة ، وإذا كان فعلاً

١٧٦ - أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً ، وبينه إذا كان اسماً

١٧٧ - فروق الخبر في الإثبات وأمثله ومعناه

١٧٨ - إذا كان الخبر نكرةً جاز أن تعطف على المبتدأ مبتدأً آخر

١٧٩ - الخبر معرفاً بالألف واللام ، على معنى الجنس ، وله وجوه مختلفة

- الوجه الأول : أن تقصر جنس المعنى على المُخْبِر عنه للمبالغة

١٨٠ - الوجه الثاني : أن تقصر جنس المعنى ، على دعوى أنه لا يوجد إلا منه

١٨١ - الوجه الثالث : أن تُقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد

١٨٢ - الوجه الرابع : وهو دقيق المسلك ، وهو الذي سماه « المهوم » وبيانه وأمثله

١٨٤ - « المهوم » ، وغلبة « الذي » عليه وأمثله

- ١٨٦ - الفرق بين « المنطلق زيد » ، و « زيد المنطلق » ، والمبتدأ والخبر معرفتان ، وأمثلته وبيانه ، مع معرفة أن ليس المبتدأ مبتدأ لتقدمه ، بل لأنه مسند إليه ، والخبر خبر لأنه مُسندٌ ثبُت به . وبيان ذلك وأمثلته
- ١٩٢ - أسماء الأجناس تتنوع إذا وُصِفَتْ ، وهو أصلٌ يجب لإحكامه
- ١٩٣ - وأيضاً « المصادر » تفرّق بالصلة ، كما تفرّق بالصفة ، وكذلك الاسم المشتقُّ أيضاً
- ١٩٥ - « الألف واللام » الدالة على الجنسية ، لها مذهبٌ في الخبر ، غير مذهبا في المبتدأ ، ووجوه هذا المعنى
- ١٩٩ - • فصلٌ في « الّذى » خصوصاً ، وفيه أسرارٌ جمّةٌ = ومجىء « الّذى »
لوصف المعارف بالجمل
- ٢٠٠ - « الّذى » ، تُوصَلُ بجملَةٍ معلومة للسامع = و « الّذى » يأتي بعدها جملة غير معلومة للسامع
- ٢٠٢ - • فصلٌ ، فروقٌ في الحال ، لها فضلٌ تعلُّقٌ بالبلاغة = « الحال » ومجئها جملةٌ مع الواو تارةً وبغير الواو تارةً ، وأمثلة ذلك
- ٢٠٤ - جملة الحال والفعل مضارعٌ مثبت غير منفيّ ، لا تكاد تجيء بالواو
- ٢٠٥ - مجيء جملة الحال فعلاً مضارعاً ومعه الواو
- ٢٠٧ - مجيء الحال مضارعاً منفيّاً يكثر في الكلام ، وأمثلته
- ٢٠٨ - مجيء الحال مضارعاً منفيّاً يكثر أيضاً ويحسن ، وأمثلته
- ٢٠٩ - الماضي يجيء حالاً بالواو وغير الواو مقرونًا مع « قد »
- ٢١٠ - « ليس » ، مجيء جملتها حالاً ، الأكثر الأشيع اقترانها بالواو ، ومثال مجيئها بغير الواو فكان له حُسنٌ ومزيةٌ
- ٢١١ - مجيء جملة الحال بغير « واو » من أجل حرف دخّل عليها ، فصارت لها مزيةٌ
- ٢١٢ - العلة في اختلاف الجمل الواقعة حالاً ، في مجيئها بالواو وغير الواو ، وأن المسلك إليها غامض ، وأن وأن الأصل المؤدّى إلى تبين العلة هو « الإثبات » ، لا يتم إلا بمعرفة أن الخبر نوعان : خبر جزء من الجملة ، وخبرٌ ليس بجزء منها
- ٢١٣ - جملة الحال وامتناعها من الواو ، وتفسير ذلك وأمثلته
- ٢١٥ - دخول الواو على جملة الحال وبيانه وتفسيره
- ٢١٨ - القياسُ أن لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ إلا مع الواو ، وعلّة ترك مجيء الواو في هذه الجمل
- ٢٢٠ - الكلام في الظرف ، وتأويل مجيئه خبراً

• ٢٢٢ - فَصْلٌ ، القَوْلُ فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ

- من أسرار البلاغة ، عطف الجمل بعضها على بعض ، أو ترك العطف
- عطف المفرد ، والجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين : الأول أن يكون للمعطوف عليها موضع في الإعراب ، وحكمها حكم المفرد ، الثاني : أن تُعْطِفَ على الجملة العارية الموضع عن الإعراب ، جملة أخرى ، وهو موضع الإشكال في العطف بالواو دون غيرها ، وبيان ذلك وتفسيره

٢٢٦ - عطف الجمل بالواو ، ومكان الصلة بينهما ، والقوانين في فصل الجمل ووصلها

٢٢٧ - الصفة والتأكيد لا تحتاج إلى شيء يصلها بالموصوف أو المؤكد ، وأمثلة ذلك

٢٣٠ - الإثبات بالحرفين « إن » و « إلا »

٢٣١ - الجملة يظهر فيها وجوب العطف ، ثم يترك العطف لعارض يجعلها كالأجنبية ، وأمثلة ذلك

٢٣٣ - لا يُعْطَفُ الخبر على الاستفهام = بيان العطف على جواب الشرط

٢٣٥ - ما يوجب الاستثاف وترك العطف ، وأمثله

٢٤٠ - ما جاء في التنزيل من لفظ « قال » ، مفصلاً غير معطوف

• ٢٤٣ - فَصْلٌ ، في أن ترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية ،

أو الانفصال إلى الغاية = والعطف لما هو واسطة بين الأمرين

• ٢٤٤ - فَصْلٌ دقيق ، الجملة لا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطَفُ على جُمْلَةٍ

بينها وبينها جملة أو جملتان

٢٤٥ - بيان في العطف في الشرط والجزاء ، وبيان ذلك

•••

• ٢٤٩ - فَصُولٌ شَتَّى فِي أَمْرِ « الْفِظْ » وَ « النَّظْمِ » ، فيها شحذٌ للبصيرة ،

وزيادة كشفٍ عما فيها من السريرة

• فَصْلٌ ، غلط بعض من يتكلم في شأن « البلاغة » ، لأنه ليس في جملة الخفايا أغرب مذهبا في

الغموض من مزايا البلاغة ، وأن ما قاله العلماء في صفة « البلاغة » رموز لا يفهما إلا من هو

في مثل حالهم من لطف الطبع ، ومثاله

٢٥١ - كلامُ الجاحظ في شأن إعجاز القرآن ، وما غلط فيه من قدم الشعر بالمعنى ، وأقل الاحتفال

باللفظ

٢٥٢ - معرفة الشعر وتمييزه ، والأخبار في ذلك

- ٢٥٤ - سبيل الكلام سبيل التصوير والصيغة
- ٢٥٥ - قول الجاحظ : إن المعاني مطروحة في الطريق ، وتفسير هذا وبيان صحته
- ٢٥٨ - • فَصَّلْ ، لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها ، ومرجع ذلك إلى ما يُتَوَخَّى في نظم اللفظ وترتيبه
- ٢٥٩ - • فَصَّلْ ، وهو فنٌّ يرجع إلى هذا الكلام ، وتفصيل البيان في العبارتين تظنُّ أنَّهما يؤدِّيَانِ معنى واحداً
- ٢٦٢ - فَصَّلْ ، الكلام ضربان : أحدهما تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ ، والآخر لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلُّك « اللفظ » بمعناه في اللغة ، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض . وعلى هذا مدارُّ « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، فهذا هو « المعنى » و « معنى المعنى »
- ٢٦٣ - بيان في شرح قوله « المعنى » و « معنى المعنى » ، وهو فصلٌ جيد في شأن « النظم »
- ٢٦٧ - • فَصَّلْ في استعمال « اللفظ » ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى
- ٢٦٨ - قصور « اللفظ » عن أداء المعنى ، ومثاله في النقص والتعقيد
- ٢٧٢ - مثال على غموض المسلك إلى معاني « اللفظ » ، واشتباهه على العلماء ، وأمثلة ذلك
- ٢٧٣ - « إِنَّ » تُغْنِي غَنَاءَ « الْفَاءِ » في ربط الجملة بما قبلها
- ٢٧٤ - « كَادَ » ومعناها ، وبيان قولهم : « لم يكِدْ يَفْعَلْ »
- ٢٧٦ - دقة هذه المعاني واشتباهها على العلماء
- ٢٧٨ - « كَلَّ » وتفصيل القول فيها ، في النفي والإثبات وأحكامهما ، وأمثلة ذلك
- ٢٨٦ - • فَصَّلْ في المزية تكون ويجب بها الفضل ، إذا احتمل الكلام في ظاهره وجهاً آخر تنبو عنه النفس
- مثاله قوله تعالى : « وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ » ، وما في التقديم هنا من معنى شريف لا سبيل إليه مع التأخير
- ٢٨٨ - القول في قوله تعالى : « وَلَتَجِدُنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ » ، وتنكير « حياة »
- ٢٨٩ - تنكير « حياة » في قوله تعالى : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ »
- ٢٩١ - • فَصَّلْ ، الآفة العظمى في ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام ، ومضرة قولهم : « ما ترك الأول للآخر شيئاً »

- ٢٩٣ - • **فَصْلٌ** ، هذا فصل في « المجاز » لم نذكره فيما تقدّم
- بيان في « المجاز الحكمي » ، وهو كثر من كنوز البلاغة ، وأمثله وبيانه
- ٢٩٨ - ليس كل شيء يصلح للمجاز الحكمي بسهولة ، ومثال ذلك
- ٣٠٠ - ضربت مما طريق المجاز فيه الحكم ، ومثاله
- ٣٠١ - تنبيه على فساد قول من جعل هذا المجاز من باب ما حُذِف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه
- ٣٠٤ - • **فَصْلٌ** في تفسير قوله تعالى : « **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ** » ، وخطأ من فسّر قوله « قلب » أي « عقل » ، وخطأ بعض من يتعاطى التفسير
- ٣٠٦ - • **فَصْلٌ** ، بيان دقيق في « الكناية » ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك
- ٣١٢ - كيف تختلف الكنيتان ، فلا تكون إحداها نظيرة للأخرى
- ٣١٥ - • **فَصْلٌ** في « **إِنَّ** » ومواقعها
- خبر الكنديّ الفيلسوف مع ثعلب ، وزعمه أن في كلام العرب حشواً
- دخول « **إِنَّ** » في الكلام وخصائصها
- ٣١٧ - محاسن دخول « **إِنَّ** » على ضمير الشأن ، وأمثله
- ٣١٩ - « **إِنَّ** » تربط الجملة بما قبلها
- ٣٢٠ - « **إِنَّ** » تنبيه النكرة لأن يكون لها حكم المتبدل في الحديث عنها
- ٣٢١ - « **إِنَّ** » ، أثرها في الجملة ، وأنها تغني عن الخبر ، وأمثلة ذلك
- ٣٢٢ - بيان في شأن « **إِنَّ** » و « **فَاء** » التي يحتاج إليها إذا أسقطت « **إِنَّ** »
- ٣٢٤ - مجيء « **إِنَّ** » في الجواب عن سؤال سائل ، وأمثله
- ٣٢٥ - « **إِنَّ** » ومجيئها للتأكيد ، وبيان ذلك
- ٣٢٦ - « **إِنَّ** » ومجيئها للتهكم ، وشرطها إذا كانت في جواب سائل
- ٣٢٧ - « **إِنَّ** » تدخل للدلالة على أن ظنك الذي ظننت مردوداً
- ...
- ٣٢٨ - • **القصرُ والاختصاصُ**
- **فَصْلٌ** في مسائل « **إِنَّمَا** »
- قول أبي على الفارسي في « الشيرازيات » في « **إِنَّمَا** »

- ٣٢٩ - ليس كُلُّ كلامٍ يصلح فيه « ما » و « إلا » يصلح فيه « إنما »
- ٣٣٠ - « إنما » تحيىء لخير لا يجهله المخاطب ، وتفسير ذلك
- ٣٣٣ - « إن » و « إلا » وبيان المراد فيهما ، والفرق بينهما وبين « إنما »
- ٣٣٥ - • فَصَّلْ ، هذا بيان آخر في « إنما »
- تفسير : أن « لا » العاطفة ، تنفى عن الثانى ما وجب للأول
- ٣٣٦ - معانى « لا » العاطفة قائمة في « إنما »
- ٣٣٧ - بيان وأمثلة فيما فيه « ما » و « إلا »
- ٣٣٨ - بيان في قوله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وتقديم اسمه سبحانه
- ٣٣٩ - « ما » و « إلا » ، وتقديم المفعول في الجملة وتأخيره ، وأن الاختصاص مع « إلا » يقع في الذى تؤخره
- ٣٤٠ - العود إلى القول في « إنما » وما يقع فيه الاختصاص بعدها
- ٣٤٤ - الاختصاص يقع في الذى بعد « إلا » من فاعل أو مفعول ، أو جارٍ ومجرور يكون بدل أحد المفعولين
- ٣٤٥ - حكم المبتدأ والخبر إذا جاءا بعد « إنما »
- ٣٤٦ - عود إلى الاختصاص ، إذا كان بالحرفين « ما » و « إلا »
- ٣٤٨ - بيان آخر في معنى « إنما » في الجملة ، في « ما » و « إلا » ، وأن حُكْمَ « غير » حكم « إلا »
- ٣٥٠ - • فَصَّلْ ، في نُكْتَةٍ تتصل بالكلام الذى تضعه « بما » و « إلا »
- ٣٥١ - • فَصَّلْ ، زيادة بيان في « إنما » ، وهو فصل طويل متشعب فيه غموض
- ٣٥٣ - ما لا يحسن فيه العطف « بلا »
- ٣٥٤ - • بيان في انضمام « ما » إلى « إن » في « إنما » وقول النحاة : « ما » كافة
- « إنما » إذا جاءت للتعريض بأمر هو مقتضى الكلام ، ومثاله في الشعر

•••

- ٣٥٩ - • فَصَّلْ وبيان ، وإزالة شبهة في شأن « النظم » و « الترتيب » ، وهى « الحكاية »
- ٣٦٢ - • فَصَّلْ ، بيان الجهة التى يختص منها الشعر بقائله ، وهى « النظم » و « الترتيب » وتوحي معنى النحو
- لا يكون « ترتيب » حتى يكون قصداً إلى صورة وصفة

٣٦٥ - • فصل ، عودٌ إلى مسألة « اللفظ » و « المعنى » ، وما يعرض فيه من الفساد

٣٦٧ - التجوُّز في ذكر « اللفظ » ، وأن المراد به « المعنى » ، وإزالة شبهة في شأن « المجاز »

٣٦٨ - بيان مهمٌ في معنى « جعلته أسداً » ، ونحوه ، وتفسير « جعل »

- بيان في قوله تعالى : « وَجَعَلُوا الملائكةَ الذين هُم عبَادُ الرَّحْمَنِ إِناناً »

• فصل ، تمام القول في « النظم » ، وأنه توخَّى معاني النحو ، والدليل

على ذلك

٣٧٣ - الإشكال في معرفتين هما مبتدأ وخبر ، وفصل الإشكال بالمعنى

٣٧٤ - بيان السبب في تعدد أوجه تفسير الكلام

٣٧٥ - مثال في تفسير قوله تعالى : « قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ »

- مثال في تفسير قوله تعالى : « وقالت اليهودُ عُزَيْرُ ابنِ الله » في قراءة من قرأ بغير تنوين

٣٧٩ - مثال آخر في بيان قوله تعالى : « ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهوا خيراً لكم »

٣٨٠ - حذف الموصوف بالعدد شائع في الكلام ، وتمام القول في الآية السالفة

•••

٣٨٥ - • تحرير القول في إعجاز القرآن ، وفي « الفصاحة » و « البلاغة »

- بيان في معنى « التحدى » ، وأى شيء طولب العرب أن يأتوا بمثله . وهو مهمٌ

٣٨٨ - أى شيء بهر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ ، في صفة

القرآن

٣٩٠ - الحججة على إبطال « الصرفة » ، وهى مقالة المعتزلة

٣٩١ - « النظم » و « الاستعارة » هما مناط الإعجاز

٣٩٣ - « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » من مقتضيات « النظم »

- خطأ المعتزلة في ظنهم أن المزية في « اللفظ » ، واضطرابهم في ذلك

٣٩٥ - رد قول القاضي عبد الجبار : « إن المعاني لا تتزايد ، إنما تتزايد الألفاظ »

٣٩٧ - « غريب اللغة » ليس له مكان في الإعجاز

٣٩٩ - أصل فساد مقالة المعتزلة ، هو ظنهم أن أوصاف « اللفظ » أوصاف له في نفسه

٤٠٠ - قول عبد القاهر « إن الفصاحة تكون في المعنى » ، ورد شبهة المعتزلة وغيرهم في فهم كلامه

٤٠٢ - « فصاحة اللفظ » لا تكون مقطوعة من الكلام الذى هى فيه ، بل موصولة بغيرها مما يلجها

٤٠٤ - القول في قول ﷺ: « مَا تَحْتَفَ أَنفِهِ »

٤٠٥ - بيان آخر في أن « النظم » هو توخى معانى النحو

•••

٤٠٧ - • فَصْلٌ ، وهو فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ ، على بطلان أن تكون

« الفصاحة » صفة للفظ من حيث هو « لفظ »

٤١٠ - • بيان في أن « الفكر » لا يتعلّق بمعانى الكلم مجردةً من معانى النحو

٤١٢ - « نظم الكلام » ، وتوخى معانى ، يسبُك الكلام سبْكَ واحداً

٤١٥ - آفة الذين لهجوا بأمر « اللفظ » من المعتزلة ، وبيان فساد أقوالهم

٤١٦ - فكر الإنسان ، هل هو فكر في الألفاظ وحدها ، أم هو فكر في الألفاظ والمعانى معاً ؟

٤١٧ - كشف وهم في مسألة ترتب الألفاظ في النفس والسمع

٤١٨ - ردّ شبهة للمعتزلة في « النظم » ، وقولهم إن البدوى لم يسمع بالنحو قطُّ ، وأن الصحابة لا يعرفون

ألفاظ المتكلمين

٤٢١ - • فَصْلٌ ، آفةٌ وشبهةٌ في مسألة التعبير عن المعنى بلفظين ، أحدهما فصيحٌ

والآخر غير فصيح ، وهذه شبهة للمعتزلة ، وردُّ هذه الشبهة

٤٢٤ - « التشبيه » ، يكشف هذه الشبهة

٤٢٥ - شبهة المعتزلة في قولهم : « إن التفسير للبيت من الشعر مثلاً يجب أن يكون كالمفسّر » ، وردّ ذلك

٤٢٩ - الكلام الفصيح قسمان : قسمٌ مزبته في « اللفظ » ، وقسمٌ مزبته في « النظم »

٤٣٠ - القسمُ الأولُ ، « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل على حدّ الاستعارة »

٤٣١ - النظر في « الكناية » ، والنظر في « الاستعارة »

٤٣٢ - « الاستعارة » ، يرادُ بها المبالغة ، لا نقلُ اللفظ عما وُضِعَ له في اللغة

٤٣٥ - أمثلة على أن « النقل » لا يُتصوّر في بعض « الاستعارة »

٤٣٧ - تحقيق في معنى « الاستعارة » = وتفسير معنى « جعل » في الكلام وفي القرآن

٤٣٩ - تُعرّف « الاستعارة » من طريق المعقول دون « اللفظ » ، وكذلك « الكناية »

٤٤٢ - « الفصاحة » وصف للكلام بمعناه لا بلفظه مجرداً

٤٤٣ - كشف الغلط في « فصاحة الكلام » ، و « التفسير » و « المفسّر »

٤٤٦ - الوجوه التي يكون بها للكلام مزية

- ٤٥٠ - إذا ظهر التشبيه في « الاستعارة » ، قُبِحت
- ٤٥١ - • القسم الثاني ، وهو الذي تكون فصاحته في « النظم »
- ٤٥٤ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ »
- ٤٥٥ - كلام العلماء في « الفصاحة » ، أكثره كالرموز والتعريض دون التصريح
- ٤٥٦ - بيان معاني في وصف « اللفظ » ، كقولهم : « لَفْظٌ مَتَمَكِّنٌ غَيْرُ قَلْبِي »
- ٤٥٨ - مسألة « اللفظ » وغلبتها على المعتزلة وغيرهم
- ٤٦٠ - « الاستعارة » تكون في معنى « اللفظ »
- ٤٦٢ - « المجاز » كالاستعارة ، إلا أنه أعمُّ
- ٤٦٣ - القول في « الإيجاز »
- ٤٦٤ - الرأي الفاسد وخطره إذا قاله عالم له صِيْبٌ ومنزلةٌ
- ٤٦٦ - الردّ على المعتزلة في مسألة « اللفظ » ، وبيان تقصيرهم
- ٤٦٧ - تعويل المعتزلة على « نَسَقِ الألفاظ » في شأن الفصاحة ، ثمَّ « الاحتذاء » و « الابتداء »
- ٤٦٨ - « الاحتذاء » و « الأسلوب »

...

٤٧٢ - • فَصْلٌ ، هذا تقريرٌ يصلح لأن يُحَفَظَ للمناظرة

- مناقشة « الاحتذاء » و « الابتداء » و « النسق » في إعجاز القرآن
- ٤٧٤ - سهولة « اللفظ » وخفته في شأن إعجاز القرآن

...

٤٧٧ - • خاتمة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وتمام نسخة أسعد أفندي

...

٤٧٩ - • « رسائل وتعليقات » ، كتبها عبد القاهر الجرجانيّ

٤٨١ - (١) إزالة الشبهة في جعل الفصاحة والبلاغة للألفاظ

- بيان مهم في مسألة « اللفظ » و « المعنى »

٤٨٤ - أمثلة على ما تفعله صنعةُ الشاعرين في الصورة ، والمعنى واحدٌ

٤٨٩ - الشاعران يقولان في معنى واحد ، وهو قسمان :

٤٨٩ - • القِسْمُ الأوَّلُ : أَحَدُهُمَا غُفْلٌ ، وَالآخَرُ مُصَوَّرٌ

- ٥٠٠ - • القِسْمُ الثاني : في البيتين جميعاً صَنَعَةً وتصوير
٥٠٧ - تعقيب على هذين القسمين
٥٠٨ - القول في معنى « الصورة » و « التصوير »
٥١١ - جُمْلَةٌ من وَصَفِهِمُ الشَّعْرَ وعَمَلَهُ ، وإدلالُهُمُ به
٥١٨ - غرضه من ذكر وصف الشعراء الشعر ، وأنه دليل على أن مزيته تدرک بالعقل لا بمذاقة الحروف
٥٢٠ - بيان أن قولهم في « اللفظ » ، يسقط « الكناية » و « الاستعارة » و « المجاز » و « الإيجاز »
٥٢٢ - بيان آخر في شأن « اللفظ » ، وفساد القول به

...

- ٥٢٥ - • مقالة في الحَبرِ والإِسناد
- « النظم » هو توتخى معانى النحو ، وهو مَعْدِنُ البلاغة
٥٢٦ - أصولٌ يحتاجُ إلى معرفتها = « الحبر » أصلٌ في معانى الكلام في النفى والإثبات
٥٢٨ - لا يُبَدُّ للخبر من مُخْبِرٍ به ، وهو الذى يوصف بالصدق والكذب = وأن « الحبر » وجميع الكلام
معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه
٥٢٩ - بطلان دعوى أصحاب « اللفظ » في توهمهم أن « الحبر » صفة « للفظ »
٥٣٣ - توهمهم أن « المفعول » زيادة في الفائدة ، والاحتجاج لبطلان ذلك
٥٣٧ - • فَصْلٌ ، « الإثبات » معنى تكون به المزية في الكلام

...

- ٥٣٩ - • هذا ما نُقِلَ من مسوِّدة عبد القاهر بخَطِّه بعد وفاته رحمه الله
- ألفاظ اللغة لم تُوضع إلّا لضم بعضها إلى بعض ، وبضمِّها تكون الفائدة ، وهذا موضع « الحبر »
و « الإسناد »
٥٤٣ - « الحبر » وجميع معانى الكلام ، معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه

...

- ٥٤٦ - • بيانٌ في « النظم » ، ودخول الشبهة في أمره ، وأن مردّه إلى « الذوق »
٥٤٩ - البلاء هو أن الإحساسَ بالمزية قليلٌ في الناس
٥٥١ - خطأٌ خَفِيٌّ في « النظم » ، قد لا تدرکه إلّا بعد دهر طويل

- ٥٥٢ - خطأ خفى آخر في «النظم»
 ٥٥٣ - خطأ آخر في اتباع تأويل بعض العلماء
 ٥٥٧ - تمام كتاب «دلائل الإعجاز» في نسخة «حسين جليبي»

•••

- ٥٦١ - فصول ملحقة بكتاب «دلائل الإعجاز» في نسخة «حسين جليبي»
 - (١) مسألة يرجع فيها الكلام إلى «الإثبات»
 ٥٦٣ - (٢) فصل، في الإثبات
 ٥٦٤ - (٣) فصل، تعليق على ما قاله ابن جنّي في بيت للمتنبي
 ٥٦٦ - (٤) فصل، في بيان معنى: «هذا يتجث من صخر، وذاك يعرف من بحر»
 ٥٦٧ - (٥) مسألة، تعليق على كلام لأبي عبد الله التمرى، في كتابه «معاني أبيات الحماسة»
 ٥٦٨ - «هذا آخر ما وجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب»، يعني «دلائل الإعجاز»
 ٥٦٩ - (٦) مسألة، في تفسير قولهم: «إن الفعل يدل على الزمان»

•••

- ٥٧٣ - «الرسالة الشافية»، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني .
 وهذه الرسالة خارجة من كتابه «دلائل الإعجاز»
 ٥٧٥ - جمل من القول في «إعجاز القرآن»
 - الأصل والقدوة في إعجاز القرآن هم العرب، ومن عداهم تبع لهم، والمتأخرون من الخطباء والبلغاء بعد زمان النبي ﷺ، وقول خالد بن صفوان، والملاحظ: أنهما لا يجاريان العرب الأول ولكن يحاكيانهم
 ٥٧٧ - دلائل «أحوال» العرب و «أقوالهم»، حين نزل القرآن عليهم
 - دلائل الأحوال، الدالة على عجزهم حين تُخذوا بالقرآن
 ٥٨١ - دلائل الأقوال، الدالة على عجزهم حين تخذوا بالقرآن
 ٥٨٥ - الاحتجاج لدلالة هذه الأحوال والأقوال على إعجاز القرآن
 ٥٩٠ - فصل في شبهة من قال: «جرت العادة بأن يبقى في الزمان من يفوت أهله حتى يسلموا له، وحتى لا يطمع أحد في مدانته»، والدليل على بطلان ذلك

- ٥٩٢ - الأخبار الدالة على اختلاف الناس في أى الشعراء أشعر
- ٥٩٥ - بيان في تقديم الشعراء وتفضيلهم من أى وجه يكون ؟
- ٥٩٨ - الشرط فيما ينقضُ العادة (يعنى المعجزة) أن يعم الأزمان كُلُّها
- ٦٠٠ - قول الملحة أنه كان في المتأخرين من البلغاء من استطاع معارضة القرآن ، فترك إظهاره خوفاً
- ٦٠٢ - • فَصَّلْ ، في فَرْنٍ آخر من السؤال وهو : من عادات الناس أن الواحد تواتيه العبارة في معنى ، وتمتنع عليه في آخر ، والقول فيمن غلب على معنى ، فلم يبق لغيره مرآم فيه
- ٦٠٤ - ما جاء على هذا الوجه من الكلام المنشور
- ٦٠٦ - إبطال الاحتجاج بمثل ذلك في إعجاز القرآن ، وتفصيل القول في معنى « التحدى »
- ٦١١ - • فَصَّلْ في الذى يلزمُ القائلين بالصرفة من المعتزلة
- في سياق آية التحدى ما يدل على فساد قولهم
- ٦٢٣ - • فَصَّلْ ، هو ختام الرسالة الشافية
- ٦٢٥ - • فَصَّلْ ، في قول من قال : « إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَ الْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ مُضِيِّ وَقْتِ التَّحْدَى ، عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُشْبِهُ الْقُرْآنَ » ، وهو قول أصحاب « الصرفة »
- ٦٢٦ - • فَصَّلْ ، هو ختام « الرسالة الشافية » ، في أن تمييز الكلام بعضه من بعض ، لا تستطيع أن تُفهمه مَنْ شئتَ متى شئتَ

•••

- قال أبو فهر : تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليماً كثيراً .

رقم الإيداع ٢١٧٩ / ٨٤

كِتَابُ
دَلَالَةِ الْأَعْيَانِ

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد الفاهر بن عبد الرحمن بن محمد الحجري النخعي

تغمده الله بغفرانه

المؤوف سنة ٤٧١هـ - أو سنة ٤٧٤هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر
محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لَوْلُوٌّ يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ
وَبَعْضُهُمْ قَوْلُهُ كَالْحِصَا يُقَالُ فَيُلْفَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ العسرة

الناشر مكتبة الخانجي بالفاخرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى

مكتبة الخانجى

للطباعة والنشر والتوزع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

مطبعة المكدنى

المؤسسة السعودىة بمصر
٢٨ شارع العباسىة - القاهرة . ت : ٨٢٧٨٥١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِهِ وَأَخْرَجَنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي نَزَّلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِلِسَانِهِ لِسَانًا عَرَبِيًّا مُبِينًا ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ .

...

وبعدُ فمِنذُ دهرٍ بعيدٍ ، حينَ شَقَقْتُ طريقي إلى تَذَوُّقِ الكلامِ المكتوبِ ، منظومه ومثوره ، كان من أوائل الكتب التي عكفتُ على تَذَوُّقِهَا كتابُ « دلائل الإعجاز » ، للشيخ الإمام « أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني » ، الأديبِ النحويِّ ، والفقيهِ الشافعيِّ ، والمتكلمِ الأشعريِّ [توفي سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ] ، ويومئذٍ تَنَبَّهْتُ لأربعة أمورٍ :

الأولُ : أَنَّهُ بَدَأَ لِي أَنَّ عَبْدَ الْقَاهِرِ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يُؤَسِّسَ بِكِتَابِهِ هَذَا عِلْمًا جَدِيدًا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي « الْبَلَاغَةِ » وَفِي « إِعْجَازِ الْقُرْآنِ » ، وَلَكِنْ كَانَ غَرِيبًا عِنْدِي أَشَدَّ الْغَرَابَةِ ، أَنَّهُ لَمْ يَسِرْ فِي بِنَاءِ كِتَابِهِ سِيرَةَ مَنْ مِنْ يُؤَسِّسُ عِلْمًا جَدِيدًا ، كَالَّذِي فَعَلَهُ سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ ، أَوْ مَا فَعَلَهُ أَبُو الْفَتْحِ آبِنِ جِنِّي فِي كِتَابِهِ « الْخِصَائِصِ » ، أَوْ كَالَّذِي فَعَلَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ « أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ » ، بَلْ كَانَ عَمَلُهُ وَهُوَ يُؤَسِّسُ هَذَا الْعِلْمَ الْجَدِيدَ ، مَشْهُوبًا بِحِمِيَّةٍ جَارِفَةٍ لَا تَعْرِفُ الْأَنَاةَ فِي التَّبْوِيبِ وَالتَّقْسِيمِ وَالتَّصْنِيفِ ، وَكَأَنَّهُ كَانَ فِي عَجَلَةٍ مِنْ أَمْرِهِ ، وَكَأَنَّ مَنَازِعًا كَانَ يُنَازِعُهُ عِنْدَ كُلِّ فِكْرَةٍ يَرِيدُ أَنْ يُجَلِّيَهَا بِبِرَاعَتِهِ وَذِكَاثِهِ وَسُرْعَةِ لَمَحِهِ ، وَبِقُوَّةِ حُجَّتِهِ وَمِضَاءِ رَأْيِهِ .

الثاني : أنى وقفت في كتابه على أقوال كثيرة لم ينسبها بصرح البيان إلى أصحابها ، حتى نتبين من يكون هؤلاء ؟ وكان من أعظم ما حيرنى قولان ، رددهما في مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كله يدور على رد هذين القولين وإبطال معناهما . الأول ، قول القائل : « إن المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثاني ، قول القائل : « إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات ، ولكن تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين في فصل واحد ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجمع معهما قوله : « ثم إن هذه الشناعات التي تقدم ذكرها ، تلزم أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصرفة من أقوال المعتزلة ، فبدأ لى يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرضينى إن ذهب هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر في مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضم على طريقة مخصوصة » ، وأوهوا أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ في صفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدار علم عبد القاهر الذى أسسه ، فكان مما شغلنى ، أطول كلام من تعريضه بهم ، وهو ما جاءنى في أواخر كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وأعلم أن القول الفاسد والرأى المدخول ، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع فى الألسن فتداولته ونشرته ، وفشأ وظهر ، وكثر الناقلون له والمشييدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد ديناً ولربما = بل كلما = ظنوا أنه لم يشيع ولم يتسع ولم يروه خلف عن سلف إلا لأن له أصلاً صحيحاً ، وأنه أخذ من معدن صدق ، واشتق من نبع كريمة ، وأنه لو كان

مدخولاً لظهر الدَّخْل الذى فيه على تقادُّم الزمان وكرور الأيام . وكم من خطأً ظاهر ورأى فاسدٍ حظى بهذا السبب عند الناس ولولا سلطان هذا الذى وصفتُ على الناس ، وأنَّ له أُخذةً تمنع القلوب عن التدبُّر ، وتقطعُ عن دواعي التفكُّر = لَمَا كَانَ لهذا الذى ذهبَ إليه القومُ فى أمرِ « اللفظ » هذا التمكنُ وهذه القوَّة وكيف لا يكونُ فى إيسارِ الأُخذةِ ، ومَحْوِلاً بينهم وبين الفكرةِ ، مَنْ يُسَلِّمُ أن الفصاحةَ لا تكونُ فى أفرادِ الكلماتِ ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أنَّ ذلك يقتضى أن تكونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفسِها ، ومن حيث هى ألفاظٌ وتُطقُ لسانٍ ؟ » [دلائل الإعجاز : ٤٦٤ - ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوٌ منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القول فيه ، وتداولته الألسن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالهم المدخولة هذا التمكن ، ورَسختْ فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشعبت عروقها هذا التشعب ، مع ما فيها من التهافت والسقوط وفُحشِ العَلَط ، والتي إذا نظرت فيها لم تَرَّ باطلاً فيه شوبٌ من الحق ، وزيفاً فيه شيءٌ من الفِضَّة ، ولكن ترى الغِشَّ بَحْتاً ، والغَيْظَ صِرفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمران الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذٍ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحدٍ .

وفتشتُ ونقبتُ ، فلم أظفر بجوابٍ أطمئنُ إليه ، وتناسيتُ الأمر كُلَّهُ إلا قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المعنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسداباذى » ،

الفقيه الشافعيّ ، المتكلّم المعتزليّ [توفى سنة ٤١٥ هـ] ، وكان إمام أهل الاعتزال في زمانه ، وعُمّر دهنراً طويلاً ، وكثُر أصحابه ، وبعُد صيته ، ورَحَلَ إليه طُلّاب العلم .

في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمّن فصولاً طويلةً في الكلام على « ثبوت نبوة محمد ﷺ ، وفي إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ » ، [المغنى ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلَمّا قرأته ، ارتفع كُلُّ شَنكٍ ، وسقط النَّقَابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذى ذكره عبد القاهر حينَ قال : « واعلمَّ أن القولَ الفاسدَ والرأى المدخولَ ، إذا كان صدره عن قومٍ لهمُ نباهةٌ وصيتٌ وعلوُّ منزلةٍ في نوعٍ من أنواع العلوم غيّر العلم الذى قالوا ذلك القول فيه » [انظر ماضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى قاضى القضاة المعتزليّ عبد الجبار ، فهو المعتزليّ النابه الذّكر ، البعيدُ الصيت ، العالى المنزلة في علم الكلام والأصول ، بيد أنّه هو الحاملُ الذّكر ، الخالى الوفاض من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاة من علم « الفصاحة » ، جاء يتكلّم في الوجوه التى يقع بها التفاضلُ في فصاحة الكلام ، [المغنى : ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفي « إعجاز القرآن » عامةً !!

والدليل الساطع ، هو أنّ الأقوال التى ذكرتها آنفاً ، وقلتُ إن عبد القاهر لم يصرّح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار في كتابه المغنى بنصّها ولفظها ، فهو يقول :

« إنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر بالضمّ على طريقة مخصوصة » ، ثم يقول بعد ذلك : « إنّ المعانى لا يقع فيها تزايدٌ ، وإذن فيجب أن يكون التزايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه » ، [المغنى ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتابُ « دلائل الإعجاز » على ردهما وإبطال معنهما . هذا فضلاً عن أقوالٍ أُخر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتها ماثلةً بنصّها

أيضاً في هذا الموضوع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلى « إعجاز القرآن » ، كالقول
 في « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون
 اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالة اللفظ وحسن
 المعنى » [المعنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر في كتابه ثم يقول : « وأما
 الأخير ، فهو أننا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا
 كلاماً للأولين ويتدارسونه ، ويكلم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفوا له معنى ،
 ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم ، إن يسألوا عنه ، بيان وتفسير =
 إلا « علم الفصاحة » فمن أقرب ذلك أنك تراهم يقولون إذا هم تكلموا في
 مزية كلام على كلام : « إن ذلك يكون بجزالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا في
 زيادة نظم على نظم : « إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه
 دون وجه » ، ثم لا تجدهم يفسرون « الجزالة » بشيء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

...

ولم أرذ بهذا الاستقصاء ، ولكنى أردت أن أنبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها
 أو التهاون فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى
 عبد الجبار . ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد
 الذى أسسه ، كان كلُّ همِّه أن ينقض كلام القاضى في « الفصاحة » ، وأن
 يكشف عن فساد أقواله في مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقت المحدد في كلامه في
 كتابه « المعنى » ، دون المعنى المطلق للفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان .
 وإغفال هذه العلاقة يؤدى ، أو قد أدى ، إلى غلط فاحش في فهم مسألة « اللفظ »
 و « المعنى » عند عبد القاهر في كتابه هذا . فلا « اللفظ » فهم على حقيقته عند
 عبد القاهر ، ولا « المعنى » أيضاً عُرف على حقيقته عنده .

وأنا أرجح أن عبد القاهر ، كتب كتابه هذا في أواخر حياته ، بدليل
 ما هدّتنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ،
 كما سآبئته فيما بعد ، وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفاً في

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه على من سبقه ، وشقَّ له الطريق ومَهَّدَه ، ولكن آخِرمَتُهُ المنية قبل أن يحقق ما أراد . وأرجح أيضاً أن السرَّ في العَجلة التي صرَّفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجبت أن يبنى الكتابَ هذا البناءَ العجيب ، هو فيما أظنُّ ، أن طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، في بلدته جُرْجان وفي زمانه ، كان لهم شغفٌ ولجاجةٌ وشغَبٌ وجدالٌ ومناظرةٌ في مسألة « إعجاز القرآن » ، واثكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه « المغنى » ، والتي ذكرتُ مواضعها آنفاً ، وشقَّقوا الكلامَ فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإن أردت الصدقَ ، فإنك لا ترى في الدنيا أعجبَ من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فسادَ رأيٍ مازجَ النفوسَ وخامرَها واستحكمَ منها وصار كإحدى طبائعها ، من رأيهم في « اللفظ » . فقد بلغَ من ملكيته لهم وقوته عليهم ، أن تَرَكَهُم ، وكأنَّهم إذا نُوظروا فيه أخذوا عن أنفسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونَه نَظَرٌ ، ويُرَى لهم إيرادٌ في الإصغاءِ ولا صدرٌ ، فلستَ ترى إلَّا نفوساً قد جعلت تَرَكَ النظرِ دأبها ، ووصلت بالهُويِّنا أسبابها ، فهي تَعْتَرُّ بالأضاليلِ ، وتتباعَدُ عن التحصيلِ ، وتلقَى بأيديها إلى الشُّبهِ ، وتُسْرِعُ إلى القولِ المُموَّه » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أن كتابه خلاً من ذكر « الصِّرفة » ، وهى أشهرُ أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النَّظَّامِ ، إلَّا في موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضي عبد الجبار نفسه ، وهو إمامُ المعتزلة في زمانه ، ردَّ مقالة « الصِّرفة » ونقَضَها في كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصَّهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتي نشرتها ملحقةً بالكتاب .

مقدمة

هذا ما أردتُ أنبه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ في كتاب عبد القاهر ، وفي قضية « اللفظ » و « المعنى » التي اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدى إلى فساد كبير في زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول في النسخ التي اعتمدتُ عليها في قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفي التعليق عليه تعليقاً مختصراً ، وجعلتُ همى أن يكون قارئ الكتاب ماضياً في قراءته دون أن يتعثّر أو يتلفت تلفتاً يعوقه عن المضى في قراءته ، فأعنته بتقسيمه إلى فقرٍ مرقّمةٍ ، ودللته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنّ كلامه ربّما شقّ على كثير من أهل زماننا ، حين كُتب عليهم أن يهجرُوا كُتب أسلافهم من الفحول الأفاذ .

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ج » : وهي من مكتبة « حسين جليبي معاني ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة » ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها في أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وستين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها في أحد الفصول الملحقه بالكتاب أن : « هذا آخر ما وُجد على سواد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب في شعبان المبارك سنة ثنتين وسبعين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر في صُدْر فصل آخر بعده : « هذا ممّا نُقلَ من مُسوّدته بخطّه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدُلّنا هذا على أنّه نقل ما نقلَ من خطّ عبد القاهر .

ولكنْ بقى شيءٌ آخر ، هو أن على هذه المخطوطة في هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتاب عند الطّبع ، أنّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنّها تعليقات عبد القاهر على

مقدمة

نسخته ، فدلَّ هذا ، والذي قبله ، على أن هذه النسخة منقولةٌ من نسخة عبد القاهر التي كتبها بخطه في آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التي جاءت فيها الحواشي مسلسلةً ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢٧ / ٢ ، تعليق : ٣١ / ٥ ، تعليق : ١٥٢ / ٢ ، تعليق : ٤ ، وفي صدره : « قال عبد القاهر » / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١٦٥ / ١ ، تعليق : ٢ / ١٩٥ ، تعليق : ١ / ٢١٠ ، تعليق : ٣ / ٢١٦ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ / ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ / ٣١٠ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ، تعليق : ١ / ٣١٨ ، تعليق : ١ / ٣٤٠ - ٢٤٣ ، تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه الحاشية مؤخره في أماليه المدونة » ، فهذا نصُّ يقطع بأن جميع الحواشي منقولةٌ من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً فإن هذه الحاشية نفسها ستأتى في نص كلام عبد القاهر بعد قليل في رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ / ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، تعليق : ٢ / ٣٨٣ ، تعليق : ١ ، ونصُّ الحاشية : « هذا تعليقٌ لقولى : لم يلزم من إثبات الآلهة » ، وهو نصُّ قاطع بأن هذه الحواشي نسخة عبد القاهر / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو بلا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتتني حواشٍ أُخر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنى لم أحسن قراءتها ، فلم أثبت منها شيئاً . والذي ذكرته آنفاً قاطع كما ترى ، بأن ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، ولهذا جعلتها هي الأصل الأوَّل الذى اعتمدت عليه .

...

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلي :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصُّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دلَّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سأبيته ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع في مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

مقدمة

(٢) من ص : ٣٠٧ - ٣٣٢ ، ويبدأ فصل آخر ، وهو موجودٌ بهذا الترتيب في مطبوعة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٤٨١ - ٥٢٤

(٣) من ص : ٣٣٣ - ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجودٌ في نسخة رشيد رضا ، وهو في مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ - ٥٣٨

(٤) من ص : ٣٤٣ - ٣٥١ ، موجودٌ في نسخة رشيد رضا . مؤخراً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ، ص : ٤٠٢ ، وأتبعته في ذلك ، فهو في مطبوعتنا مؤخراً أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧

(٥) من ص : ٣٥٢ - ٣٥٦ ، موجود في نسخة رشيد رضا مقدماً عن موضعه في المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، وأتبعته أيضاً فهو في مطبوعتنا من ص : ٥٣٩ - إلى ص : ٥٤٥

(٦) من أوسط ص : ٣٥٦ ، إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست في نسخة رشيد رضا ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩

(٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل في دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد قدّمها رشيد رضا في أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسن ، فأتبعته وقدّمها في أول هذه المطبوعة أيضاً .

(٨) من ص : ٣٦٩ - ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية في الإعجاز ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبل كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهي في مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨ فهذه هي النسخة التي جعلتها أصلاً أوّلاً ، لنفاستها وعِتْقها ، ولأنها

منقولة من خط الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطه ، ولم تخل من بعض العيوب ، أشرت إليها في تعليقي على الكتاب .

•••

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهي من مكتبة أسعد أفندي ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليس فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهي نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التي تتخللها ، والتي أشرت إليها في تعليقي على الكتاب ، وهي خالية من كل حاشية ، وهي التي دلّنتني على آخر كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك في نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » نقلها كاتب « ج » من خط عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً في الأصول التي طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهي تقع في مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفستان اللتان جعلتهما أصلاً لقراءتي وتعليقي .

•••

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهي أول مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، فكتب في آخر الكتاب كلمة ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر في أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصر لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامي في سنة ١٣١٥ ، وجدت الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتي الديار المصرية ، مُشتغلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز » ، وقد استحضر نسخة من المدينة المنورة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التي عنده . وأزيد الآن ، أنه قد عُني بتصحيحه أتم عناية ، وأشرك معه فيها إمام اللغة وآدابها في هذا العصر ، الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي ، ونأهيك بكتابٍ آجتمَع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول » .

فهذه المطبوعة إذن ، لها ثلاثة أصولٍ مخطوطةٍ لا أعرفُ عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدُّم ، ولأن الذين تولَّوا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا في هذا العصر ، فقد جعلتها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبها ، حتى لا تُحْتَلَّ معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذى بقى فى أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لا بدُّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتنا خللاً شديداً كان فى بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرُّها وأبشعها ما وقع فى هذه المطبوعة فى ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع فى مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعقل ولا يُهتدى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل . وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيتي أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك فى أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عن ذلك ، لقلّة فائدة هذه الحواشى ، ولكيلا يختلطَ عملي بعمل غيرى ، ولكنى لم أُحِلْ تعليقاتي من الإشارة إلى تعليقاته رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كأنها اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهى ثلاثة لا أعرف عنها شيئاً ، إلا ثقةً منى بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقى شىءٌ واحد ، وهو أنى وضعت فى هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف فى بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التى كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها فى دائرة ○ هكذا ، وهى فاصلةٌ فى سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأنّ هذه المطبوعة بقيت دهرًا طويلاً فى أيدي العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها فى حواشيمهم ، لأنها أجودُ نسخةٍ طبعت من كتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة في آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، في مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرُّمَّاني ، والخطَّابي ، وعبد القاهر الجرجاني » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نُشرها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التي جعلتها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذي ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قول الطائفة التي اتبعت القاضي عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردِّدته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام في « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، ففيها الردُّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما في المخطوطة ، كما أشرت إليه في التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

...

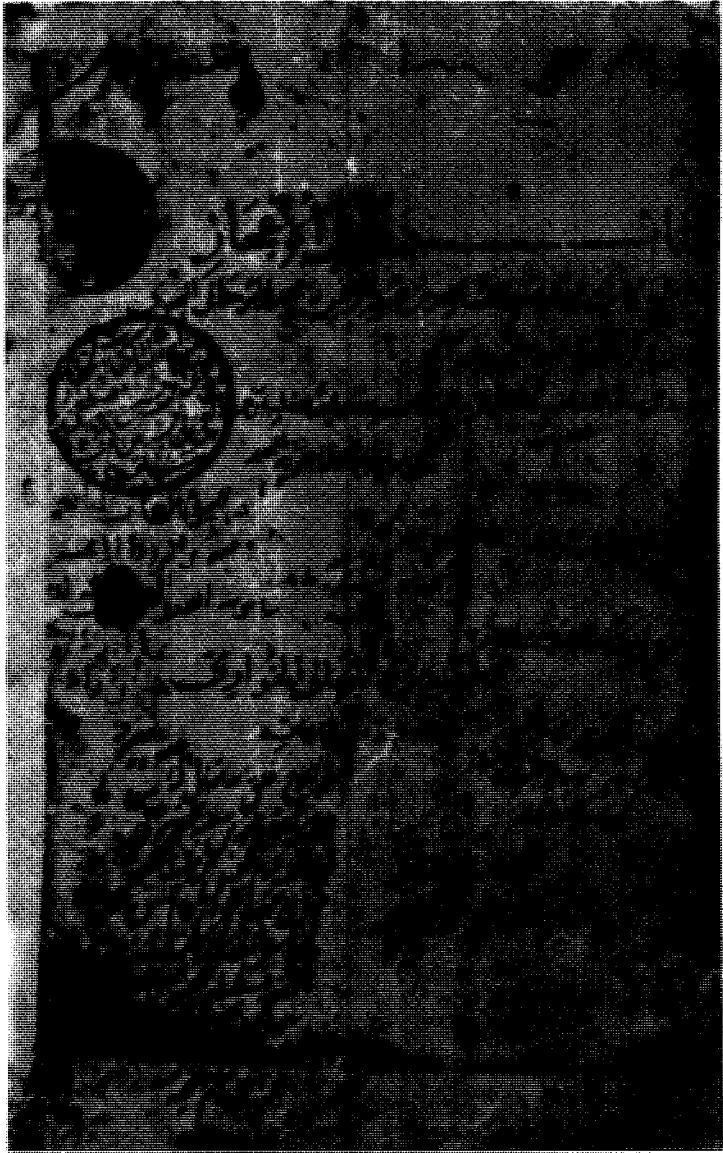
والحمد لله أولاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامه عليّ ، بأن أتولّى قراءة هذا السفر الجليل والتعليق عليه ، مُقَرِّراً بالعجزِ والتقصيرِ ، ضارعاً إليه أن يغفر لي ما أسأتُ فيه ، وأسأله أن يعينني على ما أقجم نفسي فيه من عمل أريدُ به وجهه سبحانه ، ثم ما أضمره من خدمة هذه اللغة الشريفة النبيلة التي شرفها الله وكرمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربيٍّ مبين ، وصلى الله على النبي الأميِّ صلاة تزلّفنا عنده ، صلى الله عليه وسلّم ، وصلى الله على أبويه الكريمين إبراهيم وإسماعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُلِهِ . اللهم اغفر لنا وارحمنا ويسر لنا كل عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤

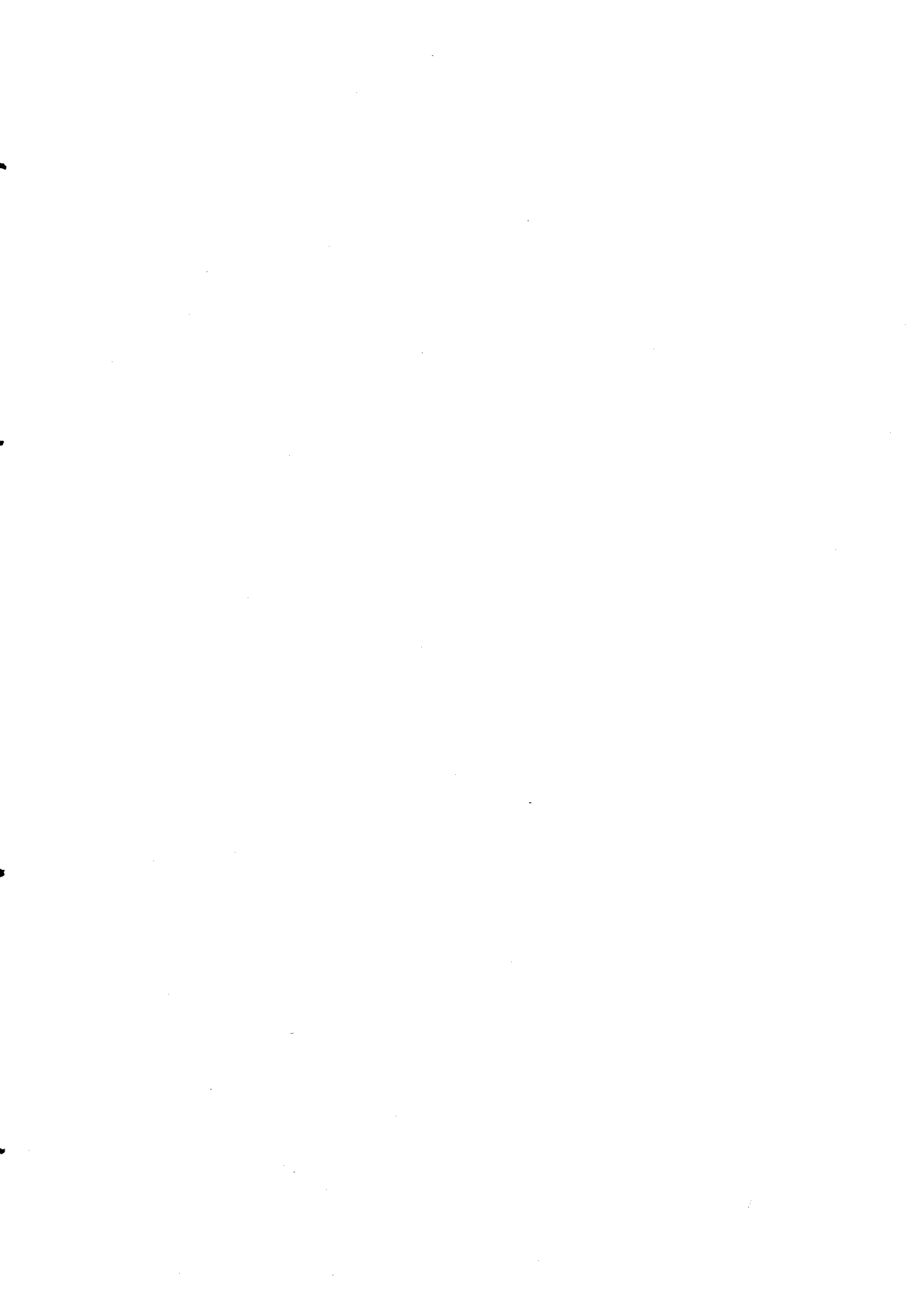
٧ فبراير سنة ١٩٨٤

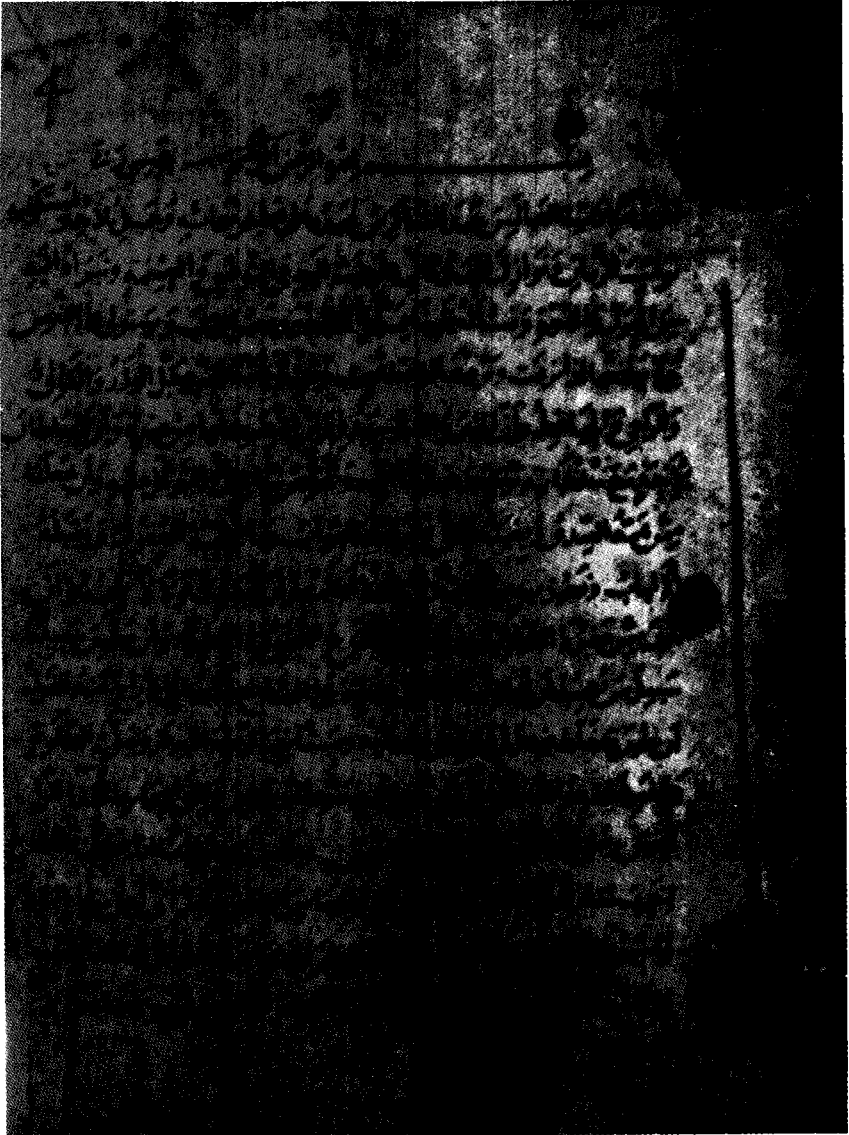
مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفي

أبوهما
محمود محمد شاكر

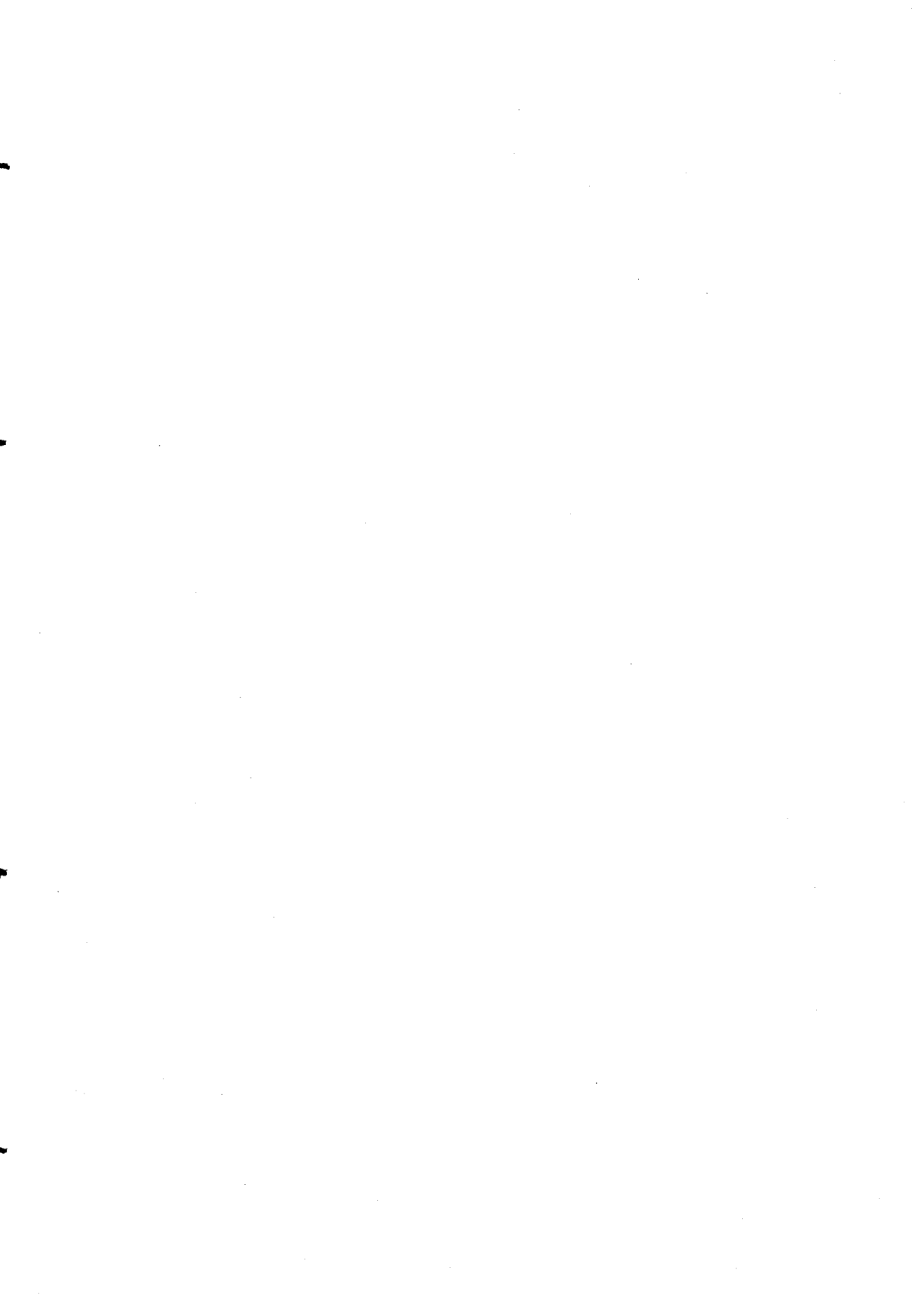


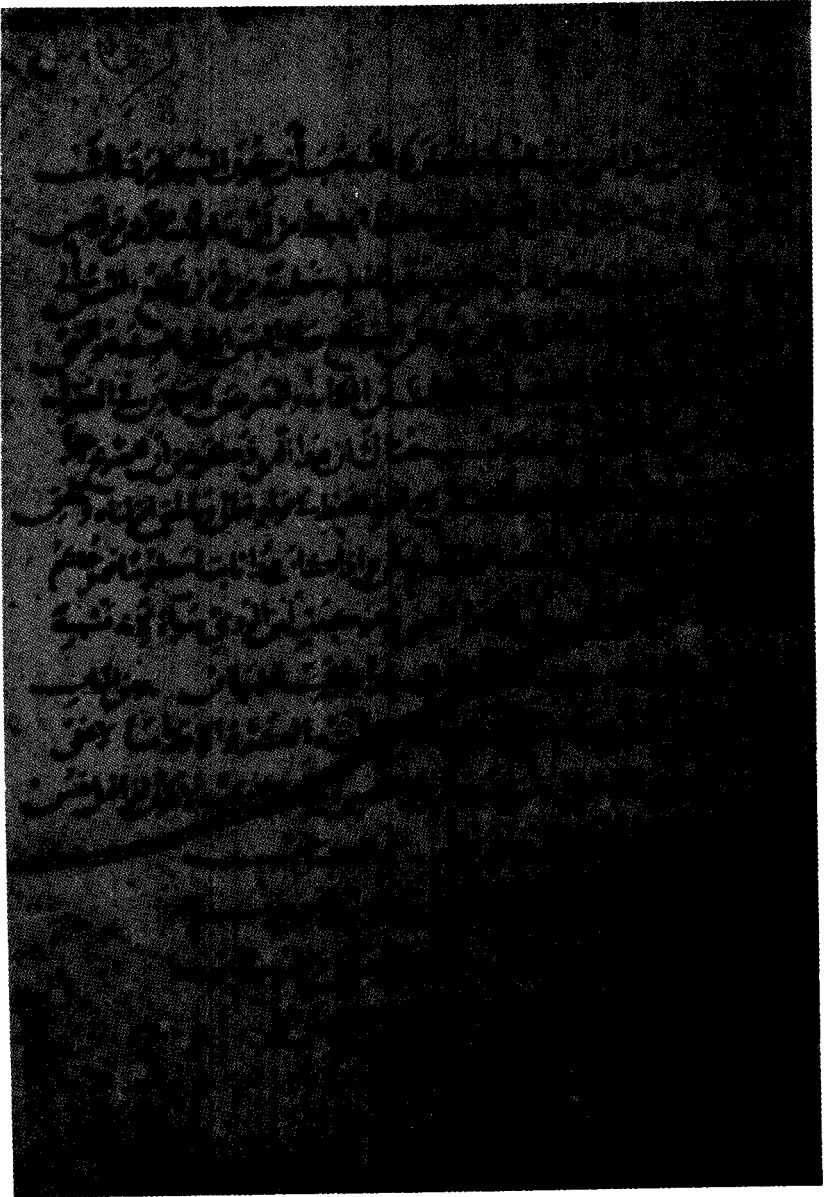
الصفحة الأولى من نسخة حسين جليبي المعاني (دلائل الإعجاز)



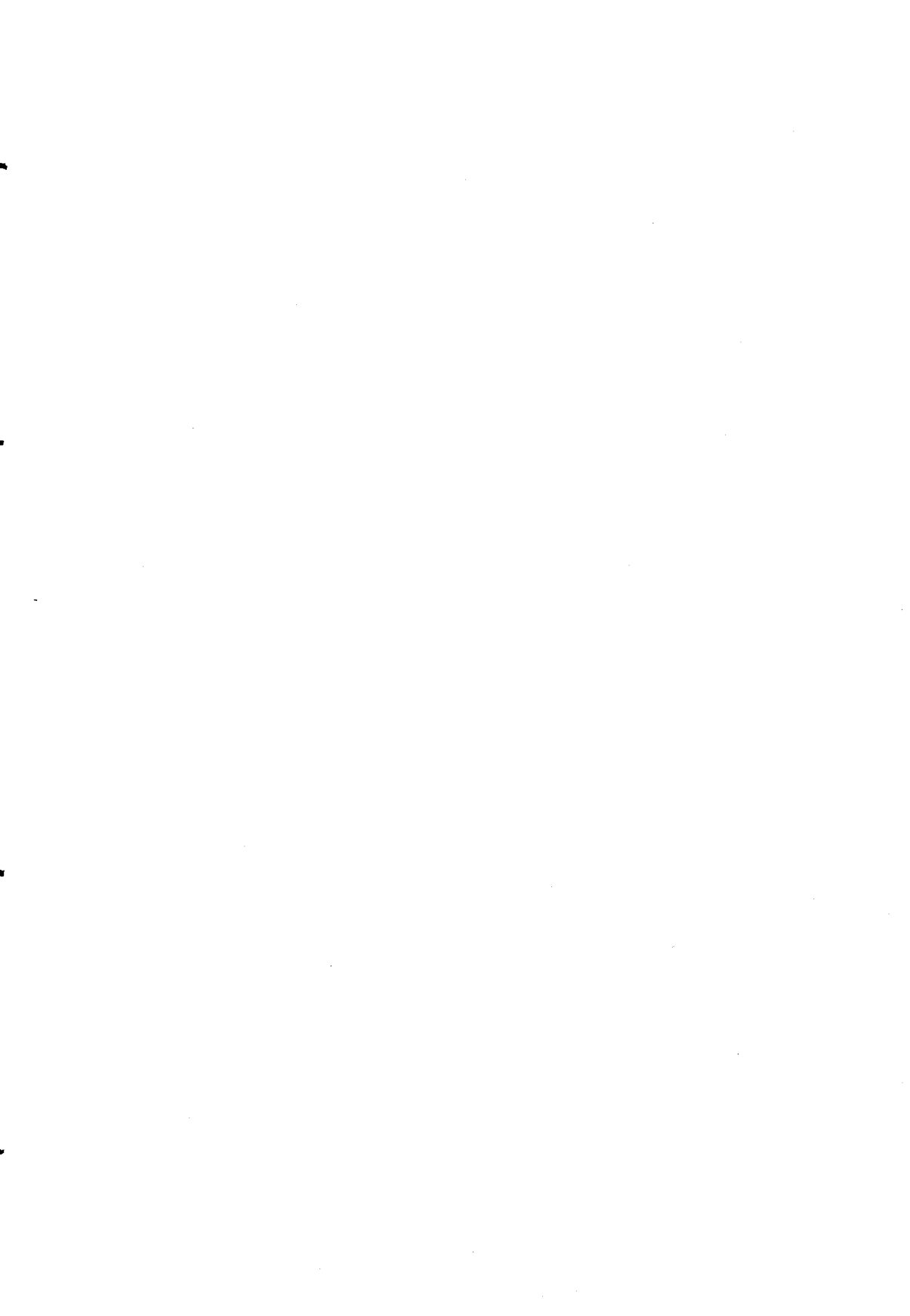


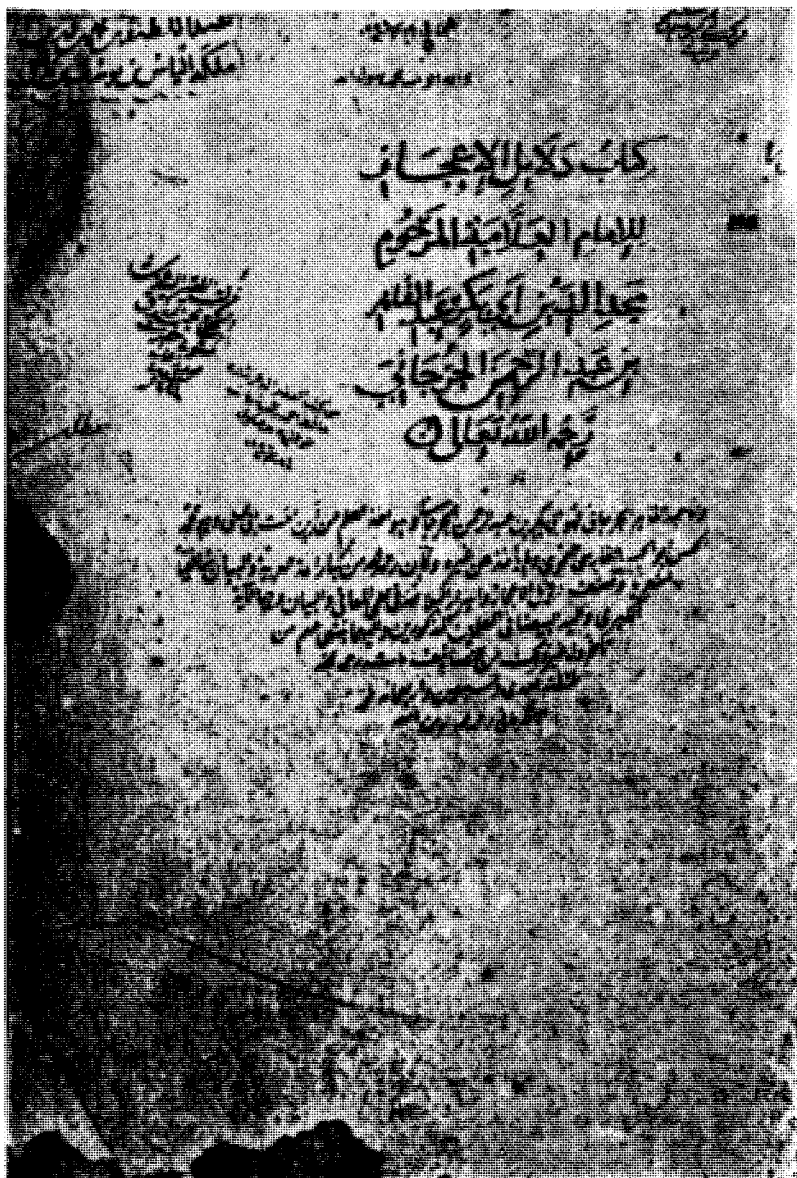
الصفحة الثانية من نسخة حسين جليبي ا معاني (دلائل الإعجاز)



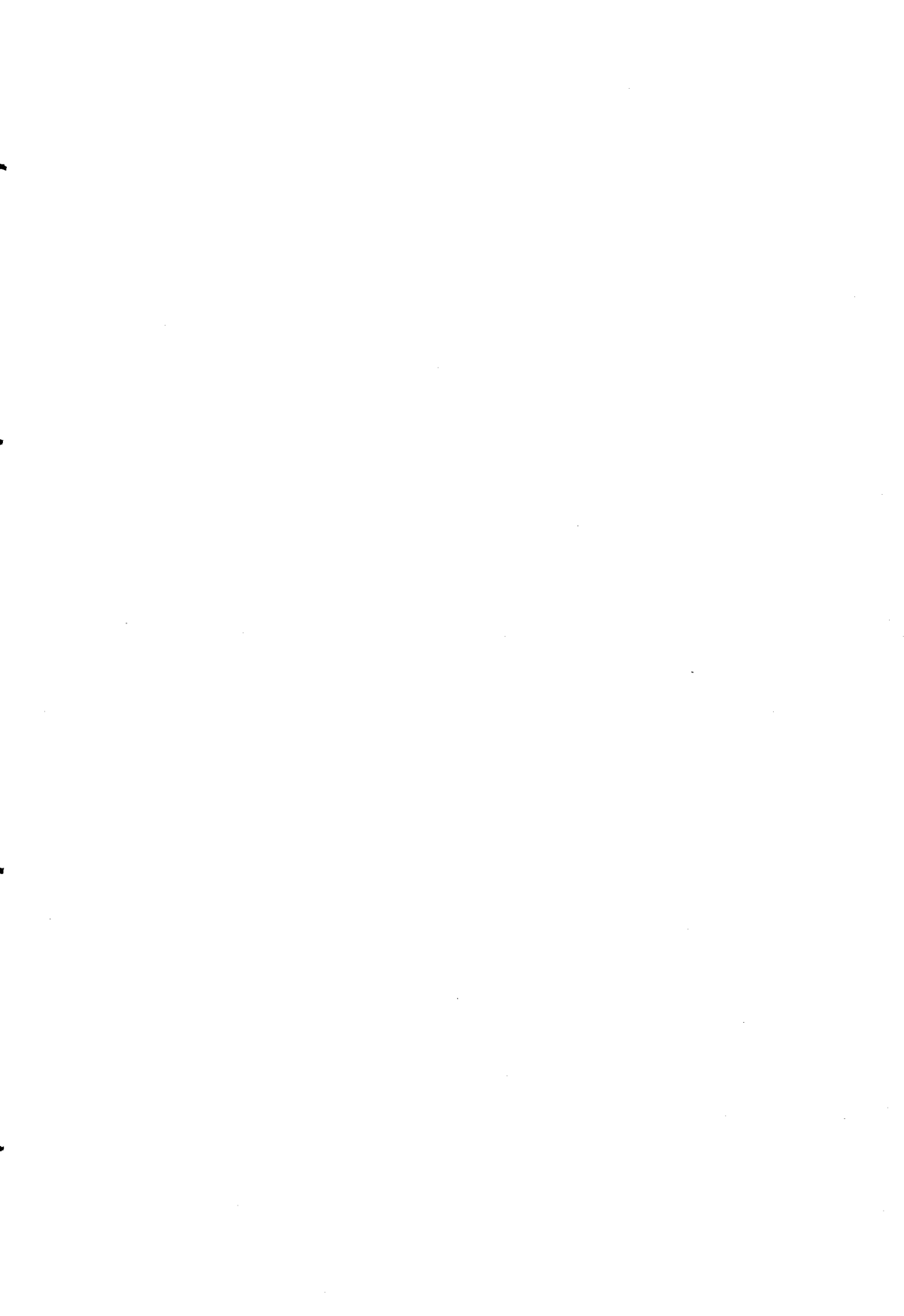


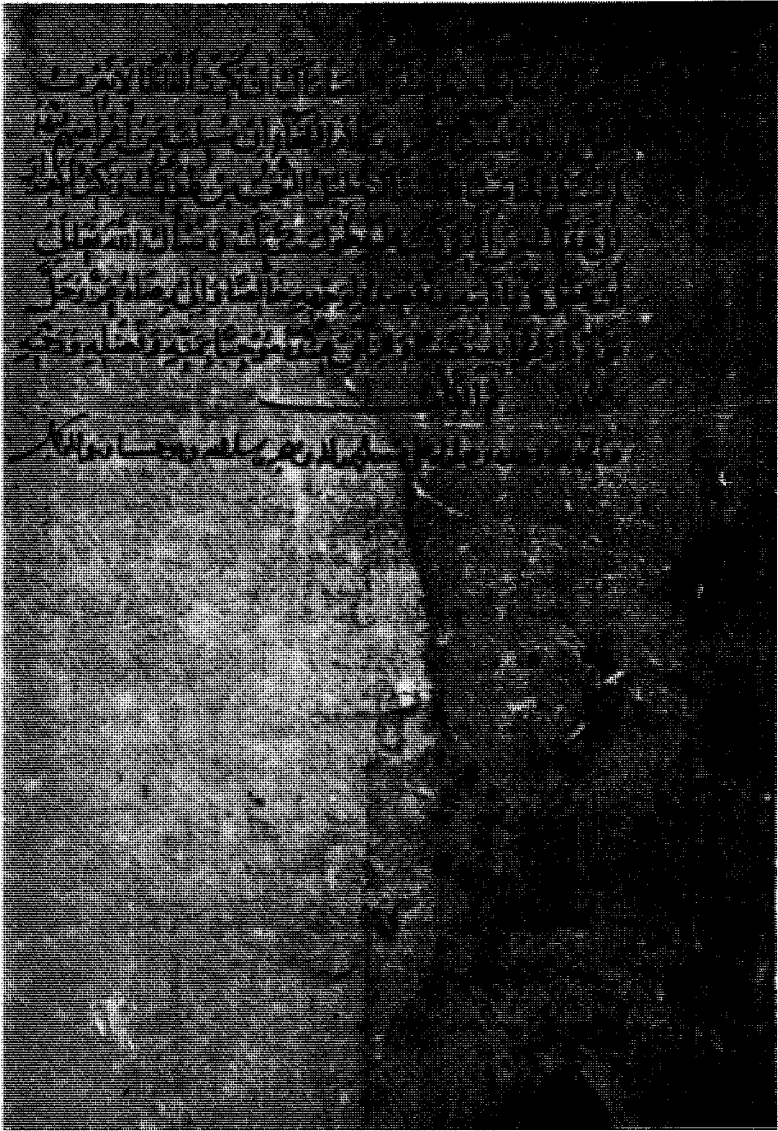
صفحة ٣٥١ من نسخة حسين جليبي امعاني (دلائل الإعجاز)





الصفحة الأولى من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)





الصفحة الأخيرة من نسخة أسعد أفندي ٣٠٠٤ (دلائل الإعجاز)

